

ICC-ASP/16/10

Distr.: General
11 September 2017

ARABIC
Original: English

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف



الدورة السادسة عشرة

نيويورك، ٤ - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة
للمحكمة الجنائية الدولية

جدول المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤.....	قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية].....
٧.....	تصدير بقلم كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية.....
	أولاً - لحة عامة عن ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة، والأولويات فيما يتعلق بالميزانية، والافتراضات فيما يخص الأنشطة القضائية.....
٥١-١	٨.....
٣-١	٨..... المقدمة - ألف
٢٨-٤	٩..... الأولويات الاستراتيجية الرفيعة لميزانية عام ٢٠١٨..... باء
٣٧-٢٩	١٥..... الافتراضات الخاصة بعام ٢٠١٨ فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وبيئة العمل..... جيم
٥١-٣٨	١٧..... سيرورة إعداد الميزانية - زيادة النجاعة وتحقيق الوفورات..... دال
١٢٧-٥٢	٢٢..... المحكمة في عام ٢٠١٨ - عمليات التدارس الأولي، والحالات والقضايا التي تنظر فيها المحكمة..... ثانياً -
٥٧-٥٢	٢٢..... الحالات الخاضعة للتدارس الأولي..... ألف
١٢٧-٥٨	٢٣..... الحالات الخاضعة للتحقيق والقضايا التي تنظر فيها المحكمة..... باء
٨٠٧-١٢٨	٣٧..... ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة..... ثالثاً -
١٩٧-١٢٨	٣٧..... البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية..... ألف
١٥٠-١٣٣	٣٩..... ١- البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة.....
١٨٥-١٥١	٤٥..... ٢- البرنامج ١٢٠٠: الدوائر.....
١٩٧-١٨٦	٥٤..... ٣- البرنامج ١٣٠٠: مكتب الاتصال.....
٤٠٤-١٩٨	٥٧..... البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام..... باء
٣٠٥-٢٣٤	٦٦..... ١- البرنامج ٢١٠٠: ديوان المدعي العام.....
٢٦٥-٢٣٨	٦٧..... (أ) البرنامج الفرعي ٢١١٠: ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية.....
٣٠٥-٢٦٦	٧٣..... (ب) البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات.....
٣٢٤-٣٠٦	٨٤..... ٢- البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون.....
٣٧٠-٣٢٥	٨٩..... ٣- البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيق.....
٤٠٤-٣٧١	١٠١..... ٤- البرنامج ٢٤٠٠: شعبة المقاضاة.....
٦٩١-٤٠٥	١١٠..... البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة..... جيم
٤٥٦-٤٤٠	١٢١..... ١- البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة.....
٥٢١-٤٥٧	١٢٧..... ٢- البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية.....
٦١٥-٥٢٢	١٤٠..... ٣- البرنامج ٣٣٠٠: شعبة الخدمات القضائية.....
٦٩١-٦١٦	١٦٣..... ٤- البرنامج ٣٨٠٠: شعبة العمليات الخارجية.....
٧٢٧-٦٩٢	١٨٣..... البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف..... دال
٧٣٢-٧٢٨	١٩٦..... البرنامج الرئيسي الخامس: المباني..... هاء
٧٧٢-٧٣٣	١٩٨..... البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم..... واو
٧٧٨-٧٧٣	٢٠٧..... البرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة..... زاي
٧٨٩-٧٧٩	٢٠٩..... البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة..... حاء
٨٠٧-٧٩٠	٢١٢..... البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية..... طاء

٢١٧.....	المرفقات
مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٨، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٨، وصندوق الطوارئ.....	المرفق الأول
٢١٧.....	المرفق الثاني
٢٢١.....	المرفق الثالث
٢٢٢.....	المرفق الرابع
٢٢٤.....	المرفق الخامس
٢٢٥.....	المرفق الخامس (أ)
٢٢٥.....	المرفق الخامس (ب)
٢٢٦.....	المرفق الخامس (ج)
٢٢٧.....	المرفق الخامس (د)
٢٢٩.....	المرفق الخامس (هـ)
٢٣٨.....	المرفق الخامس (و)
٢٤٦.....	المرفق الخامس (ز)
٢٤٧.....	المرفق الخامس (ح)
٢٤٨.....	المرفق السادس
٢٤٨.....	المرفق السادس (أ)
٢٤٨.....	المرفق السادس (ب)
٢٤٩.....	المرفق السادس (ج)
٢٤٩.....	المرفق السادس (د)
٢٤٩.....	المرفق السادس (هـ)
٢٥٠.....	المرفق السادس (و)
٢٥١.....	المرفق السادس (ز)
٢٥٣.....	المرفق السادس (ح)
٢٥٤.....	المرفق السابع
٢٥٥.....	المرفق الثامن
٢٥٦.....	المرفق التاسع
٢٦٦.....	المرفق العاشر
٢٨٠.....	المرفق الحادي عشر
٢٩١.....	المرفق الثاني عشر
٢٩٢.....	المرفق الثالث عشر

قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية]

ASG	أمين عام مساعد
ASP	جمعية الدول الأطراف
AU	الاتحاد الأفريقي
AULO	مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
AV	سمعي بصري/التجهيزات السمعية والبصرية
BS	قسم الميزانية
CAB	المجلس الاستشاري المعني بتصنيف الوظائف
CAR	جمهورية أفريقيا الوسطى (بنغي)
CBF	لجنة الميزانية والمالية
CIV	كوت ديفوار (أبيجان)
CMS	قسم تدبير الأعمال القضائية
CoCo	مجلس التنسيق
CSS	قسم دعم المحامين
D	مد (مدير)
DEO	شعبة العمليات الخارجية
DJS	شعبة الخدمات القضائية (كانت تسمى "شعبة خدمات المحكمة": DCS)
DMS	شعبة الخدمات الإدارية (كانت تسمى "شعبة الخدمات الإدارية المشتركة": CASD)
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية (كنشاسا وبونيا)
DS	قسم الاحتجاز
DSA	بدل المعيشة اليومي
DSS	قسم دعم الدفاع (أدمج بقسم دعم المحامين - ٢٠١٠)
DVC	شعبة المحي عليهم والمحامين (ألغيت في عام ٢٠١٠ - نُقلت أقسامها إلى مكتب رئيس قلم المحكمة)
ECOS	نظام عمل المحكمة الإلكترونية (eCourt)
EOSS	قسم دعم العمليات الخارجية
FO	مكتب ميداني/المكاتب الميدانية
FS	قسم المالية
FSS	قسم البحث الجنائي العلمي
FTE	معادل الموظف الواحد العامل بدوام كامل
GAU	وحدة الشؤون الإدارية العامة
GCDN	الشبكة العالمية للاتصالات والبيانات
GEO	جورجيا
GS	الخدمات العامة
GS-OL	خ ع - رأ: الخدمات العامة (رتبة أخرى)

GS-PL	خ ع - زر: الخدمات العامة (رتبة رئيسية)
GSS	قسم الخدمات العامة
GTA	المساعدة المؤقتة العامة
HQ	المقر
HR	الموارد البشرية
HRS	قسم الموارد البشرية
IAS	قسم تحليل عمليات التحقيق
IATN	شبكة السفر المشتركة بين الوكالات
IBA	الرابطة الدولية للمحاميين
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
ICCPP	برنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية
ICS	قسم التعاون الدولي
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
ICTY	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
IEU	وحدة المعلومات والأدلة
IGO	منظمة حكومية دولية
ILOAT	المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية
IMSS	قسم خدمات تدبير المعلومات
INFM	شبكة مديري المرافق المشتركة بين الوكالات
INTERPOL	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
IOM	آلية الرقابة المستقلة
IOP	ديوان المدعي العام
IOR	ديوان رئيس قلم المحكمة
IPSAS	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
IRS	نظام التحرك الاستجابي الأولي
IT	تكنولوجيا المعلومات
JCCD	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
KBU	وحدة قواعد المعارف
KEN	كينيا (نيروبي)
LAS	قسم المشورة القانونية (في مكتب المدعي العام)
LBY	ليبيا
LO	مكتب الشؤون القانونية (كان يسمى "قسم خدمات المشورة القانونية (في قلم المحكمة)")
LSS	قسم الخدمات اللغوية
LSU	وحدة الخدمات اللغوية (في مكتب المدعي العام)
MAL	مالي (باماكو)

MIS	نظام المعلومات الإدارية
MLI	مالي
MORSS	معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة
MOSS	معايير العمل الأمنية الدنيا
NGO	منظمة غير حكومية
NYLO	مكتب الاتصال القائم في نيويورك
OD-DEO	مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية
OD-DJS	مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية
OD-DMS	مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية
OIA	مكتب المراجعة الداخلية
OPCD	مكتب المحامي العمومي للدفاع
OPCV	مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم
OTP	مكتب المدعى العام
OU	وحدة التوعية
P	ف (موظف/وظيفة من الفئة الفنية)
PDO	مكتب مدير المشروع (مشروع المباني الدائمة)
PIOS	قسم الإعلام والتوعية (كان يسمى " قسم الإعلام والوثائق": PIDS)
POS	قسم التخطيط والعمليات
SAP	نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) ببرمجيات SAP
SAS	قسم تحليل الحالات
SG	غاية استراتيجية
SO	هدف استراتيجي
SS	قسم الخدمات
SSS	قسم الأمن والسلامة
SUD	دارفور بالسودان
TFV	الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
TRIM	الإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق
UGA	أوغندا (كمبالا)
UNDSS	إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة
UNDU	وحدة الاحتجاز لدى الأمم المتحدة
VPRS	قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم
VTC	التباحث/الائتمار عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية
VWS	قسم المجني عليهم والشهود (كان يسمى "وحدة المجني عليهم والشهود": VWU)
WCF	صندوق رأس المال العامل

تصدير بقلم كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية

لاهاي بولندا في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧

يسرُّنا أن نقدم إلى جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")، بصفتنا المسؤولين الرئيسيين عن المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، ميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨ لكي تنظر فيها. إننا نعتقد راسخ الاعتقاد بأن هذه الميزانية ستتيح للمحكمة أن تعمل على نحو فعال وناجح، معززة أداءها في عام ٢٠١٨. وعلى الخصوص بجدونا الاعتقاد بأن الاستثمارات المقترحة ستضمن تمكُّن المحكمة من الاضطلاع بواجباتها بغية التكفُّل بالاحترام الكامل لمبادئ المحاكمة العادلة، وأن تقوم على نحو عالي درجة الجودة بإجراء عمليات تدارس أولي وعمليات تحقيق وأنشطة مقاضاة، وأن تعمل على نحو آمن لإيتاء نتائج ملموسة، ما يعزِّز بدوره سمعة المحكمة وجاذبيتها على النطاق العالمي.

لقد أحرزت المحكمة خلال سنوات وجودها الخمس عشرة تقدماً كبيراً في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها بموجب نظام روما الأساسي. وقد بيّن ما شهدته العام المنصرم أنه قد تحققت نجاحات ملحوظة على صعيد قوة عمل المنظمة الذي يتزايد فعاليةً ونجاحاً. وإذ تقترب من الذكرى السنوية العشرين لنظام روما الأساسي في العام المقبل فإن من المهم التذكير بعزم الدول الأطراف فيه على إنشاء المحكمة لمكافحة الإفلات من العقاب على ما يشهده العالم من أشنع الجرائم. إننا ملتزمون بالتكفُّل باستمرار أداء المحكمة على أفضل وجه.

لقد واصلنا، واضعين نصب أعيننا التوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية والقرارات المتعلقة بإصلاح الميزانية التي اعتمدها الجمعية في دورتها الرابعة عشرة ودورها الخامسة عشرة، العمل للمزيد من تحسين سيرورة إعداد الميزانية بتوضيح الأولويات والاحتياجات على نطاق المحكمة جمعاء، وتحسين التخطيط للنفقات وعرضها على نحو يشمل شتى وحدات المحكمة، وبتقييم أداء المحكمة ونجاحاتها، من خلال مشاركة مجلس التنسيق والفريق العامل المعني بالميزانية في الأمر مشاركة استراتيجية أكبر، على نحو يتماشى مع مبدأ المحكمة الواحدة. وقد أمعنا النظر إذ قمنا بذلك في الأثر المالي للأنشطة الرئيسية ذات الأولوية التي تم تمييزها، ما أتاح لنا وضع الافتراضات الرسمية فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٨ مراعين القيود ومسببات التكاليف، الداخلة منها والخارجية. ويضاف إلى ذلك أن هذا النهج الاستراتيجي الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء أفضى إلى مزيد من التخصيص وانخراط الأجهزة في سيرورة إعداد الميزانية على نحو مشترك، وآتى وثيقة للميزانية تنطوي على تقييم لمتطلبات المحكمة المالية يتسم بالكلائية والشمول وعدم الإسراف.

إن المحكمة تقترح لعام ٢٠١٨ زيادة في الميزانية مقدارها ٦ ٢٩٠,٥ ألف يورو، أي ٤,٤ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة. وبذلك يبلغ مقدار الميزانية المقترحة ١٤٧ ٨٩٠,٥ ألف يورو. ومن المهم الإشارة إلى أن الموارد المطلوبة ستتيح إجراء ودعم ثلاث محاكمات وست عمليات تحقيق عالية درجة الجودة على نحو ناجح. إننا ستضمن أيضاً قدرة قلم المحكمة على توفير خدمات الدعم الحاسمة بالاستثمار في مشاريع رئيسية لتدبير المعلومات وفيما يلزم من القدرة في مجال أمن المعلومات على نطاق المحكمة، بالنظر إلى البيئة الأمنية المتزايدة التعقيد التي تعمل فيها المحكمة. وقد تحقّق العديد من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاح وإعادة تحديد الأولويات والتخفيضات في جميع وحدات المحكمة بغية استيعاب الزيادة المقترحة مع الإبقاء في الوقت نفسه على قدرة كافية على الاضطلاع الفعال بالمهام المعقّدة المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها. ويتوافق ذلك مع طلب الجمعية تقديم ميزانية مستدامة، ومع تخطيط المحكمة الحضيف للميزانيات التي تقدّمها سنوياً.

إن المحكمة تسهم إسهاماً حيوياً في مكافحة الإفلات من العقاب. فإضافة إلى تحقيق مساءلة أولئك المسؤولين عن أشنع الجرائم ومقاضاتهم، تحتفظ المحكمة للمجني عليهم بدور هام في الإجراءات على نحو يفضي إلى إقامة العدل بصورة أكثر فعاليةً وأحسن رداً للاعتبار بعد ما تعرّضوا له من فظائع جماعية تهدد السلام الدولي وتقوّض استقرار المجتمعات وتسبب للجماعات المحلية أذىً يتعذر رآبه. فللتكفُّل بالنهوض بهذه المهمة المنوطة بالمحكمة، يتعيّن على المحكمة أن تخطط بعناية، وأن تعمل بفعالية، وأن تواصل إيتاء نتائج ملموسة. وفي السنة المقبلة ستظل المحكمة، في نحوها بهذه المهمة الحاسمة والبناء على ما أحرز من تقدّم، تعتمد على عزم الدول الأطراف ودعمها، ولا سيّما فيما يخص التعاون، والدعم الدبلوماسي والسياسي، وتهيئة الوسائل الكافية للنهوض على نحو فعال بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها.

إننا نقدم بهذه الوثيقة ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة المعدّة بعناية والتي تراعى فيها القيود المالية التي تخضع لها الدول الأطراف فترمي بالتالي إلى توفير الموارد اللازمة للمحكمة كلّ اللزوم لكي يتسنى لكل منا أن يمارس بفعاليةً ونجاحاً مهامه ومسؤولياته بموجب النظام الأساسي.

نشكركم على عنايتكم ودعمكم المستمر.

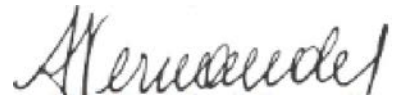
ونرجو تقبل خالص التقدير والاحترام،



هرمان فون هيبيل (Herman von Hebel)
رئيس قلم المحكمة



سيلفيا فُرنُنْدِي دي غُرمُنْدِي (Silvia Fernández de Gurmendi) فاطو بنسودا (Fatou Bom Bensouda)
المدّعية العامة



رئيسة المحكمة

أولاً - لمحة عامة عن ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة، والأولويات فيما يتعلق بالميزانية، والافتراضات فيما يخص الأنشطة القضائية

ألف - المقدمة

١- يبلغ مقدار ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") ١٤٧ ٨٩٠,٥ ألف يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها ٦ ٢٩٠,٥ ألف يورو، أي ٤,٤ في المئة، بالقياس إلى مقدار الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (٦٠٠,٠ ألف يورو). وعملاً بتوصية صادرة عن لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في دورتها الخامسة والعشرين^(١)، تُعرض الأرقام الخاصة بالميزانية العادية المقترحة على نحو منفصل عن أرقام الفوائد المستحقة عن قرض الدولة المضيفة فيما يخص المباني الدائمة. وكما أشارت إليه اللجنة، تم ذلك بغية تحسين مدى الشفافية وإتاحة التقييم المقارن للموارد التي تستلزمها أنشطة المحكمة في عام ٢٠١٨. وعند تضمين فائدة قرض الدولة المضيفة فيما يخص مشروع المباني الدائمة والمدفوعات المستحقة تسديداً لمقدارها الأصلي، البالغين ٣ ٥٨٥,٢ ألف يورو، تبلغ ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة للمحكمة ١٥١ ٤٧٥,٧ ألف يورو، ما ينطوي على زيادة مقدارها ٤,٨ في المئة.

الجدول ١: لمحة عامة عن ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة

الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٨
١٣ ٣٢١,٦	٦,٣	٧٨٥,٦	الهيئة القضائية: البرنامج الرئيسي الأول:
٤٧ ١٦٩,٨	٤,٩	٢ ١٩٥,٦	مكتب المدعى العام: البرنامج الرئيسي الثاني:
٧٩ ١٧٩,١	٣,٣	٢ ٥٤٦,٥	قلم المحكمة: البرنامج الرئيسي الثالث:
٢ ٧١٨,٢	٣,٨	٩٩,٤	أمانة جمعية الدول الأطراف: البرنامج الرئيسي الرابع:
١ ٤٩٨,٥	٣,٠	٤٣,٦	المباني: البرنامج الرئيسي الخامس:
٢ ٧٤١,٥	٢٦,١	٥٦٧,٠	أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم: البرنامج الرئيسي السادس:
٥٥٤,٥	٧,٧	٣٩,٧	آلية الرقابة المستقلة: البرنامج الرئيسي السابع-٥:
٧٠٧,٣	١,٩	١٣,١	مكتب المراجعة الداخلية: البرنامج الرئيسي السابع-٦:
١ ٤٧ ١٩٠,٥	٤,٤	٦ ٢٩٠,٥	المجموع الفرعي
٣ ٥٨٥,٢	٢٠,٠	٥٩٧,٩	قرض الدولة المضيفة: البرنامج الرئيسي السابع-٢:
١٥١ ٤٧٥,٧	٤,٨	٦ ٨٨٨,٤	المجموع

^(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٣، الفقرة ١٢.

٢- إن المحكمة تقترح هذه الزيادة واعيةً كل الوعي أن الكثير من الدول الأطراف يواجه حالياً وضعاً مالياً عصبياً. وتدرك المحكمة أيضاً كل الإدراك أنه يُتوخى منها إتياء نتائج متسقة ملموسة، بما في ذلك إجراء عمليات التحقيق على نحو فعال، وإحراز نتائج في مجال المقاضاة، وإجراء المحاكمات بمزيد من النجاعة. وتُعد الزيادة المقترحة بصفة رئيسية نتيجةً مباشرة للقيام في عام ٢٠١٨ بتنفيذ الأولويات الاستراتيجية لشتى وحدات المحكمة التي أقرها مجلس التنسيق المؤلّف من كبار مسؤولي المحكمة (رئيستها، ومدّعتها العامة، ورئيس قلمها)^(٢)، وهي تستند إلى تقييم حقيقي وواقعي ودقيق لاحتياجات المحكمة في عام ٢٠١٨. أما الأولويات الاستراتيجية الرفيعة التي حدّدها كبار مسؤولي المحكمة فيما يخص عام ٢٠١٨ فهي: '١' تنفيذ الإجراءات ودعمها في ثلاث محاكمات؛ '٢' إجراء ست عمليات تحقيق ناشط ودعمها؛ '٣' الاستثمار في أهم مشاريع تدبير المعلومات والقدرات في مجال الأمن للمحكمة بشتى وحداتها.

٣- وستتناول في المقام الأول ضمن إطار هذه اللوحة العامة الأولويات الاستراتيجية على صعيد ميزانية عام ٢٠١٨ للمحكمة جمعاء، ثم ستبيّن كيفية اقتراح الموارد وسبل تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في شتى وحدات المحكمة لتنفيذ هذه الأولويات الأساسية. كما ستُشرح الافتراضات المتعلقة بالأنشطة القضائية في عام ٢٠١٨، ثم سيُتطرق إلى تحسين سيرورة إعداد الميزانية، بما في ذلك توسيع دور مجلس التنسيق في وضع الإطار الاستراتيجي الذي بُنيت عليه المتطلبات المالية لعام ٢٠١٨. وستقدّم أخيراً لمحة عن عمليات التدارس الأولى، والحالات الخاضعة للتحقيق، والقضايا التي تنظر فيها المحكمة، بما في ذلك تحليل البيئة التي يُتوقع أن تعمل فيها المحكمة.

باء - الأولويات الاستراتيجية الرفيعة لميزانية عام ٢٠١٨

١- الأولويات الاستراتيجية للمحكمة جمعاء لعام ٢٠١٨

٤- إن مسؤولي المحكمة الرئيسيين حدّدوا، عن طريق مجلس التنسيق، ثلاث أولويات استراتيجية لعام ٢٠١٨. ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن هذه الأولويات والأنشطة تجسّد ما يمكن إلى حد معقول ترقيته فيما يخص عام ٢٠١٨ في هذه المرحلة، وقد تتأثر لاحقاً بمدى تعزُّر مقدار عمل المحكمة في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

(أ) إجراء ثلاث محاكمات (٣، ١ مليون يورو)

٥- في عام ٢٠١٨ ستواصل المحكمة الانخراط في الإجراءات في ثلاث محاكمات: المحاكمة في قضية دومينيك أنغوين (Dominic Ongwen) والمحاكمة في قضية لوران أنغبو (Laurent Gbagbo) وشارل ابليه غوديه (Charles Blé Goudé) ولزهاء نصف سنة، بحسب التوقعات) في محاكمة بوسكو أبتانغاندا (Bosco Ntaganda). ويُتوقع أن تستمر إجراءات جبر الأضرار في قضية بمبا (Bemba) وقضية لوبانغا (Lubanga). وستنشغل المحكمة بالإنشغال في مرحلة الاستئناف أيضاً في عام ٢٠١٨، إذ يرجّح أن تستمر دعوى الاستئناف النهائي في قضية بمبا وقضية بمبا وآخرين في الشطر الأول من السنة. وثمة دعاوى استئناف نهائي

(٢) عملاً بالبند ٣ من لائحة المحكمة يتألّف مجلس التنسيق فيها من رئيسها ومدّعتها العام ورئيس قلمها، وينسّق عند الاقتضاء الأنشطة الإدارية لأجهزتها.

أخرى منبثقة عن قضايا تنظر فيها الدوائر الابتدائية حالياً قد تبلغ مرحلة نظر دائرة الاستئناف فيها في عام ٢٠١٨. ويضاف إلى ذلك أن إجراءات جبر الأضرار التي تسير حالياً ستفضي إلى تقاضي معقّد أمام دائرة الاستئناف في عام ٢٠١٨. وعلى النحو ذاته يُتوقع أن تُرفع إلى دائرة الاستئناف في عام ٢٠١٨ عدة دعاوى استئناف تمهيدي.

٦- ولئن كان من المتوقع أن تنتهي مرحلة عقد الجلسات في محكمة واحدة في أواسط عام ٢٠١٨ فلن يكون لذلك أثر على المتطلبات من الموارد فيما يخص الهيئة القضائية. فستظل الهيئة القضائية تحتاج إلى نفس المقدار من الموارد (إذا لم تحتج إلى مقدار منها مزيد)، لأنه سيحتاج إلى موظفين في مرحلة صدور الحكم في جوهر الدعوى في قضية *أنتاغندا (Ntaganda)*. ويضاف إلى ذلك أن الدوائر ستواجه عبء عمل مزيداً متصلاً بإجراءات جبر أضرار المجني عليهم وذلك في درجة القضاء الابتدائي ودرجة القضاء الاستئنافي. وقد نُقّدت الهيئة القضائية، بغية استعمال مواردها على النحو الأكثر فعالية، سياسة تقوم على توكي المرونة في تخصيص الموظفين بوزع الموظفين وفقها على الشعب التوزيع الذي تستلزمه المتطلبات المتغيرة على صعيد أعباء العمل. ولذا لا تُطلب موارد جديدة، على الرغم من أن عبء العمل سيزيد. لكن يُسعى بالميزانية المقترحة للهيئة القضائية إلى استدامة عدد الموظفين الحالي لتناول عبء العمل المزيد المتصل بما يتعلق بالمرحلة الابتدائية من أنشطة عالية درجة الأولوية.

٧- وثمة عوامل أخرى أسهمت أيضاً في جعل عبء العمل أثقل، وبالتالي جعلت التكاليف أعلى فيما يخص برامج رئيسية أخرى في عام ٢٠١٨. فعدد الشهود الواجب أن يمثلوا أمام المحكمة يُتوقع أن يزداد من ٨١ في عام ٢٠١٧ إلى ١٣٢ في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك ستشهد الأنشطة على صعيد جبر الأضرار توسعاً وتكثفاً. وبالتالي كان من شأن ما تحتاج إليه شتى وحدات المحكمة من الموارد فيما يخص الإجراءات القضائية أن يزيد مبلغ الميزانية المقترحة بمقدار ١,٣ مليون يورو لو لم تعوّض الزيادة جزئياً بوفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاحة، كما ترد تفاصيله فيما يلي.

٨- وتتحسّد الزيادة في برنامجين رئيسيين: الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (٤,٠ مليون يورو) وقلم المحكمة (٩,٠ مليون يورو). وتُعزى الزيادة الخاصة بالصندوق الاستئماني للمجني عليهم إلى زيادة في تكاليف الموظفين مردها بنية ملاك موظفي هذا الصندوق الجديدة المتصلة بجبر الأضرار. أما الزيادة الخاصة بقلم المحكمة فعزى رئيسياً إلى ما لنظام المساعدة القانونية من أثر تفرضه التكاليف الفعلية للأفرقة العاملة في القضايا المعنية، وإلى مثل عدد من الشهود في قاعات المحكمة أعلى من نظيره في عام ٢٠١٧، معطوفاً على تزايد المتطلبات من قلم المحكمة فيما يخص دعم الشهود. وترد شروح أكثر تفصيلاً بشأن هاتين الزيادة في النصوص السردية المتعلقة بالصندوق الاستئماني للمجني عليهم وقلم المحكمة.

(ب) إجراء ست عمليات تحقيق ناشط ودعمها، بوسائل منها أنشطة ميدانية (٩,١ مليون يورو)

٩- يُتوقع أن تواصل المحكمة في عام ٢٠١٨ العمل في عشر حالات خاضعة للتحقيق. وسيركّز مكتب المدعي العام، بالتوافق مع خطته الاستراتيجية واصطفائه للقضايا وتحديده درجات أولويتها، على ست عمليات تحقيق ناشط: اثنتين في جمهورية أفريقيا الوسطى وواحدة في كل من كوت ديفوار وجورجيا وليبيا ومالي. ويلزم تناول القضايا على أساس درجات أولويتها بالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة لمكتب المدعي العام وقلم المحكمة، وضرورة تفادي التوسع في عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام بحيث يتعذر التعمق فيها. لكن على الرغم من هذا النهج في تناول القضايا على أساس درجات أولويتها ستواصل متابعة جميع الحالات الخاضعة

للتحقيق. وتدعم جميع أجهزة قلم المحكمة ذات الصلة عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام، على النحو المشروح فيما يلي بمزيد من التفصيل.

١٠- إن الموارد اللازمة لشتى وحدات المحكمة المتصلة بدعم العمليات الميدانية، بما فيها عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام، كان من شأنها أن تزيد مبلغ الميزانية المقترحة بمقدار ١,٩ مليون يورو (لولا الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة).

١١- وتبلغ الزيادة فيما يخص أنشطة التحقيق التي يضطلع بها مكتب المدعي العام ما مجموعه ٠,٧ مليون يورو. وقد أعاد مكتب المدعي العام النظر بإمعان في احتياجاته إلى الموظفين على ضوء أنشطته وعبء عمله في عام ٢٠١٨. وأفضى هذا التقييم إلى عدم طلب مواصلة تمويل بعض وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي أقرت لعام ٢٠١٧ وإلى طلب تمويل وظائف مختلفة لعام ٢٠١٨. ولما كانت المعدلات القياسية لتأخر التوظيف قد وُضعت في الاعتبار [عند إعداد الطلبات المعنية] فإن هذه الطلبات ستتحسّن في ٣,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل فيما يخص شتى وحدات مكتب المدعي العام، وسيتمثل صافي أثرها المالي في ٠,٣ مليون يورو فقط. ثم إنه يُعزى إلى التكاليف غير المتصلة بالعمالين والمرتبطة بالعمليات مبلغ مقداره ٠,٤ مليون يورو. وستُسند بالاعتمادات المعنية تكاليف مهمات الأفرقة المتكاملة (أفرقة المحققين والتراجمة) والنفقات المتصلة بالشهود والعمليات.

١٢- وتبلغ الزيادة في ميزانية قلم المحكمة ١,٢ مليون يورو. ويشمل هذا المبلغ الدعم الميزد الذي يتعيّن على المكاتب الميدانية أن تقدمه لأنشطة التحقيق وغيرها من الأنشطة الميدانية، ولا سيّما في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجورجيا، كما يشمل زيادات متصلة بعمليات شتى وحدات المحكمة بصورة عامة. وسيُنشأ مكتب تابع صغير في غولو بغية دعم مهمات وأنشطة سائر وحدات المحكمة في شمال أوغندا، وذلك بينما شهدت تكاليف الصيانة تغييراً في بعض المكاتب الميدانية الأخرى، ولا سيّما المكتب الميداني القائم في كمبالا، الذي ينتقل إلى محالّ جديدة. ويجب تعزيز الدعم الأمني في مالي نظراً إلى تنامي التهديدات التي تستهدف الموظفين الدوليين، بينما يتطلب الوضع الأمني في كوت ديفوار أيضاً موارد إضافية إثر انسحاب بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي اعتمدت عليها المحكمة حتى الآن. ولئن انخفض عدد الأسفار الخاصة بقلم المحكمة من المقر إلى الميدان فثمة زيادة في الأسفار ضمن نطاق الميدان مرتبطة بزيادة في الدعم وملاك الموظفين في المجالات المشار إليها آنفاً.

١٣- كما إن الزيادات الآتية الذكر قد عُوّضت جزئياً بما حققتة المحكمة من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، على النحو الواردة تفاصيله فيما يلي.

(ج) الاستثمار في أهم مشاريع تدبير المعلومات والقدرات في مجال الأمن للمحكمة بشتى وحداتها (٦, ١ مليون يورو)

١٤- أجرت المحكمة تحليلاً وافياً للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتدبير المعلومات القائمة في مختلف أجهزتها وما يرتبط بها من المتطلبات الفورية والمتطلبات الطويلة الأجل. فمنذ إنشاء المحكمة قبل خمس عشرة سنة أُجري عدد من الاستثمارات الهامة في تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات دعماً لأعمال المحكمة القضائية والتحقيقية والإدارية. وثمة عدد من هذه النظم تقادم عهده أو يُنتظر أن يغدو عتيقاً في المستقبل القريب. فقد تخطى الزمن برنامج تحليل الأدلة المسمى Ringtail، الذي لا يمكن به تجهيز الأدلة الإلكترونية، وستتعيّن ترقية نظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP بالانتقال إلى إصداره الجديد في عام ٢٠٢١، لأن مورّد هذا النظام سيكفّ عن دعم صيغته القديمة.

١٥- وعلاوة على ذلك تنامي قُدِّ المحكمة إلى حد كبير منذ إنشائها، ويترب على ذلك أثر على متطلباتها فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وعلى مقدار ما يُنشأ فيها من بيانات. ويشار على وجه التحديد إلى أن ثمة متطلبات لا تفي بها النظم القائمة إلا جزئياً في مجالات من قبيل الأدلة الرقمية، وأمن المعلومات، وتدبير المعلومات.

١٦- ولمواجهة هذه التحديات اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠١٧ استراتيجية خمسية خاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات في المحكمة جمعاء بغية السهر على اتباع نهج كلابي فيما يخص تكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات، وتدبير المعلومات، من أجل سد الاحتياجات الأساسية للمحكمة مع استدامة تحسين مراقبة الموارد المستثمر فيها وتعظيم أثرها.

١٧- ويبلغ المقدار المطلوب لذلك في إطار ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة ما مجموعه ١,٦ مليون يورو. إن القسط الأعظم من الموارد المطلوبة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات يخص أنشطة المقاضاة، وإن كانت هذه الموارد معروضة ضمن ميزانية قلم المحكمة في سياق العمل القائم على التآزر فيما بين الأجهزة. وترد تفاصيل شتى المشاريع ذات الصلة في المرفق المتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات [المرفق التاسع]. وفيما يلي بيان بعناصرها الأساسية:

(أ) في مجال التحقيق: ٨٥٠ ألف يورو يتشارك في تحملها قلم المحكمة (٦٧٠ ألف يورو) ومكتب المدعي العام (١٨٠ ألف يورو). لقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في القسط المتمثل في جمع المحكمة للأدلة الإلكترونية من صفر في المئة إلى ٨٠ في المئة. ويُتوقع أن يرتفع هذا القسط ليبلغ ١٠٠ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠. فالنظم القائمة، ولا سيما نظام Ringtail، لم تصمّم لتناول الأدلة الرقمية. وقد أفضى ذلك إلى تراكم مقدار كبير من العمل المتأخر في إنجازها على صعيد تجهيز الأدلة. فتلزم استثمارات من أجل تقصير الزمن اللازم لاحتياز الأدلة وتحليلها وتجهيزها.

(ب) في المجال القضائي: ٢٢٠ ألف يورو. سيُرَكز في المبادرات المزمع اتخاذها في عام ٢٠١٨ على الإشراف على تحليل الأعمال وتحسين الإجراءات القضائية الأساسية، ولا سيما تحسين تناول البيانات المتعلقة بالمجني عليهم. إن قدرة المحكمة على تجهيز جميع الطلبات التي قد يقدمها المجني عليهم محدودة حالياً بسبب جمع هذه الطلبات بشكلها الورقي وبسبب الانغلاق في تجهيز المعلومات المعنية. وسيُتناول بالاستراتيجية المعنية مجال آخر من المجالات التي تواجه فيها مشكلات هو تحليل وتذليل ما يعتري السيرورات من وجوه عدم نجاعة متأت عن استعمال برنامجيات عفا عليها الزمن. كما سيُعاد بأنشطة المشاريع المقترحة لعام ٢٠١٨ تحديد السيرورات الداعمة للإجراءات في المرحلة التمهيديّة والمرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف. فذلكم شرط مسبق لضمان إيتاء التكنولوجيا والوظائف التي تؤديها المعدات المصمّمة لدعم السيرورات القضائية مكاسب عن طريق زيادة النجاعة فيما يخص الدوائر والأطراف المتقاضية.

(ج) في المجال الإداري: ٤٠٠ ألف يورو. تلزم هذه الموارد لتقليص مقدار العمل اليدوي الذي يتعيّن الاضطلاع به حالياً لإعداد البيانات والتقارير المالية، وتعزيز الضوابط واستبعاد الازدواج. وثمة مبادرات أخرى يركّز فيها على إنجاز مشروع تخطيط المهمات على نطاق المحكمة بإدماج النظام بنظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP وإعمال أدوات لدعم تخطيط الأنشطة وتتبعها والإفادة بها فيما يخص جميع المديرين في المحكمة.

(د) في مجال أمن المعلومات: ١٨٠ ألف يورو. يلزم هذا المبلغ في عام ٢٠١٨ لمواصلة إدخال ما يلزم من تحسينات أمنية على بيئة تكنولوجيا المعلومات في المحكمة بغية سد مقتضيات جو التهديدات المتطورة والمتزايدة البروز. فإذا لم تُتخذ الاحتياطات السليمة فإن تزايد نشاط المحكمة السيبراني وما يقترن به من اهتمام الأطراف التابعة للدول به سيضعف حال المحكمة حيال الهجمات السيبرانية التي تشنها أطراف لا تعوزها الحِيل.

١٨- إن الاستراتيجية المعنية تستند إلى استعمال موارد الميزانية على نحو أكثر فعالية، إذ ستؤتي المبادرات المقترحة القيام بما على مدى خمس سنوات نتائج ملموسة تحسناً لعمل المحكمة. فسيشهد مكتب المدعي العام تقليصاً للزمن والجهد اللازمين لإجراء عمليات التحقيق. وسيُتاح للهيئة القضائية النفاذ إلى الأدوات التي تحتاجها لإجراء المحاكمات على نحو سريع وعادل وشفاف وإنصاف المحني عليهم. وسيكون قلم المحكمة أفضل تجهيزاً لتوفير الخدمات لسائر أجهزة المحكمة ولجميع الجهات التي تتعامل معها. فما من سبيل إلى تمكين المحكمة من معالجة حالات عدم النجاعة الحالية وأداء المهام المنوطة بها في إطار ولايتها على أكمل وجه سوى اتباع استراتيجية متماسكة كالنانية طويلة الأمد تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء.

٢- سائر مسببات التكاليف الرئيسية المدرجة في ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠١٨

١٩- لا يُستند في حساب الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ إلى الأولويات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء دون غيرها من الأسس، بل يُستند فيه أيضاً إلى عدد من مسببات التكاليف الأخرى.

٢٠- فوفق الممارسة القياسية المعمول بها على هذا الصعيد أُدرجت في الميزانية المقترحة زيادة مقدارها ٠,٤ مليون يورو ناتجة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد الجديد. فبينما كان متوسط الزيادات السنوية في الماضي يصل إلى ٢,٠ مليون يورو، أفضى تطبيق النظام الجديد الذي أعلمته الأمم المتحدة إلى زيادة أدنى بكثير. ويُنتظر أن يؤدي النظام الجديد مزيداً من الوفورات في المستقبل.

٢١- وفيما يتعلق بالبرنامج الرئيسي الأول [الهيئة القضائية]، يمثّل تعديل رواتب القضاة المقترح الذي ينظر فيه مكتب جمعية الدول الأطراف ("مكتب الجمعية") مسبباً آخر من مسببات التكاليف (٠,٦ مليون يورو)، شأنه في ذلك شأن التكاليف الإلزامية المرتبطة بانتخاب ستة قضاة جدد في دورة الجمعية التي ستعقد عام ٢٠١٧ (٠,٢ مليون يورو).

٢٢- وفيما يخص البرنامج الرئيسي الثاني [مكتب المدعي العام]، تستلزم استعادة مكتب المدعي العام لقدرته المتمثلة فيما يتوفّر له من الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة مبلغاً إضافياً مقداره ٠,٧ مليون يورو. وثمة وظائف أقرّ شغلها لأقل من ١٢ شهراً في عام ٢٠١٧ لكن تكاليفها قُدّرت لكامل السنة فيما يخص عام ٢٠١٨. ويضاف إلى ذلك أن مكتب المدعي العام، وازعاً في اعتباره القيود السابقة المفروضة على قسم الموارد البشرية على صعيد إنجاز عمليات التوظيف، طبّق بصورة مؤقتة تقليصاً يشمل جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة وذلك لاستيعاب تخفيض ميزانيته الثاني الذي فرضته الجمعية. إن هذا التدبير لا يمكن أن يطبّق مجدداً، لأن الوظائف المعنية مشغولة الآن. وستؤدي إعادة معدّل شغور الوظائف في مكتب المدعي العام من قيمته الزائدة مؤقتاً البالغة ١٠ في المئة إلى قيمته المعتادة البالغة ٨ في المئة إلى زيادة إضافية مقدارها ٠,٧ مليون يورو.

٢٣- وفيما يخص البرنامج الرئيسي الثالث [قلم المحكمة] ستؤدي إعادة معدّل شغور الوظائف من قيمته المريدة مؤقتاً البالغة ١٢ في المئة إلى قيمته السابقة البالغة ١٠ في المئة إلى زيادة إضافية مقدارها ١,٢ مليون يورو.

٢٤- وينبغي التنويه إلى أنه أُخذ في ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة وميزانيته المعتمدة بقيم لمعدلات شغور الوظائف مستندة إلى معلومات التوظيف الخاصة بعام ٢٠١٦، والتي تضمنت معدّل شغور للوظائف عالياً. والحال أن معدّل التوظيف الحالي في أجهزة المحكمة يبلغ، في هذه المرحلة، قيمة أعلى بالفعل من نظيراتها للسنوات السابقة، ويُتوقع أن يظل كذلك حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وبالتالي يجب تخفيض معدّلات شغور الوظائف لتجسيد واقع تجهيز المحكمة بالموظفين.

٢٥- أما سائر مسببات التكاليف الإضافية التي تخص البرامج الرئيسية على وجه التحديد فيعزى إليها مبلغ مقداره ١,٣ مليون يورو وتشمل أثر الأنشطة الجديدة التي يضطلع بها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في مجال جبر الأضرار والمساعدة؛ والتكاليف الإضافية التي تتحملها أمانة جمعية الدول الأطراف لعقد دورة الجمعية في لاهاي، وزيادة استعمال مرافق المؤتمرات في المباني الدائمة؛ ومتطلبات أخرى ذات طابع محدّد مذكورة في إطار البرامج الرئيسية.

٢٦- وبالمطلق كان من شأن مجموع المتطلبات الإضافية من الموارد المتأتية عن الأولويات الاستراتيجية التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء وغيرها من مسببات التكاليف الكبيرة المذكورة آنفاً أن تفضي إلى زيادة إضافية في الموارد المطلوبة مقدارها ٩,٩ ملايين يورو.

٢٧- بيد أن المحكمة بذلت جهوداً طائلة واتخذت تدابير ملموسة للحد من هذه الزيادة. وتُعرض هذه الجهود والتدابير بالتفصيل في مقدّمات النصوص السردية الخاصة بالبرامج الرئيسية وفي المرفقات ذات الصلة. وبعد تحديد الموارد غير المتكررة (التكاليف المتكبّدة في عام ٢٠١٧ لكنها لا تُتكدب في عام ٢٠١٨، ومنها التكاليف المرتبطة بعقد دورة الجمعية في نيويورك، والمشاريع التي لا تنفذ إلا مرة واحدة من قبيل الاستشارة بشأن الحصول على خدمات التأمين الطبي على أساس تنافسي) قُلّص المقدار المرجعي الأساسي بمقدار ١,٣ مليون يورو ما آتى زيادة إجمالية مقدارها ٨,٦ ملايين يورو.

٢٨- واستُبينت في إطار عملية تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في عام ٢٠١٧ تخفيضات يقارب مقدارها ١,١ مليون يورو. وقد أفضت مراجعة متمعنة لجميع الاحتياجات الاشتغالية لعام ٢٠١٨ إلى تخفيض آخر مقداره ١,٢ مليون يورو. إن هذه الجهود، المبيّنة فيما يلي بمزيد من التفصيل، أفضت إلى تخفيض نسبته ٣٥ في المئة، ما جعل الميزانية المقترحة لا تنطوي في نهاية الأمر إلا على زيادة مقدارها ٦,٣ ملايين يورو، أي ٤,٤ في المئة.

الجدول ٢: حساب صافي الزيادة استناداً إلى المقادير التقريبية للزيادات والتخفيضات في المحكمة (بملايين اليوروات)

مجالات الزيادة / الانخفاض	
١,٣	إجراء ثلاث محاكمات
١,٩	إجراء ست عمليات تحقيق وأنشطة ميدانية
١,٦	تكنولوجيا المعلومات، وتدبير المعلومات، والاستثمارات في مجال الأمن
٠,٤	تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة
٠,٦	تعديلات رواتب القضاة
٠,٢	التكاليف الإلزامية المرتبطة بانتخاب ستة قضاة جدد
٠,٧	إعادة مقدار المساعدة المؤقتة العامة لمكتب المدعي العام إلى مستواه المعتاد
٠,٧	إعادة معدّل شغور الوظائف في مكتب المدعي العام إلى مستواه المعتاد
١,٢	إعادة معدّل شغور الوظائف في قلم المحكمة إلى مستواه المعتاد
١,٣	سائر متطلبات الدعم
٩,٩	المجموع الفرعي
-١,٣	تخفيض التكاليف غير المتكررة
٨,٦	إجمالي الزيادة
التخفيضات من خلال المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات وتقليص التكاليف الاشتغالية	
-١,١	المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات (لم يؤخذ بالحسبان إلا الوفورات التي ينخفض بها مبلغ الميزانية الأساسية لعام ٢٠١٨)
-١,٢	تخفيض التكاليف الاشتغالية
٦,٣	صافي الزيادة

جيم - الافتراضات الخاصة بعام ٢٠١٨ فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وبيئة العمل

٢٩- يُتوقع أن تواصل المحكمة في عام ٢٠١٨ العمل في عشر حالات خاضعة للتحقيق: في جمهورية أفريقيا الوسطى (الحالة الأولى والحالة الثانية)، وفي كوت ديفوار، وفي دارفور [بالسودان]، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جورجيا، وفي كينيا، وفي ليبيا، وفي مالي، وفي أوغندا.

٣٠- وإضافةً إلى ذلك يُتوقع أن يُجري مكتب المدعي العام عمليات تدارس أولى في عدد من الحالات يراوح من ثماني إلى عشر في عام ٢٠١٨ (لأن واحدة أو اثنتين من عمليات التدارس الأولى الجارية قد تنتهي في عام ٢٠١٧).

٣١- إن مكتب المدعي العام يسعى في سياق أنشطته في مجال التدارس الأولى، وفق خطتيه الاستراتيجيةين للفترتين ٢٠١٢ - ٢٠١٥ و ٢٠١٦ - ٢٠١٨ وسياساته ذات الصلة، إلى الإسهام في تحقيق هدفين شاملين من الأهداف المنشودة من نظام روما الأساسي ("النظام الأساسي")، ألا وهما وضع حد للإفلات من العقاب، عن طريق تشجيع عقد إجراءات حقيقية على المستوى الوطني، والوقاية من الجرائم، ما يمكن أن يؤدي إلى تخفيف الحاجة إلى تدخل المحكمة. وعليه فإن أنشطة التدارس الأولى تشكّل أحد أنجع السبل من حيث التكاليف بين السبل التي يتبعها المكتب لتحقيق رسالة المحكمة.

٣٢- وسيواصل مكتب المدعي العام في عام ٢٠١٨ ستّ عمليات التحقيق الناشط التي يجريها، في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ- (سيليك))، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

(القضية ب - (أنتي بالاك))، والحالة في كوت ديفوار (القضية ٢)، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا (القضية ٣)، والحالة في مالي. وستظل كل من هذه العمليات تستلزم دعماً من قلم المحكمة، في الميدان وفي المقر، في مجالات من قبيل دعم المحني عليهم والشهود، ومشاركة المحني عليهم، والتوعية، والخدمات اللغوية، والمساندة الأمنية والإمدادية.

٣٣- ولهذا الغرض يُرتقب أن يظل للمحكمة في عام ٢٠١٨ حضور ميداني في سبعة أماكن - اثنين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كنشاسا وبونيا)، وواحد في جمهورية أفريقيا الوسطى (بنغي)، وواحد في كوت ديفوار (أبيجان)، وواحد في جورجيا (أبيليسي)، وواحد في مالي (بامكو)، وواحد في أوغندا (كمبالا).

٣٤- وعلى أساس استمرار العمليات في جميع الحالات الخاضعة للتحقيق يُعتبر من المعقول تُوَّع أن يظل عدد الأشخاص المشمولين بالتدابير الحماية التي يتخذها قلم المحكمة عالياً في عام ٢٠١٨. فبحسب الأرقام والافتراضات الحالية ستشمل الحماية في عام ٢٠١٨ زهاء ١٠٠ شاهد و ٤٠٠ مُعال. وبين هؤلاء شهود ومحني عليهم مشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية (يلزم نقلهم المساعد وإعادة توطينهم مؤقتاً)، وبينهم أيضاً شهود مُعاداً توطينهم دولياً يُعنى بهم الغير ويخضعون لمتابعة مستمرة يقوم بها قسم المحني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة (١١٠ شهود و ٤٧٥ معالاً في عام ٢٠١٦). وسيظل قلم المحكمة، إذ يوفر الحماية والدعم لهؤلاء الأشخاص وفق أعلى المعايير، يركّز على إنجاز إعداد استراتيجيات الإدماج لصالح الشهود والمحني عليهم المشمولين بالحماية، كلما أمكن ذلك، فيتيح لهم التوصل إلى الاكتفاء الذاتي واستئناف حياتهم على النحو الأكثر اتساقاً بالاستقلال الذاتي والأبعث على الرضا. كما يُتوقع أن يطلب أكثر من ٤٠٠ ٧ شخص المشاركة بصفة محني عليهم في شتى الإجراءات القضائية السائرة. وعلاوة على ذلك سيتعين على قلم المحكمة في عام ٢٠١٨ دعم توفير الخدمات اللغوية بأكثر من ٢٢ لغة متصلة بالحالات وذلك من أجل العمل في الحالات العشر التي تحقق فيها المحكمة.

٣٥- وعلى المستوى القضائي يُرتقب أن يمثل أمام المحكمة في عام ٢٠١٨ ما لا يقل عن عشرة مشتبه فيهم/متهمين، سيقى ستة منهم محتجزين. ولذا ستلزم في مركز الاحتجاز مجموعة مؤلفة من ست زنازين. ويُتوقع أن تظل الإجراءات في قضية/تُعبو وأبليه غوديه وقضية/أنتاغندا وقضية/أنغوين سائرة في المرحلة الابتدائية طيلة عام ٢٠١٨. إنها ستستلزم استعمال قاعتين من قاعات المحكمة في آن معاً، مع إعمال فريق دعم في قلم المحكمة معينين بأنشطة جلسات المحكمة لسد الاحتياجات ذات الصلة لـ ٤٠٠ يوم من أيام انعقاد الجلسات (١٦٠ يوماً للحالة في كوت ديفوار، و ١٦٠ يوماً للحالة في أوغندا، و ٨٠ يوماً للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك لاستكمال تقديم الدفاع لمرافعته). وعلى النحو ذاته ستظل الدائرتان ومكتب المدعي العام بحاجة إلى ثلاثة أفرقة كاملة من الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية للاهتمام بالإجراءات في هذه القضايا الثلاث، مع العلم بأن الدائرتين ستحتاجان إلى فريقين إضافيين لكي يهتما بإجراءات جبر الأضرار. وفضلاً عن الإجراءات الابتدائية يُتوقع أن تستمر الإجراءات في سبع دعاوى استئناف نهائي طيلة عام ٢٠١٨.

٣٦- وفيما يخص الإجراءات في هذه المحاكمات الثلاث، يُتوقع أن يمثل أمام المحكمة ١٣٢ شاهداً لكي يدلوا بإفاداتهم، تبلغ المدة القصوى المتوقعة لمكوث كل منهم ١٤ يوماً (١١ يوماً لتعريفه بالإجراءات/إعداده، تتضمن يومي عطلة نهاية الأسبوع، وزهاء ٣ أيام للمثول في المحكمة)، ما سيستلزم دعماً كاملاً من قسم المحني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة.

٣٧- وسيتم دعم توفير الخدمات بسبع لغات، بينها الإنكليزية والفرنسية، في إجراءات جلسات المحكمة. ومن المهم التنويه إلى أنه سيستمر في عام ٢٠١٨ ضمن إطار نظام المساعدة القانونية تمويل ١٢ فريقاً من أفرقة الدفاع (في الإجراءات الابتدائية (٤): أفرقة الدفاع عن اثنا عشر، ولوران أغبغو، وإبله غوديه، وأنغوين؛ في إجراءات الاستئناف (٥): أفرقة الدفاع عن ميا (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ من النظام الأساسي وقضية الجرائم المنصوص عليها المادة ٧٠ منه)، وكيلولو، ومنغندا، وبابالا، وأريديو؛ في إجراءات جبر الأضرار (٣): أفرقة الدفاع عن ميا، ولوبنغا، وكاتنغا)، وعدداً من أفرقة الممثلين القانونيين للمجني عليهم يصل حتى خمسة أفرقة.

دال - سيرورة إعداد الميزانية - زيادة النجاعة وتحقيق الوفورات

٣٨- استجابةً للتوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية وللقرار الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف في دورتها الرابعة عشرة^(٣)، اتخذ كبار مسؤولي المحكمة تدابير لإعادة تصميم سيرورة إعداد ميزانيتها السنوية وتحسين تماسك وثقتها. وقد رحبت الجمعية بهذا التحسين لأنه "أدى إلى تحسينات في عملية الميزنة مثل [الاستعانة بـ] مجلس التنسيق وغيره من آليات التنسيق بين الأجهزة بمزيد من التواتر و[النجاعة]، واقترح ميزانية أكثر اتساقاً وترابطاً على نطاق المحكمة، فضلاً عن تحسين الإجراءات المتعلقة بوثيقة الميزانية وشكلها وبالتالي ضمان المزيد من الاتساق لرسالة وسياسة الإنفاق في جميع أنحاء المحكمة"^(٤).

٣٩- وكذلك طلبت الجمعية في دورتها الخامسة عشرة إلى المحكمة "مواصلة تطوير عملية الميزنة، بالتشاور مع لجنة الميزانية والمالية، من أجل الاستفادة من التقدم المحرز وذلك بالتركيز على تحسين السياق المتعلق بإعداد الميزانية، وتحسين تخطيط وعرض النفقات على نطاق المحكمة، وتقييم الأداء و[النجاعة]، ووضع مبادئ أساسية للميزانية، والتأزر" ورحبت بتأكيدات المحكمة على الاستمرار في تحسين عمليات الميزنة في المستقبل من أجل تقديم مقترحات مستدامة وواقعية للميزانيات [..]"^(٥). ومن ثم جرت مناقشات مع لجنة الميزانية والمالية فاتفق على تبسيط البنية الجديدة لوثيقة ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة بالسهل على مزيد من التماسك بين البرامج الرئيسية^(٦). وتواصلت المحكمة أتباع نهجها الجديد معتمدةً على انخراط كبار مسؤوليها في الأمر انخراطاً استراتيجياً مبكراً من خلال محفل النقاش الاستراتيجي الرئيسي المتمثل في مجلس التنسيق والفريق العامل المعني بالميزانية الذي يتولى توجيهه رئيس قلم المحكمة مباشرة. إن مشاركة كبار مسؤولي المحكمة مشاركة مباشرةً مزيدةً التواتر والعمق عززت توثيق الصلة بين مجلس التنسيق والفريق العامل المعني بالميزانية، مع العلم بأن الفريق العامل المعني بالميزانية يعود إلى كبار مسؤولي المحكمة بتقرير في هذا الشأن بصورة تكاد تكون شهرية.

^(٣) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20)، المجلد الثاني (الجزء ٣)؛ والمجلد الأول (الجزء الثالث)، القرار ICC-ASP/14/Res.1.

^(٤) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، القرار ICC-ASP/15/Res.1، الفقرة ميم-٥.

^(٥) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، القرار ICC-ASP/15/Res.1، الفقرة ميم-٦.

^(٦) تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين، الوثيقة ICC-ASP/16/5 بنسختها المسبقة، الفقرة ١٣.

٤٠- وإضافةً إلى تحديد الأهداف والافتراضات الأساسية ذات الأولوية، عُزِّزَ على نطاق المحكمة تنسيق الأنشطة التي تخص كلاً من الأجهزة تعزيزاً كبيراً أفضى إلى زيادة الوفورات والمكاسب المتأتية عن النجاعة على نحو يتوافق مع طلب الجمعية إلى المحكمة:

(أ) أن تقدم ميزانية برنامجية مقترحة لعام ٢٠١٨ قائمة على استدامة مقدار الميزانية، بحيث لا تُطلَب زيادات مقترحة على مقدار الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ إلا عند الضرورة من أجل الأنشطة الموكلة إليها وبعد اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتمويل الزيادات المعنية بالوفورات والمكاسب المتأتية عن النجاعة؛

(ب) أن تقدّم مرفقاً بالميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٨ يتضمن معلومات مفصّلة بشأن الوفورات والمكاسب المتأتية عن النجاعة التي تحققت في عام ٢٠١٧ ومقدّرات ما سيحقق منها في عام ٢٠١٨. وستحاط لجنة الميزانية والمالية قبل دورتها التاسعة والعشرين علماً بالتدابير ذات الصلة التي تكون المحكمة قد اتخذتها، وسوف تُدرج ملاحظاتها عليها في تقريرها إلى جمعية الدول الأطراف. ومن شأن ما قد يمكن تحقيقه من الوفورات والمكاسب المتأتية عن النجاعة أن يشمل مجالات التدبير الإداري، من قبيل تبسيط الخدمات، وإمكان إعادة توزيع الموظفين الحاليين ليضطلعوا بأنشطة جديدة، والخدمات الاستشارية، ووثائق الاجتماعات ومدد انعقادها، والطباعة والنشر، وسياسات السفر، والاتصالات، وإدارة المحالّ، وغير ذلك من المجالات التي تحددها المحكمة^(٧).

٤١- لقد اضطلع بالأنشطة التالية البيان: استبانة مجالات تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في الأشهر الخمسة الأولى من تنفيذ ميزانية عام ٢٠١٧؛ رُوِّزَ طبيعة ما استُبين من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة (أي ما إذا كانت ظرفية تتحقق مرة واحدة أم كانت بنوية)؛ تقدير أثر هذه الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة على المقدار الأساسي لميزانية عام ٢٠١٨.

٤٢- وبالنظر إلى أن تكاليف الموظفين تمثّل زهاء ٧٠ في المئة من التكاليف في معظم المجالات، فإن زيادات النجاعة كثيراً ما تتحقق بتحسين استعمال وقت الموظفين ضمن حدود نفس الميزانية المخصّصة لسد تكاليف الموظفين. فعلى سبيل المثال يتيح تقليص عدد الاجتماعات للموظفين بذل المزيد من الوقت للاضطلاع بأنشطة أخرى معهود بها إليهم ويزيد الإنتاجية. إن هذه الجوانب لزيادة النجاعة مرتبطة بالنسب المتوية لوقت الموظفين، ما يحسّن الاستعانة بالموارد لكنه لا يقلّص المقدار الأساسي للميزانية ولا يؤتي وفورات. والحال أنه استُبينت عند الإمكان الحالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات (أي تخفيضات فعلية لمخصّصات الميزانية)، ما قلّص الزيادة في المقدار الأساسي لميزانية المحكمة [المقترحة]. وعلى سبيل المثال سيُعتبر تقليص متطلبات الميزانية المتعلقة بالسفر من خلال زيادة الاستعانة بالاتصال بواسطة الروابط الفيديوية عن بعد وفضلاً لأنه يقلّص تكاليف السفر.

٤٣- وقد أُخذ بالحسبان بصورة كاملة في ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة جميع الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة التي أفضت الجهود ذات الصلة إلى استبانتها. وهذا يعني بعبارة أخرى أن المتطلبات من

^(٧) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، القرار ICC-ASP/15/Res.1، الفقرتان ١-م و٢-م.

الموارد لعام ٢٠١٨ تُقترح بعد أن تم بالفعل إدماج جميع ما يمكن تحقيقه من وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة، على النحو الذي طلبته الجمعية. وبالنظر إلى اختلاف المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات من حيث طبيعتهما، تقدّم المعلومات ذات الصلة فيما يلي ضمن فئتين منفصلتين:

- (أ) المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، التي تُحَد من مقادير الموارد الإضافية المطلوبة، لكنها لا تقلص المتطلبات من الموارد؛
- (ب) الوفورات، التي تقلص المتطلبات من الموارد.

٤٤- ويرد في النصوص السردية للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨ على مستوى البرامج والبرامج الفرعية شرح للمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات. وهي تشمل عدداً من المبادرات في مجالات شتى، منها مجالات اقترحها بعض الدول الأطراف في المباحثات السابقة بشأن الميزانية، مثل تبسيط الخدمات أو ترشيد الأسفار، وإعادة توزيع الموظفين ليضطلعوا بأنشطة أخرى معهود بها إليهم، وتقليص عدد الاجتماعات والوثائق، وتعديل السياسات أو السيرورات. إن هذه المبادرات ساعدت المحكمة على أن تستوعب الاحتياجات إلى موارد إضافية استيعاباً جزئياً.

١- المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

٤٥- استبانته المحكمة في عام ٢٠١٧ ما مجموعه زهاء ١,٤ مليون يورو من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة. وتتيح هذه المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة للمحكمة أن تقوم بالمزيد مستعينة بالموارد نفسها - المتمثلة رئيسياً في الموارد من الموظفين. إن معظم هذه المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة (١,٣ مليون يورو) ناشئة عن حلول بنوية ستظل تَوْتِي أُكْلَهَا في عام ٢٠١٨، في حين يتصل مبلغ مقداره ٠,١ مليون يورو بمكاسب متأتية عن زيادة في النجاعة ليست بنوية، أي تتحقق مرة واحدة فلا تتكرر، لا يمكن أن يستمر أثرها في عام ٢٠١٨.

٤٦- وثمة مثال بسيط يبيّن شكلاً من أشكال المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة هو ما حصل في قلم المحكمة، حيث دُرّب مراجع اللغة العربية ومترجمة اللغة الفرنسية على الترجمة الشفوية. إن هذا التدريب الداخلي قلص الحاجة إلى ترجمة إضافيين في عام ٢٠١٧ فأصبح تحسيناً بنوياً يمكن أن يطبّق على ميزانية عام ٢٠١٨. فالمحكمة لن تطلب موارد إضافية في هذا المجال على الرغم من عبء العمل المزيد فيه، وذلك نتيجة لإعمال هذا الشكل من أشكال تحقيق المكاسب عن طريق زيادة النجاعة.

٤٧- لقد تابرت المحكمة على الأخذ بطرائق عمل أكثر نجاعة بغية تحقيق نتائج أفضل بنفس العدد من الموظفين. وبهذه المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة تسنى للمحكمة أن تُحَد من طلبات الوظائف الإضافية في ميزانية عام ٢٠١٨. أما تقليص المتطلبات لسد تكاليف الموظفين فيتعذر على المحكمة بسبب مقدار الأنشطة المزيد ومختلف الأنواع من احتياجاتها (مثل الاحتياجات في مجال لغات إضافية).

٢- الوفورات

٤٨- استُبينت في عام ٢٠١٧ وفورات مجموعها ١,١ مليون يورو. إن هذه الوفورات تقلص متطلبات المحكمة في ميزانية عام ٢٠١٨. وميّر من هذه الوفورات مبلغ مقداره ١,٠ مليون يورو باعتباره يمثّل وفورات بنوية بينما ميّر باقيها البالغ ٠,١ مليون يورو باعتباره يمثّل وفورات ظرفية تتحقق مرة واحدة، فلا يمتد مفعولها إلى ما بعد عام ٢٠١٨.

٤٩- وللتوضيح نشير إلى أنه حُقِّقَت في قلم المحكمة وفورات مقدارها ٢٦٦,٠ ألف يورو بفضل تقليص الأسفار من المقر إلى الميدان فيما يخص الموظفين الذين يتناولون دعم وحماية المجني عليهم والشهود. وقد أتاح ذلك إعادة تنظيم قلم المحكمة التي تم بها نشر المزيد من الموظفين في الميدان، وتعزيز قدرتهم، وتدريبهم على تولي مهام كان يقوم بها موظفو المقر الذين كان يستلزم منهم ذلك السفر كثيراً إلى الميدان. كما إن اتباع نهج أكثر مرونة بشأن إعادة التوطين (إبرام اتفاقات مخصصة في هذا الشأن بدلاً من الاتفاقات الإطارية) ضاعف عدد البلدان المتعاونة بنشاط فيما يخص عمليات إعادة التوطين، ما أتى وفورات مقدارها ٢٠٠ ألف يورو في ميزانية قلم المحكمة. واستُبين وفر آخر مقداره ٢٣٥ ألف يورو في قلم المحكمة من خلال متابعة لصيقة لجميع عقود تدبر المرافق، وإجراءات شراء صارمة. كما حَقَّقَ مكتب المدعي العام وفورات من خلال استعانتة بميسرين يقدمون خدماتهم دون مقابل و/أو استعانتة بموظفين داخليين مؤهلين ليتولوا توفير التدريب التخصصي، وتنظيم تدريب مشترك مع الغير. ويضاف إلى ذلك أن مكتب المدعي العام وجد حلولاً بديلة هي أكثر اقتصاداً من أجل سُكنى موظفيه في الأماكن التي يُجرى فيها عملياته.

٥٠- إن المحكمة ستثابر على مراجعة أنشطتها لاستبانة ما يمكن تحقيقه في المستقبل من وفورات ستستخدم لتمويل الزيادات المالية التي لا مناص منها في المتطلبات من الموارد دون زيادة مقدار الميزانية البرنامجية.

الخلاصة

٥١- يهيب الجدولان الواردان أدناه عرضاً للمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات التي استُبينت في عام ٢٠١٧ وأدرجت ضمن المتطلبات من الموارد لعام ٢٠١٨. إنهما يتضمَّنان ملخَّصاً للمعاينات بحسب النوع (ما إذا كانت المبالغ المعنية مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة أم وفورات) والوحدة التنظيمية، وبنود الالتزام. وتقدَّم معلومات أكثر تفصيلاً عن كل ما مُيِّز من أنشطة ذات صلة في المرفق العاشر المتعلق بالمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات.

الجدول ٣: المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات بحسب نوعها وبحسب البرنامج الرئيسي (بآلاف اليوروات)

المجموع لعام	المجموع لعام	مكاسب ووفورات بنوية		مكاسب ووفورات ظرفية		المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات
		٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	
١٠,٠	١٢,١	١٠,٠	١٠,٠		٢,١	البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
٢٥٨,١	٢٥٨,١	٢٥٨,١	٢٥٨,١			البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
١ ١٥٥,٠	١ ٠٣٩,١	١ ٠٨٧,٠	٩٢١,٨	٦٨,٠	١١٧,٣	البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧			البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
٥٠,٠				٥٠,٠		البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة
١ ٤٧٧,٨	١ ٣١٣,٩	١ ٣٥٩,٨	١ ١٩٤,٥	١١٨,٠	١١٩,٤	مجموع المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة
٨,٠	١٦,٥	٨,٠	٨,٠		٨,٥	البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
١٦٨,١	١٠٩,٦	٢٧,٧	٢٧,٧	١٤٠,٤	٨١,٩	البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
٩٣٦,٦	٦٨٥,٦	٩٣٦,٦	٦٧٠,٦		١٥,٠	البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
١ ١١٢,٧	٨١١,٧	٩٧٢,٣	٧٠٦,٣	١٤٠,٤	١٠٥,٤	مجموع الوفورات
٢ ٥٩٠,٥	٢ ١٢٥,٦	٢ ٣٣٢,١	١ ٩٠٠,٨	٢٥٨,٤	٢٢٤,٨	المجموع العام

الجدول ٤: المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات بحسب بند الالتزام (بآلاف اليوروات)

المجموع العام	مجموع الوفورات	الوفورات			مجموع المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة	المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة			بند الالتزام		
		الثالث	الثاني	الأول		في إطار البرنامج الرئيسي:	الثالث	الثاني		الأول	
٥٨٢,٦	١٤٠,٤	-	١٤٠,٤	-	٤٤٢,٢	-	٤,٧	٢١١,٥	٢٢٦,٠	-	تكاليف الموظفين
٣٨٤,٠	٣٣٥,١	٣٢٧,١	-	٨,٠	٤٨,٩	-	-	٤٨,٩	-	-	تكاليف السفر
٣٧٤,٦	٢٨٠,٩	٢٧٣,٦	٧,٣	-	٩٣,٧	٥٠,٠	-	٣٣,٧	-	١٠,٠	تكاليف الخدمات التعاقدية
٧٧,١	٤٥,٠	٢٥,٠	٢٠,٠	-	٣٢,١	-	-	-	٣٢,١	-	تكاليف التدريب
١ ١٧١,٧	٣١٠,٩	٣١٠,٩	-	-	٨٦٠,٨	-	-	٨٦٠,٨	-	-	النفقات التشغيلية العامة
٠,٤	٠,٤	-	٠,٤	-	-	-	-	-	-	-	تكاليف اللوازم والمواد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تكاليف الأثاث والعتاد
٢ ٥٩٠,٥	١ ١١٢,٧	٩٣٦,٦	١٦٨,١	٨,٠	١ ٤٧٧,٨	٥٠,٠	٤,٧	١ ٠٣٩,١	٢٥٨,١	١٠,٠	المجموع

ثانياً - المحكمة في عام ٢٠١٨ - عمليات التدارس الأولى، والحالات والقضايا التي تنظر فيها المحكمة

ألف - الحالات الخاضعة للتدارس الأولى

٥٢- يُجري مكتب المدعي العام عمليات تدارس أولى لجميع الحالات التي تستدعي عنايته لكي يتبين، على أساس المعايير القانونية المحددة في النظام الأساسي والمعلومات المتاحة، ما إذا كان يجدر التحقيق في الحالات المعنية. إنه يُجري حالياً عمليات تدارس أولى في عشر حالات - هي الحالة في أفغانستان، والحالة في بوزندي، والحالة في كولومبيا، والحالة في جزر القمر، والحالة في غامبيا، والحالة في غينيا، والحالة في العراق/المملكة المتحدة، والحالة في فلسطين، والحالة في نيجيريا، والحالة في أوكرانيا.

٥٣- وتُحدّد في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من المادة ٥٣(١) من النظام الأساسي العوامل التي يقوم عليها الإطار القانوني للتدارس الأولى. فلاستبانة ما إذا كان ثمة أساس معقول للشروع في تحقيق في الحالة المعنية، تنظر المدعية العامة فيما إذا كانت هذه الحالة تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة، وفي مقبوليتها، وفيما إذا كان الشروع في التحقيق فيها يخدم مصالح العدالة.

٥٤- وتُجرى عملية التدارس الأولى استناداً إلى وقائع ومعلومات يتوفّر معظمها في المصادر المتاحة للعموم، من قبيل الوثائق العلنية، والتقارير، والتسجيلات الفيديوية، وسائر المواد المتأتمية من مصدر يمكن التعويل عليه. كما يوفد مكتب المدعي العام بعثات، بحسب مقتضى الحال، لمقابلة أصحاب الشأن المعنيين من جميع الجوانب، بدءاً من مسؤولي الحكومات ووصولاً إلى ممثلي المجتمع المدني، من أجل الحصول على المعلومات وتبيان طبيعة ونطاق عملية التدارس الأولى، التي ينبغي عدم اعتبارها خطأً عملية تحقيق بكل معنى الكلمة.

٥٥- ويخضع جميع المعلومات التي يُحصل عليها لتحليل مستقل تماماً ونزيه ووافٍ. وتُعتبر استنتاجات مكتب المدعي العام من هذا التحليل نتائج ذات طبيعة أولية ويمكن أن يعاد النظر فيها على ضوء وقائع أو أدلة جديدة. وتمثل الغاية من هذه العملية في التوصل إلى البت المستنير كلّ الاستنارة فيما إذا كان هناك أساس معقول للشروع في التحقيق. ولا ينص النظام الأساسي على أية آجال فيما يخص القرارات المتعلقة بالتدارس الأولى.

٥٦- وقد وضع مكتب المدعي العام، من أجل تدبر تحليل العوامل المبينة في المادة ٥٣(١) من النظام الأساسي، سيرورة اصطفاة في أربع مراحل. ولئن كان التركيز في كل من هذه المراحل ينصبّ على جانب مميّز من الجوانب التي يقضي بها النظام الأساسي فيما يخص أغراض التحليل فإن المكتب يطبّق نَحْجاً كلاً نَحْجاً طيلة عملية التدارس الأولى.

٥٧- وتمثل المرحلة ١ في تحليل أولي واصطفاة لجميع المعلومات المتعلقة بالجرائم المدعى بارتكابها والمتلقاة بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي ("البلاغات"). وتمثّل المرحلة ٢ البدء الرسمي لعملية التدارس الأولى، ويُركّز فيها على ما إذا كانت الشروط الأولية لممارسة اختصاص المحكمة بموجب المادة ١٢ من النظام الأساسي مستوفاة وما إذا كان هناك أساس معقول للاعتقاد بأن الجرائم المدعى بارتكابها تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة من حيث موضوعها. كما يجوز لمكتب المدعي العام أن يجمع معلومات عن الإجراءات الوطنية ذات الصلة إذا كان مثل هذه المعلومات متوفراً في هذه المرحلة. ويُركّز في المرحلة ٣ على مقبولية القضايا التي يُتّهم أن تُرْفَع في إطار الحالة المعنية من حيث التكامل ودرجة الخطورة. ويواصل المكتب في هذه المرحلة أيضاً جمع المعلومات عن

الاختصاص من حيث الموضوع، ولا سيّما عندما يُدعى بأنه قد ارتُكبت جريمة جديدة أو أنه يجري ارتكابها في إطار الحالة المعنية. أما في المرحلة ٤ فيُنظر في الاعتبارات المتعلقة بمصالح العدالة بغية صوغ التوصية النهائية التي تقدّم إلى المدّعية العامة عمّا إذا كان هناك أساس معقول للشروع في التحقيق. وسيواصل مكتب المدعي العام خلال عام ٢٠١٨ تحليله لثمانى حالات إلى عشر من الحالات الخاضعة للتدريس الأولي.

باء - الحالات الخاضعة للتحقيق والقضايا التي تنظر فيها المحكمة

٥٨- كما سبقت الإشارة إليه، ستواصل المحكمة في عام ٢٠١٨ العمل على عشر حالات خاضعة للتحقيق هي الحالات في جمهورية أفريقيا الوسطى (الحالة الأولى والحالة الثانية)، وفي كوت ديفوار، وفي دارفور (بالسودان)، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جورجيا، وفي كينيا، وفي ليبيا، وفي مالي، وفي أوغندا.

١- الحالات الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٩- أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى مرتين حالة قائمة في أراضيها إلى المحكمة. وقد ركّزت عمليات التحقيق فيما يتعلق بالحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى على الفظائع التي ارتُكبت فيها عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣. أما عمليات التحقيق في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى فتركّز على الجرائم التي ارتُكبت خلال أحداث العنف التي شهدتها هذا البلد من جديد بدءاً من عام ٢٠١٢ فصاعداً.

٦٠- فمنذ النصف الثاني من عام ٢٠١٢، يظهر للعيان تصاعد خطير للعنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. فثمة أساس معقول للاعتقاد بوقوع جرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ارتُكبت خلال مناقشات وهجمات شنتها كيانات حكومية ومجموعات شتى، بما في ذلك عناصر غير معروفة تسمى "سيليكاً" و"أنتي بالاكاً"، أو تُجمع تحت هذين الاسمين. وقد سعرت هذه الهجمات دوامةً عنفٍ استُهدفت في سياقها فئات معيّنة من الأهالي وحررت هجمات انتقامية متبادلة بين (مجموعات مرتبطة ب) العصابة المسماة "سيليكاً" و(مجموعات مرتبطة ب) العصابة المسماة "أنتي بالاكاً"، لما تزل مستمرة وتظل تمثل سبباً لنزوح الأهالي من منازلهم وملاجئهم.

٦١- وقد أُجريت انتخابات بصورة سلمية وشكلت حكومة جديدة بقيادة الرئيس فُستين-أرشنج تواديرا (Faustin Archange Touadera). بيد أن السياق الأمني يظل غير مستقر؛ وذلكم وضع يتفاقم بفعل عدم قدرة قوى الأمن الحكومية على ضمان الأمن بصورة كاملة. واستمر العنف في هذا البلد في عام ٢٠١٧ حيث استهدفت عمليات الاختطاف الموظفين العاملين في بعثات المساعدة الدولية. وقد استلزم ذلك بدوره تهيئة درجة عالية من الأمن لعمليات المحكمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢- الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٢- في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أحالت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة الحالة الأولى فيها، التي تتعلق بجرائم ارتُكبت بعد الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢ على أراضيها، وتشتمل على نزاع مسلح بين الحكومة وقوى متمردة حصل في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣.

٦٣- وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ باشر مكتب المدعي العام تحقيقاً في الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإثر إصدار أمر بالقبض على السيد جان بيير بما غومبو (Jean Pierre Bemba Gombo)، قبضت

عليه السلطات البلجيكية فنُقل إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة في ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨. وإثر اعتماد التهم الموجهة إليه، بدأت محاكمته في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦ قضت الدائرة الابتدائية الثالثة بالإجماع بأن السيد جان بيير بما غومبو، بصفته قائداً لقواته المسلّحة، مذنب دون أي شك معقول في جريمتين ضد الإنسانية (القتل العمد والاغتصاب)، وثلاث جرائم حرب (القتل العمد، والاغتصاب، والنهب). فخُكم عليه بالسجن ثماني عشرة سنة. وبهذا القرار سُجّلت أول إدانة في تاريخ المحكمة استناداً إلى شكل المسؤولية المتأنية عن "مسؤولية القيادة"، بموجب المادة ٢٨(أ) من النظام الأساسي. كما إن هذا القرار جسّد استراتيجية مكتب المدعي العام القائمة على رفع دعاوى متعلقة بالآثام في جرائم جنسية وجرائم جنسانية المنطلق، كما بيّن في ورقته المتعلقة بسياسته ذات الصلة. وقد استؤنف الحكم القاضي بالإدانة والقرار المتعلق بالعقوبة.

٦٤- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية أمراً بالقبض على جان بيير بما غومبو (Jean Pierre Bemba Gombo) وإيميه كيلولو موسمبا (Aimé Kilolo Musamba) وجان جاك منغندا كابونغو (Jean-Jacques Magenda Kabongo) وفيديل بابالا ونُدو (Fidèle Babala Wandu) وترسيس أريديو (Narcisse Arido)، في جرائم محلة بإقامة العدل بموجب المادة ٧٠ من نظام روما الأساسي، تتعلق بإفادات الشهود في قضية المدعي العام ضد جان بيير بما غومبو.

٦٥- وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ قبض على السيد موسمبا (Musamba) والسيد منغندا (Magenda) والسيد بابالا (Babala) والسيد أريديو (Arido) بالتعاون مع السلطات في بلجيكا وهولندا وفرنسا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقدموا لاحقاً إلى المحكمة لكي يُحتجزوا في عهدتها. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بدأت المحاكمة في القضية المعنية أمام الدائرة الابتدائية السابعة. وباستثناء جان بيير بما، الذي تحتجزه المحكمة، مثّل المتهمون الآخرون الأربعة في هذه القضية أمام المحكمة طوعاً، عملاً بالأمر الصادر عن الدائرة الابتدائية السابعة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ القاضي بإبقائهم طليقي السراح. وقدّم الأطراف مرافعاتهم الختامية في الفترة الممتدة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٦، فأصدر القضاة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ حكمهم، الذي خُليص فيه إلى أن جميع المتهمين مذنبون في جرائم محلة بإقامة العدل. وصدر القرار المتعلق بالعقوبة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧. وتسير إجراءات الاستئناف فيما يتعلق بكلا الحكمين وبالقرار المتعلق بالعقوبة.

٦٦- وبالتالي ثمة دعويان قضائيتان (في قضية بما وفي قضية بما وآخرين) يُتوقع أن تكونا في مرحلة الاستئناف النهائي خلال عام ٢٠١٨. ويتولى ممثلون قانونيون خارجيون تمثيل المحني عليهم المشاركين في قضية بما البالغ عددهم ٢٢٩ ٥. وتشمل ثاني الدعويين المذكورتين أربعة أشخاص مدانين إضافة إلى السيد بما، وهو الوحيد المحتجز من بين الخمسة. وتقدّم المساعدة القانونية إلى أفرقة الدفاع الخمسة في هاتين الدعويين، وإلى فريق واحد من الممثلين القانونيين للمحني عليهم.

٦٧- وستواصل تنظيم الأنشطة التوعوية المتعلقة بجميع الدعاوى القضائية المتصلة بالحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية إعلام المحني عليهم والجماعات المتضررة بأهم المستجدات، ولا سيّما فيما يتعلق بأية دعاوى لجبر الأضرار قد تقام في قضية بما. وبالنظر إلى أن عدد المحني عليهم المشاركين في الإجراءات في الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى بلغ زهاء ٣٠٠ ٥ في مرحلة جبر الأضرار في عام ٢٠١٧، فإن الأنشطة التوعوية ستؤدي

دوراً هاماً. ويضاف إلى ذلك أنه يلزم الدعم الميداني، ولا سيّما الدعم الأمني، فيما يخص المهمات الحجرية خارج عاصمة هذا البلد، ما يعتمد على قدرات قلم المحكمة على تحليل الأوضاع في البلد.

٣- الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٨- إثر إحالة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠١٤ الحالة الثانية فيها إلى المحكمة قرّرت المدّعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر مباشرة تحقيق ثانٍ في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يظهر أنه قد ارتكبت فيها منذ ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ جرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة. وقد ميّز مكتب المدّعي العام إذ قام بذلك قضيتين يمكن أن تُرفعا: القضية (أ) (سيليك) في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والقضية (ب) (أنتي بالاكا) في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أسندت الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الدائرة التمهيديّة الثانية. وتجري عمليات التحقيق فيها، إذ يعمل فريقان من المحققين بشأن الجرائم المدّعى بأن مختلف أطراف النزاع قد ارتكبتها.

٦٩- وعلى الرغم من التحسن العام في الوضع الأمني في العاصمة بنّغي، يظل انعدام الأمن وانعدام الاستقرار سائدين خارجها بدرجات عالية. وتظل تنشب مناوشات متكرّرة بين المجموعات المرتبطة بالعصبة المسماة "سيليك" والمجموعات المرتبطة بالعصبة المسماة "أنتي بالاكا"، وتظل هذه وتلك تشن هجمات على القرى ومخيمات النازحين. وسيواصل مكتب المدّعي العام في عام ٢٠١٨ ما يجريه من عمليات تحقيق ناشط فيما يتعلق بالقضيتين المعنيتين. ويُنال تعاوناً حكومتاً جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الصدد. وفي ضوء كثافة عمليات التحقيق يظل دعم الأنشطة التحقيقية يستلزم حضوراً ميدانياً في بنّغي، كما يستلزمه دعم توفير الخدمات بلغتين من لغات الحالات (اللغة السواحلية الكونغولية ولغة السنغو). ويُتوقع أن تستلزم الأنشطة التحقيقية طائفة من أشكال الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة. وعلاوة على ذلك يُقدّر أن زهاء ٢ ٣٠٠ مجني عليه يمكن أن يطلبوا المشاركة في الإجراءات المتصلة بالقضايا المرفوعة في إطار الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما سيزيد عبء العمل الواقع على عاتق المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى زيادة تتمثل في جمع طلبات المجني عليهم.

٧٠- ويمكن أن يكون للسياق السياسي المتغير وللوضع الأمني المتقلب في جمهورية أفريقيا الوسطى أثر شديد على عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام وعلى عمليات المحكمة. ويظل يلزم المزيد من التدابير الأمنية ومن الدعم الإمدادي لضمان حماية الموظفين في الميدان، نظراً إلى الظروف السائدة وإلى عدم كفاية البنية التحتية المحلية.

٤- الحالة في كوت ديفوار

٧١- اندلع العنف في أعقاب الانتخابات في كوت ديفوار في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ في سياق النزاع بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها السيد لوران اغبّو (Laurent Gbagbo) والسيد الحسن واتارا (Alassane Ouattara). ويُزعم بأنه ارتكبت فظائع خلال العنف الذي أعقب ذلك منها القتل العمد، والاعتصاب، وسائر الأفعال غير الإنسانية، والشروع في القتل العمد، والاضطهاد.

٧٢- إن كوت ديفوار لم تكن طرفاً في نظام روما الأساسي في ذلك الحين لكنها قبلت اختصاص المحكمة في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد قدّم مكتب المدّعي العام في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١١، بعد إجرائه تدارساً أولياً في الحالة في كوت ديفوار، طلباً للإذن له مباشرة التحقيق فيها من تلقاء نفسه، فأذن له بذلك في ٣ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد تركزت عمليات التحقيق في هذه الحالة على الجرائم المدعى بأن قوات موالية لاغبيجو قد ارتكبتها (القضية الأولى في الحالة في كوت ديفوار) والجرائم المدعى بأن قوات موالية لواتارا قد ارتكبتها (القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار). وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ صدقت كوت ديفوار على نظام روما الأساسي.

٧٣- وقد أفضى التحقيق في القضية الأولى في الحالة في كوت ديفوار إلى إصدار أوامر بالقبض على ثلاثة مشتبه فيهم استناداً إلى ما أُجمع من الأدلة: لوران اغبيجو (Laurent Gbagbo)، وشارل ابلية غوديه (Charles Blé Goudé)، وسيمون اغبيجو (Simone Gbagbo). ويُشتبه في ضلوع هؤلاء الأشخاص جميعاً في جرائم ضد الإنسانية يدعى بأنها ارتكبت في سياق العنف الذي شهدته كوت ديفوار في أعقاب الانتخابات في الفترة الممتدة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١. إن لوران اغبيجو وشارل ابلية غوديه محتجزان في عهدة المحكمة. وإثر اعتماد التهم الموجهة إليهما في عام ٢٠١٤ بموجب القرارين ذوي الصلة، بدأت محاكمة مشتركة لهما في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وهي تجري حالياً.

٧٤- وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥ رفضت دائرة الاستئناف دعوى استئناف كانت قد قدمتها كوت ديفوار طعناً في قرار يقضي بمقبولية الدعوى على سيمون اغبيجو أمام المحكمة، محاجّةً بأنه تجري على المستوى الوطني مقاضاة الشخص نفسه في الجريمة نفسها. ولمّا ينقذ حتى الآن الأمر بالقبض على سيمون اغبيجو، وتبقى القضية في المرحلة التمهيديّة.

٧٥- وبدأت في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ محاكمة لوران اغبيجو وشارل ابلية غوديه في قضيتهم المشتركة، بشروع الادعاء في تقديم أدلته. ويُتوقع أن يكون تقديم الادعاء أدلته والاستماع إلى شهوده قد انتهى في أوائل عام ٢٠١٨، وأن يُنتقل في هذه القضية إلى مرحلة الدفاع المنتظر أن تمتد حتى غاية السنة. وسيارم دعم من قلم المحكمة لأنشطة جلسات المحكمة لكي تجري في عام ٢٠١٨ جلسات محاكمة مخطّط لها تبلغ مدتها ١٦٠ يوماً في واحدة من قاعات المحكمة القابلة للاستعمال، إلى جانب الإجراءات في قضية أنغوين وقضية اثناغندا. كما سيظل كل من الدائرتين ومكتب المدعي العام بحاجة إلى فريق له مخصّص للعناية بالمرحلة الابتدائية طيلة مدة هذه المحاكمة. إن كلاً المشتبه فيهما محتجز في عهدة المحكمة ويموّل فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية. أما المحني عليهم المشاركون في الإجراءات، البالغ عددهم ٧٢٦، فيمثلهم مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم. وبحسب الخطط ذات الصلة يُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٨ ٥٠ شاهداً أمام المحكمة للإدلاء بإفاداتهم، لمدة يبلغ متوسطها ثلاثة أيام من أيام جلسات المحكمة لكل شاهد.

٧٦- وسيواصل مكتب المدعي العام طيلة عام ٢٠١٨ تحقيقه في القضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار في جرائم الأذى بأن الجانب المعارض للوران اغبيجو قد ارتكبتها في سياق العنف الذي اندلع بعد الانتخابات. إن الأنشطة التحقيقية الواجب إجراؤها تستلزم من قلم المحكمة دعماً فنياً يقدّم في الميدان ودعماً في مجال أمن المهمات والإمداد. وقد طلب المشاركة في الإجراءات المتصلة بالقضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار أكثر من ٢٠٠ ٤ محني عليهم، ويُتوقع أن يطلب المشاركة فيها محني عليهم آخرون. وإثر تقييم أُجري في عام ٢٠١٧، يتوقع الصندوق الاستئماني للمحني عليهم أن يواصل تنفيذ برنامج المساعدة دعماً للمحني عليهم في الجرائم المرتكبة ضمن النطاقين الجغرافي والزمني للحالة في كوت ديفوار بكاملهما.

٧٧- ولكي يتسنى لقلم المحكمة النهوض بأود أنشطة الهيئة القضائية وعمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام، إلى جانب توفير الدعم والحماية اللازمين للمحني عليهم والشهود، سيلزم وجود ميداني مستمر في

أبيجان، ودعم لتوفير الخدمات اللغوية بثلاث من لغات الحالات في جلسات المحاكمة هي لغة الديولا ولغة الغيبيه ولغة البمبارا. وبالنظر إلى برنامج المساعدة الذي ينفذ دعماً للمجني عليهم في الجرائم المدرجة ضمن النطاقين الجغرافي والزمني لهذه الحالة بكاملهما، سيزداد مقدار الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة عن طريق المكتب الميداني، لأن الدعم الإمدادي وغيره من أشكال الدعم المقدم إلى الصندوق الاستئماني للمجني عليهم سينضاف إلى الدعم المستمر المقدم إلى مكتب المدعي العام.

٥- الحالة في دارفور [بالسودان]

٧٨- ليس السودان دولة طرفاً في نظام روما الأساسي. وقد نشب في دارفور في شباط/فبراير ٢٠٠٣ نزاع مسلح بين حركات متمردة وحكومة السودان وجماعات مسلحة أخرى. وزُعم بأنه انتشرت فيها انتشاراً واسع النطاق المحمات على المدنيين وغيرها من الفظائع، بما فيها القتل والاعتصاب والاضطهاد وسائر الأفعال غير الإنسانية. فأحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالة في دارفور إلى المدعي العام في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ عملاً بقراره ١٥٩٣ ووفقاً للمادة ١٣(ب) من النظام الأساسي.

٧٩- وتظل الحالة الأمنية في دارفور تشهد تقلبات على الرغم من دعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جميع الأطراف في النزاع إلى وقف جميع أعمال العنف فوراً. وفي عام ٢٠١٧ كان ٢,٧ مليون من الأهالي لا يزالون نازحين في جميع مناطق دارفور.

٨٠- وفي ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ شرع مكتب المدعي العام في تحقيق في الحالة في دارفور فيما يتعلق بجرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ارتكبت منذ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢. وقد تركزت عمليات التحقيق التي أجراها مكتب المدعي العام على ما يُدعى بارتكابه في دارفور من جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

٨١- إن الرئيس عمر البشير يواجه تهماً في خمس جرائم ضد الإنسانية وجرمي حرب وثلاث جرائم إبادة جماعية ادّعى بأنها ارتكبت ضد جماعات إثنية في دارفور هي جماعة الفور وجماعة المساليت وجماعة الزغاوة، في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨. وقد أُصدر الأمر الأول بالقبض على السيد البشير في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ وأصدر الأمر الثاني بالقبض عليه في ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٠.

٨٢- ويواجه السيد أحمد محمد هارون تهماً في ٢٠ جريمة ضد الإنسانية و٢٢ جريمة حرب، والسيد علي محمد عبد الرحمن ("السيد علي قشيب") تهماً في ٢٢ جريمة ضد الإنسانية و٢٨ جريمة حرب. وقد صدر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أمران بالقبض على هذين المشتبه فيهما.

٨٣- ويواجه السيد عبد الرحيم محمد حسين تهماً في سبع جرائم ضد الإنسانية وست جرائم حرب ادّعى بأنها ارتكبت في دارفور في الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد أُصدر أمر بالقبض عليه في ١ آذار/مارس ٢٠١٢.

٨٤- ويواجه السيد عبد الله بندا أبكر نورين تهماً في ثلاث جرائم حرب ادّعى بارتكابها في سياق هجمة شنت في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على بعثة حفظ الأمن في السودان التابعة للاتحاد الأفريقي، في موقع حسكيتا العسكري في محلية أم كدادة في شمال دارفور. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١١ قررت الدائرة التمهيدية الأولى بالإجماع اعتماد التهم الموجهة إلى أشخاص منهم السيد بندا في جرائم حرب وأحالتهم للمحاكمة. وليس هذا التهم محتجزاً في عهدة المحكمة لأنه تحت طائلة أمر بالمثل ("بالحضور") خلال المرحلة التمهيدية من مراحل

القضية. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أصدرت الدائرة الابتدائية الرابعة قراراً أمرت فيه بالقبض عليه لضمان حضوره المحكمة، وأيدت دائرة الاستئناف هذا القرار في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

٨٥- ولما يُنقذ أي من الأوامر بإلقاء القبض الآنفة الذكر. وتبقى القضايا المعنية في المرحلة التمهيديّة، ريثما يُقبض على المشتبه فيهم ويُقدّمون إلى المحكمة ليحتجزوا في عهدها، عدا قضية عبد الله بندا أبكر نورين المعروضة على الدائرة الابتدائية لكنها عالقة لديها ريثما يُقبض على المتهم فيها قبل أن يتسنى البدء في تقديم الأدلة.

٨٦- لقد تأتي عن أسفار السيد البشير إلى عدد من الدول نشاط قضائي أمام الدائرة التمهيديّة، أُخذ على الخصوص شكل الإجراءات المتصلة بما ادّعي به من عدم امتثال الدول لطلبات التعاون الصادرة عن المحكمة. ويمكن أن يحدث ذلك أيضاً في عام ٢٠١٨.

٨٧- ويُدعى بأنه تظل تُرتكب في دارفور جرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة. وسيواصل مكتب المدعي العام في عام ٢٠١٨ أعمال المتابعة فيما يخص هذه الجرائم ضمن إطار مهمته المتمثلة في رفع تقارير ذات صلة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وسيظل يقيّم الحاجة إلى إجراء عمليات تحقيق جديدة. وسيستمر المكتب على التحرك إزاء فرص التحقيق المتصلة بالحالة في دارفور من خلال تخصيص موارد لها من الموارد المفردة لعمليات تحقيق أخرى تخصيصاً قصير الأجل وإذا طابع مخصوص. ويظل يلزم الدعم اللغوي باللغة العربية وبلغه الزغاوة. ويضاف إلى ذلك أنه يلزم مقدار حد أدنى من الموارد من الموظفين يتوفر باستمرار لمكتب المدعي العام ولقلم المحكمة بغية مراقبة وتتبع حركات المشتبه فيهم وتدبر شؤون الشهود.

٦- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٨٨- في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ أحالت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المحكمة الحالة القائمة في أراضيها منذ الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢. وقد رُفعت حتى الآن في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ست قضايا، بدعوى على ستة مشتبه فيهم يواجهون تهماً عديدة في جرائم منها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وقد بُلغت الآن في قضيتين مرحلة حبر الأضرار بعد صدور الحكم النهائي بالعقوبة (قضية لوبنغا (Lubanga) وقضية كاتنغا (Katanga))؛ وبلغت في قضية واحدة المرحلة الابتدائية (قضية اثناغندا (Ntaganda))؛ وتبقى قضية واحدة (قضية موداكومورا (Mudacumura)) عالقة ريثما يُنفذ الأمر بالقبض على المشتبه فيه.

٨٩- وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢ قضت الدائرة الابتدائية الأولى بأن توماس لوبنغا دييلو (Thomas Lubanga Dyilo) مذنب، بصفة شريك في الجناية، في ارتكاب جرائم حرب تتمثل في تجنيد أطفال ممن لم يبلغوا الخامسة عشرة من العمر تجنيداً طوعياً أو إجبارياً واستخدامهم لكي يشاركوا في الأعمال العدائية مشاركة فعلية. فحُكم عليه بناءً على ذلك بالسجن لمدة إجمالية تبلغ ١٤ سنة، حكماً أُيد في مرحلة الاستئناف، فنُقل إلى سجن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليمضي فيه ما تبقى من مدة عقوبته. وتسير في القضية المعنية الإجراءات القضائية المتعلقة بجبر أضرار المحني عليهم.

٩٠- وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ قضت الدائرة الابتدائية الثانية بأن جرمان كاتنغا (Germain Katanga) مذنب، بصفته فاعلاً ثانوياً، في جريمة ضد الإنسانية (القتل العمد) وأربع جرائم حرب (القتل العمد، ومهاجمة السكان المدنيين، وتدمير الممتلكات، والنهب). إن الحكم المعني حكماً نهائي لأن كلاً من الدفاع والادعاء سحب دعوى استئنافه. وقد حُكم على المدان بالسجن لمدة مجملها ١٢ سنة، فلبستها فيما بعد دائرة الاستئناف إلى ثلاث سنوات وثمانية أشهر، فنُقل إلى سجن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليمضي فيه ما تبقى من مدة عقوبته.

وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧ أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية أمراً بجبر الأضرار في هذه القضية. وقد رُفعت إلى دائرة الاستئناف دعوى استئناف لهذا الأمر.

٩١- وفي ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤ اعتمدت الدائرة التمهيدية الثانية بالإجماع التهم الموجهة إلى بوسكو أثناعُندا (Bosco Ntaganda) فأحالته للمحاكمة. إنه متهم في جرائم منها جرائم ضد الإنسانية (القتل العمد، والاعتصاب، والاستعباد الجنسي) وجرائم حرب (القتل العمد، ومهاجمة السكان المدنيين، والاعتصاب، والاستعباد الجنسي، والنهب، وتجنيد الأطفال الإجمالي والطوعي واستخدامهم بصفة جنود). وقد بدأت محاكمة السيد أثناعُندا في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأنهى مكتب المدعي العام تقديم أدلته في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وبدأ الدفاع تقديم أدلته في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧. وكان السيد أثناعُندا قد احتُجز في عهدة المحكمة منذ تقديم نفسه إليها طوعاً في آذار/مارس ٢٠١٣. إنه يُعتبر معوزاً ويستفيد بالتالي من مساعدة قانونية من قلم المحكمة.

٩٢- وأصدر في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٢ أمر بالقبض على سلفستر ماداكومارا (Sylvestre Mudacumura) بجريرة تسع جرائم حرب (مهاجمة السكان المدنيين، والقتل العمد، والتشويه، والمعاملة القاسية، والاعتصاب، والتعذيب، وتدمير الممتلكات، والنهب، والاعتداء على الكرامة الشخصية). إن السيد موداكومورا طليق السراح، وما زالت قضيته في المرحلة التمهيدية.

٩٣- وفيما يخص الأنشطة القضائية في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُرتقب أن تتعد طيلة عام ٢٠١٨ إجراءات هامة في ثلاث قضايا: إجراءات جبر الأضرار وتنفيذ تعويضات جبر الأضرار في قضية لوتُنغا وفي قضية كاتُنغا (حيث سينخرط موظفو الدوائر)، وربما إجراءات استئناف فيهما، والإجراءات الابتدائية في قضية أثناعُندا (Ntaganda).

٩٤- وفيما يخص قضية بوسكو أثناعُندا (Bosco Ntaganda)، يُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٨ انتهاء عرض الدفاع لحججه، ثم تقديم الدفوع الختامية ثم تداول المحكمة ثم صدور الحكم. وستحتاج الدوائر طيلة عام ٢٠١٨ إلى فريق مخصّص لهذه القضية. ولما كانت هذه المحكمة واحدة من ثلاث المحاكمات المتوقع أن تجري بالتزامن في عام ٢٠١٨ فإن أحد فرقي الدعم الكاملين المعنيين بجلسات المحكمة التابعين لقلم المحكمة سيلزم لضمان عقد الجلسات لمدة ٨٠ يوماً في عام ٢٠١٨ في واحدة من قاعات المحكمة القابلة للاستعمال. وعلى نحو مماثل سيظل مكتب المدعي العام يحتاج إلى فريق مخصّص معني بالإجراءات الابتدائية طيلة مدة هذه المحاكمة. إن المتهم محتجز في عهدة المحكمة وتموّل أعاب فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية. ويمثّل مكتب المحامي العمومي للمجنّي عليهم زهاء ٢١٤٤ مجنّياً عليه يشاركون في هذه الإجراءات. وبحسب الخطط ذات الصلة، يُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٨ مثول أكثر من ٣٠ شاهداً أمام المحكمة للإدلاء بإفاداتهم، لمدة تبلغ في المتوسط ثلاثة أيام من أيام انعقاد المحكمة لكل شاهد، مع العلم بأن الإدلاء بالشهادة بواسطة الروابط الفيديوية عن بعد يبقى بديلاً يمكن الأخذ به.

٩٥- ويواصل الصندوق الاستئماني للمجنّي عليهم أنشطته في إقليم إيتوري وفي شطري إقليم كيفو الشمالي والجنوبي وذلك في إطار مهمته المتمثلة في تقديم المساعدة.

٩٦- إن دعم الأنشطة المتعلقة بهذه الحالة وما تشتمل عليه من قضايا يظل يستلزم وجوداً ميدانياً في كينشاسا وبونيا، ومساندةً بثلاث لغات من لغات الحالات (اللغة السواحلية الكونغولية، ولغة الكينيزوندا، ولغة اللينغالا) في أسبقية منها جلسات قاعات المحكمة. وتتبعين مواصلة الأنشطة التوعوية في ضوء سير المحاكمة وإجراءات جبر الأضرار، ويظل تقديم المساعدة والدعم لهيئة الدفاع ولممثلي المجنّي عليهم أمراً حاسماً. وتظل مساندة الشهود

وحمايتهم تحظيان بدرجة عالية من الأولوية. وسيواصل قسم المحني عليهم والشهود توفير الدعم والحماية للشهود والمجني عليهم المشمولين بعنايته، منذاً في الوقت نفسه استراتيجيات إدماج من يوجدون منهم ضمن البلد لمساعدة المشمولين بالحماية على استئناف حياتهم بصورة مستقلة.

٧- الحالة في جورجيا

٩٧- في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، باشر مكتب المدعي العام عملية تدارس أولى للحالة في جورجيا (التي اكتسبت صفة الدولة الطرف اعتباراً من ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣). وبالنظر إلى عدم تنفيذ أي إجراءات فعلية على المستوى الوطني فيما يتعلق على الأقل بمعظم الجرائم المعنية المدعى بارتكابها، قدّم مكتب المدعي العام في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ طلباً إلى الدائرة التمهيديّة الأولى للإذن له بمباشرة التحقيق.

٩٨- وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، منحت الدائرة التمهيديّة الأولى المدعيّة العامة الإذن بمباشرة التحقيق في الحالة في جورجيا فيما يتعلق بجرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة، ادّعي بأنها ارتكبت في جنوب أوسيتيا وحوله في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليو حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٩٩- وسيواصل مكتب المدعي العام التحقيق الناشط في الحالة في جورجيا طيلة عام ٢٠١٨، متلقياً من قلم المحكمة الدعم الاشتغالي اللازم. ويظل واحد من أهم التحديات في الحالة في جورجيا يتمثل في ضرورة تعزيز الاتصالات المصونة الأمن لكل موظف يوفد إلى الميدان، وضرورة توفير أمن المعلومات بصورة عامة. ويجري تطوير النهج الاستراتيجي العام الذي تتبّعه المحكمة في مجال الأمن، بما فيه أمن المعلومات، على نحو يتسق مع استراتيجية المحكمة لتدبر المخاطر واستراتيجيتها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات - بغية التصدي لأي تحديات قد تقوم، بما فيها التحديات في هذه الحالة. أما الدعم في مجال اللغات، المتوقع أن يُحتاج إليه في عام ٢٠١٨ احتياجاً كبيراً، فسيظل يلزم تقديمه باللغة الجورجية واللغة الأوسيتية واللغة الروسية. كما سيتعين على قسم المحني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة توفير الدعم للشهود.

١٠٠- ويعكف قلم المحكمة على إقامة وحدة ميدانية محدودة النطاق في جورجيا بغية تسهيل الأنشطة التوعوية المضطلع بها في هذا البلد. إن هذا الحضور الميداني سيبيح الوصول المباشر والفوري إلى السلطات المحلية، التي يمثل دعمها ومساعدتها السبيل إلى وفاء المحكمة بالمتطلبات الاشتغالية ضمن البلد. ويُتوقع أن يجري إعداد وتنفيذ برامج توعوية جديدة في عام ٢٠١٨ بغية استدامة اتباع نهج فعال حيال الأهالي المتضررين، ووسائل الإعلام، والأوساط القانونية والأكاديمية.

٨- الحالة في كينيا

١٠١- إثر إجراء تدارس أولى أذنت الدائرة التمهيديّة الثانية لمكتب المدعي العام في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ بأن يباشر التحقيق من تلقاء نفسه في الحالة في جمهورية كينيا فيما يتعلق بجرائم ضد الإنسانية تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ادّعي بأنها ارتكبت بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٩. وقد تركزت عمليات التحقيق التي أجراها المكتب على الجرائم ضد الإنسانية المدعى بارتكابها في سياق العنف الذي شهدته كينيا في أعقاب الانتخابات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأتى التحقيق أدلة ساق المكتب استناداً إليها تهماً في جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد، وإبعاد السكان أو نقلهم القسري، والاضطهاد، والاعتصاب، وسائر الأفعال غير الإنسانية.

١٠٢- وقد عُقدت جلسات اعتماد التهم في قضية المدّعي العام ضد وليام سامواي روتو (Samoei Ruto William) وهنري كبرونو كُشجاي (Henry Kiprono Kosgey) وجوشوا أراب سَنغ (Joshua Arap Sang) من ١ حتى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وفي قضية المدّعي العام ضد أفرنسيس كيريمي مُوثُورا (Francis Kirimi Muthaura) وأوهورو مويغاي كينياتا (Uhuru Muigai Kenyatta) ومحمد حسين علي من ٢١ أيلول/سبتمبر حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ اعتمدت الدائرة التمهيدية الثانية التهم الموجهة إلى روتو، وسَنغ، وموثُورا، وكينياتا. ولم تُعتمد التهم الموجهة إلى هنري كُشجاي (Henry Kosgey) ومحمد حسين علي.

١٠٣- وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ سحبت المدّعية العامة التهم الموجهة إلى السيد كينياتا. وقالت المدّعية العامة إنه، بالنظر إلى حال الأدلة المَسوقة في قضيته، لم يكن لديها من بديل إلا سحب التهم الموجهة إليه في ذلك الحين. وقد اتخذت المدّعية العامة قرارها بسحب التهم دون المساس بجواز إقامة دعوى جديدة إذا توفّرت أدلة إضافية.

١٠٤- وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ ألغت الدائرة الابتدائية الخامسة (أ) التهم الموجهة إلى وليام سامواي روتو وجوشوا أراب سَنغ، دون المساس بجواز مقاضاتهم في المستقبل، إما أمام المحكمة الجنائية الدولية أو في إطار القضاء الوطني.

١٠٥- ويضاف إلى ذلك أنه أُصدرت أوامر بالقبض على ثلاثة من رعايا كينيا في أفعال جرمية مدّعاة مَحَلَّة بإقامة العدل (منصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي)، وهي ممارسة تأثير مفسد على الشهود في القضايا التي تشتمل عليها الحالة في كينيا أو الشروع في ممارسته. وقد أُصدر أمر بالقبض على السيد وولتر أوسابيري باراسا (Walter Osapiri Barasa) في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣. وأُصدر في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ أمر بالقبض على السيد بول غيشيرو (Paul Gicheru) وأمر بالقبض على السيد فيليب كينكويش بت (Philip Kipkoech Bett). وما زالت هذه القضية في المرحلة التمهيدية.

١٠٦- ثم إن التقاضي بشأن التعاون بين مكتب المدّعي العام وحكومة كينيا أفضى إلى إصدار الدائرة الابتدائية الخامسة (ب) قرارها المؤرخ ب ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الذي خلص فيه إلى أن حكومة كينيا لم تتعاون مع مكتب المدّعي العام كما تقتضي به المادة ٨٧(٧) من النظام الأساسي. وقد أحالت هذه الدائرة المسألة إلى جمعية الدول الأطراف. ونظراً إلى هذه المستجدات القضائية لن تُعقد في عام ٢٠١٨ أية إجراءات أخرى تتعلق بجرائم منصوص عليها في المادة ٥ من النظام الأساسي. وحتى الآن لمّا تُنقذ الأوامر بالقبض على الأشخاص الثلاثة المتهمين بجرائم مَحَلَّة بإقامة العدل. إن الوحدة الميدانية التابعة لقلم المحكمة ستعلّق تدريجياً بحلول عام ٢٠١٨ لكن ستظل تقع واجبات تجاه الشهود على عاتق مكتب المدّعي العام وقلم المحكمة (قسم المحني عليهم والشهود). كما ستظل تلزم موارد محدودة لسد تكاليف عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة المجرّاة بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي في أفعال جرمية مَحَلَّة بإقامة العدل. وستُنال انطلاقةً من المكتب الميداني القائم في أوغندا جميع ما يتبقى من المهام المتصلة بالإعلام والتوعية في كينيا.

الحالة في ليبيا

١٠٧- أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالة القائمة في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدّعي العام للمحكمة (بقراره ١٩٧٠ الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١). وليست ليبيا دولة طرفاً في نظام روما الأساسي.

١٠٨- وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١١ باشر مكتب المدّعي العام تحقيقاً في الحالة في ليبيا، فيما يتعلق بجرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ادّعى بأنها ارتكبت منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١. وقد أفضت عمليات التحقيق التي أجراها مكتب المدّعي العام إلى ثلاث قضايا بتهم في جرائم قتل متعمد واضطهاد.

١٠٩- وفي ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١١ أصدرت أوامر بالقبض على السيد معمر القذافي، والسيد سيف الإسلام القذافي، والسيد عبد الله السنوسي. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ سُحب الأمر بالقبض على السيد معمر القذافي بسبب موته. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ قررت الدائرة التمهيدية الأولى عدم مقبولية الدعوى على السيد عبد الله السنوسي أمام المحكمة، وأيدت دائرة الاستئناف هذا القرار لاحقاً، ما أفضى إلى إنهاء الدعوى على عبد الله السنوسي أمام المحكمة. وقد دُكر في قرار الدائرة التمهيدية المعني بأنه يجوز أن تطلب المدّعية العامة إعادة النظر في قضاء هذه الدائرة بشأن المقبولية عملاً بالمادة ١٩(١٠) من النظام الأساسي إذا حدث أن ظهرت وقائع جديدة ينتفي بها الأساس الذي استند إليه.

١١٠- وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ رفضت الدائرة التمهيدية الأولى طعناً أودعته حكومة ليبيا في مقبولة الدعوى على السيد سيف الإسلام القذافي أمام المحكمة، وأيدت دائرة الاستئناف هذا القرار لاحقاً. وبالتالي لمّا يزل يُنتظر تسليم السيد سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة ولمّا ينفذ الأمر بالقبض عليه. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً خلصت فيه إلى عدم امتثال حكومة ليبيا بجزيرة عدم تعاونها مع المحكمة، بما في ذلك عدم تقديمها السيد سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة، فقررت إحالة المسألة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأفادت ليبيا، في ردها المؤرخ بـ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥ على طلب الادّعاء، المحكمة بأن "السيد القذافي لم يزل محتجزاً في الزنتان و'يتعذر على' الدولة الليبية الوصول إليه في الوقت الحاضر".

١١١- وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وافقت الدائرة التمهيدية الأولى على طلب الادّعاء رفع الأختام عن الأمر بالقبض على السيد التهامي محمد خالد وأمرت رئيس قلم المحكمة بإعادة تصنيفه من حيث السرية ليصبح وثيقة علنية. وكانت الدائرة التمهيدية الأولى قد أصدرت في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ هذا الأمر بإلقاء القبض عليه، بناء على طلب أودعه مكتب المدّعي العام في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ يُدّعى فيه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في السحن، والتعذيب، وسائر الأفعال غير الإنسانية، والاضطهاد، وجرائم حرب تتمثل في التعذيب، والمعاملة القاسية، والاعتداء على الكرامة الشخصية. إن السيد التهامي طليق السراح حالياً.

١١٢- لقد ظل مكتب المدّعي العام، منذ إصدار الأوامر بإلقاء القبض، يتلقى أدلة على الجرائم التي ارتكبت في سياق ثورة شباط/فبراير ٢٠١١ وجرائم أخرى ارتكبت في وقت أحدث، ويقوم بتجهيز هذه الأدلة. ولئن كان يُحصل على نتائج بوتيرة أبطأ مما حُطّط له بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية وسيادة الوضع الأمني الهش في البلد فإن مكتب المدّعي العام ظل يقوم على نحو دقيق بجمع وتحليل الأدلة لكي يستبين ما إذا كان يوفى بالمعايير القانونية اللازمة لطلب إصدار المزيد من الأوامر بإلقاء القبض. كما إنه يقيّم إمكانية توسيع نطاق ما يجريه من عمليات تحقيق ليشمل جرائم جديدة، مثل الجرائم التي سلّط عليها الضوء في تقريره الذي رُفِع إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٧. كما إن المكتب يحلل إفادات الخبراء الواردة في المصادر المتاحة للعموم

والمعلومات التي تقدمها الدول والكيانات الإقليمية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وذلك لاستبانة ما إذا كانت الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة.

١١٣- ويُتوقع أن يواصل مكتب المدعي العام طيلة عام ٢٠١٨ إجراء عمليات تحقيق ناشط في الحالة في ليبيا للاستفادة مما يقدم إليه من دلائل تحقيقية وفرص. ويواصل مكتب المدعي العام تقييمه الحذر لأفضل سبل استخدام موارده المحدودة لتعظيم أثره. وإلى جانب الجرائم السالفة، يُدعى بأنه تقع ضمن ليبيا حالياً جرائم جمّة ترتكبها طائفة متنوعة من الجهات، لها أثر يتخطى حدود ليبيا بسبب اتسامها بطابع عابر للقارات ومنظم ومالي وإرهابي. إن مكتب المدعي العام سيواصل بالتوافق مع غايته الاستراتيجية ٩ مشاوراته مع الشركاء والوكالات الدوليين والإقليميين المعنيين من أجل استطلاع إمكانية التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بحسب الاقتضاء.

١١٤- وسيُتعيّن أن يوفر قلم المحكمة بعض تدابير حماية الشهود فيما يتعلق بالحالة في ليبيا بصورة عامة، وذلك على الرغم من اعتراف مكتب المدعي العام بالعمل غالباً انطلاقاً من أماكن خارج ليبيا. وعلى غرار سائر الحالات يمكن أن تساعد وحدة تحليل الأوضاع في البلدان التابعة لقلم المحكمة في الإحاطة الأفضل بالأوضاع القائمة في الميدان. وعلى نحو مماثل يُفترض أن يساعد قلم المحكمة أيضاً من خلال مرافق عمله الخارجي، فيما يتعلق باحتياجات المحكمة جمعاء إلى التكفل بالصلوات اللازمة مع السلطات المختصة.

١١٥- وسيستلزم النهوض بأود الأنشطة فيما يتعلق بهذه الحالة دعماً لغوياً بالعربية.

١٠- الحالة في مالي

١١٦- في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٢ أحالت حكومة مالي الحالة القائمة على أراضيها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى المحكمة. وقد باشر مكتب المدعي العام في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بعد إجراء تدارس أولي لهذه الحالة، التحقيق في الجرائم المدّعى بارتكابها على أراضي مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١١٧- وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمراً بالقبض على أحمد المهدي الفقي بجريرة جرائم حرب تتمثل في تعمد الهجوم على آثار تاريخية وأبنية مخصصة للعبادة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قدّمت السلطات في النيجر أحمد المهدي الفقي إلى المحكمة فُنقل إلى مركز الاحتجاز التابع لها.

١١٨- وقد مثّل السيد المهدي مثوله الأول أمام الدائرة التمهيدية الأولى في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. واعتمدت الدائرة التمهيدية الأولى في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦ التهم الموجهة إلى أحمد الفقي المهدي في جرائم حرب، فأحالته للمحاكمة. وفي ١ حزيران/يونيو ٢٠١٦ حدّدت الدائرة الابتدائية الثامنة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٦ موعداً لبدء محاكمته. وقد اعترف المتهم بذنبه عملاً بالمادة ٦٥ من النظام الأساسي. وصدّر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الحكم في جوهر القضية والقرار القاضي بالعقوبة. ومن المقرّر صدور الأمر المتعلق بجبر الأضرار في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧. وقد يُنتظر من الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أن ينفذ تعويضات جبر الأضرار في عام ٢٠١٨. إن متابعة مرحلة تنفيذ هذه التعويضات يُرجّح أن تستلزم المزيد من النشاط القضائي أمام الدائرة الابتدائية وأن تتطلب الاستعانة بموظفي الدوائر.

١١٩- وطيلة عام ٢٠١٧ واصل مكتب المدعي العام إجراء عمليات التحقيق تلبية لاستمرار الطلب الكبير على تدخله، وفي ضوء الفرص التحقيقية غير المرتقبة ومدى خطورة الجرائم المدّعى بارتكابها، وإن كان قد أجازها مستعيناً بفريق مقلّص القدر، فيما يتعلق بطائفة أوسع من جرائم الحرب المرتكبة في مالي بغية جمع أدلة قد تفضي إلى المزيد من القضايا الممكن رفعها. وسيشهد عام ٢٠١٨ استمرار إجراء عمليات التحقيق هذه في مالي.

وسيتعين على قلم المحكمة أن يدعم الأنشطة فيما يتعلق بهذه الحالة. وستظل المسؤوليات المنوطة بقلم المحكمة فيما يخص حماية الشهود سارية في عام ٢٠١٨، ما يستلزم حضوراً ميدانياً لتقديم الدعم الاشتغالي لقسم المحني عليهم والشهود. ويستلزم استمرار المحجمات العنيفة التي تشنها الجماعات الإرهابية على الموظفين الدوليين العاملين في مالي إعمال ترتيبات أمنية مناسبة من أجل موظفي المحكمة وممتلكاتها وأصولها. وبالنظر إلى نتائج الإجراءات الابتدائية في عام ٢٠١٦ يُرجَّح أن يُتوسَّع في إجراء الأنشطة التوعوية بقدر المستطاع، مع مراعاة الوضع الأمني الصعب القائم في الميدان. ويُتوقع أن يلزم دعم لغوي بلغة التماشيق ولغة سُنغاي ولغة فُلُمد.

١١- الحالة في أوغندا

١٢٠- في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أحالت حكومة أوغندا إلى المحكمة الحالة القائمة فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة منذ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

١٢١- وفي ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ باشر مكتب المدعي العام تحقيقاً موسعاً في هذه الحالة فيما يخص شمال أوغندا ركَّز فيه على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المدعى بارتكابها، بصرف النظر عن هوية مرتكبيها. وفي ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥ أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية أوامر بإلقاء القبض محززة بالأختام على كبار قادة جيش الرب للمقاومة، وهم جوزيف كوني (Joseph Kony) وفنسنت أوتي (Vincent Otti) ورسكا لُكويَا (Lukwiya Raska) وأُكوت أُضيمبو (Okot Odhiambo) ودومينيك أنغوين (Dominic Ongwen)، بجريرة جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وقد أتمت هذه الدائرة منذ ذلك الحين الدعوى على رسكا لُكويَا وأُكوت أُضيمبو بسبب موتهما.

١٢٢- وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ قُدِّم دومينيك أنغوين إلى المحكمة ليحتجز في عهدها فنقل إلى مركز الاحتجاز التابع لها في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومثَّل دومينيك أنغوين مثوله الأول أمام الدائرة التمهيدية الثانية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ فصلت الدائرة التمهيدية الدعوى على دومينيك أنغوين عن الدعوى على جوزيف كوني وفنسنت أوتي بغية عدم تأخير الإجراءات ضد السيد أنغوين.

١٢٣- وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ اتهمت المدعية العامة، استناداً إلى الأدلة التي تم جمعها، دومينيك أنغوين بما مجموعه ٧٠ جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، فزادت بذلك عددَ الجرائم عن سبعِ الجرائم التي اتُّهم بها هذا المشتبه به في الأمر بالقبض عليه وعددَ المواقع المدعى بارتكاب الجرائم المعنية فيها. كما إن توسيع مجموعة التهم الموجهة إلى هذا المشتبه فيه جسَّد السياسة التي أرساها مكتب المدعي العام القاضي بإيلاء الأولوية للتهم في جرائم جنسية وجرائم جنسانية المنطلق وجرائم مرتكبة بحق الأطفال، حيثما أمكن الأمر. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦ اعتمدت الدائرة التمهيدية الثانية التهم السبعين الموجهة إلى دومينيك أنغوين، فأحالته للمحاكمة. ومن الجرائم المتهم هذا المشتبه فيه بارتكابها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ادَّعي بارتكابها في شمال أوغندا في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بينها جرائم جنسية وجرائم جنسانية المنطلق ارتكبها دومينيك أنغوين بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة، والتزويج القسري، والاسترقاق، وتجنيد الأطفال ممن لم يبلغوا الخامسة عشرة تحديداً إجبارياً واستخدامهم في الأعمال العدائية.

١٢٤- وتم في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦ تشكيل الدائرة الابتدائية التاسعة التي قررت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦ تحديد ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موعداً لبدء المحاكمة. وقد بدأ الادعاء تقديم أدلته في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وستستمر مرافعة المدعية العامة لفترة ما من عام ٢٠١٨، ثم ستليها مرحلة ترفع الدفاع.

١٢٥- ولمّا كانت محاكمة أنغوين ستتزامن مع الإجراءات الابتدائية في قضية اثنا عُنْدَا وقضية اغْبُجُو وابليه غوديه فإنه سيُتعيَّن على أحد الفريقين الكاملين المعنيين بدعم أنشطة جلسات المحكمة التابعين لقلم المحكمة السهر على إمكان سير جلسات المحكمة المزمع عقدها في عام ٢٠١٨ لمدة ١٦٠ يوماً على نحو ملائم في واحدة من قاعات المحكمة القابلة للاستعمال. كما سيظل كل من الدوائر ومكتب المدعي العام يحتاج طيلة مدة المحاكمة المعنية إلى فريق له مخصَّص من الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية.

١٢٦- ويشار فيما يتعلق بهذه القضية إلى أن المتهم محتجز في عهدة المحكمة وتموَّل أتعاب فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية المعمول به في المحكمة. ويمثَّل المجنيَّ عليهم المشاركين في هذه الإجراءات البالغ عددهم ١٠٧ ٤ ممثلون قانونيون خارجيون إضافةً إلى مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم. ويقدر مجموع الشهود الذين سيمثّلون أمام المحكمة للإدلاء بإفاداتهم بـ ٥٠ شاهداً، لمدة تبلغ في المتوسط ثلاثة أيام من أيام انعقاد جلسات المحكمة لكل شاهد، مع العلم بأنه يبقى الإدلاء بالشهادة عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية بديلاً يمكن الأخذ به، ويتزايد الأخذ به حيثما أمكن ذلك. ويقدم الدعم في جلسات المحاكمة المعنية بلغتين هما لغة الآشولي ولغة الأتيسو.

١٢٧- إن برنامج المساعدة الذي ينقّده الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في شمال أوغندا سيستمر لفترة ما من عام ٢٠١٨، بل يُتوقع أن يستمر إلى ما بعده، ما يستلزم دعماً إمدادياً يقدمه قلم المحكمة. ولمساندة الأنشطة المتعلقة بهذه الحالة سيظل الحضور الميداني في كمبالا وغولو لازماً في عام ٢٠١٨، على الرغم من أن ما لمكتب المدعي العام من حضور ميداني متصل بالحالة في أوغندا يُتوقع أن يقلَّص بنسبة تقارب ٥٠ في المئة، وأن عدد البعثات الموفدة إلى شمال البلد سيخفَّف. وسيلزم توفير الدعم اللغوي بلغة الآشولي، ولغة الألور، ولغة الأتيسو، ولغة اللنغو.

الجدول ٥: المحكمة جمعاء: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

المحكمة جمعاء	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						الميزانية المعتمدة		التعديرات في الموارد	
	المجموع	المصرفات من صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه	عام ٢٠١٧	نسبته	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		
								مقدار	النسبة المئوية	
القضاة	٦٨٤٦,٥	-	٦٨٤٦,٥	٥٣٦٩,١	٧٣٢,٩	١٣,٧	٦١٠٢,٠			
الموظفون من الفئة الفنية				٦٠٦٥٦,٣	٣٤١٠,٤	٥,٦	٦٤٠٦٦,٧			
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٢٤٤٣١,٢	٩٤٠,٥	٣,٨	٢٥٣٧١,٧			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٧٠٧٦٦,١	-	٧٠٧٦٦,١	٨٥٠٨٧,٥	٤٣٥٠,٩	٥,١	٨٩٤٣٨,٤			
المساعدة المؤقتة العامة	١٧٢٩٦,٤	٨٩٩,٨	١٨١٩٦,٢	١٥٠٧٤,٤	(٤٨٩,٢)	(٣,٢)	١٤٥٨٥,١			
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	١٦٣٩,١	٦٩,٢	١٧٠٨,٣	١١٦٨,٤	١٣٤,٣	١١,٥	١٢٠٢,٧			
العمل الإضافي	٥١٢,٦	٩,٨	٥٢٢,٤	٣٦٣,٥	(٢,٧)	(٠,٧)	٣٦٠,٨			
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٩٤٤٨,١	٩٧٨,٨	٢٠٤٢٦,٩	١٦٦٠٦,٢	(٣٥٧,٦)	(٢,٢)	١٦٢٤٨,٦			
السفر	٥٠٢٩,٠	٣٠٢,٧	٥٣٣١,٧	٥٨٣٨,٣	١٨٢,١	٣,١	٦٠٢٠,٤			
الضيافة	٤٤,٢	-	٤٤,٢	٢٩,٠	٤,٠	١٣,٨	٣٣,٠			
الخدمات التعاقدية	٣٦٧٠,٦	٣٣٢,٦	٤٠٠٣,٢	٣٣٥٥,٩	٢٠٤,١	٦,١	٣٥٦٠,٠			
التدريب	٨٧٣,١	١٣,٨	٨٨٦,٩	٨٩٠,٠	١٣٣,٠	١٣,٨	١٠١٣,٠			
الخبراء الاستشاريون	٦٧٩,٤	١٠٠,٧	٧٨٠,١	٦٩٥,٣	(٤٤,٩)	(٦,٥)	٦٥٠,٤			
مهام الدفاع	٤٩٥٠,٠	-	٤٩٥٠,٠	٣٥٢٨,٢	١٩٤,٨	٥,٥	٣٧٢٣,٠			
مهام المحني عليهم	١٣٤٤,٧	-	١٣٤٤,٧	١٠٠٢,٨	١٦٢,٢	١٦,٢	١١٦٥,٠			
النفقات التشغيلية العامة	١٨١٠٥,٨	١٣٨,٤	١٨٢٤٤,٢	١٩٩٢٥,٩	٩٩٢,٢	٥,٠	٢٠٩١٨,١			
اللوازم والمواد	١٢٤٩,٧	٧,٠	١٢٥٦,٧	٩٦٢,٧	٦٥,٣	٦,٨	١٠٢٨,٠			
الأثاث والعتاد	٢٧٨٣,٥	٧٢٧,٨	٣٥١١,٣	١٢٩٦,٣	٢٧٩,٥	٢١,٦	١٥٧٥,٨			
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣٨١٧٣,٠	١٦٢٣,٠	٤٠٣٥٣,٠	٣٧٥٢٤,٤	٢١٦٦,٣	٥,٨	٣٩٦٨٦,٧			
المجموع	١٣٥٧٩٠,٧	٢٦٠١,٨	١٣٨٣٩٢,٥	١٤٤٥٨٧,٣	٦٨٨٨,٤	٤,٨	١٥١٤٧٥,٧			

الجدول ٦: المحكمة جمعاء: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

المحكمة جمعاء	وكيل أمين أمين عام													
	عام	مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	وما فوقها	الفئة الفنية	مجموع موظفي	مجموع	مجموع موظفي
الموظفون الثابتة														
المقررة لعام ٢٠١٧	١	٢	-	٩	٤٥	٨٩	١٨٦	١٧٤	٣٨	٥٤٤	٢٠	٤٠٦	٤٢٦	٩٧٠
الجديدة	-	-	-	-	١	٢	٥	١١	١	٢٠	-	٢	٢	٢٢
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	٢	-	(٢)	١١	(٨)	٣	-	-	٣	٣
المستعانة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	(١)	(١)
المقترحة لعام ٢٠١٨	١	٢	-	٩	٤٨	٩١	١٨٨	١٩٦	٣١	٥٦٦	٢٠	٤٠٨	٤٢٨	٩٩٤
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بدوام كامل)														
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	١,٠٥	٦,٥٥	٤٢,٧٠	٤١,١٤	١٦,٠٠	١٠٧,٤٣	٤,٧٠	٥٧,٩٩	٦٢,٦٩	١٧٠,١٢
المستمرة	-	-	-	-	١,٠٥	٧,٠٥	٤٥,٠٠	٤٤,٥٠	١٤,٠٠	١١١,٥٩	٤,٠٠	٤٧,٠٠	٥١,٠٠	١٦٢,٥٩
الجديدة	-	-	-	-	-	٠,٦٧	٢,٨٣	٣,٦٧	٠,٦٧	٧,٨٣	٥,١١	١٢,٣٣	١٧,٤٤	٢٥,٢٨
المحوّلة	-	-	-	-	(١,٠٠)	(٢,٠٠)	(٥,٠٠)	(١٠,٠٠)	(٤,٠٠)	(٢٢,٠٠)	-	(٢,٠٠)	(٢,٠٠)	(٢٤,٠٠)
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	٠,٠٥	٥,٧١	٤٢,٨٣	٣٨,١٧	١٠,٦٧	٩٧,٤٣	٩,١١	٥٧,٣٣	٦٦,٤٤	١٦٣,٨٦

ثالثاً - ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامج المقترحة

ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية



المقدمة

- ١٢٨- تتألف الهيئة القضائية من هيئة الرئاسة، والدوائر، ومكتب الاتصال القائم في نيويورك.
- ١٢٩- وتؤدي هيئة الرئاسة وظائف في ثلاثة مجالات من مجالات المسؤولية: المجال القانوني، ومجال العلاقات الخارجية، والمجال الإداري. وتتوقع هيئة الرئاسة أن يكون عام ٢٠١٨ فيما يخصها عاماً آخر حافلاً بالأعمال وغنياً بالنتائج، ولا سيما بالنظر إلى انتخاب رئيس(ة) جديد(ة) للمحكمة ونائب(ة)ين له في الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف ("الجمعية").
- ١٣٠- وستدبر الدوائر في عام ٢٠١٨ الأعمال المتصلة بالقضايا الناشئة عن المستجدات في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧، بما في ذلك جلسات المحاكمة في ثلاث قضايا وثلاث دعاوى استئناف نهائي (إضافة إلى دعاوى الاستئناف التمهيدي)، والعمل المتصل بمجالات وقضايا أخرى تكون في المرحلة التمهيدية. وسيستمر أيضاً العمل الذي يضطلع به القضاة لزيادة نجاعة الإجراءات وتسريعها، إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز الاستعانة بالموارد من الموظفين على نحو مرن وناجح.
- ١٣١- وسيواصل مكتب الاتصال القائم في نيويورك تيسير التعاون الفعال بين المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") والأمم المتحدة والدول والمنظمات الدولية الأخرى.
- ١٣٢- إن ميزانية البرنامج الرئيسي الأول تستند إلى الأنشطة القضائية اللازمة وفقاً للافتراضات المتعلقة بميزانية المحكمة لعام ٢٠١٨، التي وُضعت بجهد مشترك بين الأجهزة.

الجدول ٧: البرنامج الرئيسي الأول: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)		الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)		التعديلات في الموارد	
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)
القضاة	-	٦٨٤٦,٥	٥٣٦٩,١	٧٣٢,٩	١٣,٧	٦١٠٢,٠
الموظفون من الفئة الفنية	-	-	٤٥٧٧,٦	١١٣,٨	٢,٥	٤٦٩١,٤
الموظفون من فئة الخدمات العامة	-	-	٩١٧,٩	٩,٣	١,٠	٩٢٧,٢
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	٤٦٠٦,٤	٥٤٩٥,٥	١٢٣,١	٢,٢	٥٦١٨,٧
المساعدة المؤقتة العامة	-	١٠٦٣,١	١٤١١,٢	(١٢٤,٨)	(٨,٨)	١٢٨٦,٤
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	١٠٦٣,١	١٤١١,٢	(١٢٤,٨)	(٨,٨)	١٢٨٦,٤
السفر	-	٩٠,٩	١١٧,٨	٣٩,٤	٣٣,٤	١٥٧,٢
الضيافة	-	١٠,٦	١٢,٠	٤,٠	٣٣,٣	١٦,٠
الخدمات التعاقدية	-	٠,١	٥,٠	-	-	٥,٠
التدريب	-	١٠,٣	٢٢,٠	-	-	٢٢,٠
الخبراء الاستشاريون	-	-	١,٠	٤,٠	٤٠٠,٠	٥٠,٠
النفقات التشغيلية العامة	-	٧٣,١	٩٧,٤	٧,٠	٧,٢	١٠٤,٤
اللوازم والمواد	-	١,٩	٥,٠	-	-	٥,٠
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمالين	-	١٨٦,٩	٢٦٠,٢	٥٤,٤	٢٠,٩	٣١٤,٦
المجموع	-	١٢٧٠٢,٩	١٢٥٣٦,٠	٧٨٥,٦	٦,٣	١٣٣٢١,٦

الجدول ٨: البرنامج الرئيسي الأول: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي فئة الخدمات العامة			مجموع الموظفين	
			١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م	٣-م		
الموظفون الثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المرة لعام ٢٠١٧	-	-	٤	٣	٢٠	١٢	-	٣٩	١	١٢	١٣	٥٢
الجديدة	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	١
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	٤	٤	٢٠	١٢	-	٤٠	١	١٢	١٣	٥٣
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معاذلاتها بدوام كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المرة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	٥,٠٠٠	٨,٠٠٠	-	١٣,٠٠٠	-	-	-	١٣,٠٠٠
المستمرة	-	-	-	-	٥,٠٠٠	٨,٠٠٠	-	١٣,٠٠٠	-	-	-	١٣,٠٠٠
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحولة	-	-	-	-	(١,٠٠٠)	-	(١,٠٠٠)	-	-	-	-	(١,٠٠٠)
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	٤,٠٠٠	٨,٠٠٠	-	١٢,٠٠٠	-	-	-	١٢,٠٠٠

المقدمة

١٣٣- هيئة الرئاسة ثلاث أولويات استراتيجية، تجسّد مجالات مسؤولياتها الرئيسية:

- (أ) في المجال القانوني: الاضطلاع بمهامها على صعيد المراجعة القانونية والقضائية بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك المسؤوليات التي ينص عليها الباب العاشر من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالإنفاذ؛ ودعم الجهود المستمرة الرامية إلى زيادة نجاعة الإجراءات وسرعتها؛
- (ب) في مجال العلاقات الخارجية: استدامة وزيادة الدعم الدولي للمحكمة والتعاون معها؛ والتشجيع على تنفيذ نظام روما الأساسي بصورة كاملة وتحقيق عالمية التصديق عليه أو الانضمام إليه؛ وتنسيق أنشطة العلاقات الخارجية ضمن المحكمة؛
- (ج) في المجال الإداري: تقديم الدعم الإداري والتدبيري الناجع إلى الهيئة القضائية؛ والإسهام النشط في تدير شؤون المحكمة بتوليها قيادتها الاستراتيجية؛ والتواصل مع الجمعية تطلعاً إلى أدائها دورها الإشرافي التدبيري فيما يتعلق بإدارة شؤون المحكمة كما ينص عليه نظام روما الأساسي.

أهداف هيئة الرئاسة

- (١) الإسهام في التكفل بنجاعة سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف، ضمن مجالات مسؤولية هيئة الرئاسة
- (٢) الدفع قدماً باستعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، مع التركيز على الإجراءات في مرحلة التحضير للمحاكمات/جلساتها، وشؤون المحني عليهم، وإنجاز الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف بالتشاور مع الدول الأطراف، والأطراف في القضايا المعنية، والمشاركين في الإجراءات، وسائر أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء
- (٣) السهر على إدارة الموارد على نحو فعّال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير زيادة النجاعة الممكن اتخاذها، وتحسين تدبر أداء الموظفين؛ والعمل بالتوافق مع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية والدعم القضائي ذا الصلة
- (٤) المضي في تحسين السيرورات المتعلقة بميزانية المحكمة، في إطار جهد مشترك يُبذل على نطاق المحكمة
- (٥) السهر على تدبر المخاطر على نحو ناجع
- (٦) العمل مع سائر الأجهزة للمضي في تحسين التحوار بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف وهيئاتها الفرعية
- (٧) العمل على تعزيز الثقة بالمحكمة لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين؛ وتشجيع التعاون الفعال مع المحكمة؛ واغتنام جميع الفرص لإبراز منافع الانضمام إلى المحكمة في نظر الدول غير الأطراف؛ وإبرام الاتفاقات ذات الصلة مع الدول

موارد الميزانية

١ ٣٥٢,٨ ألف يورو

١٣٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥٧,٥ ألف يورو (٤,٤ في المئة).

١٣٥ - وقد اتخذت هيئة الرئاسة تدابير لزيادة الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، عملاً بقرار الجمعية بشأن وضع مقترحات الميزانية^(٨). وقد تحققت هذه الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في بند الميزانية الخاص بتكاليف الموظفين وبندها الخاص بتكاليف السفر من خلال العمل القائم على التآزر مع سائر أجهزة المحكمة، واستعمال الموارد على نحو مرن والتنسيق مع الدول وسائر المنظمات الدولية (انظر المرفق العاشر).

الأبدال التي يتقاضها أعضاء هيئة الرئاسة ٢٨,٠ ألف يورو

١٣٦ - يُقرّر في ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة مبلغ مقداره ٢٨,٠ ألف يورو لسد الأبدال الخاصة التي تدفع للرئيس^(٩) ولنائبه الأول أو الثاني إذا عملاً بالنيابة عنه^(١٠). وقد أدرجت المخصّصات لسد تكاليف الرواتب العادية لأعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة ضمن البرنامج ١٢٠٠.

الموارد من الموظفين

١ ١٤٩,٤ ألف يورو

١٣٧ - يتألف ملاك هيئة الرئاسة من ١١ وظيفة ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١ ١٤٩,٤ ألف يورو

١٣٨ - إن هيئة الرئاسة مكلفة بثلاث مهام رئيسية - في مجال المراجعة القانونية/القضائية ومجال العلاقات الخارجية ومجال الإدارة. وبالنظر إلى أن هيئة الرئاسة هي أصغر أجهزة المحكمة فإن مواردها تُخصّص على نحو مرن ابتغاء القدر الأقصى من النجاعة، وذلك على الرغم من أن بنية هذه الموارد منظمّة شكلاً بحسب المهمات.

١٣٩ - ويقود العاملين في هيئة الرئاسة رئيس مكتب (موظف من الرتبة ف-٥) يتولى المسؤولية عن تدبير شؤونهم وعن التخطيط والتوجيه الاستراتيجيين، وعن تمثيل هيئة الرئاسة في اجتماعات العمل المشتركة بين الأجهزة والاجتماعات الخارجية على المستوى الرفيع. ويُخصّص باقي الموظفين لكل من المهام الرئيسية لكن ذلك يجري مع ابتغاء تقاسم جميع الموارد بحسب الضرورة وفقاً لدرجات أولوية المسائل المعنية.

١٤٠ - ويضم ملاك العاملين في هيئة الرئاسة بحسب بنيتها الحالية مستشاراً قانونياً (من الرتبة ف-٤) ومستشاراً قانونياً معاوناً (من الرتبة ف-٢) ضمن وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ (LEU)، المسؤولة عن تنسيق وتوفير الدعم القانوني لهيئة الرئاسة. ومنذ عام ٢٠١٠ كانت هذه الوحدة تضم أيضاً موظفاً قانونياً

(٨) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم لام.

(٩) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثانية، نيويورك، ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (ICC-ASP/2/10)، الجزء الثالث-ألف-أولاً-باء.

(١٠) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثانية، نيويورك، ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (ICC-ASP/2/10)، الجزء الثالث-ألف-أولاً-باء.

(من الرتبة ف-٣) تُؤمّل تكاليف وظيفته بعقد مساعدة مؤقتة عامة. ويُطلب تحويل هذه الوظيفة من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة لأنها تشمل مهام رئيسية بعيدة الأمد ويؤدي شغلها مهام ويتولى مسؤوليات تتسم بطابع أساسي فيما يخص عمل الوحدة. ومن المهام المتصلة بهذه الوظيفة العمل المستمر على زيادة نجاعة الإجراءات من خلال "العبر المستخلصة" بالتعاون مع فريق الدراسة المعني بالحوكمة التابع للجمعية، وتناول المتطلبات الوظيفية المتصلة بإنفاذ العقوبات. ويُتوقع أن تستمر الحاجة إلى هذه الوظيفة في المستقبل لأنها مندمجة اندماجاً كاملاً ضمن جميع مهام المراجعة القانونية والقضائية التي تتولاها وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ، التي يُتقدّر أن عملها سيزيد إلى حد كبير (ولا سيّما بالنظر إلى تنامي النشاط الإنفاذي).

١٤١- وحالياً يدعم الرئيسة في اضطلاعها بمهامها المتصلة بالعلاقات الخارجية مستشاراً في العلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣) يساعده مساعد إداري (معني بالعلاقات الخارجية) (من الرتبة خ ع-رأ). وبتزايد نشاط المحكمة، وبالنظر إلى المستجدات العالمية، اكتسبت مجموعة المهام المتصلة بالعلاقات الخارجية أهمية جديدة وغدت أكثر تطلباً وتعقيداً. وتتولى هيئة الرئاسة التنسيق بين شتى الأجهزة في هذا المجال الذي ميّزه مجلس التنسيق باعتباره واحدة من الأولويات. وفي الوقت نفسه بيّنت التجربة أكثر فأكثر أن ثمة ترابطاً بين العلاقات الخارجية والمهام الإدارية التي تتولاها هيئة الرئاسة وحاجةً إلى التنسيق الوثيق فيما بينهما، ولا سيّما فيما يخص مهام الإشراف التدريبي التي تمارسها الجمعية من أجل تسيير شؤون المحكمة. ويصح ذلك على الخصوص بالنظر إلى المسؤولية العامة التي تتولاها هيئة الرئاسة فيما يخص التسيير السليم للمحكمة وضرورة التواصل الفعال مع الجمعية وهيئاتها الفرعية فيما يتعلق بمهام الجمعية بموجب المادة ١١٢(٢)(ب) من النظام الأساسي.

١٤٢- ولذلك تُقترح بنية معدّلة لفريق هيئة الرئاسة، بحيث يضم موظفاً من الرتبة ف-٤ من شأنه أن يقوم بالتنسيق والإشراف في مجال العلاقات الخارجية وفي مجال الشؤون الإدارية. ولهذا الغرض تُنشد إعادة تصنيف الوظيفة الحالية للمستشار في العلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣) ليصبح مساعداً رئيسياً خاصاً للرئيسة (من الرتبة ف-٤). فمن شأن إعادة التصنيف هذه أن تتيح بنية إدارية أكثر فعالية تنطوي على ترابط محسّن بين المجالات الوظيفية للعلاقات الخارجية وللشؤون الإدارية للمحكمة. كما إن من شأنها أن تضمن أن يكون هناك موظف أرفع لتناول مسائل السياسة المعقّدة والحساسية ذات التبعات الواسعة المطال فيما يخص المؤسسة المتمثلة في المحكمة. وتلزم إعادة تصنيف الوظيفة المعنية لتصبح رتبته ف-٤ سهراً على جعلها تجتذب مرشّحين ذوي مهارات أعلى مستوى يمكن أن يتولوا المسؤوليات المعقّدة المتصلة بها. فإذا أذنت الجمعية بتحويل وظيفة المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-٣ إلى وظيفة ثابتة وأجازت إعادة تصنيفها فإن الأثر المتوقع أن يحدثه ذلك على مبلغ ميزانية هيئة الرئاسة منعدم.

١٤٣- وحالياً يقدم مساعد خاص للرئيسة (من الرتبة ف-٣) الدعم للرئيسة ولهيئة الرئاسة في ممارسة مسؤولياتهما، مع تركيز خاص على السياسات المتعلقة بالإدارة والتفاعل مع الجمعية وهيئاتها الفرعية. ويقدم موظف إداري معاون (من الرتبة ف-٢) الدعم التقني والمحاسبي فيما يخص ميزانية هيئة الرئاسة والهيئة القضائية وتجهيزهما بالموظفين. ووفق البنية الجديدة المقترحة لملاك الموظفين ستنضوي هاتان الوظيفتان تحت إشراف وتنسيق المساعد الخاص للرئيسة (من الرتبة ف-٤).

١٤٤- ويتألّف باقي ملاك العاملين في هيئة الرئاسة من مساعد شخصي للرئيسة (من الرتبة خ ع-رر)، ومنسّق إداري لدى الهيئة القضائية (من الرتبة خ ع-رأ) ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) لرئيس المكتب، يقدمون دعماً إدارياً وإمدادياً واسع التنوع.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

١٧٥,٤ ألف يورو

١٤٥- تُسَدُّ بالموارد غير المتصلة بالعاملين تكاليف السفر وتكاليف الضيافة وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين. وتنطوي الميزانيات المقترحة في بنود هذه التكاليف لعام ٢٠١٨ على زيادات تعزى إلى الأنشطة المتوقعة المتصلة بانتخاب مسؤولي المحكمة في نهاية عام ٢٠١٧ وبداية عام ٢٠١٨. ومن هذه الأنشطة سفر القضاة الحديثي الانتخاب إلى المحكمة (والتكاليف ذات الصلة بسفرهم هذا) من أجل مراسم توليهم مهامهم وأسبوعين لتوجيههم، وفعاليات مرتبطة بانتخاب رئيس(ة) جديد(ة) للمحكمة.

السفر

١٥٠,٤ ألف يورو

١٤٦- تألّف المبلغ المعتمد لسد تكاليف السفر لعام ٢٠١٧ من ٩٥,٧ ألف يورو زائداً ١٨,٠ ألف يورو تُفَرَّدُ حصراً لسد تكاليف السفر المتصل بعقد دورة الجمعية لعام ٢٠١٧ في نيويورك. أما المقدار المطلوب لعام ٢٠١٨ (المنطوي على زيادة مقدارها ٣٦,٧ ألف يورو، أي ٣٢,٣ في المئة، [على المبلغ المعتمد لعام ٢٠١٧]) فيساوي ٩٥,٧ ألف يورو زائداً ٥٤,٧ ألف يورو تخصص لسد تكاليف سفر القضاة الحديثي الانتخاب إلى المحكمة من أجل مراسم توليهم مهامهم (والتكاليف ذات الصلة). وستغتنم المحكمة هذه الفرصة لتعريف القضاة إلى موظفي المحكمة وإطلاعهم على مرافقها وإجراءاتها خلال دورة توجيه لمدة أسبوعين تلي المراسم المذكورة مباشرة. إن هذه التكاليف تُتَكَبَّدُ عادةً مرة كل ثلاث سنوات إثر انتخاب قضاة المحكمة الجدد؛ فالمرّة القادمة التي سَتُكَبَّدُ فيها ستكون في عام ٢٠٢١.

١٤٧- أما المقدار البالغ ٩٥,٧ ألف يورو، الذي لن يُستخدم لسد تكاليف أسفار القضاة الحديثي الانتخاب، فيلزم لسد تكاليف جميع الأسفار الرسمية للقضاة والعاملين في هيئة الرئاسة والدوائر. وسُتستخدم هذه الميزانية لسد تكاليف أسفار الرئيس(ة)، وأسفار نائب(ت)يه(ا) أو قضاة آخرين لتمثيل المحكمة في الفعاليات الخارجية الهامة، ولسد تكاليف ما يقوم به أعضاء هيئة الرئاسة أو العاملون في الدوائر من أسفار محدودة العدد يستلزمها نخوض هيئة الرئاسة بدورها على الصعيد الخارجي أو تلزم لتقدم إسهامات تخصصية في فعاليات خارجية - مع العلم بأنه لن تُتَحَمَّلُ تكاليف الأسفار المعنية في أية حالة إلا إذا لم تُسَدَّ الجهات المنظمة للأحداث ذات الصلة تكاليف هذه الأسفار.

الضيافة

١٤٠ ألف يورو

١٤٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤,٠ آلاف يورو (أي ٤٠,٠ في المئة) بالقياس إلى المبلغ المناظر الذي اعتمد لعام ٢٠١٧، وهو يلزم لسد تكاليف الضيافة المتصلة بزيارات رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء وغيرهم من كبار ممثلي الدول للرئيس(ة) أو نائب(ت)يه(ا). ويُرجَّح أن يشهد عدد الزيارات المعنية زيادة مؤقتة بسبب انتخاب رئيس(ة) جديد(ة) للمحكمة. وثمة تكاليف مؤقتة أخرى مرتبطة بمراسم تقلد رئيس قلم المحكمة الجديد والقضاة الحديثي الانتخاب لمهام مناصبهم. كما ستستخدم ميزانية الضيافة لسد تكاليف إسهام الهيئة القضائية في فعاليات للمحكمة يمولها معاً جميع الأجهزة، من قبيل الإحاطات الدبلوماسية، وندوة المائدة المستديرة للمنظمات غير الحكومية، ومراسم الترحيب والتوقيع.

التدريب

٦,٠ آلاف يورو

١٤٩- لا تُعزَّر في المبلغ المطلوب بالقياس إلى نظيره الذي اعتمد لعام ٢٠١٧. وتظل هيئة الرئاسة تحتاج إلى ميزانية صغيرة المقدار لتوفير تدريب متخصص للعاملين فيها خلال عام ٢٠١٨، أهمه تدريب محدّد الطابع متصل بالوظائف القانونية والمهام في مجال العلاقات الخارجية وتدريب على الإدارة، وإلى مخصّص صغير المقدار لتحسين المهارات في مجال لغات العمل.

الخبراء الاستشاريون

٥,٠ آلاف يورو

١٥٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤,٠ آلاف يورو (٤٠٠,٠ في المئة) بالقياس إلى نظيره المعتمد لعام ٢٠١٧. إن المبلغ المخفّض كبير التخفيض الذي اعتمد لعام ٢٠١٧ حدّد من قدرة هيئة الرئاسة على الحصول على ما يلزم من خدمات الخبراء الاستشاريين بشأن مسائل متصلة بوظائفها الأساسية. ففيما سلف كان يستعان بخدمات الخبراء الاستشاريين لكي يُسندوا المشورة بشأن مسائل تخصصية في المجالات التي تفتقر فيها المحكمة لخبرة معيّنة، بما في ذلك إدارة شؤون أموال معاشات القضاة وتدبير المخاطر في المحكمة. وفي المستقبل قد يُحتاج إلى قدر محدود من خدمات الخبراء الاستشاريين في مجالات أخرى للتكفل بنجاح الهيئة الرئاسية في الاضطلاع بوظائفها الأساسية. ولذا يُعتبر من الأهمية بمكان أن يكون لهيئة الرئاسة ميزانية متواضعة لكنها تتيح لها الاستعانة عند الحاجة بالخبرة الخارجية اللازمة.

الجدول ٩: البرنامج ١١٠٠: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

١١٠٠ هيئة الرئاسة	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التعدي في الموارد			
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية (بآلاف اليوروات)	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨
القضاة	-	-	-	-	-	٢٨,٠	-	-	-	٢٨,٠
الموظفون من الفئة الفنية	-	-	-	-	-	٢٢١,٧	١٣٥,٤	١٨,٨	٨٥٧,١	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة	-	-	-	-	-	٢٩٢,٠	٠,٣	٠,١	٢٩٢,٣	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	١٠١٣,٨	١٣٥,٦	١٣,٤	١١٤٩,٤	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	١٢٥,٤	(١٢٢,٨)	(١٠٠,٠)	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	١٢٥,٤	(١٢٢,٨)	(١٠٠,٠)	-	-
السفر	-	-	-	-	-	٨٢,٧	٣٦,٧	٣٢,٣	١٥٠,٤	-
الضيافة	-	-	-	-	-	٩,٧	٤,٠	٤٠,٠	١٤,٠	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	٠,١	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	-	-	١,٤	-	-	٦,٠	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	١,٠	٤٠٠,٠	٥,٠	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	-	-	-	-	-	٩٣,٩	٤٤,٧	٣٤,٢	١٧٥,٤	-
المجموع	-	-	-	-	-	١٢٠٤,٩	١٢٩٥,٣	٤,٤	١٣٥٢,٨	-

الجدول ١٠: البرنامج ١١٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

١١٠٠ هيئة الرئاسة	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	١-مد	٢-مد	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٦-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
														خ-ع-ر	خ-ع-ر	خ-ع-ر		
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	١	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٦	٤	٣	١	١٠
الجديدة	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٧	٤	٣	١	١١
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بدوام كامل)																		
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٠٠
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٠٠
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٠٠٠)
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المقدمة

١٥١- عملاً بالمادتين ٣٤(ب) و٣٦(١) من نظام روما الأساسي، تتألف الدوائر من ١٨ قاضياً، موزعين على ثلاث شعب: الشعبة التمهيدية، والشعبة الابتدائية، وشعبة الاستئناف. وبالتشاور مع القضاة تبت هيئة الرئاسة في انتدابهم للعمل في الشعب القضائية^(١١)، وتُسند الحالات والقضايا إلى الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية. وتتناول شعبة الاستئناف دعاوى الاستئناف التمهيدي والاستئناف النهائي للقرارات المتخذة في إطار الشعبتين الأخريين. ويُعتمد ضمن نطاق نظام روما الأساسي نهج مرن في توزيع عبء العمل بين القضاة لإتاحة استعمال الموارد على النحو الأكثر فعالية. وبحسب عبء العمل ضمن الشعب المختصة يمكن أن يُتدب قضاة الدرجة التمهيدية للاضطلاع بعمل يتعلق بالمرحلة الابتدائية أو بمرحلة جبر الأضرار، وأن يُتدب قضاة الدرجة التمهيدية وقضاة الدرجة الابتدائية للاهتمام بدعاوى استئناف محدّدة الطابع، عندما يستلزم ذلك تنازغ المصالح أو ملبسات أخرى تتطلب استبدال أحد قضاة درجة الاستئناف استبدالاً مؤقتاً.

١٥٢- إن الدوائر تُعتبر الجهاز القضائي للمحكمة. ويتمثل دورها الرئيسي، كما يقضي به نظام روما الأساسي، في التكفل بأن تكون الإجراءات "عادلة وسريعة" وبأن "تتخذ في جو من الاحترام التام لحقوق المتهم والمراعاة الواجبة لحماية المجني عليهم والشهود"^(١٢). وتتواصل الهيئة القضائية، بقيادة هيئة الرئاسة، العمل على إدخال تعديلات وتحسينات على الممارسة لجعل الإجراءات أكثر نجاعة مع الحفاظ في الوقت نفسه على طابعها العادل والشفاف.

أهداف الدوائر

- (١) السهر على نجاعة سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف
- (٢) المواظبة على نشدان تقليص مدة الإجراءات بتنفيذ الإصلاحات العديدة التي شُرِع فيها على مدى السنوات الأخيرة، من قبيل مواصلة استعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، مع التركيز على الإجراءات في مرحلة التحضير للمحاكمات/جلساتها، ثم على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف؛ بوسائل منها إصدار توجيهات عملية ضمن الكتيبات المتعلقة بالممارسة
- (٣) مواصلة العمل بالتوافق مع مؤشرات الأداء التي وُضعت فيما يخص السيرورات القضائية
- (٤) مواصلة مراجعة نظام تقديم المجني عليهم لطلباتهم ونظام تمثيلهم بالتشاور مع قلم المحكمة
- (٥) التكفل بفعالية إدارة الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعملين
- (٦) المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين من خلال النظام الجديد لتقييم الأداء الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء

(١١) القاعدة ٤ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

(١٢) المادة ٦٤(٢) من النظام الأساسي.

تكاليف القضاة

٠,٧٤,٠ ألف يورو

١٥٣- يُهيأ في ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة لدفع أجور ١٨ قاضياً يعملون بدوام كامل. وسبق أن طُلبت في ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة^(١٣) زيادة في رواتب القضاة لكي تتواءم مع رواتب قضاة محكمة العدل الدولية وغيرها من المحاكم والهيئات القضائية الدولية، استناداً إلى القرار ICC-ASP/3/Res.3^(١٤). وعُرضت تفاصيل الأسباب الكامنة وراء طلب تلك الزيادة في النص السردي لوثيقة الميزانية الآتفة الذكر (انظر المرفق السادس (و)). وبعد أن نظرت الجمعية في هذه المسألة خلال دورتها الخامسة عشرة، اتخذت قراراً طُلب فيه إلى المكتب "النظر في الطلب المقدم لإعادة النظر في أجور القضاة [...] وتقديم تقرير إلى الجمعية في دورتها السادسة عشرة"^(١٥). وقد قرر المكتب لاحقاً أن يقود الميسر المعني بالميزانية سيروورة التيسير بشأن هذه المسألة؛ وتستمر هذه السيروورة بغية نظر الجمعية في هذه المسألة خلال دورتها السادسة عشرة. ولما كانت نتيجة عملية التيسير لن تُعرف قبل تقلص ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة فإن المبلغ المطلوب لسد أجور القضاة ينطوي على نفس الزيادة التي اقترحت لعام ٢٠١٧ البالغة ٥٨٠,٩ ألف يورو. لقد أُدرج هذا المقدار لضمان تضمّن ميزانية عام ٢٠١٨ مخصّصاً لسد الزيادة في رواتب القضاة إذا حدث أن أفضت المشاورات الجارية في نهاية المطاف إلى وجوب زيادتها.

١٥٤- وستنتهي في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٨ فترة ولاية ستة من قضاة المحكمة. وستُمدّد فترة ولاية اثنين من قضاة الدرجة الابتدائية إلى ما بعد ذلك التاريخ عملاً بالمادتين ٣٦(١٠) و ٣٩(٣) من نظام روما الأساسي، من أجل إنجاز المحاكمات في قضية أُنغَبُو و/ألبه غوديه وقضية أُنغَاغندا، التي بدأت بالفعل أمام الدوائر المكلفة بالدعاوى المعنية. وبالنظر إلى عبء العمل القضائي الإجمالي المرتقب، يُتوقع أن يتسنى تعويض التكاليف المرتبطة بهذا التمديد عن طريق إرجاء بدء خدمة بعض القضاة الذين سيُنتخبون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٥٥- وسيستلزم قدوم القضاة الجدد (ومغادرة القضاة السابقين المرتبطة به) تخصيص اعتمادات لسد تكاليف منح التعيين، وتكاليف السفر ونقل الأمتعة الشخصية. ولا تُتكبّد هذه التكاليف عادة إلا مرة كل ثلاث سنوات إثر انتخاب قضاة للمحكمة جدد؛ فالمرّة القادمة لتكبّدها ستكون في عام ٢٠٢١. وترد في المرفق السادس (هـ) التفاصيل المتعلقة بأجور القضاة وأبداهم.

الأنشطة القضائية المتوقعة

١٥٦- سيقم مقدار عبء العمل الإجمالي الواقع على عاتق الدوائر في عام ٢٠١٨ مماثلاً لنظيره في عام ٢٠١٧. فالشعبة التمهيدية تنظر حالياً في ١٢ حالة. ويضاف إلى ذلك أن ثمة ١٤ أمراً بالقبض على

^(١٣) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الفقرات ١٦٣ حتى ١٦٨.

^(١٤) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/3/Res.3، المرفق، القسم الثالث عشر (التنقيحات).

^(١٥) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم سين (رواتب القضاة في المحكمة الجنائية الدولية).

١٣ شخصاً لما تنفذ حتى تاريخه. فسيستمر العمل على هذه الحالات والقضايا. وفي الشعبة الابتدائية ستظل ثلاث قضايا في مرحلة جلسات المحاكمة (ويمكن أن تبلغ إحداها مرحلة التداول لإصدار الحكم في جوهر الدعوى)، ويُتوقع أن تتواصل إجراءات جبر الأضرار في قضيتين على الأقل. وسيستمر عمل دائرة الاستئناف على دعاوى الاستئناف العالقة التي رُفعت طعناً في أحكام صادرة في درجة القضاء الابتدائي في قضيتين، بينما يُتوقع أن تصل إلى شعبة الاستئناف في عام ٢٠١٨ دعاوى استئناف الحكم الصادر في الدرجة الابتدائية في قضية أخرى. ويُتوقع أن تستمر أيضاً لفترة ما من عام ٢٠١٨ دعاوى عالقة رُفعت استئنافاً للأمر بجبر الأضرار في قضية كاتنغا، كما يمكن أن تودع مذكرات استئناف لأوامر أخرى قاضية بجبر الأضرار في عدد من القضايا يصل حتى ثلاث. وستكون هناك أيضاً طيلة العام أعمال متصلة بدعاوى استئناف تمهيدي متأبئة عن المحاكمات الثلاث الجارية. ولئن كان من المتعذر التنبؤ على وجه الدقة بمقدار عبء العمل المتصل بدعاوى الاستئناف هذه فإن من المتوقع أن يكون مقارباً لنظيره في السنوات الأخيرة.

آتسام الإجراءات بالإنصاف والشفافية والنجاعة

١٥٧- لئن كان الإنصاف والشفافية يظان يمثلان دعامتين مركبتين لتنفيذ الإجراءات فإن الهيئة القضائية تواصل العمل على تحسين ممارستها من أجل زيادة النجاعة. ويعمل القضاة لتنفيذ الممارسات الفضلى التي وُضعت من خلال التعاون في المعتكفات القضائية والتي جُسِّدت في "كتيب ممارسات الدوائر". إن اتباع هذه الممارسات آتى بالفعل تحسينات ملموسة في الأعمال اليومية للشعب الثلاث جميعها. وتمثّل جانبان للتحسين الملحوظ في التقليل الكبير لمتوسط الزمن الفاصل بين موعد عقد جلسة اعتماد التهم وموعد بدء المحاكمة، وتقليل مقدار الزمن الذي يستلزمه استجواب كل من الشهود وهو مائل أمام المحكمة.

قاعدة بيانات السوابق القضائية

١٥٨- يمثّل مشروع قاعدة بيانات السوابق القضائية مبادرة أساسية رامية إلى إنشاء قاعدة بيانات موحّدة ومتسقة يمكن التقصي فيها تضم السوابق القضائية للمحكمة. وستتضمن الصيغة الناجزة من قاعدة بيانات السوابق القضائية فهرساً بجميع القرارات القضائية الصادرة عن المحكمة في شكل يسهُل به التقصي. وإضافة إلى وسيلة التقصي انطلاقاً من شطر نصي كامل في قاعدة بيانات السوابق القضائية، سَتُعَدّ مقتطفات من الاستنتاجات القانونية الرئيسية الواردة في القرارات وتُصنّف عن طريق فواتح خصوصية، تُقرن بها عناصر يمكن التقصي استناداً إليها تتمثل في كلمات رئيسية وجمل وغير ذلك من البيانات الشرحية. وستشتمل قاعدة بيانات السوابق القضائية أيضاً على تشعب تطور السوابق القضائية للمحكمة والترابط بين القرارات القضائية.

١٥٩- ولئن كان نشاط المحكمة القضائي قد بدأ في عام ٢٠٠٤ فليس لدى المحكمة حالياً قاعدة بيانات للسوابق القضائية تتسم بالشمول ويمكن التقصي فيها. وحتى تاريخه اعتمد كل جهاز من أجهزة المحكمة على "نظام الإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق" (الإصدار الثامن من نظام تنظيم الوثائق (TRIM/RM8)) ونظم مخصوصة غير موحّدة لوضع قوائم بالمستجدات في مجال السوابق القضائية للمحكمة. فوسيلة التقصي المتقدم المتمثلة في الصيغة الناجزة من قاعدة بيانات السوابق القضائية ستتيح التقصي في السوابق القضائية وتحليلها على نحو أنجع، ما سييسّط بدوره سيرورة إعداد نصوص القرارات والأحكام ويزيد من اتساق السوابق القضائية للمحكمة.

الافتراضات فيما يتعلق بالأنشطة

الشعبة التمهيدية

١٦٠- تتناول الشعبة التمهيدية جميع الطلبات المتعلقة بمباشرة التحقيق أو بحفظ الأدلة خلال التحقيق وكلّ مرحلة الإجراءات القضائية الأولى، حتى اعتماد التهم - إن وُجدت - الذي يُنتقل في القضية المعنية بناءً عليه إلى محاكمة الشخص المتهم (الأشخاص المتهمين).

١٦١- ويبلغ عدد القضاة المنتدبين حالياً للعمل في الشعبة التمهيدية ستة. وبالنظر إلى عبء العمل الحالي في المحكمة فإن جميع هؤلاء القضاة ملحقون مؤقتاً بالشعبة الابتدائية في الوقت نفسه ومنحرون باهظّ الأخرط في جلسات المحاكمة وفي شؤون جبر الأضرار. كما إن قضاة الدرجة التمهيدية، شأنهم في ذلك شأن قضاة الدرجة الابتدائية، يُلحقون مؤقتاً بشعبة الاستئناف للعمل ضمن الهيئات التي تنظر في دعاوى الاستئناف التمهيدي. ووفق نهج الدوائر القائم على توشي المرونة فيما يتعلق بالتجهيز بالموظفين فإن عدداً من الموظفين القانونيين المنتدبين للعمل في الشعبة التمهيدية انثدبوا أيضاً في الوقت نفسه للاهتمام بقضايا في الشعبتين الأخريين والدوائر الأخرى. وحتى تاريخه أتاح هذا النهج سد الاحتياجات المنبثقة عن عبء العمل الحالي على نحو مرضٍ.

١٦٢- وتنظر الدوائر التمهيدية حالياً في ١٢ حالة هي الحالة في أوغندا والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في السودان (دارفور)، والحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في مالي، وحالات السفن المسجّلة في اتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في جورجيا، والحالة في غابون. ويُتوقع أن يُستمر على الاضطلاع بنشاط كبير في هذه الحالات، ولا سيما الحالة في السودان (دارفور) والحالة في ليبيا والحالة في مالي والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في جورجيا.

١٦٣- إن طبيعة الإجراءات أمام الدوائر التمهيدية تجعل من المتعدّر التنبؤ بطلبات إصدار أوامر بالقبض على المشتبه فيهم، وبمحالات المشول الأول، والالتماسات الجديدة لاستهلال التحقيقات فيما يخص عمليات التدارس الأولى التي يجريها مكتب المدعي العام، وسائر الطلبات. ويمكن أن تفضي الحالات المعروضة على الدوائر التمهيدية في عام ٢٠١٧ إلى تقديم الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات في عام ٢٠١٨ مزيداً من الطلبات إلى هذه الدوائر. ثم إن كلاً من الأشخاص الثلاثة عشر الذين أصدرت الدوائر التمهيدية أوامر بالقبض عليهم يمكن أن يُقبض عليه وأن يُقدّم إلى المحكمة في غضون أجل قصير، كما حدث مرتين في السنوات الأخيرة في قضية *أنتاغندا (Ntaganda)* وقضية *أونغوين (Ongwen)*. وبالتالي لا يمكن للشعبة التمهيدية إلا الاعتماد على تجربة السنوات السابقة للتوصل إلى وضع افتراضاتها فيما يخص عام ٢٠١٨.

الشعبة الابتدائية

١٦٤- تتألف الشعبة الابتدائية من الدوائر الابتدائية، المنوطة بها في إطار ولايتها مهمة إجراء المحاكمات بعد اعتماد الدوائر التمهيدية للتهم. وتستمر هذه المهمة حتى انتهاء مرحلة جبر الأضرار. وتقضي المادة ٦٤ من نظام روما الأساسي بأن تتكفل الدوائر عند إجرائها المحاكمات بعدالة المحاكمة وسرعتها وإيجرائها بكل احترام لحقوق المتهم وإيلاء الاعتبار الواجب لحماية المجني عليهم والشهود.

١٦٥- وتتألف الشعبة الابتدائية حالياً من سبعة قضاة، منتدبين بتشكيلات شتى للعمل في ست دوائر ابتدائية. وثمة ستة قضاة آخرون منتدبون للعمل في الشعبة التمهيدية أُلحقوا مؤقتاً بالشعبة الابتدائية للفترات التي تُتناول فيها قضايا معينة كان قد أُسند إليهم الاهتمام بها. كما يُلحق قضاة من قضاة الدرجة الابتدائية إلهافاً مؤقتاً بشعبة الاستئناف ليشاركوا في جلسات النظر في دعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي.

١٦٦- وتتم الشعبة الابتدائية حالياً بإجراءات نشطة أمام ست دوائر، وهي الإجراءات الابتدائية في قضية *أنتاغندا (Ntaganda)* وقضية *أغبغو (Gbagbo)* وإبليه غوديه (*Blé Goudé*) وقضية *أونغوين (Ongwen)*، وإجراءات جبر الأضرار في قضية *لونغندا (Ntaganda)* وقضية *كاتنغا (Katanga)* وقضية *بمبا (Bemba)* وقضية المهدي.

١٦٧- ويُتوقع أن تُواصل في عام ٢٠١٨ المحاكمات في قضية *أنتاغندا* وقضية *أغبغو وإبليه غوديه* وقضية *أونغوين*، وأن يصدر في عام ٢٠١٨ الحكم بموجب المادة ٧٤ من النظام الأساسي في قضية *أنتاغندا*. وستظل هذه المحاكمات تؤدي عبء عمل كبيراً، بالنظر إلى مقدار الأدلة المتوقع أن تقدم فيها وإلى مدى التعقيد الذي تتسم به القضايا المعنية على العموم.

١٦٨- لقد صدر في النصف الأول من عام ٢٠١٧ أمر في إطار الإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار في قضية *كاتنغا*. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ أقرت الدائرة الابتدائية الثانية بالأغلبية في قضية *لونغندا (Lubanga)* المرحلة الأولى من خطة جبر الأضرار الجماعي. ويُتوقع أن يصدر في عام ٢٠١٧ قراران بشأن جبر الأضرار في قضية *المهدي* وفي قضية *بمبا (Bemba)*. كما يُتوقع أن تتواصل لفترة من عام ٢٠١٨ إجراءات جبر الأضرار، بما فيها متابعة مرحلة تنفيذ جبر الأضرار بعد صدور الأوامر القاضية به والإشراف على هذه المرحلة، وذلك في الحالات التي بلغت مرحلة جبر الأضرار.

شعبة الاستئناف

١٦٩- تتألف شعبة الاستئناف من خمسة قضاة بينهم قاض هو (قاضية هي) رئيسة (رئيسة) المحكمة. وتتمثل المهمة الرئيسية التي تتولاها دائرة الاستئناف بموجب النظام الأساسي في النظر في دعاوى الاستئناف النهائي للقرارات القاضية بالبراءة أو بالإدانة أو بإيقاع عقوبة، وما يمكن أن يُتخذ من قرارات بشأن جبر الأضرار في نهاية المحاكمة، وفي دعاوى الاستئناف التمهيدي لبعض قرارات الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية التي تُتخذ في سياق الإجراءات. وتنطوي دعاوى الاستئناف النهائي على عبء عمل أكبر بكثير من عبء العمل الذي تنطوي عليه دعاوى الاستئناف التمهيدي، لأنه قد تتعزّن فيها مراجعة إجراءات المحاكمة برمتها بما في ذلك الأدلة المقبولة، كما قد يتعزّن تقييم أدلة إضافية. وفي الوقت نفسه يمكن أن تثير بعض دعاوى الاستئناف التمهيدي مسائل معقدة وهامة ويمكن أن يترتب على نتائجها أثر على المحكمة جمعاً^(١٦). كما يمكن أن تُرفع إلى دائرة الاستئناف مسائل أخرى، مثل طلبات تقليص العقوبة.

(١٦) انظر على سبيل المثال قضية المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، الحكم بشأن استئناف ليبيا قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ بعنوان "قرار بشأن مقبولة قضية سيف الإسلام القذافي"، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، الوثيقة ICC-01/11-01/11-547-Red-t-ARB.

١٧٠- ويُتوقع أن تواصل دائرة الاستئناف، في مطلع عام ٢٠١٨ على الأقل، النظر في دعاوى استئناف لقرارات الإدانة والحكم بالعقوبة الصادرة عن الدائرة الابتدائية في قضية بمبا (Bemba). إن ملف هذه القضية الذي يشمل ثماني سنوات من الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية، والأدلة المستند إليها في قرار الإدانة، من الضخامة بمكان. وبالنظر إلى هذا التعقيد فإن من المنتظر أن يكون عبء العمل الناجم عن دعاوى الاستئناف المعنية كبيراً.

١٧١- كما يُتوقع أن تواصل دائرة الاستئناف، في مطلع عام ٢٠١٨ على الأقل، النظر في دعاوى استئناف لقرارات الإدانة والحكم بالعقوبة في قضية بمبا المدعى فيها بموجب المادة ٧٠ (جرائم مَحَلَّة بإقامة العدل). إن دعاوى الاستئناف المعنية مستفيضة لأسبابٍ يتصدَّرها عدد المدانين (خمسة). ويُتوقع أن يصدر في عام ٢٠١٨ الحكم الابتدائي في قضية *أنتاغندا*، ويُرجَّح أن تنظر دائرة الاستئناف عندئذ في دعاوى استئناف الحكم المعني.

١٧٢- ثم إن دائرة الاستئناف تتوقع أن تظل تُرْفَع إليها في عام ٢٠١٨ دعاوى استئناف للأمر بجبر الأضرار في قضية *كاتنغا*. ويُتوقع أن يصدر في عام ٢٠١٧ قراران بشأن جبر الأضرار في قضية المهدي وقضية بمبا، ومن شأن مرحلة التداول فيما قد يُرْفَع من دعاوى استئناف لهذين القرارين أن تمتد لفترةٍ ما من عام ٢٠١٨. وقد تنظر دائرة الاستئناف أيضاً في دعاوى استئناف للقرار المتعلق بجبر الأضرار الصادر في قضية *لورينغا*.

١٧٣- ويُفترض أن يكون عبء العمل المتأثري عن شتى دعاوى الاستئناف النهائي ودعاوى الاستئناف التمهيدي في عام ٢٠١٨ مضاهياً في الكبر لنظيره في عام ٢٠١٧ على الأقل، وأن يتعيَّن تنفيذ الإجراءات تزامنياً^(١٧).

١١ ٥٥٤,٦ ألف يورو

موارد الميزانية

١٧٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٧١٤,٢ ألف يورو (٦,٦ في المئة).

٥ ٤٦٣,٦ ألف يورو

الموارد من الموظفين (المجموع للشعب الثلاث)

١٧٥- تواصل الهيئة القضائية جهودها الرامية إلى زيادة نجاعة الإجراءات القضائية وتسريعها، وذلك جزئياً من خلال توخي المرونة التشغيلية في بنية ملاك موظفيها. فالموظفون المعنيون بالدعم القانوني يُتَدَبَّون للعمل على أساس الاحتياجات، مع مراعاة عبء العمل الواقع على عاتق كل فريق وكل دائرة وكل شعبة، وبحسب الخبرة اللازمة. ويتيح هذا النهج تحسين الاستجابة لآراء تغير الاحتياجات وأعباء العمل، زائداً من فعالية الهيئة القضائية بصورة عامة. وتجري بقدر المستطاع معالجة حالات نقص الموظفين المعنيين بالمهام التشغيلية وذلك بالاستعانة بالموارد المتاحة من خلال توزيعها على نحو مرن بين الشعب وانتداب الموظفين المعنيين للاهتمام تزامنياً بالقضايا أو الطلبات في مرحلة الإجراءات التمهيدية أو الإجراءات الابتدائية أو إجراءات الاستئناف.

١٧٦- وسيواصل على مر الزمن اتباع هذه السياسة بغية تبسيط سيرورات العمل وزيادة المكاسب المتأتية عن التأزر وعن زيادة النجاعة بجعل الموظفين يتناولون طائفة متنوعة من الشؤون والنهج الفنية. أما أدوار الموظفين

^(١٧) يُتوقع أن يشهد كل عام زهاء ثماني دعاوى استئناف تمهيدي.

ودرجة انخراطهم فتختلف وفقاً للمتطلبات المحددة الطابع للقضايا المعنية (بحسب المرحلة التي تكون القضية قد بلغت) والدوائر، وتبعاً لخبرة الموظفين.

١٧٧- ويُتوقع أن يظل النهج المرن المتبع حالياً في تولية المهام للموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة والموظفين الذين يشغلون وظائف مساعدة مؤقتة يفضي إلى المزيد من التلاقي بين المتطلبات التشغيلية القضائية ومجموعة المعارف والخبرات المتوفرة في الدوائر. وبناء على ذلك لا يطرأ أي تغيير على المتطلبات من الموارد من الموظفين من أجل الدوائر فيما يخص عام ٢٠١٨. بيد أنه يُشدّد على أن تقدير المتطلبات المعنية قائم على المستوى الحالي للتجهيز بالموظفين، الذين يتألف ملاكهم الحالي من موظفين عاملين بصفة كاملة، جيّدي التدريب، وذوي مراس. فأني تقليص لهذا الملاك سيسبب انقطاعاً في مسارات العمل وحالات تأخير اشتغالي، وسيحول دون سرعة إنجاز المهام.

١٧٨- إن ملاك موظفي الدوائر يتألف من ٤٠ وظيفة ثابتة و١٢ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، ولا يطرأ عليه أي تغيير بالقياس إلى ما كان عليه في عام ٢٠١٧. وتُعرض الموارد من الموظفين بصورة مشتركة لجميع الشعب الثلاث، استناداً إلى مبدأ توحي المرونة في تولية المهام للموظفين.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١٧٧,٢ ٤ ألف يورو

١٧٩- يظل عبء عمل الموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة يتزايد، ولا سيّما بالنظر إلى مدى التعقيد الذي يعتري القضايا الثلاث التي يستمر النظر فيها في المرحلة الابتدائية والقضايا التي بلغت مرحلة حبر الأضرار. فسيلزم المزيد من الدعم المستفيض لإجراء الأنشطة على المستوى التمهيدي وللعمل فيما يخص العديد من دعاوى الاستئناف التمهيدي واستئناف الأوامر بجبر الأضرار والاستئناف النهائي.

١٨٠- وثمة ٤٠ وظيفة ثابتة يعمل شاغلوها لخدمة الدوائر. ويتولى رئيس الدوائر (من الرتبة ف-٥) المسؤولية عن التخطيط الاستراتيجي وسيرورات العمل في الدوائر. إنه يشرف على التنسيق والتواصل بين الشعب ويقودهما، ويقدم الدعم إلى القضاة ويؤدي مهام القيادة الإدارية العامة للموظفين القانونيين العاملين في الدوائر. ويساعده مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) ومستشاران قانونيان (من الرتبة ف-٤) يُعملون خبرتهم الأساسية المتصلة بكل شعبة من الشعب على وجه التحديد ويسدون الإرشاد لموظفي الشعبة التمهيدي والشعبة الابتدائية وشعبة الاستئناف. كما يضم ملاك موظفي الدوائر ١٨ موظفاً قانونياً (من الرتبة ف-٣) يسدون المشورة القانونية الرفيعة إلى القضاة الذين يُتدبّون للعمل معهم؛ و١١ موظفاً قانونياً (من الرتبة ف-٢)، يساعدون في تحليل الدفوع وفي إعداد نصوص القرارات والأحكام وفي تقديم الدعم الإمدادي اليومي لأنشطة جلسات المحكمة؛ و٨ مساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-ر)، يقدمون دعماً إدارياً وإمدادياً واسع التنوع إلى القضاة والموظفين.

المساعدة المؤقتة العامة ٢٨٦,٤ ١ ألف يورو

١٨١- سيظل عمل الشعب يعتمد اعتماداً حاسماً على توفر عدد كاف من موظفي الدعم من الرتبتين ف-٣ وف-٢ المستعان بهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ولذا فإن مواصلة توفير موارد المساعدة المؤقتة العامة التي سبق إقرارها يُعتبر أمراً أساسياً لنجاحة عمل الدوائر. إن كل وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعنية تُعتبر وظائف لسنوات متعددة، لأنه يستعان بها بمثابة مجموعة من الموارد ويجري تخصيصها على أساس الاحتياجات.

ويعاد النظر في هذا المتطلب كل عام. وبناء عليه تُطلب موارد المساعدة المؤقتة العامة بنفس المقدار الذي أُقِرَّ في ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية، كما يلي:

(أ) أربعة موظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣) تمَّوَّل وظائفهم لمدة مجموعها ٤٨ شهراً (متطلب مستمر): على غرار السنوات السابقة ستستمر الحاجة إلى موظفين قانونيين من الرتبة ف-٣ أكثر تمُّرساً لكي يتولوا تنسيق الأفرقة والإشراف عليها ويساعدوا في أداء مهمات معيّنة في إطار القضايا، من قبيل البحوث المتعمقة بشأن النصوص القانونية الواجبة التطبيق، والتحليل القانوني، وإعداد مشاريع القرارات المتعلقة بكل المسائل التي قد تطرأ خلال الإجراءات، وتقديم الدعم ضمن المحكمة؛

(ب) ثمانية موظفين قانونيين معاونين (من الرتبة ف-٢) تمَّوَّل وظائفهم لمدة مجموعها ٩٦ شهراً (متطلب مستمر): إن هؤلاء الموظفين يقدمون الدعم القانوني اللازم للأنشطة القضائية التي تضطلع بها الدوائر. فيلزم ما يُطلب من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-٢ لكي يقوم شاغلوها بمهام منها دعم الأنشطة المحددة الطابع التالية البيان: تحليل وتلخيص مقادير كبيرة من الأدلة والإفادات التي يقدمها الأطراف؛ حضور الجلسات وإعداد ملخصات عنها؛ الاتصال بحسب اللزوم بقلم المحكمة والأطراف والمشاركين في الإجراءات؛ تحليل طلبات المجني عليهم لجبر أضرارهم؛ أداء أي مهام ذات صلة أخرى تلزم للتكفل بحسن سير عمل الشعب.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ١٧,٠ ألف يورو

١٨٢- لا تُغيَّر في المبلغ المطلوب؛ وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين من أجل سد تكاليف الضيافة وتكاليف التدريب. ووفق توصيات لجنة الميزانية والمالية، بصيغتها التي أيدها الجمعية، أُدرج المخصَّص لسد تكاليف سفر القضاة في ميزانية هيئة الرئاسة^(١٨).

١٨٣- وفي الوقت الحاضر لا يُزَمَّع قيام القضاة بأي زيارات للمواقع في عام ٢٠١٨.

الضيافة ١,٠ ألف يورو

١٨٤- لا تُغيَّر في المبلغ المطلوب بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة، وهو يلزم لسد تكاليف الضيافة اللازمة المتصلة بزيارات القضاة التي يقوم بها الدبلوماسيون وغيرهم من الزوار الهامين، مثل كبار الفقهاء في القانون والشخصيات المرموقة في الأوساط القانونية الدولية.

التدريب ١٦,٠ ألف يورو

١٨٥- لا تُغيَّر في المبلغ المطلوب، وهو يلزم بصورة رئيسية لسد تكاليف التدريب الرامي إلى تحسين القدرة على إعداد النصوص والقدرات اللغوية بلغتي العمل نظراً إلى المتطلبات ذات الطابع الخاص للعمل المتعلق بالقضايا المضطَّع به في الشعب الثلاث جميعاً، وتدريب موظفي الدوائر فيما يتعلق بالشؤون القانونية التخصصية بالنظر إلى

^(١٨) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة، نيويورك، ٦-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني-هـ، والمجلد الثاني، الجزء باء-٢-ثانياً-دال-١، الفقرة ٨٣.

المستجدات في القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الانسان، وفي مجال الأدلة (مثل البحث الجنائي العلمي الرقمي).

الجدول ١١ : البرنامج ١٢٠٠ : ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)				١٢٠٠ الدوائر
	نسبته المئوية	مقدار	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	المجموع بما فيه المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المجموع	
٦٠٧٤,٠	١٣,٧	٧٣٢,٩	٥٣٤١,١	٦١٤٦,٥	-	٦١٤٦,٥	القضاة
٣٦٢٢,٨	(٠,٦)	(٢٢,٠)	٣٦٤٤,٨				الموظفون من الفئة الفنية
٥٥٤,٤	١,٠	٥,٣	٥٤٩,١				الموظفون من فئة الخدمات العامة
٤١٧٧,٢	(٠,٤)	(١٦,٧)	٤١٩٣,٩	٣٣٥٠,٢	-	٣٣٥٠,٢	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
١٢٨٦,٤	(٠,٢)	(٢,٠)	١٢٨٨,٤	٩٣٧,٧	-	٩٣٧,٧	المساعدة المؤقتة العامة
-	-	-	-	-	-	-	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
-	-	-	-	-	-	-	العمل الإضافي
١٢٨٦,٤	(٠,٢)	(٢,٠)	١٢٨٨,٤	٩٣٧,٧	-	٩٣٧,٧	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-	-	-	-	-	-	-	السفر
١,٠	-	-	١,٠	٠,٩	-	٠,٩	الضيافة
-	-	-	-	-	-	-	الخدمات التعاقدية
١٦,٠	-	-	١٦,٠	٨,٩	-	٨,٩	التدريب
-	-	-	-	-	-	-	الخبراء الاستشاريون
-	-	-	-	-	-	-	النفقات التشغيلية العامة
-	-	-	-	-	-	-	اللوازم والمواد
-	-	-	-	-	-	-	الأثاث والعتاد
١٧,٠	-	-	١٧,٠	٩,٨	-	٩,٨	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
١١٥٥٤,٦	٦,٦	٧١٤,٢	١٠٨٤٠,٤	١١١٤٤,٢	-	١١١٤٤,٢	المجموع

الجدول ١٢ : البرنامج ١٢٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

١٢٠٠ الدوائر	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها										مجموع موظفي فئة الخدمات العامة الموظفين
			١-مد	٢-مد	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-ع	٢-ع	٣-ع	
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	١٨	١٠	-	٣٢	-	٨	٨	٤٠
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	١٨	١٠	-	٣٢	-	٨	٨	٤٠
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بنوام كامل)													
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	٤,٠٠	٨,٠٠	-	١٢,٠٠	-	-	-	١٢,٠٠
المستمرة	-	-	-	-	-	٤,٠٠	٨,٠٠	-	١٢,٠٠	-	-	-	١٢,٠٠
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	٤,٠٠	٨,٠٠	-	١٢,٠٠	-	-	-	١٢,٠٠

٣- البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال - مكتب الاتصال القائم في نيويورك

المقدمة

١٨٦- يسهم مكتب الاتصال القائم في نيويورك ("مكتب الاتصال") في تحقيق أهداف المحكمة من خلال تعزيز التفاعل بين المحكمة وبين الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومكاتبها، وتيسير التعاون بين الجهتين. ويتأثر مكتب الاتصال على التواصل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بغية استطلاع سبل تعزيز تعاون المنظمين وتحسين تساندها الاشتغالي. كما إنه يتواصل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشتى الأجهزة السياسية والمعنية باتخاذ القرارات في الأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن وهيئاتها الفرعية، ويمثل المحكمة في الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها هذه الهيئات؛ ويسعى إلى السهر على احترام ولاية المحكمة وعملها في مداولات هذه الهيئات وقراراتها.

١٨٧- ويتابع مكتب الاتصال القائم في نيويورك ما له صلة بالمحكمة من المستجدات في الأمم المتحدة ويقدم تقارير عنها، ويعمم المعلومات والتقارير الصادرة عن المحكمة في أوساط الأمم المتحدة في نيويورك، لكي تظل الوفود وغيرها من الجهات صاحبة الشأن مواكبةً للمستجدات ذات الصلة التي تشهدها المحكمة. ويقدم مكتب الاتصال أيضاً دعماً إمدادياً للمحكمة ويمثلها في الاجتماعات التي تُعقد فيما بين دورات مكتب الجمعية واجتماعات سائر الهيئات الفرعية للجمعية التي تُعقد في نيويورك.

١٨٨- ولئن كانت هيئة الرئاسة تنهض بأود مكتب الاتصال القائم في نيويورك من الناحية الإدارية فإنه يخدم ويمثل جميع أجهزة المحكمة، مقدماً الدعم الإداري والإمدادي والاشتغالي في شتى الأنشطة التي تضطلع بها في الأمم المتحدة.

أهداف مكتب الاتصال القائم في نيويورك

- (١) تيسير التعاون الفعال بين المحكمة ومنظمة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومكاتبها؛ والعمل على تعزيز الثقة بالمحكمة لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب الشأن في نيويورك
- (٢) الإسهام في زيادة فعالية ونجاعة التفاوض بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف وهيئاتها الفرعية
- (٣) تقديم الدعم العملي والإمدادي للجمعية ومكتبها وفريق نيويورك العامل

٤١٤,٢ ألف يورو

موارد الميزانية

١٨٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٣,٩ ألف يورو (٣,٥ في المئة).

٢٩٢,٠ ألف يورو

الموارد من الموظفين

١٩٠- يتألف ملاك مكتب الاتصال القائم في نيويورك من وظيفتين ثابتتين.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٢٩٢,٠ ألف يورو

١٩١- يعمل في مكتب الاتصال القائم في نيويورك حالياً رئيسه (موظف من الفئة ف-٥)، الذي يهتم بكل العمل الفني الذي يقوم به هذا المكتب، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر أ) يقدم الدعم بشأن جميع الشؤون الإدارية والإمدادية. ونظراً إلى محدودية ملاك الموظفين العاملين في مكتب الاتصال، يركز رئيسه على أهم المهام: القيام بالمتابعة مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بطلبات التعاون الأكثر استعجالاً، وإقامة واستدامة الصلات الرسمية والشبكات غير الرسمية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثات الدائمة لديها، ورصد أنشطة الأمم المتحدة التي تهم المحكمة وإبلاغ المحكمة عنها، وتعميم المعلومات الصادرة عن المحكمة على سائر أصحاب الشأن في نيويورك، وترتيب زيارات مسؤولي المحكمة للأمم المتحدة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

١٢٢,٢ ألف يورو

١٩٢- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩,٧ آلاف يورو (٨,٦ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد. وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الإيجار السنوي للمحالف التي يشغلها مكتب الاتصال القائم في نيويورك وفق عقد إيجار جديد بدأ العمل به في عام ٢٠١٧، وإلى ما سيلزم من أسفار إلى لاهاي من أجل دورة الجمعية السابعة عشرة.

السفر

٦,٨ آلاف يورو

١٩٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٧ ألف يورو (٦٦,٣ في المئة) بسبب الدورة السابعة عشرة للجمعية التي ستُعقد في لاهاي. وسيكون هذا المبلغ كافياً لسد تكاليف رحلتين إلى مقر المحكمة في لاهاي سيلزم تنظيمهما (للمشاركة في المشاورات التي ستجري في مقر المحكمة وفي إطار الجمعية).

الضيافة

١,٠ ألف يورو

١٩٤- لا تغير في المبلغ المطلوب.

الخدمات التعاقدية

٥,٠ آلاف يورو

١٩٥- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف المشورة القانونية المستمرة بشأن أمور منها اتفاق الاستئجار.

النفقات التشغيلية العامة

١٠٤,٤ آلاف يورو

١٩٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٧,٠ آلاف يورو (٧,٢ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف استئجار محال الاتصال القائم في نيويورك وتسيير شؤونه. وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الإيجار السنوي لمحالف المكتب والتكاليف ذات الصلة عملاً بالاتفاق الجديد بشأن استئجار المحال المعنية.

٥,٠ آلاف يورو

اللوازم والمواد

١٩٧ - لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لشراء لوازم مكتبية.

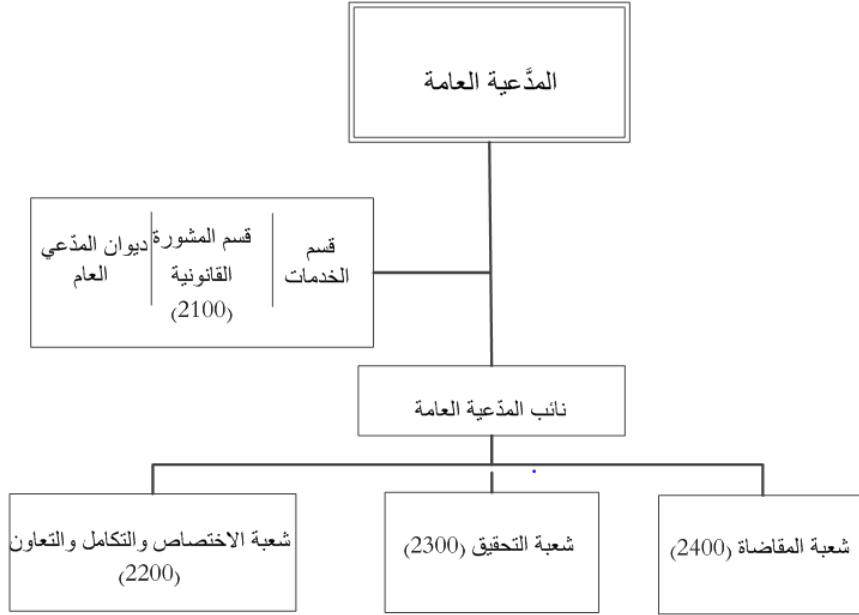
الجدول ١٣ : البرنامج ١٣٠٠ : ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

١٣٠٠ مكتب الاتصال القائم في نيويورك	مصرفات عام ٢٠١٦ (بالآلاف اليوروات)			التغير في الموارد		
	المجموع	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بالآلاف اليوروات)	نسبته المئوية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بالآلاف اليوروات)
الموظفون من الفئة الفنية				٢١١,١	٠,٤	٢١١,٥
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٧٦,٧	٣,٨	٨٠,٥
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٧٠,٦	-	-	٢٨٧,٨	٤,٢	٢٩٢,٠
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	-
السفر	٨,٢	-	-	٤,١	٢,٧	٦,٨
الضيافة	-	-	-	١,٠	-	١,٠
الخدمات التعاقدية	-	-	-	٥,٠	-	٥,٠
التدريب	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	٧٣,١	-	-	٩٧,٤	٧,٠	١٠٤,٤
اللوازم والمواد	١,٩	-	-	٥,٠	-	٥,٠
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعامين	٨٣,٢	-	-	١١٢,٥	٩,٧	١٢٢,٢
المجموع	٣٥٣,٨	-	-	٤٠٠,٣	١٣,٩	٤١٤,٢

الجدول ١٤ : البرنامج ١٣٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

١٣٠٠ مكتب الاتصال القائم في نيويورك	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
										فوقها	خ-ع-رد	خ-ع-رأ	
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	-	١	١
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	-	١	٢
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلها بلووم كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

باء - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام



المقدمة

١٩٨ - على غرار ميزانية العام الماضي، تستند ميزانية مكتب المدعي العام المقترحة لعام ٢٠١٨ إلى منطلقين مترابطين:

- (أ) خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨؛
 (ب) تقييم احتياجات المكتب الدقيقة التخطيط إلى الموارد فيما يخص عام ٢٠١٨ تقييماً حقيقياً وواقعياً من أجل الاضطلاع على نحو سليم بالمهام المنوطة به في إطار ولايته بموجب نظام روما الأساسي.

١٩٩ - لقد أخذ تماماً في ميزانية المكتب المقترحة الحالية بخططه الاستراتيجية ومؤشرات ميزانيته ومؤشرات الأداء ذات الصلة. أما ترابط غايات خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ مع مؤشرات أدائه الأربعة عشر فيبين في المرفق الرابع بهذه الخطة التي عرضها المكتب في الدورة الرابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف ("الجمعية")^(١٩).

٢٠٠ - ويرد في المرفق الخامس (د) من وثيقة الميزانية الحالية ما يبيّن الترابط بين أهداف خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ ومجموعة الأهداف ذات الصلة لعام ٢٠١٨ الواردة في ميزانية المكتب المقترحة ومؤشرات الأداء الأربعة عشر.

٢٠١ - وتعكف المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") حالياً على مراجعة شكل ومضمون الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء. وريثما تُنجز هذه المراجعة لا يُؤخذ في خطة المكتب الاستراتيجية إلا بالغايات

^(١٩) الوثيقة ICC-ASP/14/22، مكتب المدعي العام: الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

الاستراتيجية الثلاث الرفيعة المستوى: (أ) ما يخص المجال القضائي ومجال المقاضاة؛ (ب) ما يخص المجال الإداري؛ (ج) ما يخص التعاون والدعم.

٢٠٢- ويمثل مكتب المدعي العام القوة الدافعة للآلية القضائية للمحكمة. فنجاح المكتب فيما يقدمه من دعاوى هو السبيل إلى تعزيز مصداقية المحكمة وتقوية ثقة الجمهور في قدرتها على تحقيق العدالة فيما يتعلق بأخطر الجرائم التي يشهدها العالم.

٢٠٣- إن استثمار الدول الأطراف في المحكمة يجب بالطبع أن يؤدي نتائج إيجابية. وذلك ما يجعل مكتب المدعي العام منخرطاً انخراطاً نشطاً في السهر على أن تجري أعماله وفق أعلى معايير الجودة وعلى أن تتوافق أنشطته مع الإطار القانوني لنظام روما الأساسي متحلياً في الوقت نفسه بالمراس المهني والشفافية والنجاعة والفعالية.

٢٠٤- ويُنتقل في ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة من نجاح خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (وخطته السابقة، التي سُجِّلَ بها تحقيق التحوُّل في سياسة المقاضاة)، ما أتى نتائج ملموسة وإيجابية.

٢٠٥- وقد عرض مكتب المدعي العام النتائج الأولية لتنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨^(٢٠) أمام لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثامنة والعشرين.

٢٠٦- إن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨^(٢١) يسير مساره السليم، ويمكن معاينة اتجاهه الإيجابي فيما يحرزه المكتب من نتائج استراتيجية واشتغالية، مبيّنة في التقرير الذي قُدِّمَ إلى لجنة الميزانية والمالية.

٢٠٧- وتقاس هذه النتائج بصورة منتظمة على محكِّ مجموعة من مؤشرات الأداء قُدِّمت في الخطة الاستراتيجية ثم هُذِّبت في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧.

٢٠٨- وبالإشارة إلى الغايات الاستراتيجية التسع^(٢٢) المبيّنة في الخطة، أحرز المكتب نتائج من أهمها ما يلي:

(أ) *الغاية الاستراتيجية ١*: لقد أتى عمل المكتب الناتج الممكن تحقيقه بالموارد المتاحة^(٢٣). ولئن ضيَّق الدعم المادي الذي قدمته الدول الفجوة بين مقدار الموارد المتاحة للمكتب والمتطلبات منه فإن

^(٢٠) الوثيقة CBF/28/11، تقرير لجنة الميزانية والمالية عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧.

^(٢١) الوثيقة ICC-ASP/14/22، مكتب المدعي العام: الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

^(٢٢) تتمثل الغايات الاستراتيجية المعنية فيما يلي:

الغاية الاستراتيجية ١: إجراء عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة؛
الغاية الاستراتيجية ٢: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ سياساته المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطوق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال؛
الغاية الاستراتيجية ٣: المضي في تحسين جودة وجماعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة؛
الغاية الاستراتيجية ٤: المضي في تكييف قدرات المكتب على التحقيق والمقاضاة وشبكته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقّدة والمستمرة التطور؛
الغاية الاستراتيجية ٥: التوصل إلى جعل قَدِّ المكتب قَدّاً أساسياً يتناسب مع المتطلبات منه بحيث يتسنى له الاضطلاع بوظائفه بمستوى اللازم من الجودة والفعالية والنجاعة؛
الغاية الاستراتيجية ٦: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته؛
الغاية الاستراتيجية ٧: تكييف استراتيجيات المكتب الخاصة بالحماية مع التحديات الأمنية الجديدة؛
الغاية الاستراتيجية ٨: التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وحاضعة للمساءلة؛
الغاية الاستراتيجية ٩: العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسّقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُعنى بها المحكمة.

كثيراً من عمليات التفتيش الممكن إجراؤها بقيت عالقة، ما أحدث وضعاً صعباً على المكتب. فينبغي عند تقييم النتائج بالقياس إلى الافتراضات الواردة في الميزانية أن يؤخذ بالحسبان أنه، بعد إقرار الميزانية وبحسب الأموال التي تحصّص في نهاية الأمر، قد تعدّل درجات الأولوية من جراء عدم كفاية الاعتمادات وبالتالي قد تختلف النتائج المحرزة عما ورد في الخطة الأصلية؛

(ب) *الغاية الاستراتيجية ٢*: جرى منذ اعتماد سياسة المكتب الخاصة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق إدماجها في ممارسة المكتب على صعيد المدارس الأولى وصعيد التحقيق وصعيد المقاضاة، ونُظِم التدريب ذو الصلة، ووضعت خطط للمضي في الأخذ بالمنظور الجنساني في جميع مجالات عمل المكتب. ودُشِنَت السياسة المتعلقة بالجرائم المرتكبة بحق الأطفال تدشيناً ناجحاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وإضافة إلى ما يقع على عاتق المكتب حالياً من عبء عمل يتمثل في تناول الجرائم المرتكبة بحق الأطفال أو الماسة بهم ووضعت خطط لتنفيذ السياسة ذات الصلة بصورة كاملة ويجري إعمال هذه الخطط. وذلك يتسق مع تركيز المكتب الاستراتيجي في هذا الشأن وعنايته الخاصة بحماية النساء والأطفال في أوقات الحرب والنزاعات بالسهر على التحقيق الفعال في الجرائم الفظيعة التي تستهدفهم والمقاضاة عليها؛

(ج) *الغاية الاستراتيجية ٣*: نُفذت مشاريع تتعلق بالجودة والنجاعة وآتت نتائج إيجابية بارزة للعيان في المحكمة، كما تبيّنه مؤشرات الأداء المعمول بها في المكتب^(٢٤). وقد ضُمّت مقترحات الميزانية المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة نتيجة مراجعة وتوحيد السياسات والعمليات والإجراءات؛

(د) *الغاية الاستراتيجية ٤*: عزّز المكتب قدرته على جمع وتحليل وعرض الأدلة العلمية والمدعومة بالتكنولوجيا وذلك بتوظيفه الخبراء، واستثماره في التكنولوجيا الجديدة، وإقامته شراكات مع الوكالات الدولية لإنفاذ القانون. وحُقِّق التكامل مع الخطة الاستراتيجية الخاصة بالمعلومات والشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء من خلال التشاور بين الأجهزة؛

(هـ) *الغاية الاستراتيجية ٥*: تمّ إطلاع سائر أجهزة المحكمة على التقرير المتعلق بالقّد الأساسي للمكتب وإشراكها في المزيد من إغناثه^(٢٥). واستناداً إلى الافتراضات البعيدة الأمد فيما يتعلق بعبء العمل يُقدّم في التقرير توقع للمتطلبات المتعلقة بقّد المكتب من أجل استيعاب الأعمال المقبلة على نحو مرّن وناجع. وقد أتاح المشروع للأجهزة العملَ بمزيد من التعاون وإحاطة كل منها إحاطة أعمق بعمل سائرها. إن هذه الأداة يمكن أن يستعان بها لفهم التفاعل بين الأجهزة وتوقع مختلف أنواع المتطلبات من الموارد ومواعيد لزومها في شتى مراحل الإجراءات؛

(و) *الغاية الاستراتيجية ٦*: تمّ على النحو المخطّط له توسيع شبكة التعاون والاتصالات بين أصحاب الشأن. وقد عزّز الخراط المكتب في الشبكات الدولية ووُطِّدت العلاقات مع الدول والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب الشأن الهامين؛

(٢٣) ترد تفاصيل ذلك في التقرير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأدائها على صعيد تنفيذ برامجها لعام ٢٠١٦ (الوثيقة ICC-ASP/16/2 المؤرخة ب ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٧).

(٢٤) تلاحظ على سبيل المثال زيادة قيمة المؤشر المتمثل في "عدد التهم المعتمدة" مقابل قيمة المؤشر المتمثل في "عدد التهم الموجهة".

(٢٥) الوثيقة CBF/27/10، *Final report of the Court on the Court-wide impact of the OTP Basic Size model*، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦. ("تقرير المحكمة الختامي عن أثر نموذج القّد الأساسي لمكتب المدعي العام على المحكمة جمعاء")، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦.

(ز) الغاية الاستراتيجية ٧: أجرى المكتب تقييماً عاماً للمخاطر بالتعاون مع قلم المحكمة (الأمر الذي يجب أن يُكرَّر كل عام) تجسَّدت نتيجته في استراتيجية وخطة عمل مشتركتين. إن عمليات تقييم المخاطر على مستوى المكتب تجري بمساعدة من مكتب المراجعة الداخلية؛

(ح) الغاية الاستراتيجية ٨: أخذ المكتب بنظام لمؤشرات الأداء خاص به كجهاز على وجه التحديد وأجرى تمارين على تدبير المخاطر واستخلاص العبر. وأنشئت "لوحة توجيه" لتهيئة لحة عملية سريعة عن أداء المكتب. وتتلقى اللجنة التنفيذية التابعة للمكتب كل ثلاثة أشهر تقريراً عن مؤشرات الأداء فتقوم بالتعديلات اللازمة لتعزيز الأداء. وقد كُتِّس جهد طائل لتحسين سيرورة إعداد الميزانية بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى؛

(ط) الغاية الاستراتيجية ٩: بدأ في عام ٢٠١٦ تنفيذ مشروع تجريبي مع الدول الأطراف. كما يَسَّر المكتب المزيد من تبادل المعلومات مع الشركاء الخارجيين وتبادلها بمبادرة منهم، بحسب الاقتضاء، وشجع أطرافاً قضائية أخرى على إجراء عمليات تحقيق وأنشطة مقاضاة جديدة.

٢٠٩- إن عدد القضايا وعمليات التحقيق وعمليات التدارس الأولى التي لا مناص منها المدرجة في افتراضات الميزانية تجعل من عام ٢٠١٨ عاماً آخر حافلاً بالمصاعب فيما يخص الموارد. بيد أن المكتب سيواصل، على غرار السنوات السابقة، تحديد درجات الأولوية بإقامة التوازن على أفضل وجه ممكن بين المتطلبات التشغيلية والموارد التي تتيحها الدول الأطراف. والحال أن من المهم التذكير بأنه إذا لم تتناسب ميزانية المكتب مع احتياجاته المخطَّط لها دقيق التخطيط، وقتَّ يحقُّ على نحو متزايد نتائج إيجابية بارزة على صعيد اضطلاعهم بمهمته على نحو ناجع معتمداً على قوة خطته الاستراتيجية وممارساته وسيروراته المحسَّنة، فإنها ستكبح هذا التقدم معرَّضة للخطر سمعة المكتب والمحكمة جمعاء.

٢١٠- ويجري تخصيص الموارد في المكتب وتوزيعها على القضايا بصورة مرنة بغية تعظيم فعالية استخدامها مع السهر على إنجاز الأعمال الجارية واستيعاب القضايا الجديدة التي تتطلب عناية المكتب.

٢١١- وتقبُّدًا بالطلب الصريح الصادر عن الدول الأطراف^(٢٦)، توتَّحى المكتب كل الحرص في رُوِّز وتقييم إمكان تقليص الأثر المالي، وذلك باستغلاله المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات قبل أن يطلب أي زيادة.

٢١٢- وبالنظر إلى طبيعة ولاية المكتب وعملياته فإن معظم الموارد التي يستعملها يتصل بالعاملين. ففيما يخص عام ٢٠١٧ بمثَّل المبلغ المخصَّص لسد مجموع تكاليف الموظفين ٩٠ في المئة من الاعتمادات المقرَّرة للمكتب^(٢٧).

٢١٣- ويتولى قلم المحكمة بموجب ولايته المعاملة المركزية لوظيفة الشراء وتوفير الخدمات المشتركة بحسب المجال الذي يمكن فيه تحقيق أكبر قدر من الوفورات المتأتية عن تحسين الشروط التجارية أو الوفورات المتأتية عن توسيع نطاق الأعمال. وإضافةً إلى ذلك تم بالفعل، في إطار عملية استبانة وجوه العمل القائم على التآزر بين الأجهزة، تمييز الوفورات التي يمكن للمحكمة أن تجنيها.

^(٢٦) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/14/Res.1.

^(٢٧) تبلغ ميزانية مكتب المدعي العام المعتمدة لعام ٢٠١٧ ما مجموعه ٩٧٤,٢ ٤٤ ألف يورو. ويبلغ مجموع المخصَّصات لسد تكاليف الموظفين ومجموع المخصَّصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين ٤٠ ٤٦٥,٦ ألف يورو و ٥٠٨,٥ آلاف يورو، على الترتيب.

٢١٤- ولئن كانت فرص تحقيق وفورات كبيرة وذات شأن فرصاً محدودة، فإن مراجعة السيرورات أتاحت للمكتب إعادة تصميم أنشطته واستنباط طرائق أكثر نجاعة للاضطلاع بها. وقد حُدِّدَت المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة تحديداً كميّاً على شكل وقت عمل الموظفين الذي يتم تحريره. إن الوقت المتاح الناتج عن ذلك يُسَخَّر لسد عبء العمل الإضافي. وهكذا يُسَدُّ بالموارد المتاحة أكبر قسط ممكن من العمل الإضافي المتأتي عن تزايد الأنشطة وتكثفها.

٢١٥- ويبلغ مجموع المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات المأخوذ بها في ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة ٣٦٧,٧ ألف يورو. وتمثل الوفورات ٢٩,٨ في المئة من هذا المبلغ في حين تمثل المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ٧٠,٢ في المئة منه. وعلى وجه الإجمال يمثل هذا المبلغ ٨٢,٠ في المئة من الاعتمادات المقررة لميزانية عام ٢٠١٧.

٢١٦- إن استبانة المجالات التي يمكن فيها للمكتب أن يزيد نجاعته مثَّلت لديه عملية مستمرة. فمنذ عام ٢٠١٢ يجري توثيق نتائج هذه العملية وإبلاغ نتائجها إلى لجنة الميزانية والمالية وإلى الدول الأطراف. كما يؤخذ في ميزانيات المكتب المقترحة بالمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات. ويبيّن الجدول التالي النتائج التي حُقِّقت منذ عام ٢٠١٢.

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
٢٧٧٢٣,٧٠	٢٨٢٦٥,٧٠	٣٣٢٢٠,٠٠	٣٩٦١٢,٦٠	٤٣٢٣٣,٧٠	٤٤٩٧٤,٢٠
المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة					
١٨٣,٩٦	٨٤٨,١٨	٤٤٢,٦٧	٣٦٦,١٠	٣٧٥,٥٢	مُحَسَّب لاحقاً
المكاسب المتأتية عن النجاعة +					
٠,٧%	٣,٠%	١,٣%	٠,٩%	٠,٩%	مُحَسَّب لاحقاً
الوفورات من مبلغ الميزانية					

٢١٧- وفيما يتعلق بتخصيص الموارد، يظل الاهتمام بالقضايا التي يجري تحضيرها للمحاكمة أو التي بلغت مرحلة المحاكمة يحظى بأعلى درجة من درجات الأولوية لدى مكتب المدعي العام. وفي الوقت ذاته يجري أيضاً، بالنظر إلى أن المحكمة غالباً ما تعمل في ظروف سياسية وأمنية متقلبة بالغِ الثقل، التركيز على عمليات التحقيق الناشط وتخصيص الموارد لها بغية الاستفادة من الفرص السائجة عند الإمكان.

٢١٨- وتبني ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة لبعض الدعم الإضافي، ما ينطوي على زيادات طفيفة لكنها أساسية لتنفيذ أنشطة تحقيقية وعمليات هامة.

٢١٩- لقد دعمت الدول الأطراف المكتب وتنفيذ خطته الاستراتيجية من خلال زيادة الموارد التي توفرها له. وسهَّلت هذه الزيادة فعلاً الجهود التي يبذلها المكتب لتحفيز أفرقه بالملاك المناسب من الموظفين، وجمع أدلة تتسم بمزيد من التنوع، والسهر بوجه عام على إجراء عمليات تحقيق وأنشطة مقاضاة هي أكثر اتساعاً بالفعالية والنجاعة. وتبيّن النتائج أكثر فأكثر فيما يجري ضمن قاعات المحكمة.

٢٢٠- بيد أنه يتعيّن على المكتب أن يثابر على إعادة النظر في درجات الأولوية المسندة إلى أعماله وفي تراتب سائر الأنشطة العاجلة لكي يستعمل الموارد المتاحة له على أفضل وجه، مع السعي بقدر المستطاع إلى تلبية المتطلبات التي ما تنفك تقع على عاتقه. وتُتخذ على نحو متكرّر قرارات صعبة بسبب القيود المتصلة بالميزانية، ما يفضي إلى حالات تأخير للأنشطة التحقيقية على سبيل المثال.

٢٢١- وتمثل الميزانية التي يقترحها المكتب نتاج سيورة قائمة على تمحيص دقيق يهيم تقييماً واقعياً لاحتياجات المكتب إلى الموارد لكي يلي الطلبات الواقعة على كاهله في عام ٢٠١٨، بمقتضى ولايته.

المعطى		٢٠١٧ المقترح لعام ٢٠١٨
عدد جلسات المحكمة المخطط لعقدها خلال فترة ١٢ شهراً	٤٤٠	٤٠٠ ^(٢٨)
عدد الحالات	١١	١٠ ^(٢٩)
عدد عمليات التحقيق الناشط	٦	٦ ^(٣٠)
عدد القضايا التي لما يزل يُنتظر القبض على المشتبه بهم فيها	٩	٩ ^(٣١)
عدد عمليات التدارس الأولي	١٠	٩ ^(٣٢)
عدد الأفرقة (التابعة لمكتب المدعى العام) المعنية بالإجراءات الابتدائية	٣	٣ ^(٣٣)
عدد دعاوى الاستئناف النهائي	٢	٢

٢٢٢- ويواصل المكتب العمل، بقدر الإمكان ضمن حدود ولايته، للنهوض بالتكامل، والحد بذلك من الحاجة إلى تدخله المباشر. ويشار في هذا الصدد إلى أن إجراء عمليات التدارس الأولي يظل أمراً أساسياً فيما يخص النهوض بالإجراءات الوطنية عند الاقتضاء.

٢٢٣- وعلى نحو مماثل سيسعى المكتب إلى تقليص الحاجة إلى تدخله في القضايا التي تشمل جرائم مخلة بإقامة العدل منصوصاً عليها في المادة ٧٠ من نظام روما الأساسي.

٢٢٤- إن المكتب، وازعاً نصب عينيه المهام المنوطة به في إطار ولايته بموجب نظام روما الأساسي وضرورة تركيز جهوده على المقاضاة في الجرائم الكبرى، لن يستعين بإجراءات المقاضاة بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي إلا تبعاً لما لممارسة التأثير المفسد على إقامة العدل من وقع على قضية معيّنة تنظر فيها المحكمة وعندما يرتئي أنه لا يمكن تناول الجرائم المعنية على المستوى الوطني على نحو سليم. وسيظل المكتب، عملاً بالمادة ٧٠(٤)(ب) من النظام الأساسي، ونظراً إلى المعايير المنصوص عليها في القاعدة ١٦٢(٢) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ينظر في التشاور مع الدول المعنية بشأن إمكان أن تُجري السلطات الوطنية المختصة التحقيق والمقاضاة في هذه القضايا.

(٢٨) النطاق الزمني لانعقاد الجلسات: تتعقد لمدة خمسة أسابيع ثم تتوقف لمدة أسبوع واحد؛ ويبلغ عدد أيام انعقاد الجلسات لكل قاعة من قاعات المحكمة: في القضية ١: ٣٢ أسبوعاً (١٦٠ يوماً)، في القضية ٢: ٣٢ أسبوعاً (١٦٠ يوماً)، في القضية ٣: ١٦ أسبوعاً (٨٠ يوماً) = ما مجموعه ٤٠٠ يوم (كحد أقصى).

(٢٩) جمهورية أفريقيا الوسطى (الحالتان الأولى والثانية)، كوت ديفوار، ليبيا، دارفور بالسودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، كينيا، أوغندا، جورجيا.

(٣٠) جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (أ) (الميليشيا المسماة "سيليكاً")؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (ب) (الميليشيا المسماة "أنتي-بالاكا")؛ كوت ديفوار ٢؛ مالي؛ ليبيا ٣؛ جورجيا.

(٣١) ليبيا ١، ليبيا ٢، السودان ١، السودان ٢ و ٤، السودان ٣، كوت ديفوار ١ مكرراً (سيمون أغبغبو)، جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣ و ٤، كينيا (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي)، أوغندا. هذا وقد صدر في بعض القضايا أكثر من أمر واحد بإلقاء القبض.

(٣٢) أفغانستان، بوزندي، كولومبيا، غابون، غينيا، العراق، نيجيريا، فلسطين، أوكرانيا.

(٣٣) كوت ديفوار ١ (قضية لوران أغبغبو وشارل إبله غوديه)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦ (قضية بوسكو اثناغندا)، أوغندا (قضية دومينك أنغوين).

٢٢٥- واستناداً إلى الأنشطة اللازمة المزمع الاضطلاع بها في عام ٢٠١٨ تُراد ميزانية المكتب زيادة مقدارها ٢ ١٩٥,٦ ألف يورو (من ٤٤ ٩٧٤,٢ ألف يورو إلى ٤٧ ١٦٩,٨ ألف يورو) ونسبتها ٤,٩ في المئة. ويهيئ الجدول أدناه ملخصاً للزيادة بحسب بنود الميزانية الرئيسية:

٢٠١٨	التغير في الموارد	٢٠١٧	البرنامج الرئيسي الثاني
المبلغ بالآلاف اليوروات	نسبته المئوية	المبلغ بالآلاف اليوروات	مكتب المدعى العام
٣٣ ٧٤٥,٧	٨,٦%	٢ ٦٦٦,٢	تكاليف الموظفين
٨ ٥٦٥,٨	-٨,٧%	-٨٢٠,٣	سائر تكاليف العاملين
٤ ٨٥٨,٣	٧,٨%	٣٤٩,٨	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٤٧ ١٦٩,٨	٤,٩%	٢ ١٩٥,٦	المجموع

٢٢٦- ويبيّن الجدول التالي أهم مسببات التكاليف التي أثمرت في مقترح الميزانية لعام ٢٠١٨، على نحو يسلط الضوء على ما ترتب عليها من حالات زيادة ومن حالات نقصان:

٢٠١٧	٢٠١٨	الفرق	الأثر (بالآلاف اليوروات)	مسببات التكاليف
٦,٠	٦,٠	-		مسببات التكاليف التشغيلية
				عمليات التحقيق الناشط
			٣٠٥,٠	دعم الأفرقة
				المحاكمات
			-	دعم الأفرقة
			٩٧,٢	سائر الدعم
			٣٤٩,٨	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
			٧٥٢,٠	المجموع الفرعي لمسببات التكاليف التشغيلية
				مسببات التكاليف غير التشغيلية
			٤٧,٤	تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة
			- ٢٧,١	تحويل الوظائف
			٥٨,٧	إعادة تصنيف الوظائف
			١ ٣٦٤,٧	احتساب كل تكاليف المساعدة المؤقتة العامة ومعدّل شعور الوظائف
			١ ٤٤٣,٧	المجموع الفرعي لمسببات التكاليف غير التشغيلية
			٢ ١٩٥,٦	المجموع العام

٢٢٧- ويبلغ صافي أثر مسببات التكاليف التشغيلية لعام ٢٠١٨ (كما يظهر في الجدول أعلاه في صف **المجموع الفرعي لمسببات التكاليف التشغيلية**) ٧٥٢,٠ ألف يورو. ويمثل هذا المبلغ ٣٤,٢ في المئة من الزيادة الإجمالية المطلوبة. وتبلغ تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين ٤٠٢,٢ ألف يورو و ٣٤٩,٨ ألف يورو، على الترتيب. أما الزيادة في تكاليف الموظفين فهي صافي مفعول إعادة توزيع الموارد من المخصّصات لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي سبق إقرارها وذلك لسد تكاليف الوظائف ذات السمات الجديدة التي يُحتاج إليها للنهوض بأود أنشطة المكتب.

٢٢٨- وتُطلب هذه الزيادات الطفيفة لتعزيز الدعم المقدم إلى الأفرقة المتكاملة ودعم أعمال المكتب، وسد الحاجة إلى عدد أكبر من المهمات التي تُجرى لإنجاز أنشطة التحقيق والمقاضاة التي تتيح إحراز التقدم على صعيد

القضايا لتبلغ المرحلة التالية بدون المزيد من حالات التأخير. وسيقتصر أثر هذه الزيادات على سد جزء من الفجوة القائمة بين مقدار الموارد الحالية المخصصة للقضايا ومقدارها الفعلي اللازم لإنجاز العمليات على نحو سليم.

٢٢٩- وأما المكونات غير الاشتغالية في البنود التي تشهد زيادات فهي إما زيادات لا مناص منها أو زيادات لا تتأتى عن طلبات وظائف إضافية (مثل تكاليف تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة، والمنفعة المالية المتأتية عن تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة الموجودة منذ مدة طويلة، وأثر عمليات إعادة تصنيف الوظائف، وتطبيق معدّل شعور الوظائف السابق المعتاد، واحتساب كل التكاليف فيما يخص مجمل الاعتمادات المتعلقة بالموظفين بغية استعادة القدرة المتمثلة في الموارد المقررة لعام ٢٠١٧.

٢٣٠- وتطوَّق المحكمة ما يقضي به نظام الأمم المتحدة الموحد لحساب الزيادات التدريجية لعناصر تعويضات موظفيها. ووفقاً لجدول التعويضات الجديد الذي اعتمده الأمم المتحدة مؤخراً، غيرت المحكمة تقديراتها لهذا العنصر من عناصر الميزانية. وقد تولى الحساب على نحو مركزي قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة. والرقم المعطى هو رقم تقديري سيعدّل عندما تتوفر الأرقام الفعلية. وقد قُدِّر أن أثر ذلك على ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة لمكتب المدعي العام يبلغ ٤٧,٤ ألف يورو.

٢٣١- وماشياً مع النهج الذي أُتبِع في الميزانيات المقترحة السابقة، قدّم المكتب إلى لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثامنة والعشرين مقترحاً رامياً إلى تحويل وظائف كانت تُشغل منذ مدة طويلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة. ويشمل المقترح المعني ١٩ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي يضمها ملاك المكتب. وقد استند في انتقاء الوظائف المعنية إلى معيارين طُبِّقا معاً: (أ) وجود الوظيفة منذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات؛ (ب) الحاجة إلى الوظيفة في السنوات المقبلة.

٢٣٢- لقد واصلت المحكمة إعادة النظر في الوظائف الخاضعة لإمكان إعادة التصنيف. وأجرى المجلس الاستشاري المعني بالتصنيف، وهو هيئة مشتركة بين الأجهزة لها خبرات ذات صلة، تقيماً أولياً لجميع الحالات وفق الإجراء الذي اتفق عليه في السنوات السابقة وعلى أساس المعايير الواجبة التطبيق. كما راجع مستشار تصنيف خارجي الوظائف المعروضة لإعادة تصنيفها. إن المقدار الخاص بإعادة تصنيف الوظائف المدرج حالياً في الجدول مقدّر تقديري. وسيُحسب المقدار الدقيق عندما تتوفر نتائج تقييم الخبير الخارجي. هذا ولا تمس عملية إعادة التصنيف التي يطلبها المكتب إلا ثلاث وظائف.

٢٣٣- وخلال المناقشات بشأن ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة، اقترح مكتب المدعي العام، بالنظر إلى حالات التأخير التي شهدتها التوظيف وأثرت على جميع أجهزة المحكمة، أن يُطبَّق بصورة استثنائية لعام ٢٠١٧ فقط معدّل شعور للوظائف أعلى من قيمته المعتادة، أي ١٠ في المئة بدلاً من ٨ في المئة. كما طُبِّق معدّل لتأخير التوظيف على الوظائف الشاغرة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وقد تحسَّن الآن الوضع على صعيد التوظيف وعاد معدّل شعور الوظائف إلى قيمته المعتادة البالغة ٨ في المئة. فميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة تجسّد العودة إلى الوضع الطبيعي على هذا الصعيد فيما يتعلق بالوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة. والواقع أن هذه التسوية هي استعادة للقدرة فيما يخص الموارد المقررة لعام ٢٠١٧. وذلكم ما يعلل الزيادة البالغة ١٣٦٤,٧ ألف يورو (التي تمثل ٦٢,٢ في المئة من الزيادة الإجمالية). وعلى وجه الإجمال يُعزى إلى مسببات التكاليف غير التشغيلية ٦٥,٨ في المئة من الزيادة المطلوبة.

الجدول ١٥ : البرنامج الرئيسي الثاني: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨

البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التعقير في الموارد
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية	-	٢٢ ٦٥٩,٠	٢٦ ١٥٣,١	٢ ٣٦١,٦	٩,٠	٢٨ ٥١٤,٦	
الموظفون من فئة الخدمات العامة	-	-	٤ ٩٢٦,٥	٣ ٠٤,٦	٦,٢	٥ ٢٣١,١	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	٢٢ ٦٥٩,٠	٣١ ٠٧٩,٥	٢ ٦٦٦,٢	١,٦	٣٣ ٧٤٥,٧	
المساعدة المؤقتة العامة	١٣ ٨٥٣,١	٥٢٠,٠	١٤ ٣٧٣,١	٩ ٣٨٦,١	(٨٢٠,٣)	٨ ٥٦٥,٨	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	
العمل الإضافي	١٧,٦	٠,٧	١٨,٣	-	-	-	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٣ ٨٧٠,٧	٥٢٠,٧	١٤ ٣٩١,٤	٩ ٣٨٦,١	(٨٢٠,٣)	٨ ٥٦٥,٨	
السفر	٣ ٠٥٣,١	٢٠٦,٨	٣ ٢٥٩,٩	٢ ٧٦٤,٠	٣٢٩,٨	٣ ٠٩٣,٨	
الضيافة	٨,٠	-	٨,٠	٥,٠	-	٥,٠	
الخدمات التعاقدية	٢٥٣,١	١٣٦,٦	٣٨٩,٧	٥٧٩,٥	-	٥٧٩,٥	
التدريب	٢٣٦,٧	٦,٧	٢٤٣,٤	٢٩٠,٠	-	٢٩٠,٠	
الخبراء الاستشاريون	٤٣,٩	٠,١	٤٤,٠	١٠٠,٠	(٣٠,٠)	٧٠,٠	
النفقات التشغيلية العامة	٥٠٥,٩	٦,٧	٥١٢,٦	٤٨٠,٠	٥٠,٠	٥٣٠,٠	
اللوازم والمواد	٨٩,٩	٣,٥	٩٣,٤	١١٠,٠	-	١١٠,٠	
الأثاث والعتاد	٢١٩,١	١٣٩,٧	٣٥٨,٨	١٨٠,٠	-	١٨٠,٠	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤ ٤٠٩,٧	٥٠٠,١	٤ ٩٠٩,٨	٤ ٥٠٨,٥	٧,٨	٤ ٨٥٨,٣	
المجموع	٤٠ ٩٣٩,٤	١ ٠٢٠,٨	٤١ ٩٦٠,٢	٤٤ ٩٧٤,٢	٢ ١٩٥,٦	٤٧ ١٦٩,٨	

الجدول ١٦ : البرنامج الرئيسي الثاني: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
													خ-ع-رر	خ-ع-رأ	الخامسة		
المقررة لعام ٢٠١٧	١	١	-	٣	١٧	٣٦	٧٧	٧١	٢٣	٢٣٩	١	٧٧	٧٨	٣١٧			
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤	-	-	٢	١٦			
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	(١)	(١)	١١	(٨)	٣	-	-	-	٣			
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
المقترحة لعام ٢٠١٨	١	١	-	٣	٢٠	٣٧	٨٠	٨٨	٢٦	٢٥٦	١	٧٩	٨٠	٣٣٦			
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معاذلاتها بدوام كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٧,٧٠	١١,٠٠	٢٠,٨٧	٢٩,٣٣	٥,٥٠	١,٠٠	١٠١,١٤	
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٨,٠٠	٩,٠٠	٢٠,٥٠	٣١,٥٠	٦,٠٠	١,٠٠	٩٨,٤٢	
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥,٣٣	٠,٦٧	٢,٦٧	١,٣٣	٠,٦٧	٨,٦٧		
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٧,٠٠)	(٤,٠٠)	(٦,٠٠)	(٤,٠٠)	(٢,٠٠)	(١٩,٠٠)		
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٦,٣٣	٥,٦٧	١٧,١٧	٢٨,٨٣	٤,٦٧	-	٨٨,٠٨	

-١- البرنامج ٢٠١٠: ديوان المدعي العام

المقدمة

٢٣٤- يتألف البرنامج ٢٠١٠ من جميع الوحدات التي يشتمل عليها ملاك العاملين مع المدعية العامة، ويُقدّم الدعم وتُسدّى المشورة في إطاره إلى مكتب المدعي العام ("المكتب") برمته. أما لأغراض الميزنة فقد عُرضت المعلومات ذات الصلة به دائماً على شكل برنامجين فرعيين:

(أ) البرنامج الفرعي ٢٠١٠، الذي يضم ديوان المدعي العام (IOP) وقسم المشورة القانونية (LAS)؛

(ب) البرنامج الفرعي ٢٠١٢، المتمثل في قسم الخدمات، الذي يتألف من أربع وحدات متخصصة، تؤدي لمكتب المدعي العام، فيما يتعلق بأعمال تدبير المعلومات وعمليات كشفها والأعمال المتعلقة بالميزانية وأعمال الإدارة المالية والتسيير الإداري، مهام حاسمة الأهمية في مجال الخبرة اللغوية ومجال تناول الأدلة بشكليها المادي والإلكتروني ومجال المساعدة التقنية.

٢٣٥- إن البرنامجين الفرعيين ٢٠١٠ و ٢٠١٢ منخرطان انخراطاً نشطاً في نشدان تحقيق المكاسب عن طريق زيادة النجاعة وتحقيق الوفورات. وبالنظر إلى طبيعة المهام التي تؤديها الأقسام والوحدات المختصة ضمن نطاق البرامج فقد أخذت النتائج المحققة في معظم الحالات شكل المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة من خلال تبسيط السيرورات وتحسينها، ما أتاح بدوره استخدام الموارد المعنية على نحو أجمع.

٢٣٦- وتبعاً للمصطلحات التي اعتمدت في المشروع المشترك بين الأجهزة فيما يخص المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات يندرج معظم المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في الفئة المنضوية تحت العنوان "مراجعة وتوحيد السياسات والعمليات والإجراءات". وقد أفضى ذلك إلى نواتج أكبر بواسطة نفس المقدار من الموارد وأتاح استيعاب عبء العمل المزيد مع الحد من الحاجة إلى طلب موارد إضافية في ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة فيما يخص السيرورات المعنية.

٢٣٧- بيد أنه تمت استبانة الوفورات الممكن تحقيقها فعلاً حيثما تسنى ذلك. وقد استُند إلى هذه الوفورات لتقليص الأثر المالي للزيادات في التكاليف غير المتصلة بالعاملين المرتبطة بعمليات البرنامج ٢٠١٠ (مثل تكاليف السفر).

البرنامج الفرعي ٢٠١٠: ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية

٢٣٨- يقدم ديوان المدعي العام المساعدة إلى المدعية العامة ويسدي إليها المشورة بشأن اضطلاعها اليومي بمهامها كلها والإدارة العامة لمكتب المدعي العام ("المكتب") ومراقبة جودة عمله. إنه يقوم نيابةً عن المدعية العامة بتجهيز وإعداد ومراجعة جميع البلاغات، من أجل إقرارها نهائياً، بما فيها الوثائق الهامة المراد أن يودعها المكتب؛ ويسرّ إعداد جدول أعمال اللجنة التنفيذية واجتماعاتها، والتواصل مع الشعب والأقسام والأفرقة المتكاملة؛ ويساند مشاركة المكتب في الأنشطة المشتركة بين الأجهزة، ويدير أنشطة الإعلام التي يضطلع بها المكتب ويدعمها سهراً على فعالية نشر المعلومات الاستراتيجي والعلاقات العامة؛ ويسدي المشورة ويقدم الخدمات بشأن الموارد البشرية سهراً على أن يكون للمكتب ملاك من الموظفين الجيدي التأهيل والمتحمسين للعمل؛ ويتدير جميع ما يقدمه العاملون في وحدة الموارد البشرية التابعة للمكتب من الطلبات التي تستلزم موافقة المدعية العامة بحسب ما يقضي به نظام الموظفين الأساسي ونظامهم الإداري؛ ويتولى الاتصال مع قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة بحسب مقتضى الحال؛ ويقدم الدعم العام للمدعية العامة وللجنة التنفيذية.

٢٣٩- إن ديوان المدعي العام يقدم خدمات حاسمة الأهمية إلى المدعية العامة ومكتب المدعي العام بموارد زهيدة نسبياً. فهو يسهم في تحقيق الأهداف العامة للمكتب المتمثلة في كونه جهازاً فعالاً ناجحاً وفي تكفله بتحقيق مكاسب عن طريق زيادة النجاعة من خلال اتباع الممارسات الفضلى والاضطلاع بوظائفه بأساليب عديدة منها مساعدة المدعية العامة في ممارستها صلاحيتها الإدارية على صعيد اتخاذ القرارات، ومساعدتها بصورة مشتركة مع قسم الخدمات في تدبرها ميزانية المكتب، من خلال تحقيق التآزر بشتى أشكاله والسهر على تنسيق الممارسات بين الأجهزة في مجالات تتنوع من الموارد البشرية إلى الإعلام فإلى تيسير المشاريع والمبادرات المراد بها تبسيط السيرورات.

٢٤٠- ويلبي قسم المشورة القانونية ("القسم") طلبات المشورة القانونية الواردة من المدعية العامة، واللجنة التنفيذية، وشعب مكتب المدعي العام وأقسامه وأفرقه، فيما يتعلق بعمليات المكتب الأساسية وعمله العام بصفته جهازاً مستقلاً. ويسهم القسم في إعداد المشورة القانونية التي يسديها قسم الاستئناف. ويتولى القسم المسؤولية عن تنسيق وإعداد الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب. ومن هذا الباب يسهل القسم إعداد واستدامة معايير المكتب، فيتولى في هذا السياق المسؤولية عن تنسيق ومراجعة كتيب عمليات المكتب ولائحته التنظيمية، وتحديثات مدونة السلوك الخاصة به. كما إنه يقود أعمال وضع وتنفيذ سياسات المكتب المتعلقة بالمسائل الهامة التي تحددها المدعية العامة، وينسق وضع خطط التنفيذ.

٢٤١- ويتدبر قسم المشورة القانونية مسك وإعداد الأدوات القانونية المتاحة إلكترونياً على شبكة الإنترنت والشروح وقواعد البيانات الخاصة بالمكتب وشبكتة الأكاديمية القانونية. كما يتولى القسم المسؤولية عن إسهام المكتب في وضع قاعدة بيانات السوابق القضائية التي تشمل بنطاقها شتى وحدات المحكمة، وعن إعداد تقارير المحكمة الأسبوعية وتعميمها. وينظّم القسم أيضاً سلسلة من المحاضرات التي يلقيها زائرون بشأن مسائل تحظى باهتمام عام من المكتب ومن المحكمة جمعاء، ويدير شؤون هذه المحاضرات. ويتولى القسم المسؤولية عن إعداد نظام العبر المستخلصة وعن إضفاء الطابع المؤسسي عليه بغية تمييز الممارسات الجيدة والتوثيق لها والعمل بها، على أساس التجربة، ارتقاءً بدرجة جودة ونجاعة العمليات.

٢٤٢- ويسهم قسم المشورة القانونية أيضاً في وضع وتدبر المعايير على نطاق المحكمة (مثل السياسات والتعاميم الإدارية)، ويسدي إلى المدعية العامة والمكتب المشورة القانونية بشأن التقارير والمنشورات وبشأن مراجعة

العقود وإعدادها. ويتولى القسم مع الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب المسؤولية عن إسداء المشورة بشأن تطبيق نظام الموظفين الأساسي ونظامهم الإداري في أفرادى الحالات، بوسائل منها التقاضي.

٢٤٣- وينظّم قسم المشورة القانونية تدريب موظفي المكتب فيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمكتب (٢٠١٣)، وسيروية استخلاص العبر، والأدوات والشروح وقواعد البيانات القانونية المتاحة على الإنترنت.

موارد الميزانية ٢ ٦٩٦,٧ ألف يورو

٢٤٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩,١١٠ آلاف يورو (٤,٣ في المئة).

الموارد من الموظفين ٢ ١١٧,١ ألف يورو

٢٤٥- يزداد عدد الوظائف الثابتة زيادةً مقدارها ١، إثر تحويل وظيفة منسّق تدبر المعلومات. وتُطلب للبرنامج ٢١٠٠ فيما يخص عام ٢٠١٨ وظيفتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة خ ع-ر). ولا يضم ملاك موظفي هذا البرنامج أية وظائف للدعم الإداري العام/أعمال السكرتاريا. إن الموارد من الموظفين ستشكل مجموعة يتشاطرها البرنامج برمته.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١ ١٩٨,٣ ألف يورو

٢٤٦- يدعم المدّعية العامة (وهي من رتبة وكيل أمين عام) مدير مكتب (من الرتبة ف-٥) (تُقترح إعادة تصنيف الوظيفة المعنية - انظر الفقرة ٢٥٠) يتولى، بالإضافة إلى تقديمه المساعدة وإسدائه المشورة إلى المدّعية العامة مباشرة، مسؤولية الإشراف على عمل ديوان المدّعي العام وكل وحداته ومكوّناته، بدءاً من عمل الفريق المعني بالموارد البشرية ووحدة الإعلام التابعين للمكتب فوصولاً إلى عمل سائر موظفي الديوان الذين يؤدّون مهام أساسية. ويسدي رئيس المكتب المشورة إلى المدّعية العامة في ممارستها وظائفها، ويتولى تحت إشرافها إدارة الديوان. ويعمل في ديوان المدّعي العام موظف معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية (من الرتبة ف-٣)، وموظفان معنيان بالإعلام (من الرتبة ف-٣)، ومساعدان خاصان للمدّعية العامة (من الرتبة ف-٢)، ومساعد شخصي للمدّعية العامة (من الرتبة خ ع-ر)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر)، ومساعد معني بالإعلام (من الرتبة خ ع-ر)، ومساعد معني بالعاملين (من الرتبة خ ع-ر).

٢٤٧- ويرأس قسم المشورة القانونية مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥)، ويعمل فيه أيضاً مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، ومستشاران قانونيان معاونان (من الرتبة ف-٢) وموظف معاون معني بالبرامج (من الرتبة ف-٢).

٢٤٨- وتُعزى الزيادة البالغة ٥,٢٠٠ ألف يورو إلى إعادة تصنيف وظيفة المساعد الخاص الرئيسي للمدّعية العامة وإلى تحويل وظيفة منسّق تدبر المعلومات.

٢٤٩- لقد طُلب على أساس المعايير الواجبة التطبيق تحويل وظيفة واحدة، هي وظيفة منسّق تدبر المعلومات (من الرتبة ف-٥)، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة، هي وظيفة المساعد الخاص الرئيسي للمدّعية العامة ومنسّق الديوان (من الرتبة ف-٤)، لتغدو وظيفة رئيس المكتب (من الرتبة ف-٥).

٢٥٠ - ومثابة تدير منفصل وتميز عن عملية إعادة التصنيف ونتائجها تم، من أجل استبعاد عدم تطابق قائم منذ مدة طويلة سبق للمدعية العامة أن طلبت تصويبه، تغيير تسمية وظيفة المساعد الخاص الرئيسي للمدعية العامة ومنسق الديوان (من الرتبة ف-٤ في الفئة المهنية) فأصبحت تسمى "رئيس المكتب" (لا أثر لتغيير التسمية على رتبة الوظيفة) بمفعول فوري لكي تتناسب تسميتها مع المهام والمسؤوليات المرتبطة بها، على قدم المساواة مع الوظائف المماثلة ضمن النظام الموحد للأمم المتحدة^(٣٤).

المساعدة المؤقتة العامة ٢١٨,٨ ألف يورو

٢٥١ - تُطلب في إطار المساعدة المؤقتة العامة ثلاث وظائف (٢,٣٣ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لسد احتياجات ماسة إلى الموارد فيما يخص عام ٢٠١٨ بغية تلبية المتطلبات الواقعة على كاهل الديوان وقسم المشورة القانونية. ويقدر ما يخص الأمر الوظائف الجديدة، يجب التنويه إلى أنه لا يُوقَّر أي دعم إداري للبرنامج ٢١٠٠ (ديوان المدعي العام، ووحدة الإعلام، والفريق المعني بالموارد البشرية، وقسم المشورة القانونية، وقسم الخدمات). ويراد من التوظيف المطلوب استحداث قدرة على مسك السجلات الإدارية وسجلات الإجازات، وتجهيز طلبات السفر، والمساعدة في القيام بالترتيبات الإمدادية للاجتماعات، والمهام المماثلة. فالأعمال المعنية يؤديها حالياً موظفون أعلى رتبة، على حساب وقتهم المتاح للاضطلاع بالمهام المحددة الطابع المنوطة بهم في إطار وظائفهم. إن استحداث هذه القدرة سيتيح أخيراً للموظفين الأعلى رتبة أن يسخِّروا وقتهم على نحو أنجع لدعم أنشطة المدعية العامة ومكتب المدعي العام. أما تفاصيل وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعنية فهي كما يلي:

(أ) مساعد خاص للمدعية العامة (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(ب) مساعدان إداريان (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٦ شهراً (١,٣٣ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد).

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٥٧٩,٦ ألف يورو

٢٥٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٩,٨ ألف يورو (٤,٩ في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الضيافة وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر ١٨٤,٦ ألف يورو

٢٥٣ - يراد استخدام المبلغ المطلوب لسد تكاليف ما يُعتزم أن تقوم به المدعية العامة ومساعدوها من مهمات. إن المقدار البالغ ١٦,٥ ألف يورو، الذي يمثِّل وفورات ستتحقق لأن من المقرَّر عقد الدورة السابعة عشرة لجمعية

^(٣٤) انظر على سبيل المثال:

<https://apps.stl-tsl.org/PHFOnline/viewVacancy.aspx?Qry=rxzh0SaxgqrU0hOHq/1nag>

الدول الأطراف ("الجمعية") في لاهاي، يُخصَّص لسد تكاليف اللقاءات الشنائية الإضافية التي سَتُعقد مع المسؤولين الحكوميين.

٢٥٤- فیتعین علی المدّعیة العامة الاضطلاع بمهمات خارج بلد المقر بغية شحذ الدعم وتعزيز التعاون على أرفع المستويات من أجل عمليات التحقيق التي يجريها المكتب والقبض على الأشخاص المطلوبين لدى المحكمة ومقاصاتهم والإسهام في تعظيم أثر نظام روما الأساسي. وقد بيّنت التجربة ما يمكن أن تؤتيه هذه المهمات من وقع ونتائج إيجابية حاسمة الأهمية للنهوض بأود احتياحات عمل المكتب. كما يهياً بميزانية السفر لسد تكاليف مهمات ممثلي قسم المشورة القانونية ووحدة الإعلام والفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب، ولتخصيص مبلغ لسد تكاليف أسفار محدودة يقوم بها مستشارو المدّعیة العامة الخاضعون الخارجيون المعيّنون عملاً بالمادة ٤٢(٩) من نظام روما الأساسي الذين يتعين عليهم بحكم ولايتهم السفر إلى مقر المحكمة من حين إلى آخر.

٥,٠ آلاف يورو

الضيافة

٢٥٥- لا تعيّر في المبلغ المطلوب.

٢٥٦- إن هذه الموارد المحدودة تُطلب لسد تكاليف ضيافة الوفود الدولية، والدبلوماسيين، والضيوف المرموقين الذين يزورون مكتب المدّعي العام. وقد وافقت المحكمة في السنوات الماضية على أن يوزّع على أجهزتها معظم التكاليف المتكبّدة لاستضافة الدبلوماسيين الزائرين والوفود التي يستقبلها أكثر من واحد من كبار مسؤولي المحكمة. ويمثّل القسط المشترك من التكاليف المعنية زهاء ٤,٠ آلاف يورو من المبلغ الإجمالي المطلوب (٨٠ في المئة منه). كما سيسهم انتقال المحكمة إلى مبانيها الدائمة (المهياً أيضاً لاستخدامه من أجل توسيع نطاق نشاط توعية الجمهور الذي تقوم به المحكمة) في زيادة عدد الزوار المرموقين المتوقع بصورة معقولة أن يستقبلهم المكتب في عام ٢٠١٨). وعلى الرغم من الزيادة المقدّر أن يشهدها عدد هؤلاء الزوار فيما يخص السنة المالية التالية، يبقى المبلغ المطلوب مساوياً لنظيره في عام ٢٠١٧.

٣٠,٠ ألف يورو

الخدمات التعاقدية

٢٥٧- لا تعيّر في المبلغ المطلوب. ويحتاج المكتب إلى الموارد المعنية لتحلّل تكاليف مهمات إعلام مستقلة تُجرى في البلدان التي تعمل فيها المحكمة، وإيجار المرافق المناسبة لعقد المؤتمرات الصحفية، وتكاليف إنتاج وتوزيع المواد الإعلامية.

٢٩٠,٠ ألف يورو

التدريب

٢٥٨- لا تعيّر في المبلغ المطلوب.

٢٥٩- وتبقى ميزانية التدريب مركّزة في ديوان المدّعي العام. ويُعتبر التدريب عنصراً حيوي الأهمية من عناصر الاستراتيجية الرامية إلى استحداث ثقافة عمل مشتركة متماسكة ضمن المكتب، وزيادة جودة نتائجه، والارتقاء بأدائه، بل وزيادة نجاعته. كما يتعين على المكتب توفير تدريب ملائم لموظفيه الإضافيين الحديثي التوظيف، وتحسين مهارات موظفيه الحاليين. وستستخدم الاعتمادات المعنية لتنفيذ برنامج تدريب يتوافق مع ما يخص المكتب على وجه التحديد من أولويات التدريب الدقيقة التخطيط والتمحيص.

٢٦٠- ثم إنه، على غرار كثير من النظم الوطنية، يتعيّن على موظفي المكتب من بعض الفئات أن يتابعوا تدريباً خاصاً لاستدامة تأهلهم أو للتصديق على مهاراتهم وفقاً للمعايير اللازمة للتطبيق.

٢٦١- ومن المهم التنويه إلى أنه سيتسنى للمكتب أن يوفرّ جلسات تدريب إضافية لموظفيه دون تكبّد تكاليف أتعب المدرّين وذلك بفضل منصة التعلّم الإلكتروني التي طوّرتها وحدة قاعدة بيانات المعارف. وتستند منصة التعلّم الإلكتروني إلى البنية التحتية والمعمارية اللتين هياهما قسم خدمات تدبير المعلومات التابع لقلم المحكمة. كما إن المكتب ينسّق المشروع مع قسم الموارد البشرية التابع لقلم محكمة بغية إعداد دورات تدريب مشتركة كلما أمكن الأمر، باستغلال المرونة في توفير التدريب واستغلال ما أتاحتها المنصة المعنية من تدنٍ لتكلفته لكل متدرّب.

٢٦٢- وسيستمر المكتب على العمل مع منظمات أخرى وهيئات وطنية للتكفل بأقصى قدر من النجاحة بالقياس إلى التكاليف، بوسائل منها مثلاً تقاسم تكاليف التدريب السنوي في مجال المحاماة والمرافعة في دعاوى الاستئناف مع المحاكم المختصة، أو الاستعانة بمنظماتٍ ذاتية الصيت ترغب في تقديم الخدمات دون مقابل.

٧٠,٠ ألف يورو

الخبراء الاستشاريون

٢٦٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٠,٠ ألف يورو (٣٠,٠ في المئة). ويعادل هذا المبلغ زهاء خمسة أشهر من عمل الموظف الواحد من الرتبة ف-٥، وإن كان المقدار الفعلي لتكاليف خدمات الخبراء الاستشاريين سيُحدّد على أساس العمل اللازم والخبرة الفردية. وتبقى الميزانية المعنية متركّزة في ديوان المدعي العام بغية السهر على التنسيق بين مختلف الشعب التشغيلية.

٢٦٤- ووفقاً للمادة ٤٢(٩) من نظام روما الأساسي، تستمر المدّعية العامة على استئجار خدمات مستشارين خاصين (خارجيين) فيما يتعلق بأمور من قبيل الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال. ولئن كان الخبراء المعنيون على العموم يسهمون بخدماتهم الاستشارية دون مقابل، فإن تعيينهم يستتبع تحمّل نفقات سفرهم وبدل معيشتهم اليومي التي ستستوعب ضمن نطاق الميزانية. لكن تبذل الجهود لإبقاء هذه التكاليف عند حدها الأدنى.

٢٦٥- كما سيستعمل قسط من المبلغ المطلوب لسد النفقات المتصلة بعمليات استخلاص العبر التي سيتولى توجيهها خبراء خارجيون يساعدون المكتب في تقييم التقدم المحرز في مجال المقاضاة وفي مجال التحقيق.

الجدول ١٧ : البرنامج الفرعي ٢١١٠ : ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	التعثر في الموارد		مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)				البرنامج الفرعي ٢١١٠ : ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية
	نسبته الشهرية	مقدار	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المجموع	
١ ٦١٥,٣	١٣,٧	١٩٤,٢	١ ٤٢١,١				الموظفون من الفئة الفنية
٢٨٣,٠	٢,٣	٦,٣	٢٧٦,٧				الموظفون من فئة الخدمات العامة
١ ٨٩٨,٣	١١,٨	٢٠٠,٥	١ ٦٩٧,٨	١ ٥٤٨,٧	-	١ ٥٤٨,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٢١٨,٨	(٢١,٥)	(٥٩,٨)	٢٧٨,٦	١٥٩,١	-	١٥٩,١	المساعدة المؤقتة العامة
-	-	-	-	-	-	-	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
-	-	-	-	-	-	-	العمل الإضافي
٢١٨,٨	(٢١,٥)	(٥٩,٨)	٢٧٨,٦	١٥٩,١	-	١٥٩,١	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
١٨٤,٦	٠,١	٠,٢	١٨٤,٤	١٣٧,٩	-	١٣٧,٩	السفر
٥,٠	-	-	٥,٠	٧,٥	-	٧,٥	الضيافة
٣٠,٠	-	-	٣٠,٠	٣٤,٣	-	٣٤,٣	الخدمات التعاقدية
٢٩٠,٠	-	-	٢٩٠,٠	٤١,٨	-	٤١,٨	التدريب
٧٠,٠	(٣٠,٠)	(٣٠,٠)	١٠٠,٠	٠,٧	-	٠,٧	الخبراء الاستشاريون
-	-	-	-	-	-	-	النفقات التشغيلية العامة
-	-	-	-	-	-	-	اللوازم والمواد
-	-	-	-	-	-	-	الأثاث والعتاد
٥٧٩,٦	(٤,٩)	(٢٩,٨)	٦٠٩,٤	٢٢٢,٢	-	٢٢٢,٢	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٢ ٦٩٦,٧	٤,٣	١١٠,٩	٢ ٥٨٥,٨	١ ٩٣٠,٠	-	١ ٩٣٠,٠	المجموع

الجدول ١٨ : البرنامج الفرعي ٢١١٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة الموظفين	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	البرنامج الفرعي ٢١١٠ : ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية												
		أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	فوقها	خ ع-رر	خ ع-رأ	العمامة
١٦	١٢	-	-	-	١	٢	٣	٥	-	١	٣	١	٤	١٦
١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٧	١٣	-	-	-	١	٣	٥	-	٣	١	٣	١	٤	١٧
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بنوم كامل)														
٢,٠٠	٢,٠٠	-	-	-	-	-	١,٠٠	-	١,٠٠	-	-	-	-	٢,٠٠
٢,٠٠	٢,٠٠	-	-	-	-	-	١,٠٠	-	١,٠٠	-	-	-	-	٢,٠٠
١,٣٣	١,٣٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٣٣	١,٣٣
(١,٠٠)	(١,٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٠٠)	-	-	-	(١,٠٠)
٢,٣٣	١,٣٣	-	-	-	١,٠٠	-	١,٠٠	-	-	-	-	-	١,٣٣	٢,٣٣

(ب) البرنامج الفرعي ٢٠٢٠: قسم الخدمات

٢٦٦- يتألف قسم الخدمات من أربع وحدات: وحدة التخطيط والمراقبة الماليين (FPCU)^(٣٥)، ووحدة المعلومات والأدلة (IEU)، ووحدة قاعدة المعارف (KBU)، ووحدة الخدمات اللغوية (LSU). إن هذه الوحدات تؤدي أنشطة لا تؤديها الأقسام أو الوحدات الأخرى العاملة في سائر أجهزة المحكمة ولا يمكن لها أن تؤديها، وهي أنشطة تتسم بأهمية كبيرة لدعم عمليات مكتب المدعي العام ("المكتب").

٢٦٧- ويعتمد قسم الخدمات منحنى مرناً ويسهر على التنسيق الفعال مع قلم المحكمة لإتاحة تقديم خدمات مشتركة على نحو سلس في سياق سلسلة متواصلة من الأنشطة يُرمى منها إلى سد احتياجات الجهات المتعامل معها بأدنى مقدار من الموارد.

٢٦٨- ويرفد قسم الخدمات الشعبَ الاشتغالية بخدمات الدعم الضروري لكي تؤدي المهام المنوطة بها في إطار ولاياتها. ومن هذه الخدمات على الخصوص:

(أ) تنسيق وإعداد ميزانية مكتب المدعي العام؛

(ب) إدارة الاعتمادات الخاصة بمكتب المدعي العام، بما في ذلك الموافقة والتصديق على المصروفات، وإعداد تقديرات مفصلة للأثر المالي للأنشطة التي يؤديها المكتب، والإبلاغ عن المصروفات والتنبؤ بها^(٣٦)؛

(ج) التسيير الدقيق لشؤون الأموال المخصصة للعمليات الميدانية وللأنشطة المتصلة بالجهود، والأسفار في مهمات رسمية، والمشتريات، وتسيير شؤون الوظائف بما فيها وظائف المساعدة المؤقتة العامة؛

(د) القيام على نحو فعال برصد ومراقبة استخدام الموارد طبقاً للقواعد المالية للمحكمة ونظامها المالي؛

(هـ) تدبير وتسجيل وحفظ الأدلة والمعلومات (بما في ذلك تنظيم تتبع سلسلة الجهات التي تقول إليها العهدة عن المواد المعنية) وتقديم خدمات رقمية (مثل تحرير المواد السمعية البصرية)؛

(و) إسداء المشورة إلى المكتب وتقديم الدعم إليه بشأن جمع الأدلة وتناولها، بما في ذلك الكشف الإلكتروني (eDiscovery) والمراجعة المستعان فيها بالتكنولوجيا (TAR)؛

(ز) تدبير السيرة الإدارية الخاصة بالمواد التي يجري جمعها وتقديمها بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي، بما في ذلك المرحلة ١ المتمثلة في تحليلها؛

(ح) توفير المعدات التقنية والدعم في عمليات استجواب الشهود والمهمات ذات الصلة بهم، بما في ذلك حفظ الأدلة ونقلها الآمن؛

^(٣٥) وحدة التخطيط والمراقبة الماليين (FPCU) كانت في السابق تسمى "وحدة الشؤون الإدارية العامة" (GAU).

^(٣٦) يهيم النهج المركزي مراقبة كاملة لإنفاق مبالغ الميزانية وتمويل الأنشطة بصورة مرنة نتيجة لتغير الاحتياجات التشغيلية وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد على النحو اللازم. وقد حظي هذا النهج في إدارة الأموال بإشادة من مكتب المراجعة الداخلية وذلك على الخصوص في أحدث تقرير له يتناول هذا الجانب (تقرير مكتب المراجعة الداخلية: المهمة ذات الرقم OIA.02.14).

- (ط) دعم نظام تدبُّر المعارف ونظام تدبُّر المعلومات، وسيرورات الأعمال، ومنصة التعلم الإلكتروني، والمشاريع ضمن المكتب؛
- (ي) إعداد وإعمال ومسك ما يحتاج إليه المكتب من أدوات تدبر المعلومات وممارساته المحددة الطابع؛
- (ك) الترجمة الشفوية في الميدان وخلال الفعاليات وعلى الهاتف؛
- (ل) نَشخ كلام المواد السمعية والبصرية؛
- (م) ترجمة أدلة مكتب المدعي العام ووثائقه الهامة؛
- (ن) الاضطلاع بتلخيص الوثائق وبحجب معلومات فيها وتحريرها وإعادة ترجمات/شروح كلام المواد السمعية البصرية، وتمييز اللغات المستعملة، وبغير ذلك من أنشطة دعم المشاريع التي تستلزم توفُّر الخبرة اللغوية ضمن المكتب.

٢٦٩- كما إن قسم الخدمات يمثِّل مكتب المدعي العام عند البحث في الشؤون المالية وشؤون الميزانية وشؤون الموارد أمام لجنة الميزانية والمالية ومندوبي الدول الأطراف في فريق لاهاي العامل وسائر أصحاب الشأن، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية. وهو يتولى أيضاً تدبُّر طلبات الخدمات المتأنية عن احتياجات عمل المكتب وطلباتها الواردة من قلم المحكمة. ثم إنه يتولى تمثيل المكتب في المبادرات والمشاريع التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء.

٨ ١٦٤,٤ ألف يورو

موارد الميزانية

٢٧٠- إن القسط المخصَّص لقسم الخدمات على وجه التحديد من موارد الميزانية شهد انخفاضاً مطرداً. وهو يمثِّل ٥,١ في المئة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨^(٣٧). أما الزيادة الطفيفة في مبلغ الاعتمادات المطلوب في إطار هذه الميزانية المقترحة فيعزى رئيسياً إلى استعادة القسم قدرته المتمثلة في وظائف المساعدة المؤقتة المستمرة اللزوم.

٢٧١- لقد تسنى لوحدة التخطيط والمراقبة الماليين، بفضل الجهود المستمرة المبذولة لتبسيط السيرورات ومسارات العمل، تدبر أمر عبء العمل الإضافي وتحقيق مكاسب كبيرة متأنية عن زيادة النجاعة وذلك بنفس البنية الأساسية لملاك موظفيها. فقد أفضت مراجعة السياسات والعمليات وإضفاء الطابع الموحد عليها إلى تحسين السيرورات في المجالات التالية: (١) إعداد العقود الخاصة بالتراجم الميدانيين، والخبراء النفسانيين الاجتماعيين، وسائر عقود الخدمات الخاصة؛ (٢) التوفيق بين حسابات المكاتب الميدانية والتقارير المتعلقة بالعمليات؛ (٣) إنشاء نظام للطلبات الإلكترونية لوحدة التخطيط والمراقبة الماليين (بمساعدة من وحدة قاعدة المعارف) مكن من تقليص مقدار المعلومات المؤقَّرة بشكل ورقي وتبادل الرسائل بالبريد الإلكتروني الذي يطول ويستغرق الكثير من الوقت. وإضافة إلى ذلك يتيح النظام الجديد الاطلاع بسهولة على حال الطلبات وعلى الإحصائيات المتعلقة

^(٣٧) للاطلاع على سرد لتفاصيل الموارد من الموظفين المطلوبة في الميزانية [المقترحة] لعام ٢٠١٨ (مماثلة متطلب مستمر أو متطلب جديد)، انظر فيما يلي الفقرات ٢٨١ حتى ٢٩٤.

بتجهيزها. وقد أفضت هذه المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة إلى استيعاب مقادير أكبر من الأعمال، وتحسين رصد ومراقبة الأنشطة، وزيادة الشفافية، والارتقاء بمستوى جودة توفير الخدمات.

٢٧٢- وهكذا تسنى لوحدة التخطيط والمراقبة الماليين تقديم دعم أجدد لتلبية ما ينشئ عن أنشطة المكتب الاشتغالية من الاحتياجات الزيدة مقداراً وتعقيداً، دون طلب موارد إضافية في ميزانية عام ٢٠١٨.

٢٧٣- كما إن وحدة التخطيط والمراقبة الماليين ووحدة قاعدة المعارف منخرطتان بنشاط في استعراض طلبات المعدات والعتاد والبرمجيات الحاسوبية الخاصة بمكتب المدعي العام على وجه التحديد. وإثر استعراض مسارات العمل الذي أُجري خلال عملية استبانة وجوه التأزر بين الأجهزة، تم المزيد من تعزيز أدوار مسؤولي التنسيق في هاتين الوحدتين من وحدات مكتب المدعي العام. فوحدة التخطيط والمراقبة الماليين تقوم بإدماج الطلبات الآتية من مستعملي أعمالها في مكتب المدعي العام، وبالتحقق من التطابق فيما يخص الميزانية، وبالتنسيق مع الوحدة المعنية بالشراء التابعة لـقلم المحكمة سهرماً على توفير السلع والخدمات في الوقت المناسب وعلى نحو فعال. وتتحقق وحدة قاعدة المعارف، بالتنسيق مع قسم خدمات تدبر المعلومات، من توافق طلبات البرمجيات والعتاد الحاسوبيين مع البنية التحتية والمعمارية التقنية للمحكمة، واتساقها مع الاستراتيجية الخاصة بالمعلومات المعمول بها في المكتب والمحكمة. ويفضي هذا النهج، الذي يدعمه مجلس المحكمة المعني بتدبر المعلومات، إلى زيادة سرعة وشفافية سيرورة الشراء، وتحسين مراقبة النفقات، والتماشي مع الخطط الخاصة بتكنولوجيا المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، وزيادة التأزر في إعداد خطة تدبر المعلومات على نطاق المحكمة.

٢٧٤- وقد قامت وحدة قاعدة المعارف خلال عام ٢٠١٧ باستعراض سيرورتها وتدبرت أمر عبء العمل المزيد المتأتي عن طلبات الجهات التي تتعامل معها. إنها أعادت توزيع الأنشطة على نحو أتاح لها النهوض بأود الوظائف الجديدة التي أُسندت إليها. ويشار على وجه الخصوص إلى أن وحدة قاعدة المعارف عملت على تنمية القدرات في مجال التعلم الإلكتروني لمساعدة وحدة الموارد البشرية على توفير تدريب لموظفي المكتب فعال وناجح بالقياس إلى تكاليفه.

٢٧٥- ويُطلب لوحدة قاعدة المعارف موظف معني بالتعلم على وجه التخصيص (من الرتبة ف-٢) في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ولا يترتب على هذه الوظيفة أي أثر في مبلغ الميزانية لأن وحدة قاعدة المعارف لم تعد تطلب وظيفة منسقة قاعدة البيانات (من الرتبة ف-١)، التي أُقرت فيما يخص عام ٢٠١٧.

٢٧٦- وتدعم وحدة المعلومات والأدلة عمليات التدارس الأولى عن طريق إدارة مكتب المعلومات التابع لمكتب المدعي العام والذي يتلقى جميع البلاغات المقدمة بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي. إن جميع البلاغات الواردة تخضع لعملية اصطفاء بعد تقييمها الأولى؛ فُتستنسخ المواد المعنية إلكترونياً وتوضع في نظام الإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق (TRIM) لكي تستعرضها شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون. وذلك يستلزم ما يعادل موظفاً واحداً يعمل بدوام كامل^(٣٨). وقد تدبّرت وحدة المعلومات والأدلة حتى الآن أمر هذه المهمة بالاستعانة بعاملين آخرين ضمنها كانت قد أُسندت إليهم بصورة رئيسية مهام مختلفة. ولم يعد ذلك ممكناً بسبب تزايد مقدار المواد اللازم تناولها. ولذا يُطلب مساعد واحد معني بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ) في إطار المساعدة المؤقتة العامة لكي يتولى هذه المهمة. ويُعوّض الأثر المالي لهذه الوظيفة بوظيفة معادلة من الرتبة ذاتها لم تعد

^(٣٨) للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن وحدة المعلومات والأدلة (IEU) وسيرورتها واحتياجاتها إلى الموارد، انظر تقرير المحكمة عن "الحجم الأساسي لمكتب المدعي العام"، الوثيقة ICC-ASP/14/21*، المؤرخة بـ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

مطلوبة في وحدة أخرى من وحدات القسم (هي وحدة الخدمات اللغوية)^(٣٩). وعليه فإن المرونة المتحلّى بها في استخدام موارد الميزانية والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاحة المحققة ضمن هذا البرنامج الفرعي تجعل هذا الطلب الخاص سلبى الأثر المالى^(٤٠).

٢٧٧- وتقدم وحدة الخدمات اللغوية (LSU) طائفة واسعة من أشكال الدعم اللغوي طيلة مراحل التدارس الأولى والتحقيق والمقاضاة. وإلى جانب مجالات أخرى ثمة ثلاثة مجالات تظل تمثل أهم مجالات عملها هي الترجمة الشفوية الميدانية، وإعداد المحاضر، والترجمة التحريرية، كما يطلبه المكتب. فغالباً ما تتغير الاحتياجات إلى الخدمات اللغوية بسبب أمور يعتريها عدم اليقين، منها: (١) عدد وماهية اللغات التي يتعيّن استعمالها في بلد معيّن من بلدان الحالات، ولا سيّما مع الشهود والحني عليهم العارفين بشؤون البلد (من يقيمون فيه أو لهم به دراية سديدة) الذين تتعيّن ترجمة إفاداتهم ترجمة شفوية، وإعداد محاضر بها، وترجمتها التحريرية إلى إحدى لغتي العمل، وتوفيرها أيضاً للمتهمين، الذين من حقهم أن توفّر لهم ترجمات للإفادات إلى لغة يفهمونها فهماً تاماً؛ (٢) مدى تواتر استعمال اللغات المعنية وغير ذلك من خصائصها؛ (٣) إمكان أن يطال التحقيق مدى يتخطى بلد الحالة، ما يستلزم استعمال لغات إضافية؛ (٤) قدرة الفريق على العمل بكلتا لغتي العمل.

٢٧٨- وتطلب وحدة الخدمات اللغوية وظيفتين جديدتين توفّران في إطار المساعدة المؤقتة العامة: وظيفة موظف معني بالترجمة (من الرتبة ف-٣) يُعنى بتحسين تنسيق عبء العمل الترجمي فيما يخص اللغات الأقل انتشاراً، ووظيفة مساعد جديد معني بإعداد المحاضر. وفي الوقت ذاته لم يعد يُطلب مترجم (من الرتبة ف-٣) ومساعدان معنيان بتجهيز البيانات/إعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-رأ). وبالتالي فإن الأثر المالى للطلب الجديد يُعوّض بتقليص فيما يخص وظائف أخرى.

٢٧٩- ويستمر المكتب على معاملته المركزية لبعض بنود الميزانية غير المتصلة بالعاملين مثل بند "الخبراء الاستشاريون" وبند "الأثاث والعتاد" وبند "اللوازم والمواد" وبند "التدريب"^(٤١) بحيث يتحلّى بالسرعة والمرونة في تلبية كل الاحتياجات المتغيرة التي قد تطرأ خلال تنفيذ الميزانية. وسُتستخدم الموارد المطلوبة لتوفير الدعم والمواد التي يُحتاج إليها في برامج فرعية أخرى ضمن المكتب بغية تسهيل الأنشطة التي تستلزمها الأعمال.

٢٨٠- وينطوي مبلغ الميزانية المطلوب على زيادة مقدارها ٣,٣٩٣ ألف يورو (٥,١ في المئة). وتُعزى الزيادة في التكاليف إلى مقتضيات استعادة القدرة السابقة (مثل ما يقتضيه تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة، والعودة إلى العمل بالقيمة المعتادة لمعدّل شعور الوظائف، واحتساب كل تكاليف الوظائف الموفّرة في إطار المساعدة المؤقتة العامة). وتمثّل تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين ٣,٨٥ في المئة و ٧,١٤ في المئة من الميزانية المقترحة، على الترتيب.

(٣٩) انظر الفقرة ٢٧٩.

(٤٠) إن المقدار المطلوب لسد تكاليف وظيفة جديدة لمساعد معني بالأدلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٠,٦٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) يُعتبر سالباً من ناحية حساب الميزانية لأنه مُهيّن في الميزانية لوظيفة المساعد المعني بتجهيز البيانات/مدقّق المحاضر في وحدة الخدمات اللغوية (LSU) لمدة ١٢ شهراً، ما يكافئ ١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

(٤١) بند "التدريب" و"الخبراء الاستشاريون" مدرجان ضمن البرنامج الفرعي ٢١١٠، (ديوان المدعي العام)، وبند "اللوازم والمواد" و"الأثاث والعتاد" مدرجان ضمن البرنامج الفرعي ٢١٢٠ (قسم الخدمات).

الموارد من الموظفين

٦ ٩٣٩,٣ ألف يورو

٢٨١- سيتألف ملاك موظفي قسم الخدمات في عام ٢٠١٨ من موظفين يشغلون ٤٦ وظيفة ثابتة (منها وظيفة واحدة يُقترح تحويلها من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة) و ٢٥ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المتكثّر توفيرها زائداً ووظائف الترجمة الميدانيين (٤,٣ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) وثلاث وظائف يستجد طلب توفيرها في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ما يجعل مجموع الوظائف التي يتألف منها ملاك القسم يبلغ ٧٦,٤ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٤ ٠١٠,٦ آلاف يورو

- ٢٨٢- يشرف على قسم الخدمات، المؤلف من أربع وحدات، مسؤول إداري رئيسي (من الرتبة ف-٥).
- ٢٨٣- وتضم وحدة التخطيط والمراقبة الماليين موظفاً معنياً بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٣)، وموظفَين معاونين معنيين بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة مساعدين معنيين بالشؤون المالية والإدارة العامة (من الرتبة خ ع-رأ).
- ٢٨٤- ويُطلب تحويل وظيفة واحدٍ من الموظفَين المعاونين المعنيين بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٢) العاملَين في وحدة التخطيط والمراقبة الماليين، كما ورد أعلاه، من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة.
- ٢٨٥- ويتألف ملاك وحدة المعلومات والأدلة من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، وموظف معاون معني بالمعلومات والأدلة (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة مساعدين معنيين بحفظ المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد رئيسي معني بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة مساعدين معنيين بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ).
- ٢٨٦- ويتألف ملاك وحدة قاعدة المعارف من مدير لقاعدة المعارف (من الرتبة ف-٤)، وموظفَين معنيين بالمعلومات (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة منسّقين لقواعد البيانات (من الرتبة ف-١)، وموظف مساعد معني بالمعلومات (من الرتبة ف-١)، ومساعد معني بالكشف عن المعلومات والوثائق/التقصي فيها (من الرتبة خ ع-رأ).
- ٢٨٧- ويتألف ملاك وحدة الخدمات اللغوية من منسق لغوي (من الرتبة ف-٤)، و مترجمَين/مراجعتَين (واحد للغة الإنكليزية وواحد للغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٤)، و مترجم (لغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٣)، و مترجم (لغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٣)، و مترجم (لغة العربية) (من الرتبة ف-٣)، و منسّق للترجمة الشفوية (من الرتبة ف-٣)، و مترجم معاون (لغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٢)، و مترجم معاون (لغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٢)، و مترجم معاون (لغة العربية) (من الرتبة ف-٢)، و منسّق معني بإعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-رأ)، وخمسة مدقّقين للمحاضر (من الرتبة خ ع-رأ)^(٤٢)، وثلاثة مساعدين معنيين بالخدمات اللغوية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بإعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-رأ).

(٤٢) مجازاً لواقع الحال عُيّن التسمية "مساعد معني بتجهيز البيانات" في وحدة الخدمات اللغوية (LSU) لتصبح "مدقق للمحاضر" بغية التمييز السليم بين المهام المنوطة بهذه الوظيفة والمهام المنوطة بالموظفين المعنيين بتجهيز البيانات في وحدة تجهيز البيانات وفي قسم تحليل عمليات التحقيق.

المساعدة المؤقتة العامة

٢٩٢٨,٧ ألف يورو

٢٨٨- يظل قسم الخدمات يحتاج إلى موارد توفّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل الترجمة، وإعداد المحاضر، والترجمة الشفوية الميدانية، وطائفة واسعة من الخدمات الإدارية والتقنية التي تقدّم بمخاطبة دعم مباشر لأنشطة المكتب. وعليه فإن من الضروري مواصلة توفير الموارد الحالية.

٢٨٩- ويحتاج قسم الخدمات أيضاً إلى وظائف إضافية توفّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتدبير الأدلة، وللنهوض بأود قاعدة المعارف فيما يتعلق بوسائل التعلم الإلكتروني، ولتوفير الخدمات اللغوية للنهوض بعبء العمل الإضافي المتأثري عن زيادة عدد الأنشطة وتزايد عدد العاملين في المكتب.

٢٩٠- لقد أجرى قسم الخدمات تحليلاً وتقييماً صارمين لأفضل سبل الجمع بين النجاعة والفعالية في توفيره للخدمات. وأفضى هذا الجهد في نهاية المطاف إلى أثر صفري فيما يتعلق بعدد الوظائف ورتبتها. ويتوزّع شاغلو الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٨ التوزّع التالي بحسب ترتيب الوحدات في القسم:

- (أ) موظفان معاونان معنيان بالأدلة الإلكترونية (من الرتبة ف-٢) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ب) موظفان مساعدان معنيان بالمعلومات والأدلة (من الرتبة ف-١) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ج) مساعد معني بالأدلة (من الرتبة خ ع-٢) لمدة ٨ أشهر (٠,٦٧) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد)؛
- (د) موظف معني بتدبير البيانات (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (هـ) منسق معاون معني بتقواعد البيانات (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (و) موظف معني بالمعلومات (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ز) مساعد معني بالتعلم (من الرتبة ف-٢) لمدة ٨ أشهر (٠,٦٧) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد)؛
- (ح) مساعد معني بكشف المعلومات والوثائق/التقاضي فيها (من الرتبة خ ع-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ط) مساعد تقني معني بنظم المعلومات (من الرتبة خ ع-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ي) سبعة مترجمين (من الرتبة ف-٣) لمدة ٨٤ شهراً (٧,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

- (ك) موظف معني بالترجمة (من الرتبة ف-٣) لمدة ٨ أشهر (٠,٦٧) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد)؛
- (ل) مترجم معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (م) منسق معاون معني بالترجمة الشفوية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ن) مترجمان مساعدان (من الرتبة ف-١) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (س) موظف معني بالدعم الإداري (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ع) ثلاثة مدققين للمحاضر (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ٣٦ شهراً (٣,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر) (كانوا يسمّون "مساعدين معنيين بتجهيز البيانات")؛
- (ف) مساعد معني بالخدمات اللغوية (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ص) ترجمة ميدانيون (من الرتبة خ ع-ر)، ما يعادل ٤١ شهراً (٣,٤) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٢٩١- إن وحدة المعلومات والأدلة تطلب مساعداً جديداً معنياً بالأدلة (من الرتبة خ ع-ر) نظراً لعبء العمل المزيد في مجال استلام وتجهيز البلاغات المقدمة بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي.

٢٩٢- وتطلب وحدة قاعدة المعارف موظفاً معنياً بالتعلم على وجه التخصيص (من الرتبة ف-٢) في إطار المساعدة المؤقتة العامة. إن أثر هذه الوظيفة منعدم فيما يخص الميزانية لأن الوحدة لم تعد تطلب وظيفة منسق قاعدة البيانات (من الرتبة ف-١)، التي أقرت لعام ٢٠١٧.

٢٩٣- وقد أُطلقت في وحدة الخدمات اللغوية التسمية الجديدة (مدقق للمحاضر)، بعد استعراض استقصائي كامل لأعمال فريق إعداد المحاضر، وذلك لتوضيح الدور التقني المحدد الذي يؤديه شاغلو الوظائف المعنية وتمكينهم من أن يستجيبوا لاحتياجات الجهات المتعامل معها على نحو أفضل. وتُنقل أحد الموظفَين المعنيين (الذين كانت تطلق على كل منهما التسمية "مساعد معني بتجهيز البيانات") إلى وحدة المعلومات والأدلة (انظر الفقرة ٢٩٢) وأعدَّ الآخر ليعمل بصفة مساعد معني بإعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-ر). وثمة مترجم من الرتبة ف-٣ لم تعد تُطلب وظيفته وقد أُعدَّ ليضطلع بوظيفة الموظف المعني بالترجمة (من الرتبة ف-٣) لتحسين تنسيق عبء العمل على صعيد الترجمة فيما يتعلق باللغات الأقل انتشاراً.

٢٩٤- إن مجمل الزيادات في عدد الوظائف في قسم الخدمات عديم الأثر على الميزانية، وذلك بفضل التقدم المحرز على صعيد التنظيم الداخلي ومسارات الأعمال والإجراءات. أما الزيادة المحدودة فتُعزى لعدد الأشهر المطلوب العمل فيها لكل وظيفة، إذ أنه هُيئ في الميزانية [المقترحة] للعمل ١٢ شهراً لكل وظيفة (باستثناء وظائف الترجمة الميدانيين والوظائف المستجدة الطلب) وذلك مرتبط ارتباطاً جديراً باحتياجات عمل المكتب التي تستلزم

دعماً حاسم الأهمية من قسم الخدمات وبما تتضمنه الميزانية من عناصر لا مفر منها خارجة عن نطاق سيطرة المكتب.

١ ٢٢٥,١ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٢٩٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٠,٠ ألف يورو (٢,٥ في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد.

٦ ٣٨٥,٦ ألف يورو

السفر

٢٩٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٠,٠ ألف يورو (٨,٥ في المئة). ويمثل هذا المبلغ صافي الزيادة الناتجة عن الزيادة المتصلة بدعم الأفرقة المتكاملة ناقصاً ما كان من شأنه أن يُخصَّص لسد تكاليف البعثة إلى نيويورك (١٣,٠ ألف يورو) لو كانت الدورة السابعة عشرة للجمعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ستُعقد فيها (أي ما يناظر النفقات ذات الصلة التي هُيئت لها في [ميزانية عام ٢٠١٧] ولم يعد يلزم سدها لأن دورة الجمعية [في عام ٢٠١٨] ستُعقد في لاهاي). ثم إن زيادة عدد البعثات إلى الميدان تستلزم المزيد من أسفار التراجمة (محلياً ودولياً) لتقديم الدعم اللازم لأنشطة التحقيق وأنشطة المقاضاة المتصلة بها خلال مرحلة التدارس الأولى ومرحلة التحقيق والمرحلة التمهيديّة والمرحلة الابتدائية. وكذلك يشمل بند الميزانية المعني أموالاً تُخصَّص لبعثات عديدة إلى بلدان الحالات تُجرى لتقييم وحشد التراجمة الميدانيين. وعلى غرار الأعوام السابقة تُطلب الموارد المخصَّصة للسفر أيضاً من أجل بضع مهمات يضطلع بها الموظفون التقنيون واللغويون والإداريون للمشاركة في مؤتمرات مهنية.

٥ ٥٤٩,٥ ألف يورو

الخدمات التعاقدية

٢٩٧ - لا تُغيّر في المبلغ المطلوب. فعلى الرغم من الزيادة التي شهدتها الأنشطة، يُفترض أن يتيح إعمال نظام الترجمة بمساعدة الآلة (Systran) وترقية غيره من الأدوات والبرمجيات لدعم خدمات اللغات استيعاب العمل الإضافي بنفس الموارد التي وفّرت لعام ٢٠١٧.

٢٩٨ - ويُحتاج إلى الخدمات التعاقدية لرفد مشاريع داخلية، أو لتوفير موارد من أجل المتطلبات الخاصة وحالات الارتفاع الكبير في مقدار الأنشطة التي يتعذر النهوض بأودها على نحو فعّال وفي الوقت المناسب بموارد داخلية من خلال توظيف المزيد من العاملين. وتلكم هي الحال فيما يخص الاستعانة بمترجمين خارجيين رفقاً لوحدة الترجمة الداخلية التابعة للمكتب، عندما لا يتعارض ذلك مع مقتضيات السرية. والأهم أن ذلك يلزم لمواجهة حالات بلوغ النشاط أوجهً بفعل أعباء عمل متصلة بالقضايا على وجه التحديد يتوجب النهوض بها في آجال معيّنة، وحالات الوثائق التي تتعين ترجمتها إلى لغة ليس بين المترجمين الداخليين من يتقنها أو ترجمتها من هذه اللغة. كما تلزم اعتمادات لسد تكاليف الاستعانة بجهة خارجية لإعداد المحاضر رفقاً لقدرة المكتب الداخلية، وذلك أيضاً عندما تسمح مقتضيات السرية بهذه الاستعانة.

اللوازم والمواد

١١٠,٠ آلاف يورو

٢٩٩- لا تُغيّر في المبلغ المطلوب. إن بند الميزانية هذا بند مركزي تُستخدم الاعتمادات المخصّصة في إطاره للأغراض الاشتغالية.

٣٠٠- ويخصّص جزء من اعتمادات بند الميزانية هذا لشراء مستهلكات رقمية وإلكترونية (مثل بطاقات الذاكرة، والأقراص الصغيرة، والأقراص الصلبة المشقّرة، والبطاريات) للأجهزة التي يستخدمها المحققون (من قبيل الكاميرات وأجهزة التسجيل). كما تلزم اعتمادات للإبقاء على اشتراكات سنوية في مجلات واشتراكات مهنية أخرى (مثل الاشتراك في الرابطة الدولية للمدّعين العامين) تخص مكتب المدّعي العام على وجه التحديد، ولشراء كتب مرجعية هامة ضرورية لدعم أنشطة المكتب الأساسية. أما الاشتراكات في قواعد البيانات/الخدمات والمجلات المتاحة على الإنترنت والمشاركة بين جميع وحدات المحكمة فتعامل معاملة مركزية ضمن مكتبة المحكمة.

٣٠١- ويطلب مبلغ مقداره ١٠,٠ آلاف يورو لاستبدال وإضافة بعض المواد واللوازم الخاصة (مثل صور الأمكنة التي تلتقطها السواتل، والأكياس التي توضع فيها الجثث، والقفايز المطاطية، والمستهلكات، والأجهزة) التي تستلزمها أعمال البحث الجنائي العلمي المتعلقة بمسارح الجرائم التي تُجرى في إطار عمليات التحقيق.

الأثاث والعتاد

١٨٠,٠ ألف يورو

٣٠٢- لا تُغيّر في المبلغ المطلوب. إن المبالغ المطلوبة لكل من البرامج الرئيسية بُحثت في الاجتماعات المشتركة بين الأجهزة بغية التكفل بتماشيها مع الخطة الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات التي وضعتها المحكمة وأقرها مجلس التنسيق. أما الأرقام المدرجة ضمن إطار البرنامج الفرعي ٢١٢٠ فتخص الجزء من الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات الممول في إطار ميزانية مكتب المدّعي العام، لأن المصروفات المعنية تتصل ببند تخصصه على وجه التحديد بمثابة جانب من الاستثمارات المقرّرة فيما يخص المبادرات الأساسية المدرجة في سياق الأهداف الوظيفية المتعلقة بالمقاضاة والواردة في خطة المحكمة^(٤٣).

٣٠٣- ويشمل بند الميزانية هذا مبلغاً مقداره ٥٠,٠ ألف يورو مخصّصاً لسد تكاليف تطبيق ل "استخلاص بيانات الكيانات". إنه برنامج حاسوبي يقلّص الوقت الذي يقضيه المحلّلون والمحقّقون والمقاضون في التنقضي ضمن وثائق الأدلة المدرجة في قواعد بيانات مكتب المدّعي العام للعثور على معلومات نصية مفيدة في تجميع البيانات وتقييم الروابط. ويجري حالياً تنجيز تحليل متطلبات الأعمال بالتعاون مع قسم خدمات تدبر المعلومات وبمساعدة منه. إن تصميم هذا التطبيق جزء لا يتجزأ من استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات. ويُعتبر تخصيص هذا البند ضمن ميزانية مكتب المدّعي العام متماشياً مع النموذج المهجين الذي اعتمده المحكمة. فلمّا كان التطبيق يمس قواعد بيانات تخص مكتب المدّعي العام على وجه التحديد وسيستخدم

(٤٣) الوثيقة CBF/28/20، "تكنولوجيا المعلومات في المحكمة الجنائية الدولية: استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١" (*Information Technology at the International Criminal Court: Five-year IT/IM*)، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧؛ الوثيقة CBF/28/12P01، "استراتيجية المحكمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات وخريطة الطريق ذات الصلة" (*ICC IT/IM Strategy & Roadmap 2017-2021*) (الصفحات 7 حتى 9 [بالإنكليزية])، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧.

من أجل عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة فإن مكتب المدعي العام يطلب الاعتمادات ذات الصلة.

٣٠٤- وقد عكف مكتب المدعي العام على تقييم الطرائق الآمنة البديلة والأقل كلفة لتلقي إفادات الشهود وإعادة الاتصال بهم على نحو مصون الأمن يمكن أيضاً أن يفيد بمقتضيات لائحة المحكمة. وتم تمييز برنامج حاسوبي للائتمار عن بعد بالوسائط الفيديوية والتسجيل وأجري اختبار ناجح له في عام ٢٠١٧ بمساعدة من وحدة قاعدة المعارف وقسم خدمات تدبير المعلومات. وسيتيح هذا البرنامج الحاسوبي التفاعل بين المستجوبين والمستجوبين بحيث تغدو الأدلة المسجلة في إطار الاستجواب متاحة فوراً على الخوادم في مقر المحكمة. وعندها يمكن إعداد محاضر بالإفادات وترجمتها دون تأخير زمني كما كان يحدث في الماضي، بسبب لزوم شحن أسطرطة التسجيل/أقراصه من المكاتب الميدانية أو من المكان الذي يُستجوب فيه الشاهد إلى المقر، أو بسبب المخاطر الأمنية المرتبطة باستعمال بروتوكولات نقل الملفات. ويضاف إلى ذلك أن هذا النظام سيساعد على تقليص تكاليف المهمات المرتبطة بإيفاد المستجوبين من المقر إلى الميدان أو إلى الأمكنة التي يوجد فيها الشهود. وأخيراً وليس آخراً سيُختبر النظام للتحقق من إمكان استعماله المستدم بمثابة أداة في وحدة الخدمات اللغوية لتدريب الترجمة عن بعد. كما يمكن أن يؤدي ذلك بعض الوفورات (تُحدّد كمياً في وقت لاحق عندما تُؤكّد قابلية الأداة للاستعمال المستدم) بتقليص تكاليف السفر المرتبطة باستقدام المرشّحين إلى المقر في لاهاي. ويبلغ مقدار الميزانية المطلوبة من أجل هذا التطبيق ١٢٠,٠ ألف يورو (١٠٠,٠ ألف يورو لاحتياز البرنامج الحاسوبي و٢٠,٠ ألف يورو لسد تكاليف العتاد الخاص والأجهزة المحيطة الخاصة).

٣٠٥- كما يواصل المكتب تجديد وتحديث سائر النظم القائمة التي تخصه على وجه التحديد. ويُطلب مبلغ مقداره ١٠,٠ آلاف يورو لسد تكاليف المنفذ الإلكتروني لمكتب المدعي العام والمنصة المصونة الأمن المستندة إلى الشبكة العنكبوتية الخاصة بتلقي ما يتعلق بالحالات الجاري النظر فيها من المعلومات والصلات تلقياً مقترناً بإغفال هوية المصدر.

الجدول ١٩: البرنامج الفرعي ٢٠١٢٠: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج الفرعي ٢٠١٢٠: قسم الخدمات	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التعديرات في الموارد
	المصرفات من صندوق الطوارئ			المصرفات من صندوق الطوارئ			
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	
الموظفون من الفئة الفنية							الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)
الموظفون من فئة الخدمات العامة							نسبته مئوية
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٠٥١,٤	-	٣٠٥١,٤	٣٨١٦,٦	١٩٤,٠	٤٠١٠,٦	مقدار
المساعدة المؤقتة العامة	٢٥٥٠,٣	١٢٩,٦	٢٦٧٩,٩	٢٧٥٩,٤	١٦٩,٣	٢٩٢٨,٧	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢٥٥٠,٣	١٢٩,٦	٢٦٧٩,٩	٢٧٥٩,٤	١٦٩,٣	٢٩٢٨,٧	
السفر	٢٩٥,٢	٧,٢	٤٠٢,٤	٣٥٥,٦	٣٠,١	٣٨٥,٦	
الضيافة	-	-	-	-	-	-	
الخدمات التعاقدية	١٦٦,٦	١٣٦,٦	٣٠٣,٢	٥٤٩,٥	-	٥٤٩,٥	
التدريب	١٨,٣	٦,٧	٢٥,٠	-	-	-	
الخبراء الاستشاريون	٠,١	٠,١	٠,٢	-	-	-	
النفقات التشغيلية العامة	٩٠,٧	٣,٠	٩٣,٧	-	-	-	
اللوازم والمواد	٨٩,٩	٣,٥	٩٣,٤	١١٠,٠	-	١١٠,٠	
الأثاث والعتاد	٢١٩,١	١٣٩,٧	٣٥٨,٨	١٨٠,٠	-	١٨٠,٠	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٩٧٩,٩	٢٩٦,٨	١٢٧٦,٧	١١٩٥,١	٣٠,٠	١٢٢٥,١	
المجموع	٦٥٨١,٦	٤٢٦,٤	٧٠٠٨,٠	٧٧٧١,١	٣٩٣,٣	٨١٦٤,٤	

الجدول ٢٠: البرنامج الفرعي ٢٠١٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج الفرعي ٢٠١٢٠: قسم الخدمات	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي											
																		موظفي فئة الخدمات العامة				موظفي الفئة الفنية وما فوقها				مجموع			
																		موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	١	٤	٦	٧	٤	٢٢	-	-	-	-	-	٢٣	٢٣	٤٥								
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	١								
المعادلة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-								
المعادلة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-								
المستعادة/المعادلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-								
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	١	٤	٦	٨	٤	٢٣	-	-	-	-	-	٢٣	٢٣	٤٦								
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معاذلاتها بنوام كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-								
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩,٨٣	٥,٠٠	٧,٠٠	٧,٨٣	-	-	-	-	٣٠,٩٤								
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩,٠٠	٤,٠٠	٧,٠٠	٨,٠٠	-	-	-	-	٢٩,٤٢								
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٣٣	-	٠,٦٧	٠,٦٧	-	-	-	-	٢,٠٠								
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٠٠)	-	(١,٠٠)	-	-	-	-	-	(١,٠٠)								
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩,٣٣	٤,٠٠	٦,٦٧	٨,٦٧	-	-	-	-	٣٠,٤٢								

٢- البرنامج ٢٠٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون

المقدمة

٣٠٦- تؤدي شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون دور الشعبة الرائدة فيما يخص عمليات التدارس الأولى ميسرةً عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام ("المكتب") بالسهر على التعاون والتعاقد القضائي بموجب الباب التاسع من نظام روما الأساسي. ويتسم التعاون بأهمية حيوية للتكفل بالتحقيق في القضايا ومقاضاة المشتبه بهم في الوقت المناسب والاضلاع بالوظائف الوقائية والتكميلية للمحكمة. إن لكل من الحالات والقضايا متطلباتها الفريدة في مجال التعاون. ويستتبع ما تظطلع به شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون ("الشعبة") من المهام المتصلة بالتعاون القضائي والتعاون العام والعلاقات الخارجية إقامة وتدبر علاقات مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الخاصة الأخرى، بما في ذلك شحذ الدعم العام لعمل المكتب والترويج له وإبلاغ رسائله الرئيسية. فالشعبة تتولى المسؤولية الرئيسية عن إقامة وتدبر وتعزيز شبكة قوية وواسعة للتعاون مع الدول (بما فيهما التساند والتعاون مع الجهات القضائية والجهات المعنية بإنفاذ القانون فيها)، والمنظمات الدولية، وسائر الشركاء، ما لا بد منه لكي يضطلع مكتب المدعي العام على نحو فعال بالمهام القضائية المنوطة به في إطار ولايته. وكذلك تتولى الشعبة المسؤولية عن إجراء جميع عمليات التدارس الأولى للحالات، بصرف النظر عما إذا كان نظر المحكمة فيها متأثراً عن قيام دول أطراف بإحالتها إليها أم عن قيام مجلس الأمن بهذه الإحالة أم عن تصرف المدعية العامة في شأنها من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٥ من نظام روما الأساسي. وهكذا تتولى الشعبة ضمن المكتب المسؤولية فيما يتعلق بمسائل الاختصاص والمقبولية ومصالح العدالة، وتقدم إلى المدعية العامة توصيات أساسية بشأن مباشرة عمليات التحقيق الجديدة.

٣٠٧- وتتألف شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون من قسمين: قسم التعاون الدولي (ICS) وقسم تحليل الحالات (SAS).

٣٠٨- وتندرج أنشطة قسم التعاون الدولي في ثلاثة مجالات، تخضع لإشراف عام من رئيسه، بدعم إضافي من مستشار قانوني: '١' التعاون المتعلق بالحالات على وجه التحديد ضمن أفرقة متكاملة؛ '٢' التعاون القضائي؛ '٣' التعاون العام والعلاقات الخارجية:

(أ) يدعم قسم التعاون الدولي كلاً من الأفرقة المتكاملة بمستشار معني بالتعاون الدولي، يتولى المسؤولية عن التيسير فيما يتعلق بجميع الاحتياجات إلى التعاقد القضائي وكل طلبات التعاون الموجهة من الفريق إلى الشركاء في التعاون؛ وتعبئة واستدامة الدعم المتصل بالحالات على وجه التحديد، والنهوض بالإحاطة بعمل المكتب فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة في كل قضية تُسند إليه هو؛ وإقامة مراكز للتنسيق الاشتغالي بحيث يتاح للفريق المتكامل النفاذ الدائم إلى ما يخص القضية من أراض وأدلة مادية وشهود؛ والتحرك الاستجابي السريع بشأن كل ما قد يتبينه الفريق أو السلطات الوطنية من مشكلات وتقديم معلومات تعقيبية عن ذلك.

(ب) يسدي المكّون المعني بالتعاون القضائي المشورة التقنية والاشتغالية والاستراتيجية، والدعم والإرشاد إلى جميع المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي بغية التكفل بمراقبة الجودة وإيصال جميع طلبات التعاقد القضائي والردود التي تُرسل بالنيابة عن الأفرقة المتكاملة ومتابعة هذه الطلبات والردود طبقاً للإجراءات والمعايير ذات الصلة. إنه مسؤول، بالاشتراك مع كل من المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي،

عن تتبع الامتثال ومسك جميع السجلات المتصلة بطلبات المساعدة الصادرة وطلباتها الواردة في قاعدة البيانات، وعن وضع ومراجعة الاستراتيجيات المرمي منها إلى تعزيز وتوسيع شبكة الشركاء المستعرضة، وعن تيسير التعاون للقبض على المشتبه فيهم وتقديمهم إلى المحكمة، وعن تمييز الأصول وتحديد مكان وجودها وتتبعها وتحميدها.

(ج) أما المكون المعني بالتعاون العام والعلاقات الخارجية فيتولى المسؤولية عن إسداء المشورة الاستراتيجية وتقديم الدعم فيما يتعلق بالتعاون العام والعلاقات الخارجية إلى المدعية العامة والإدارة العليا لمكتب المدعي العام. إنه يساند المكتب فيما يخص التزاماته الدبلوماسية وسائر الالتزامات المتعلقة بالتعاون العام، ويسهر على إقامة وإدارة علاقات المكتب الخارجية مع الدول وسائر الشركاء، وينسق ذلك من أجل شحذ الدعم العام لأنشطة المكتب، ويمثل المكتب خلال المباحثات بشأن شتى المسائل التي تنظر فيها الجمعية و/أو هيئاتها الفرعية، والتي لها أثر على عمل المكتب.

٣٠٩- ويتولى المستشار القانوني الرئيسي التابع لشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، الذي يسدي المشورة القانونية على نطاق الشعبة، المسؤولية عن إسداء المشورة بشأن المسائل القانونية المستعرضة الناشئة عن عمل محلي الحالات والمستشارين المعنيين بالتعاون الدولي في كل حالة خاضعة للتحقيق تنشأ فيها مسائل متصلة بالاختصاص أو التكامل. كما إن المستشار القانوني يدعم الشعبة في التقاضي في مسائل الاختصاص والمقبولية والتعاقد القضائي، عاملاً إلى جانب قسم المقاضاة وقسم الاستئناف على إعداد الدفوع الكتابية والدفوع الشفوية بحسب الزوم، ويشارك في التفاوض على الاتفاقات ومذكرات التفاهم مع الجهات الفاعلة الوطنية والمنظمات الدولية والمسؤولين عن عمليات حفظ السلام وفي إبرامها بغية دعم عمل مكتب المدعي العام.

٣١٠- ويجري قسم تحليل الحالات (SAS) جميع عمليات التدارس الأولى ويسدي المشورة بشأن الأمور المعقدة من الناحية الواقعية ومن الناحية القانونية فيما يتعلق بالاختصاص والمقبولية، وتقييم مصالح العدالة، ولا سيما تقييمها من ناحية مصالح المجني عليهم. ويمثل إجراء عمليات التدارس الأولى واحداً من ثلاثة الأنشطة الرئيسية للمكتب، إلى جانب إجراء عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة. ولا يقتصر شأن عمليات التدارس الأولى على أهميتها الحاسمة للبت فيما إذا كانت تجب مباشرة التحقيق بل يتعدى هذه الأهمية إلى كونه يفيد أيضاً في إرساء أساس راسخ للتعاون في الحالات التي تباشر فيها عمليات تحقيق جديدة. وإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون لعمليات التدارس الأولى أيضاً أثر وقائي وأن تفيد في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل التكامل، ويُحتمل أن تغني عن تدخل المحكمة. ثم إن حصيلة العمل التحليلي الحاسم الذي يجريه قسم تحليل الحالات تدرج ضمن نطاق التحليل ذي الأهمية الكبيرة لنجاح عمليات التحقيق، عندما تقرّر المدعية العامة فتح تحقيق في الحالة المعنية.

٤٠٤٢,٤ ألف يورو

موارد الميزانية

٣١١- ينطوي مبلغ الموارد المطلوب على زيادة مقدارها ٨٥,٦ ألف يورو (٢,٢ في المئة). وتُعزى هذه الزيادة رئيسياً إلى الفرق في تكاليف إعادة تصنيف الوظائف. فيُقتَرَح تحويل وظيفتين مؤلّتا لمدة طويلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ويُطلب تمديد الفترات التي سبق أن أُقرت فيما يخصها في إطار ميزانية عام ٢٠١٧ موارد ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. إن الموارد المعنية تتسم بأهمية حاسمة لتمكين الشعبة من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو فعال في عام ٢٠١٨.

الموارد من الموظفين

٤,٦٠١ ألف يورو

٣١٢- يتألف ملاك العاملين في شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون من ٣١ وظيفة ثابتة و ٣ وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٢,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٣١٣- وقد طُلب تحويل وظيفتين في قسم التعاون الدولي، وهما وظيفة مستشار معني بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٣) ووظيفة مساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ).

٣١٤- وتُطلب إعادة تصنيف وظيفة واحدة، هي وظيفة المستشار المعني بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٤) لتصبح وظيفة مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) يسدي المشورة القانونية إلى قسمي شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون (قسم التعاون الدولي وقسم تحليل الحالات) وإلى مديرها.

٤,٣٩٧ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣١٥- يرأس الشعبة مدير (من الرتبة مد-١)، يساعده مساعد شخصي (مساعد إداري) (من الرتبة خ ع-رأ).

٣١٦- ويعمل في الشعبة مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) (أعيد تصنيف هذه الوظيفة التي كانت تطلق على شاغلها التسمية "مستشار معني بالتعاون الدولي" (من الرتبة ف-٤)) (انظر الفقرة ٣١٤ أعلاه).

٣١٧- ويتألف ملاك قسم التعاون الدولي مما مجموعه ١٦ وظيفة ثابتة: رئيس القسم (من الرتبة ف-٥)، ومستشار معني بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٤)، ومستشار معني بالتعاون القضائي (من الرتبة ف-٤)، وسبعة مستشارين معينين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٣) حُوِّلت وظيفة أحدهم من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة، ومستشار معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣)، ومستشار معاون معني بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بالتعاون القضائي (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالشؤون القانونية (من الرتبة خ ع-رأ) حُوِّلت وظيفته من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة، ومساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ).

٣١٨- ويتألف ملاك قسم تحليل الحالات مما مجموعه ١٢ وظيفة ثابتة: رئيس القسم (من الرتبة ف-٥)، وثلاثة محللي حالات (من الرتبة ف-٣)، وستة محللي حالات معاونين (من الرتبة ف-٢)، ومحللي حالات مساعدين (من الرتبة ف-١).

٠,٤٠٣ آلاف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٣١٩- تُطلب ثلاث وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٢,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لدعم عمليات التحقيق والمحاکمات المرتقب أن يشهدها عام ٢٠١٨ بحسب الافتراضات الخاصة بميزانيته، وللنهوض إدارياً واشتغالياً بعبء العمل الحاسم المستمر التزايد. إن كلاً من المستشارين المعينين بالتعاون مُنتدب رسمياً للعمل في فريق متكامل معيّن لكنه يعمل في بعض الأحيان بصفة رديف لفريق آخر. كما يمكن أن تتغير الجهة التي يُنتدب المستشار المعني بالتعاون للعمل فيها إذا استلزمت ذلك حالات قائمة أو حالات جديدة، بل يمكن أحياناً أن يُعني المستشار المعني بالتعاون بأكثر من حالة واحدة إذا أتاح له ذلك ما يقع على عاتقه من

عمل يخص كل حالة. وتتيح هذه المرونة لإدارة شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون وقسم التعاون الدولي نشدان أقصى درجة من النجاعة من حيث تخصيص الموارد إذا تغيرت المتطلبات فيما يخص الحالات.

٣٢٠- وتوزع الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة التوزع التالي:

(أ) مستشار معني بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(ب) محلل للحالات (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(ج) موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) يعمل في نيويورك لمدة ٦ أشهر (٠,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر).

٣٢١- إن مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية يستبقي الموظف القانوني (من الرتبة ف-٣) العامل لقسم التعاون الدولي بصفته موظفاً من موظفي الأمم المتحدة ليتولى ضمن منظومة الأمم المتحدة تجهيز وتنسيق جميع طلبات المساعدة الصادرة عن مكتب المدعي العام للمحكمة، مشكلاً عنصراً أساسياً من عناصر التمكين من تنفيذ جميع الطلبات بصورة ناجحة وفي الوقت المناسب. ولما كان شاغل هذه الوظيفة يتناول أيضاً طلبات المساعدة التي يرسلها رئيس قلم المحكمة نيابة عن الدوائر أو عن محامي الدفاع فإن باقي تكاليفها سيقاسم مع ديوان رئيس القلم.

٣٢٢- ولا تُطلب أية وظائف إضافية جديدة لعام ٢٠١٨ نظراً إلى أن الموارد المتوفرة حالياً ستخصص على النحو الأكثر فعالية لسد الاحتياجات المحددة على أساس الافتراضات ذات الصلة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٤١,٠ ألف يورو

٣٢٣- لا تُعزى في ما يطلب من الموارد غير المتصلة بالعاملين وهي مخصصة لسد تكاليف السفر. أما الزيادة الزهيدة البالغة نسبتها ٠,١ في المئة فتعزى إلى تعزيرات طفيفة في مقدار بدل المعيشة اليومي ضمن إطار بند السفر.

السفر ٤٤١,٠ ألف يورو

٣٢٤- ينطوي مبلغ ميزانية السفر [المقترح] على زيادة مقدارها ٠,٦ ألف يورو (٠,١ في المئة). ويُقدّر أن عدد المهمات سيظل كما كان عليه في عام ٢٠١٧، ويظل من المهم أهمية حاسمة توفير أموال كافية في إطار هذا البند من بنود الميزانية. هذا وقد خصص للمهمات مبلغ الوفورات المتوقع أن تتأتى عن كون دورة الجمعية لعام ٢٠١٨ ستجري في لاهاي لا في نيويورك (٣٠,٠ ألف يورو). ويقوم موظفو شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون بمهمات فيما يتعلق بالحالات الخاضعة للتدريس الأولي أو للتحقيق لتأمين وتعزيز التعاون أو جمع المعلومات وللمشاركة في لقاءات هامة مع مسؤولي الدول. كما إن موظفي شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون سيظلون يرافقون المدعية العامة فيما تقوم به من مهمات متصلة بالحالات. وسيجري الاستهداف والتخطيط فيما يخص هذه المهمات على نحو يتيح استعمال ميزانية السفر بالصورة الأنجع، ما يتيح تخفيضاً في الميزانية المقترحة بفضل زيادة النجاعة، وذلك على الرغم من زيادة عدد المهمات المعتمد القيام بها.

الجدول ٢١: البرنامج ٢٢٠٠: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التعديرات في الموارد	
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	المجموع
الموظفون من الفئة الفنية				٢٧٨٦,٤	١٧٥,٦	٦,٣	٢٩٦١,٩	
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٢٦٠,١	٧٥,٤	٢٩,٠	٣٣٥,٥	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين				٣٠٤٦,٥	٢٥٠,٩	٨,٢	٣٢٩٧,٤	
المساعدة المؤقتة العامة				١٢٤٢,٥	(١٦٦,٠)	(٣٥,٣)	٣٠٤,٠	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات				-	-	-	-	
العمل الإضافي				-	-	-	-	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين				١٢٤٢,٥	(١٦٦,٠)	(٣٥,٣)	٣٠٤,٠	
السفر				٣٣٩,٠	٠,٦	٠,١	٤٤١,٠	
الضيافة				-	-	-	-	
الخدمات التعاقدية				٥,٣	-	-	-	
التدريب				٥,٣	-	-	-	
الخبراء الاستشاريون				-	-	-	-	
النفقات التشغيلية العامة				-	-	-	-	
اللوازم والمواد				-	-	-	-	
الأثاث والعتاد				-	-	-	-	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين				٣٤٦,٦	٠,٦	٠,١	٤٤١,٠	
المجموع				٣٧١٧,٥	٨٥,٦	٢,٢	٤٠٤٢,٤	

الجدول ٢٢: البرنامج ٢٢٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨												
	أمين عام	وكيل	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	فئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	١	٢	٣	١٠	٧	٢	٢٥	٤	٢٩
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١	١	٢
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	(١)	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	١	٣	٢	١١	٧	٢	٢٦	٥	٣١
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معاذلاتها بنوام كامل)													
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	٣,٥٠	-	-	٣,٥٠	١,٠٠	٤,٥٠
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	٣,٥٠	-	-	٣,٥٠	١,٠٠	٤,٥٠
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	(١,٠٠)	-	-	-	(١,٠٠)	(١,٠٠)	(٢,٠٠)
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	٢,٥٠	-	-	٢,٥٠	-	٢,٥٠

المقدمة

٣٢٥- توفرُّ شعبة التحقيق، التي يتولى إدارتها العامة مديرها وفريقها الإداري، المكوّن المعني بالتحقيق والتحليل من مكوّنات الأفرقة المتكاملة التي تنفذ عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة التي يُجريها مكتب المدعي العام ("المكتب") تحت مسؤولية وكلاء ادعاء رئيسيين معينين بالإجراءات الابتدائية تابعين لشعبة المقاضاة. وتتولى شعبة التحقيق توظيف وتدريب المحقّقين والمحلّلين ومُدخّلي البيانات العاملين ضمن الفريق المتكامل، وتراقب أداءهم. ودعماً للأفرقة المتكاملة تتولى شعبة التحقيق أيضاً المسؤولية عن الجوانب العلمية لعمليات التحقيق وجوانبها المتصلة بالبحث الجنائي العلمي، كما تتولى توفير الدعم الاشتغالي.

٣٢٦- ويتألّف ملاك شعبة التحقيق من مديرها والعاملين في أقسامها الأربعة: قسم التحقيق (IS)، وقسم تحليل عمليات التحقيق (IAS)، وقسم البحث الجنائي العلمي (FSS)، وقسم التخطيط والعمليات (POS).

٣٢٧- إن قسم التحقيق يوفرُّ مكوّنًا كبيراً وحاسماً من مكوّنات الأفرقة المتكاملة (المحقّقين، والمضطلعين بتدبير المعلومات، والإداريين). ويتولى فريق التحقيق أهم الأنشطة التحقيقية مركّزاً على الجرائم والمشتبه فيهم وعلى صلة المشتبه فيهم بالجرائم (إما بصفتهم الفردية أو عن طريق منظمة و/أو من باب آخر). ففيما يخص الجرائم يجمع فريق التحقيق الأدلة المتعلقة بالحوادث المشمولة بالتحقيق وما يُرتكب في سياقها من جنایات. أما فيما يخص المشتبه فيهم فمن الضروري تدبُّر مناحي التحقيق في أدوارهم، وفي معرفتهم بالجرائم وتقصُّدهم إتيانها. ومن أجل ذلك يجمع قسم التحقيق الأدلة بشأن المجموعة أو المنظمة المزعوم أنها مسؤولة عن الجرائم المعنية، وأدوار مختلف المشتبه فيهم، وصلتهم بالجرائم، بما في ذلك التمويل والدعم الإمدادي اللازم لارتكاب الجرائم. ويفضي التقدّم المستمر على صعيد التكنولوجيا (مثل وسائط التواصل الاجتماعي)، وتوفُّرها على نطاق واسع، واستعمالها، إلى ضرورة إجراء عمليات تحقيق "على الخط" [إلكترونياً]. وثمة عاملون في الميدان مخصّصون لهذا الغرض يركّزون عند الإمكان على إعداد الدلائل التحقيقية، وإقامة الشبكات المحلية القوية، والتنسيق مع الشركاء المحليين والإقليميين، والمشاركة في الأنشطة مع موظفي المقر الموفدين في بعثات، ومتابعة الأنشطة التي سبق الاضطلاع بها في إطار المهمات المنجزّة.

٣٢٨- وتدعم الأقسام المتخصصة العاملة ضمن شعبة التحقيق الأفرقة المتكاملة في إعداد وتنفيذ خططها وذلك من خلال إسداء المشورة التخصصية وتقديم المساعدة في إجراء العمليات. كما إنّها تنهض بالتنمية الاستراتيجية لقدرة المكتب على التحقيق بوضع وإعمال الإجراءات والأدوات والطرائق الابتكارية سهرًا على اتّسام أنشطة التحقيق بالنجاعة والالتقان والجودة الرفيعة المستوى، وعلى وفائها بالمعايير النافذة.

٣٢٩- ويسهر قسم تحليل عمليات التحقيق (IAS) على وضع المعايير والممارسات الفضلى، وتوفير التدريب، ومراجعة الجودة، وتوفير الموارد لشتى الأفرقة المعنية بالتحقيق. إن المحلّلين والمحلّلين المساعدين جزء من ملاك هذا القسم ويشكّلون مكوّنًا هاماً من الأفرقة المتكاملة.

٣٣٠- ويقدم قسم تحليل عمليات التحقيق الدعم لشعبة التحقيق وشعبة المقاضاة في المجالات التالية: تحليل أنماط الجرائم عندما يُدعى بارتكاب جرائم متعددة وذلك بواسطة قواعد بيانات، وإحصائيات، وبيانات عن التسلسل الزمني، وخرائط، وتقارير، لدعم اتخاذ الإدارة للقرارات المتعلقة باصطفاء القضايا، وعمليات التحقيق، وتتبع المشتبه فيهم الفارين، وتقديم إفادات دورية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وتعهّد قاعدة بيانات

تحليل الوقائع لدعم عمليات التحقيق من أجل جمع وإدماج جميع مصادر الأدلة المتعلقة بالمجموعات والأماكن المعنية والأشخاص المعنيين وسائر الكيانات المعنية؛ والتقييم المنهجي للشهود وسائر مصادر الأدلة استناداً إلى معايير قياسية لإمكانية التعويل وللصدقية؛ وتحليل البنى والشبكات، بما في ذلك بيانات الاتصالات، والمسائل العسكرية (بما في ذلك القيادة والسيطرة والعمليات العسكرية والأسلحة) وأساليب تنفيذ الجرائم؛ والتحليل الجنساني فيما يخص الجرائم والملايسات المعنية تطبيقاً للمبادئ التوجيهية لتحليل الجوانب الجنسانية المعمول بها في مكتب المدعي العام؛ ودعم الإجراءات الابتدائية للإعداد لعمليات استجواب الشهود وإيداع إفاداتهم؛ والتحليل الاشتغالي دعماً للمحققين الذين يقومون بمهام ميدانية؛ والاستعمال المنهجي للموارد المتاحة للعموم على الإنترنت.

٣٣١- ويدعم قسم البحث الجنائي العلمي (FSS) الأفرقة المتكاملة بجزيرته المتخصصة، مثل الخبرة في مجال التحقيق السيراني والخبرة التقنية، وعمليات البحث الجنائي العلمي من قبيل فحص مساح الجرائم (بما في ذلك عمليات الانتباش، وعمليات التشريح، والتصوير الثلاثي الأبعاد، وتحسين المواد السمعية والبصرية)، وتحري الصور الساتلية وبيانات المعلومات.

٣٣٢- إن قسم البحث الجنائي العلمي يقدم دعماً علمياً لأنشطة التحقيق والمقاضاة وعمليات التدارس الأولى. وهو يتألف من ثلاث وحدات هي وحدة البحث الجنائي العلمي (التي تتولى فحص مساح الجرائم، وعمليات الانتباش، وعمليات التشريح، والفحوص السريرية، والتحقيق الجنائي، إلخ)، والوحدة السيرانية (التي تتولى البحث الجنائي الحاسوبي، والبحث الجنائي المتعلق بالأجهزة المتنقلة والاتصالات، وعمليات التحقيق السيراني، إلخ)، ووحدة تحري الصور (التي تتولى المسؤولية عن نظام المعلومات الجغرافية وتحليل الصور الساتلية، وتحليل الصور الضوئية/الفيديوية، ووضع الخرائط الثلاثية الأبعاد وتبيان مجرى الجرائم عن طريق تمثيل الأدوار فيها، وتحري الصور الملتقطة بالطائرات اليعسوبية، إلخ). وإضافةً إلى ذلك يتدبر قسم البحث الجنائي العلمي شؤون الأمانة التنفيذية للمجلس الاستشاري العلمي التابع لمكتب المدعي العام ويضع إجراءات العمل القياسية والمبادئ التوجيهية المتصلة بالأنشطة العلمية التي يضطلع بها المكتب.

٣٣٣- ويدعو قسم البحث الجنائي العلمي المجلس الاستشاري العلمي إلى المحكمة. إن هذا المجلس، المؤلف من الرؤساء الحاليين لمؤسسات المجتمع العلمي الدولي الثماني عشرة الأكثر تمثيلاً، يجتمع كل عام ويسدي المشورة إلى مكتب المدعي العام بشأن أحدث المستجدات في مجال التكنولوجيا الجديدة والتكنولوجيا الناشئة، والطرائق والإجراءات العلمية التي قد يمكن أن تعزز جمع وتنظيم وتحليل الأدلة الوثائقية والعلمية والمتأتية عن الشهادات.

٣٣٤- وأما قسم التخطيط والعمليات (POS) فتسهر وحدته المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليين (ORSU) على السهر على سرّية نشر البعثات في الميدان وأمنها، وتقديم الدعم الاشتغالي لها. وتتكفل وحدة هذا القسم المعنية باستراتيجيات الحماية (PSU) بكون استراتيجية التحقيق معدة بصورة تتيح تدبر الأخطار التي يمكن ارتقاب أن يتعرض لها الأشخاص المتعاونون مع المكتب. وتعمل كلتا هاتين الوحدتين بتعاون وثيق وعلى نحو متكامل مع قلم المحكمة من خلال توزيع المسؤوليات استناداً إلى سلسلة متواصلة من الخدمات. وتقوم وحدة هذا القسم المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة بحق الأطفال (GCU) بمساعدة الأفرقة على التعامل مع الشهود الضعيفي الحال والتحقيق في الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال. ثم إن وحدته المعنية بتجهيز البيانات (DPU) وفرقه المعني بالتسيير والتخطيط يقدمان الخدمات في مجال تجهيز المعلومات وفي مجال الشؤون الإدارية/دعم تدبر المشاريع، على الترتيب.

٣٣٥- لقد أصدر مكتب المدعي العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، مقسماً استراتيجيته في مجال المقاضاة تقسيماً يجعلها تندرج في إطار توسع غايات استراتيجية. وتوسعي شعبة التحقيق إلى تهيئة الظروف اللازمة لنجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتضطلع بأنشطة يراودها دعم تحقيق جميع الغايات الاستراتيجية التسع دعماً مباشراً. وسهراً على استمرار وفاء عمليات التحقيق بالتوجيهات فيما يتعلق بالجودة، إزاء ظروف العمل المنطوية على مصاعب متزايدة باطراد، يواصل العمل وفق الاستراتيجية المبينة فيما يخص السنة السابقة، القاضية باستدامة اتسام عمليات التحقيق بدرجة عالية من الجودة مع التكفل بنجاحة العمل. ويفضي العمل من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعنية إلى أنشطة من قبيل: تنمية القدرة على جمع أدلة ذات أشكال أكثر تنوعاً، بما في ذلك تكوين القدرة على جمع الأدلة المستندة إلى التقنيات العلمية والتكنولوجية؛ وزيادة الحضور التحقيقي في الميدان؛ ومواصلة الأخذ بالمنظور الجنساني في عمليات التحقيق؛ وتوسيع الدور المنوط بالتحليل، وتصديق مهارات العاملين، وتكييف تشكيل أفرقة العاملين مع البيئة الجديدة؛ والمضي في تطوير حماية الشهود.

٣٣٦- ويبيّن التقييم المستمر للخطة الاستراتيجية الحالية (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨)^(٤٤) أن استراتيجية المقاضاة تظل تؤتي نتائج إيجابية في المحكمة (فُدمت منذ عام ٢٠١٢، فيما يخص الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ من النظام الأساسي، اتهامات بما مجموعه ٩٧ جريمة في مرحلة جلسات اعتماد التهم وست جرائم في المرحلة الابتدائية، فتم اعتماد جميع التهم المعنية). وقد أسهمت شعبة التحقيق في إحراز هذه النتائج بإيلائها الأولوية لنوعية الأنشطة التحقيقية لا لعددها، وتلكم استراتيجية تعتمد الشعبة مواصلة تطبيقها فيما يخص القضايا الحالية.

٣٣٧- وبفضل الجهود التي بُذلت فيما يخص ميزانيات السنوات السابقة، تسنى لشعبة التحقيق جعل ملاك العاملين في أفرقتها على مستوى أكثر ملاءمة. بيد أن العدد الإجمالي للموظفين المطلوبين يبقى أدنى من القدر الأساسي وفي مستوى لا تجوز استدامته من منظور الأمد الطويل. وعلى الرغم من ذلك يظل من الممكن استدامة مستوى ملائم من الجودة، إذا لم تطرأ تغييرات غير مرتقبة على الافتراضات الحالية، لكن آجال إنجاز عمليات التحقيق ستكون أطول من الآجال المبينة في التقرير المتعلق بالقدد الأساسي. فبالنظر إلى عبء العمل الحالي يُلاحظ أنه يتعدى المضي في استخدام الموارد بصورة مرنة دون التأثير على جودة الأنشطة التحقيقية أو إطالة المدة اللازمة لإنجازها أكثر مما عليه الحال الآن. وقصارى القول إن مقدار الموارد المتوفر حالياً للشعبة لا يكفي لتلبية جميع الطلبات الواقعة على عاتق المكتب.

٣٣٨- إن النهج المتهاود والمرن المتبع في التحقيق وتقديم النوعية على الكمية كمحور للتركيز يتجسّدان في الاستثمار في الجودة والابتكار. فالواقع أن الجودة تتبوأ مكانة محورية في استراتيجية المكتب الحالية والمقبلة. فالتحقيق السيرياني، وزيادة العمل في مجال البحث الجنائي العلمي فيما يتعلق بتحسين المواد السمعية البصرية، وفحص مساح الجرائم، وعمليات الانتباش، وعمليات التشريح، تؤدي في ذلك دوراً أساسياً شأنها شأن الاستثمار في التدريب (مثل التدريب المستمر على تطبيق معايير التحري والتدريب على العمل في البيئات العالية درجة الخطر) والمثابرة على إقامة الشبكات مع أجهزة إنفاذ القانون، ومؤسسات البحث الجنائي العلمي، والخبراء في مجال التكنولوجيا، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الشركاء. ويؤسّم في ميزانية عام ٢٠١٨ [المقترحة] على

^(٤٤) الوثيقة CBF/28/11، Report on the Implementation of the OTP Strategic Plan، (تقرير عن تنفيذ خطة مكتب المدعي العام)، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧.

استدامة هذا الجهد باستثمار زهيد يتيح للشعبة أن تواكب التقدم الحالي في هذه المجالات وأن تستثمر من جديد حيثما يكون الزمن قد عفا على ما لديها من التكنولوجيا والمعدات.

٢٠٣٥١,٣ ألف يورو

موارد الميزانية

٣٣٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٢٦٠,٣ ألف يورو (٦,٦ في المئة). ويخص ٨٩,٠ في المئة من التكاليف المعنية بند تكاليف الموظفين الذي يؤثر أكبر الأثر على مقدار الميزانية.

٣٤٠- وعلى غرار السنوات السابقة بذلت شعبة التحقيق جهداً كبيراً في استبانة ما يمكن تحقيقه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات. كما وضعت في اعتبارها على الخصوص التوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية فيما يتعلق بزيادات الموارد التي قد تُطلب في إطار ميزانية عام ٢٠١٨. إن الشعبة عملت طيلة عام ٢٠١٧، بالتنسيق مع سائر شعب مكتب المدعي العام وغيره من أجهزة المحكمة، على تخصيص الموارد والوقت لاستبانة ما يمكن تحقيقه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات عن طريق ما يلي: (أ) التنسيق مع الدول وسائر المنظمات الدولية أو مع الغير؛ (ب) توخي المرونة في استخدام الموارد؛ (ج) مراجعة وتوحيد الإجراءات والعمليات والسياسات؛ (د) استعمال التكنولوجيا (الجديدة). وقد أولي الاعتبار الواجب لتمييز ما يمكن تحقيقه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة أو الوفورات قبل اقتراح زيادات في الموارد. وفي نهاية المطاف أفضت استبانة ما يمكن تحقيقه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات في عام ٢٠١٨ إلى طلب ميزانية تنطوي على زيادة أقل (انظر المرفق العاشر فيما يتعلق بالمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات في عام ٢٠١٨).

٣٤١- وفيما يخص قسم التحقيق، تُبيّن مستلزمات فريق التحقيق الأساسي في التقرير عن القّد الأساسي للمكتب^(٤٥). ومن المهم الإقرار، كما يرد في سياق تبرير المتطلبات من الموارد ضمن ذلك التقرير، بأن القدرة الحالية من المحققين لا تزال غير كافية لتلبية الاحتياجات التي تم تمييزها. فيلزم المزيد من الموارد. وقد اقترحت في إطار ميزانية العام الماضي زيادة القدرة التحقيقية للشعبة بإضافة وظيفة مساعد يُعنى بالتحقيق في حالة معيّنة على وجه التحديد (من الرتبة خ ع-رأ)، يجلب إلى فريق التحقيق معارفه العميقة ببلد الحالة المعنية الخاضعة للتحقيق، بما في ذلك إحاطة أفضل بالسياق الاجتماعي الاقتصادي والسياق الثقافي فيه. وسواء أكان هذا المساعد في مقر المحكمة أم عاملاً في الميدان فإنه يقدم الدعم للأفرقة بإقامته شبكات محلية/إقليمية، وتمييزه الدلائل والفرص التحقيقية، وجمعه البيانات من مصادر متاحة للعموم، ولا سيما عندما تُستعمل لغات محلية. وإذا تبيّنت في السنة الماضية الفائدة البالغة من عمل أوائل المساعدين المعيّنين بالتحقيق في حالات معيّنة، هي الحالة في دارفور والحالة في جورجيا والحالة في أوغندا، فإن أفرقة أخرى تطلب دعماً مماثلاً (الأفرقة المعنية بالقضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار، والحالة في ليبيا، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى). ولذا فإن قسم التحقيق يطلب مساعدتين إضافيتين معيّنين بالتحقيق في حالات معيّنة تعزيراً للنشاط التحقيقي. ويمكن تبرير لزوم هذا النوع من الوظائف فيما يخص أفرقة أخرى لكن لم يُطلب توفيرها لها في إطار الميزانية الحالية بغية الحد من نمو مبلغ الميزانية. بيد أن من المتوقع أن تتضمن الميزانيات المقبلة طلبات لتوفير مساعدين إضافيين يُعْتَوَن بالتحقيق بحالات معيّنة على وجه التحديد.

(٤٥) تقرير المحكمة عن "الحجم الأساسي لمكتب المدعي العام"، المؤرخ بـ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٤٢- وكما بُرِّنَ أعلاه يبقى ملاك الأفرقة في عام ٢٠١٨ منقوصاً بالقياس إلى القَدِّ الأساسي اللازم، لكن الاستعانة بالموارد على أساس الأولويات تكفل تقديم دعم كامل للمحاكمات الجارية. أما التبعات المستمرة للنقص في ملاك الأفرقة فتتمثَّل فيما يلي: جعل عمليات التحقيق الناشط اللازمة للاضطلاع بالنشاط المرتقب أكثر استغراقاً للوقت؛ وجعل أفرقة التحقيق غير قادرة على التحرك الملائم إزاء الحوادث الهامة غير المرتقبة، بما في ذلك التحقيق في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي، دون وقف أنشطة أخرى ذات أولوية أو تقليص عدد الموظفين المسند إليهم الاضطلاع بها تقليصاً كبيراً؛ وانعدام القدرة على التتبع؛ وانخفاض القدرة على الاهتمام بالقضايا الساكنة، ولا سيما ضرورة استدامة الصلة مع الشهود وتمييز فرص جمع أدلة جديدة. وما تنفك شعبة التحقيق تضع المزيد من المعايير الحقيقية. وعلى وجه الإجمال يتيح العمل على أساس الأولويات التكفل بوفاء الأنشطة الحقيقية بأعلى معايير الجودة، ويسهم مباشرة في تحقيق الغاية ٩ من غايات الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) وفي تلبية المتطلبات الداخلية والخارجية.

٣٤٣- ولذا فإن قسم التحقيق يطلب، في ضوء ما تقدّم، مساعدتين معيّنين بالتحقيق في حالات معيّنة (من الرتبة خ ع-ر). وبغية البقاء ضمن الحدود التي تفرضها القيود على الميزانية والحدّ من الزيادة في طلب الموارد لمكتب المدعي العام، درست شعبة التحقيق أولاً ما سبق استباته من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات الممكنة تحقيقها. لكنها لم تجد من هذه المكاسب والوفورات ما يغني عن ضرورة هاتينوظيفتين. وعليه فقد استطلعت سبل بديلة. وهكذا تقترح الشعبة أن لا تطلب وظيفة المحققّ المعاون من الرتبة ف-٢ بغية التوصل إلى شبه انعدام الأثر على مبلغ الميزانية. فعلى وجه التحديد فيما يخص قسم التحقيق لا يُطلب أن تموّل لعام ٢٠١٨ وظيفة المحققّ المعاون من الرتبة ف-٢ ضمن إطار المساعدة المؤقتة العامة، الشاغرة حالياً، وذلك لإفساح المجال لتمويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة المستجدة للطلب. إن الشعبة تظل تحتاج إلى موارد تحقيقية إضافية ويمكن أن تشمل طلباتها المقبلة للموارد وظائف لمحققين معاونين إضافيين من الرتبة ف-٢ لكن الأولوية فيما يخص عام ٢٠١٨ تولى للوظائف الإضافية المطلوب توفيرها في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٣٤٤- ولا يُطلب موظفون إضافيون في قسم تحليل عمليات التحقيق لعام ٢٠١٨ لأنه يُركِّز حالياً على إدماج الوظائف والأدوات الجديدة التي وُفِّرت في السنتين الماضيتين، وعلى الارتقاء بالمهارات، وعلى تعظيم النجاعة.

٣٤٥- ولا تلزم موارد إضافية توفّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة في عام ٢٠١٨ لقسم البحث الجنائي العلمي لأنه وظف من يشغلان وظيفتين جديديتين في عام ٢٠١٧ وأعمل السيرورة المتصلة بتحقيق المكاسب من خلال زيادة النجاعة، التي تشمل على أمور منها منصة الأتمتة/التحكم الآلي.

٣٤٦- وتتولى وحدة استراتيجيات الحماية (PSU) ضمن قسم التخطيط والعمليات (POS) المسؤولية عن التدبير العام لشؤون شهود الادعاء. وإثر مراجعة متعمقة لاحتياجات الوحدة وسماتها أُتخذ في عام ٢٠١٧ قرار يقضي بزيادة عدد موظفيها معاونين المعنيين باستراتيجيات الحماية (من الرتبة ف-٢)، ما ستعوّض تكاليفه باستخدام الاعتمادات المخصّصة لسد تكاليف ثلاث وظائف المساعدين المعنيين بالحماية (في إطار المساعدة المؤقتة العامة) (من الرتبة خ ع-ر) التي لا تُطلب فيما يخص عام ٢٠١٨. إن هذا التعديل العدم الأثر في مبلغ الميزانية يتيح المزيد من قدرة الموظفين من الفئة الفنية على مواجهة التحديات المعقّدة المتزايدة الماثلة على صعيد الحماية. وفي الوقت ذاته تدبرت الوحدة، من خلال استبانة مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات يمكن تحقيقها، أمر تقليص الأنشطة الأكثر اتّساماً بالطابع الإداري التي كان يقوم بها المساعدون المعنيون باستراتيجيات الحماية (مثل الجوانب الإدارية لعمليات تقييم المخاطر الفردي). إن ذلك أتاح للوحدة أن تعيد تنظيم مواردها وأن

تجري التعديل الأنف الذكر، الذي استُهل في عام ٢٠١٧ ويُضفى عليه الطابع الرسمي في ميزانية عام ٢٠١٨ [المقترحة]، وذلك بدون طلب موارد إضافية.

٣٤٧- وتتولى الوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليين (ORSU) المسؤولية عن تطبيق نهج كلاني في العمليات ضمن مكتب المدعي العام، بدءاً من التدارس الأولى فوصولاً إلى التحقيق والمقاضاة. وتطلب هذه الوحدة موظفاً إضافياً معنياً بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-٣). ولئن كان يعمل في المقر عدد من الموظفين كافٍ للاضطلاع بالمهام على النحو اللازم فثمة نقص في عدد الموظفين الفنيين ذوي المراس العاملين في الميدان يجعله غير كافٍ للاضطلاع بأود العمليات. ويشار على الخصوص إلى أن الدعم الميداني الذي يقدّم في جمهورية أفريقيا الوسطى ليس كافياً ولا سيّما منذ غداً مكتب المدعي العام يعمل عملاً مكثفاً في هذه الحالة. ومن ثمّ يلزم موظف إضافي معني بالعمليات الميدانية لتخفيف العبء الواقع على عاتق الموظف الحالي وزيادة فعالية العمل.

٣٤٨- وتتولى الوحدة المعنية بتجهيز البيانات (DPU) تبويب الأدلة المجموعة والمسجّلة بأقصى قدر ممكن من الفعالية والسرعة، بغية تسهيل القيام في الوقت المناسب بتحليلها ومراجعتها واستعمالها في المحكمة. فممارسات العمل الحالية هي ممارسات مثلى؛ ومن ثمّ لا تلزم موارد إضافية في عام ٢٠١٨.

٣٤٩- وتؤدي الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة بحق الأطفال (GCU) دوراً هاماً فيما يخص وضع سياسة المكتب المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال، والتعامل مع الشهود الضعيفي الحال بصورة عامة. إنها تسهر على تنفيذ السياسات وعلى إجراء البحوث باستمرار لتحسين طرائق المكتب فيما يخص هذه السياسات، بوسائل منها توفير التدريب. وعلى غرار السنوات السابقة، تلزم موارد من أجل التعاقد مع خبراء نفسانيين اجتماعيين مدرجين في القائمة التي تمسكها الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة بحق الأطفال عندما تستلزم الأنشطة التحقيقية في الوقت نفسه دعماً يجاوز قدرة هذه الوحدة. ونتيجة لتحسين الاستعانة بالخبراء النفسانيين الاجتماعيين المتوفّرين ضمن البلد وتحسين التنسيق مع قلم المحكمة، يُطلب مخصّص مخصّص لسد تكاليف الوظيفة من الرتبة ف-٢ لستة أشهر من شهور العمل فقط بدلاً من ثمانية أشهر. ولا تُطلب لهذه الوحدة أية موارد إضافية.

٣٥٠- ويتولى الفريق المعني بالتسيير والتخطيط المسؤولية عن الدعم الإداري، والاضطلاع بالمهمة الأساسية المتمثلة في جمع المعلومات التدريبية وتوليّفها وإعدادها، ومراقبة النجاعة وتدبير المخاطر، وتقسيم الدعم للمشاريع ذات الأولوية (بما في ذلك إعمال نظام تدبير شؤون التحقيق والشهود) والمساعدة في الوفاء بمتطلبات تدبير موارد الشعبة المعقّد، بما في ذلك تدبير الأحياز. ولا تُطلب لهذا الفريق أية موارد إضافية لعام ٢٠١٨.

الموارد من الموظفين ١٨ ١١٢,٨ ألف يورو

٣٥١- في عام ٢٠١٨ سيتألف ملاك شعبة التحقيق مما مجموعه ١٤٨ وظيفة ثابتة، منها ١٣٩ وظيفة أقرت لعام ٢٠١٧ ضمن جدول الموظفين زائداً تسع وظائف يُقترح تحويلها إلى وظائف ثابتة ٣٧ ووظيفة يستمر لزومها من وظائف المساعدة المؤقتة العامة وخمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة يستجد طلبها، ما يبلغ مجموعه ١٨٧,٨ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١٤ ٣٠٢,٦ ألف يورو

٣٥٢- يرأس شعبة التحقيق مديرتها (من الرتبة مد-١)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر).

٣٥٣- ويرأس قسم التحقيق منسقٌ لعمليات التحقيق (من الرتبة ف-٥)، ويضم ملاكته ثلاثة رؤساء أفرقة (من الرتبة ف-٤)، وستة محققين رئيسيين (من الرتبة ف-٤)، وواحدًا وعشرين محققاً (من الرتبة ف-٣)، وثلاثين محققاً معاوناً (من الرتبة ف-٢) منهم خمسة يُقترح تحويل وظائفهم، وأربعة مساعدين معيّنين بتدبر المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ). فملاك قسم التحقيق يتألف مما مجموعه ٦٥ وظيفة ثابتة.

٣٥٤- ويرأس وحدة تحليل عمليات التحقيق (IAS) رئيسها (من الرتبة ف-٥)، ويضم ملاكها محلاً (معنياً) بأنماط الإحرام) (من الرتبة ف-٤)، وتسعة محلّين (من الرتبة ف-٣) منهم ثلاثة يُقترح تحويل وظائفهم، وسبعة محلّين معاونين (من الرتبة ف-٢)، ومحلّين مساعدين (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة مساعدين معيّنين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ). فملاك قسم تحليل عمليات التحقيق يتألف مما مجموعه ٢٣ وظيفة ثابتة.

٣٥٥- ويرأس قسم البحث الجنائي العلمي (FSS) رئيسه (من الرتبة ف-٥)، ويضم ملاكته موظفاً رئيسياً معنياً بالبحث الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٤) (وظيفة معادة التصنيف)، وموظفاً معنياً بالبحث الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة محققين معيّنين بالبحث الجنائي العلمي السبراني (من الرتبة ف-٣)، ومحللاً معاوناً (معنياً بنظام المعلومات الجغرافية) (من الرتبة ف-٢)، ومحللاً معاوناً (من الرتبة ف-٢)، ومساعداً معنياً بحفظ المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ). فملاك قسم البحث الجنائي العلمي يتألف من تسع وظائف ثابتة.

٣٥٦- ويرأس قسم التخطيط والعمليات (POS) رئيسه (من الرتبة ف-٥)، ويتألف ملاكته من ٤٩ وظيفة ثابتة، ويضم:

(أ) رئيساً لوحدة استراتيجيات الحماية (من الرتبة ف-٤)، يعمل معه موظف معني باستراتيجيات الحماية (من الرتبة ف-٣) وموظف معاون معني باستراتيجيات الحماية (من الرتبة ف-٢) وخمسة مساعدين معيّنين باستراتيجيات الحماية (من الرتبة خ ع-رأ)؛

(ب) رئيساً للوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليين (من الرتبة ف-٤)، يعمل معه ثلاثة موظفين معيّنين بالعمليات (من الرتبة ف-٣) وأربعة موظفين معيّنين بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-٣) ومحلّان للمعلومات (من الرتبة ف-٢) ومحلّل مساعد (من الرتبة ف-١) وخمسة منسّقين للعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ) ومساعدان معيّنان بالعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ) ومساعدان معيّنان بالعمليات (من الرتبة خ ع-رأ) ومساعداً معني بتدبر شؤون الشهود (من الرتبة خ ع-رأ) (تحوّل وظيفته من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة) وثلاثة مساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ)؛

(ج) خبيراً معنياً بشؤون المجني عليهم (من الرتبة ف-٤) وثلاثة خبراء معاونين معيّنين بشؤون المجني عليهم (من الرتبة ف-٢)؛

(د) مديراً لتجهيز البيانات (من الرتبة ف-٢) وسبعة مساعدين معيّنين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ)؛

(هـ) أربعة مساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة

٢, ٣٨١٠ آلاف يورو

٣٥٧- تظل شعبة التحقيق بحاجة إلى أن توفر لها وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود النشاط المزيد الذي يضطلع به المكتب. وفيما يخص عام ٢٠١٨ تطلب الشعبة ٤٢ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة منها خمس وظائف جديدة (٣٩,٨٣ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وقد عُجل على تقليل أثر هذا الطلب على مبلغ الميزانية بالكف عن طلب تمويل ما مجموعه أربع وظائف على النحو المشار إليه في الفقرتين ٣٤٣ و ٣٤٦ أعلاه.

٣٥٨- أما تفاصيل الموارد المطلوبة للبرنامج ٢٣٠٠ في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٨ فهي كما يلي:

(أ) محقق رئيسي (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب مستمر)؛

(ب) سبعة محققين (من الرتبة ف-٣) لمدة ٨٤ شهراً (٧,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب مستمر)؛

(ج) محققان معاونان (من الرتبة ف-٢) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب مستمر)؛

(د) مساعد معني بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب مستمر)؛

(هـ) ثلاثة مساعدين معنيين بالتحقيق في حالات معيّنة (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ٣٦ شهراً (٣,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب مستمر)؛

(و) مساعدان معنيان بالتحقيق في حالات معيّنة (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٦ شهراً (١,٣٤) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب جديد)؛

(ز) ثلاثة محللين (من الرتبة ف-٣) لمدة ٣٦ شهراً (٣,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب مستمر)؛

(ح) ثمانية مساعدين معنيين بالتحليل (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ٩٦ شهراً (٨,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (كانت هذه الوظيفة تسمى "مساعد معني بتجهيز البيانات") (متطلب مستمر)؛

(ط) رئيس لوحدة التحقيق السببراني (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب مستمر)؛

(ي) موظفان معنيان بالبحث الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب مستمر)؛

(ك) موظفان معاونان معنيان باستراتيجيات الحماية (من الرتبة ف-٢) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (متطلب مستمر)؛

- (ل) موظفان معاونان معنيان باستراتيجيات الحماية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٦ شهراً (١,٣٤ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد)؛
- (م) موظف معني بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-٣) لمدة ٨ أشهر (٠,٦٧) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد)؛
- (ن) ثلاثة منسقين للعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-٢) لمدة ٣٦ شهراً (٣,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (س) منسق للعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ع) خبراء نفسانيون اجتماعيون (من الرتبة ف-٢) لمدة مجموعها ٦ أشهر (٠,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ف) موظف معني بالمشاريع (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ص) مساعد معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف-١) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر).
- ٣٥٩- ويُطلب في قسم التحقيق مساعداً معنيان بالتحقيق في حالات معينة (من الرتبة خ ع-٢) يعوّض معظم تكاليف وظيفتيهما بعدم طلب وظيفة محقق معاون (من الرتبة ف-٢).
- ٣٦٠- ويُطلب في قسم التخطيط والعمليات موظف جديد معني بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-٣) وموظفان معاونان جديداً معنيان باستراتيجيات الحماية (من الرتبة ف-٢). وستعوّض تكاليف الوظائف المعنية جزئياً بالكف عن طلب تمويل وظائف ثلاثة مساعدين معنيين باستراتيجيات الحماية (من الرتبة خ ع-٢).
- ٣٦١- ويسهم في الزيادة أيضاً تغير عدد أشهر العمل للوظائف المعنية التي هُيئ لشغلها في ميزانية عام ٢٠١٧ إلى أقل من ١٢ شهراً (عدا وظائف الخبراء النفسانيين الاجتماعيين) بينما يعاد في ميزانية عام ٢٠١٨ [المقترحة] إلى شغلها لمدة كاملة.

٢ ٢٣٨,٥ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٣٦٢- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٤٨,٩ ألف يورو، وهو يلزم لسد تكاليف أسفار ونفقات تشغيلية عامة.

١ ٧٠٨,٥ آلاف يورو

السفر

٣٦٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٩٨,٩ ألف يورو (٢,٢ في المئة). إن الوفورات البالغة ٧,٥ آلاف يورو فيما يتعلق بالمشاركة في دورة الجمعية لو كانت ستُعقد في نيويورك [على غرار عام ٢٠١٧] يعاد تخصيصها لسد متطلبات السفر في إطار مهمات العمل.

٣٦٤- ويبيّن بلوغ نفقات أسفار شعبة التحقيق في عام ٢٠١٦ مبلغاً مقداره ٢ ١٨٥,٠ ألف يورو، وبلوغها في عام ٢٠١٧ مبلغاً يُتوقع أن يكون مائلاً، أن شعبة التحقيق تظل تنفق على الأسفار أكثر من مبلغ الميزانية المعتمدة لسد تكاليف أسفارها. وتتوقع الشعبة أن مقدار المصروفات على الأسفار مستقبلاً سيظل في مستوى مماثل يجعل مبلغ ما يقدر أن تنفقه على أسفارها في عام ٢٠١٨ يزيد بمقدار ٨٠٠,٠ ألف يورو عن المبلغ المخصّص في ميزانيتها لسد تكاليف السفر إذا لم يُزد مبلغ ميزانية السفر هذا. إن الإنفاق الزائد سُدّ فيما سلف، ويظل يُسَدّ، بإعادة تخصيص اعتمادات بنقلها من بنود أخرى من بنود الميزانية.

٣٦٥- لقد أولت شعبة التحقيق عناية وافية لاستبانة ما يمكن تحقيقه من مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات متصلة بالأسفار. وتسنى لها تقليص تكاليف الفنادق وبدل المعيشة اليومي في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال سيرورة مستمرة أُجريت في عام ٢٠١٧ لتقييم التكاليف وتقليصها بتكليف تصميم العمليات وتحسين ظروف العمل. وباستدامة اتباع هذا النهج يُتوقع أن يتسنى في عام ٢٠١٨ تحقيق وفر مقداره ١١٠,٠ آلاف يورو فيما يخص العمليات في جمهورية أفريقيا الوسطى، على افتراض أن تسود فيها ظروف مماثلة. وبهذه الوفورات ستقلّص زيادة الإنفاق على الأسفار المقدّر أن تبلغ ٨٠٠,٠ ألف يورو في عام ٢٠١٨ إلى زهاء ٦٩٠,٠ ألف يورو. وتقرّح الشعبة العمل للتوصل إلى ميزانية للسفر مسوّاة على مدى فترة سنتين (استناداً إلى النشاط الحالي) على نحو يلي الاحتياجات الفعلية للشعبة وذلك بزيادة مبلغ ميزانية السفر المطلوب بمقدار ٢٩٨,٩ ألف يورو في عام ٢٠١٨ وبمقدار العجز الذي سيسجّل في إطار هذا البند في عام ٢٠١٩. وسيظل المكتب يتوخى أقصى درجة ممكنة من النجاعة على هذا الصعيد، مكمّلاً ترتيبات الأسفار لاستدامة التوازن الأكثر فعالية بين تكاليف الرحلات الجوية وبدل المعيشة اليومي، وعملاً بقدر المستطاع على أساس درجات الأولوية بغية المواءمة بين العمليات والموارد المتاحة.

٣٦٦- إن الأنشطة التحقيقية في الميدان تتوقف على الظروف الأمنية والفرص التي غالباً ما لا يكون للمكتب سيطرة عليها. فعلى الرغم من بذل قصارى الجهد لتحسين تخطيط المهمات وتقليص كلفة كل مهمة (مثل تقليص تكاليف السكنى في جمهورية أفريقيا الوسطى كما ذكر آنفاً)، يتعيّن استغلال كل فرصة تسنح يمكن أن تؤدي تحسينات في عمليات التحقيق تفضي بدورها إلى تحسين التأهب للمحاكمات في القضايا المعنية (وتتيح تحقيق وفورات للمحكمة من حيث سرعة الإجراءات).

٣٦٧- وتلزم الزيادة لتقليص ما يسجّل حالياً من زيادة النفقات عن المخصّصات في بند الميزانية الخاص بالسفر والنهوض بأود نفس العدد من المهمات. فالتكاليف المرتبطة بالعمل في ظروف متزايدة درجات الخطر وكلفة السكن التي تُتكبّد من جراء محدودية الأماكن الآمنة المتوفرة في الميدان ترفع الأسعار في بعض بلدان الحالات التي تعمل فيها الأفرقة.

النفقات التشغيلية العامة ٥٣٠,٠ ألف يورو

٣٦٨- ينطوي المبلغ المقترح على زيادة مقدارها ٥٠,٠ ألف يورو (٤,١٠ في المئة).

٣٦٩- ويخص بند الميزانية هذا التكاليف التي لا مناص من أن يتكبّدها الشهود الذين يحضرون لكي يُستجوبوا والتكاليف المتصلة بواجب المكتب المتمثل في العناية بالشهود (بما في ذلك العناية بهم في إطار عمليات التحقيق الناشط والمحاكمات وباقي القضايا العالقة). ولا تُسَدّ هذه التكاليف من المخصّصات لقسم الجني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة، لأنها تتأتى عن التفاعل بين مكتب المدعي العام والشهود (مثل تكاليف سفر الشاهد

وسكناه عندما يأتي من أجل استجوابه)، أو تتصل بتدابير أمنية متدنية التكاليف/خفيفة الأثر يتخذها المكتب بالنظر إلى اللّحَق المبرم بينه وبين قسم المجني عليهم والشهود.

٣٧٠- ويستند حساب مبلغ الزيادة المطلوبة في بند النفقات التشغيلية العامة إلى عدد من العوامل (عدد الشهود الجدد في عمليات التحقيق الجارية مع استمرار وجوب النهوض بواجب العناية بالشهود الحاليين؛ وتزايد الحاجة إلى العمل في ظروف عالية درجة الخطر تترتب عليها بطبيعتها نفقات تشغيلية أعلى بكثير تُسَد بالمخصّصات لها المصروفات على أمن وسلامة الموظفين والشهود؛ وصيانة أو استبدال معدات من قبيل وسائل التتبع، وأضرار الاستغاثة، وأجهزة الاتصال، التي تيسّر التواصل مع المكتب على نحو آمن ويتعذر تققيبه. كما يخصّص مبلغ لحيازة صور ملتقطة بالسواتل يتكاثّر الطلب عليها لأغراض متعلقة بالأدلة نظراً للوقت الفاصل بين زمن وقوع الأحداث ووقت تدخل المكتب وتعذر الوصول إلى بعض مساح الجرائم. إن الشعبة تضع في اعتبارها التكاليف المعنية وتسعى إلى الحد من النفقات في هذا المجال بالسعي الدائم إلى استبانة ما يمكن تحقيقه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات لكن الزيادات المعنية تبقى ضرورية لاستدامة امتياز العمل والنهوض بواجب العناية.

الجدول ٢٣ : البرنامج ٢٣٠٠ : ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج ٢٣٠٠ : شعبة التحقيق	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)							التعديرات في الموارد	
	المجموع	المصرفات من صندوق الطوارئ		المصرفات من صندوق الطوارئ		الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)
		المجموع	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه				
الموظفون من الفئة الفنية					١٠ ٧٣٣,٣	١٠٣٦,٨	٩,٧	١١ ٧٧٠,١	
الموظفون من فئة الخدمات العامة					٢ ٣٧٣,٩	١٥٨,٦	٦,٧	٢ ٥٣٢,٥	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٠ ٤٩١,١	-	-	١٠ ٤٩١,١	١٣ ١٠٧,٢	١ ١٩٥,٤	٩,١	١٤ ٣٠٢,٦	
المساعدة المؤقتة العامة	٥ ٢٤٤,٠	٢٥٩,٨	٥٥٠٣,٨	٤٠٩٤,٢	(٢٨٤,٠)	(٦,٩)	٣ ٨١٠,٢		
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	
العمل الإضافي	١٧,٦	١,٧	١٨,٣	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٥ ٢٦١,٦	٢٦٠,٥	٥٥٢٢,١	٤٠٩٤,٢	(٢٨٤,٠)	(٦,٩)	٣ ٨١٠,٢		
السفر	١ ٩٩٤,٢	١٩٠,٨	٢ ١٨٥,٠	١ ٤٠٩,٦	٢٩٨,٩	٢١,٢	١ ٧٠٨,٥		
الضيافة	١,٥	-	١,٥	-	-	-	-	-	
الخدمات التعاقدية	١,٧	-	١,٧	-	-	-	-	-	
التدريب	١٤٤,٩	-	١٤٤,٩	-	-	-	-	-	
الخبراء الاستشاريون	٤١,٣	-	٤١,٣	-	-	-	-	-	
النفقات التشغيلية العامة	٤١٥,٢	٣,٧	٤١٨,٩	٤٨٠,٠	٥٠,٠	١٠,٤	٥٣٠,٠		
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-	-	
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعام	٢ ٥٩٧,٨	١٩٤,٥	٢ ٧٩٢,٣	١ ٨٨٩,٦	٣٤٨,٩	١٨,٥	٢ ٢٣٨,٥		
المجموع	١٨ ٣٥٠,٥	٤٥٥,٠	١٨ ٨٠٥,٥	١٩ ٠٩١,٠	١ ٢٦٠,٣	٦,٦	٢٠ ٣٥١,٣		

الجدول ٢٤ : البرنامج ٢٣٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج ٢٣٠٠ : شعبة التحقيق	ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨																				
	وكيل أمين عام		أمين عام مساعد		١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد	٥-مد	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف		
	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	١	-	٤	١٣	٤٠	٤١	١	١٠٠	-	٣٩	٣٩	-	١٣٩				
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٥	-	٨	-	١	١	-	٩				
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-				
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-				
المستعادة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-				
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	١	-	٤	١٤	٤٢	٤٦	١	١٠٨	-	٤٠	٤٠	-	١٤٨				
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معاذلاتها بنوام كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-				
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	١,٥٠	١٤,٠٠	١٠,٦٧	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٢٧,١٧	٣,٠٠	١٦,٥٠	١٦,٥٠	١٦,٥٠	٤٦,٦٧				
المستمرة	-	-	-	-	٢,٥٠	١٦,٠٠	٩,٥٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٢٨,٥٠	٣,٠٠	١٤,٠٠	١٤,٠٠	١٤,٠٠	٤٥,٥٠				
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٣٣				
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٩,٠٠)				
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	٢,٠٠	١٣,٦٧	٥,٨٣	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٢٢,٥٠	٣,٠٠	١٤,٣٣	١٤,٣٣	١٤,٣٣	٣٩,٨٣				

المقدمة

٣٧١- تؤدي شعبة المقاضاة دوراً محورياً في اضطلاع المحكمة بمهمتها الأساسية، ألا وهي إجراء أنشطة مقاضاة عادلة وفعالة وسريعة وفقاً لنظام روما الأساسي. إنها تتألف من قسم المقاضاة وقسم الاستئناف. وهي تتولى، بإدارة عامة من مديرها، المسؤولية عن إسداء الإرشادات القانونية إلى المحققين، والترافع في القضايا التي تنظر فيها دوائر ثلاث الشعب القضائية في المحكمة جميعاً، وتُعد جميع الدفوع الكتابية التي تتضمنها العرائض وغيرها من المذكرات التي تقدّم إلى الدوائر، وتشارك في أنشطة التحقيق وأنشطة تحضير القضايا في نطاق الأفرقة المتكاملة. كما يُعهد إلى وكلاء الادعاء الرئيسيين المعنيين بالإجراءات الابتدائية ضمن قسم المقاضاة بمهمة قيادة الأفرقة المتكاملة وإسداء الإرشاد العام بشأن التحقيق في القضايا، وقيادة الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية أمام دوائر المحكمة. وتتولى شعبة المقاضاة توظيف وكلاء الادعاء المعنيين بالإجراءات الابتدائية ووكلاء الادعاء المعنيين بإجراءات الاستئناف والموظفين القانونيين ومنظمي ملفات القضايا والمساعدين المعنيين بدعم الإجراءات الابتدائية، وتدريبهم، ومراقبة أدائهم.

٣٧٢- ويتولى قسم الاستئناف، الذي يقوده وكيل الادعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف، التفاوضي في جميع دعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي أمام دائرة الاستئناف، وإعداد جميع طلبات الإذن بالاستئناف والردود على طلبات الإذن بالاستئناف التي يودعها الدفاع وغيره من الأطراف أمام الدوائر الابتدائية، وصوغ نصوص أهم الوثائق التي تودع في المرحلة الابتدائية من الإجراءات، ولا سيما الوثائق التي تشمل مسائل هامة وحديدة من مسائل القانون الجنائي الدولي والقوانين الإجرائية، وإسداء المشورة القانونية إلى الأفرقة العاملة في قسم المقاضاة وإلى سائر مكونات مكتب المدعي العام مثل قسم تحليل الحالات وشعبة الاحتصاص والتكامل والتعاون وديوان المدعي العام.

٣٧٣- كما إن قسم المقاضاة وقسم الاستئناف ينظمان تدريباً ومحاضرات مستفيضة للعاملين في شعبة المقاضاة وغيرها من الشعب بشأن المرافعات الكتابية، والمرافعات الشفوية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي. ومن ذلك اجتماع قانوني يعقد مرة كل أسبوعين لجميع العاملين في شعبة المقاضاة حيث تناقش المستجدات القانونية والإجرائية ذات الصلة بالشعبة، وتدريب داخلي على المرافعة يعقد بانتظام، منه تدريب على المرافعة الشفوية وتدريب على استجواب الشهود، بالفرنسية وبالإنكليزية.

٣٧٤- ويُتوقع أن تبقى شعبة المقاضاة في عام ٢٠١٨ منخرطة في أنشطة ضمن إطار الإجراءات الابتدائية في قضية أنتاغندا (Ntaganda) وقضية أغبجو (Gbagbo) وإيليه غوديه (Blé Goudé) وقضية أنغوين (Ongwen). كما يُتوقع أن يُنشد اعتماد تم توجيه في قضية واحدة أو أكثر من القضايا التي تخضع للتحقيق حالياً. وستعيّن على قسم الاستئناف أن يتناول دعاوى الاستئناف النهائي التي تقام في الحالة [الأولى] في جمهورية أفريقيا الوسطى في القضية المتعلقة بجرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي وفي قضية بما. ثم إن أفرقة شعبة المقاضاة ستبقى منخرطة في الأنشطة التحقيقية الجارية في الحالة في جورجيا وفي الحالة في كوت ديفوار (القضية ٢) والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في ليبيا والحالة في مالي وغيرها من الحالات الخاضعة للتحقيق.

٣٧٥- وستواصل شعبة المقاضاة استطلاع الوسائل الخلاقة للنجاح في تقديم حججها أمام المحكمة، بما في ذلك مضيئها في استعمال التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في جلسات المحكمة، ما مَيَّر أيضاً في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باعتباره مجالاً ذا أولوية.

٣٧٦- وستسهر شعبة المقاضاة أيضاً على كفاية تطبيقها شتى أشكال إسناد المسؤولية الجنائية التي تجيزها المادة ٢٥ من النظام الأساسي (المسؤولية الجنائية الفردية) والمادة ٢٨ منه (مسؤولية القادة والرؤساء الآخرين). وتماشياً مع السياسات النافذة ستسعى شعبة المقاضاة إلى التكفل بأن تشمل التهم التي توجهها أفرقتها الجرائم الجنسية والجنسانية المنطلق والجرائم بحق الأطفال، حيثما تقع مثل هذه الجرائم في الحالة الخاضعة للتحقيق، وأشكال الجنائية الأكثر تمثيلاً في الحالة المعنية. وستولي شعبة المقاضاة عنايةً خاصة لأشكال الجنائية التي درج القضاء الدولي أو القضاء الوطني على عدم المقاضاة عليها إلى الحد اللازم.

٣٧٧- وقد استحدثت شعبة المقاضاة آليات تنسيق داخلي وأفرقة عاملة، وهي منخرطة في إطار المبادرات المتخذة على نطاق مكتب المدعي العام والتي تتناول مجالات أولويات المكتب والمحكمة مثل التدريب على الترافع، وزيادة النجاعة، وتدبير المعلومات، والأفرقة المتكاملة. ثم إن شعبة المقاضاة ستواصل استعمال وتحسين نظام المراجعات الداخلية للأدلة، ومراجعات الحالات التي تميَّزت بأهميتها من بين حالات تقديم الحجج أمام المحكمة، ساعيةً إلى إجراء عمليات تقييم نقدي لجودة عملها وضمان إنتاجه عالي درجة الجودة.

٣٧٨- وقد حدّدت شعبة المقاضاة أهدافها لعام ٢٠١٨ على نحو يتوافق مع الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ويمكن الرجوع إلى الأهداف المعنية في المرفق الخامس (د).

١١ ٩١٥,٠ ألف يورو

موارد الميزانية

٣٧٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٤٥,٥ ألف يورو (٣,٠ في المئة) تعزى إلى طلب الموارد الإضافية الجديد.

٣٨٠- إن أنشطة شعبة المقاضاة تتميز بالاستعانة فيها بمهنيين مختصين في القانون الجنائي الدولي وبتوقفها على الاستعان بهم. وعليه فإن معظم ميزانية الشعبة (٩٧ في المئة منها) يتركز في بند الموارد من الموظفين. وبالتالي تركز الشعبة على إيجاد مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات في التكاليف من خلال تحفيز زيادة الإنتاجية باستبعاد الطالغ من السيرورات، وإعادة تدارس الإجراءات الداخلية، وتبسيط التعاون مع سائر الشعب والأطراف، حيثما أمكن ذلك. وإضافة إلى التدابير الداخلية المحددة أعلاه تعتمد الشعبة وموظفوها على شبكتها الواسعة والمتينة حيثما أمكن الأمر. وفي المقابل تبني الشعبة شبكتها بوسائل منها على سبيل المثال إلقاء محاضرات وخطب أمام المهنيين والطلبة في شتى المؤسسات.

٣٨١- وعلى الرغم من وجوب أن يُعتبر أن عبء العمل الواقع على عاتق شعبة المقاضاة يتحدد معظمه بالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي والأوامر الصادرة عن الدوائر فإنها حريصة على مواصلة التركيز على إيجاد مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات في التكاليف. ويؤمل أن ذلك سيخفف ضغط العمل الواقع على كاهل موظفي الشعبة ويقلص ساعات العمل المستفيضة الذي ينهضون به.

٣٨٢- وفيما يلي مثالان على ما استبانته الشعبة فيما يخص عام ٢٠١٧ من الوفورات في التكاليف والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة:

(أ) إمكان الاستعانة بميسرين يقدمون دون مقابل خدماتهم فيما يخص التدريب الاختصاصي وتنظيم التدريب بصورة مشتركة مع الغير: لقد مثل ذلك ممارسة استمرت الشعبة على اتباعها لعدة سنوات وتم بالفعل الأخذ بحاصل حساب الوفورات في التكاليف (٣٣,٠ ألف يورو في السنة) عند تحديد المبلغ المطلوب في ميزانية التدريب؛

(ب) تعزيز ثقافة تبادل المعارف داخلياً الذي هدفت إليه شعبة المقاضاة دائماً: فالموظفون الأقدم، مثلاً، يُتوخى منهم أن ينقلوا معارفهم وخبراتهم إلى الموظفين المبتدئين وذلك بتوفير التدريب وإلقاء المحاضرات. بل إن هذه المسؤولية مدرجة بصفحتها هدفاً من الأهداف المنشودة ضمن التقرير السنوي عن أداء الموظفين الأقدم. لقد درجت الشعبة على اتباع هذه الممارسة، الأمر المرعى بالفعل في المبلغ المطلوب في ميزانية التدريب. فقد بين الحساب أن الاستعانة بالخبرة الداخلية لإلقاء المحاضرات وتوفير التدريب تفضي إلى تحقيق وفورات في التكاليف يقارب مبلغها ٣٢,٠ ألف يورو في السنة.

٣٨٣- وتحتاج شعبة المقاضاة إلى موارد إضافية غير متصلة بالعاملين دعماً لأنشطتها. ويوفر معظم الخدمات المعنية، ضمن المكتب، في إطار البرنامجين الفرعيين ٢١١٠ و ٢١٢٠ (ويهيأ لها في ميزانيتها). بيد أنه يلزم أفراد مبلغ محدد لسد تكاليف السفر، وهو مطلوب في إطار ميزانية شعبة المقاضاة.

٣٨٤- وقد تدارست شعبة المقاضاة مواردها الحالية وخصّصت الوظائف في الأفرقة التي تحتاج إليها أمس الحاجة. وأعيد تخصيص الموظفين الذين يُعونون بقضايا لن يستمر الاهتمام بها في عام ٢٠١٨ وذلك لكي يُعنوا بعمليات تحقيق جديدة، أو لكي يعزّوا الأفرقة التي كانت منقوصة الملاك إلى حد كبير في السنوات السابقة. ويُرتقب أن يكون التطلب من شعبة المقاضاة باهظاً في عام ٢٠١٨، الذي سيشهد ثلاث محاكمات مستمرة طيلته، ودعويّ استئناف نهائي، وست عمليات تحقيق ناشط، تستلزم أفرقة كاملة معنية بالتحقيق في المرحلة التمهيدية.

٣٨٥- إن ميزانية عام ٢٠١٨ [المقترحة] لشعبة المقاضاة تتسم بالاعتدال، إذ لا يركّز فيها إلا على الوظائف الحاسمة مُطلقاً الحسم لتحقيق الافتراضات المتعلقة بالميزانية. فلا تُخصّص فيها أية موارد للقضايا المشتمة على عمليات تحقيق عالقة ريثما يجري القبض على المشتبه فيهم أو غيره من الأعمال. وقد بذلت شعبة المقاضاة جهداً كبيراً لجعل ميزانيتها المقترحة تراعي الشواغل التي أثيرت خلال ما سبق من اجتماعات متعلقة بالميزانية، مع السهر في الوقت نفسه على أن يجسّد المقترح الموارد اللازمة لاضطلاع الشعبة بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها بموجب نظام روما الأساسي.

الموارد من الموظفين ١١ ٥٤٠,٩ ألف يورو

٣٨٦- سيتألف ملاك العاملين في شعبة المقاضاة من ١٠٨ موظفين: ٩٤ وظيفة ثابتة (منها ست وظائف يُقترح تحويلها من الوظائف التي توفّر منذ فترة طويلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة) و ١٤ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١٣,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) منها ثلاث وظائف مستجدة الطلب.

١٠ ٢٣٦,٨ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣٨٧- لا تُطلَب أية وظائف ثابتة إضافية عدا الوظائف المدرجة في قائمة الوظائف المطلوب تحويلها إلى وظائف ثابتة التي قُدمت إلى لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثامنة والعشرين التي عُقدت في نيسان/أبريل.

٣٨٨- ولأغراض الميزنة فقط يُلحق نائب المدعية العامة (مساعد أمين عام) بشعبة المقاضاة. بيد أن دوره يتمثل في التفرغ للعمل نائباً للمدعية العامة. وبهذه الصفة يتولى نائب المدعية العامة - تحت توجيهها المباشر - الإشراف على ثلاثِ شُعبٍ مكتب المدعي العام وتنسيق عمل هذه الشُعب، وهي شعبة الاحتصاص والتكامل والتعاون، وشعبة التحقيق، وشعبة المقاضاة. كما إن المساعد الشخصي لنائب المدعية العامة مُلحق بشعبة المقاضاة.

٣٨٩- ويتولى مدير شعبة المقاضاة (من الرتبة مد-١) قيادتها وإدارتها، ويشرف على الاستعانة الفعالة بالموارد وعلى توحيد نسق أعمال تحضير الملفات وإيداع الوثائق. كما يتولى مديرها، يساعده في ذلك وكيل الادعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-٥)، مراجعة جميع ما يودع من وثائق وعرائض قبل أن يتم تقديمها إلى المحكمة بغية التيقن من أنها متسقة من الناحية القانونية ومحزرة بصورة مقنعة. ويسدي مدير الشعبة المشورة بشأن القضايا إلى أفرقة التحقيق والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية، وذلك غالباً بشأن مسائل يُطلب تناولها في أجل قصير. ويساند مدير الشعبة منسقاً لعمل منظمي ملفات القضايا (من الرتبة ف-٢)، ومساعد خاص (معني بأنشطة المقاضاة) (من الرتبة ف-٣) من أجل التخطيط والتنسيق في الشعبة. كما إن لمدير الشعبة مساعداً شخصياً (من الرتبة خ ع-رأ) ومساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ) يساندان الشعبة في تنفيذ كافة الأمور الإدارية، بما في ذلك معاملة المطالبات المتصلة بالسفر وطلبات الإجازات.

٣٩٠- ويتألف ملاك شعبة المقاضاة من الوظائف الثابتة التالي بيانها: وظيفة نائب للمدعية العامة (أمين عام مساعد)، ووظيفة مدير لشعبة المقاضاة (من الرتبة مد-١)، ووظائف ثمانية وكلاء ادعاء رئيسيين معينين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٥)، ووظيفة وكيل ادعاء رئيسي معني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-٥)، ووظائف ثلاثة عشر وكيل ادعاء معينين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٤) منها وظيفتان تُطلَب تحويلهما، ووظائف ثلاثة وكلاء ادعاء معينين بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-٤)، ووظائف أربعة عشر وكيل ادعاء معينين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة موظف قانوني (من الرتبة ف-٣)، ووظائف ثلاثة وكلاء ادعاء معينين بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-٣)، ووظائف اثنين وعشرين وكيل ادعاء معاون معينين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٢) منها ثماني وظائف (ثابتة) لوكلاء ادعاء مساعدين معينين بالإجراءات الابتدائية مصنفة في الرتبة ف-١ يعاد تصنيفها وثلاث وظائف لوكلاء ادعاء مساعدين معينين بالإجراءات الابتدائية مصنفة في الرتبة ف-١ تحوّل إلى وظائف ثابتة، ووظيفة وكيل ادعاء مساعد معني بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-١) تُطلَب تحويلها، ووظائف عشرة موظفين قانونيين مساعدين (من الرتبة ف-١)، ووظائف تسعة منظمي ملفات القضايا (من الرتبة ف-١) منها وظيفة واحدة تُطلَب تحويلها، وخمس وظائف لمساعدين معينين بدعم الإجراءات الابتدائية (من الرتبة خ ع-رأ)، ووظيفتان لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ)، ووظيفة مساعد شخصي (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٩١- وتتولى الأفرقة المتكاملة المسؤولة عن التحقيق والمقاضاة في القضايا المعروضة على المحكمة. وخلال الأشهر الستة الأولى من مدة التحقيق (الفترة الاستهلالية) يُركّز رئيسياً في أنشطة المكوّن (الصغير) المعني بالمقاضاة

من الفريق المتكامل على صوغ المنحى المفترض للقضية. وتستلزم مرحلة التحقيق التمهيدي هذه فريقاً مؤلفاً من ستة وكلاء آداء، ومنظمّ ملفات القضايا، ومساعد معني بالدعم في الإجراءات الابتدائية (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) إلى جانب وكيل الادعاء الرئيسي المعني بالإجراءات الابتدائية الذي يتولى قيادة الفريق. ويقوم الفريق بإسداء التوجيه القانوني والاستراتيجي من أجل التحقيق، وتحليل الأدلة، وبوضع الأساس النظري للقضية، وبالمشاركة في الأنشطة التحقيقية بما فيها أعمال الاستجواب الذي يُجرى بموجب المادة ٥٥(٢) من نظام روما الأساسي، وبالتحضير لكشف المعلومات والوثائق، وبإعداد مشاريع الوثائق ذات الصلة بما فيها جميع الوثائق التي قد يلزم إيداعها في مرحلة التحقيق. ويتولى منظمّ ملفات القضايا والمساعد المعني بالدعم في الإجراءات الابتدائية تدبير الأدلة والمعلومات والوثائق المراد إيداعها، ومساندة وكلاء الادعاء في مهامهم. وبحسب الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٨ سُجّرى خلاله ست عمليات تحقيق ناشط.

٣٩٢- وعندما يكون التحقيق قد شهد تقدماً كافياً فتم صوغ المنحى المفترض للقضية، تزيد شعبة المقاضاة قدرتها فتشكل فريق تحقيق يُعنى بالمرحلة التمهيديّة من الإجراءات. وفيما يخص عام ٢٠١٨ يُتوقع أنه سيشهد، إضافة إلى المحاكمات الثلاث ودعوي الاستئناف في قضيتين، بلوغ بعض القضايا المرحلة التمهيديّة. وتبدأ المرحلة التمهيديّة بقيام الفريق المتكامل بالتحضير لانتقال التحقيق إلى الطور الابتدائي عبر مرحلة تهذيب المنحى المفترض للقضية بالانتقال من المنظور القانوني إلى إعداد طلبات إصدار أوامر بالقبض على المشتبه فيهم. ويشتمل التحضير لطلب إصدار أمر بإلقاء القبض أو أمر بالمثل ("بالحضور") على استعراض للأدلة شامل يخرط فيه موظفون من مكتب المدعي العام ليسوا أعضاء في الفريق المسند إليه إجراء التحقيق أو المقاضاة، وذلك للتحصيص في مدى كفاية الأدلة طبقاً للمعايير الخاصة بالمرحلة المعنية من الإجراءات. فإذا أُصدر أمر بالقبض على مشتبه فيه أو أمر بمثوله أمام المحكمة فإن رئيس قلم المحكمة، بالتشاور مع المدعية العامة، يحيل الأمر بالقبض على الشخص المعني وتقدمه إلى المحكمة بموجب المادتين ٨٩ و ٩١ من النظام الأساسي إلى كل دولة قد يوجد هذا الشخص على أراضيها. وبعد القبض على المشتبه فيه المعني أو تقديمه إلى المحكمة يُفترض عادة أن يجري مثوله الأول أمام المحكمة في غضون ٤٨ إلى ٩٦ ساعة اعتباراً من زمن وصوله إلى مقر المحكمة. وتقضي القاعدة ١٢١(١) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بأن تحدد الدائرة التمهيديّة، عند أول مثول للمشتبه فيه أمام المحكمة، موعد عقد جلسة اعتماد التهم الموجهة إليه. والمعتاد أن يقع تاريخ عقد جلسة اعتماد التهم بعد أربعة أشهر أو ستة من تاريخ المثول الأول أمام المحكمة. وفي الفترة الفاصلة بين المثول الأول أمام المحكمة وموعد انعقاد جلسة اعتماد التهم، يبدأ فريق المقاضاة بكشف الوثائق والمعلومات للدفاع، بما في ذلك استعراض المواد المعنية وإجراء عملية حجب ما يجب حجبها من المعلومات، وإعداد الوثيقة المتضمنة للتهم، والعريضة الممهدة لاعتماد التهم، وقائمة الأدلة. ويُجرى عند اللزوم استعراض إضافي للأدلة، ويُنظر فيما إذا كان يتعين الاستناد إلى المادة ٥٦ من نظام روما الأساسي. ويصدر قرار اعتماد التهم في غضون ٦٠ يوماً اعتباراً من تاريخ انعقاد جلسة اعتمادها. وبعد اعتماد التهم تحال القضية إلى الدائرة الابتدائية. وقبل تقديم البيانات الافتتاحية، يقوم فريق المقاضاة بتحديث وتنجز ما يجب كشفه من المعلومات والوثائق، وإعداد أهم الوثائق المراد إيداعها في إطار الإجراءات الابتدائية، مثل العريضة الممهدة للمحاكمة، وقائمة الشهود، وقائمة الأدلة، وطلبات اتخاذ التدابير الحمايية ضمن المحكمة.

٣٩٣- إن الاهتمام بكل قضية تكون في المرحلة التمهيديّة أو في المرحلة الابتدائية يستلزم فريقاً مؤلفاً من ثمانية وكلاء آداء معينين بالإجراءات الابتدائية، ومنظمّ ملفات القضية، ومساعد قانوني، ومساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية، يقودهم وكيل آداء رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية. ويقوم وكلاء الادعاء، يقودهم وكيل الادعاء الرئيسي المعني بالإجراءات الابتدائية، بتنظيم وتحضير الحجج في القضية خلال المرحلتين التمهيديّة

والابتدائية، فيجمعون الأدلة المدينة والأدلة المبرّكة على السواء، ويتدبرون شؤون الشهود، ويسدون الإرشاد فيما يخص عمليات التحقيق الإضافية، ويتدبرون كشف المعلومات والوثائق، ويعدون نصوص كل الوثائق والعرائض المراد إيداعها فيما يخص الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية، ويشاركون في الجلسات، ويتدخلون خلال جلسة اعتماد التهم وخلال المحاكمة فيستجوبون شهود الادعاء وشهود الدفاع ويقدمون الحجج. ويقوم منظم ملفات القضية والمساعد المعني بدعم الإجراءات الابتدائية بتنظيم الأدلة والمعلومات والوثائق المودعة ويقدمون الدعم لوكلاء الادعاء للاضطلاع بمهامهم. وتشمل الافتراضات المتعلقة بالميزانية ثلاث قضايا ستكون خلال عام ٢٠١٨ في المرحلة الابتدائية.

٣٩٤- إن تكوين الأفرقة المبين أعلاه مناسب في معظم القضايا التي تناوّلها المحكمة حالياً. لكن يمكن أن تشهد عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة تبايناً متأثراً عن درجة التعقيد الذي تتسم به القضية وعدد المشتبه فيهم والمتهمين في إطارها، مثل زيادة عدد الأفرقة المعنية بالقضايا الأوسع والأكثر تعقيداً وتقليص عدد الأفرقة المعنية بالقضايا الأقل تعقيداً.

٣٩٥- ويضم ملاك العاملين في قسم الاستئناف الوظائف الثابتة التالية البيان: وكيل ادعاء رئيسي معني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-٥)، يتولى إدارة القسم ويشرف على جميع الأعمال التي يضطلع بها، وثلاثة وكلاء للادعاء معينين بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة وكلاء ادعاء معينين بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-٣)، ومنظمّ ملفات القضايا (من الرتبة ف-١). ويحتاج إلى هذه الوظائف للاضطلاع بعمل القسم، الذي يشمل إعداد جميع ما يُقدّم من وثائق وعرائض بشأن دعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي أمام دائرة الاستئناف؛ والمحاكمة في جميع الجلسات التي تقدم خلالها مرافعات شفهية في دعاوى الاستئناف النهائي أمام دائرة الاستئناف؛ والقيام بجميع أعمال التقاضي في مرحلة الاستئناف التمهيدي ومرحلة الاستئناف النهائي (بما في ذلك تناول الأدلة الإضافية وكشف المعلومات)؛ وإعداد جميع طلبات الإذن بالاستئناف والردود على طلبات الإذن بالاستئناف التي يودعها الدفاع وغيره من الأطراف أمام الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية؛ وإعداد نصوص ما يودع من وثائق رئيسية في مرحلة الإجراءات الابتدائية ومراجعة هذه النصوص، ولا سيما النصوص التي تناوّل مسائل هامة وجديدة من مسائل القانون الجنائي الدولي والمسائل الإجرائية.

٣٩٦- كما يؤدي قسم الاستئناف دوراً كبيراً في إجراء البحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية - بتقدم مذكرات كتابية ومشورة شفوية - إلى جميع أفرقة التحقيق والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية في قسم المقاضاة، وإلى سائر أقسام مكتب المدعي العام، مثل قسم تحليل الحالات، فيما يتعلق بما تجرّبه من عمليات تدارس أولي وما تعدّه من تقارير، وإلى شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون وإلى ديوان المدعي العام فيما يخص مسائل القانون الجنائي الدولي.

٣٩٧- كما يُجري قسم الاستئناف طائفة متنوعة من سائر أعمال التقاضي مثل إجراءات المراجعة بموجب المادة ٥٣(٣) من النظام الأساسي، وإجراءات التعويض، وإجراءات الإفراج المبكر، وإجراءات جبر الأضرار. ويضاف إلى ذلك أن قسم الاستئناف يتولى المسؤولية عن إعداد وتحديث مجموعة مختارة وافية تضم جميع القرارات والأحكام الصادرة عن الدوائر منذ نشوء المحكمة، وهي متاحة لكي تستعملها جميع شعب مكتب المدعي العام، كما يتولى تنسيق التدريب والمحاضرات المستفيضة بشأن المرافعة القانونية الكتابية والشفوية اللذين ينظّمان طيلة السنة لجميع العاملين في الشعبة (وتتاح متابعتها للعاملين في سائر الشعب).

٣٩٨- لتمكين شعبة المقاضاة من الاضطلاع على نحو فعال بالأنشطة المرتقبة بحسب الافتراضات المتعلقة بالميزانية، تُطلب في نطاق المساعدة المؤقتة العامة أربع عشرة وظيفة، كما يلي:

(أ) وكيلا آداء معنيان بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٤) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(ب) وكيلا آداء معني بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٤) لمدة ٨ أشهر (٠,٦٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد)؛

(ج) وكيلا آداء معنيان بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(د) مساعد خاص (معني بأنشطة المقاضاة) (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(هـ) وكيلا آداء معاونان معنيان بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٢) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(و) وكيلا آداء معاون معني بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٢) لمدة ٨ أشهر (٠,٦٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد)؛

(ز) وكيلا آداء معاون معني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(ح) منسّق لأعمال منظمي ملفات القضايا (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(ط) موظف قانوني مساعد (من الرتبة ف-١) لمدة ٨ أشهر (٠,٦٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد)؛

(ي) مساعد شخصي لنائب المدعية العامة (من الرتبة خ ع-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛

(ك) مساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية (من الرتبة خ ع-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر).

التغييرات قياساً إلى ميزانية عام ٢٠١٧

٣٩٩- يشهد التحقيق في الحالة في مالي تطوراً سريعاً ولذا فإن الفريق المتكامل الذي يعمل على القضية يعكف على الانتقال إلى إعدادها من أجل المرحلة التالية. وفي هذه المرحلة من مراحل القضية يُحتاج إلى المزيد من أعضاء فريق المقاضاة ضمن الفريق المتكامل. ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠١٦ لم يتسنى لفريق المقاضاة أن يقدم

الدعم الفعال للفريق المتكامل إلا لأن الشعبتين الأخرين في مكتب المدعي العام وقرتا الموارد الإضافية اللازمة. والحال أن هذه الموارد لم تعد تُعار فيما يخص عام ٢٠١٨.

٤٠٠- ومن الموارد الإضافية المعنية وكيل ادعاء معني بالإجراءات الابتدائية من الرتبة ف-٤ ووكيل ادعاء معاون معني بالإجراءات الابتدائية من الرتبة ف-٢. إن لوكيل الادعاء المعني بالإجراءات الابتدائية من الرتبة ف-٤ أهمية أساسية لدعم وكيل الادعاء الرئيسي المعني بالإجراءات الابتدائية في إعداد أنشطة جلسات المحكمة. فوكيل الادعاء ذو الرتبة ف-٤ يمكن أن يمارس بالإناابة السلطة الإشرافية على الموظفين المبتدئين وهو الذي يتولى المسؤولية عن الفريق عندما لا يكون وكيل الادعاء الرئيسي المعني بالإجراءات الابتدائية موجوداً في المكتب. إن وكيل الادعاء ذا الرتبة ف-٤ يساند وكيل الادعاء الرئيسي المعني بالإجراءات الابتدائية بقيامه بالبحوث القانونية والتحليل فيما يخص المسائل المعقدة وإعدادها، دون أن يحتاج إلا إلى حد أدنى من المراجعة والإرشاد، نصوص وثائق قانونية معقدة يتعين إيداعها. ويضاف إلى ذلك أن وكيل الادعاء المعاون المعني بالإجراءات الابتدائية من الرتبة ف-٢ يؤدي دوراً بالغ الأهمية للفريق يتمثل في مراجعة وتلخيص الأدلة، وفي المساعدة في إجراءات كشف المعلومات في الإجراءات المركبة للكشف عن المعلومات والوثائق، وفي إعداد الوثائق الرئيسية المراد إيداعها، من قبيل العرضة التمهيدية.

٤٠١- ونظراً إلى الاحتياجات الزيادة لمكتب المدعي العام بأجمعه، سيتعذر الاستمرار على توفير هذه المجموعة الحالية من موظفي الدعم الإضافي في عام ٢٠١٨، بينما يُتوقع أن يزداد عمل فريق المقاضاة. ولئن كانت الشعبة تظل تعيد تخصيص الموظفين ليعملوا في مختلف الأفرقة بغية إبقاء الزيادة في الميزانية عند حدها الأدنى فلا يمكن النهوض بالواجبات المرتبطة بالوظيفتين المعنيتين بالاستعانة بشاغل وظيفة قائمة. ولذا فإن الشعبة تطلب إضافة هاتين الوظيفتين إلى ملاكها فيما يخص عام ٢٠١٨.

٤٠٢- وإضافة إلى ذلك يتعين تغيير صفة وظيفة "وكيل الادعاء المساعد المعني بالإجراءات الابتدائية" من الرتبة ف-١ لتصبح وظيفة "الموظف القانوني المساعد" من الرتبة ف-١، وذلك لسد احتياجات الشعبة. إن هذا التغيير عديم الأثر فيما يتعلق بالتكاليف لأن رتبة الوظيفة تبقى دون تغيير.

٣٧٤,١ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٤٠٣- إن معظم الموارد غير المتصلة بالعاملين التي يُحتاج إليها في مكتب المدعي العام للنهوض بأود أنشطة شعبة المقاضاة يُوفّر (ويهيأ له في الميزانية) في إطار البرنامجين الفرعيين ٢١١٠ و ٢١٢٠. بيد أن المحصّصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين المتمثلة في تكاليف السفر تُدرج في ميزانية شعبة المقاضاة.

٣٧٤,١ ألف يورو

السفر

٤٠٤- استناداً إلى الافتراضات فيما يخص عام ٢٠١٨، ستحتاج شعبة المقاضاة لسد تكاليف أسفارها خلالها إلى نفس المبلغ الذي أُدرج في هذا البند في إطار ميزانية عام ٢٠١٧. ويسافر العاملون في شعبة المقاضاة بانتظام في مهام ضمن إطار الأفرقة المتكاملة لكي يدعموا عمليات التحقيق الجارية. ولذا فإن زيادة عدد المهمات الخاصة بعمليات التحقيق تفضي أيضاً إلى زيادة أسفار موظفي شعبة المقاضاة. كما تلزم أسفار موظفي شعبة المقاضاة في المرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية من مراحل القضايا، لأغراض منها جمع الإعلانات بموجب المادة ٦٨ من النظام الأساسي، وإعداد الشهود، ودعم الشهود الذين يدلون بإفاداتهم عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية.

كما يُخصَّص اعتماد لنائب المدعية العامة، ومدير شعبة المقاضاة، ووكيل الادعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف، من أجل ما يقومون به من مهام اضطلاعاً بوظائفهم التمثيلية الرامية إلى توسيع نطاق الإحاطة بأنشطة مكتب المدعي العام والتعاون فيما يخصها. ويستعان بالوفورات المتأتية عن عقد دورة الجمعية في لاهاي لا في نيويورك (٨,٧ آلاف يورو متصلة بمشاركة نائب المدعية العامة في الدورة) لتعويض التكاليف المترتبة على المهتمات الإضافية.

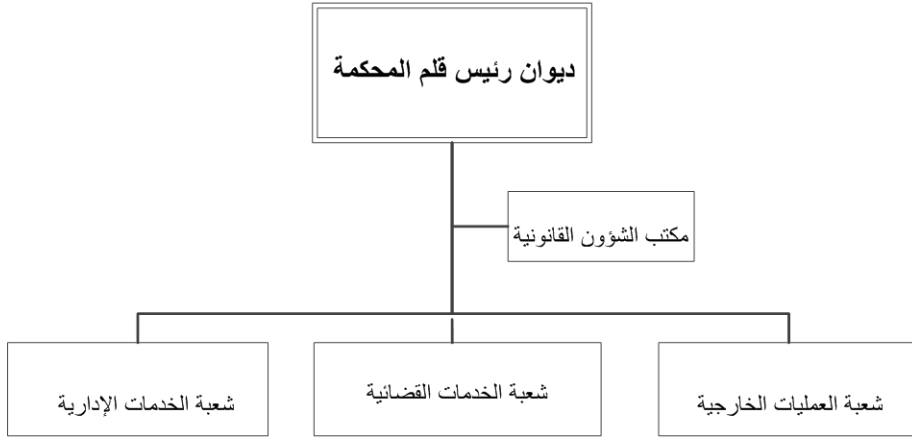
الجدول ٢٥: البرنامج ٢٤٠٠: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج ٢٤٠٠: شعبة المقاضاة	مصرفات عام ٢٠١٦ (بالآلاف اليوروات)			التعثر في الموارد			
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بالآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته النسبية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بالآلاف اليوروات)
الموظفون من الفئة الفنية				٨ ٨٩١,٣	٨٠٨,٧	٩,١	٩ ٧٠٠,٠
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٥٢٠,٢	١٦,٦	٣,٢	٥٣٦,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٥ ٤٤٢,٤	-	٥ ٤٤٢,٤	٩ ٤١١,٥	٨٢٥,٣	٨,٨	١٠ ٢٣٦,٨
المساعدة المؤقتة العامة	٤ ٧٨٧,٨	١٣٠,٦	٤ ٩١٨,٤	١ ٧٨٣,٩	(٤٧٩,٨)	(٢٦,٩)	١ ٣٠٤,١
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٤ ٧٨٧,٨	١٣٠,٦	٤ ٩١٨,٤	١ ٧٨٣,٩	(٤٧٩,٨)	(٢٦,٩)	١ ٣٠٤,١
السفر	١٩٥,٦	٢,٦	١٩٨,٢	٣٧٤,١	-	-	٣٧٤,١
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	٤٥,٢	-	٤٥,٢	-	-	-	-
التدريب	٢٦,٤	-	٢٦,٤	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	١,٨	-	١,٨	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٦٩,٠	٢,٦	٢٧١,٦	٣٧٤,١	-	-	٣٧٤,١
المجموع	١٠ ٤٩٩,٢	١٣٣,٢	١٠ ٦٣٢,٤	١١ ٥٦٩,٥	٣٤٥,٥	٣,٠	١١ ٩١٥,٠

الجدول ٢٦: البرنامج ٢٤٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج ٢٤٠٠: شعبة المقاضاة	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	فوقها	مجموع موظفي الفئة الفنية وما				مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
											خ-ع-رر	خ-ع-رأ	خ-ع-رأ	خ-ع-رأ		
المقررة لعام ٢٠١٧	-	١	-	١	٩	١٤	١٨	١١	٢٦	٨٠	-	-	-	٨	٨٨	
الجديدة	-	-	-	-	-	٢	-	-	١	٣	-	-	-	-	٣	
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	١١	(٨)	٣	-	-	-	-	٣	
المستعادة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	١	-	١	٩	١٦	١٨	٢٢	١٩	٨٦	-	-	-	٨	٩٤	
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بدوام كامل)																
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	٤,٠٠	٣,٠٠	٣,٢٠	٥,٠٠	١٥,٢٠	-	-	-	١,٨٣	١٧,٠٣	
المستمرة	-	-	-	-	-	٤,٠٠	٣,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠	١٥,٠٠	-	-	-	١,٠٠	١٧,٠٠	
الجديدة	-	-	-	-	-	٠,٦٧	-	٠,٦٧	٠,٦٧	٢,٠٠	-	-	-	-	٢,٠٠	
المحوّلة	-	-	-	-	-	(٢,٠٠)	-	-	(٤,٠٠)	(٦,٠٠)	-	-	-	-	(٦,٠٠)	

جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة



المقدمة

٤٠٥ - يتأسس قلم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") رئيسه، الذي يُعتبر المسؤول الإداري الرئيسي في المحكمة، ويُعتبر قلم المحكمة الجهاز المسؤول فيها عن الجوانب غير القضائية لتسيير شؤونها وتقديم الخدمات فيها. وينقسم قلم المحكمة إلى ثلاث شعب هي شعبة الخدمات الإدارية (DMS) وشعبة الخدمات القضائية (DJS) وشعبة العمليات الخارجية (DEO) التي يؤدي كل منها دوراً حاسماً في التكفل بعدالة الإجراءات القضائية وسرعتها وشفافيتها وفي دعم عمليات التحقيق والجهات التي يتعامل معها قلم المحكمة.

٤٠٦ - إن الإجراءات القضائية تمثل المحور الرئيسي لعمل المحكمة ولا يمكن أن تسير بدون الخدمات الضرورية التي يقدمها قلم المحكمة. فهو يقدم، بصفته جهة محايدة لتوفير الخدمات، الدعم للإجراءات القضائية من خلال أمور منها تدبير الأعمال القضائية، وتسيير إلقاء الشهود بإفاداتهم، وتسيير مشاركة المجني عليهم في الإجراءات، وتسيير شؤون المساعدة القانونية، ودعم المحامين، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية للمحكمة، وتدبير تكنولوجيا المعلومات، وإدارته مرافق الاحتجاز. ولولا الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة لتعذر سير الإجراءات القضائية لأن مختلف المشاركين في الإجراءات - بمن فيهم القضاة ومكتب المدعي العام والدفاع والمجني عليهم والشهود - كانوا لولاها سيفتقدون ما يلزم من دعم تقني أو اشتغالي أو لغوي أو سيفتقدون عند الانطباق الدعم المالي اللازم لضمان عدالة الإجراءات القضائية وسرعتها. إن احتياجات قلم المحكمة المالية في هذه المجالات تتحدّد مباشرة بالتطورات القضائية والتطورات على صعيد المقاضاة.

٤٠٧ - وتُعتبر المحكمة مؤسسة دولية فريدة، يطارها الحوكمي الخارجي المتركّز على جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وهيئاتها الفرعية. وترتبط المحكمة بالأمم المتحدة علاقةً خاصة فهي تتعاون معها بشأن مسائل مختلفة كثيرة، لكنها تحتاج إلى تعاون فرادى الدول بشأن طائفة واسعة من الأمور، تتنوع من الأوامر بإلقاء القبض على المشتبه فيهم إلى إعادة توطين الشهود. وبالتالي تحتاج المحكمة إلى إقامة العلاقات مع هذه الأطراف الفاعلة ومواصلة تنمية هذه العلاقات. وفي الوقت نفسه يتعيّن على المحكمة تزويد عامة الجمهور بمعلومات عن أنشطتها، ومعلومات توعوية أكثر تكييفاً للجماعات المتضررة بالجرائم التي تندرج ضمن إطار اختصاصها. إن قلم المحكمة يتولى المسؤولية عن جميع هذه الأنشطة وذلك انطلاقاً من مقر المحكمة أو في مكاتبها الميدانية القائمة في بلدان

الحالات. وقد اندمجت الوحدات المعنية بالمهام الخارجية التي يؤديها قلم المحكمة ضمن شعبة واحدة بفضل بنية قلم المحكمة الجديدة المعادة التنظيم، التي بدأ إعمالها رسمياً في عام ٢٠١٦ لكن شعور الكثير من الوظائف في عام ٢٠١٦ حال دون غدوّها عاملة بصورة كاملة قبل هذه السنة. وقد أكد المراجع الخارجي مؤخراً أن هذه البنية الجديدة أكثر فعالية. ولئن كانت التطورات في المجال القضائي وفي مجال المقاضاة هي أيضاً من مسببات التكاليف المرتبطة بالأنشطة الخارجية فإن هذه الأنشطة تتوقف أيضاً على عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة، من قبيل مستوى تعاون الدول معها.

٤٠٨- وتُناتق بالخدمات الإدارية التي يقدمها قلم المحكمة أهمية حاسمة فيما يخص سلاسة عمل المحكمة جمعاء، التي يبلغ عديد ملاك موظفيها زهاء ألف موظف. ويتولى قلم المحكمة تدبير الموارد البشرية، والميزنة، والشؤون المالية، والمشتريات، والمرافق، والسفر، والأمن. وفي هذه المجالات أيضاً ترتبط سرعة سير الإجراءات القضائية بالخدمات التي يقدمها قلم المحكمة بتوليه أموراً منها نقل الشهود، والسهر على أمن الجلسات في قاعات المحكمة، وتزويد الأطراف بكل ما يحتاجون إليه من معدات متصلة بجلسات المحكمة. فاحتياجات قلم المحكمة المتصلة بالميزانية في هذا المجال تتوقف على احتياجات البرامج الرئيسية التي يقدم إليها الخدمات.

٤٠٩- إن ديوان رئيس قلم المحكمة يساعد رئيس القلم في اضطلاع الاستراتيجي بتوجيه جميع شعب القلم وأقسامه ومكاتبه والتنسيق فيما بينها وإرشادها. ويتولى مكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة دعم أداء المهام القانونية المنوطة برئيس القلم.

الاتجاه في متطلبات ميزانية قلم المحكمة للأعوام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧

٤١٠- يهيم الجدول الوارد أدناه لمحة عامة عن النمو السنوي لميزانية قلم المحكمة على مدى السنوات الخمس الماضية.

الجدول ٢٧: الزيادة/الانخفاض السنويان في مقدار الميزانيات المعتمدة لقلم المحكمة للأعوام

٢٠١٣ حتى ٢٠١٧

ميزانية عام	ميزانية عام	ميزانية عام	ميزانية عام	ميزانية عام	ميزانية عام	ميزانية عام	الزيادة الإجمالية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ (عدا الزيادة المتأتية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة)
٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠١٣	١١,١%	١٨,٠%
قلم المحكمة	-٠,٨%	٢,٧%	-١,٩%	١١,٩%	٥,٣%	١١,١%	١٨,٠%

٤١١- إن نسبة النمو الحقيقي في ميزانية قلم المحكمة على مدى الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧ تبلغ ١١,١ في المئة، بعد استبعاد مبالغ التسويات السنوية المتأتية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة. وثمة عاملان سديدان يندرج هذا الرقم في سياقهما. أولهما أن الزيادة البالغة نسبتها ١١,٩ في المئة المسجلة فيما يخص عام ٢٠١٦ ارتبطت مباشرة بانتقال المحكمة إلى مبانها الجديدة. فهي قد جسدت التكاليف الزيادة المرتبطة بتدبير عقار أكبر وصيانته وضمان أمنه دون التمكن من تقاسم تكاليف الأمن مع منظمة أخرى، كما كانت عليه الحال فيما يخص مباني المحكمة المؤقتة حتى غاية عام ٢٠١٥.

٤١٢- أما ثاني العاملين المعنيين فهو أن نمو ميزانية قلم المحكمة على مدى فترة السنوات الخمس المعنية يجب أن يُنظر إليه في سياق الزيادة الحادة التي شهدتها عبء العمل الواقع على عاتقه. فحماية الشهود وتيسير مثولهم أمام المحكمة بمثلان خدمات حاسمة يوفرها قلم المحكمة. وبين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٧ ازداد عدد الشهود الذين

تمثلوا أمام المحكمة للإدلاء بشهاداتهم بنسبة مقدارها ١٧٩ في المئة. وازداد عدد أيام انعقاد الجلسات بنسبة مقدارها ٢٤١ في المئة على مدى الفترة ذاتها. وتتطلب الجلسات طائفة واسعة من الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة، منها تدبير شؤون قاعات جلسات المحكمة، والترجمة الشفوية، وإعداد المحاضر، والدعم الأمني والتقني. كما إن عبء العمل الواقع على عاتق قلم المحكمة ازداد من حيث عدد المحني عليهم الذين يطلبون المشاركة في الإجراءات وجبر الأضرار، وعدد اللغات التي يُدعم توفير الخدمات بها، وعدد ما يُتناول من الوثائق المودعة. فذلك كله يمثل السياق الذي سُجّلت فيه الزيادة الحقيقية أو الاشتغالية البالغة نسبتها ١١,١ في المئة على مدى فترة الخمس سنوات المعنية، دون احتساب تكاليف تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة.

الجدول ٢٨: أهم مؤشرات أعباء العمل للأعوام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧

المعطى	الأرقام الفعلية لعام ٢٠١٣	الأرقام الفعلية لعام ٢٠١٤	الأرقام الفعلية لعام ٢٠١٥	الأرقام الفعلية لعام ٢٠١٦	الأرقام المقررة لعام ٢٠١٧*	نسبة النمو للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧
عدد أيام جلسات المحكمة	١٢٩	١٤٨	١١٠	٢٧٦	٤٤٠	%٢٤١
عدد الشهود الذين يمثلون للإدلاء بإفاداتهم	٢٩	٢٥	٣٧	٩٧	٨١	%١٧٩
عدد أفرقة قلم المحكمة التي تدعم جلساتها	١	١	١	٢	٢	%١٠٠
عدد المحني عليهم الذين يطلبون المشاركة / جبر الأضرار	٤ ٢٨٨	٢ ٤٥٥	٣ ٣٩١	٤ ٨٤٥	٧ ١٠٠	%٦٦
عدد الحالات	٨	٨	٨	٩	١١	%٣٨
عدد الوثائق المودعة	١٠ ٠٨٢	١١ ٢٨٧	١٧ ٣٣٤	١١ ٦٠٣	١٣ ٤٠٨	%٣٣
عدد ما يُدعم العمل به من لغات الحالات	١٨	٣٠	١٤	٢٤	٢٢	%٢٢
عدد اللغات التي يُدعم العمل بها في جلسات المحكمة	٦	٤	١٠	١٠	١٠	%٦٧
عدد أفرقة الدفاع	٨	١٦	١٧	١٤	١٤	%٧٥
عدد الأفرقة المعنية بالمحني عليهم (من محامي مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم ومن المحامين الخارجيين)	١٦	٢٠	١٧	١٩	١٧	%٦
عدد مهمات مكتب المدعي العام (محموبةً بمعادلاتها من أيام عمل الشخص الواحد)	٥ ٨١٦	٧ ٠١٩	٨ ٠٢٦	٦ ٧٧٨	٧ ٧٩٨*	%٣٤
عدد مهمات قلم المحكمة (محموبةً بمعادلاتها من أيام عمل الشخص الواحد)	٧ ٢٢٢	٧ ٥٧١	٤ ٧٢٨	٣ ٦٥٨	٥ ٤٨٠*	-%٢٤

* المقدرّة لعام ٢٠١٧ بكامله استناداً إلى الأرقام المؤقّرة عند نهاية حزيران/يونيو منه

لمحة عامة عن متطلبات ميزانية قلم المحكمة لعام ٢٠١٨

٤١٣ - يبلغ مقدار ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٧٩,٢ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٢,٥ مليون يورو، أي ٣,٣ في المئة. لقد بذل قلم المحكمة قصارى الجهود لتقليص الزيادة المقترحة باستبانته ما يمكن تحقيقه من مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة وعن إعادة توزيع الموارد حيثما أمكن الأمر. فلولا المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات المحقّقة والتخفيضات في التكاليف الاشتغالية لبلغت الزيادة المقترحة ٤,٥ ملايين يورو، أي ٥,٩ في المئة.

٤١٤ - ويهيئ الجدول الوارد أدناه لمحة عامة عن أهم الزيادات والانخفاضات، مع العلم بأن كلاً من البنود المعنية يُشرح في التحليل الذي يلي الجدول.

الجدول ٢٩: حساب صافي الزيادة استناداً إلى المقادير التقريبية للزيادة والانخفاض في ميزانية قلم المحكمة (بملايين اليوروات)

الزيادات	
٠,٩	دعم الإجراءات القضائية
١,٢	دعم ست عمليات تحقيق وغيرها من الأنشطة الميدانية
١,٤	المستثمرات في تدبير المعلومات وفي أمن المعلومات
١,٢	إعادة معدّل شعور الوظائف إلى مستواه المعتاد
٠,٤	تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة
٠,٤	سائر المتطلبات
٥,٥	المجموع الفرعي
- ١,٠	الانخفاض في التكاليف غير المتكررة
٤,٥	الزيادة الإجمالية
التخفيضات المتوصل إليها عن طريق زيادة النجاعة وتحقيق الوفورات وتقليص التكاليف التشغيلية	
- ٠,٩	المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وتحقيق الوفورات
- ١,١	تقليص التكاليف التشغيلية
٢,٥	صافي الزيادة

الزيادات

٤١٥- يمكن تقسيم الزيادات المطلوبة بإدراجها في ستة مجالات، تتصل الثلاثة الأولى منها مباشرة بزيادة عبء العمل الناتجة عن الافتراضات القضائية والأولويات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء فيما يخص عام ٢٠١٨. وهي: (أ) إجراء ثلاث محاكمات ودعم الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة؛ (ب) دعم ست عمليات تحقيق وغيرها من الأنشطة الميدانية؛ (ج) أهم المتطلبات في مجال تكنولوجيا المعلومات على نطاق المحكمة. أما المجالات الثلاثة الأخرى فهي: (د) إعادة معدّل شعور الوظائف إلى مستواه المعتاد؛ (هـ) تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة؛ (و) سائر المتطلبات في شتى وحدات قلم المحكمة.

(أ) إجراء ثلاث محاكمات ودعم الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة (٩, ٠ مليون يورو)

٤١٦- في معظم المجالات سيعمل قلم المحكمة بمقدار من الموارد مماثل للمقدار الذي أُقِرّ فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٧، مستفيداً في الوقت نفسه مقدار أنشطته أو زائداً منها. وإذ يُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٨ ثلاث قضايا في المرحلة الابتدائية، اثنتين للعام بكامله وواحدة لجزء منه، وإجراءات لجبر الأضرار تسير في أربع قضايا أخرى، سيؤقّر قلم المحكمة، على غرار ما فعل في عام ٢٠١٧، فريقين معينين بأنشطة جلسات المحكمة للعمل مؤقتاً بحيث تتعقد في فترات معيّنة ثلاث محاكمات مترامنة، ما يضمن قدرأ أقصى من استعمال مرافق الجلسات في قاعات المحكمة.

٤١٧- وثمة سببان رئيسيان للزيادات في هذا المجال. أولها أن عدد الشهود المراد أن يمثلوا أمام المحكمة يُتوقع أن يزداد من ٨١ في عام ٢٠١٧ إلى ١٣٢ في عام ٢٠١٨، ما سيسبب المزيد من الدعم الإمدادي، ولا سيّما توفير سائق إضافي في المقر، وطلباً أعلى على دعم الشهود الذي يضطلع به قلم المحكمة (٢, ٠ مليون يورو). أما ثاني السببين فهو أثر نظام المساعدة القانونية (٤, ٠ مليون يورو). لقد قُدّر مبلغ ميزانية عام ٢٠١٨ المقترح على أساس الأنشطة القضائية المتوقعة، ومتوسط تكلفة كل من أفرقة الدفاع الحالية والتجربة المكتسبة على هذا الصعيد حتى

تاريخه من عام ٢٠١٧. ويُطلب مبلغ إضافي لسد أتعاب المحامين المناوبين والمحامين المخصصين للدفاع، الذين يعيّنهم رئيس قلم المحكمة والدوائر، على الترتيب، بموجب الشروط المحدّدة في النظام الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة. وتلزم الزيادة المطلوبة في مبلغ المساعدة القانونية لمحامي المحني عليهم لتمويل تكاليف جميع الأفرقة الخارجية الحالية للممثلين القانونيين للمحني عليهم، الذين يمثّلون أكثر من ٨٥٠٠ محني عليه من المحني عليهم المشاركين حالياً في الإجراءات أمام المحكمة البالغ عددهم ١٢٩٨٥.

٤١٨- أما سائر الزيادات في إطار هذا البند فتبلغ ٠,٣ مليون يورو وتجسّد توفير المزيد من المساعدة اللغوية بلغة الآشولي لاستدامة استمرار التوتيرة العالية التي تسير بها الأنشطة القضائية في قضية *أونغوين (Ongwen)*؛ وتعزيز قدرة المحكمة على التحقيق المالي من خلال وظيفة إضافية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (محقق مالي)؛ ووظيفتين إضافيتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة يُوظّف من يشغلانها محلياً ويُعنيان بمشاركة المحني عليهم/جبر أضرارهم وبالعامل التوعوي في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يشارك في الإجراءات المتعلقة بالحالة الأولى في هذا البلد زهاء ٥٣٠٠ محني عليه.

(ب) دعم ست عمليات تحقيق وغيرها من الأنشطة الميدانية (٢, ١ مليون يورو)

٤١٩- يشمل ذلك الدعم المزيّد الذي يجب على المكاتب الميدانية أن تقدمه للأنشطة التحقيقية والمهام الأخرى بما في ذلك ثلاث وظائف لسائقين إضافيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار ووظيفتان تُتحمّل كل تكاليفهما ويُعنى شاغلاهما بدعم المحني عليهم والشهود في الحالة في جورجيا، مُؤلّتا جزئياً في عام ٢٠١٧ (٠,٢ مليون يورو). وسيُفتح مكتب تابع صغير في غولو لدعم المهمات والأنشطة، ولا سيّما الأنشطة التوعوية، في شمال أوغندا. وتلزم الصيانة في مكاتب ميدانية أخرى. وتلكم على الأخص حال المكتب الميداني القائم في كمبالا، بالنظر إلى انتقاله إلى محالّ جديدة، والمكتب الميداني القائم في كوت ديفوار، فيما يخص الصيانة المزيّدة للمركبات بالنظر إلى ارتفاع مقدار تكاليف المهمات (٠,٢ مليون يورو). ويجب تعزيز الدعم الأمني في مالي نظراً إلى تزايد التهديد الذي يتعرض له الموظفون الدوليون، ما يستلزم المزيد من الموظفين المعيّنين بالأمن. كما إن الأمن في كوت ديفوار يستلزم خدمات تعاقدية بسبب انسحاب بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي كانت المحكمة تعتمد عليها حتى تاريخه (٠,٢ مليون يورو). وقد انخفض عدد أسفار موظفي قلم المحكمة من المقر إلى الميدان، وثمة زيادة في الأسفار ضمن الميدان بسبب تعزيز الدعم والتجهيز بالموظفين في المجالات المذكورة (٠,٢ مليون يورو).

٤٢٠- أما سائر الزيادات في هذه الفئة فتبلغ مبلغاً مقداره ٠,٤ مليون يورو يشمل تكاليف السهر على الاتصالات الآمنة والفعالة في الميدان، دعماً للأنشطة التحقيقية وغيرها من الأنشطة (ما لا تشملها الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات المسلّط عليها الضوء فيما يلي). كما تشمل هذه الزيادات تكاليف الوظيفة الثابتة الإضافية في مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية، التي يبرّرها عبء العمل الكبير الذي يُنهض به على صعيد مساندة المدير في تناول جوانب التعقيد المرتبطة بتسيير شؤون ثلاثة أقسام وستة مكاتب ميدانية. إن ذلك سيجعل بنية ملاك موظفي مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية متوافقاً مع بنية ملاك موظفي مكاتب مديري سائر شعب قلم المحكمة.

(ج) أهم المتطلبات في مجال تكنولوجيا المعلومات على نطاق المحكمة (١,٤ مليون يورو لقلم المحكمة من المقدار المخصَّص للاستراتيجية بكاملها البالغ ١,٦ مليون يورو)

٤٢١- أجرت المحكمة تحليلاً وافياً للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات القائمة في مختلف أجهزتها والمتطلبات المرتبطة بها فوراً وفي الأمد الطويل. فمنذ إنشاء المحكمة قبل خمس عشرة سنة أُجري عدد من الاستثمارات الهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات دعماً لأعمال المحكمة القضائية والتحقيقية والإدارية. وثمة عدد من هذه النظم تقادم عهده أو يُنتظر أن يغدو عتيقاً في المستقبل القريب إذ أنها بلغت نهاية عمرها الاستعمالي أو تحطَّأها الزمن. فقد تحطَّى الزمن نظام تحليل القضايا المسمى Ringtail، الذي لا يمكن به تجهيز الأدلة الإلكترونية. وكذلك ستتعيَّن ترقية نظام تحطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP بالانتقال إلى إصداره الجديد في عام ٢٠٢١، لأن مورّد هذا النظام سيكفّ عن دعم صيغته القديمة. وعلاوة على ذلك تنامي قُدَّ المحكمة إلى حد كبير منذ إنشائها، ويترب على ذلك أثر على متطلباتها فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وعلى مقدار ما يُنشأ فيها من بيانات. ويشار على وجه التحديد إلى أن ثمة متطلبات لا تفي بها النظم القائمة إلا جزئياً في مجالات من قبيل جمع الأدلة الرقمية، وأمن المعلومات، وتدبر المعلومات.

٤٢٢- ولمواجهة هذه التحديات اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠١٧ استراتيجية خمسية خاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات في المحكمة جمعاء بغية السهر على أتباع نهج كلاني فيما يخص تكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات، وتدبر المعلومات، لسد الاحتياجات الأساسية للمحكمة مع استدامة تحسين الموارد المستثمرة فيها وتعظيم أثرها.

٤٢٣- ويبلغ المقدار المطلوب لذلك في إطار ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة ما مجموعه ١,٦ مليون يورو ومنه جزء يبلغ ١,٤ مليون يورو يناظر مصروفات تُسَدّ في إطار ميزانية قلم المحكمة. إن القسط الأعظم من الموارد المطلوبة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات يخص أنشطة المقاضاة، وإن كانت هذه الموارد معروضة ضمن ميزانية قلم المحكمة في سياق العمل القائم على التأزر فيما بين الأجهزة. وترد تفاصيل شتى المشاريع ذات الصلة في المرفق التاسع المتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات. وفيما يلي بيان بعناصرها الأساسية:

(أ) في مجال التحقيق: ٨٥٠ ألف يورو يتشارك في تمويلها قلم المحكمة (٦٧٠ ألف يورو) ومكتب المدعي العام (١٨٠ ألف يورو). لقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في القسط المتمثل في جمع المحكمة للأدلة الإلكترونية من صفر في المئة إلى ٨٠ في المئة. ويُتوقع أن يرتفع هذا القسط ليبلغ ١٠٠ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠. فالنظم القائمة، ولا سيّما نظام Ringtail، لم تصمّم لتناول الأدلة الرقمية. وقد أفضى ذلك إلى تراكم مقدار كبير من العمل المتأخر في إنجازها على صعيد تجهيز الأدلة. فتلزم استثمارات من أجل تقصير الزمن اللازم لاحتياز الأدلة وتحليلها وتجهيزها.

(ب) في المجال القضائي: ٢٢٠ ألف يورو. سيتركز في المبادرات المزمع اتخاذها في عام ٢٠١٨ على الإشراف على تحليل الأعمال وتحسين الإجراءات القضائية الأساسية، ولا سيما تحسين تناول البيانات المتعلقة بالمخني عليهم. إن قدرة المحكمة على تجهيز جميع الطلبات التي قد يقدمها المخني عليهم محدودة حالياً بسبب جمع هذه الطلبات بشكلها الورقي وبسبب النهج الانعلاقي المتبع في تجهيز المعلومات المعنية. وسيُتناول بالاستراتيجية المعنية مجال آخر من المجالات التي تواجه فيها مشكلات هو تحليل وتذليل ما يعترى السيرورات من وجوه عدم نجاعة متأت عن استعمال برمجيات عفا عليها الزمن.

كما سيُعاد بأنشطة المشاريع المقترحة لعام ٢٠١٨ تحديد السيوروات الداعمة للإجراءات في المرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف ومرحلة جبر الأضرار. فذلكم شرط مسبق لضمان إيتاء التكنولوجيا والوظائف التي تؤديها المعدات المصممة لدعم السيوروات القضائية مكاسب عن طريق زيادة النجاعة فيما يخص الدوائر والأطراف المتقاضية.

(ج) في المجال الإداري: ٤٠٠ ألف يورو. تلزم هذه الموارد لتقليص مقدار العمل اليدوي الذي يتعيّن الاضطلاع به حالياً لإعداد البيانات والتقارير المالية، وتعزيز الضوابط واستبعاد الازدواج. وثمة مبادرات أخرى يركّز فيها على إنجاز مشروع تخطيط المهمات على نطاق المحكمة بإدماج النظام بنظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP وإعمال أدوات لدعم تخطيط الأنشطة وتتبعها والإفادة بها فيما يخص جميع المديرين في المحكمة.

(د) في مجال أمن المعلومات: ١٨٠ ألف يورو. يلزم هذا المبلغ في عام ٢٠١٨ لمواصلة إدخال ما يلزم من تحسينات أمنية على بيئة تكنولوجيا المعلومات في المحكمة بغية سد مقتضيات جو التهديدات المتطورة والمتزايدة الكثافة. فإذا لم تُتخذ الاحتياطات السليمة فإن تزايد نشاط المحكمة السيبراني وما يلازمه من اهتمام الأطراف التابعة للدول به سيضعف حال المحكمة حيال الهجمات السيبرانية التي تشنها أطراف لا تعوزها الحيل.

(د) إعادة معدّل شعور الوظائف إلى مستواه المعتاد (٢, ١ مليون يورو)

٤٢٤- يتصل المجال الرابع من المجالات التي تشهد زيادات بإعادة معدّل شعور الوظائف إلى قيمته المعتادة، أي بتخفيضه من ١٢ في المئة في عام ٢٠١٧ إلى القيمة المعتادة البالغة ١٠ في المئة في عام ٢٠١٨. وقد سبق أن طُرح ذلك في إطار ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة^(٤٦).

(هـ) تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة (٤, ٠ مليون يورو)

٤٢٥- تشهد المخصّصات في بند تكاليف الموظفين زيادة مقدارها ٠,٤ مليون يورو تُعزى إلى تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة. وينبغي التنويه إلى أن نظام الأمم المتحدة الموحد المعدّل، الواجب تطبيقه في المحكمة اعتباراً من عام ٢٠١٧، أقل كلفة من النظام السابق. فبينما كان متوسط الزيادات السنوية في الماضي فيما يخص قلم المحكمة يزيد عن ١,٠ مليون يورو، أفضى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد الجديد إلى زيادة أدنى بكثير. ويُنتظر أن يؤتي النظام الجديد مزيداً من الوفورات في المستقبل.

(و) سائر المتطلبات (٤, ٠ مليون يورو)

٤٢٦- يشار بذلك إلى زيادة مقدارها ٠,٤ مليون يورو في إطار عدة متطلبات مالية طفيفة في شتى وحدات قلم المحكمة، منها استعمال مرافق الاجتماعات في المباني الدائمة؛ والاحتياجات إلى التدريب المؤسسي الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء؛ والزيادات في مقدار أتعاب المراجعين الخارجيين؛ والزيادة في التكاليف السنوية لرخصة نظام

^(٤٦) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الفقرة ٤٢٤: "يُتوقع في هذا الخصوص أن تعود أعداد الموظفين إلى معدل الشعور الطبيعي البالغ ١٠ في المئة بحلول منتصف عام ٢٠١٧ وأن يتعيّن تقدير تكاليفها وفقاً لذلك في ميزانيات السنوات اللاحقة".

تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP؛ والتكاليف المترتبة على الحيز الإضافي لتخزين البيانات بسبب الزيادة في استعمال الأدلة الإلكترونية. إن هذه الفئة من الزيادات تشتمل أيضاً على إعادة توزيع، فيما يخص تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين، للنفقات التي كانت في السابق تُحتسب في إطار برامج رئيسية أخرى وتظهر الآن في ميزانية قلم المحكمة، مثل تكاليف وظيفة المساعد المعني بالتصميم على الموقع الشبكي التي نُقلت من أمانة جمعية الدول الأطراف إلى قلم المحكمة.

٤٢٧- إن الزيادات في المجالات الآتية الذكر كانت ستفضي إلى زيادة إجمالية مقدارها ٥,٥ ملايين يورو لولا التخفيضات المعروضة فيما يلي.

تخفيض التكاليف غير المتكررة

٤٢٨- تُكُبدت في عام ٢٠١٧ تكاليف غير متكررة بلغ مجموعها ١,٠ مليون يورو لكنها لا تُكُبدت في عام ٢٠١٨. إن التخفيضات في التكاليف غير المتكررة هي تخفيضات في مبلغ الميزانية الأساسي يُتوقع أن تشتمل عليها أية سيرورة نظامية لإعداد الميزانية. ومن التخفيضات المعنية المجرأة في ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة تخفيض في تكاليف السفر يُعزى إلى أن دورة الجمعية لعام ٢٠١٨ سَتُعقد في لاهاي لا في نيويورك كما في عام ٢٠١٧. وذلك يغني عن الحاجة إلى موارد لسد تكاليف السفر لهذا الغرض. ومن الأمثلة الأخرى على التكاليف غير المتكررة تكاليف المشاريع التي لا تُنفذ إلا مرة واحدة من قبيل الاستشارة بشأن الحصول على خدمات التأمين الطبي على أساس تنافسي في عام ٢٠١٧.

٤٢٩- إن الزيادة الإجمالية في ميزانية قلم المحكمة لعام ٢٠١٨، بعد التخفيضات المتأتية عن خصم التكاليف غير المتكررة، كانت ستبلغ ٤,٥ مليون يورو، أي ٥,٩ في المئة [لولا التخفيضات المتوصل إليها عن طريق زيادة النجاعة وتحقيق الوفورات وتقليص التكاليف التشغيلية].

التخفيضات المتوصل إليها عن طريق زيادة النجاعة وتحقيق الوفورات وتقليص التكاليف التشغيلية

٤٣٠- لقد أعمل قلم المحكمة مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات ويواصل إعمالها فيما يخص عام ٢٠١٨ إضافة إلى ما تحقق منها في عام ٢٠١٧. وترد تفاصيل هذه المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات في المرفق العاشر.

٤٣١- وفيما يخص عام ٢٠١٨ أتاحت الوفورات تخفيض المبلغ الأساسي للميزانية [المقترحة] بمقدار ٠,٩ مليون يورو.

٤٣٢- ومن ذلك تخفيض مقدار الأسفار من المقر إلى الميدان فيما يخص الموظفين المعنيين بدعم وحماية المحني عليهم والشهود. فقد نُشر المزيد من الموظفين في الميدان، وتم تمكينهم وتدريبهم ضمن نطاق بنية قلم المحكمة الجديدة المعاد تنظيمها. وفي الوقت نفسه تم إعمال إجراء قياسي جديد فيما يخص المهمات، يشتمل على إعادة النظر في الضرورة والبدائل والمعاملة المركزية لوضع الجداول الزمنية. وقد آتت البنية الجديدة قدراً أقل من متطلبات السفر فيما يخص قسم المحني عليهم والشهود، ما حد من الحاجة إلى تخصيص الاعتمادات لسد تكاليف السفر: ينطوي المبلغ المطلوب في هذا البند في ميزانية عام ٢٠١٨ [المقترحة] على انخفاض نسبته ٢٥ في المئة، أي أنه تتحقق فيه وفورات مقدارها ٢٦٦ ألف يورو.

٤٣٣- وأُتبع نهج أكثر مرونة فيما يخص إعادة التوطين (إبرام اتفاقات مخصصة بهذا الشأن بدلاً من الاتفاقات الإطارية) أفضى إلى تضاعف عدد البلدان المتعاونة بنشاط فيما يخص عمليات إعادة التوطين، ما أتى وفورات مقدارها ٢٠٠ ألف يورو. وقد شهد عام ٢٠١٧ توقيع أربعة اتفاقات جديدة متعلقة بإعادة التوطين وثمة اتفاق بهذا الشأن بلغ التفاوض عليه مرحلته النهائية. هذا ويترتب على كل حالة من حالات قبول الدول أن يوطن فيها أشخاص ضمن سياق إعادة التوطين تخفيضاً في تكاليف تدبير ملف القضية المعنية وتكاليف الاشتغال ببرامج المحكمة الخاص بالحماية. إن القضايا التي تجري فيها إعادة التوطين هي القضايا التي مُيزت باعتبارها تنطوي على أكبر المخاطر على الأشخاص المعنيين، ولذا فإن مقدار تكاليف تدبيرها اليومي يظل في أعلى المستويات. وقد جرت عمليات إعادة توطين إضافية أفضت إلى تقليص مقدار النفقات التشغيلية العامة وتكاليف أسفار الموظفين ونفقات الموظفين العامة، بلغ مقداره المبلغ المذكور.

٤٣٤- وحُققت وفورات مقدارها ٢٣٥ ألف يورو عن طريق المراقبة الدقيقة لجميع عقود تدبير المرافق، وعمليات الشراء المتقيّد فيها صارم التقيد بالقواعد ذات الصلة. وأفضى ذلك إلى تقليص في بعض تكاليف العقود بالقياس إلى التقديرات التي وضعتها وكالة حكومية هولندية والمقاول المتعهد للبناء في إطار مشروع المباني الدائمة. وتسنى على الخصوص إبرام عقود أقلّ تكلفةً خاصة بالمرافقات، والتنظيف، واستبعاد القمامة، ومكافحة الحشرات، وخدمات السباكة، والعناية بالنباتات الجوّانية.

٤٣٥- وحُققت وفورات مقدارها ١٠٠ ألف يورو في تكاليف الاتصالات بالهواتف المتنقلة في المقر وفي الميدان عن طريق إسداء المشورة إلى موظفي المحكمة بشأن استعمالها السليم وتشجيعهم على استخدام الشبكة الخاصة الافتراضية (VPN)؛ وإعادة النظر في تخصيص الحاي للأجهزة المتنقلة.

٤٣٦- وتحقق عن طريق تحسين تنسيق عمل المحلّدين في مختلف الأجهزة مع المكتبة وتشاورهم معها تقليص ذو شأن في ازواج الاشتراكات والنفقات ذات الصلة في شتى الأجهزة. وأفضت زيادة النجاعة في جمع المعلومات والتشارك في النفقات إلى تحقيق وفورات مقدارها ٥٧,٥ ألف يورو.

٤٣٧- وإضافة إلى ذلك قام قلم المحكمة بمراجعة متمعنة لعملياته واحتياجاته فيما يخص عام ٢٠١٨، فتوصّل إلى تخفيض آخر مقداره ١,١ مليون يورو استناداً إلى قرارات معيّنة اتخذها المدبرون تقضي بمراجعة العمليات على أساس الاحتياجات المتغيرة أو التحسينات الإدارية. فعلى سبيل المثال قد لا تعود بعض اللغات المستعملة في نطاق حالات معيّنة تلزم بصورة مستمرة، ما يتيح للمحكمة الانتقال من التوظيف بعقود محدّدة المدة إلى الاستعانة بخدمات تعاقدية أقل كلفة.

الخلاصة

٤٣٨- إن الحصيلة النهائية المتجمّعة للوفورات المتأتية عن الجهود التي بذلها قلم المحكمة لتحقيق مكاسب عن طريق زيادة النجاعة وتحقيق وفورات، مقرونةً بالزيادات الأنفة الذكر التي شهدتها ستة مجالات مختلفة، هي زيادة مقدارها ٢,٥ مليون يورو، أي ٣,٢ في المئة. فلولا جهود قلم المحكمة لبلغت الزيادة المقترحة ٤,٥ ملايين يورو، أي ٥,٩ في المئة.

٤٣٩- فهذه الزيادة المقترحة فيما يخص عام ٢٠١٨ يجب أن يُرى إليها في سياق الزيادة الحقيقية البالغة ٦,٦ في المئة التي تعيّن على قلم المحكمة أن ينهض بما يترتب عليها بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٧، لأغراض اشتغالية، دون احتساب أثر تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة. وقد نجح قلم المحكمة في تنفيذ المهام المنوطة به

في إطار ولايته على مدى الفترة المعنية بالرغم من الزيادة الكبيرة في عبء العمل الواقع على كاهله في مجالات عديدة، بما في ذلك المسؤوليات الإضافية المرتبطة بصيانة المباني الدائمة للمحكمة والسهر على أمنها، وزيادة عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة إلى أكثر من ثلاثة أضعافه، وزيادة عدد الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة للإدلاء بإفاداتهم إلى ثلاثة أضعافه تقريباً، وزيادة عدد المحني عليهم الذين يطلبون المشاركة في الإجراءات/حيز الأضرار إلى زهاء ضعفيه.

الجدول ٣٠: البرنامج الرئيسي الثالث: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التعديرات في الموارد	
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	
							(بآلاف اليوروات)	
الموظفون من الفئة الفنية				٢٧ ٥٢٦,٥	٣٦٨,٣	١,٣	٢٧ ٨٩٤,٨	
الموظفون من فئة الخدمات العامة				١٨ ٠١٧,٥	٦٢٧,٩	٣,٥	١٨ ٦٤٥,٤	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين				٤٥ ٥٤٣,٩	٩٩٦,٣	٢,٢	٤٦ ٥٤٠,٢	
المساعدة المؤقتة العامة								٣٥٠٤,٨
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات								١ ١٦٢,٧
العمل الإضافي								٣٢٢,٨
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين				٣ ٩١٥,٢	٤٥٤,٥	١٠,٠	٤ ٩٩٠,٣	
السفر								٢ ٠١٦,٥
الضيافة								٤,٠
الخدمات التعاقدية								٢ ٢٨٦,٨
التدريب								٦٢٣,٢
الخبراء الاستشاريون								٣٩٥,٤
مهام الدفاع								٣ ٧٢٣,٠
مهام المحني عليهم								١ ١٦٥,٠
النفقات التشغيلية العامة								١٥ ١٥٣,٦
اللوازم والمواد								٨٩٥,٣
الأثاث والعتاد								١ ٣٨٥,٨
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين				٢٦ ٥٥٢,٩	١ ٠٩٥,٧	٤,١	٢٧ ٦٤٨,٦	
المجموع				٧٦ ٦٣٢,٦	٢ ٥٤٦,٥	٣,٣	٧٩ ١٧٩,١	

الجدول ٣١: البرنامج الرئيسي الثالث: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها				مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
											خ ع-رر	خ ع-رأ	خ ع-رأ	خ ع-رأ		
المقررة لعام ٢٠١٧	-	١	-	٣	٢٢	٤٣	٨٥	٨٩	٥	٢٤٨	١٥	٣١١	٣٢٦	٥٧٤		
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١		
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	(١)	-	-		
المستعانة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	-	(١)		
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	١	-	٣	٢٢	٤٣	٨٤	٩٠	٥	٢٤٨	١٦	٣١٠	٣٢٦	٥٧٤		
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معاذلاتها بدوام كامل)																
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	١,٠٠	٥,٨٣	٧,٥٠	٤,٠٠	١٨,٣٣	١,٧٠	٢٥,٤٧	٢٧,١٧	٤٥,٥١	
المستمرة	-	-	-	-	-	-	١,٠٠	٤,٥٠	٧,٠٠	٤,٠٠	١٦,٥٠	-	١٩,٠٠	١٩,٠٠	٣٥,٥٠	
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	٠,٦٧	-	-	٠,٦٧	٠,١١	٨,٠٠	١٣,٧٨		
الخوالة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	١,٠٠	٥,١٧	٧,٠٠	٤,٠٠	١٧,١٧	٥,١١	٢٧,٠٠	٣٢,١١	٤٩,٢٨	

المقدمة

٤٤٠- إن مكتب رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية (OTR) يضم ديوان رئيس قلمها (IOR)، ومكتب الشؤون القانونية (LO). ويقدم ديوان رئيس قلم المحكمة الدعم مباشرة إلى رئيس القلم في توجيهه الاستراتيجي لجميع شعب القلم وأقسامه ومكاتبه وفي اضطراره بالتنسيق فيما بينها وإرشاده إياها، وفي إدارة قلم المحكمة بأجمعه والإشراف عليه. ويضاف إلى ذلك أن ديوان رئيس القلم ييسر ورود المعلومات إلى شعب القلم وصدورها منها، ويسهر على التنسيق السليم الرفيع المستوى مع سائر أجهزة المحكمة، ومع أصحاب الشأن الخارجيين. إنه يدعم رئيس القلم في أداء وظائفه التنفيذية وينسق شؤون باقي الوظائف التنفيذية المفوضة إلى مديري شعب القلم.

٤٤١- ويتولى مكتب الشؤون القانونية أداء الوظائف القانونية المرتبطة بالمهام الموكلة إلى رئيس القلم بموجب الإطار القانوني للمحكمة. إنه يسهر على جودة واتساق النهج القانونية والسياسات المتبعة في سائر وحدات القلم فيما يخص طائفة من المواضيع، منها الموارد البشرية والشؤون المالية والمشتريات، وعلى التنسيق فيما يخص جميع المذكرات القانونية التي يقدمها القلم في إطار الإجراءات القضائية. وبالإضافة إلى ذلك يتفاوض مكتب الشؤون القانونية بشأن الاتفاقات والترتيبات بين المحكمة والغير ويُعد هذه الاتفاقات والترتيبات، ويسدي بحسب الاقتضاء المشورة بشأن تفسير أحكام اتفاق المقر وغيره من الاتفاقات. ويمثل مكتب الشؤون القانونية المحكمة في التقاضي، في الإطار الداخلي وفي الإطار الخارجي، ويعمل بمثابة وسيط بين المحكمة والدول فيما يتعلق بالامتيازات والحصانات.

بيئة العمل

٤٤٢- يظل مكتب رئيس قلم المحكمة يسهر على تمتع القلم بأجمعه بالقدرة على الاضلاع على نحو ناجح بالمهام الإدارية والاشتغالية المطلوب منه أدائها في عام ٢٠١٨. وفي هذا الصدد يسهر مكتب رئيس القلم على التنسيق فيما بين الأجهزة على النحو المناسب، ويقدم الدعم اللازم لعمل فريق إدارة القلم، ويمكّن رئيس القلم من التكفل بتوفير خدمات عالية درجة الجودة لأجهزة المحكمة، والنهوض بمسؤولياته التقنية فيما يخص أموراً من قبيل حماية الشهود، والمساعدة القانونية، ودعم المحامين، والتوعية. ويستلزم مقداراً ونوعاً الدعم المطلوب من قلم المحكمة فيما يتعلق بالأنشطة القضائية أن لا يكتفي رئيس القلم بالإشراف على الأنشطة المرتقبة بل أن يقتدر أيضاً على الرد على ما قد يطرأ من مستجدات في الحالات والقضايا وعلى إعادة تحديد درجات أولوية الأنشطة إذا تطلبت ذلك هذه المستجدات. إن تواصل صدور الجديد من القرارات القضائية والقرارات المتعلقة بالمقاضاة في شأن عمليات التحقيق والدعاوى الجارية، سواء في المرحلة التمهيديّة أم في المرحلة الابتدائية أم في مرحلة الاستئناف أم في مرحلة جبر الأضرار، يجعل من الضروري المتابعة، في المقر وفي الميدان، على مراقبة التوجيه الاشتغالي وتخصيص الموارد بغية التكفل بأداء الخدمات على الوجه الأمثل وإعمال الموقف القانوني لقلم المحكمة على نحو متسق. كما يستلزم التحسين الأمثل للحضور في الميدان والعمل الفعال من خلاله، وما يجري في سياقه من فتح لمكاتب ميدانية وإغلاق أخرى، عنايةً مستدامة من رئيس قلم المحكمة ومن مستشاريه بغية التكفل بسلامة المنطلق الاستراتيجي والقانوني لانخراط القلم في العمل في البلدان المعنية.

الأولويات

التطوير التنظيمي

٤٤٣- منذ عام ٢٠١٥ وضع كل قسم من أقسام قلم المحكمة خططه الخاصة بالتطوير التنظيمي، التي تتضمن غايات التطوير في الأمد القصير وفي الأمد المتوسط وفي الأمد الطويل المراد تحقيقها بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٨، وعكف على العمل لتنفيذ الخطط المعنية. إن هذه الخطط الخاصة بالتطوير التنظيمي ستُقيّم، عندما يتم تنفيذها في مطلع عام ٢٠١٨، تقييماً كاملاً بالقياس إلى الهدف العام المتمثل في مساعدة قلم المحكمة على توفير الدعم الجيد في جميع مراحل العمل من أولها إلى آخرها وفقاً للمهام الرئيسية المنوطة به في إطار ولايته. وعند اللزوم سيُتخذ المزيد من التدابير ويُجرى المزيد من التسويات في عام ٢٠١٨. ومن المجالات الرئيسية المشمولة بخطط التطوير التنظيمي: طرائق عمل قلم المحكمة؛ وتفويض الصلاحيات؛ ووضع إطار المحاسبة؛ واستعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات وقواعد بياناتها على نحو فعال؛ والتواصل الداخلي وتداول المعلومات؛ والتدريب؛ وتدبير الأداء على نحو فعال.

تعزير القيادة الاستراتيجية من خلال فريق إدارة قلم المحكمة

٤٤٤- يتولى فريق إدارة قلم المحكمة (RMT) الإشراف على إدارة القلم التنفيذية وقيادته. إنه أرفع محفل في قلم المحكمة معني بإسداء المشورة إلى رئيس القلم ومساعدته فيما يتعلق بالاستراتيجية، والسياسات، والتحديات الكبرى التي قد تواجهها المحكمة على صعيد العمل في عام ٢٠١٨. ويتألف فريق إدارة قلم المحكمة من رئيس القلم، ومديري شعبه الثلاث، والمستشار القانوني، ورئيس ديوان رئيس القلم. إن الأدوار المنوطة بديوان رئيس القلم ومكاتب مديري شعب القلم تتعلق رئيسياً بالتوجيه والقيادة الاستراتيجيين. وسيكون بوسع فريق إدارة قلم المحكمة السهر على تحقيق الغايات المحددة فيما يخص عام ٢٠١٨، ولا سيما جانبها المتعلق بالأنشطة ذات الأولوية، وعلى اتخاذ التدابير المناسبة عند اللزوم.

وضع الاستراتيجيات والسياسات

٤٤٥- سيكون مكتب رئيس قلم المحكمة في الطليعة على صعيد تعزير وضع الاستراتيجيات والسياسات بحيث تتسم بالوضوح والاتساق والشفافية، ضمن قلم المحكمة وفي شتى وحداتها، بحسب الاقتضاء. وتمتد الفترة المشمولة بالخطوة الاستراتيجية الحالية للمحكمة حتى غاية عام ٢٠١٧، وستُمدد لتشمل عام ٢٠١٨ لكي تتواءم خطة المحكمة الجديدة مع الخطوة الخاصة بمكتب المدعي العام والخطة الجديدة الخاصة بقلم المحكمة اعتباراً من عام ٢٠١٩. فسيوجب العمل في السنة المقبلة على إعداد إطار استراتيجي مناسب من أجل السنوات القادمة. وسيعالج في عام ٢٠١٨ عدد من الثغرات التي تعترى السياسات الحالية. وسيولي مكتب رئيس قلم المحكمة عناية خاصة لتدبير أداء الموظفين، مخصّصاً الوقت والموارد للسهر على استمرار موظفي القلم على الأداء والنماء تحقيقاً لكل قدراتهم الكامنة. كما سيركّز القلم والمحكمة جمعاء على رفاه الموظفين ورخائهم سعياً إلى شحذ تحسّسهم للعمل وزيادة إنتاجيتهم وتحسين التوازن لديهم بين شؤون العمل وهموم الحياة. ومن المجالات الأخرى التي سينخرط فيها مكتب رئيس قلم المحكمة انخراطاً خاصاً وضع وتنفيذ السياسة الجديدة المتعلقة بالمساعدة القانونية وإعمال بنية القلم الجديدة والأخذ بها في الميدان.

المزيد من تنسيق الوظائف القانونية لقلم المحكمة

٤٤٦- تم تنظيم مكتب الشؤون القانونية لكي يتولى المسؤولية عن اتّسام جميع الوثائق القضائية التي يقدمها قلم المحكمة إلى الدوائر بالجوودة من الناحية القانونية. ويُرمى من ذلك إلى السهر على جودة واتّساق ما يودعه قلم المحكمة من وثائق وإلى المضي في تحسين التواصل بين الدوائر وقلم المحكمة. وفي عام ٢٠١٨ ستظل الشبكة القانونية لقلم المحكمة (RLN) تزيد من قدرتها الاشتغالية لتغدو أقرب إلى العمل بصورة كاملة ضامنةً المزيد من التعاون والاتّساق والتقيّد بالمواعيد في إيداع الوثائق وسائر المعلومات القانونية التي تقدّم إلى الدوائر.

١٧٢٦,٦ ألف يورو

موارد الميزانية

٤٤٧- تُقترح زيادة إجمالية مقدارها ٢٠,٢ ألف يورو (١,٢ في المئة)، تُعزى إلى زيادة في المحصّصات في بند الموارد من الموظفين مقدارها ٢٠,٦ ألف يورو، ناقصاً الانخفاض الإجمالي في المحصّصات في بند الموارد غير المتصلة بالعاملين البالغ ٠,٤ ألف يورو والذي تحقق بفضل التخفيضات في ميزانية السفر الخاصة بديوان رئيس قلم المحكمة والذي يعوّض كامل التعويض الزيادة المقترحة لسد تكاليف التدريب القانوني التخصصي في مكتب الشؤون القانونية. إن صافي الزيادة المقترحة البالغ ٢٠,٢ ألف يورو يُعزى إلى تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة وإلى إعادة معدّل شغور الوظائف في مكتب رئيس قلم المحكمة إلى قيمته المعتادة البالغة ١٠ في المئة.

١٦٣٨,٠ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٤٤٨- كما سبقت الإشارة إليه، تنجم الزيادة المقترحة البالغة ٢٠,٦ ألف يورو عن التكاليف الضمنية المتأتية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة.

١٦٣٨,٠ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤٤٩- لا تُطلب وظائف ثابتة جديدة. وينطوي المبلغ المقترح لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها ٢٠,٦ ألف يورو (١,٣ في المئة). وكما بيّن آنفاً تُعزى الزيادات إلى التكاليف المرتبطة بإعادة معدّل شغور الوظائف في قلم المحكمة إلى قيمته المعتادة البالغة ١٠ في المئة في عام ٢٠١٨ بعد أن ارتفع مؤقتاً وبصورة استثنائية إلى ١٢ في المئة في عام ٢٠١٧.

١٨٨,٦ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٤٥٠- ينطوي المبلغ المطلوب في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين على انخفاض مقداره ٠,٤ ألف يورو (٠,٤ في المئة) يجسّد بصورة رئيسية الانخفاض البالغ ١٦,٦ ألف يورو الذي يشهده المبلغ المحصّص لسد متطلبات السفر في ديوان رئيس قلم المحكمة، والذي يعوّض بصورة كاملة الزيادتين المقترحتين البالغ مقدارهما ١,١ ألف يورو فيما يخص بند الأسفار و١٥,٠ ألف يورو فيما يخص بند التدريب في إطار مكتب الشؤون القانونية. ويلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر

٢, ٥٨ ألف يورو

٤٥١- ينطوي المبلغ المقترح في بند السفر ضمن إطار مكتب رئيس قلم المحكمة على انخفاض مقداره ١٥,٤ ألف يورو (٢٠,٩ في المئة) يتصل بانخفاض للمخصصات فيه ضمن إطار ديوان رئيس القلم وزيادة طفيفة للمخصصات فيه ضمن إطار مكتب الشؤون القانونية.

٤٥٢- وفيما يخص ديوان رئيس قلم المحكمة، يجسّد الانخفاض المقترح البالغ مقداره ١٦,٦ ألف يورو كونّ الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") ستعقد في لاهاي وبالتالي لم يعد يُحتاج في عام ٢٠١٨ إلى نظير الموارد التي أُقرت لسد تكاليف السفر إلى نيويورك في عام ٢٠١٧ للمشاركة في دورة الجمعية السادسة عشرة. وإضافةً إلى ذلك تظلّ تلزم موارد لسد تكاليف سفر رئيس قلم المحكمة، أو من يمثّله، لكي يشحذ على أعلى المستويات دعم وتعاون الدول الأطراف والشركاء الخارجيين الرئيسيين، مثل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية. كما يلزم حضور رئيس قلم المحكمة في الميدان في مناسبات معينة من أجل تعزيز العلاقة مع بلدان الحالات والسلطات المحلية وضمان تعاونها مع المحكمة دون عقبات.

٤٥٣- وسُجّد ميزانية السفر المقترحة لمكتب الشؤون القانونية البالغ مقدارها ٢٤,٩ ألف يورو تكاليف السفر والنفقات ذات الصلة المتكبّدة في اضطلاع مكتب الشؤون القانونية بمهامه، وبما في ذلك: '١' المشاركة في اجتماع سنوي للمستشارين القانونيين للوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة؛ '٢' المشاركة في اجتماع تعقده المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILOAT)، وهي الهيئة القضائية ذات الاختصاص فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ بين المحكمة وموظفيها؛ '٣' إسداء المشورة وتقديم المساعدة في تصديق الشهادات السالفة التسجيل خارج هولندا عملاً بالقاعدة ٦٨(٢)(ب) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

الضيافة

٤,٠ آلاف يورو

٤٥٤- لا تُغيّر في المبلغ المطلوب. فقلم المحكمة يوفّر ضيافة محدودة يُرمى منها إلى المساعدة في زيادة الدعم والتعاون اللذين تقدّمهما الدول الأطراف والشركاء الخارجيون الرئيسيون.

التدريب

٤,٢١ ألف يورو

٤٥٥- تنطوي ميزانية التدريب [المقترحة] على زيادة مقدارها ١٥,٠ ألف يورو وهي تلزم لسد الاحتياجات إلى التدريب في مكتب الشؤون القانونية والشبكة القانونية لقلم المحكمة من أجل تكوين القدرات. فكما عليه الحال في أي مؤسسة للعمل القانوني، يُعتبر التدريب أمراً حاسماً في استدامة وتعزيز درجة جودة الخدمات القانونية. وسُجّر في التدريب الذي سُجّر في عام ٢٠١٨ على المهارات في مجال إعداد النصوص القانونية ومجال الترافع والتفاوض القانونيين. ولترشيد استخدام الموارد وتعظيم الأثر قد يُستعان بالآلية المتمثلة في "تدريب المدربين" بدلاً من تدريب جميع قانونيي الشبكة القانونية لقلم المحكمة دفعة واحدة. وهذا يعني أنه سيُتوخى من قانونيي هذه الشبكة الذين سيتلقون التدريب في عام ٢٠١٨ أن يتولوا بدورهم تدريب زملائهم. وقد يؤخذ محل بديل يتمثل في تدريب نصف فريق الشبكة القانونية لقلم المحكمة الآن ونصفهم الآخر في عام ٢٠١٩.

٤٥٦ - إن المبلغ المقترح، الذي لا ينطوي على أي تغيير بالقياس إلى نظيره في ميزانية العام السابق، يظل يلزم في مكتب الشؤون القانونية لسد تكاليف الخبراء الاستشاريين وما يلزم من خبرة قانونية معيّنة في المقر وفي الميدان، ولا سيّما فيما يخص الشؤون التي تستتبع تناول التشريعات الوطنية واختصاصات الهيئات القضائية الوطنية. فتأمين المشورة والمساعدة القانونيتين بشأن هذه المسائل، الدقيقتين والراسختين والآتيتين في الوقت المناسب، أمر أساسي لضمان تدبر المحكمة للمخاطر القانونية والدفاع عن موقفها في الدعاوى القانونية.

الجدول ٣٢: البرنامج ٣١٠٠: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)			التعديرات في الموارد			
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية (بآلاف اليوروات)	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨
الموظفون من الفئة الفنية				١٤٧٤,١	١٨,٤	١,٢	١٤٩٢,٥
الموظفون من فئة الخدمات العامة				١٤٣,٤	٢,١	١,٥	١٤٥,٥
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين				١٦١٧,٤	٢٠,٦	١,٣	١٦٣٨,٠
المساعدة المؤقتة العامة	٢٥٩,٣	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢٥٩,٣	-	-	-	-	-	-
السفر	٤٤,٦	-	-	٧٣,٦	(١٥,٤)	(٢٠,٩)	٥٨,٢
الضيافة	١٩,١	-	-	٤,٠	-	-	٤,٠
الخدمات التعاقدية	٥٥,٦	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	٦,٤	١٥,٠	٢٣٤,٤	٢١,٤
الخبراء الاستشاريون	٤٠,٠	-	-	٥,٠	-	-	٥,٠
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	١,٣	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٦٠,٦	-	-	٨٩,٠	(٠,٤)	(٠,٤)	٨٨,٦
المجموع	١٦٩١,٩	-	-	١٧٠٦,٤	٢٠,٢	١,٢	١٧٢٦,٦

الجدول ٣٣: البرنامج ٣١٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة	وكيل	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها				مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
										فوقها	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥
المقترح لعام ٢٠١٧	-	١	-	-	٢	٢	٥	٢	-	١٢	١	١	١	٢	١٤
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعانة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	١	-	-	٢	٢	٥	٢	-	١٢	١	١	١	٢	١٤
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بنوم كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترح لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المقدمة

٤٥٧- تقدم شعبة الخدمات الإدارية (DMS) خدمات إدارية وتدريبية دعماً لعمل المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") جمعاء. ويقود شعبة الخدمات الإدارية ("الشعبة") مديرها، وهي تتألف من مكتبه (OD-DMS) ومن قسم الموارد البشرية (HRS) وقسم الميزانية (BS) وقسم المالية (FS) وقسم الخدمات العامة (GSS) وقسم الأمن والسلامة (SSS).

٤٥٨- ويتولى مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المسؤولية عن توجيه العام والتخطيط الاستراتيجي وعن توفير كل الدعم الإداري والتدبري لقلم المحكمة وللمحكمة جمعاء. إنه مسؤول عن مهام تنفيذية حاسمة عديدة منها تخطيط الموارد الاستراتيجي، ومراقبة أداء المحكمة على الصعيد التنظيمي والإبلاغ عنه. وهو ينسق العمل للتقيد بالتوصيات التي تقدم في سياق المراجعة في جميع وحدات المحكمة والجهود الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء المبذولة لتناول متطلبات الإبلاغ من هيئات الإشراف بما فيها لجنة الميزانية والمالية ولجنة المراجعة. كما ينهض مكتب مدير الشعبة بتأدية واجب العناية بالموظفين عن طريق سياسات وبرامج تضمن رفاههم الجسماني والنفسي والوجداني من خلال وحدة الصحة المهنية (OHU). وهو يهيئ، عن طريق الفريق المعني بنظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) ببرمجيات SAP، الإطار الاستراتيجي والدعم الاشتغالي لاستعانة المحكمة بهذا النظام، ويدعم تنفيذ المشاريع المتصلة به والمهادفة إلى تحقيق نجاعة سيرورات العمل.

٤٥٩- وتقدم الشعبة طائفة واسعة من الخدمات في مجال إدارة الموارد البشرية، من قبيل إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن مسائل الموارد البشرية، ووضع السياسات ذات الصلة، والتوظيف، وتدير شؤون الوظائف، وتسيير شؤون العقود الخاصة بالعاملين والعقود غير المتصلة بهم)، والتعويضات، والمستحقات وكشوف الرواتب، وشؤون التأمين والمعاشات التقاعدية. وإضافة إلى ذلك يُركّز على تدبر الأداء، وتدريب الموظفين والتطوير الإداري.

٤٦٠- وفيما يتعلق بسيرورة إعداد وتنفيذ ميزانية المحكمة، تتولى الشعبة الإشراف المركزي على الميزانية وتسهر على تعظيم النجاعة في استخدام الموارد. ويشمل ذلك تنسيق وإعداد الميزانية البرنامجية السنوية، والميزانيات التكميلية، والإخطارات بإمكان لزوم استخدام مبالغ من صندوق الطوارئ؛ ومراقبة الأداء فيما يتعلق بالميزانية؛ والإبلاغ عن المسائل المتصلة بالميزانية. كما تتولى الشعبة المسؤولية عن مراقبة تنفيذ الميزانية وتقييمه والتنبؤ به.

٤٦١- وعلاوة على ذلك تقدم الشعبة خدمات التدبر المالي وتنسيق وإعداد البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمحني عليهم. إنها تدير جميع أموال المحكمة وتراقبها وتقوم بالإبلاغ بشأنها. وهي تتولى أيضاً المسؤولية عن الاضطلاع بكل أعمال الإنفاق، وإدارة الاشتراكات المقررة والتبرعات، وعمليات الخزينة، والمحاسبة، والإبلاغ المالي. وإضافة إلى ذلك تقدم الشعبة المساعدة وتسدي الإرشاد إلى شتى وحدات المحكمة فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات المالية.

٤٦٢- وفي مجال الخدمات العامة تتولى الشعبة المسؤولية عن الاستعمال اليومي لمبنى المقر، بما في ذلك تدبر الخدمات الخفيفة مثل خدمات الإطعام، والتنظيف، والمرتفات، والخدمات التي تقدم لمجمع المؤتمرات، فضلاً عن الخدمات الثقيلة مثل صيانة المباني، وأعمال التصليح، وأعمال الاستبدال. وتتولى الشعبة في الميدان تقييم المحالّ وتكييفها. كما توفر، من خلال نشاطها في مجال الشراء، سلعاً وخدمات جيدة المردود بالقياس إلى تكاليفها تحتاج

إليها المحكمة وغيرها من الخدمات في المجالات التالية: إدارة مجموعة المَرَكَبات، والشحن، والنقل (بما فيه دعم نقل الشهود الذي يقدّم في مقر المحكمة)، وعمليات البريد، وتدبير الممتلكات، وإدارة شؤون المستودعات. كما ترتّب الشعبة جميع الأسفار الرسمية للعاملين في المحكمة، وخدمات استصدار التأشيرات والأذون بالإقامة في لاهاي، والمهام الإدارية المتصلة بالامتيازات والحصانات.

٤٦٣- ثم إن الشعبة تهيئ بيئة عمل سالمة وآمنة في المقر وتحمي جميع الأشخاص الذين يقع على عاتق المحكمة واجب العناية بهم، كما تحمي ممتلكات المحكمة المادية وغير المادية. وفي المقر تقدّم الشعبة خدمات الأمن والسلامة على مدار الساعة دون انقطاع طيلة أيام الأسبوع السبعة، بما في ذلك ما يلزم لانعقاد جلسات المحكمة على نحو آمن ولا خلل فيه.

بيئة العمل

٤٦٤- إن بنية الشعبة جعلتها مناسبة للغرض منها إلى حد كبير وستتيح لها النهوض على نحو فعال بأود معظم ما يتوقّع أن يشهده عام ٢٠١٨ من زيادات في عبء العمل الإداري والاشتغالي، وذلك ضمن حدود قدراتها المخطّط لتوفّرها. هذا مع العلم بأن عام ٢٠١٨ سيشهد اختلافاً هاماً في بيئة عمل الشعبة، وقلم المحكمة برمته، يتمثل في أن معدّل شعور الوظائف الذي اعتمد فيما يخص عام ٢٠١٧ البالغ ١٢ في المئة سيخفّض فيما يخص عام ٢٠١٨ إلى قيمته المعتادة البالغة ١٠ في المئة. وعلى وجه الإجمال تواجه الشعبة زيادة مقدارها ٣٢٢,٤ ألف يورو بسبب تغير معدّل شعور الوظائف (٢٩٠,١ ألف يورو) وما لا مناص من تحمّله من أثر للتغيرات الطارئة على المعدّلات المعمول بها في النظام الموحد للأمم المتحدة (٣٢,٢ ألف يورو).

٤٦٥- وستستقّ شعبة الخدمات الإدارية توفير المعلومات لهيئات الإشراف وسائر أصحاب الشأن، بمن فيهم لجنة الميزانية والمالية، ولجنة المراجعة، والمراجع الخارجي، ومكتب المراجعة الداخلية، لكي يتسنى لهم أداء المهام المنوطة بهم في إطار ولاياتهم على نحو ناجح وفعال.

٤٦٦- وبعد الأخذ في عام ٢٠١٧ بالبرنامج الحاسوبي الجديد الخاص بتدبير الأداء، سيشهد عام ٢٠١٨ مواصلة وتكثيف الإرشاد والدعم المقدمين إلى الموظفين والمدبرين في مجال تدبير الأداء. كما إن الشعبة ستتدبر أمر توجيه الموظفين الجدد وستوفر التدريب بحسب درجات الأولوية على أساس الاحتياجات التنموية في المحكمة جمعاء.

٤٦٧- ولمّا كان بعض الموظفين يُشرون للعمل في ظروف غير معتادة فإن شعبة الخدمات الإدارية ستركّز على واجب العناية بهم على النحو الملائم. إن الوقاية عنصر حاسم من عناصر واجب العناية هذا، وستظل الشعبة تعمل للوقاية من الصدمات الثانوية بغية التخفيف من خطر الإجهاد النفسي اللاحق للصدمات الذي يتعرض له الموظفون الذين يتعاملون مع الأدلة على الجرائم الفظيعة المرتكبة في شتى القضايا المعروضة على المحكمة (مثل المحقّقين والتراجمه الميدانيين). وستشمل العناية الصحية الوقائية أيضاً أشكال التصرف وحالات التعرّض الممكن اتقاؤها، واستبانة عوامل المخاطر على الصحة، وأهمية نمط الحياة الصحي والمتوازن فيما يخص جميع الموظفين.

الأولويات الاستراتيجية في عام ٢٠١٨ وصلتها بميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة

٤٦٨- يتمثل الهدف الأسمى لشعبة الخدمات الإدارية في توفير الخدمات الإدارية والاشتغالية اللازمة للمحكمة جمعاء. ولهذا الغاية ستركز الشعبة في عام ٢٠١٨ على الحلول اللازمة لتعزيز ما تقدّمه من الخدمات لدعم تحقيق أولويات المحكمة الرفيعة لعام ٢٠١٨. ويشمل ذلك المجالات ذات الأولوية التالي بيانها:

الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة في عام ٢٠١٨

٤٦٩- إضافةً إلى توفير الخدمات الإدارية للمحكمة جمعاء (في المقر وفي الميدان) كما بُنّي في المقدّمة الواردة آنفاً، ستوفّر شعبة الخدمات الإدارية الدعم المباشر للأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة. ويُتوقّع أن تظل ثلاث قضايا في المرحلة الابتدائية في عام ٢٠١٨. وستستلزم هذه القضايا توفير الخدمات الأمنية اللازمة من أجل سير جلسات المحكمة على نحو آمن ولا يعتريه الخلل؛ ونقل الشهود على الصعيد المحلي لحضور جلسات المحاكمة؛ وترتيب أسفار الشهود، ومحامي الدفاع، ومحامي المني عليهم، وتراجم المحكمة، والصحفيين الذين يحضرون جلسات المحكمة، والمتطلبات المتعلقة بمصوهم على تأشيرات؛ وتدبير شؤون المرتفقات في المقر، بما في ذلك تدبير قاعات جلسات المحكمة، والمرافق القائمة في الميدان من أجل الإدلاء بالشهادة عن بعد (بواسطة الروابط الفيديوية). ثم إن عام ٢٠١٨ سيشهد تنفيذ جبر الأضرار في قضية لوبنغا (Lubanga) وفي قضية كاتانغا (Katanga)، ما سيستلزم من الشعبة توفير الدعم من المقر (مثل ما يتعلق بالخدمات المتصلة بالأسفار) ومن الميدان (مثل النقل المحلي وتدبير المرافق)، بما في ذلك ما يخص الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

٤٧٠- كما إن ستّ عمليات التحقيق الناشط التي سيواصل مكتب المدعي العام إجرائها في عام ٢٠١٨ ستستلزم من شعبة الخدمات الإدارية تقديم الدعم لترتيب الأسفار في مهمات رسمية، بما في ذلك أسفار المحققين والمحللين؛ وشحن المعدات (مثل معدات البحث الجنائي العلمي)؛ وتدبير شؤون مرّكبات المحكمة في أماكن المكاتب الميدانية سهراً على أمن ونجاعة عمل المحكمة في بيئات العمل المحفوفة بالمصاعب. وثمة جهات فاعلة أخرى، مثل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ستعتمد أيضاً على المساعدة التي ستقدمها الشعبة لإجراء عملياتها. كما سيستلزم تقلب الظروف الأمنية في بلدان الحالات التي تعمل فيها المحكمة تقديم الشعبة دعماً مباشراً لوضع مبادئ توجيهية بشأن الأمن والسلامة نفي باحتياجات المحكمة ذات الصلة في شتى مجالات العمل.

٤٧١- ويُتوقّع أن يزداد عدد الشهود المقرّر أن يمثلوا أمام المحكمة للإدلاء بشهاداتهم في عام ٢٠١٨ إلى ١٣٢ (مقابل زهاء ٨١ في عام ٢٠١٧). وبالنظر إلى هذه الزيادة الكبيرة المتوقّعة أن يشهدها عدد الشهود فسيلزم سائق إضافي (تمّول وظيفته في إطار المساعدة المؤقتة العامة) يقُدّم الدعم المباشر للمحاكمات الجارية. ومن ناحية أخرى لا يطرأ أي تغيير على وظائف المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بالأمن التي يقُدّم شاعلوها الدعم المباشر في القضايا المحاكم فيها. وترد معلومات عن المتطلبات المعنية فيما يلي حيث يُتناول بند المساعدة المؤقتة العامة.

٤٧٢- وفي الميدان سيستلزم فتح المكتب التابع في غولو في شمال أوغندا، المعتمز أن يجري في عام ٢٠١٨، تقديم الشعبة الدعم لتدبير المرافق سهراً على كون المكتب المستأجر مناسباً لمتطلبات المحكمة فيما يخص العمل والسرية والأمن والسلامة. كما سيتعيّن أن تقدم الشعبة خدمات في مجال النقل والإمداد من أجل تجهيز المكتب المعني. وسيتعين أيضاً أن تقدّم الشعبة دعماً مباشراً فيما يخص تدبير مجموعة المرّكبات لكي يتسنى للمحكمة إجراء أنشطتها في الميدان.

مشاريع تحسين تكنولوجيا المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء

٤٧٣ - ستؤدي شعبة الخدمات الإدارية دوراً رائداً في إعداد وتنفيذ المقترحات الرامية إلى تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات في مختلف مجالات الخدمات الإدارية، بوسائل أهمها تبسيط السيرورات والأتمتة والمراقبة. ويشار في هذا الصدد إلى أن الشعبة ستستفيد أفضل فائدة من برمجيات SAP الخاصة بالتدبير الإداري المستعملة في المحكمة.

٤٧٤ - وقد أفضت استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات إلى استبانة التحسينات اللازم تحقيقها في عدد من المجالات فيما يخص عام ٢٠١٨. إن عملية تحسين نظم التسيير المتصلة بالموارد البشرية والشؤون المالية والميزانية والعمليات الخارجية تمثل واحداً من هذه المجالات. وسيتمثل ذلك أولوية استراتيجية للشعبة في عام ٢٠١٨.

٤٧٥ - ولدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية، ستعمل الشعبة على إعمال تحسينات في السيرورات الإدارية ومبادرات في مجال الأتمتة. ويشار في هذا الصدد إلى أن هدف الشعبة يتمثل في مراجعة وتبسيط ورقمنة السيرورات الإدارية القائمة على الوثائق المطبوعة، وزيادة النجاعة عن طريق رفع درجة الأتمتة وتعزيز ضوابط المراقبة الداخلية. ويرد مزيد من المعلومات بشأن المبادرات ذات الصلة فيما يلي حيث يُتناول بند المساعدة المؤقتة العامة وبند الخدمات التعاقدية.

١٩ ١٠٧,٧ آلاف يورو

موارد الميزانية

٤٧٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٠٩,٢ آلاف يورو (١,٦ في المئة).

٤٧٧ - ويُعوّض من خلال تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات جزئية مما لا مناص من تحمّله من الزيادات المتأتية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة وعن إعادة معدّل شغور الوظائف إلى قيمته المعتادة البالغة ١٠ في المئة وعن ارتفاع أسعار السلع والخدمات فيما يخص المحكمة جمعاء.

٤٧٨ - فالواقع أن الزيادة الإجمالية المطلوبة البالغ مقدارها ٣٠٩,٢ آلاف يورو هي أقل من الزيادة البالغ مقدارها ٣٢٢,٤ ألف يورو المتأتية عن إعادة معدّل شغور الوظائف إلى قيمته المعتادة وعمّا لا مناص من تحمّله من الزيادات المتأتية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة. وقد تُوصّل إلى ذلك بفضل تخفيض إجمالي في التكاليف غير المتصلة بالعاملين مقدارها ١٥٣,٠ ألف يورو فيما يخص الشعبة.

٤٧٩ - وتوقع الشعبة تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة يقارب مقدارها ٦٢,٥ ألف يورو في عام ٢٠١٧، ناتجة رئيسياً عن تقليص التكاليف المصرفية الذي تم التوصل إليه بالتفاوض على أسعار تفضيلية، وأتباع نصح جديد فيما يخص التصريح الأمني للعاملين يشتمل على الاستعانة في ذلك بجهات خارجية وعلى الحد من عدد العناصر الواجب التدقيق فيها. وفيما يخص عام ٢٠١٨ تعتمزم الشعبة أيضاً أن تستعين بموارد داخلية لتوفير خدمات المؤازرة الطبية في الميدان، وأن تؤمّن تصديق الإجازات المرضية وتقديم الخدمات المتصلة بالموارد البشرية وذلك بالأخذ بمبدأ الخدمة الذاتية. فعلى سبيل المثال سيكون بوسع الموظف الذي يغيّر عنوانه المنزلي أو وضعه فيما يتعلق بالإعالة أن يحرر البيانات المعنية بصورة مباشرة بدلاً من أن يطلب من قسم الموارد البشرية القيام بذلك، ما يقلص الازدواج في العمل. ويقدر أن هذه المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ستبلغ ٢٢٧,٧ ألف يورو فيما يخص عام ٢٠١٨.

٤٨٠- إن الوفورات المتوقَّعة تحقيقها في عام ٢٠١٧ تبلغ ٣٤٢,٣ ألف يورو. وقد أتاحت المعارف المكتسبة بعد أكثر من سنة من شغل المباني الدائمة للمحكمة الميزنة لعام ٢٠١٨ على أساس التكاليف الفعلية فيما يخص المرتفعات ورفع النفايات والتنظيف. كما يُتوقع تحقيق وفورات في مجال التدريب بالاستعانة بالقدرة الداخلية على توفيره وأتباع النهج القائم على تدريب المدربين. وترد في المرفق العاشر معلومات مفصَّلة عما يُتوقع تحقيقه من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨.

الموارد من الموظفين

١٣ ٩٨٨,٧ ألف يورو

٤٨١- يتألف ملاك شعبة الخدمات الإدارية من ١٧٨ وظيفة ثابتة و١٢ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١٠,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). فلا تغير في عدد الوظائف الثابتة بالقياس إلى عددها في عام ٢٠١٧. أما عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة فيزداد بمقدار ١,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

١٣ ٠٥٥,٣ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤٨٢- لا تُطلب أي وظائف ثابتة جديدة لعام ٢٠١٨. وينطوي المبلغ المطلوب في بند تكاليف الموظفين على زيادة مقدارها ٣٢١,٢ ألف يورو (٢,٥ في المئة) تعزى كلُّها إلى التكاليف المتصلة بتطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة (٣٢,٢ ألف يورو) وبعودة معدّل شعور الوظائف من قيمته البالغة ١٢ في المئة إلى قيمته المعتادة البالغة ١٠ في المئة (٢٩٠,١ ألف يورو).

٦٠٥,٦ آلاف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٤٨٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٢٣,٧ ألف يورو (٢٥,٧ في المئة) لسد تكاليف وظيفة سائق لمدة ١٢ شهراً وتمويل وظيفة موظف معاون مختص بنظم تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) ضمن الفريق المعني ببرمجيات SAP تمويلاً كاملاً لمدة ١٢ شهراً، وهي وظيفة مؤتمتة لمدة ستة أشهر في عام ٢٠١٧.

٤٨٤- سائق (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). شهد عام ٢٠١٥ مثول ٢٢ شاهداً خلال جلسات المحكمة. وازداد هذا العدد إلى ١٠٨ في عام ٢٠١٦ ويُتوقع أن يقارب ٨١ في عام ٢٠١٧. ولمواجهة هذه الزيادة وُظف في عام ٢٠١٧ سائق لمدة قصيرة تبلغ ثمانية أشهر. ويُتوقع أن يزداد عدد الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة إلى ١٣٢ في عام ٢٠١٨. وينطوي ذلك على زيادة في عام ٢٠١٨ بالقياس إلى عام ٢٠١٥ تقارب ٢٣٠٠ ساعة من ساعات عمل السائق الواحد. إن المحكمة تقترح توظيف سائق في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهراً في عام ٢٠١٨ تقتصر مهمته على نقل الشهود الزبدي العدد في لاهاي. وسيعاد النظر في ضرورة توفير هذه الوظيفة في إطار ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة.

٤٨٥- موظف معاون مختص بنظم تخطيط الموارد المؤسسية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر) (لسنوات متعددة). أُقرت هذه الوظيفة لمدة ستة أشهر في عام ٢٠١٧ وهي تلزم في عام ٢٠١٨ للمساعدة في تنفيذ استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات (للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١). وتراد بالمبادرات المتخذة في إطار نظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP أتمتة السيرورات الإدارية وزيادة نجاعتها. وهي تشمل ما يلي:

(أ) إدماج تخطيط المهمات ببرمجيات SAP لكي يستغني الموظفون الذين يسافرون لأغراض رسمية عن تسجيل نفس المعلومات مرات متعددة في نظم مختلفة (بذلك لن يعود يتعين على القائمين بالأسفار إدخال بيانات السفر إلا مرة واحدة في نظام متكامل)؛

(ب) أتمتة إعداد التوقعات في مجال الميزانية الذي يُجرى حالياً بصورة يدوية بواسطة جداول البرنامج الحاسوبي Excel (بذلك سيتاح تنزيل البيانات مباشرة من نظام SAP، ما يقلص احتمال الخطأ؛ كما ستزيد أتمتة نظام SAP، لإيتاء توقعات بشأن الموظفين استناداً إلى المعلومات المتعلقة بتكاليف الموظفين المتوفرة فيه، جودة وسرعة توفير المعلومات التوقعية، متيحة تحسين التخطيط للميزانية ومراقبتها وإعداد كشوف الرواتب)؛

(ج) إعمال نميطة جديدة من نمائط SAP بغية أتمتة إعداد البيانات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) كما أوصى به المراجع الخارجي؛

(د) إعمال مركز لمراقبة كشوف الرواتب بغية زيادة نجاعة التجهيز الشهري لكشوف الرواتب، بما في ذلك المتطلبات الإلزامية القاضية بإحالة المعلومات المتصلة بمساهمات الموظفين في المدفوعات من أجل المعاشات التقاعدية إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (بذلك سيستغنى عما يُنفذ في الوقت الحاضر يدوياً من عمليات التدقيق وغيرها من الخطوات التي يستلزمها تجميع المساهمات في المدفوعات من أجل المعاشات التقاعدية قبل إرسالها إلى هذا الصندوق).

٤٨٦- إن دور شاغل هذه الوظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة يتمثل في مساعدة الأقسام المختصة (قسم الموارد البشرية، وقسم المالية، وقسم الخدمات العامة، وقسم الميزانية، وقسم دعم العمليات الخارجية) على تحديد سيرورات العمل الناجمة والتوثيق لها، وتبسيدها في متطلبات تقنية للتنفيذ في نظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP. وبعدها يُتَمُّ شاغلُ وظيفة المساعدة المؤقتة العامة هذه وضع المتطلبات التقنية، يتولى إعمالها الفريق المعني بنظام SAP. ولا تلزم خبرة خارجية في هذا النظام إلا فيما يخص الدعم العالي التخصص الذي يُوفَّر في إطار الخدمات التعاقدية.

٤٨٧- عامل عامُّ الأشغال (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر) (لسنوات متعددة).
تلزم هذه الوظيفة للمساعدة في الاضطلاع ببعض المهام الإضافية الناشئة عن ملكية المحكمة لمبانيها في لاهاي واستعمالها إياها. فقد وظفت المحكمة عندما كانت تشغل مبانيها المؤقتة ثلاثة عمال عاقمي الأشغال. وبانتقالها إلى مبانيها الدائمة اعتمدت وظيفة عاملٍ رابعٍ عامِّ الأشغال تُمَوَّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة في عام ٢٠١٦ و عام ٢٠١٧ يضطلع شاغلها بمهام معيَّنة على صعيد تدبر المرافق، كان يفترض أن يتولاها لاحقاً مقالٍ مختص بالصيانة. والحال أن المحكمة، بعد شغلها المباني الدائمة لمدة ١٨ شهراً، اكتسبت خبرة بشأن أفضل السبل لاستعمال هذه المباني، التي تزيد مساحة الأرضيات فيها بنسبة ٣٠ في المئة عن مساحة المباني المؤقتة. فخدمات الدعم العملي المباشر وأعمال التصليح الطفيف في جميع أنحاء المباني الدائمة تستلزم قدرًا من الموارد أكبر مما كان متوقعاً. وليس من المناسب الاستعانة من أجل الاضطلاع بأعمال التصليح والعمليات الفورية بمقاول خارجي يحتمل المحكمة نفقات إضافية لقاء الزمن الذي يستغرقه التحرك الفوري وتكاليف إدارية تنضاف إلى التكاليف الأساسية المترتبة على الخدمة المعنية. وعليه فإن توفُّر موظف داخلي يضطلع بالمهام المعنية أقل كلفة.

٤٨٨- سبعة موظفين معنيين بالأمن/موظفين رئيسيين معنيين بالأمن (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر) (لسنوات متعددة). تلزم هذه الوظائف لضمان الدعم الأمني للإجراءات القضائية السائرة في

القاعة الثانية من قاعات المحكمة. وتمثل هذه الموارد متطلباً متكرراً لأنه يظل يُحتاج إلى دعم الأنشطة القضائية في كلتا قاعتي جلسات المحكمة لمدة ١٢ شهراً.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ٢٠,٠ ألف يورو

٤٨٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٠,٠ ألف يورو، وهو يلزم لصيانة مرافق المؤتمرات في المباني الدائمة.

٤٩٠- إن مجمّع المؤتمرات في المباني الدائمة مصمّم لكي يتسم بالمرونة من حيث الحجم وعدد القاعات (الذي يراوح بين ست وتسع قاعات للاجتماع بحسب التشكيلة) بسعة للقاعة الواحدة تراوح بين ١٠ أشخاص و٢٥٠ شخصاً. ومنذ انتقال المحكمة إلى المباني الدائمة تبين أن نطاق العمل اللازم لترتيب القاعات أكبر بكثير من نطاق العمل المناظر الذي كان يلزم في المباني المؤقتة، بينما بقيت الموارد المتاحة من أجل الاضطلاع به على نفس المقدار كما كانت في حالة المباني السابقة.

٤٩١- وتطلب مرافق المؤتمرات طلباً مرتفعاً وقد ازداد استعمالها منذ أواسط عام ٢٠١٦ فناهز سعتها الكاملة. وقد شغلت القاعات الأكبر شغلاً فائق المعدلات، إذ أنها غالباً ما كانت تُستعمل مرتين في اليوم. ومن الاجتماعات التي تنعقد فيها اجتماعات منتظمة لكل الموظفين، واجتماعات للدول الأطراف وهيئات الإشراف، واجتماعات لممثلي الشبكات المشتركة بين الوكالات، واجتماعات لتقديم عروض عن عمل المحكمة للأطراف المهمة بالأمر. ففي المباني المؤقتة اعتادت المحكمة على النهوض بأود زهاء ١٧٠ اجتماعاً في السنة. وكان الحيز المخصّص للائتمار فيها محدوداً جداً وكانت التشكيلات الممكنة لتهيئة القاعات للاستعمال قليلة. وخلافاً لذلك نُحِضت المحكمة في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٦ حتى نيسان/أبريل ٢٠١٧ بأود ٨١٢ اجتماعاً عُقد في مجمّع المؤتمرات. وعليه تلزم مساعدة مؤقتة في أوقات بلوغ الأعمال المعنية أوجها ولفترات محدودة تكملة لمجموعة الموظفين العادية عندما يتعين تكييف القاعات لمتطلبات مستعملها. إن الموارد المعنية تمثل متطلباً متكرراً.

العمل الإضافي ٣٠٧,٨ آلاف يورو

٤٩٢- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢,٧ ألف يورو (٠,٩ في المئة).

٤٩٣- لا تغير في المتطلبات في بند العمل الإضافي إلا فيما يتعلق بالأمن، حيث تشهد المتطلبات المعنية الانخفاض المذكور البالغ مقداره ٢,٧ ألف يورو الذي يتحقق بفضل تقليص غير متوقع في عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة (من ٤٤٠ في عام ٢٠١٧ إلى ٤٠٠ في عام ٢٠١٨). إن العمل الإضافي في مجال الأمن لا يلزم فقط للنهوض بأود ساعات العمل الزائدة المتوقع أن تستمر خلالها أيام انعقاد جلسات المحكمة بل يلزم أيضاً لتوفير خدمات الأمن والسلامة خلال العطل القضائية الرسمية ولتعويض فارق العمل الليلي للموظفين الذين يعملون مساءً وليلاً، لأن استدامة توفير الخدمات في مجال الأمن والسلامة على مدار الساعة تستلزم عدداً من الوظائف الدائم شغلها. فالموارد اللازمة لسد تكاليف العمل الإضافي تمثل متطلباً متكرراً.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٥١٩,٠ ألف يورو

٤٩٤- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث

والعتاد. وقد سُجِّلت ضمن إطار بعض بنود التكاليف غير المتصلة بالعاملين في الميزانية زيادات صغيرة عُوّضت بصورة كاملة بتخفيضات في غيرها من بنود هذه التكاليف، ما أتى انخفاضاً إجمالياً مقداره ١٥٣,٠ ألف يورو (٢,٩ في المئة).

١٧٠,١ ألف يورو

السفر

٤٩٥ - لا تغير في المبلغ المطلوب.

٤٩٦ - وستتحمّل الشعبة تكاليف مترتبة على الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف التي ستعقد في عام ٢٠١٨ في لاهاي هي أقل مقداراً من تكاليف الدورة السادسة عشرة التي تعقد في عام ٢٠١٧ في نيويورك.

٤٩٧ - بيد أن ثمة زيادات في المبالغ المطلوبة لسد تكاليف الدعم الأمني لرؤساء الأجهزة خلال أسفارهم الرسمية إلى بلدان الحالات وغيرها من الأماكن، مع العلم بأن عدد المهمات المعتمز القيام بها يزيد بمقدار مهمتين عنه في عام ٢٠١٧ (٤,٧ آلاف يورو).

٤٩٨ - أما فيما يخص مجالات العمل الأخرى فلا تقترح شعبة الخدمات الإدارية زيادات في المتطلبات لسد تكاليف السفر لعام ٢٠١٨ من أجل السفر إلى الميدان لتحديد المعايير والشروط الخاصة بالمرافق، ومجموعة المَرَكيّات، وتدبر الممتلكات؛ ومن أجل السفر للمشاركة في الاجتماعات سهراً على مواءمة حال المحكمة مع ما يقضي به النظام الموحد للأمم المتحدة ومع معايير المحاسبة/المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. إن الموارد المطلوبة لسد تكاليف السفر تمثّل متطلباً متكرراً.

٦٤٣,٥ ألف يورو

الخدمات التعاقدية

٤٩٩ - لا تغير في المبلغ المطلوب.

٥٠٠ - تلزم موارد مقدارها ٢٢٤,٩ ألف يورو لأن مشاريع تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP تستلزم طائفة من الخبرات الوظيفية والتقنية لا تتوفر داخلياً على الدوام. وتُجسّد الزيادة المقترحة البالغة ٦,٩ آلاف يورو مدى التعقيد الذي تتسم به المشاريع المراد تنفيذها في عام ٢٠١٨. وبعدها يُنمّ الموظف المعاون المختص بنظم تخطيط الموارد المؤسسية (من الرتبة ف-٢) وضع المتطلبات التقنية لمشاريع تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP المشمولة بالاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، سيتولى موظفون داخليون تنفيذ بعض المتطلبات بينما ستستلزم متطلبات أخرى دعماً خارجياً في مجالات تخطيط الموارد المؤسسية العالية درجات التخصص (مثل الترميز والتشكيل والانتقال من صيغة إلى أخرى من صيغ البرامج الحاسوبية). وقد ورد فيما تقدّم سردٌ لمجالات التحسين في إطار طلب الوظيفة المذكورة. ولن يُستعان بالخبرة الخارجية إلا عندما تكون ضرورة صارمة بسبب محدودية القدرة [الداخلية] و/أو الاحتياجات إلى خبرة عالية التخصص. ولا تمثّل الموارد المطلوبة متطلباً متكرراً.

٥٠١ - وتقترح المحكمة، من أجل النجاح في أداء مهمتها المتصلة بالشؤون المالية، زيادة مقدارها ٣٠,٠ ألف يورو. ويتصل هذا المقترح بزيادة مقدار أتعاب المراجع الخارجي (١٥ ألف يورو) الناجمة عن توسيع نطاق ولايته

ليشمل مراجعة الأداء، على نحو ما قرره الجمعية^(٤٧)؛ كما يتصل بأتعاب المراقب الممثل لشبكة المالية والميزانية التابعة للأمم المتحدة (١٥ ألف يورو)، التي يستحق دفعها مرة كل سنتين. أما باقي الموارد المعنية فيُتترح توفيرها لدفع أتعاب المراجع الخارجي لقاء مراجعته البيانات المالية للمحكمة والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للمعني عليهم (٥٢ ألف يورو) والتكاليف الإدارية المترتبة على رد الضرائب التي تتقاضاها الولايات المتحدة الأمريكية من رعاياها (١٠ آلاف يورو) والتقييم الاحتسابي الإلزامي اللازم لمطابقة البيانات المالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (٢٧ ألف يورو). إن الموارد المطلوبة تمثل متطلباً متكرراً.

٥٠٢- وفيما يخص مجال الخدمات العامة، يلزم المقدار المقترح البالغ ٢٢٤,٥ ألف يورو لسد تكاليف التأمين على المَرَكَبات في أماكن الوجود الميداني وسائر عقود التأمين التجاري التي تبرمها المحكمة، وتكاليف تجديد جوازات السفر التي تصدرها الأمم المتحدة، وتكاليف الطبع الخارجي والتخليص البريدي. بيد أن قلم المحكمة يقترح تخفيضاً إجمالياً مقداره ١٩,٦ ألف يورو في المخصّصات لسد تكاليف الخدمات العامة يُعزى إلى تقليص الاستعانة بأفرقة خارجية فيما يخص عمليات الانتقال. فقد استُعين بهذه الأفرقة في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧ لمساعدة المحكمة في إجراء تعديلات لتوزيع الموظفين ضمن المباني الجديدة. ولا يُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٨ إلا عدداً محدوداً من عمليات الانتقال من مكتب إلى آخر في المحكمة. إن الموارد المطلوبة تمثل متطلباً متكرراً.

٥٠٣- ثم إنه يُتترح تخفيض مقداره ١٦,٥ ألف يورو في المخصّصات لسد تكاليف الخدمات الأمنية يُعزى إلى اتباع نهج أنجع لإجراء التدقيق الأمني السابق للتوظيف فيما يخص جميع الجدد من الموظفين، والمتدربين، والمهنيين الزائرين، والخبراء الاستشاريين، والمقاولين. إن الموارد المعنية تمثل متطلباً متكرراً.

التدريب ٣٦٢,٧ ألف يورو

٥٠٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٩,٩ ألف يورو (٩,٠ في المئة).

٥٠٥- وسيواصل قلم المحكمة في عام ٢٠١٨ المعاملة المركزية لجميع برامج التدريب غير التقني في المحكمة (٢٠٩,٠ آلاف يورو) سهراً على ترشيد استعمال الاعتمادات المخصّصة للتدريب. لقد شهدت السنوات الأخيرة إبقاء المقدار المعتمد لميزانية المحكمة الخاصة ببرامج التدريب عند الحد الأدنى اللازم لمنظمة لها قُد المحكمة. وفيما يخص عام ٢٠١٨ لا يُنشد التمويل إلا من أجل عدد صغير من برامج التدريب الرامي إلى دعم تعزيز المهارات في مجالات حاسمة من قبيل تدبر الأداء، والمراس اللغوي، والإدارة، والتوعية الثقافية، وتدبر المشاريع. ويُعزى معظم الزيادة المقترحة (٢١,٠ ألف يورو) إلى استهلال المحكمة برنامجهما الخاص بالتدريب الأساسي الرامي إلى تنمية القدرات القيادية الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء.

٥٠٦- وتلزم أيضاً موارد لسد تكاليف التدريب على ما يخص جوانب السلامة في تدبر المرافق في الميدان، والشراء، وأحدث شروط شحن ما يُسلّم من بضائع والأسعار ذات الصلة، وتدريب السائقين القياسي اللازم من أجل استدامة شهادتهم المهنية (١٦,٣ ألف يورو)؛ كما تلزم موارد لسد تكاليف التدريب الطبي الإلزامي للعاملين في وحدة الصحة المهنية (OHU) حتى يتسنى لهم وصف الأدوية للقائمين بالأسفار إلى الميدان وتحديد تراخيص المرضين، والتدريب على تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP فيما يخص مشاريع من قبيل المشروعين الجديدين

^(٤٧) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، المرفق السابع، الفقرة ٤٨.

لتخطيط الميزانية ومراقبة تنفيذها ولتجديد الموارد البشرية (١١,٨ ألف يورو). فبذلك سُنَّي القدرة الداخلية على تخطيط الموارد المؤسسية دعماً للأدوات المتصلة بنظامها (SAP) وجعلاً للمحكمة أقل اعتماداً على الخدمات الخارجية.

٥٠٧- كما يلزم تدريب إلزامي متصل بالأمن على ما يخص الإسعاف، وإطفاء الحرائق، والتحرك إزاء الطوارئ، والأسلحة النارية، وفيما يتعلق بمواضيع تخصّصية من قبيل نقل المتهمين والحماية اللصيقة. وإضافةً إلى ذلك سيواصل توفير التدريب على "نحوج السلامة والأمن في البيئات الميدانية" (SSAFE) بالتعاون مع جيش الدولة المضيفة في هولندا؛ ويلزم أيضاً تصديق الأمم المتحدة الأمني الإلزامي لموظفي الأمن الميداني الجدد. إن مجموع المبالغ المتصلة بالتدريب في مجال الأمن يبلغ ١١٢,٤ ألف يورو وينطوي على انخفاض مقداره ٥,٤ آلاف يورو.

٥٠٨- وكذلك تلزم موارد لسد تكاليف مدرّب للموظفين المعيّنين بالميزانية ومسؤولي التنسيق المعيّنين بالميزانية ضمن المحكمة يتولى تدريبهم على استعمال النمطة الخاصة بتخطيط الأعمال وإدماجها بواسطة نظام SAP لتخطيط الموارد المؤسسية سهراً على استفادة المحكمة كلّ الفائدة من وظائف هذه الأداة الجديدة (٥,٢ آلاف يورو)، وتكاليف تدريب تخصّصي على الإبلاغ المالي. إن جميع الأنشطة المعنية أنشطة متكرّرة.

الخبراء الاستشاريون ١٢,٠ ألف يورو

٥٠٩- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢٦,٠ ألف يورو (٦٨,٤ في المئة)، لأنه أدرجت في ميزانية عام ٢٠١٧ موارد لسد تكاليف الخبراء الخارجيين المختصين بالتأمين لتنفيذ المشروع الكبير المتمثل في استدراج العروض من أجل إرساء العقد المتعلق ببرنامج التأمين الصحي للمحكمة. ويُتوقع أن تنجز عملية استدراج العروض في عام ٢٠١٧، وليس المتطلب المعني متطلباً متكرّراً. وفيما يخص عام ٢٠١٨ تلزم موارد لسد تكاليف الخبرة الخارجية في مجال (إعادة) تصنيف الوظائف (٤,٠ آلاف يورو) والاستعانة بخبراء خارجيين في مجال تدبير المخاطر (٨,٠ آلاف يورو)، ما يشمل تصنيف المخاطر السنوي ومراجعة استراتيجيات رصد المخاطر. وذلك سيمكّن المحكمة من تحقيق تقدم على صعيد مبادراتها في مجال تدبير المخاطر بالتشاور مع لجنة المراجعة. إن الموارد المعنية تمثّل متطلباً متكرّراً.

النفقات التشغيلية العامة ٣ ٢٥٩,٩ ألف يورو

٥١٠- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢١٥,٢ ألف يورو (٦,٢ في المئة).

٥١١- تقترح المحكمة تخفيضاً مقداره ٢٣٥,٦ ألف يورو في المخصّصات لسد تكاليف الخدمات العامة. فالمبالغ التقديرية المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة لسد تكاليف استعمال المبنى من قبيل المرتفقات والتنظيف وُضعت على أساس تقديرات أُجريت قبل إنجاز إنشاء المبنى. وقد بين شغل المبنى أن بعض التكاليف أدنى مما كان متوقعاً، بما في ذلك تكاليف التدفئة والتبريد، وتكاليف إعادة تدوير النفايات والتخلص منها، وتكاليف تنظيف المبنى وإجراء التعديلات فيه.

٥١٢- إن المقدار البالغ ٢ ٧٥٦,٤ ألف يورو المقترح لسد النفقات التشغيلية العامة المتكبدّة لقاء الخدمات العامة يتألف بصورة رئيسية مما يلي: ٩٠٠,٠ ألف يورو لسد تكاليف تنظيف المباني في لاهاي؛ و ٢٠٠,٠ ألف يورو لسد تكاليف إجراء التعديلات في المحالّ القائمة في الميدان؛ و ١٢٥,٠ ألف يورو لسد تكاليف البريد الخاص

وتكاليف الشحن في لاهاي وفي الميدان؛ و ٨٧٧,٠ ألف يورو لسد تكاليف التدفئة/التبريد، والتزويد بالكهرباء، والصرف الصحي، والتزويد بالماء، ورفع النفايات؛ و ٣٦٢,٠ ألف يورو لسد تكاليف إجراء التعديلات في المباني (مثل تعديلات نظم التدفئة والتبريد والنظم الأمنية) وتكاليف أعمال الصيانة الاشتغالية، من قبيل التطهير الصحي والسباكة وإصلاح السجاد؛ و ٢٥٠,٠ ألف يورو لسد تكاليف الصيانة التصحيحية، التي سُدرج ضمن البرنامج الرئيسي الخامس لعام ٢٠١٩ إذ تغدو الصيانة مندرجة في إطار ميزانية المفاوض العام المعني بالصيانة؛ و ٤٢,٥ ألف يورو لسد تكاليف صيانة المَرَكَبات وتكاليف تخزين العتاد المشطوب القيمة والتخلص منه. إن الموارد المعنية تمثل متطلباً متكرراً.

٥١٣- ويلزم مبلغ مقداره ٣٢٣,٥ ألف يورو لسد تكاليف عقود سارية خاصة بصيانة برمجيات SAP والتراخيص ذات الصلة، وتكاليف استعمال البرنامج الحاسوبي الخاص بمحشد الموظفين والبرنامج الحاسوبي الجديد الخاص بتقييم الأداء والغايات ذات الصلة. وتقترح المحكمة زيادة (مقدارها ٢٠,٤ ألف يورو) متصلة بتفعيل واستعمال البرنامج الحاسوبي الخاص بتقييم الأداء والغايات ذات الصلة من أجل تدبير الأداء. فالنظام السابق لتقييم الأداء الذي كانت المحكمة تستخدمه صُمم داخلياً وكان يستلزم صيانة يدوية، بينما سيتفكّل بالأداة الجديدة الوقت اللازم لتسيير شؤون تدبير الأداء. إن الموارد المعنية تمثل متطلباً متكرراً.

٥١٤- ويشهد المبلغ المطلوب في إطار هذا البند لقسم الأمن والسلامة انخفاضاً (مقداره ٥,٠ آلاف يورو) يعزى رئيسياً إلى تقلبات أسعار صرف العملات فيما يتعلق برسم العضوية في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة. وإضافةً إلى سد تكاليف هذه العضوية سيستخدم المقدار المقترح في إطار هذا البند لقسم الأمن والسلامة البالغ ١١٠,٠ آلاف يورو بصورة رئيسية لسد تكاليف الصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية لمعدات التدقيق الأمني (أجهزة الكشف بالأشعة السينية، وأجهزة كشف المعادن عبر البوابات التي يمر عبرها الداخولون، وكواشف المعادن المحمولة يدوياً) وتكاليف صيانة الأسلحة النارية وغيرها من معدات الأمن والتدريب في مجاله.

٥١٥- ويحتاج قسم المالية إلى مبلغ مقداره ٧٠,٠ ألف يورو لسد التكاليف والرسوم المصرفية. وقد تفاوض قسم المالية مع البنوك بشأن أسعار تفضيلية للحظو بتخفيض للرسوم المصرفية. إن جميع الموارد الآتية الذكر تمثل متطلباً متكرراً.

اللوازم والمواد ٣٠٤,٨ آلاف يورو

٥١٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٦,٩ ألف يورو (٩,٧ في المئة).

٥١٧- ويبلغ المقدار المقترح لسد تكاليف اللوازم والمواد في مجال الخدمات العامة مبلغاً مقداره ٢٤١,٢ ألف يورو وهو ينطوي على زيادة مقدارها ٤٦,٣ ألف يورو، تُعزى رئيسياً إلى التكاليف المقدّر أن تترتب على لوازم مكتبية (١٦٠,٠ ألف يورو)، ووقود وصيانة لمجموعة المَرَكَبات في المقر (١٤,٠ ألف يورو)، ولوازم لتدبير المباني من قبيل مواد تنظيفها بما لها من مساحة أكبر وأدوات متفرقة (٥٢,٢ ألف يورو). إن المحكمة تُكَيّف مبانيتها الجديدة فيتعيّن استبدال بعض اللوازم من قبيل المناضد وأدوات الطعام والأواني في المقصف، واللوازم الكهربائية، وقطع الغيار. ويشمل ذلك أيضاً استبدال بذلات السائقين والثياب الآمنة التي يرتديها الموظفون الذين يتدبرون الدعم الإمدادي وتدبير المرافق. وثمة أيضاً زيادة في الطلب على الجيب التي تُرتدى خلال جلسات المحكمة، بما فيها جيب القضاة الجدد، فتلزم موارد لتجديد المخزونات منها (١٥,٠ ألف يورو).

٥١٨- إن الزيادة المقترحة تُعوّض جزئياً بالتخفيض المقترح في المخصّصات لسد تكاليف الخدمات الأمنية المقدّر أن يبلغ ١٩,٥ ألف يورو، نتيجةً لتقليص المتطلبات من أجل سد تكاليف البذلات الرسمية التي يرتديها حراس الأمن والمعدات الأمنية. ولا تستبدل المحكمة بذلات العاملين في مجال الأمن وعنادهم إلا عند انتهاء مدة صلاحها. ويشمل ذلك الأحذية الأمنية ومعدات الحماية من قبيل الدروع التي تُلبس تحت الثياب فلا تُرى، والسترات والخوذات التكتيكية الواقية من الرصاص. ويبلغ المقدار المقترح لسد تكاليف هذه البنود ٦٣,٦ ألف يورو. إن جميع الموارد المعنية تمثّل متطلباً متكرّراً.

٣٦٦,٠ ألف يورو

الأثاث والعناد

٥١٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣١,٥ ألف يورو (٩,٤ في المئة).

٥٢٠- وتُطلب الزيادة المقترحة لسد تكاليف الأثاث في المكاتب الميدانية. فقد بلي كثير من أثاث بعض المكاتب ويتعيّن استبداله. وتلكم هي الحال الغالبة فيما يخص المكاتب الميدانية القائمة في بنغي وأبيجان وكنشاسا وباماكو، مع العلم بأن المكتب الميداني الجديد القائم في جورجيا قد يستلزم تجهيزاً أيضاً وبأن التكاليف المعنية فيما يخص جميع هذه المكاتب تُقدّر بما يبلغ مجموعه ٦٥,٠ ألف يورو.

٥٢١- ويضاف إلى ذلك أن ثمة حالياً للمحكمة في الميدان سبع مَرَكَبات رباعية الدفع يتعيّن استبدالها بكلفة يُقدّر أن تبلغ ٣٠١,٠ ألف يورو. فالمَرَكَبات المعنية لا ترقى إلى المعايير المهنية ولا المعايير التي تطبّقها الأمم المتحدة في هذا المجال (سبع سنوات أو ما لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠ كيلو متر)، ما يؤثّر سلباً على سلامة عمليات المحكمة وفعاليتها بسبب تقليص إمكانية التعويل على مجموعة مَرَكَباتها وضرورة تصليحها المتكرّر. لقد بلغت المسافة التي قُطعت بالمَرَكَبات المعنية مقادير عالية وقِيَدَتْ على طرق سيئة التعبيد وطرق غير معبّدة، ما جعلها تبلى بلي غير معتاد وجعل استبدالها أمراً لا بد منه. ويقع على عاتق المحكمة واجب العناية بالعاملين فيها لضمان سلامتهم في أداء مهامهم وهي مسؤولة في حالة أي قصور في هذا الصدد. فالمحكمة، كما ذكرته في وثيقة ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٧، تحدّد مجموعة مَرَكَباتها باستبدال عدد منها من سنة إلى أخرى. إن الموارد المعنية تمثّل متطلباً متكرّراً.

الجدول ٣٤: البرنامج ٣٢٠٠: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	التعديرات في الموارد		مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)				البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية
	نسبته النسبية	مقدار	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)		المصرفات من صندوق الطوارئ		
			مجموع ما فيه	المصرفات من صندوق	المصرفات من صندوق الطوارئ	المجموع	
٣٨٢٦,٥	١,٧	٦٥,٢	٣٧٦١,٣				الموظفون من الفئة الفنية
٩٢٢٨,٨	٢,٩	٢٥٥,٩	٨٩٧٢,٩				الموظفون من فئة الخدمات العامة
١٣٠٥٥,٣	٢,٥	٣٢١,٢	١٢٧٣٤,١	١٢٣١٤,٦	-	١٢٣١٤,٦	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٦٠٥,٦	٢٥,٧	١٢٣,٧	٤٨١,٩	١٣٦,٣	٢٩,٣	١٠٧,٠	المساعدة المؤقتة العامة
٢٠,٠	-	٢٠,٠	-	-	-	-	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
٣٠٧,٨	(٠,٩)	(٢,٧)	٣١٠,٥	٣٤٧,٨	-	٣٤٧,٨	العمل الإضافي
٩٣٣,٤	١٧,٨	١٤١,٠	٧٩٢,٤	٤٨٤,١	٢٩,٣	٤٥٤,٨	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
١٧٠,١	-	-	١٧٠,١	١٢١,١	-	١٢١,١	السفر
-	-	-	-	-	-	-	الضيافة
٦٤٣,٥	-	-	٦٤٣,٥	٥٤٦,٣	-	٥٤٦,٣	الخدمات التعاقدية
٣٦٢,٧	٩,٠	٢٩,٩	٣٣٢,٨	٤٧٩,٧	-	٤٧٩,٧	التدريب
١٢,٠	(٦٨,٤)	(٢٦,٠)	٣٨,٠	٢٦٤,١	-	٢٦٤,١	الخبراء الاستشاريون
٣٢٥٩,٩	(٦,٢)	(٢١٥,٢)	٣٤٧٥,١	٣١٩٠,٠	-	٣١٩٠,٠	النفقات التشغيلية العامة
٣٠٤,٨	٩,٧	٢٦,٩	٢٧٨,٠	٤١٩,٢	-	٤١٩,٢	اللوازم والمواد
٣٦٦,٠	٩,٤	٣١,٥	٣٣٤,٥	٩٦٦,٥	١٩٣,٢	٧٧٣,٣	الأثاث والعتاد
٥١١٩,٠	(٢,٩)	(١٥٣,٠)	٥٢٧٢,٠	٥٩٨٦,٩	١٩٣,٢	٥٧٩٣,٧	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
١٩١٠٧,٧	١,٦	٣٠٩,٢	١٨٧٩٨,٥	١٨٧٨٥,٦	٢٢٢,٥	١٨٥٦٣,١	المجموع

الجدول ٣٥: البرنامج ٣٢٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة للموظفين	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	أمين											البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية	
		وكيل أمين عام	مساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	فوقها	خ-ع-رر	خ-ع-رأ		
١٧٨	١٤٦	١٣٨	٨	٣٢	-	٦	١٢	٨	٥	١	-	-	-	المقررة لعام ٢٠١٧
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجديدة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المعاداة التخصيص
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المعاداة التصنيف
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المستعانة/المعاداة
١٧٨	١٤٦	١٣٨	٨	٣٢	-	٦	١٢	٨	٥	١	-	-	-	المقترحة لعام ٢٠١٨
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلها بنوم كامل)														
٨,٥٠	٨,٠٠	٨,٠٠	-	٠,٥٠	-	٠,٥٠	-	-	-	-	-	-	-	المقررة لعام ٢٠١٧
٩,٠٠	٨,٠٠	٨,٠٠	-	١,٠٠	-	١,٠٠	-	-	-	-	-	-	-	المستمرة
١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجديدة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحوّلة
١٠,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠	-	١,٠٠	-	١,٠٠	-	-	-	-	-	-	-	المقترحة لعام ٢٠١٨

المقدمة

٥٢٢- تتولى شعبة الخدمات القضائية (DJS) المسؤولية عن تقديم الدعم في الإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة"). وهي تتألف من مكتب مديرها (OD-DJS)، وقسم تدبير الأعمال القضائية (CMS)، وقسم خدمات تدبير المعلومات (IMSS)، وقسم الاحتجاز (DS)، وقسم الخدمات اللغوية (LSS)، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (VPRS)، وقسم دعم المحامين (CSS)، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (OPCV)، ومكتب المحامي العمومي للدفاع (OPCD).

٥٢٣- وتقدم شعبة الخدمات القضائية عدداً من الخدمات الحاسمة الأهمية لتنفيذ الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المحكمة. فهي تقوم في إطار دعمها للإجراءات القضائية بتدبير شؤون قاعات جلسات المحكمة وتنظيم هذه الجلسات، بما في ذلك الجلسات المتزامنة والجلسات التي يُتواصل فيها عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية. وإضافة إلى ذلك تتولى الشعبة المسؤولية عن تدبير السجلات القضائية وعن عمل نظام المحكمة الإلكترونية (eCourt). وهي تساعد المجني عليهم على المشاركة في شتى مراحل الإجراءات القضائية، بما فيها إجراءات جبر الأضرار (إذا قُضي به)، وذلك باستلام طلباتهم وتجهيزها، وتسعى إلى تبسيط سيرورات جمع طلباتهم مستعينةً بتكنولوجيا المعلومات. كما تتدبر الشعبة شؤون المساعدة القانونية التي تقدّم للمعوزين من المجني عليهم والمدعى عليهم. ويتولى قسم دعم المحامين تنسيق المساعدة التي تقدمها المحكمة إلى المحامين. ويسهر قسم الاحتجاز على تهيئة ظروف سالمة وآمنة وإنسانية للمحتجزين في عهدة المحكمة ويسهر على سلاسة عمل مرافق الاحتجاز وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

٥٢٤- ولا تقتصر الخدمات التي تقدمها شعبة الخدمات القضائية على ما يخص أنشطة جلسات المحكمة: فهي تقدم للمحكمة وللأطراف في المحاكمات وللمشاركين فيها الدعم في مجال تدبير المعلومات. وتُعد خدمات المكتبة المتاحة لجميع موظفي المحكمة وللمحامين الخارجيين جانباً من المهام المنوطة بالشعبة في إطار ولايتها. ويمثل أمن المعلومات مجالاً هاماً من المجالات التي تقدم فيها الشعبة الدعم، وذلك بالنظر إلى طبيعة أنشطة المحكمة. وتُوفّر خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية للمساعدة في سير إجراءات المحكمة، ولصون حقوق المشتبه فيهم والمتهمين في متابعة الإجراءات وحقوق الشهود في الإدلاء بشهادتهم باللغة التي يختارونها. كما إن هذه الخدمات تتاح في المقر وفي الميدان لطائفة متنوعة من أصحاب الشأن، ومنهم أفرقة الدفاع وأفرقة الممثلين القانونيين للمجني عليهم، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم. وعملاً بالمادة ٨٧(٢) من نظام روما الأساسي ("النظام الأساسي") تُوفّر خدمات الترجمة من وإلى أكثر من عشرين لغة من أجل التعاون القضائي، الذي تحيل المحكمة من أجله طلباتها الموجهة إلى الدول الأطراف.

٥٢٥- ولئن كان مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم ومكتب المحامي العمومي للدفاع مكتبيّن مستقلين من ناحية عملهما الفني فإنهما يتبعان، فيما يخص الأغراض الإدارية فقط، لشعبة الخدمات القضائية التابعة لقلم المحكمة. إنهما يعملان ضمن إطار ولايتهما المحدّتين في لائحة المحكمة فيقدمان دعماً إضافياً إلى أفرقة ممثلي المجني عليهم وأفرقة الدفاع، على الترتيب. فمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم يمثل المجني عليهم خلال إجراءات المحكمة عندما تعيّن الدوائر لتولي ذلك. وقد ازداد الخراطه في الإجراءات زيادة مطردة منذ عام ٢٠١٢. وبين المجني عليهم المشاركين في الإجراءات أمام المحكمة، البالغ عددهم ٩٨٥ ١٢، ثمة ٤٣٤ ٤ مجنياً عليه يمثلهم محامو مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم وأكثر من ٨٥٠٠ مجني عليه يمثلهم محامون خارجيون. وعندما

يتعلق الأمر بالتمثيل الفعلي للمتهمين، يؤدي مكتب المحامي العمومي للدفاع دوراً حاسماً في حماية المشتبه فيهم، وتمثيلهم، والنهوض بحقوقهم ريثما يُعيّن فريق للدفاع عنهم، ويقدم عندما يتم انتداب أفرقة الدفاع هذه المساعدة إليها في تنظيم ملفات القضايا وإجراء البحوث القانونية طيلة الإجراءات.

بيئة العمل في عام ٢٠١٨

٥٢٦- إن جميع ما سيشهده عام ٢٠١٨ من الأنشطة القضائية السائرة سيتطلب دعماً كاملاً من أقسام شعبة الخدمات القضائية. فيُتوقع أن يتعين تقديم الدعم لجلسات يبلغ مجمل عدد أيامها ٤٠٠ في ثلاث دعاوى تجري فيها المحاكمة. ولئن كان مقدار هذا الدعم المتوقع لزمه أقل من نظيره فيما يخص عام ٢٠١٧ فإنه يظل يستلزم فريقين من أفرقة دعم أنشطة جلسات المحكمة وخدمات الترجمة الشفوية بسبع لغات في إطار جلسات المحكمة وحده. وستكون قاعة المحكمة الثالثة متاحة لجلسات يُقدَّر أن يبلغ عدد أيام انعقادها كحد أقصى ١٥ يوماً في سياق دعاوى الاستئناف والإجراءات التمهيدية، ما سيُدعم دعماً إضافياً بالاستعانة بالموارد المتوفرة. ويضاف إلى ذلك أنه يُتوقع أن يلزم تقديم دعم لغوي بخمس عشرة لغة أخرى من اللغات المتصلة بالحالات. وسيشهد عام ٢٠١٨ استمرار إجراءات جبر الأضرار في أربع قضايا على الأقل. وقد يصل عدد المجني عليهم الذين يطلبون المشاركة في الإجراءات/جبر الأضرار إلى ٤٠٠ في عام ٢٠١٨، وستلزم مساعدة قلم المحكمة في تجهيز الطلبات المعنية. وعلاوة على ذلك ستظل الشعبة تتولى تسيير شؤون المساعدة القانونية لاثني عشر فريقاً من أفرقة الدفاع وخمسة أفرقة من أفرقة ممثلي المجني عليهم، وستظل تدعم عمل أفرقة مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم. ويُتوقع أن يبقى كل المتهمين محتجزين طيلة عام ٢٠١٨؛ كما يُتوقع أن يبقى شخصان مدانان محتجزين لعدة أشهر في عام ٢٠١٨.

٥٢٧- إن بنية شعبة الخدمات القضائية ستتيح لها النهوض على نحو فعال بأود القسط الأعظم من الأنشطة المعنية ضمن حدود المقدار المتوفر لها من الموارد. ولن تُنشد موارد إضافية إلا فيما يتعلق بأولويات عام ٢٠١٨ التي يشمل نطاقها المحكمة جمعاء، وذلك فقط بعد استبانة ما يمكن تحقيقه من وفورات وتخفيضات للحد من الزيادات اللازمة.

الإجراءات التمهيدية، بما فيها عمليات التحقيق

٥٢٨- سيُجري مكتب المدعي العام عمليات تحقيقٍ ناشط في ستِّ حالات (هي الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ- (سيليك)، والقضية ب- (أنتي بالاك)، والحالة في كوت ديفوار (القضية ٢)، والحالة في السودان (دارفور)، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا (القضية ٣)، والحالة في مالي) ستستلزم الدعم المعتاد من شعبة الخدمات القضائية في مجالات من قبيل الخدمات اللغوية، والمساعدة على صعيد تكنولوجيا المعلومات، وتدبير شؤون المساعدة القضائية، وتجهيز طلبات المجني عليهم.

٥٢٩- وبالنظر إلى أن مكتب المدعي العام سيواصل تحقيقه في الحالة في جورجيا فسيُلزم تقديم الدعم اللغوي بثلاث لغات هي اللغة الجورجية واللغة الأوسيتية واللغة الروسية. ويُتوقع أن يطلب المشاركة في الإجراءات عدد كبير من المجني عليهم، ما سيستلزم إيفاد بعثات إلى جورجيا، لأغراض منها التوعية على الخصوص. وسيُتسم تعزيز الاتصالات المصونة الأمان بأهمية خاصة في هذه الحالة.

٥٣٠- كما سيلزم تقديم الدعم اللغوي، بما فيه الدعم باللغات الأقل انتشاراً، للأنشطة الميدانية في حالات أخرى (التواصل مع المجني عليهم، وحماية الشهود، إلخ). وثمة كثير من المجني عليهم طلبوا بالفعل المشاركة في

الإجراءات في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (في القضية أ والقضية ب) ويُتَوَقَّع أن يودع المزيد منهم طلباتهم للمشاركة فيها (قد يبلغ عدد طالبي المشاركة من المجني عليهم ٣٠٠٠) وفي الإجراءات في القضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار (التي طلب بالفعل المشاركة فيها ٤٠٠٠ مجني عليه ويُتَوَقَّع أن يطلبها المزيد). ويُرجَّح أن يلزم توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في الإجراءات الابتدائية باللغات المستخدمة في سياق كل من هاتين الحالتين.

الإجراءات الابتدائية

٥٣١- في عام ٢٠١٨ سيظل الدعم القضائي لازماً في ثلاث قضايا تشهد المرحلة الابتدائية من الإجراءات. ٥٣٢- ويشار فيما يخص قضية المدعى العام ضد بوسكو أوتاغندا (*Bosco Ntaganda*) إلى أن هذا المتهم محتجز في عهدة المحكمة ومُؤَلَّف فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية. ويشارك في الإجراءات في هذه القضية زهاء ٢١٤٤ مجنياً عليهم يمثلهم فريقان تابعان لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم؛ ويُتَوَقَّع أن يطلب المشاركة في المراحل اللاحقة من الإجراءات المزيد من المجني عليهم. ويُتَظَر أن يشهد عام ٢٠١٨ مثول ٢٦ شاهداً في هذه الحالة أمام المحكمة للإدلاء بإفاداتهم. وسيظل قسم الخدمات اللغوية يقدم الدعم باللغة السواحلية الكونغولية وبلغة الكِنْيَرُونْدَا وبلغة اللينغالا.

٥٣٣- ويشار فيما يخص قضية المدعى العام ضد دومينيك أنغوين (*Dominic Ongwen*) إلى أن هذا المتهم أيضاً محتجز في عهدة المحكمة وتموَّل أتعاب فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية. ويشارك في هذه الإجراءات زهاء ١٠٧٤ مجني عليهم، يمثل ٦٠٥ منهم ممثلون قانونيون خارجيون تموَّل أتعابهم من خلال نظام المساعدة القانونية، ويمثَّل الباقي (البالغ عددهم ١٥٠٢) مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم. ويقدر أن ٥٣ شاهداً سيمثِّلون أمام المحكمة في سياق هذه المحاكمة في عام ٢٠١٨. وستواصل شعبة الخدمات القضائية توفير خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية بلغة الألور وبلغة الأتيسو وبلغة اللنغو. كما يجب أن تكون الشعبة متأهبة لدعم المزيد من الأنشطة القضائية بلغة الآشولي فيما يخص هذه القضية.

٥٣٤- ويشار فيما يخص قضية المدعى العام ضد لوران اغبغو (*Laurent Gbagbo*) وشارل ابلية غوديه (*Charles Blé Goudé*) إلى أن كلا هذين المتهمين محتجز في عهدة المحكمة وتموَّل فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية. ويشارك في الدعوى مجني عليهم يبلغ مجموعهم ٧٢٦، يمثلهم مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم. ويُتَوَقَّع أن يشهد عام ٢٠١٨ مثول ٥٣ شاهداً في هذه القضية أمام المحكمة. وقد يلزم توفير الدعم بلغة الديولا وبلغة الغيريه وبلغة البَمبارا طيلة عام ٢٠١٨.

إجراءات الاستئناف

٥٣٥- ثمة قضيتان في الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى يُتَوَقَّع أن تكونا في مرحلة الاستئناف النهائي خلال عام ٢٠١٨: قضية المدعى العام ضد جان بيير بمبا (*Jean-Pierre Bemba*) وقضية المدعى العام ضد جان بيير بمبا وآخرين. إن المدعى عليه في القضية الأولى محتجز في عهدة المحكمة، ولئن لم يُخلَّص إلى أنه معوز فإن المساعدة القانونية تُسلَّف له من أجل تمويل تكاليف فريق الدفاع عنه. أما فيما يخص قضية بمبا وآخرين، التي تتعلق بجرائم مخلة بإقامة العدل، فإن تكاليف الدفاع عن خمسة المدعى عليهم تُموَّل أيضاً من خلال نظام المساعدة القانونية. ويضاف إلى ذلك أنه يُتَوَقَّع أن تُتَكدَّ نفقات للنهوض بأود مثول الأشخاص الأربعة المدانين غير المحتجزين حالياً أمام المحكمة في جلسات نظرها في دعاوى الاستئناف.

٥٣٦- ويُتَوَقَّع أيضاً أن تقام دعاوى استئناف للأوامر القاضية بجبر الأضرار. ففي قضية كاتنغا أودع جميع الأطراف في نيسان/أبريل ٢٠١٧ مذكرات استئناف. ويُحتمل كبير الاحتمال أن تقام دعاوى استئناف للقرارات المتعلقة بجبر الأضرار التي تتخذها الدوائر المعنية في قضية لونغغا وفي قضية ميا.

٥٣٧- وسيُتَعَيَّن على شعبة الخدمات القضائية أن تساعد أفرقة الدفاع بتقديمها المساعدة القانونية والدعم الإمدادي وباضطلاعها بالبحوث القانونية. وستتولى الأفرقة المعنية بأنشطة جلسات المحكمة تقديم الدعم لجلسات النظر في دعاوى الاستئناف.

إجراءات جبر الأضرار

٥٣٨- لقد بلغت مرحلة جبر الأضرار أربع قضايا (قضية لونغغا، وقضية كاتنغا، وقضية المهدي، وقضية ميا). وفي قضية كاتنغا أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية في أيار/مايو ٢٠١٧ أمرها القاضي بجبر الأضرار، الذي أفضى إلى مرحلة تنفيذ جبر الأضرار. وفي قضية لونغغا وقضية المهدي يُتَوَقَّع أن تصدر أوامر بجبر الأضرار في أواخر عام ٢٠١٧. وفي قضية ميا عيّنت الدائرة الابتدائية الثالثة فريق خبراء عملاً بالقاعدة ٩٧(٢) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لتحديد نطاق ومدى كل ما قد يكون لحق بالجاني عليهم من ضرر أو خسارة أو أذى. وستستمر إجراءات جبر الأضرار في عام ٢٠١٨.

الأولويات الاستراتيجية لعام ٢٠١٨

٥٣٩- بمغزل عن تقديم الدعم القضائي وتنفيذ الأولويات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، ثمة مجالات أخرى تستلزم موارد إضافية مثل زيادة التركيز على إجراءات جبر الأضرار وتنفيذ الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتدير المعلومات.

تنفيذ الإجراءات ودعمها في ثلاث محاكمات

٥٤٠- في عام ٢٠١٨ ستواصل المحكمة الانخراط في الإجراءات في ثلاث محاكمات: المحاكمة في قضية أنغوين (Ongwen)، والمحاكمة في قضية لوران أنغبغو (Laurent Gbagbo) وشارل أبليه غوديه (Charles Blé Goudé)، والمحاكمة في قضية بوسكو أنتاغندا (Bosco Ntaganda) التي يُتَوَقَّع أن تدوم زهاء نصف سنة. وستظل شعبة الخدمات القضائية تقدّم كل الدعم اللازم للمحاكمات في هذه القضايا الثلاث، التي ستستمر اثنتان منها، تستلزم كل منهما فريقاً معنياً بالدعم بهتم بجلسات المحكمة. ويُقدَّر أن جلسات المحاكمة ستدوم ١٦٠ يوماً في كل من قضية أنغبغو وأبليه غوديه (الحالة في كوت ديفوار) وقضية أنغوين (الحالة في أوغندا)، بينما يُقدَّر أن تطول المحاكمة في قضية أنتاغندا (الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) ٨٠ يوماً. ويُتَوَقَّع أن يستمر احتجاز المتهمين الأربعة جميعاً. وسيلازم توفير الخدمات بسبع لغات لدعم الإجراءات السائرة وتيسير الإدلاء بالشهادة خلال جلسات المحكمة. وسيقدّم الدعم خلال أنشطة جلسات المحكمة وخلال البعثات. ويُتَوَقَّع أن يشهد عام ٢٠١٨ مثول شهود مجموعهم ١٣٢ في إجراءات المحاكمة في القضايا الثلاث.

٥٤١- وتسير أربع مجموعات من إجراءات جبر الأضرار على الأقل. ويُتَوَقَّع أن تستمر في عام ٢٠١٨ إجراءات جبر الأضرار في قضية ميا، التي بدأت في عام ٢٠١٧. وفيما يخص الإجراءات في قضية لونغغا وفي قضية كاتنغا، يُتَوَقَّع أن يبدأ تنفيذ تعويضات جبر الأضرار في أواخر عام ٢٠١٧ وأن يستمر في عام ٢٠١٨. ويُنتظر أن يصدر في عام ٢٠١٧ أمر بجبر الأضرار في قضية المهدي. وسيحتاج قلم المحكمة إلى موارد كافية لكي

يتسنى له تقديم عدد من الخدمات إلى الدوائر وإلى الأطراف المنخرطة في سيرورة جبر الأضرار. وسيستلزم التمثيل الفعّال للمجني عليهم محامين، منهم مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، يعملون بنشاط في الميدان، فيجمعون الأدلة ويتشاورون مع موكلهم. وستتعيّن على قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم أن يجهز استمارات طلب المشاركة وأن يجري الاستعراض القانوني اللازم، وأن ييسّر مهمات الخبراء بحسب الاقتضاء، وأن يقدّم إلى الدوائر تقارير كافية وغير ذلك من أشكال المساعدة. وستتطلب الأنشطة الميدانية أيضاً دعماً في مجال اللغات.

٥٤٢- كما سيحتفل عام ٢٠١٨ بالأعمال على مستوى الاستئناف، إذ يُتوقع أن تتواصل في الشطر الأول من السنة دعاوى الاستئناف النهائي غير المحسومة في قضية ميا وقضية ميا وآخرين. وقد تصل إلى دائرة الاستئناف في عام ٢٠١٨ دعاوى استئناف نهائي أخرى متأتية عن الدعاوى التي تنظر فيها الدوائر الابتدائية حالياً. وإضافةً إلى ذلك يُتوقع أن تتأتى عن الإجراءات الحالية المتعلقة بجبر الأضرار دعاوى استئناف معقّدة يُنتظر أن تُبتّ فيها دائرة الاستئناف في عام ٢٠١٨. ويُتوقع أيضاً أن تُرفع إلى دائرة الاستئناف عدة دعاوى استئناف تمهيدي.

تنفيذ الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات

٥٤٣- في عام ٢٠١٨ ستبدأ السنة الثانية من مرحلة تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي أقرها مجلس المحكمة المعني بتدبير المعلومات وأيدها مجلس التنسيق. ويراد بهذه الاستراتيجية تحسين جميع السيرورات المعمول بها في المحكمة لجعلها أنسب وأجْع وأمن وأكثر شفافية. ويضطلع بمعظم الأنشطة ذات الصلة قسم خدمات تدبير المعلومات لصالح جميع أجهزة المحكمة والجهات الخارجية المستفيدة من الخدمات المعنية مثل أفرقة تمثيل المجني عليهم وأفرقة الدفاع.

٥٤٤- لقد أجرت المحكمة تحليلاً وافياً للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات القائمة في مختلف أجهزتها وما يرتبط بها من المتطلبات الفورية والمتطلبات الطويلة الأجل. إن اتباع استراتيجية منظمة للمتطلبات في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات سيقلّص ما تتحمله المحكمة من تكاليف ذات صلة بمقدار ١,٢٣ مليون يورو على مدى فترة الخمس سنوات المعنية بالقياس إلى ما يكلفه الاستمرار دون العمل باستراتيجية من هذا القبيل. وستتحقق الوفورات بصورة رئيسية عن طريق الاستعانة بنظم يمكن تعميمها في جميع الأجهزة واستبعاد النظم المنطوية على ازدواج حيثما أمكن الأمر. كما ستتأتى وفورات عن اعتماد حلول للتخزين هي أقل كلفة غدت متاحة مؤخراً. ويرد في المرفق التاسع عرض للمزيد من التفاصيل عن مجموع الوفورات في التكاليف التي يمكن تحقيقها من خلال الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات.

٥٤٥- وقد أُجري منذ إنشاء المحكمة قبل خمس عشرة سنة عدد من الاستثمارات الهامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً لأعمال المحكمة القضائية والتحقيقية والإدارية. وثمة عدد من هذه النظم تقادم عهده - أو يُنتظر أن يغدو عتيقاً في المستقبل القريب - إذ أنها بلغت نهاية عمرها الاستعمالي أو تُخطأها الزمن. وفي الأثناء تنامي قُد المحكمة إلى حد كبير منذ إنشائها، ما أثار على متطلباتها فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وعلى مقدار ما يُنشأ فيها من بيانات. ويشار على وجه التحديد إلى أن ثمة متطلبات لا تفي بها النظم القائمة إلا جزئياً في مجالات من قبيل الأدلة الرقمية، وأمن المعلومات، وتدبير المعلومات.

٥٤٦ - ولمواجهة هذه التحديات أُتبع على نطاق المحكمة نهج جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات أفضى إلى بنية حوكمية جديدة وإلى إنشاء "مجلس الحوكمة المعني بتدبير المعلومات" في إطار عملية إعمال التأزر بشقي وجوهه، فأنتى الاستراتيجية الخمسية الحالية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات. وتتيح هذه الاستراتيجية حلولاً شاملة تعظم قابلية النظم لإعادة الاستعمال وهي على الإجمال أقل تكلفة من الاستمرار على استعمال البنية التحتية الحالية لتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات، وتفرض أيضاً إلى سيرورات داخلية أجمع.

٥٤٧ - وترد أدناه لمحة عامة عن الغايات المنشودة من استراتيجية المحكمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات. لقد قُسمت المتطلبات الأساسية إلى فئتين كبيرتين: "المتطلبات الوظيفية" و"المتطلبات الركائزية". ويشار بالفئة "الوظيفية" إلى تجميع رفيع المستوى لسيرورات المحكمة، تندرج به على وجه التحديد في مجال التحقيق والمجال القضائي ومجال الإدارة. ويشار بالفئة "الركائزية" إلى الأنشطة التي تمثل أساس عمل المحكمة برمتها، وعلى وجه التحديد تدبير المعلومات، وأمن المعلومات، والترشيد على صعيد تكنولوجيا المعلومات. إن الهدف المنشود يتمثل في تحقيق مضمون كل من البنود المسرودة أدناه ضمن الفئتين الوظيفية والركائزية بحلول عام ٢٠٢١ من خلال الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات.

الغايات الوظيفية

في مجال التحقيق	في المجال القضائي	في مجال الإدارة
• نجاعة إدخال وتحليل البيانات على نحو يفضي إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات تحقيقية	• اتباع سيرورات أبسط وأجمع في كشف البيانات وإيداع الوثائق وتدبير إعداد المحاضر	• توحيد السيرورات الإدارية وأتمتها من أجل تعظيم النجاعة
• إدخال وتدبير وعرض معلومات القضايا والأدلة ذات الصلة في جلسات المحكمة بالنسق الرقمي الأصلي	• نفاذ جميع المشاركين في القضية إلى المعلومات المتعلقة بما على نحو مدمج عن طريق منصة التقاضي	• توفير البيانات وإمكان النفاذ إليها دعماً لرصد مؤشرات الأداء الرئيسية المعمول بها في المحكمة والإفادة بشأن هذه المؤشرات
• الاضطلاع على نحو مدمج بتدبير شؤون القضايا والشهود بدءاً من المراحل الأولية في الحالة المعنية فوصولاً إلى التقاضي	• تدبير استعمال قاعات المحكمة على نحو ناجع وقابل لتعديل نطاقه بغية التهيئة لإجراء محاكمات متزامنة	

الغايات الركائزية

تدبير المعلومات	أمن المعلومات	الترشيد على صعيد تكنولوجيا المعلومات
• إدخال المعلومات مرة واحدة ليستعملها الموظفون المأذون لهم بذلك والأطراف الخارجية استعمالاً متكرراً	• غرس ثقافة أمنية متينة في المحكمة، تجعل الموظفين والأطراف يحيطون بمسؤولياتهم عن حماية المعلومات	• تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات بحيث تتسم بالدبومة، استناداً إلى التقنيات والمعايير القياسية المتاحة للعموم
• إدارة المعلومات وتدبيرها بصورة منهجية طيلة عمرها الاستعمالي، بدءاً من إنشائها حتى أرشفتها	• إبراز التهديدات الداخلية والخارجية للعيان والقدرة على التصدي لها لتقليل أثرها على المحكمة أو درئها	• تكثير الموارد من خلال اتساق الإدارة وتوحيد الإجراءات لتخطيط خدمات تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها وتقديم الدعم في مجالها
• إتاحة النفاذ إلى ملفات الأدلة وسجلات المحكمة لتعزيز الإحاطة بالعدالة الجنائية الدولية والممارسات على صعيدها	• التحقق الأمني من السيرورات والتكنولوجيا استناداً إلى المخاطر ذات الصلة	• تخفيض تكاليف الاشتغال الجارية غير المتصلة بالعاملين بنسبة لا تقل عن ٥٥% بحلول عام ٢٠٢١

٥٤٨ - وينبغي التنويه إلى أن الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات ستشتمل أيضاً على عدد من المبادرات التي ستُخذ من خلال حلول داخلية وبالتالي لن تتطلب أموالاً إضافية. ويرجى الرجوع إلى المرفق التاسع للاستزادة من المعلومات التفصيلية عن الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير

المعلومات (للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١)، حيث يرد تحليل مفصّل لشتى المشاريع ذات الصلة وتبعاتها فيما يتعلق بالتكاليف.

٣٣ ٥٧٥,٤ ألف يورو

موارد الميزانية

٥٤٩- تنطوي الميزانية المقترحة لشعبة الخدمات القضائية على زيادة إجمالية صافية مقدارها ١٥٠٢,٥ ألف يورو (٤,٧ في المئة). إن الزيادة الإجمالية المقترحة للشعبة تتألف رئيسياً من ثلاثة مكونات: '١' زيادة صافية مقترحة يقارب مقدارها ٢٩٢,٤ ألف يورو في بند المخصّصات لسد تكاليف الوظائف الثابتة نتيجة للعودة إلى معدّل شعور الوظائف المعتاد في قلم المحكمة البالغ ١٠ في المئة، وتطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة؛ '٢' زيادة صافية مقترحة مقدارها ٧٩٣,٤ ألف يورو في المخصّصات لتقسيم خدمات تدبر المعلومات من أجل تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات على نطاق المحكمة؛ '٣' زيادة مقترحة مقدارها ٣٩٥,٥ ألف يورو تلزم للنهوض بأود التمثيل الملائم للمتهمين والمجني عليهم في الإجراءات السائرة، بما في ذلك الدعم من خلال نظام المساعدة القانونية، وزيادات مقترحة في المخصّصات لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم. ويضاف إلى ذلك أن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة على موارد الشعبة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة يفضي إلى زيادة مقدارها ٢١,٢ ألف يورو.

٥٥٠- وتبلغ الزيادة في المخصّصات لسد تكاليف الموظفين ما مجموعه ٤٣٠,٢ ألف يورو. وتُعزى هذه الزيادة إلى زيادة صافية في المخصّصات لسد تكاليف الوظائف الثابتة مقدارها ٢٩٢,٤ ألف يورو، وزيادة في المخصّصات لسد سائر تكاليف العاملين مقدارها ١٣٧,٨ ألف يورو. وكما سبقت الإشارة إليه تتأتى الزيادة في بند الوظائف الثابتة عن إعادة معدّل شعور الوظائف في قلم المحكمة إلى قيمته المعتادة البالغة ١٠ في المئة (٣٨٣,٥ ألف يورو)، وتطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة (٤٠,٧ ألف يورو). ويعوّض جزء من الزيادة الإجمالية البالغة ٤٢٤,٢ ألف يورو بانخفاض مقداره ١٣١,٨ ألف يورو يناظر ما يتأتى عن إعادة تخصيص المحقق المالي (من الرتبة ف-٤) بنقله من قسم دعم المحامين إلى شعبة العمليات الخارجية. أما الزيادة في المخصّصات لسد سائر تكاليف العاملين، البالغة ١٣٧,٨ ألف يورو، فتشمل مبالغ استثمارات في المساعدة المؤقتة العامة وتكاليف مساعدين مؤقتين معينين بالاجتماعات (بند "المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات")، حُدّ منها جزئياً بفضل ما تمّ التوصل إليه من تخفيضات في تكاليف الخدمات اللغوية. وسيقدّم فيما يلي تعليل مفصّل لهذه الأرقام.

٥٥١- وتبلغ الزيادة الإجمالية في المخصّصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين مبلغاً مقداره ١٠٧٢,٤ ألف يورو. وليس بين أقسام شعبة الخدمات القضائية أقسام تشهد المخصّصات في ميزانيتها زيادة في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين إلا قسم خدمات تدبر المعلومات (٧٩٣,٤ ألف يورو) حيث تُطلب الزيادة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، وقسم دعم المحامين (٣٤٣,٥ ألف يورو) حيث تُطلب الزيادة من أجل المساعدة القانونية، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (٣٨,٥ ألف يورو) حيث تُطلب الزيادة للنهوض بأود المتطلبات الإضافية فيما يخص تمثيل المجني عليهم في الإجراءات السائرة، وقسم الاحتجاز إلى حد أقل (٧,٠ آلاف يورو) حيث تُطلب الزيادة لتطبيق ما يقضي به المؤشر السنوي لأسعار استئجار الزنازين بموجب الاتفاق بشأن هذه الأسعار. فسائر أقسام الشعبة تنطوي المخصّصات لها في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين على انخفاضات صافية يبلغ مجموعها ١١٠,٠ آلاف يورو من الوفورات الصافية.

٥٥٢- ويجدر التنويه إلى أنه إذا كان الاستثمار الإجمالي المقترح ضمن شعبة الخدمات القضائية في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين من أجل تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات على نطاق المحكمة يبلغ زهاء ١٠٠٥,٠ آلاف يورو فإن جزءاً من هذا المبلغ مقداره ٢١١,٦ ألف يورو يراد سده بصافي الوفورات المحققة في ميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات، ما يفضي إلى زيادة صافية مقترحة مقدارها ٧٩٣,٤ ألف يورو. وثمة من مقدار الاستثمارات الإجمالي البالغ ١٠٠٥,٠ آلاف يورو، المخصّص لتنفيذ الاستراتيجية المذكورة، جزء يقارب ٦٧٠,٠ ألف يورو يُعتمد استخدامه لإعمال حلول في مكتب المدعي العام، تتصل رئيسياً بتجهيز الأدلة وتسجيلها وتحليلها؛ وجزء يبلغ ٨٠,٠ ألف يورو يلزم لتحقيق تحسينات في السيورة القضائية، تشمل تدبر المعلومات المتعلقة بالمخني عليهم؛ وجزء يبلغ ٢٥٥,٠ ألف يورو يلزم لتحقيق تحسينات على صعيد أمن المعلومات، لأغراضٍ منها الحماية من الهجمات السيبرانية وضمان أمن الاتصالات.

٥٥٣- ونتيجةً لاستبانة المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات الممكن تحقيقها على نطاق المحكمة، أدرجت تكاليف بعض الموارد الإضافية في الميزانية المقترحة لقلم المحكمة، بغية تكثيف الاستعانة بالموارد المتوفرة ضمن المحكمة. وبناء عليه فإن الزيادة المقترحة في بند المساعدة المؤقتة العامة البالغة ٧٢,٩ ألف يورو في المخصّصات لقسم خدمات تدبر المعلومات تنتج عن نقل الموظف المعني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-رأ) من أمانة جمعية الدول الأطراف إلى قسم خدمات تدبر المعلومات. إن هذا الإجراء عكس الأثر على الميزانية الإجمالية للمحكمة لكنه يفضي إلى انخفاض في ميزانية أمانة جمعية الدول الأطراف وإلى زيادةٍ منازرة في المخصّصات لسد تكاليف الموظفين في قلم المحكمة.

١٩ ٨١٣,٧ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٥٥٤- إن الزيادة البالغة ٤٣٠,٢ ألف يورو في بند الموارد من الموظفين تتأتى عن زيادة مقدارها ٢٩٢,٤ ألف يورو سببها تكاليفُ إعادة معدّل شعور الوظائف في قلم المحكمة إلى قيمته المعتادة البالغة ١٠ في المئة وتكاليفُ تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك ثمة زيادة مقترحة مقدارها ١٣٧,٨ ألف يورو في بند المساعدة المؤقتة العامة وفي المخصّصات لسد تكاليف الموارد الأخرى من الموظفين.

١٧ ١٧١,٠ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٥٥٥- لا تُطلب أي وظائف ثابتة جديدة. وقد حُفّض مجموع الوظائف الثابتة في شعبة الخدمات القضائية من ١٨٩ في عام ٢٠١٧ إلى ١٨٨ في عام ٢٠١٨. ويتأتى هذا التخفيض عن إعادة تخصيص المحقق المالي (من الرتبة ف-٤) من قلم دعم المحامين إلى شعبة العمليات الخارجية. وتمثل الزيادة المقترحة البالغة ٢٩٢,٤ ألف يورو نتيجة إعادة معدّل شعور الوظائف في قلم المحكمة إلى قيمته المعتادة البالغة ١٠ في المئة، وإلى الزيادات الضمنية المتأتية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة. ويشار في هذا الصدد إلى أن الميزانية المقترحة تشتمل على زيادة إجمالية مقدارها ٤٢٤,٢ ألف يورو تعزى إلى تعييرات معدّل شعور الوظائف (٣٨٣,٥ ألف يورو) وتطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة (٤٠,٧ ألف يورو). بيد أن تقليص تكاليف الموظفين بمقدار ١٣١,٨ ألف يورو نتيجة إعادة تخصيص المحقق المالي (من الرتبة ف-٤) حدّ جزئياً من هذه التكاليف، ما جعل صافي الزيادة يبلغ ٢٩٢,٤ ألف يورو.

المساعدة المؤقتة العامة

١٨٠٠,٨ ألف يورو

٥٥٦- إن العامل المسبب لجميع المتطلبات من المساعدة المؤقتة العامة في الشعبة يتمثل في مقدار الأنشطة القضائية، والحاجة في هذا الصدد إلى الاستثمار في سيوررات للتدبر القضائي تكون أكثر قابلية للاستدامة. ويمثل مجمل الزيادة الصافية المقترحة في الشعبة البالغ ١١١,١ ألف يورو (٦,٦ في المئة) في بند المساعدة المؤقتة العامة متطلبات إضافية في قسم تدبر الأعمال القضائية (١٤٤,١ ألف يورو)، وقسم خدمات تدبر المعلومات (٧٢,٩ ألف يورو)، وقسم الخدمات اللغوية (٨٨,٨ ألف يورو). ويضاف إلى ذلك أن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة على الموارد من المساعدة المؤقتة العامة ضمن الشعبة يؤدي زيادة مقدارها ٢١,٢ ألف يورو. ويجدر التنويه إلى أن الزيادة المقترحة في المخصصات في قسم خدمات تدبر المعلومات تنتج عن نقل الموظف المعني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-رأ) من أمانة جمعية الدول الأطراف إلى هذا القسم. إن هذا التدبير عديم الأثر على الميزانية الإجمالية للمحكمة لكنه يؤدي تخفيضاً في ميزانية أمانة جمعية الدول الأطراف وزيادة مناظرة في تكاليف المساعدة المؤقتة العامة في ميزانية قلم المحكمة.

٥٥٧- ومن المهم التنويه إلى أنه تم في قسم الخدمات اللغوية التوصل إلى تخفيضات في المخصصات لسد تكاليف الموارد من المساعدة المؤقتة العامة مقدارها ٢١٥,٩ ألف يورو بالنظر إلى أن فترة لزوم توفير ثلاثة من ترجمة المحكمة (لغة الكينزوندو) اختصرت بمقدار ستة أشهر بالنظر إلى المدة المتوقعة أن تستغرقها محاكمة اثنا عشر في عام ٢٠١٨، وعدم استمرار تطلّب وظيفة مساعد إداري في إطار المساعدة المؤقتة العامة كان قد هيئ لها في ميزانية عام ٢٠١٧ لزهاء خمسة أشهر في قسم الخدمات اللغوية.

لمحة عن موارد المساعدة المؤقتة العامة في شعبة الخدمات القضائية

الزيادات في عام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	
٢١,٢	تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة
١٤٤,١	تمويل وظيفة مدير مشروع المحكمة الإلكترونية (موظف من الرتبة ف-٤) (قسم تدبر الأعمال القضائية)
٧٢,٩	نقل الموظف المعني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-رأ) من أمانة الجمعية (قسم خدمات تدبر المعلومات)
٨٨,٨	مساعد لغوي (لغة الأشولي) من الرتبة خ ع-رر (قسم الخدمات اللغوية)
٣٢٧,٠	المجموع الفرعي
التخفيضات والوفورات في عام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	
١٨٦,٠	تخفيض يعادل ٦ أشهر من الترجمة الشفوية بلغة الكينزوندو (قسم الخدمات اللغوية)
٢٩,٩	مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رر) لمدة ٥ أشهر (قسم الخدمات اللغوية)
٢١٥,٩	المجموع الفرعي
١١١,١	صافي زيادة المساعدة المؤقتة العامة المقترحة في شعبة الخدمات القضائية لعام ٢٠١٨

٥٥٨- وينطوي المبلغ المطلوب في بند الموارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة في قسم تدبر الأعمال القضائية على زيادة مقدارها ١٤٨,٦ ألف يورو لتمويل وظيفة مدير مشروع المحكمة الإلكترونية (من الرتبة ف-٤) التي سبق إقرارها لكنها لم تموّل.

٥٥٩- موظف قانوني مساعد/موظف معني بأنشطة جلسات المحكمة (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). تلزم هذه الوظيفة في قسم تدبر الأعمال القضائية للنهوض بأود جلسات المحكمة، إلى جانب

الموظفين القانونيين/المساعدين/الموظفين المعيّنين بأنشطة جلسات المحكمة الحاليين، وذلك من أجل محاكمتين متزامنتين. ولا تغير في عدد الوظائف.

٥٦٠- ثلاثة مجهزي نصوص باللغة الفرنسية (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً لكل منهم (متطلب مستمر). لإعداد المحاضر الآنية باللغة الفرنسية لمحكمة واحدة يلزم فريق مؤلف من اثنين من معدي المحاضر بالكتابة المختزلة واثنين من مجهزي النصوص في قسم تدبر الأعمال القضائية. ويظل توفير الصيغ المحررة من المحاضر الفرنسية في الوقت المحدد يستلزم ثلاثة مجهزي النصوص باللغة الفرنسية.

٥٦١- مدير لمشروع المحكمة الإلكترونية (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). أقرت هذه الوظيفة لعام ٢٠١٧ لكنها لم تمول. لقد عُهد إلى قسم تدبر الأعمال القضائية بتسيير وإدارة نظام المحكمة الإلكترونية بغية تعزيز الحس بالمسؤولية عن هذا النظام بروته. وسيتولى مدير المشروع قيادة مشروع منصة مسارات الأعمال القضائية، المخطط لإنشائها في إطار الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات المراد تنفيذها في الفترة الممتدة من الآن حتى عام ٢٠٢١. إن من شأن عدم إعداد منصة جديدة بصورة كاملة أن يفضي إلى قصور على الصعيد القضائي من وجوه صعوبة قيام المستعملين النهائيين بالبحوث القانونية، وتعثُر تنظيم النفاذ إلى النظام، وعدم وجود مدخل واحد لكل ملف القضية. أما المنصة الجديدة فستوفر للمستعملين النهائيين مترابلاً واحداً يمكن بواسطته النفاذ من مكان واحد إلى مختلف مكونات ملفات القضايا، بما فيها الوثائق المودعة، والمحاضر، والأدلة، والتسجيلات السمعية البصرية لجلسات المحكمة. ولن يستلزم ذلك إلا تدريب المستعملين النهائيين على استعمال تطبيق واحد وتعريفهم به، ما سيضج بدوره طائفة أوسع بكثير من المستعملين النهائيين على استعمال الأدوات الإلكترونية من أجل تدبر المعلومات القضائية. ثم إنه ستحقق، بتركيز تدبر النفاذ في موضع واحد يُتحكم منه بمختلف التطبيقات التي يستند النظام إليها، مكاسب كبيرة متأتية عن زيادة النجاح عن طريق استبعاد ازدواج وحالات عدم الدقة في تسيير شؤون التطبيقات. كما سستبعد بالمنصة الجديدة النظم الزائدة القائمة حالياً لتعويض الأطراف المتقاضية عن الافتقار إلى السمات الوظيفية اللازمة في منصة المحكمة الإلكترونية. وقد أُبقي على الوظيفة المعنية لعام ٢٠١٧ لكنها لم تُمول في ميزانيته المعتمدة. وتعد هذه الوظيفة عنصراً أساسياً جوهرياً من عناصر الاستراتيجية الخمسية التي تستلزم مديراً للمشروع مخصصاً لإدارته. وبالنظر إلى طول مدة المشروع ومداه فإن تمويل وظيفة للاضطلاع بالمهام المعنية في إطار المساعدة المؤقتة العامة أجمع من حيث التكاليف من استعانة المحكمة بموارد خارجية لهذا الغرض. وسيتولى مدير مشروع المحكمة الإلكترونية، في سياق أنشطة المشاريع المقترحة لعام ٢٠١٨، إعادة تحديد السيرورات الداعمة للإجراءات في مرحلتها التمهيديّة ومرحلتها الابتدائية ومرحلتها الاستثنائية ومرحلتها المتعلقة بجبر الأضرار - ما يعد شرطاً مسبقاً أساسياً للسهر على إيتاء التكنولوجيا والسمات الوظيفية المصممة لدعم السيرورات القضائية مكاسب متأتية عن زيادة النجاح لصالح الدوائر والأطراف المتقاضية. ويستتبع المجال الثاني من مجالات العمل توسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالمخني عليهم التي يمسكها قسم مشاركة المخني عليهم وجبر أضرارهم لكي تغدو أداة شاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للنهوض بأود جميع الأنشطة، بدءاً من التسجيل الأولي لمشاركة المخني عليهم فوصولاً إلى تدبر جبر الأضرار. وستتيح الأعمال المزمع إجراؤها جمع طلبات المخني عليهم من الميدان بصورة رقمية، ما سيقصّص الوقت الذي يستغرقه تجهيزها في المقر. ثم ستتاح قاعدة البيانات هذه لممثلي المخني عليهم والصندوق الاستئماني للمخني عليهم، وستترتب عليها تكاليف مقدارها ٨٠,٠ ألف يورو لاحتياز ما يلزم من عتاد وبرمجيات حاسوبية.

٥٦٢- وينطوي المبلغ المطلوب من موارد المساعدة المؤقتة العامة في قسم خدمات تدبر المعلومات على زيادة مقدارها ٧٢,٩ ألف يورو. وتتأتى الزيادة المقترحة عن نقل الموظف المعني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة

خ ع-رأ) من أمانة جمعية الدول الأطراف إلى هذا القسم. لقد جرت عملية النقل هذه إثر تحليل لوجوه التأزر والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاحة شمل بنطاقه المحكمة جمعاء، وأفضى إلى استبانة سبل ملموسة لزيادة استعمال الموارد المتوفرة إلى حده الأقصى. إن هذا الإجراء عديم الأثر على الميزانية الإجمالية للمحكمة لكنه يفضي إلى انخفاض في ميزانية أمانة جمعية الدول الأطراف وزيادة مناظرة في المخصّصات لسد تكاليف الموظفين في قلم المحكمة.

٥٦٣- مساعد معني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). سيُنقل الموظف المعني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-رأ) من أمانة جمعية الدول الأطراف إلى قلم المحكمة تحمياً للخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك في إطار عملية استبانة وجوه العمل التأزري على نطاق المحكمة. وتستفيد الجمعية وهيئاتها الفرعية من عملية النقل هذه فائدةً تتمثل في أن شاغل الوظيفة المعنية سيقوم بوضع وثائقيهما ومعلوماتهما على الموقع الشبكي والصفحات ذات الصلة على موقع التواصل الخارجي. كما إن بعض الوثائق والمعلومات المتاحة للجمهور العام على الموقع الشبكي تتصل أيضاً بالترشيحات والانتخابات لعضوية هيئات الجمعية. فمواصلة تمويل هذه الوظيفة في قلم المحكمة أجمع من تكليف جهة خارجية بتقديم الخدمة المعنية. وعلاوة على ذلك، يتسنى للموظف المعني بالتصميم على الموقع الشبكي، بفضل تركيز الخبرة في قسم خدمات تدبر المعلومات، أن يستفيد من وجوه التأزر لتحسين التكنولوجيا وعمليات الحفظ التحوطي لنسخ من الوثائق والمواد المعنية سهراً على استمرار تقديم الخدمة للجمعية وهيئاتها الفرعية.

٥٦٤- وينطوي المبلغ المطلوب في بند الموارد من المساعدة المؤقتة العامة في قسم الخدمات اللغوية على انخفاض مقداره ١١٠,٧ آلاف يورو. وستلزم موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة للترجمة الشفوية بلغة الكِنْيَرُونْدَا لسته أشهر فقط في عام ٢٠١٨ لأن محاكمة أُنْتَاغُنْدَا ستنتهي في النصف الأول من السنة. أما الحاجة إلى مساعد لغوي إضافي (لغة الآشولي) (من الرتبة خ ع-رر) فقد استُوعبت تكاليفها في سياق الانخفاض الذي يطرأ على الموارد.

٥٦٥- ثلاثة تراجمة لجلسات المحاكمة للغة الكِنْيَرُونْدَا (من الرتبة ف-٣) لمدة ٦ أشهر لكل منهم (١,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر) (محاكمة أُنْتَاغُنْدَا - تعزيز القدرة المتوفرة في المحكمة في هذا المجال). إن التراجمة الذين وُظفوا منذ عام ٢٠١٥ يعقود المساعدة المؤقتة العامة من أجل محاكمة أُنْتَاغُنْدَا سيواصلون العمل في عام ٢٠١٨ حتى انتهاء الإجراءات المعنية المتوقع أن يحدث في النصف الأول من السنة. وهم يوفِّرون خدمات الترجمة الشفوية للمتهم ويتولون مشاريع ترجمة وغيرها من المشاريع الخاصة عندما تطلب منهم الدائرة ذلك.

٥٦٦- ثلاثة تراجمة مؤازرين للغة الآشولي (من الرتبة ف-١)، ٣ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، لمدة ١٢ شهراً لكل منهم (متطلب مستمر لسنوات متعددة) (من أجل محاكمة أُنْغُوِين - تعزيز القدرة المتوفرة في المحكمة في هذا المجال). يترجم فريق لغة الآشولي، مدعوماً على سبيل الإعارة بمترجم معاون (لغة الإنكليزية)، ترجمةً شفويةً من لغة الآشولي واللغة الإنكليزية وإليهما من أجل المتهم، والشهود الناطقين بلغة الآشولي، والدائرة، والأطراف في الدعوى، والمشاركين في الإجراءات. كما يتولى أعضاء هذا الفريق مهام في مجال الترجمة التحريرية عندما لا يعملون في مقصورات الترجمة الشفوية.

٥٦٧- مساعد لغوي معني بلغة الآشولي (من الرتبة خ ع-رر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). سيتعزز بالوظيفة المقترحة فريق الترجمة الشفوية للغة الآشولي في محاكمة أُنْغُوِين بغية النهوض بعبء العمل المزيد المتصل

بتعريف الشهود على الإجراءات، وتوفير الترجمة الشفوية للمتهم، وإعداد ترجمات تحريرية مخصصة وترجمات تحريرية وهلية قد يحتاج إليها الشهود والمجني عليهم. وثمة طلبات إضافية للترجمة الشفوية الحساسة من أجل المتهم، يُتوقع أن تؤدي زيادة نسبتها ١٠٠ في المئة في الوقت الذي تستغرقه المراقبة، ما يجعل مجموعة التراجمة الحالية ضرورية ضرورة قصوى. ويُحتاج إلى الوظيفة المعنية للتكفل بعدم حصول انقطاع في توفير الخدمات. فبدون هذا الموظف الإضافي سيتعذر توفير الخدمات الضرورية للمجني عليهم والشهود والمتهم، لأن التراجمة المؤازرين سيكونون منشغلين في مقصورة الترجمة الشفوية بينما يقوم المساعد اللغوي بإعداد الشهود لكي يدلوا بإفاداتهم (تعريف الشهود بالسياق، وتقييمهم من الناحية النفسية، وغير ذلك من المهمات).

٥٦٨- وينطوي المبلغ المطلوب في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم على زيادة طفيفة مقدارها ١,٢ ألف يورو، تمثل تسوية صغيرة في المخصصات لسد التكاليف اللازمة في القسم لتمويل وظيفتين قائمتين. فمن اللازم أن يُبقى لهذا القسم على المقدار المقر لعام ٢٠١٧ من موارد المساعدة المؤقتة العامة لكي يلي على نحو ملائم الحاجة المستمرة إليها في عام ٢٠١٨ من أجل ما يُتوقع أن يشهده من إجراءات، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار.

٥٦٩- موظف قانوني مساعد (من الرتبة ف-١) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن هذه الوظيفة، التي أُقرت لعام ٢٠١٧، لكي يضطلع شاغلها بتجهيز عدة آلاف من طلبات فرادى المجني عليهم للمشاركة في إجراءات محاكمة أنغوين، ستظل لازمة في عام ٢٠١٨ لكي يضطلع شاغلها بتدبير عبء العمل المزيد المتوقع، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات جبر الأضرار. فبحسب التقديرات الحالية للمحكمة يُعتبر أن هذه الوظيفة ستسهم بأهمية أساسية لكي يتسنى للدوائر التقيد بالآجال في جميع الإجراءات السائرة حالياً.

٥٧٠- مساعد معني بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-١) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة للقيام بأعمال التجهيز (مثل الاستنساخ الإلكتروني، والتسجيل، والإيداع)، وإدخال البيانات، وحجب ما يلزم حجه من معلومات في الطلبات الجمة المتوقع أن يقدمها المجني عليهم للمشاركة في إجراءات جبر الأضرار. وعلاوة على ذلك سيساعد شاغل هذه الوظيفة في جعل النفاذ إلى قاعدة البيانات المتعلقة بالمجني عليهم التي يمسكها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم أوسع نطاقاً ضمن المحكمة من أجل توفير مسار أعمال أفضل في مجال المعلومات والبيانات.

٥٧١- إن المبلغ المطلوب في مكتب المحامي العمومي للدفاع ينطوي على انخفاض طفيف مقداره ١,٢ ألف يورو. ويقترح أن يُبقى لهذا المكتب على نفس المقدار من موارد المساعدة المؤقتة العامة الذي أُقر لعام ٢٠١٧.

٥٧٢- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). بالنظر إلى تزايد عدد القضايا، ولا سيما في المرحلة الابتدائية، سيظل مكتب المحامي العمومي للدفاع يحتاج إلى موارد كافية لتقديم المساعدة الآنية إلى الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية وللاستجابة إلى طلبات المعلومات. إن الموظف القانوني المعني سيتولى بالتعاون مع المحامي المعاون (من الرتبة ف-٢) إجراء البحوث القانونية وإعداد الكتيبات لمساعدة أفرقة الدفاع وسيضطلع عند اللزوم بمهام متعلقة بالسياسات. كما إن شاغل هذه الوظيفة سيساعد المستشار/الوكيل القانوني (من الرتبة ف-٤) في المهام التدبيرية من خلال الإشراف على نواتج عمل مكتب المحامي العمومي للدفاع والاضطلاع بالمهام المتأنية عن طلبات الدوائر.

٥٧٣- إن المبلغ المطلوب لمكتب المحامي العمومي للمحني عليهم ينطوي على تسوية طفيفة مقدارها ٠,٣ ألف يورو. ويُقترح أن يُبقى لهذا المكتب على نفس المقدار من موارد المساعدة المؤقتة العامة الذي أقر لعام ٢٠١٧.

٥٧٤- موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). أُقرت هذه الوظيفة في إطار ميزانية عام ٢٠١٧. إنها تظل لازمة وتُعتبر أساسية لكي يضطلع مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم بالمهام المنوطة به في إطار ولايته على نحو مرضٍ. وثمة أربعة أفرقة مخصّصة لهذا المكتب تُعنى بإجراءات المحاكمة السائرة التي تستلزم الحضور في قاعة المحاكمة يومياً. ويُحتاج إلى هذه الوظيفة للتمكن من متابعة الإجراءات السائرة الأخرى ولتوفير خدمات البحث القانوني وإسداء المشورة للمحاميين الخارجيين.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ١٨٢٦,٩ ألف يورو

٥٧٥- تبلغ الزيادة الإجمالية المقترحة في بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات مبلغاً مقداره ٢٦,٧ ألف يورو (٣,٣ في المئة). وتتصل هذه الزيادة رئيسياً بالدعم الذي يوفره قسم الخدمات اللغوية (٢٠,٠ ألف يورو)، ولا سيّما تكمله قدرته الداخلية على توفير الترجمة الشفوية بالإنكليزية والفرنسية للمحاكمات المترجمة، وزيادة طفيفة في قسم تدبير الأعمال القضائية مقدارها ٦,٦ آلاف يورو.

٥٧٦- إن الزيادة الزهيدة المحددة في قسم تدبير الأعمال القضائية تُلزم لمواصلة استكمال القدرة الداخلية على إعداد المحاضر المحرّرة بالإنكليزية والفرنسية للمحاكمات المترجمة. ففي حالة قسم تدبير الأعمال القضائية يظلّ توظيف معدي المحاضر القضائية بالكتابة المختزلة والمساعدين المعيّنين بتجهيز النصوص المستقلين أنجع من حيث التكاليف من الاستعانة بجهات خارجية لتوفير الخدمات المعنية في إطار الخدمات التعاقدية. ويقابل معظم الموارد المطلوبة الحاجة إلى استمرار استكمال القدرة الحالية المتوفرة المتمثلة في أفرقة إعداد المحاضر القضائية بالكتابة المختزلة بغية استدامة الخدمات المعنية من أجل الإجراءات الابتدائية لمدة مقدارها ٤٠٠ يوم.

٥٧٧- وفيما يخص قسم الخدمات اللغوية حُدّد عدد أيام جلسات المحكمة في عام ٢٠١٨ بـ ٤٠٠ يوم (الحالة في كوت ديفوار: ١٦٠ يوماً، والحالة في أوغندا: ١٦٠ يوماً، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٨٠ يوماً). وثمة عدد كافٍ من الترجمة الموظفين في قسم الخدمات اللغوية لسد الاحتياجات لفعالية ونصف الفعالية من الفعاليات المترجمة فقط، ما يعني أنه سيلزم دعمهم بأربعة تراجم مستقلين إضافيين للغة الإنكليزية/اللغة الفرنسية (اثنين لكل من هاتين اللغتين)، سيتعيّن توظيفهم بغية التكفل بالنهوض على نحو كامل بأود جميع جلسات المحكمة. وسيُوظّف ثلاثة تراجم مستقلين لمدة ٣٢ أسبوعاً وترجمان مستقل واحد لمدة ١٦ أسبوعاً وفقاً لهذه الافتراضات، لكنهم لن يُوظّفوا إلا إذا احتيج إليهم فعلاً، أي إذا عُقدت الجلسات المعنية فعلاً. كما إن الاعتمادات في بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ستُستخدم لسد تكاليف خدمات تستلزم توظيف ترجمة مستقلين للغة العربية واللغة الجورجية واللغة الإسبانية، على الخصوص.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ١٣٧٦١,٧ ألف يورو

٥٧٨- إن الزيادة الصافية المطلوبة في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين تبلغ ١٠٧٢,٤ ألف يورو (٨,٥ في المئة) ويتصل معظمها بما يلي: '١' استثمارات في تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، ما سيؤتي مزيداً من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة للمحكمة

برمتها (زيادة صافية مقدارها ١٠٠٥,٠ آلاف يورو)؛ '٢' صيانة الأثاث والعتاد في سياق عملية استبانة وجوه العمل التآزري، حيث نُقلت بعض الأنشطة إلى قسم خدمات تدبير المعلومات، وزيادة ناجمة عن ارتفاع في عدد مستعملي التراخيص وفي التكاليف المتكبّدة في إطار العقود (٤,٦٨٢ ألف يورو)؛ '٣' التكاليف المتصلة بدعم محامي الدفاع ومحامي الجني عليهم (٣٥٧,٠ ألف يورو)؛ '٤' الدعم المقدم إلى مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم فيما يتعلق بالدعاوى التي عُيّن فيها هذا المكتب ممثلاً قانونياً للمجني عليهم (٣٨,٥ ألف يورو). وثمة زيادة أخرى طفيفة في قسم الاحتجاز ناجمة عن تطبيق ما يقضي به المؤشر السنوي لأسعار استئجار الزنازين بموجب الاتفاق بشأن هذه الأسعار (٧,١ آلاف يورو).

٥٧٩- ولئن كان مجمل تكاليف الاستثمارات والأنشطة الجديدة في عام ٢٠١٨ يبلغ ٢٠٩٠,٠ ألف يورو فإن الشعبة تدرت أمرها لتقليص وقع الزيادة بنسبة تناهز ٥٠ في المئة، إذ حققت تخفيضات ووفورات مقدارها ١٠١٧,٦ ألف يورو. ومن التخفيضات المعنية استثمارات غير متكررة في إطار قسم خدمات تدبير المعلومات أُجريت في عام ٢٠١٧ ولا تُطلب موارد فيما يخصها لعام ٢٠١٨ (٥٩٩,٥ ألف يورو)، ووفورات تحققت في قسم خدمات تدبير المعلومات متصلة بتكاليف الاتصالات المتنقلة والاتصالات الساتلية والاتصالات عبر الإنترنت (٢٩٤,٥ ألف يورو)؛ وتخفيضات أخرى في شتى وحدات الشعبة، منها تخفيضات في تكاليف السفر وتخفيضات في تكاليف الخدمات التعاقدية وتخفيضات في تكاليف التدريب وتخفيضات في تكاليف الخبراء الاستشاريين (١٢٣,٦ ألف يورو).

لمحة عن الموارد غير المتصلة بالعاملين في قسم الخدمات القضائية

الزيادات لعام ٢٠١٨ (بالآلاف اليوروات)	
١٠٠٥	الاستثمارات المرتبطة بالاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات (قسم خدمات تدبير المعلومات)
٦٨٢,٤	صيانة العتاد (قسم خدمات تدبير المعلومات)
٣٥٧,٠	المساعدة القانونية (قسم دعم المحامين)
٣٨,٥	مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم
٧,١	ما يترتب على الاتفاق بشأن أسعار استئجار زنازين الاحتجاز (قسم الاحتجاز)
٢٠٩٠,٠	المجموع الفرعي
التخفيضات والوفورات لعام ٢٠١٨ (بالآلاف اليوروات)	
٥٩٩,٥	الاستثمارات غير المتكررة التي أُجريت في عام ٢٠١٧ (قسم خدمات تدبير المعلومات)
٢٩٤,٥	تكاليف الاتصالات (قسم خدمات تدبير المعلومات)
١٢٣,٦	سائر التخفيضات (في بنود منها بند السفر وبند التدريب وبند الخبراء الاستشاريين)
١٠١٧,٦	المجموع الفرعي
١٠٧٢,٤	صافي الزيادة المقترحة في ميزانية شعبة الخدمات القضائية لعام ٢٠١٨

٥٨٠- إن القسط الأعظم من الموارد غير المتصلة بالعاملين المطلوبة في شعبة الخدمات القضائية يخص استثمارات استراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات في قسم خدمات تدبير المعلومات. ويبلغ المقدار الإجمالي اللازم لهذه الاستثمارات مبلغاً مقداره ١٠٠٥,٠ آلاف يورو، منها زهاء ٦٧٠,٠ ألف يورو يراد أن تُسدّدها تكاليف تنفيذ حلول في مكتب المدعي العام، تخص بصورة رئيسية تجهيز الأدلة وتسجيلها وتحليلها؛ و ٨٠,٠ ألف يورو تلزم من أجل تحقيق تحسينات في السيورة القضائية، بما في ذلك تدبير المعلومات

المتصلة بالمجني عليهم؛ و ٢٥٥,٠ ألف يورو تلزم لتحقيق تحسينات في أمن المعلومات، بما في ذلك الوقاية من الهجمات السيبرانية وصون أمن الاتصالات.

السفر ٣٩٧,٧ ألف يورو

٥٨١- ينطوي مبلغ الموارد المطلوبة لسد تكاليف السفر على انخفاض مقداره ١٦,٨ ألف يورو (٤,١ في المئة). وتنطوي المبالغ المقترحة في ميزانية السفر لجميع أقسام الشعبة، عدا مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، على انخفاض. فعلى سبيل المثال يحتاج قسم تدبر الأعمال القضائية إلى مقدارٍ أقلّ من الموارد (٤,١ آلاف يورو) للنهوض بأود الروابط الفيديوية. ويعزى ذلك إلى أن المكاتب الميدانية غدت أكثر اتساماً بالطابع الاشتغالي، ما يتيح تخفيضات في نفقات السفر.

٥٨٢- وتُطلب في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم موارد إضافية مقدارها ٤,٦ آلاف يورو لكي ينهض بأود المهام المنوطة به في إطار ولايته خلال إجراءات جبر الأضرار، مثل جمع الأدلة، والتشاور مع موكله، والتحضير لتقديم الأدلة في المحاكمة (مثل الشهود والمجني عليهم أمام المحكمة) في قضية أنغوين (Ongwen) وقضية أئغبغو (Gbagbo) وأبله غوديه (Blé Goudé).

٥٨٣- ويظل يلزم تخصيص موارد لسد تكاليف السفر في شعبة الخدمات القضائية من أجل المهام المقررة إجراؤها لتوفير الخدمات القضائية ذات الصلة. ومن هذه الخدمات الترجمة الشفوية بلغات معينة (قسم الخدمات اللغوية)، وتيسير مشاركة المجني عليهم في الإجراءات (قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم)، والنهوض بأود الروابط الفيديوية (قسم تدبر الأعمال القضائية)، وأعمال تقييم أمن المعلومات (قسم خدمات تدبر المعلومات). وينطوي مقدار الموارد اللازمة في قسم دعم المحامين على انخفاض مقداره ٩,٥ آلاف يورو، لكن يظل يُحتاج إليها من أجل مهمات تستوجب حضور محامين مخصصين يعيّنون لدعم المشتبه فيهم بموجب المادة (٢)٥٥ من النظام الأساسي ودعم الشهود بموجب القاعدة ٧٤ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتُطلب أيضاً موارد لسد تكاليف السفر في قسم دعم المحامين للتكفل بمثل الأشخاص المدانين في قضية بمبا وآخرين أمام المحكمة خلال الجلسات في إطار إجراءات الاستئناف.

الخدمات التعاقدية ٤٤٠,٤ ألف يورو

٥٨٤- تشهد الموارد المطلوبة لسد تكاليف الخدمات التعاقدية في شعبة الخدمات القضائية زيادة مقدارها ١١٢,٤ ألف يورو (٣٤,٣ في المئة). وتُعزى هذه الزيادة بكاملها إلى زيادة مقدارها ١٥٥,٠ ألف يورو في قسم خدمات تدبر المعلومات، حدّ منها جزئياً بتخفيضات مجموعها ٤٢,٦ ألف يورو تُحقّق في قسم الخدمات اللغوية (٢٧,٦ ألف يورو) وفي قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (١٥,٠ ألف يورو).

٥٨٥- وتبلغ الزيادة الإجمالية المقترحة في بند الخدمات التعاقدية في قسم خدمات تدبر المعلومات مبلغاً مقداره ١٥٥,٠ ألف يورو. ويبلغ المجموع المطلوب لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية لعام ٢٠١٨ عملاً باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات مبلغاً مقداره ٢٧٥,٠ ألف يورو، كما يُطلب مبلغ مقداره ٤٥,٠ ألف يورو لسد تكاليف مُرحّلة من عام ٢٠١٧ تخص موردين خارجيين من أجل زيادة الخبرة الداخلية وتوفير إعارات فيما بين المكتبات. وهذا يعني أنه تُحقّق في بند الخدمات التعاقدية في ميزانية قسم خدمات تدبر

المعلومات وفورات لا يقل مبلغها عن ١٢٠,٠ ألف يورو، ما يقلص أثر الموارد الإضافية اللازمة بنسبة مقدارها ٣٧,٥ في المئة.

٥٨٦- إن الاستثمارات في الخدمات التعاقدية من أجل الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات، البالغ مقدارها ٢٧٥,٠ ألف يورو، تتوزع التوزيع التالي: ١٠٠,٠ ألف يورو لمكتب المدعي العام من أجل أعمال نظام تدبير الأدلة المحسّن؛ ٦٠,٠ ألف يورو لقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم من أجل تصميم تطبيق نقال لتيسير زيادة نجاعة جمع البيانات المتعلقة بالمجني عليهم في الميدان؛ ٧٥,٠ ألف يورو لسد تكاليف خدمات تعاقدية من أجل إجراء تحسينات على نطاق المحكمة تخص توحيد السيرورات وأتمتها، بما في ذلك إدماج نظام تخطيط المهام الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء ضمن إطار نظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP. أما المقدار الباقي البالغ ٤٠,٠ ألف يورو فيخصص قسم خدمات تدبير المعلومات ويراد به تنفيذ تحسينات على نطاق المحكمة في مجال أمن المعلومات وتحديث نظام التشغيل "وندوز" (Windows) الذي يستعمله جميع الموظفين. ويرجى الرجوع إلى المرفق التاسع للاستزادة من المعلومات التفصيلية عن الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات (للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١)، حيث يرد تحليل مفصّل لشتى المشاريع ذات الصلة وتبعاتها فيما يتعلق بالتكاليف.

٥٨٧- لقد قلّص مقدار الموارد المطلوبة في قسم الخدمات اللغوية تقليصاً مقداره ٢٧,٦ ألف يورو (٤١,٨ في المئة) بسبب نقل المخصّصات لتحسين وصيانة نظام عمل المحكمة الإلكترونية (ECOS) من قسم الخدمات اللغوية إلى قسم خدمات تدبير المعلومات لكي يركّز فيه جميع النفقات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات أقصى تركيز ممكن. ويظل باقي الموارد المطلوبة يلزم في قسم الخدمات اللغوية في عام ٢٠١٨ لتكليف مترجمين خارجيين بتوفير قسط من خدمات الترجمة التحريرية، إذ لا تتوفر قدرة داخلية على توفير الخدمات بجميع اللغات، مثل لغة الآشولي ولغة الأيسو ولغة الديولا واللغة الجورجية ولغة الكينيوأندا ولغة اللغالا واللغة السواحلية الكونغولية واللغة السواحلية الفصحى.

٥٨٨- وتشهد الموارد المطلوبة في بند الخدمات التعاقدية في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم انخفاضاً مقداره ١٥,٠ ألف يورو (٣١,٩ في المئة) نتيجة لترشيد نظام تدبير طلبات المجني عليهم (VAMS)، الذي أفضى إلى تحسينات له وجعله أجمع لدى مستعمليه، وإلى انخفاض في الاحتياجات إلى الخبراء الاستشاريين وإلى الخدمات التعاقدية. وتظل تلزم في هذا القسم موارد لسد تكاليف الطبع الخارجي لاستشارات الطلبات، والكتيبات الإيضاحية، وغيرها من المواد الخاصة بالمجني عليهم؛ وسد تكاليف خدمات خارجية متخصصة تتعلق ببعض جوانب تطوير قاعدة بيانات قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (لتحسين برمجيات هذا القسم وتكييف نظمها التي تُستخدم لتخزين الوثائق وتبعتها وتجهيزها، وتلبية المتطلبات الجديدة المتأتية عن القرارات التي تتخذها الدوائر)؛ وسد متطلبات أخرى في مجال الخدمات التعاقدية متصلة بالتفاعل مع المجني عليهم والوسطاء.

٥٨٩- ولا يطرأ أي تغيير على المبلغ المطلوب في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (٥٠,٠ ألف يورو) وهو يظل يلزم من أجل أنشطة هذا المكتب القضائية المضطّعة بما في الإجراءات السائرة التي يَنشط في إطارها، ولنقل المجني عليهم من مكان إقامتهم إلى مكان آمن يمكنهم أن يلتقوا فيه بمحاميتهم.

التدريب

١، ٩١ ألف يورو

٥٩٠- تشهد ميزانية التدريب المقترحة لشعبة الخدمات القضائية انخفاضاً مقداره ١,٩ ألف يورو (٢,٠ في المئة). إن تدريب الموظفين المهياً له في الميزانية لعام ٢٠١٨ يُعتبر عنصراً أساسياً يسهم في تمكين الشعبة من النهوض بعبء عملها المزيد، ويسد تكاليف الخبرة الإضافية اللازمة. ويشار في هذا الصدد إلى أنه يجب أن تستديم كل الأقسام قدرًا معيّنًا من الخبرة التقنية إذا أُريد لقلب المحكمة أن يوفّر خدمات مثلى لجميع أجهزة المحكمة، بما فيها مكتب المدعي العام والدوائر. وستحتاج الأقسام التالية الذكر إلى مخصّصات لسد تكاليف التدريب في إطار نفقاتها المتكرّرة: مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية (٣,٩ آلاف يورو)، وقسم تدبر الأعمال القضائية (٥,٥ آلاف يورو)، وقسم خدمات تدبر المعلومات (٥٩,٠ ألف يورو)، وقسم الاحتجاز (١٦,٨ ألف يورو)، وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم (٥,٣ آلاف يورو)، ومكتب المحامي العمومي للدفاع (٠,٦ ألف يورو). وفيما يخص معظم هذه الأقسام، لا يطرأ أي تغيير على ميزانية التدريب، بينما يشهد مقدار الموارد المطلوبة في قسم خدمات تدبر المعلومات ومدير مكتب شعبة الخدمات القضائية انخفاضاً طفيفاً مقداره ١,٨ ألف يورو و٠,٢ ألف يورو، على الترتيب.

٥٩١- وتظل متطلبات التدريب في قسم خدمات تدبر المعلومات لعام ٢٠١٨ متكرّرة على تلقي الموظفين التدريب التقني اللازم لاستدامة تصديق كفاءتهم ومهاراتهم. وتلزم ترقيات التطبيقات الأساسية، والبنية التحتية، وأمن المعلومات، لاستدامة إمكانية صيانة هذه النظم؛ ولذا يجب أن يتوفّر لموظفي قسم خدمات تدبر المعلومات التدريب المناسب وشهادات التصديق على كفاءتهم ومهاراتهم لكي يضطلعوا بأنشطتهم دعماً لهذه النظم. وتظل تلزم موارد في قسم الاحتجاز لتوفير التدريب الإلزامي لضباط الاحتجاز على أمور منها آثار الاحتجاز المديد على المحتجزين وتوعية هؤلاء الضباط بشتى الثقافات فيما يخص ظروف الاحتجاز. وتلزم موارد في قسم مشاركة المحني عليهم والشهود لتدريب الموظفين العاملين المعينين بقاعدة بياناته على استعمال الأدوات البرمجية لزيادة نجاعة تجميع واستخراج البيانات وإصدار الإحصائيات ولتدريب الموظفين الذين يتعاملون مع المحني عليهم والوسطاء في بيئات فائقة الحساسية.

الخبراء الاستشاريون

٤، ٣٧٨ ألف يورو

٥٩٢- تشهد المخصّصات في بند الخبراء الاستشاريين في ميزانية شعبة الخدمات القضائية انخفاضاً مقداره ١٢,٩ ألف يورو (٣,٣ في المئة). إن معظم هذه المخصّصات في الميزانية المقترحة ناتج عن متطلبات في مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم تبلغ مبلغاً مقداره ٣٣٧,٥ ألف يورو، ينطوي على زيادة مقترحة مقدارها ٣٣,٩ ألف يورو لعام ٢٠١٨. وقد استُبين إمكان تحقيق وفورات وتخفيضات مقدارها ٤٦,٨ ألف يورو في قسم الخدمات اللغوية (٤١,٨ ألف يورو) وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم (٥,٠ آلاف يورو). ولا تغرّ في مقدار الموارد المطلوبة لمكتب مدير شعبة الخدمات القضائية (٥,٠ آلاف يورو) ولمكتب المحامي العمومي للدفاع (٢٠,٠ ألف يورو) ولقسم الاحتجاز (٦,٠ آلاف يورو).

٥٩٣- ويُعزى معظم الزيادة المقترحة في مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم إلى تعيينه ممثلاً قانونياً في إجراءات جبر الأضرار في قضية لوتنغا وفي قضية كاتنغا. ويجدر التنويه في هذا الصدد إلى أن مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم عُيّن في عام ٢٠١٦ لتمثيل المحني عليهم خلال إجراءات جبر الأضرار في قضية كاتنغا. وقد هُيئ بالفعل في ميزانية عام ٢٠١٧ للموارد المخصّصة لسد تكاليف خبير استشاري لمدة ستة أشهر وبهياً

لذلك في ميزانية عام ٢٠١٨ للسنة بكاملها. هذا وقد اتخذ مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم بالفعل خطوات للسهر على زيادة النجاعة وتقليص التكاليف باستعانتة بنفس الخبر الاستشاري العامل في الميدان فيما يخص إجراءات جبر الأضرار في قضية لوتنغا وفي قضية كاتنغا.

٥٩٤- ويُقلص المبلغ المطلوب في قسم الخدمات اللغوية من ٤٦,٨ ألف يورو لعام ٢٠١٧ إلى ٤,٩ آلاف يورو لعام ٢٠١٨. ويُطلب باقي الموارد المعنية لسد تكاليف خبر استشاري في نظم المصطلحات. وسيعمل هذا الخبر لمدة أسبوع مع وحدة دعم الترجمة والمصطلحات (TSTU) على السمات الجديدة التي ضُمَّت في النظام بعد ترقية من الصيغة الحالية (MultiTrans PRISM) إلى المنصة الجديدة (MultiTrans 2017) سهراً على سلامة عمل هذا التطبيق الحاسوبي.

٥٩٥- ويُقلص قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم ميزانيته الخاصة بالخبرة الاستشارية بنسبة ٥٠ في المئة (٥,٥ آلاف يورو)، ويلزم باقي الموارد المطلوبة للاستعانة بخبرة تخصصية خارجية لتناول المصاعب القائمة على صعيد مشاركة المجني عليهم في الإجراءات ولا سيما إجراءات جبر الأضرار السائرة أمام المحكمة (عمليات جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالمجني عليهم، وتقنيات تصنيف الأذى، إلخ).

٣٧٢٣,٠ ألف يورو

محامو الدفاع

٥٩٦- ينطوي المبلغ المقترح في إطار ميزانية المساعدة القانونية لمحامي الدفاع على زيادة مقدارها ١٩٤,٨ ألف يورو (٥,٥ في المئة). وتأتي هذه الميزانية المقترحة نتيجة لتطبيق نظام المساعدة القانونية المعمول به في المحكمة على أساس الأنشطة القضائية القائمة والافتراضات ذات الصلة فيما يخص عام ٢٠١٨. ويجدر التنويه إلى أنه، عملاً بتوصيات لجنة الميزانية والمالية حُفِّضت ميزانية محامي الدفاع بمقدار ١٤١,٥ ألف يورو. ويؤتي ذلك انخفاضاً كبيراً مقداره ٩٩٣,٢ ألف يورو بالقياس إلى المقادير المعتمدة لعام ٢٠١٦. وقد قُدِّر مبلغ الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ على أساس الأنشطة القضائية المتوقعة، ومتوسط كلفة الفريق الواحد من أفرقة الدفاع، والخبرة المكتسبة حتى تاريخه من عام ٢٠١٧. وتُطلب الميزانية المقترحة لمحامي الدفاع لتمويل أفرقة الدفاع في قضية لوتنغا وقضية كاتنغا وقضية أنتاغندا وقضية أنغوين وقضية نندا، وتمويل الدفاع عن خمسة أشخاص مدانين في قضية بمبا وآخرين، والدفاع عن المتهمين في قضية انجيمو وأبليه غوديه. وينبغي التنويه فيما يخص قضية بمبا الرئيسية إلى أن المحكمة تظل تسلف المبالغ اللازمة لدفع تكاليف الدفاع عنه من موارد ميزانية المساعدة القانونية وذلك على الرغم من أن جان بيير بمبا غومبو لا يُعتبر معوزاً.

٥٩٧- ويُطلب مبلغ إضافي لسد تكاليف المحامين المناوبين والمحامين المخصوصين، الذين عيّنهم رئيس قلم المحكمة ودوايرها، على الترتيب، وفق الشروط المحددة في النظام الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة.

١١٦٥,٠ ألف يورو

محامو المجني عليهم

٥٩٨- ينطوي مبلغ ميزانية المساعدة القانونية المقترح لمحامي المجني عليهم على زيادة مقدارها ١٦٢,٢ ألف يورو (١٦,٢ في المئة) بالقياس إلى الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧، التي انطوى مبلغها على انخفاض مقداره ٧١٨,٢ ألف يورو بالقياس إلى عام ٢٠١٦. ويجدر التنويه إلى أن ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة لمحامي المجني عليهم وقُلِّصت تقليصاً آخر مقداره ٢٠٠,٠ ألف يورو بالقياس إلى المبلغ الذي اقترح آنذاك، وذلك عملاً بتوصيات

لجنة الميزانية والمالية. وتلزم الزيادة المطلوبة لسد تكاليف جميع الأفرقة الخارجية الحالية وتكاليف الممثلين القانونيين للمجني عليهم، لتمثيل أكثر من ٨ ٥٠٠ من المجني عليهم المشاركين حالياً في الإجراءات أمام المحكمة البالغ عددهم ١٢ ٩٨٥. ويشمل هذا العدد ٢ ٦٠٥ مجني عليهم في قضية أنغوين، و ٥ ٢٢٩ مجنياً عليهم في قضية مبا، وجميع المجني عليهم المشاركين في الإجراءات في قضية لورنغا وقضية كاتنغا وقضية المهدي. كما إن الممثلين القانونيين الخارجيين يمثلون مجنياً عليهم في قضية بندا وقضية البشير وقضية هارون، إضافة إلى المجني عليهم في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في دارفور بالسودان؛ بيد أنه لم توضع تقديرات للموارد اللازمة على وجه التحديد لسد تكاليف الأنشطة المضطّعة بها فيما يتعلق بهذه القضايا والحالات.

النفقات التشغيلية العامة

٦ ٢٨٩,٧ ألف يورو

٥٩٩- ينطوي مبلغ الميزانية المطلوب في شعبة الخدمات القضائية لسد النفقات التشغيلية العامة على زيادة مقدارها ٣٣٦,١ ألف يورو (٥,٦ في المئة). وينطوي مقدار الموارد المطلوبة لسد النفقات التشغيلية العامة على زيادة مقدارها ٣٤٦,١ ألف يورو في قسم خدمات تدبر المعلومات وعلى زيادة طفيفة مقدارها ٧,١ آلاف يورو في قسم الاحتجاز. ويضاف إلى ذلك انخفاض مقداره ١٧,١ ألف يورو في المبالغ المطلوبة في إطار بند النفقات التشغيلية العامة في قسمين من أقسام الشعبة هما مكتب مدير الشعبة (١٣,١ ألف يورو) وقسم دعم المحامين (٤,٠ آلاف يورو). وفيما يخص مكتب مدير الشعبة، لا يُطلَب في الميزانية المقترحة أي مبلغ لسد النفقات التشغيلية العامة، أي أن المخصّصات له في هذا البند تقلّص بنسبة ١٠٠ في المئة.

٦٠٠- ويشمل المقدار الإجمالي المطلوب البالغ ٦ ٢٨٩,٧ ألف يورو مبلغاً مقداره ٤ ٢٤٨,٦ ألف يورو يمثل الموارد اللازمة في قسم خدمات تدبر المعلومات، ومبلغاً مقداره ٢ ٠٢٧,١ ألف يورو يمثل الموارد اللازمة في قسم الاحتجاز. أما المقدار الباقي البالغ ١٤,٠ ألف يورو فهو مطلوب لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (١١,٠ ألف يورو) وقسم دعم المحامين (٣,٠ آلاف يورو).

٦٠١- وتبلغ الميزانية المقترحة لسد النفقات التشغيلية العامة في قسم خدمات تدبر المعلومات مبلغاً مقداره ٤ ٢٤٨,٦ ألف يورو ينطوي على زيادة مقدارها ٣٤٦,١ ألف يورو. إن القسط الأعظم من الموارد غير المتصلة بالعاملين في قسم خدمات تدبر المعلومات مخصص لسد النفقات التشغيلية العامة، بما فيها إيجار المعدات وصيانتها، وتكاليف الاتصالات. ويجدر التنويه إلى أن مقدار الموارد الإضافية اللازمة فعلاً في هذا القسم لعام ٢٠١٨ يبلغ ٥٩٩,٤ ألف يورو؛ بيد أن الوفورات البالغ مقدارها ٢٥٣,٤ ألف يورو المحقّقة في بند إيجار المعدات والتخفيضات المحقّقة في بند تكاليف الاتصالات تتيح الحد من أثر المتطلبات الإضافية، ما يجعل مقدار الزيادة يقتصر على ٣٤٦,١ ألف يورو.

٦٠٢- وكما سبقت الإشارة إليه يتكوّن مبلغ الميزانية المخصصة لسد النفقات التشغيلية العامة من ثلاثة عناصر: '١' تكاليف الاتصالات (١ ١٥٩,٢ ألف يورو)؛ '٢' إيجار المعدات (١٢٦,٦ ألف يورو)؛ '٣' صيانة المعدات (٢ ٩٦٢,٨ ألف يورو)، لتقدم الدعم في المقر وفي المكاتب الميدانية.

٦٠٣- ويتضمن المقدار البالغ ١ ١٥٩,٢ ألف يورو اللازم لسد تكاليف الاتصالات مبلغاً مقداره ٦٠٥,٧ آلاف يورو يلزم لسد المتطلبات في المقر، ما يشمل التوصيلية الرئيسية والتوصيلية الاحتياطية لهواتف المكاتب، والإنترنت، واستئجار الخط العامل بالألياف البصرية، والاتصالات بالوسائل المتنقلة. ويخص المقدار

الباقي البالغ ٥٥٣,٤ ألف يورو تكاليف التسيير فيما يتعلق بتوصيلية الإنترنت والاتصالات المصونة الأمن المجرة بالوسائل المتنقلة في سبعة مكاتب ميدانية وفي مكتب الاتصال القائم في نيويورك.

٦٠٤- وفيما يخص استئجار المعدات، ينطوي المقدار المطلوب البالغ ١٢٦,٦ ألف يورو على انخفاض مقداره ٢٢,٤ ألف يورو. ويعزى هذا الانخفاض إلى إغلاق المكتب الميداني الذي كان قائماً في نيروبي. ويلزم باقي الاعتمادات المطلوبة لسد تكاليف إيجار خدمات الطباعة في المقر وتكاليف المعدات في المكتبين الميدانيين القائمين في بنغي وكمبالا.

٦٠٥- إن الزيادة فيما يتعلق بصيانة المعدات تعزى إلى زيادة في المخصصات لسد تكاليف تطبيقات البرمجيات الحاسوبية التي يتعهد بها قسم خدمات تدبير المعلومات في ميزانية تكنولوجيا المعلومات [التي تخص المحكمة جمعاء] المركزة في هذا القسم. وفيما سبق كان مكتب المدعي العام وأقسام أخرى من أقسام قلم المحكمة يتشاطران هذه التكاليف، شأنها شأن التكاليف المترتبة على البرمجيات الحاسوبية الإضافية التي اشترت في عام ٢٠١٧ من أجل الحالة في جورجيا والحالة في أوغندا. فالموارد اللازمة لسد تكاليف صيانة المعدات تمثل تكاليف سنوية متكررة تتحدد بما يقع على عاتق المحكمة من التزامات تعاقدية عن الاستعمال السنوي لجميع البرمجيات والعتاد الحاسوبيين. وتمثل هذه النفقات السنوية تكاليف ثابتة لمدة مُحدّد في العقود ذات الصلة (تراوح عادة بين ثلاث سنوات وخمس)، وتتألف إما من نسبة مئوية من سعر الشراء الأصلي أو من رسم اشتراك سنوي. وتشمل الصيانة جميع العتاد والبرمجيات المرخص بما فيما يخص جميع النظم التي يستخدمها موظفو المحكمة في المقر وفي المكاتب الميدانية لكي يقوموا بأعمالهم اليومية. ومن ذلك النظم وبنية تكنولوجيا المعلومات الداعمة لها، مثل وسائل حفظ البيانات، وقواعد البيانات، والشبكة.

٦٠٦- وتُقدّر زيادة في المخصصات لسد النفقات التشغيلية العامة (٧,١ آلاف يورو) لقسم الاحتجاز تعزى إلى التكاليف المترتبة على تطبيق مقتضيات المؤشر السنوي لأسعار إيجار زنازين الاحتجاز بموجب الاتفاق بشأن هذه الأسعار. أما مقدار النفقات المتكررة فيما يخص قسم الاحتجاز فلا يطرأ عليه أي تغيير.

٦٠٧- ويبلغ المقدار المطلوب في إطار هذا البند لمكتب المحامي العمومي للمحني عليهم ١١,٠ ألف يورو، فلا تغير فيه. وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف استئجار محالاً يمكن فيها للمحني عليهم أن يلتقوا بمحاميمهم على نحو آمن ويصون العلاقة المتميزة بين المحامين وموكلهم.

٦٠٨- وتجسّد الميزانية المطلوبة في هذا البند لقسم دعم المحامين انخفاضاً مقداره ٤,٠ آلاف يورو. ويلزم المقدار الباقي البالغ ٣,٠ آلاف يورو لسد النفقات المتصلة بمثول أشخاص مدانين في قضية ممبا وآخرين في جلسات النظر في دعاوى الاستئناف المتوقع أن يجري في عام ٢٠١٨.

اللوازم والمواد ٢٦٦,٤ ألف يورو

٦٠٩- ينطوي المبلغ المطلوب في شعبة الخدمات القضائية في بند اللوازم والمواد على زيادة طفيفة مقدارها ٤,٠ آلاف يورو (١,٥ في المئة). إن القسط الأعظم من الموارد المطلوبة في ميزانية الشعبة في بند اللوازم والمواد يتمثل في ما يحتاجه قسم خدمات تدبير المعلومات في إطار هذا البند، إذ يبلغ المقدار المخصص له ٢٢٦,٠ ألف يورو. أما المخصصات الأخرى من الموارد في إطار هذا البند فمنها ٢٢,٧ ألف يورو تخص قسم تدبير الأعمال القضائية، و٧,٥ آلاف يورو تخص قسم الاحتجاز، و٨,٢ آلاف يورو تخص قسم الخدمات اللغوية، و٢,٠ ألف يورو تخص قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم.

٦١٠- ويشهد مبلغ الموارد المطلوب في إطار هذا البند في قسم خدمات تدبير المعلومات زيادة مقدارها ٣,٠ آلاف يورو (١,٣ في المئة) وهو يلزم في المكتبة للحصول على لوازم أرشفة متخصصة من أجل الحفظ الطويل الأمد لسد الاحتياجات على هذا الصعيد فيما يتعلق بالملقنات الحديثة أو المواد المحفوظة والمواد القديمة المتناقلة. وقد تلقت المكتبة مواد قديمة هامة من الدوائر ومكتب المدعي العام ومكتب رئيس قلم المحكمة لها قيمة تاريخية فيما يخص المحكمة ومحالها، وتطلب لوازم من أجل تبويب هذه المواد وصونها. أما باقي الموارد المطلوبة فيخصص التكاليف المتكررة، بما فيها التكاليف التي تترتب على مواصلة توفير المراجع والموارد للمكتبة، من قبيل الاشتراكات في المنشورات الدورية والدراسات الأحادية الموضوع الصادرة بصيغة رقمية أو مطبوعة، التي يستعين بها يومياً مكتب المدعي العام والدوائر وموظفو قلم المحكمة فيما يجرونه من بحوث قانونية. ويظل يُحتاج إلى لوازم من أجل الخدمات والمواد الأساسية من قبيل مستلزمات الطبع، واستبدال جذاذات الذاكرة في العتاد، واللوازم السمعية البصرية الخاصة بقاعات المحكمة والمكاتب، وطلب المستعملين النهائيين لوحات حواسيب بأبجديات خاصة بلغات معينة وأقراصاً مشفرة وبطاريات للحواسيب المحمولة.

٦١١- وسيحتاج في قسم الخدمات اللغوية إلى مبلغ إضافي مقداره ١,٠ ألف يورو لسد تكاليف المواد المرجعية. فمهنو اللغات، ولا سيما المترجمون، يحتاجون إلى أحدث القواميس والمراجع (بنسخها المتاحة على الإنترنت وبنسخها المطبوعة) بلغتي العمل وباللغات الرسمية وبلغات الحالات والقضايا، مع العلم بأن ثمة حالات وقضايا جديدة قد تترتب عليها تشكيلات لغوية جديدة. وسيحتاج قسم تدبير الأعمال القضائية من أجل سد النفقات في هذا المجال إلى نفس المقدار الذي خصص لذلك فيما يخص عام ٢٠١٧، أي ٢٢,٧ ألف يورو، بغية النهوض بأود المتطلبات الإضافية المتأتبة عن سير الإجراءات في ثلاث محاكمات تعقد جلساتها لمدة ٤٠٠ يوم. ولا تغير في المقدار اللازم لسد تكاليف اللوازم والمواد في قسم الاحتجاز وفي قسم مشاركة الجني عليهم وجبر أضرارهم.

١٠١٠,٠ آلاف يورو

الأثاث والعتاد

٦١٢- ينطوي المبلغ المطلوب في بند الأثاث والعتاد في شعبة الخدمات القضائية على زيادة مقدارها ٢٩٤,٥ ألف يورو (٤١,٢ في المئة) وهو يقتصر على مبلغ الاستثمارات اللازمة في قسم خدمات تدبير المعلومات. ولا يقترح أي قسم آخر من أقسام الشعبة توفير أية موارد في بند الأثاث والعتاد.

٦١٣- وتبلغ الميزانية المقترحة للأثاث والعتاد مبلغاً مقداره ١٠١٠,٠ آلاف يورو يلزم لسد التكاليف المتكررة والاستثمارات غير المتكررة المحررة في إطار الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات.

٦١٤- ويبلغ مقدار الموارد اللازمة فيما يتعلق بالمصروفات المتكررة المتعلقة بالأثاث والعتاد مبلغاً مقداره ٢٨٠,٠ ألف يورو، منها جزء مقداره ٢٠٠,٠ ألف يورو يناظر مبلغ الاستثمار السنوي الذي تستلزمه الدورة الخمسية لاستبدال ما يوجد من عتاد لدى المستعملين النهائيين وذلك لتقليل ما يحق بالمحكمة من مخاطر استعمال حواسيب عمل أو حواسيب محمولة تحطها الزمن ولم تعد تتوافق مع البرمجيات المستعملة أو التحديتات الأمنية اللازمة. أما باقي المخصصات لسد التكاليف المتكررة فهو يتألف من مبلغ مقداره ٤٠,٠ ألف يورو يلزم لتوسيع أحياز تخزين البيانات ومبلغ مقداره ٤٠,٠ ألف يورو يلزم لإضافة مزيد من الخوادم دعماً لتطبيقات المحكمة وقواعد بياناتها. فلا بد من تكبد هذه المصروفات للنهوض بأود تنامي بيانات المحكمة وقواعد بياناتها

المتصلة مباشرة بأنشطتها التي توفّي بيانات وتستلزم تخزينها في شبكات مشتركة لإيداع الوثائق ونظم من قبيل نظام الإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق (TRIM) ونظام Ringtail ونظام Wynyard.

٦١٥- ويلزم من الميزانية المقترحة للأثاث والعتاد مبلغ مقداره ٧٣٠,٠ ألف يورو لسد تكاليف الاستثمار غير المتكرّر في البرمجيات والعتاد الحاسوبيين اللازمين لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية لعام ٢٠١٨ في إطار الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات. ومن ذلك نظام لتدبير الأدلة خاص بمكتب المدّعي العام (٥٧٠,٠ ألف يورو)، يراد به تقليص الوقت الذي يستلزمه تجهيز الأدلة الرقمية وتقليص الجهد المبذول في المراجعة القانونية، سيستلزم مبلغاً مقداره ٤٠٠,٠ ألف يورو لسد تكاليف تراخيص البرمجيات، ومبلغاً مقداره ٣٠,٠ ألف يورو لشراء العتاد الداعم، ومبلغاً مقداره ١٤٠,٠ ألف يورو لاحتياز أدوات البحث الجنائي العلمي، وذلك بالبناء على استثمارات السنوات السابقة مع استمرار إدخال تحسينات على السيرورات الخاصة بإدخال الأدلة الرقمية واستعمال البيانات المتأتمية من المصادر المتاحة للعموم. ويضاف إلى ذلك أن أتمتة جمع طلبات المجني عليهم تستلزم ٢٠,٠ ألف يورو لسد مصروفات العتاد المتكبّدة لشراء حواسيب لوحية بغية تمكين الموظفين العاملين في الميدان من القيام بجمع الطلبات من أماكن نائية في الميدان. ويلزم المقدار الباقي البالغ ١٤٠,٠ ألف يورو لشراء عتاد وبرمجيات من أجل توسيع نطاق تدبير ضعف الحال والحلول التصحيحية ذات الصلة ليشمل المكاتب الميدانية، وتحسين ضوابط تبيّن هوية مستعملي العتاد وتدبير النفاذ إلى مضمونه، وإعمال وسائل محسّنة لضمان أمن البيانات المخزّنة تخزيناً سحابياً، وتوسيع نطاق منصة الاستخبار عن التهديدات (التي أُعملت في عام ٢٠١٧) وأدوات تصنيف المعلومات من الناحية الأمنية، التي يستعملها مكتب المدّعي العام حالياً، ليشمل سائر وحدات المحكمة. ويرجى الرجوع إلى المرفق التاسع للاستزادة من المعلومات التفصيلية عن الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات (للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١)، حيث يرد تحليل مفصّل لشتى المشاريع ذات الصلة وتبعاتها فيما يتعلق بالتكاليف.

الجدول ٣٦: البرنامج ٣٣٠٠: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج ٣٣٠٠: شعبة الخدمات القضائية	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التغير في الموارد
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	
الموظفون من الفئة الفنية							
الموظفون من فئة الخدمات العامة							
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين							
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات							
العمل الإضافي							
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين							
السفر							
الضيافة							
الخدمات التعاقدية							
التدريب							
الخبراء الاستشاريون							
مهام الدفاع							
مهام المحني عليهم							
النفقات التشغيلية العامة							
اللوازم والمواد							
الأثاث والعتاد							
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين							
المجموع							

الجدول ٣٧: البرنامج ٣٣٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج ٣٣٠٠: شعبة الخدمات القضائية	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها										
			مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	فوقها	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين	
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	٧	٢٤	٣٣	٤٢	٥	١١٢	٢	٧٥	٧٧	١٨٩
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	(١)	-	-	-	(١)	-	-	-	(١)
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	٧	٢٣	٣٣	٤٢	٥	١١١	٢	٧٥	٧٧	١٨٨
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معاذلاتها بدوام كامل)													
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	١,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	١١,٠٠٠	١,٧٠٠	٨,٢٢٢	٩,٩٢٢	٢٠,٩٢٢
المستمرة	-	-	-	-	١,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٩,٥٠٠	-	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	١٣,٥٠٠
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥,١١١	٦,١١١	٦,١١١
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	١,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٩,٥٠٠	٥,١١١	٥,٠٠٠	١٠,١١١	١٩,٦١١

المقدمة

٦١٦- تتولى شعبة العمليات الخارجية المسؤولية عن الوظائف المنوطة بقلم المحكمة في مجالات التعاون والتواصل الخارجي وحماية الشهود وعمليات التحليل والعمليات الميدانية، وتجمع بين هذه الوظائف. وإضافةً إلى مكتب مديرها (OD-DEO)، تضم هذه الشعبة ثلاثة أقسام في المقر، هي قسم المحني عليهم والشهود (VWS)، وقسم الإعلام والتوعية (PIOS)، وقسم دعم العمليات الخارجية (EOSS)، كما تضم وحدات ميدانية قائمة في ستة بلدان من بلدان الحالات.

٦١٧- إن الشعبة مسؤولة عن مكاتب المحكمة الميدانية القائمة في بلدان الحالات لتيسير عمليات المحكمة فيها والعمل بمثابة قاعدة تنطلق منها هذه العمليات. ويجري بحسب الحالة البتُّ في ما إذا كان يجب أن تقام وحدة ميدانية وتحديداً قُدِّ كل مكتب ميداني وتشكيله. ولما كانت تؤخذ بالاعتبار في ذلك ظروفُ الحالة المعنية على وجه التحديد والمرحلة التي تكون الأنشطة التحقيقية أو القضائية المجرأة فيها قد بلغتها، فإن الموارد التي يستلزمها الأمر عرضة للتقلب. كما إن الشعبة تؤدي دوراً مركزياً في التكفل في مقر المحكمة بفعالية ونجاعة تناول المسائل الإمدادية والإدارية المتعلقة بالمكاتب الميدانية. وتضطلع الشعبة بدور حاسم بعملها بمثابة مركز لجميع جوانب تخطيط المهمات الميدانية، وتدعم تنفيذ إجراءات تدبر الأزمات.

٦١٨- وضمن شعبة العمليات الخارجية يقوم قسم المحني عليهم والشهود بترتيبات أمنية ويوفّر تدابير وقائية ويقدم مشورة اجتماعية نفسية وأشكالاً أخرى من المساعدة للشهود والمحني عليهم الذين يمثلون أمام المحكمة وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر بسبب الشهادة التي يدلي بها الشهود المعينون. كما تتولى الشعبة، بالتنسيق الوثيق مع سائر أجهزة المحكمة، المسؤولية عن التواصل الخارجي، ولا سيما تزويد الجمهور العام ومجموعات الجمهور المستهدفة في هذا الصدد بمعلومات دقيقة وآتية في حينها بشأن مبادئ المحكمة وأهدافها وأنشطتها. وتسهر الشعبة، من خلال أنشطة التوعية التي تضطلع بها، على استمرار إعلام الجماعات المتضررة في القضايا المعروضة على المحكمة بالمستجدات في الإجراءات القضائية ذات الصلة.

٦١٩- وتؤدي الشعبة أيضاً المهمة الإضافية المتمثلة في الاضطلاع بمسؤوليات قلم المحكمة بموجب النظام الأساسي فيما يتعلق بتعاون الدول والتعاقد القضائي، من قبيل تنفيذ الطلبات الصادرة عن الدوائر وإقامة الصلات الاشتغالية مع الدول فيما يخص توقيف الأشخاص الصادرة أوامرُ بالقبض عليهم وتقديمهم إلى المحكمة. وتقدم الشعبة معلومات وتحليل، بشأن ما تشهده البلدان من تطورات أمنية واجتماعية سياسية ذات صلة بعمل المحكمة، إلى جميع أجهزة المحكمة وإلى الأطراف والمشاركين في الإجراءات. ويتيح ذلك للمحكمة الاضطلاع بأنشطتها الأساسية بنجاح، بغية الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بسلامة موظفيها وصون ممتلكاتها وأصولها.

بيئة العمل

٦٢٠- في عام ٢٠١٨ سيكون للمحكمة وحدات ميدانية في ستة بلدان من بلدان الحالات (جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، ومالي، وأوغندا) أي في عدد من هذه البلدان هو أقلُّ بواحد مما كان عليه في عام ٢٠١٧ وذلك بسبب إغلاق المكتب الميداني في كينيا المقرَّر أن يتم في النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وبعد تقييم وافٍ للتكاليف والضرورات الاشتغالية ذات الصلة قُرِّر أن لا يفتتح مكتب تابع في غرب كوت ديفوار، وأن يواصل بدلاً من افتتاحه دعم الأنشطة في هذه المنطقة انطلاقاً من المكتب الميداني

القائم في أبيجان، الذي سُنقل إلى محالٍّ آمنٍ خلال عام ٢٠١٧. أما افتتاح مكتب تابع في غولو في شمال أوغندا فمن المقرَّر أن يجري في عام ٢٠١٨. ويُتوقَّع أن يغدو المكتب الميداني القائم في جورجيا عاملاً في عام ٢٠١٧ لكن سيعاد النظر في قدّه وتشكيله بحسب المستجدات في هذه الحالة. ويمثِّل إبرام مذكرة تفاهم بين المحكمة والسلطات الجورجية مؤخراً خطوة هامة على طريق إقامة وحدة ميدانية للمحكمة في هذا البلد.

٦٢١- إن المحاكمات الثلاث المتزامنة التي ستجري في عام ٢٠١٨، شاملةً عدداً كبيراً من الشهود المتوقَّع أن يمثلوا أمام المحكمة إما حضورياً أو عن بعدٍ بواسطة الروابط الفيديوية، تجعل بيئة عمل شعبة العمليات الخارجية أكثرَ تطلُّباً. وستظل عمليات التحقيق الناشط التي يجريها مكتب المدَّعي العام تستلزم دعماً من شعبة العمليات الخارجية، بينما سيعتمد على المساعدة التي تقدِّمها الشعبة في الميدان وعلى دعمها للأنشطة المتصلة بجبر الأضرار أطرافٍ آخرون، مثل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، أكثر من اعتمادهم عليهما في أي وقت مضى. وسيستهل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أيضاً، بالإضافة إلى مشاريعه المستمرة التي تنفَّذ في إطار مهمته المتمثلة في تقديم المساعدة في أوغندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، برنامج مساعدة في كوت ديفوار. كما إن أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ستقوم، في إطار بنيتها الجديدة، بنشر المزيد من العاملين في بلدان الحالات حيث سيعملون انطلاقاً من المكاتب الميدانية معتمدين على الخدمات التي تقدمها هذه المكاتب. وكذلك سيكون عام ٢٠١٨ عاماً صعباً من منظور العمليات الخارجية نظراً إلى عدد القضايا المعروضة على المحكمة ودرجة تعقيدها وإلى بلدان الحالات التي تعمل فيها. ويمثِّل استمرار تقلب الوضع الأمني العام في كثير من المناطق التي تعمل فيها المحكمة عاملاً آخر تعيَّن أخذه بالحسبان بصورة كاملة عند تخطيط الموارد لعام ٢٠١٨.

٦٢٢- وستظل شعبة العمليات الخارجية تؤدي دوراً هاماً في التصدي للتحديات الخارجية الفريدة من نوعها التي تواجهها المحكمة، ما يجعل من الضروري اتِّباع نهج مجدِّد ومكثَّف فيما يخص العلاقات الخارجية للمحكمة وجهودها في مجال الإعلام. فهذه التحديات تهدد ما تحظى به المحكمة من دعم سياسي ومالي، وبالتالي يجب التصدي لها. إن الخيارات والأدوات المتاحة فيما يخص الإعلام يمكن أن تفيد لتعزيز الجهود المبذولة في مجال العلاقات الخارجية وغيرها من الجهود المبذولة في العمل لتذليل مسائل معيَّنة لها أثر سلبى على مصداقية المحكمة. ويجب على المحكمة، إزاء كل هذه التحديات التي تواجهها، أن تتَّبع نهجاً واقعياً فيما يخص الغايات والوسائل. وحتى إذا توفرت للمحكمة الموارد الكافية فلن يكون بوسعها وحدها أن تفي باحتياجاتها في مجال التواصل. وعليه فإن الغاية المنشودة من اتِّباع نهج متكامل تتمثَّل في زيادة أثر الأنشطة ذات الأولوية وتهيئة الفرص لتدخل أطراف أخرى دعماً للمحكمة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٢٣- ستستلزم الأنشطة الجارية في عام ٢٠١٨ فيما يخص الحالات المستمرتين في جمهورية أفريقيا الوسطى تعزيز الدعم الذي يقدمه المكتب الميداني القائم في بنغي. ويُتوقَّع في سياق الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تبلغ الإجراءات في دعوتين قضائيتين (في قضية بمبا وقضية بمبا وآخرين) مرحلة الاستئناف النهائي في عام ٢٠١٨، الذي سيشهد إجراءات مستمرة لجبر الأضرار في أولاهما. وسيواصل مكتب المدَّعي العام إجراء تحقيقين ناشطين فيما يخص الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى طيلة عام ٢٠١٨، ما سيفضي إلى زيادة فيما يوظف به قسم المجني عليهم والشهود من أنشطة حمايتهم لأنه يُرتقب أن يجيل مكتب المدَّعي العام ملفات عدد كبير من الأشخاص طلباً لحمايتهم. وستفرض عمليات التحقيق إلى زيادة كبيرة في عدد المهمات الجارية خارج العاصمة في بيئة بالغة التقلب، ما سيظل يستلزم دعماً من المكتب الميداني.

٦٢٤- وإثر إغلاق المكتب الميداني السابق في عام ٢٠١٣ و مرور أربع سنوات من الترتيبات الشاقة بسبب تدهور الوضع الأمني في بنّغي، تُوصَل في نهاية المطاف في عام ٢٠١٧ إلى حل أنسب لمسألة المحال. وستتيح المحال الجديدة للمكتب أن يقدم مقداراً مقبولاً من الخدمات ويمكّن الموظفين من العمل فيه في ظروف يمكن تحمّلها. ويظل الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى متمسكاً بعدم الاستقرار. ويعني هذا الوضع، معطوفاً على قصور البنية التحتية، أنه سيلزم اتخاذ تدابير ذات شأن لحماية الموظفين (بمن فيهم الموفدين في بعثات) والممتلكات في الميدان.

٦٢٥- ويشار فيما يتعلق بالتواصل مع المجني عليهم والجماعات المتضررة إلى أن زهاء ٣٠٠ ٥ شخص يشاركون في الإجراءات في قضية ممبا التي بلغت مرحلة جبر الأضرار. ويمكن توقُّع أن تُجرى مهمات ميدانية مكثّفة خلال هذه المرحلة من شأنها أن تستلزم خدمات من قلم المحكمة، بما فيها دعم من الموظفين العاملين في الميدان المعنيين بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم. كما إن إجراء أنشطة توعوية مكثّفة أمر حاسم لإرساء العمل الميداني على أساس متين من أجل تنفيذ تعويضات جبر الأضرار، عندما تقرّر الدائرة منحها. إن عدد المجني عليهم الممكن أن يطلبوا المشاركة في الإجراءات المتصلة بالقضايا التي تشتمل عليها الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى يُتوقع أن يزيد عن ٢٣٠٠. وفي قضية ممبا (*Bemba*) والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى سيؤدي المكتب الميداني، بالارتباط مع قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وقسم الإعلام والتوعية، دوراً ريادياً في دعم وتكثيف الجهود المبذولة في نطاق الأنشطة التوعوية والأنشطة المتصلة بمشاركة المجني عليهم المجرّة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كوت ديفوار

٦٢٦- ستسير الإجراءات في قضية *أغْبُغْبُو (Gbagbo)* و *أبلييه غوديه (Blé Goudé)* طيلة عام ٢٠١٨، بينما يواصل مكتب المدعي العام تحقيقه النشط في الحالة الثانية في كوت ديفوار. ويلزم حضور ميداني في أيجان لدعم هذه الأنشطة. ويتعيّن على المكتب الميداني وقسم المجني عليهم والشهود أن يقدّموا الدعم لمزيد من عمليات إدلاء الشهود بإفاداتهم في المحكمة، مع العلم بأن بعض الشهادات سيُدلى بها عن بعد بواسطة روابط فيديو. وسيزداد عدد المهمات المشمولة بدعم المكتب الميداني بالقياس إلى نظيره في عام ٢٠١٧، ما سيستتبع أنشطة مستفيضة في غرب كوت ديفوار. وسيستهل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم برنامج مساعدة جديداً في كوت ديفوار في عام ٢٠١٨، ما سيستلزم دعماً إمدادياً من المكتب الميداني. ومن المهم التنويه إلى أن بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد انسحبت، ما يستلزم من المكتب الميداني استبانة مصادر إضافية للدعم والمساعدة في الميدان.

٦٢٧- ويشارك أكثر من ٧٠٠ مجني عليه في الإجراءات في قضية *أغْبُغْبُو وأبلييه غوديه*، بينما طلب أكثر من ٤٠٠٠ مجني عليه المشاركة في الإجراءات المتصلة بالتحقيق في الحالة الثانية في كوت ديفوار. ويُتوقع أن يطلب المشاركة فيها المزيد من المجني عليهم. فيلزم برنامج توعوي استباقي، يصممه المكتب الميداني وقسم الإعلام والتوعية، للتواصل الصحيح والآتي في حينه مع الجماعات المتضررة في جميع أنحاء البلد بشأن الإجراءات السائرة. هذا ولم يُنفذ الأمر بالقبض على سيمون أغْبُغْبُو (*Simone Gbagbo*).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٢٨- بلغت قضية *لُونْبغا (Lubanga)* وقضية *كاتنغا (Katanga)* مرحلة جبر الأضرار. وستنفذ تعويضات جبر الأضرار طيلة عام ٢٠١٨ في قضية *كاتنغا* ويُتوقع أن يُستهل تنفيذها في قضية *لُونْبغا* في عام ٢٠١٨. ويُقدَّر

عدد الجني عليهم المؤهلين لنيل تعويضات جبر الأضرار بزهاء ٤٠٠ مجني عليه في قضية لوتنغا و ٣٠٠ مجني عليه في قضية كاتنغا. وسُجري المكاتب الميدانية، بالارتباط مع قسم الإعلام والتوعوية والصندوق الاستئماني للمجني عليهم، أنشطة توعوية مكثفة في سياق إجراءات جبر الأضرار في كلتا القضيتين. وفي الأثناء ستستمر إجراءات المحاكمة في قضية *أنتاغندا (Ntaganda)* طيلة السنة. ولما يزل يُنتظر تنفيذ الأمر بالقبض على سلفستر موداكومورا (Sylvestre Mudacumura). وسيواصل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم تنفيذ برامجه الخاصة بالمساعدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولدعم هذه الأنشطة، يلزم الحضور الميداني في العاصمة كينشاسا وفي بونيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٢٩- وسيظل المكتب الميداني يقدم الدعم للمهمات، ويُجري الأنشطة التوعوية، ويساند قسم الجني عليهم والشهود لتسهيل عمليات مثل الجني عليهم أمام المحكمة وتدريب نظام التحرك الاستجابي الأولي وحماية الشهود. وبالنظر إلى أن هذه الأنشطة سُجري في سياق وضع أمني متقلب وبيئة رديئة البنية التحتية فسيتعين على المكتب الميداني أن يخصص موارد كافية للتكفل بسلامة وأمن جميع الموظفين الذين يعملون في هذه المنطقة ويسافرون ضمنها.

جورجيا

٦٣٠- سيواصل مكتب المدعي العام في عام ٢٠١٨ عمليات التحقيق الناشط التي يجريها في الحالة في جورجيا، مدعوماً الدعم اللازم من قلم المحكمة. ولن يكون لمكتب المدعي العام إلا عدد محدود من الموظفين القائم مقر عملهم في جورجيا في عام ٢٠١٨. ولتقديم القدر اللازم من الدعم لهذه الأنشطة، بما في ذلك المقدر اللازم مما يقدمه قسم الجني عليهم والشهود من خدمات الحماية والدعم، ستعين على قلم المحكمة إقامة مكتب ميداني صغير في أتبيليسي. فهذا الحضور الميداني المحدود سيشجع الوصول المباشر والفوري إلى السلطات الوطنية والسلطات المحلية، التي تعتمد المحكمة على تعاونها ومساعدتها في تنفيذ عملياتها في هذا البلد. والحال أن إقامة مكتب ميداني في جورجيا ستتيح للمحكمة تقليص تكاليف السفر من المقر التي من شأنها أن تكون أكبر بكثير بدون حضور دائم في هذا البلد. كما إن إقامة المكتب الميداني ستيسر عمل موظفي قسم الجني عليهم والشهود العاملين في الميدان الذين سيواصلون تطوير نظام التحرك الاستجابي الأولي وتقديم الدعم في إطاره، والتحرك في حالات الطوارئ، وسائر تدابير الدعم التي قد تلزم خلال عام ٢٠١٨. ويضاف إلى ذلك أنه يُتوقع أن يطلب عدد كبير من الجني عليهم المشاركة في الإجراءات، مع ما يقترن بذلك من تبعات على صعيد التكاليف.

مالي

٦٣١- سيواصل مكتب المدعي العام خلال عام ٢٠١٨ التحقيقات التي يجريها في مالي. ويُتوقع أن يستدتم قلم المحكمة مقدار الدعم الذي يقدمه حالياً وأن ينهض المكتب الميداني القائم في باماكو بأود حضور محدود لمكتب المدعي العام في هذا البلد. وسيواصل قسم الجني عليهم والشهود تنمية قدرته على حماية الشهود لكي يتمكن من تلبية الاحتياجات على صعيد حماية الشهود والجني عليهم. وسوف يظل يُركّز في العمليات على أعمال الإحلاء المستعجل، ومنظومات التحرك الاستجابي الأولي، وغير ذلك من تدابير الحماية. ويبقى الوضع الأمني في مالي خطيراً، إذ تُشنّ هجمات متكررة على حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وعليه فإن الواقع القائم في الميدان يثير أيضاً مصاعب أمنية كبيرة تُواجه في عمليات المحكمة. وسيظل قلم المحكمة ينهض بمسؤولياته فيما يتعلق بحماية الشهود في مالي. إن استمرار الهجمات العنيفة التي تشنها الجماعات الإرهابية على

الموظفين الدوليين العاملين في مالي يجعل من الواجب إعمال ترتيبات أمنية مناسبة من أجل موظفي المحكمة وممتلكاتها وأصولها.

أوغندا

٦٣٢- في الحالة في أوغندا ستتواصل محاكمة دومينيك أنغوين (Dominic Ongwen) طيلة عام ٢٠١٨. وكذلك سيستمر طيلة السنة تنفيذ البرنامج الخاص بالمساعدة الذي ينفذه الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في هذا البلد. وسيظل يلزم الحضور الميداني في كمبالا وغولو طيلة عام ٢٠١٨ لدعم الأنشطة المتصلة بهذه الحالة. لكن يُتوقع أن يُقلص الحضور الميداني لمكتب المدعي العام فيما يتصل بالحالة في أوغندا، ما يُخفّض مقدار الدعم اللازم تقديمه للمكتب الميداني من أجل عمليات مكتب المدعي العام.

٦٣٣- وسينهض المكتب الميداني القائم في كمبالا وقسم المجني عليهم والشهود بأود مثول عدد كبير من الشهود أمام المحكمة في قضية أنغوين (Ongwen)، بما في ذلك المثول عن بعد من أوغندا بواسطة الروابط الفيديوية. فالإدلاء بالشهادات عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية يمثل خياراً يمكن الأخذ به أكثر فأكثر بفضل الاستثمارات التي أُجريت في عام ٢٠١٧ من أجل زيادة سرعة توصيل الإنترنت في المكتب الميداني القائم في كمبالا. ويشارك في الإجراءات المعنية أكثر من ٤٠٠٠ مجني عليه مع العلم بأن أكثر من ٥١٠٠٠ شخص قد تضرروا بالجرائم المعنية. فالجماعات المتضررة منتشرة في أماكن شتى عديدة في شمال أوغندا غالباً ما تقع بعيداً عن المدن. وتعتزم المحكمة افتتاح مكتب تابع صغير في غولو لدعم الأنشطة والمهام المحررة في المنطقة على نحو أنجع بالقياس إلى التكاليف، والتواصل على نحو أكثر فعالية بالمجني عليهم والجماعات المتضررة. ولئن كان المكتب الميداني يُعدُّ أدوات مبتكرة، من قبيل منصة تبادل الرسائل النصية، لتقديم معلومات بشأن الإجراءات فيظل يلزم تقديم الدعم للمهام.

٦٣٤- ولما ينفذ الأمران بالقبض على جوزيف كوني (Joseph Kony) وفنسنت أوتي (Vincent Otti).

الأولويات الاستراتيجية لعام ٢٠١٨

٦٣٥- يتمثل الهدف الأسمى لشعبة العمليات الخارجية في التكفل بالتنسيق الاستراتيجي الرفيع لجميع العمليات الخارجية لقم المحكمة وفي توجيهها الاستراتيجي. ولهذا الغاية ستركز الشعبة في عام ٢٠١٨ على تطوير السيرورات وتعزيز القدرات في أربعة المجالات الرئيسية ذات الأولوية التالي بيانها.

عمل المكاتب الميدانية بكل قدرتها الاشتغالية

٦٣٦- ثمة ثلاث من وظائف رؤساء المكاتب الميدانية الخمسة لم تُشغَل إلا في النصف الأول من عام ٢٠١٧، بينما تستمر حالياً سيرورة توظيف من سيشغلون كثيراً من الوظائف الرئيسية القائمة في الميدان. وعليه فإن عام ٢٠١٨ سيكون العام الأول الذي يتسنى فيه للمكاتب الميدانية العمل بملاكٍ مُرضٍ من الموظفين وفق البنية الجديدة للوظائف، وسيهيئ ذلك لهذه المكاتب فرصة لكي تطبّق الممارسات الفضلى وتواصل وضع طرائق عمل فعالة من أجل توفير الدعم للجهات التي تتعامل معها فيما يتعلق على سبيل المثال بعمليات التحقيق الناشط التي يجريها مكتب المدعي العام. ولتيسير الإدلاء بالشهادات عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية، سيتعيّن على المكاتب الميدانية أن تركز الوقت والموارد للسهر على وفاء الخدمة المؤدّاة بالمعايير الواجب التطبيق. إن الإجراءات القضائية السائرة، ولا سيّما في القضايا التي بلغت المرحلة الابتدائية ومرحلة جبر الأضرار، تستلزم من المكاتب الميدانية

القائمة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار الاضطلاع بأنشطة حاسمة على صعيد التوعية والاهتمام بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم.

تعزيز دعم الشهود وحمايتهم

٦٣٧- بالنظر إلى استمرار الأنشطة في جميع بلدان الحالات فإن عدد الأشخاص المشمولين بالتدابير الحماية سيظل كبيراً في عام ٢٠١٨. ويُتوقع أن تشهد السنة المقبلة إحالة مكتب المدعي العام ٣٣ شخصاً طلباً لحمايتهم بالإضافة إلى إحالته ١٢ شخصاً طلباً لاشتمالهم ببرنامج الدعم وإقامة/استدامة ٢٠ منظومة للتحرك الاستجابي الأولي. وقد ازداد العدد المقدّر لعمليات إعادة التوطين الدولي من ١٠ في عام ٢٠١٧ إلى ١٦ في عام ٢٠١٨. وتبقى إعادة التوطين الدولي تدبيراً أنجع من حيث التكاليف من محاولة إبقاء الأشخاص المعنيين مشمولين بحماية المحكمة في البلدان التي يقيمون فيها. ويبلغ مجموع من سيقون مشمولين بالحماية التي توفرها المحكمة ٥٠٠ شخص (١٠٠ شاهد و ٤٠٠ معال).

٦٣٨- وبالتنظيم الإلكتروني لملفات القضايا وتدريب الموظفين المناسب وتمكين الموظفين العاملين في الميدان، تحسّن تدبّر ملفات القضايا على نحو مكنّ من خروج بعض الأشخاص من إطار الحماية التي تقدمها المحكمة. وقد أسهمت التدابير من هذا القبيل في تسريع تنفيذ تدابير الحد من المخاطر وتعجيل إعادة إدماج الشهود ومن يعيلونهم، ما أتاح لهم استئناف حياتهم وتحقيق استقلالهم المالي.

٦٣٩- إن قلم المحكمة أبرم خلال عام ٢٠١٦ و عام ٢٠١٧ خمسة اتفاقات جديدة من اتفاقات إعادة توطين الشهود، ونجح في إعادة توطين عدد من الأشخاص وأفراد عائلاتهم المشمولين بالحماية. وتمثّل هذه النجاحات نتيجة لإقامة شراكات جديدة ولتعزيز الشراكات القائمة في مجال حماية الشهود. ويمكن أن يتم بتعاون الدول الفعال تقليص تكاليف تدبر قضايا الأشخاص المشمولين بالحماية، ما يحفّض مقدار الموارد التي يحتاج إليها قسم المجني عليهم والشهود.

تحسين أثر الجهود التي تبذلها المحكمة في مجال العلاقات الخارجية والتواصل

٦٤٠- إن دعم الدول والمنظمات الدولية وسائر أصحاب الشأن لاضطلاع المحكمة بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها، دعماً متسقاً وبارزاً للعيان، يُعتبر أمراً حاسماً لنجاح المحكمة في الأمد الطويل وكذلك لتيسير ما تجرّه من عمليات في بلدان الحالات في الأمد القصير. وستسعى شعبة العمليات الخارجية إلى تنمية مثل هذا الالتزام السياسي وتجسيده على شكل دعم تقني واشتغالي معزّز في مجالات من قبيل العمليات الميدانية وأنظمة العقوبات. كما يجب على المحكمة أن تعمل بنشاط لمواجهة التصوّرات السلبية والانخراط في حوار مبدئي بغية تناول الانتقادات التي توجّه إليها. ثم إن التواصل مع الدول غير الأطراف يتسم بأهمية حاسمة لتشجيع المزيد من الدول على الانضمام إلى نظام روما الأساسي أو التصديق عليه. ولهذا الغاية ستواصل شعبة العمليات الخارجية إعداد وإعمال طائفة متنوعة من أدوات الاتصال، بما في ذلك الموقع الشبكي للمحكمة وقنوات التواصل الاجتماعي، بغية التواصل الفعال مع أصحاب الشأن الخارجيين. وفي عام ٢٠١٨ سيشمل ذلك أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي.

تنمية القدرة على التحقيق المالي ووضع وتنفيذ السياسات المتعلقة به

٦٤١- إن أحد الأهداف الرئيسية لشعبة العمليات الخارجية لعام ٢٠١٨ يتمثل في تعزيز قدرة قلم المحكمة على تتبع الفعال لأصول وممتلكات المتهمين توجهاً للدقة في تقييم الإعواز وتعويضات جبر الأضرار. كما سيشهد عام ٢٠١٨ تعزيز قدرات قلم المحكمة على التحقيق المالي، إقراراً بأن التحقيق المالي وتحميد الأصول يُعتبران أمرين ذوي أولوية فيما يخص التعاون مع الدول. إنهما يتسمان بأهمية قصوى للتكفل بعمل المحكمة بصورة فعالة وعلى نحو ناجح وهما يتوافقان مع الجهود المبذولة حديثاً للسهر على تعزيز الطابع المركزي في العمل وزيادة التنسيق ضمن قلم المحكمة. فلقلم المحكمة يؤدي دوراً رئيسياً في دعم عمليات المحكمة المتعلقة بتحميد الأصول. فهو أولاً ييسر اتخاذ التدابير التي تأذن بها الدوائر من أجل تأمين مبالغ الغرامات والمحجوزات والمدفوعات جبراً للأضرار الذي يمكن أن يؤمر به في مرحلة لاحقة. وهو ثانياً يحقق في إعواز الأشخاص الذين يطالبون بالمساعدة القانونية. ويتسم تعاون الدول بأهمية حاسمة لتنفيذ هاتين المهمتين. إن المساعدة القانونية وجبر الأضرار برزا كلاهما في السنوات الأخيرة باعتبارهما مجالين حاسمين من مجالات اهتمام المحكمة جمعاء في سهرها على كون مرحلة جبر الأضرار مجدية فيما يخص مشاركة الجني عليهم، والمضي في تبسيط ما لنظام المساعدة القانونية من أثر مالي ضمن إطار الميزانية السنوية للمحكمة. ويرمي قلم المحكمة من تركيزه الخبرة في مجال التعاون القضائي والمعارف التحليلية والتقنية والتحقيقية ضمن القسم نفسه إلى المزيد من تعزيز فعالية استراتيجياته وأنشطته المضطلع بها على صعيد تتبع الأصول وتحديددها وتحميدها وحجزها.

٦٤٢- ويُتوخى أن يشهد عام ٢٠١٨، بفضل تعزيز القدرة على التحقيق المالي، تنفيذ الدول لطلبات التعاون في مجال تحميد الأصول، وتعزيز تبادل المعلومات وإرساء الممارسات الفضلى، بحيث تتوفر الموارد لأغراض جبر الأضرار و/أو مواجهة الإعواز. أما فيما يخص التعاون الطوعي فسُتُرَكِّز الجهود على توسيع مجموعة الدول المهتمة بالانخراط في التفاوض وعلى زيادة عدد ما توفّعه المحكمة من الاتفاقات المتعلقة بالتعاون.

٦٤٣- ولهذا الغاية تُطلب موارد إضافية من الموظفين ومقدار حد أدنى من الموارد اللازمة لسد تكاليف التدريب وتكاليف السفر. وستظل الشعبة تتواصل مع الأطراف الخارجيين للاستفادة من الشبكات القائمة التي تتناول التحقيقات المالية. وقد يمكن أن يكون للاستثمارات في هذا المجال أثر مالي إيجابي، يتمثل على الأخص في تقليص المصروفات من مبالغ المساعدة القانونية المتكبّدة في التحقق من إعواز المتهمين الذين يطلبون الاستفادة من المساعدة القانونية التي تتحمل المحكمة تكاليفها. كما إن عمليات التحقيق المالي الفعال تساعد القضاة على تحديد نطاق جبر الأضرار وتنفيذ تعويضات جبر الأضرار على نحوٍ مجدٍ. وسيعمل قلم المحكمة حثماً أمكن الأمر على تكثير مجالات العمل القائم على التأزر مع مكتب المدّعي العام، من قبيل تقاسم الموارد، والمشاركة في المؤتمرات، وتنظيم التدريب المشترك.

موارد الميزانية لشعبة العمليات الخارجية

٦٤٤- تبلغ الميزانية الإجمالية المقترحة لعام ٢٠١٨ لشعبة العمليات الخارجية مبلغاً مقداره ٢٤ ٧٦٩,٤ ألف يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٧١٤,٧ ألف يورو (٣,٠ في المئة). وتُطلب الموارد الإضافية المقترحة لسد تكاليف قدر أكبر من الأنشطة المتصلة بالعمليات الميدانية، وتعزيز قدرة قلم المحكمة على التحقيق المالي.

٦٤٥- ويتألف صافي الزيادة المقترحة لشعبة العمليات الخارجية البالغ ٧١٤,٧ ألف يورو من زيادات تبلغ مبلغاً مقداره ٣٦٢,١ ألف يورو في المخصّصات لسد تكاليف الموظفين، ومبلغاً مقداره ١٧٥,٨ ألف يورو في

المخصّصات لسد سائر تكاليف العاملين (بما في ذلك تكاليف المساعدة المؤقتة العامة والمساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات)، ومبلغاً مقداره ١٧٦,٨ ألف يورو في المخصّصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

٦٤٦- ويناظر أكثر من ٣٥ في المئة من الزيادة البالغة ٣٦٢,١ ألف يورو في المخصّصات لسد تكاليف الموظفين إعادة تخصيص المحقق المالي (من الرتبة ف-٤) بنقله من شعبة الخدمات القضائية إلى شعبة العمليات الخارجية، ما زاد الميزانية المقترحة لشعبة العمليات الخارجية زيادة مقدارها ١٣١,٨ ألف يورو لكنه يظل عديم الأثر على مبلغ التكاليف في الميزانية الإجمالية لقلم المحكمة.

٦٤٧- وتُعزى الزيادة المقترحة البالغة ٨٨,١ ألف يورو في المخصّصات من الموارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة إضافية هي وظيفة محقق مالي (من الرتبة ف-٣) تُمَوَّل لمدة ثمانية أشهر بغية تعزيز قدرة قلم المحكمة على التحقيق المالي. إن جميع الزيادات المقترحة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، التي يخص جميعها المكاتب الميدانية، تعوّض بتخفيضات يقارب مقدارها ١٦٠,٠ ألف يورو تُحقّق في قسم الجني عليهم والشهود. كما إن الزيادة البالغة ٨٧,٧ ألف يورو في بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات تخص بصورة حصرية الدعم اللازم لتيسير النهوض بأود الزيادة في عدد الشهود المقرّر أن يمثلوا أمام المحكمة في عام ٢٠١٨.

٦٤٨- ثم إن الزيادة المقترحة البالغة ١٧٦,٨ ألف يورو في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين تعزى حصرياً إلى المتطلبات الاشتغالية الجديدة في المكاتب الميدانية، ولا سيّما في المكاتب الميدانية القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار، بغية النهوض بقدر أكبر من الأنشطة المتصلة بعمليات التحقيق، والحاكمات، وجبر الأضرار، ومهمة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم المتمثلة في المساعدة. وتؤخذ في الحسبان عند تحديد صافي الزيادة الإجمالية في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين في الشعبة وفورات وتخفيضات يقارب مقدارها ١٣٦,٠ ألف يورو، يتحقق معظمها في قسم الجني عليهم والشهود (١١٠,٠ آلاف يورو) وقسم الإعلام والتوعية (٢٦,١ ألف يورو).

٦٤٩- وتتوخى شعبة العمليات الخارجية تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة يقارب مبلغها ٠,٨ مليون يورو من خلال الحرص والمرونة في استعمال الموارد، مع الاستفادة من البنية الجديدة التي تم إعمالها ضمن قلم المحكمة وتخصيص الموارد على نحو دقيق بتوزيعها بين ما يخص المقر وما يخص قسم الجني عليهم والشهود في الميدان. وكذلك مكنّ تحسين التنسيق مع الدول، والعمل بالبنية الجديدة لملاك الموظفين العاملين في المكاتب الميدانية، قلم المحكمة من تنفيذ المزيد من الأنشطة بنفس المقدار من الموارد. وسيشهد عام ٢٠١٨ مواصلة معظم هذه الجهود المبذولة على الصعيد البنوي، وتتوخى الشعبة استدامة نفس المستوى العالي للمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة. وترد في المرفق العاشر معلومات مفصّلة عن الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة المتوخى تحقيقها لعام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨.

١٦٠٩٠,١ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٦٥٠- تبلغ الزيادة الإجمالية المقترحة في المخصّصات لسد تكاليف الموظفين، بما فيها "سائر تكاليف العاملين"، مبلغاً مقداره ٥٣٧,٩ ألف يورو. وعلى الإجمال يناظر المقدار البالغ ٥١١,٤ ألف يورو تخفيض معدّل شعور الوظائف من ١٢ في المئة إلى ١٠ في المئة في البرنامج الرئيسي الثالث، وتطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة. فكما سبقت الإشارة إليه، هُيئ في ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة لمعدل لشعور الوظائف في قلم المحكمة يبلغ

١٢ في المئة، مع توقع أن يعاد في عام ٢٠١٧ إلى القيمة المعتادة لهذا المعدل البالغة ١٠ في المئة واستدامة هذه القيمة طيلة عام ٢٠١٨.

٦٥١- وفيما يخص الوظائف الثابتة، تشهد الميزانية المقترحة لشعبة العمليات الخارجية زيادة مقدارها وظيفتان، منهنما واحدة فقط - هي وظيفة المنسق المعاون المعني بالشؤون الخارجية (من الرتبة ف-٢) (٦٠ ألف يورو) - هي وظيفة جديدة فعلاً. أما الوظيفة الثانية (وظيفة المحقق المالي (من الرتبة ف-٤) (١٣١,٨ ألف يورو))، فهي نتيجة لإعادة توزيع الوظائف داخلياً بصورة مباشرة ضمن قلم المحكمة لأنها تُنقل من قسم دعم المحامين التابع لشعبة الخدمات القضائية إلى قسم دعم العمليات الخارجية التابع لشعبة العمليات الخارجية. فلئن كانت المبالغ المناظرة لهذه الوظيفة تظهر بمثابة زيادة في الميزانية المقترحة لشعبة العمليات الخارجية فإن عملية النقل عديمة الأثر المالي الفعلي في الميزانية الإجمالية المقترحة لقلم المحكمة. ويضاف إلى ذلك أن قسم الإعلام والتوعية يطلب إعادة تصنيف وظيفة المساعد المعني بالاتصالات على الإنترنت (من الرتبة خ ع-٤) لتصبح وظيفة المدير الرئيسي للمنصات الإلكترونية على الإنترنت (من الرتبة خ ع-٣) (١٤,٣ ألف يورو). إن الأثر المالي الإجمالي في شعبة العمليات الخارجية المترتب على الوظائف المعادة التوزيع والوظائف المعادة التصنيف والوظائف الجديدة يناظر ٢٠٦,١ آلاف يورو من المقدار البالغ ٣٦٢,١ ألف يورو المقترح بمثابة زيادة صافية في بند الوظائف الثابتة.

٦٥٢- وتبلغ الزيادة الإجمالية المقترحة في بند "سائر تكاليف العاملين" مبلغاً مقداره ١٧٥,٨ ألف يورو، ينقسم إلى مبلغ مقداره ٨٨,١ ألف يورو يخص موارد المساعدة المؤقتة العامة، ومبلغ مقداره ٨٧,٧ ألف يورو يخص المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات. وثمة بين موارد المساعدة المؤقتة العامة التي أُقرت لعام ٢٠١٧ البالغة ١٦ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل ١٣ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل سيستمر تمويلها في عام ٢٠١٨ و٦,٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل تُطلب بمثابة وظائف جديدة تُموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وعليه فإن مجمل الموارد المقترح تمويلها في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٨ يبلغ ١٩,٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، ما ينطوي على زيادة صافية مقدارها ٣,٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل. إن ذلك من الأهمية بمكان لأنه يبين أن قلم المحكمة لا يتبع نمحاً قائماً على الزيادة التدريجية لتحليل متطلباته من الموارد بل يعيد النظر في متطلباته الأساسية بغية تقييم احتياجاته المقبلة. وبناء عليه لن يُستمر في عام ٢٠١٨ على تمويل بعض الموارد التي أُقرت لعام ٢٠١٧، وتُفتح بدلاً من ذلك موارد جديدة تجسّد المتطلبات التشغيلية.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١٤ ٦٧٥,٩ ألف يورو

٦٥٣- كما سبقت الإشارة إليه، ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها ٣٦٢,١ ألف يورو (٢,٥ في المئة). ومن الزيادات في هذه التكاليف زيادة إجمالية مقدارها ٤٨٤,٧ ألف يورو، يتأتى جزء منها (٣٢٦,٣ ألف يورو) عن تخفيض معدّل شعور الوظائف من ١٢ في المئة إلى ١٠ في المئة في البرنامج الرئيسي الثالث، ويتأتى باقيها (١٥٨,٤ ألف يورو) عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة. وينظر سائر الزيادات المعنية نقل المحقق المالي (من الرتبة ف-٤) من شعبة الخدمات القضائية إلى شعبة العمليات الخارجية، الذي يؤدي زيادة مقدارها ١٣١,٨ ألف يورو في ميزانية شعبة العمليات الخارجية لكنه عديم الأثر على مقدار التكاليف في الميزانية الإجمالية لقلم المحكمة. وتضاف إلى ذلك زيادة مقدارها ١٤,٣ ألف يورو تتأتى عن إعادة التصنيف المقترح إجراؤها في قسم الإعلام والتوعية التي تغدو بها وظيفة المساعد المعني بالاتصالات على الإنترنت (من الرتبة خ ع-٤) ووظيفة المدير الرئيسي للمنصات على الإنترنت (من الرتبة خ ع-٣)، وزيادة مقدارها

٦٠,٠ ألف يورو تتعلق بالوظيفة الجديدة المقترحة للمنسق المعاون المعني بالشؤون الخارجية (من الرتبة ف-٢) في مكتب مدير الشعبة.

٦٥٤ - فمجموع الزيادات في بند تكاليف الموظفين فيما يخص الوظائف الثابتة في شعبة العمليات الخارجية يبلغ ٦٩٠,٨ ألف يورو؛ بيد أن وفورات مقدارها ٣٢٨,٧ ألف يورو مكنت من تعويض جزء من المتطلبات الإضافية وجعل صافي الزيادة يبلغ ٣٦٢,١ ألف يورو فقط. ومن هذه الوفورات تخفيض مقداره ١١٥,٤ ألف يورو متأت عن إغلاق المكتب الميداني الذي كان قائماً في نيروبي بكينيا إغلاقاً كاملاً، وتخفيض إجمالي مقداره ٢١٣,٣ ألف يورو متأت عن تقليص عام في عدد الشهور التي سيتعيّن خلالها على الموظفين أن يدعموا العمليات الجارية في الميدان. ونتيجة لإغلاق المكتب الميداني المذكور، تعاد وظيفة موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً. فهي لم تعد لازمة في عام ٢٠١٨.

محة عن الموارد المطلوبة لسد تكاليف الوظائف الثابتة في شعبة العمليات الخارجية

الزيادات لعام ٢٠١٨ (بالآلاف اليوروات)	
٣٢٦,٣	تعديل معدّل شعور الوظائف ليعود إلى قيمته البالغة ١٠ في المئة
١٥٨,٤	تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة
١٣١,٨	نقل المحقق المالي (من الرتبة ف-٤) من شعبة الخدمات القضائية
٦٠,٠	وظيفة المنسق المعاون المعني بالشؤون الخارجية (من الرتبة ف-٢)
١٤,٣	إعادة تصنيف وظيفة مدير المنصات على الإنترنت (من الرتبة خ ع-٢)
٦٩٠,٨	المجموع الفرعي
التخفيضات لعام ٢٠١٨ (بالآلاف اليوروات)	
١١٥,٤	إغلاق المكتب الميداني القائم في نيروبي
٢١٣,٣	التخفيضات في عدد الشهور التي يلزم خلالها عمل الموظفين في المكاتب الميدانية
٣٢٨,٧	المجموع الفرعي
٣٦٢,١	صافي الزيادات المقترحة في بند الوظائف الثابتة في شعبة العمليات الخارجية (بالآلاف اليوروات)

٦٥٥ - ويقترح أن تضاف إلى ملاك العاملين في شعبة العمليات الخارجية الوظائف الميَّنة فيما يلي.

٦٥٦ - محقق مالي (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة معادة التخصيص). ستكون الوظيفة المطلوبة من ملاك قسم دعم العمليات الخارجية. إنها وظيفة تُنقل من قسم دعم المحامين في شعبة الخدمات القضائية إلى قسم دعم العمليات الخارجية في شعبة العمليات الخارجية. وسيعاد النظر في المهام المنوطة بالوظيفة المنقولة في عام ٢٠١٧ سهداً على أن يقود شاغلها ذو الرتبة الأعلى الأعمال المتصلة بالتحقيق المالي (بدعم من المحقق المالي الجديد المقترحة وظيفته (من الرتبة ف-٣) في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وبالتنسيق الوثيق مع الأقسام المعنية في قلم المحكمة). إن ما للمحقق المالي (من الرتبة ف-٤) من خبرة ومراس في مجال التحقيق، وما من شأن وظيفته أن تجلبه من صلات دولية/وطنية، سيساعد قلم المحكمة في صوغ استراتيجيته التحقيقية وتنفيذه إياها. وسيجري هذا المحقق المالي مهمات تحقيقية ويسدي المشورة القانونية والتقنية والتحقيقية ويتولى التوجيه في هذه المجالات بشأن عمليات التحقيق المعقدة والحساسة. وتسهم عمليات التحقيق المالي الفعّال في التحقق من إعواز المتهمين الذين يطلبون المساعدة القانونية التي تدفع تكاليفها المحكمة، وفي تمييز أصولهم وممتلكاتهم بقدر المستطاع. وسيتمكّن ذلك من فرض الغرامات عند الاقتضاء ومن تحديد نطاق تعويضات جبر الأضرار وتنفيذها. فالخبرة الرفيعة في هذا المجال تلزم أكثر منها في أي وقت مضى بالنظر إلى إجراءات جبر الأضرار السائرة والمتوقّعة؛ فمن المهم أهمية حاسمة أن يعزّز قلم المحكمة بمحمل قدراته في هذا المجال.

٦٥٧- منسّق معاون معني بالشؤون الخارجية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٨ أشهر (متطلب جديد). ستكون الوظيفة الجديدة من ملاك مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية. إن من شأن إضافتها أن تجعل ملاك مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية متوائماً مع ملاك مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية، حيث يدعم المنسق القضائي (من الرتبة ف-٣) منسق قضائي معاون (من الرتبة ف-٢)، ومع ملاك مدير شعبة الخدمات الإدارية، حيث يدعم الموظف الإداري (من الرتبة ف-٣) موظف إداري معاون (من الرتبة ف-٢). فثمة إجمالاً خمسة رؤساء مكاتب ميدانية وثلاثة رؤساء أقسام يتبعون مباشرة لمدير شعبة العمليات الخارجية. فوجود الوظيفة الجديدة مبرر بعبء العمل الكبير المتأتي عن دعم المدير في تناول المسائل المعقدة المرتبطة بتسيير شؤون ثلاثة أقسام وستة مكاتب ميدانية، تضم أكثر من ٢٠٠ موظف يعملون في المقر وفي المكاتب الميدانية. فالتنسيق الفعال لستة مكاتب ميدانية والإشراف عليها يغدوان أكثر تعقيداً فأكثر. وثمة خمسة مكاتب من المكاتب الميدانية الستة غدت عاملة بصورة كاملة إثر تعيين رؤسائها. إنها عملت بنشاط في جميع المجالات التي تستلزم تنسيقاً وثيقاً يضطلع به مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية، وفقاً للتوجيهات الاستراتيجية الصادرة عن مديرها، بغية التكفل بالاتساق ضمن الشعبة/القلم. إن مقدار عبء العمل المعني كبير إلى حد يجعل من المتعذر تماماً على منسق الشؤون الخارجية أن يتدبر أمره لوحده. ويشار في هذا الصدد إلى أنه سيُعهد بمهمة تنسيق العمل اليومي ضمن الشعبة إلى كل من المنسق المعني بالشؤون الخارجية ومعاونيه، ما يستتبع تقديم الدعم الاشتغالي إلى المكاتب الميدانية، ومساعدة المدير وتحليل السياسات من أجله، وإعداد مختلف الوثائق، وتدبير المسائل الإدارية.

٦٥٨- مدير رئيسي للمنصات على الإنترنت (من الرتبة خ ع-٢) لمدة ١٢ شهراً، وظيفته معادة التصنيف (هي حالياً وظيفته "المساعد المعني بالاتصالات على الإنترنت" (من الرتبة خ ع-٢)). استُحدثت وظيفة المساعد المعني بالاتصالات على الإنترنت (من الرتبة خ ع-٢) في عام ٢٠١٥ إثر إعادة تنظيم قلم المحكمة التي ضُمت في سياقها وحدة الشؤون العامة إلى قسم الإعلام والتوعية. وقد صُنفت الوظيفة رسمياً في عام ٢٠١٥ وأُكدت لشاغلها الرتبة خ ع-٦. بيد أن مجال الاتصالات على الإنترنت شهد إبان إعادة التنظيم تطورات هامة كان لها في نهاية المطاف أثر على الوظيفة وأحدثت تغييراً كبيراً في سماتها. وازداد باطراد عبء العمل والمتطلبات من المهارات التقنية في مجال الاتصالات الرقمية، فغدت تستلزم مزيداً من الموارد للفريق العامل على الاتصالات الرقمية. ومن ذلك على سبيل المثال أنه: '١' دُشن موقع شبكي جديد له مجموعة مهام وبنية ومسارات أعمال إدارية جديدة كل الجدة، تستلزم صيانته والمضني في تطويره مستوى مختلفاً من المسؤولية ومهارات إضافية؛ '٢' وُضعت استراتيجية خاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، سيؤثر تنفيذها على دور الموظف الذي يتناول الاتصالات على الإنترنت وسيطلب على الخصوص إنشاء قنوات على الإنترنت وإنتاج محتوى متنسق يمكن النفاذ إليه ويسهل تناوله على المستعمل؛ '٣' تشكّلت مشاريع أخرى تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء، من قبيل مشروع قاعدة بيانات السوابق القضائية، ومشروع دعم شبكة التواصل الداخلي، ومشروع الأرشفة.

١٠٩٨,٤ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٦٥٩- تنطوي الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة ضمن شعبة العمليات الخارجية على زيادة مقدارها ٨٨,١ ألف يورو (٨,٧ في المئة). ويُطلب ما مجموعه سبع وظائف جديدة، ست منها تُقترح من أجل المكاتب الميدانية وواحدة تكون من ملاك قسم دعم العمليات الخارجية من أجل عمليات التحقيق المالي. وتكاد الزيادة الصافية في الموارد المطلوبة ضمن إطار المساعدة المؤقتة العامة تقتصر على ما يعادل تكاليف وظيفة المحقق المالي الجديد (من الرتبة ف-٣)، لأن الوفورات والتخفيضات البالغ مقدارها زهاء ١٦٠,٠ ألف يورو التي

تحققت في قسم المحني عليهم والشهود تعوّض معظم الزيادة المناظرة لموارد المساعدة المؤقتة العامة الجديدة المطلوبة في الميدان.

٦٦٠- ويشهد المقدار المطلوب لسد تكاليف موارد المساعدة المؤقتة العامة في قسم دعم العمليات الخارجية زيادة مقدارها ٨١,١ ألف يورو تناظر تكاليف وظيفة المحقق المالي الجديد (من الرتبة ف-٣) المطلوبة لمدة ثمانية أشهر في عام ٢٠١٨.

٦٦١- محقق مالي (من الرتبة ف-٣) لمدة ثمانية أشهر (متطلب جديد). ستكون الوظيفة المطلوبة من ملاك قسم دعم العمليات الخارجية. إنَّها تُنشأ لمساندة المحقق المالي (من الرتبة ف-٤). وثمة أربع قضايا معروضة على المحكمة بلغت مرحلة جبر الأضرار. إن تعزيز قدرة شعبة العمليات الخارجية في مجال التحقيق المالي سيساعدها على تمييز أصول وممتلكات الأشخاص المدانين لتحديد نطاق تعويضات جبر الأضرار التي يحكم بها القضاة وتنفيذ التعويضات على نحوٍ مجدٍ. كما إن قلم المحكمة مكلف بالقيام بما يلي: التحقق من إعواز المتهمين الذين يطلبون المساعدة القانونية التي تدفع تكاليفها المحكمة، ما يمثل حقاً من حقوق المتهمين؛ والتحقيق في أصولهم وممتلكاتهم لأغراض منح تعويضات جبر الأضرار للمحني عليهم، إذا أمر القضاة بذلك. فوجود محققين ماليين اثنين سيضمن عدم مساس عمليات التحقيق هذه بحقوق المحني عليهم. وبالنظر إلى حقوق المتهمين فإن من المهم أهمية قصوى، عند الاضطلاع بالمهام المنوطة بقلم المحكمة، أن لا تُستخدم المعلومات المجموعة بشأن المتهم الذي يطلب المساعدة القانونية التي تدفع تكاليفها المحكمة في التحقيق المالي في أصوله وممتلكاته من أجل تنفيذ تعويضات جبر الأضرار.

٦٦٢- وينطوي مقدار موارد المساعدة المؤقتة العامة المقترح في قسم المحني عليهم والشهود على انخفاض مقداره ١٥٩,٧ ألف يورو يُعزى إلى عدم مواصلة تمويل بعض الوظائف في هذا القسم. إنَّها وظائف أُقرت لعام ٢٠١٧ ولا يُواصل تمويلها لعام ٢٠١٨، وهي: وظيفة رئيس فريق معاون (من الرتبة ف-٢) في مالي، ووظيفة مساعد رئيسي معني بالتخطيط (من الرتبة خ ع-٢)، ووظيفة مساعد رئيسي معني بتنظيم ملفات القضايا (من الرتبة خ ع-٢).

٦٦٣- رئيس فريق (من الرتبة ف-٣) (في الحالة في جورجيا) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة تلزم من أجل الحالة في جورجيا لكي يتولى شغلها قيادة الفريق المتعدد التخصصات المسؤول عن إنشاء البرنامج وتدبير ملفات الشهود والمحني عليهم المدرجين في إطار مسؤولية قسم المحني عليهم والشهود؛ وتدبير برنامج المحكمة الخاص بالحماية وتنقل الشهود؛ وتدبير حالات الحماية الجديدة إثر إحالة الأطراف أشخاصاً طلباً لحمايتهم ودعمهم؛ وتدبير عمليات تقييم التهديدات والمخاطر من أجل الاشتغال ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وإعداد توصيات بشأن تدابير حماية الشهود؛ وإعداد المعلومات ذات الصلة لتقديمها إلى كبار المدبرين؛ وإعداد الوثائق المراد إيداعها لدى الدوائر. كما سيتولى رئيس الفريق المعني بالحالة في جورجيا المسؤولية المباشرة عن إدارة العمليات، وسيتولى بالتالي مسؤوليات عن القيادة اليومية فيما يخص سير الأنشطة التي يضطلع بها قسم المحني عليهم والشهود في إطار المحاكمات الجارية في المقر.

٦٦٤- موظف معاون معني بالتدريب على حماية الشهود (من الرتبة ف-٢) (العمليات الميدانية - الدعم الاشتغالي) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يلزم استمرار تمويل هذه الوظيفة في عام ٢٠١٨ من أجل استدامة استراتيجية التدريب في القسم وضمان إعداد وتنسيق وتدبير وتنفيذ برنامج التدريب الخاص بقسم المحني عليهم والشهود المعتمد توفيره للموظفين لكي يحيطوا بمفاهيم الحماية وتقييم الأخطار وتنظيم الملفات الإحاطة الراضخة

اللازمة لأداء هذا القسم المهام المنوطة به. ويبرر استمرار تمويل هذه الوظيفة أن القسم لن يكون قد نجح في توفير العاملين في الميدان إلا على مدى عام ٢٠١٧. ويجب تعريف الموظفين الجدد، ولا سيما العاملين في الميدان، على معايير العمل ذات الصلة. ومن الضروري تمديد فترة توفير هذه الوظيفة لتشمل عام ٢٠١٨ بحيث يستفيد الموظفون الجدد من نفس مستوى التدريب الذي استفاد منه سابقوهم من العاملين في الميدان والعاملين في المقر. ووفقاً لولاية قسم الجني عليهم والشهود سيوفر الموظف المعاون المعني بالتدريب على حماية الشهود أيضاً تدريباً لسائر المشاركين في إجراءات المحكمة بغية التكفل بتوحيد الممارسات الجيدة وتحسين إحاطة جميع الأطراف المعنية بشؤون الشهود والجني عليهم وتدبر هذه الشؤون. ثم إن الموظف المعاون المعني بالتدريب على حماية الشهود، بالنظر إلى ضرورة توخي المرونة في استخدام الموارد في شتى وحدات قلم المحكمة، سيعمل أيضاً بالتنسيق مع الفريق المعني بالتعلم وتنمية القدرات التابع لقسم الموارد البشرية بغية وضع برنامج لتشكيل الأفرقة يأتي بالفائدة لجميع العاملين في قلم المحكمة. ويوقع أن يستمر تنفيذ هذا البرنامج طيلة عام ٢٠١٨. فالطلب تبرره صعوبة تمييز جهات خارجية مؤهلة للخدمات بوسعها إعداد تدريب على حماية الشهود مكثف مع الظروف الخاصة بالمحكمة، وضرورة حماية سرية العمليات المتعلقة بالجني عليهم والشهود، والوفورات في التكاليف المقدّر مبلغها بـ ٦٠ ألف يورو في السنة، تقديراً استند إلى مقارنة وافية مع تكاليف الاستعانة بجهة خارجية لتوفير التدريب المعني (الفرق بين مقدار متوسط أتعاب الخبير الخارجي المختص بالتدريب وتكاليف وظيفة المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-٢).

٦٦٥- رئيس فريق معاون (يعمل في الميدان) (من الرتبة ف-٢) (في الحالة في جورجيا) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). لقد أقرت هذه الوظيفة لستة أشهر فيما يخص عام ٢٠١٧. إنها ستظل تلزم طيلة عام ٢٠١٨ لكي يقود شاغلها الفريق الميداني التابع لقسم الجني عليهم والشهود في المكتب الميداني ويقدم الدعم لرئيس الفريق في التدبير اليومي للمسائل المتعلقة بالحماية؛ وإدارة منظومات التحرك الاستجابي الأولي؛ وإعداد ملفات الحماية إثر إحالة الأطراف أشخاصاً طلباً لحمايتهم ودعمهم؛ وإجراء عمليات تقييم التهديدات والمخاطر المحيطة بالأشخاص من أجل اشتغالهم ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية؛ والتوصية باتخاذ تدابير لحماية الشهود؛ وجمع وتحديث المعلومات المتعلقة بالشهود لتقديمها إلى كبار المديرين وإدراجها في الوثائق المراد إيداعها لدى الدوائر.

٦٦٦- موظف معاون معني بالقضايا في الميدان (من الرتبة ف-٢) (في الحالة في جورجيا) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). لقد أقرت هذه الوظيفة لمدة ستة أشهر لعام ٢٠١٧. إنها ستظل تلزم طيلة عام ٢٠١٨ لكي يساعد شاغلها رئيس الفريق المعاون في الميدان ورئيس الفريق في المقر في التدبير اليومي لعبء العمل المتصل بتنظيم ملفات برنامج المحكمة الخاص بالحماية، وتنقل الشهود. كما إن الموظف المعني سيُجري عمليات تقييم للتهديدات/المخاطر من أجل اشتغال الجني عليهم والشهود ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية، وسيساعد في تدبير حالات الحماية إثر إحالة الأطراف أشخاصاً طلباً لحمايتهم ودعمهم، وسيوصي بتدابير لحماية الشهود، وسيجري عمليات لحماية الشهود في الميدان ويشرف عليها.

٦٦٧- موظف معاون معني بإعداد ملفات القضايا (من الرتبة ف-٢) (العمليات الميدانية - الدعم الاشتغالي) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن هذه الوظيفة، التي كانت تسمى "وظيفة محلل معاون (من الرتبة ف-٢)" تظل تلزم لكي يدعم شاغلها المحلل في مراقبة ومراجعة الوضع الأمني في أوغندا ومالي وجورجيا وغيرها من المناطق التي تعمل فيها المحكمة، والحوادث الأمنية التي تشمل الجني عليهم والشهود؛ وتسجيل المعلومات والبيانات الاستخباراتية التي يتم جمعها؛ وتوفير الدعم في مجال التحليل لإدارة قسم الجني عليهم والشهود عندما يغيب المحلل؛ والإتيان بقرائة تحليلية للمسائل المتعلقة بالمهام المنوطة بقسم الجني عليهم والشهود.

٦٦٨- وينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف موارد المساعدة المؤقتة العامة في المكاتب الميدانية على زيادة مقدارها ١٦٦,٧ ألف يورو وهو يناظر مقدار الموارد اللازمة للنهوض بأود الأنشطة الميدانية المزیدة المقدار المضطلع بها في عدد من الوحدات الميدانية التابعة لقلم المحكمة. وكما سبقت الإشارة إليه، يُعوّض كل الزيادات المعنية تقريباً بالتخفيضات المحقّقة في قسم المحني عليهم والشهود البالغ مقدارها ١٥٩,٧ ألف يورو.

٦٦٩- مساعدان في الميدان (قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم/قسم الإعلام والتوعية) (الحالة في أوغندا) (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن الوظيفتين المطلوبتين ستكونان من ملاك المكتب التابع القائم في غولو بأوغندا. وهما تُطلبان نظراً إلى زيادة عدد الأنشطة والمهمات التي سيُضطلع بها في عام ٢٠١٨ من أجل الاتصال بالمحني عليهم والجماعات المتضررة، وتقليص تكاليف أسفار موظفي قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم/قسم الإعلام والتوعية الذين يدعمون المهمات والأنشطة المضطلع بها في غولو انطلاقاً من المكتب الميداني القائم في كمبالا. وتتواءم الموارد المطلوبة مع الموارد المكافئة المؤقّرة بالفعل في المكتب الميداني القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمكتب الميداني القائم في كوت ديفوار، أي في الحالتين الأخريين اللتين ستجرى فيهما محاكمات في عام ٢٠١٨.

٦٧٠- سائق (في الحالة في أوغندا) (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن الوظيفة المطلوبة ستكون من ملاك المكتب الميداني القائم في أوغندا. وهي تلزم للنهوض بأود نفس العدد من المهمات المرتقب إجراؤها ضمن البلد بالنظر إلى الإجراءات الابتدائية في قضية أنغوين (Ongwen).

٦٧١- موظف معني بالأمن في الميدان (في الحالة في مالي) (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن الوظيفة المطلوبة ستكون من ملاك المكتب الميداني القائم في مالي. ويُطلب استمرار تمويلها بغية توفير مستوى كاف من الأمن للموظفين العاملين في مالي، التي تُعتبر من أخطر البلدان التي تعمل فيها المحكمة. ونظراً إلى تباين مقدار الأنشطة المجرّاة في مالي، يُطلب أن تُشغل هذه الوظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة فيما يخص عام ٢٠١٨.

٦٧٢- مساعد معني بالأمن المحلي (في الحالة في مالي) (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). إن الوظيفة المطلوبة ستكون من ملاك المكتب الميداني القائم في مالي. وهي تُطلب لدعم عمل الموظف المعني بالأمن في الميدان (من الرتبة ف-٣) بغية توفير مستوى كاف من الأمن للموظفين العاملين في مالي. ونظراً إلى تباين مقدار الأنشطة المجرّاة في مالي، يُطلب أن تُشغل هذه الوظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٨. ويجدر التنويه إلى أنه يُستعاض بها عن وظيفة الموظف المعاون المعني بالأمن في الميدان (من الرتبة ف-٢) التي أُفرت لعام ٢٠١٧ دون تخصيص اعتمادات لسد تكاليفها.

٦٧٣- أربعة تقنيين مختصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميدان (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). تظل هذه الوظائف لازمة في المكاتب الميدانية القائمة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار بالنظر إلى الحاجة إلى التكفل بتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات دون انقطاع، ولا سيّما فيما يتعلق بإدلاء الشهود بإفاداتهم عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية وهم في بلدان الحالات. وستظل هذه الوظائف لازمة حتى يتاح لقسم خدمات تدبر المعلومات الوقت لتصميم حل عملي في مجال تكنولوجيا المعلومات من النوع المسمّى "المكتب الميداني في إضمامة" وإعمال هذا الحل تدريجياً. ويشار بهذا المفهوم إلى تكليف جهات خارجية بتوفير خدمات الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات مع توفير البنية

التحتية والأمن اللازمين انطلاقاً من المقرر. ونظراً إلى إغلاق المكتب الميداني الذي كان قائماً في نيروبي لم تعد وظيفة التقني المختص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميدان مطلوبة له.

٦٧٤- مساعداً في الميدان (قسم مشاركة الجنح عليهم وجبر أضرارهم/قسم الإعلام والتوعية) (في جمهورية أفريقيا الوسطى) (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). إن الوظيفتين المطلوبتين ستكونان من ملاك المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى نظراً إلى زيادة عدد الأنشطة التي سيضطلع بها في عام ٢٠١٨. وإذ يقارب عدد الجنح عليهم المشاركين في الإجراءات في الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى ٣٠٠ ٥ (في مرحلة جبر الأضرار)، ويُقدَّر أنه قد يطلب المشاركة في الإجراءات المتصلة بالحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى زهاء ٢٣٠٠ مجني عليه، فإن المكتب الميداني سيواجه عبء عمل أكبر بكثير لدعم قسم الجنح عليهم والشهود وقسم الإعلام والتوعية. كما إن هذا المكتب الميداني سيقدم الدعم في إطار القضية أ في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والقضية ب في هذه الحالة وذلك فيما يتعلق بالنهوض بأود العمل التحقيقي المزيد المقدار والمزيد الكثافة؛ كما يُرتقب إجراء مهمات خارج بُنغي.

٦٧٥- سائق رئيسي (من الرتبة خ ع-ر) (في جمهورية أفريقيا الوسطى) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). إن الوظيفة المطلوبة ستكون من ملاك المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي تُطلب لتمكين هذا المكتب الميداني من تقديم الدعم الكافي للمهام الزيادة العدد المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨.

٦٧٦- سائقان (من الرتبة خ ع-ر) (في كوت ديفوار) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). إن الوظيفتين المطلوبتين ستكونان من ملاك المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار، وهما تُطلبان لدعم المهمات والأنشطة الميدانية المستفيضة المرتقب إجراؤها في غرب كوت ديفوار فيما يتعلق بالمحاكمة الجارية، بما في ذلك دعم مثل الشهود أمام المحكمة ودعم التحقيق الجاري في القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ٣١٥,٨ ألف يورو

٦٧٧- ينطوي مقدار الموارد المقترحة لسد تكاليف المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات على زيادة مقدارها ٨٧,٧ ألف يورو (٣٨,٤ في المئة) وهو يناظر مقدار تكاليف مساعدين للشهود (من الرتبة خ ع-٤) مدرجين في قائمة احتياطية تلزم خدماتهم لكي يوظفوا بالتيسير والدعم لصالح ١٣٢ شاهداً يُتوقع أن يمثلوا أمام المحكمة ولكي ينهضوا بعبء العمل المتأني عن أيام انعقاد جلسات المحكمة البالغ عددها المقترح ٤٠٠. ويُتوقع أن يزداد عدد الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة من ٨١ في عام ٢٠١٧، بحسب ميزانيته المعتمدة، إلى ١٣٢ في عام ٢٠١٨. ويلزم المساعدون المدرجون في القائمة الاحتياطية لتوفير خدمات هامة متصلة برعاية الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة في لاهاي؛ والمساعدة المتمثلة في مرافقتهم خلال مدة مكوثهم (للأغراض الطبية أو أغراض التسوق أو غيرها من الأغراض)؛ ومرافقتهم ومساندتهم (ليل نهار)؛ والمساعدة في الأنشطة اليومية الرامية إلى العناية بهم؛ وتوفير الدعم الإمدادي لهم خلال قيام الطرف الذي يستدعيهم للشهادة بإعدادهم إذا أجازت الدوائر مثل هذا الإعداد. إن القائمة الاحتياطية تتيح المزيد من المرونة في استخدام الموارد البشرية، ما يُعتبر أكثر توافقاً مع الطابع المتقلب الذي تتسم به الأنشطة المتصلة بالمحاكمات. إنها تتيح تكييف قَد فريق قسم الجنح عليهم والشهود مع عبء العمل المتغير وتخفّف من الحاجة إلى عاملين إضافيين لتدبير أمر كل ارتفاع طارئ في النشاط المتصل بالمحاكمات يغدون فائضين عن الحاجة عندما ينخفض مقدار هذا النشاط.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٣,٦٧٩,٨ ألف يورو

٦٧٨- ينطوي مقدار الموارد المقترحة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين في شعبة العمليات الخارجية لعام ٢٠١٨ على زيادة مقدارها ١٧٦,٨ ألف يورو (٢,١ في المئة). وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد. ويتمثل مسبب التكاليف الرئيسي في زيادة مقترحة مقدارها ١٧٢,٨ ألف يورو تُخصص لسد النفقات التشغيلية العامة المتعلقة رئيسياً بالأنشطة المضطّعة بما في قسم المحني عليهم والشهود وفي المكاتب الميدانية. أما الزيادتان في المخصّصات في بند التدريب (٨١,٨ ألف يورو) وفي بند اللوازم والمواد (٣٤,٤ ألف يورو) فيتصل معظمهما بمتطلبات اشتغالية في المكاتب الميدانية وتعوّضان بكاملهما تقريباً بصافي التخفيضات في المخصّصات لسد تكاليف السفر (٥٧,٧ ألف يورو) والمخصّصات لسد تكاليف الخدمات التعاقدية (١٨,٠ ألف يورو) والمخصّصات لسد تكاليف الأثاث والعتاد (٣٦,٥ ألف يورو).

السفر

٥,٣٩٠,١ ألف يورو

٦٧٩- يشهد مقدار الموارد المخصصة في هذا البند انخفاضاً مقداره ٥٧,٧ ألف يورو (٤,٠ في المئة). وقد أفضت إعادة تقييم للمتطلبات الاشتغالية للشعبة إلى إعادة توزيع الموارد المخصصة لسد تكاليف السفر بعد إعادة النظر في احتياجات شتى الأقسام. وعليه فإن الزيادة المقترحة البالغة ٢٠٩,١ ألف يورو في المخصّصات في المكاتب الميدانية لسد تكاليف السفر ضمن البلد تُعوّض بكاملها بتخفيضات في المخصّصات لسفر العاملين في قسم المحني عليهم والشهود من المقر إلى الميدان يبلغ مقدارها ٢٦٦,٠ ألف يورو. وذلك نتيجة مباشرة للمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة التي تحققت بفضل طرائق عمل قسم المحني عليهم والشهود وبنية ملاك موظفيه إثر إعادة تنظيم قلم المحكمة؛ فالعاملون في قسم المحني عليهم والشهود في الميدان يتولون مزيداً من المسؤوليات ويتمتعون بالقدرة على تدبر القضايا محلياً، ما يقلّص الحاجة إلى سفر موظفي قسم المحني عليهم والشهود العاملين في المقر إلى الميدان تقليصاً ذا شأن.

٦٨٠- أما الموارد الإضافية المخصصة للمكاتب الميدانية فهي مطلوبة للمكاتب الميدانية القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كوت ديفوار لتمكينها من تقديم الدعم الإمدادي والأمني الكافي لمكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للمحني عليهم وغيرهما من الجهات المتعامل معها من أجل القيام بمهامها المزیدة العدد، وكذلك للاضطلاع بمهام ضمن البلد من أجل مقابلة المحني عليهم والجماعات المتضررة. ويستلزم الوضع الأمني القائم، ولا سيّما في جمهورية أفريقيا الوسطى وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدابير إضافية تزيد مقدار تكاليف السفر في المناطق المعنية. إن معظم المكاتب الميدانية كان يعمل بملاك من الموظفين هزيل، ما جعل تكاليف السفر تبقى متدنية المقدار على نحو مصطنع. ولمّا كانت عمليات التوظيف في الميدان قد نُجّزت وغدا بوسع المكاتب أن تعمل بمستوى ملائم فسيستغير مقدار الموارد اللازمة للعاملين فيها لكي يضطلعوا بمهامهم، بما فيها ما يلزم من أسفار متصلة بالمهام.

٦٨١- ويظل يلزم في مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية وفي قسم دعم العمليات الخارجية نفس المقدار من الموارد الذي أُقّر لعام ٢٠١٧. فيظل يُطلب من الموارد ما مقداره ٧٥,٧ ألف يورو لسد تكاليف الأسفار الرسمية، وذلك بصورة رئيسية لتمكين المدير والعاملين في ديوانه من زيارة المكاتب الميدانية على نحو منتظم. إن الانتمار أسبوعياً عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية بين المدير ورؤساء المكاتب الميدانية أتاح لمكتب مدير شعبة العمليات

الخارجية تقليل المتطلبات المتصلة بالسفر، مع تمكين المدير من الاضطلاع الفعال بمسؤولياته فيما يتعلق بالعمليات الميدانية. وفيما يتعلق بقسم دعم العمليات الخارجية يلزم المقدار المطلوب البالغ ٥٢,٧ ألف يورو بصورة رئيسية لنشر الموظفين المعتاد في بلدان الحالات وفي غيرها من البلدان، بما في ذلك إيفادهم في مهمات تتصل بعمليات جمع المعلومات المحدد الأهداف في إطار الحالات، والمهمات المتصلة بالتعاون القضائي، وشؤون العلاقات الخارجية، وعمليات التحقيق المالي.

٦٨٢ - وينطوي مقدار الموارد المطلوبة لسد تكاليف السفر لقسم الإعلام والتوعية على انخفاض طفيف مقداره ٠,٨ ألف يورو وهو يظل يلزم لسد تكاليف أسفار إلى بلدان الحالات وأماكن أخرى بغية حشد الدعم الدولي والنهوض بتوسيع نطاق الاهتمام بعمل المحكمة ومهماً فيما يتعلق بالتوعية، بغية إعداد وتنسيق الاستراتيجيات الخاصة بالتواصل مع المحني عليهم والجماعات المتضررة.

١ ٢٠٢,٩ ألف يورو

الخدمات التعاقدية

٦٨٣ - ينطوي مقدار الموارد المطلوبة لسد تكاليف الخدمات التعاقدية لشعبة العمليات الخارجية على انخفاض مقداره ١٨,٠ ألف يورو (١,٥ في المئة). ويخص معظم الموارد المطلوبة في بند الخدمات التعاقدية المكاتب الميدانية (١٠١١,٩ ألف يورو). وينطوي مقدار الموارد المطلوبة لهذه المكاتب على انخفاض مقداره ١٣,٢ ألف يورو وهي تلزم من أجل تدابير أمنية يجب تنفيذها في المكاتب الميدانية وحماية عمليات النقل فيما يخص المهمات، مثلاً. كما يستعان بالخدمات التعاقدية بصورة أساسية من أجل ما يُضطلع به في الميدان من الأنشطة التوعوية والأنشطة المتعلقة بمشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم. ومن الأوجه الأخرى للاستعانة بالخدمات التعاقدية الاستعانة بها فيما يخص تدبر العمليات/الأزمات، وحلقات التدارس التي ينظمها قلم المحكمة، وإعداد المواد الخاصة بالفعاليات الجديدة والمعلومات ذات الصلة، وصيانة مركز الزوار الجديد في المحكمة.

٦٨٤ - وثمة زيادة مقترحة مقدارها ٥,٢ آلاف يورو في قسم المحني عليهم والشهود يراد بها سد التكاليف المتعلقة بمؤثري الخدمات المتصلة بالأنشطة الرامية إلى زيادة تعاون الدول في مجال إعادة توطين الشهود دولياً. وينطوي مقدار الموارد المطلوبة لقسم دعم العمليات الخارجية على انخفاض مقداره ١٠,٠ آلاف يورو، لأن المتطلبات لسد تكاليف الاشتراكات في التحليل التجارية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاً نُقلت إلى بند اللوازم والمواد في الميزانية.

١ ٤٨,٠ ألف يورو

التدريب

٦٨٥ - ينطوي مقدار الموارد المطلوبة لسد تكاليف التدريب على زيادة مقدارها ٨١,٨ ألف يورو (١٢٣,٥ في المئة). وتُطلب الموارد المعنية بصورة رئيسية لسد تكاليف التدريب الإلزامي الذي يحتاج إليه موظفو المكاتب الميدانية، إضافة إلى تكاليف التدريب الرامي إلى تعزيز قدرة قسم دعم العمليات الخارجية على إجراء التحقيق المالي. وبالنظر إلى دقة الوضع الأمني في بعض بلدان الحالات استُبينت، إثر تعيين المنسق المعني بالأمن في الميدان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ضرورة توفير المزيد من التدريب الإلزامي في مجال الأمن للموظفين المعنيين بالأمن في الميدان لتمكينهم من النهوض بأود كل ما قد يطرأ من احتياجات أمنية غير متوقعة. ويشمل ذلك تدريب السائقين والعاملين في مجال الأمن التدريب اللازم بموجب نظام إدارة أمن الأمم المتحدة. ويُفترض أن يتحقق بالموارد المطلوبة تحسين جزئي للوضع الحالي، الذي سببه نقص الاستثمار المستدام في تدريب موظفي

المكاتب الميدانية على مدى عدة سنوات. إن سد الاحتياجات الملحة إلى تدريب الموظفين العاملين في المكاتب الميدانية سيأتي بالمنفعة للمحكمة من خلال تحسينه المهارات ورفعها من درجة تحمس الموظفين.

٦٨٦- وتلزم في قسم الإعلام والتوعية زيادة مقدارها ٨,٧ آلاف يورو لسد تكاليف النشاط الإعلامي إبان الأزمات بغية تحسين التأهب لما قد يقع من أزمات تتعلق بأنشطة المحكمة، وتكاليف التدريب التقني المرمي منه إلى التمكن من تنفيذ نهج المحكمة فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي، وصيانة البنية التحتية اللازمة لإبقاء الموقع الشبكي مواكباً لأحدث التطورات. ثم إنه تظل تلزم موارد في قسم المحني عليهم والشهود بنفس المقدار الذي أُقِرَّ لعام ٢٠١٧ لسد تكاليف أتعاب المدربين الخارجيين الذين يوفرون التدريب الخاص للعاملين في قسم المحني عليهم والشهود في المقر وفي الميدان. إن برنامج التدريب المعني هو برنامج يُنقذ على مدى سنوات متعددة ويجب مواصلته في عام ٢٠١٨ في إطار الخطة الاستراتيجية للقسم. ويراد من خطة التدريب المهيئة من أجل قسم المحني عليهم والشهود جعل الموظفين يلمون إلماماً أولياً بمفاهيم حماية الشهود، وتقييم المخاطر، وتدبير الأخطار، وتنظيم ملفات الشهود المشمولين بالحماية، وترسيخ الإحاطة بهذه المفاهيم.

النفقات التشغيلية العامة

٦٠٤,٠ ٥ آلاف يورو

٦٨٧- ينطوي المبلغ المطلوب لسد النفقات التشغيلية العامة على زيادة مقدارها ١٧٢,٨ ألف يورو (٣,٢ في المئة). وتتأتى هذه الزيادة بصورة رئيسية عن العبء المزيد الذي يضطلع به قسم المحني عليهم والشهود بسبب أنشطته القضائية المزيدة، وارتفاع عدد الشهود ارتفاعاً لم يسبق له مثيل، والنفقات المتصلة بانتقال المكاتب الميدانيين القائمين في أوغندا وكوت ديفوار إلى محالهما الجديدة. والمراد هو استخدام الموارد التي يطلبها قسم المحني عليهم والشهود لسد تكاليف دعم الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة، وتكاليف تدبر شؤون الحماية وإعادة التوطين، بما في ذلك منظومات التحرك الاستجابي الأولي. إن الزيادة الكبيرة في الأنشطة القضائية وعدد الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة تُستوعب استيعاباً يكاد يكون كاملاً من خلال ما وُضع من تدابير زيادة النجاحة: تعزيز التنسيق مع الدول بغية إبرام المزيد من الاتفاقات المتعلقة بإعادة التوطين، ما يفضي في نهاية المطاف إلى تقليص تكاليف تدبر ملفات القضايا؛ وتبسيط تدبر ملفات الأشخاص المشمولين بالحماية بغية تنجيز وضع استراتيجيات إعادة إدماجهم؛ وإضفاء الطابع المركزي على أعمال التخطيط والمهام المتعلقة بالشؤون المالية؛ وتدريب الموظفين تدريباً متعدد الاختصاصات وشاملاً لجميع الوحدات.

٦٨٨- وتشهد الموارد المطلوبة في قسم دعم العمليات الخارجية لسد النفقات التشغيلية العامة انخفاضاً مقداره ١٣,٠ ألف يورو. أما باقي مبلغ الميزانية فهو مطلوب لسد تكاليف دعم الخدمات التي يقدمها الغير في مجال المعلومات عن الأنشطة المضطلع بها بشأن "المشتبه فيهم الطلقاء" التي تخص مجالات عمل قسم دعم العمليات الخارجية على وجه التحديد. ولا تعيّر في مقدار الموارد المطلوبة في قسم الإعلام والتوعية وهي تلزم رئيسياً لصيانة معدات للتحرير والإعداد الفيديويين، ومواد تصوير ضوئي، ووحدات ذاكرة من النوع USB لحفظ النسخ الإلكترونية.

اللوازم والمواد

٣٢٤,١ ألف يورو

٦٨٩- ينطوي مقدار الموارد المطلوب على زيادة مقدارها ٣٤,٤ ألف يورو (١١,٩ في المئة). وتتأتى القسط الأعظم من الزيادة عن نقل بنود إلى قسم دعم العمليات الخارجية (٢٥,٠ ألف يورو) كانت سبق تُدرج في بنود ميزانيات وحدات أخرى وذلك للتقيد بالممارسات القياسية في مجال الميزنة. وعلاوة على ذلك تُقترح أيضاً

زيادات في المكاتب الميدانية (٢٣,٤ ألف يورو) تخص بصورة رئيسية المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل شراء معدات ولوازم بغية التقيد بمقتضيات معايير العمل الأمنية الدنيا بالنظر إلى الظروف الأمنية القائمة في هذا البلد.

٦٩٠- وتُؤصّل في قسم الإعلام والتوعية إلى تخفيض مقداره ١٤,٠ ألف يورو بفضل اتباع طرائق عمل جديدة والاستعانة بأدوات إلكترونية، ما أتاح للقسم العمل بموارد أقل مقداراً مؤثراً في الوقت نفسه أثراً أعظم. ثم إنه لا تغير في الموارد المطلوبة في قسم المجني عليهم والشهود وهي تلزم لسد تكاليف تجديد الاشتراكات السنوية في أدوات تحليل ونشرات إخبارية إلكترونية يستعملها فريق إعداد ملفات القضايا التابع لقسم المجني عليهم والشهود في بحوثه، وتكاليف لوازم لقاءات الانتظار الخاصة بالشهود في المقر.

٩,٨ آلاف يورو

الأثاث والعتاد

٦٩١- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٦,٥ ألف يورو (٧٨,٨ في المئة). فمقدار الموارد الإجمالي البالغ ٢٠,٠ ألف يورو، الذي أُقرّ لقسم الإعلام والتوعية لعام ٢٠١٧، استُبعد كله من الميزانية المقترحة. ويضاف إلى ذلك أن مقدار الموارد المطلوبة للمكاتب الميدانية ينطوي على انخفاض مقداره ١٦,٥ ألف يورو وأن باقي الموارد المطلوبة يلزم رئيسياً لسد تكاليف معدات أمنية للمكتب الميداني الجديد القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى، لأن معداته الحالية تستلزم استبدالاً أو ترقية.

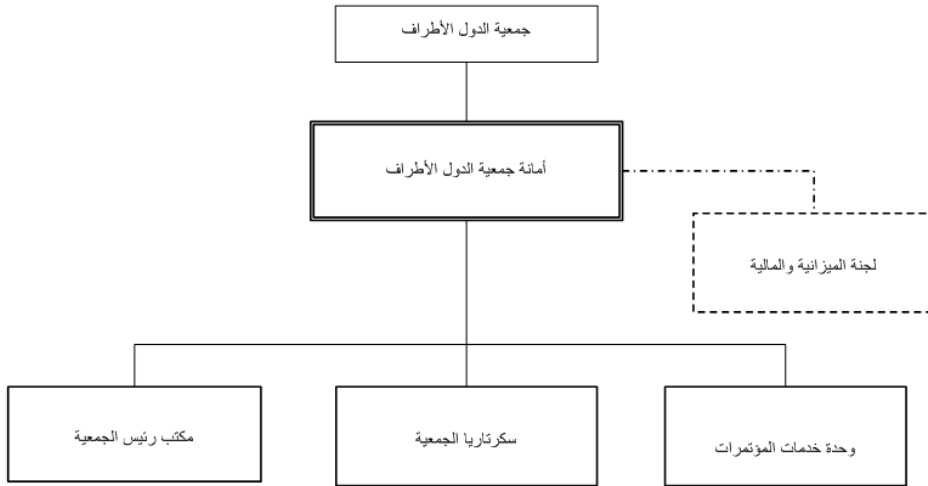
الجدول ٣٨ : البرنامج ٣٨٠٠ : ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج ٣٨٠٠: شعبة العمليات الخارجية	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التعديرات في الموارد
	المجموع	المصرفات من صندوق الطوارئ		المصرفات من صندوق		الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	
		المجموع	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق	مقدار		
الموظفون من الفئة الفنية					١٠٣٤٠,٧	١٤٣,٩	١٠٤٨٤,٦
الموظفون من فئة الخدمات العامة					٣٩٧٣,١	٢١٨,٢	٤١٩١,٣
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١١٢٤٢,٦	-	١١٢٤٢,٦		١٤٣١٣,٨	٣٦٢,١	١٤٦٧٥,٩
المساعدة المؤقتة العامة	٥٤٦,١	٢٣,٦	٥٦٩,٧		١٠١٠,٣	٨٨,١	١٠٩٨,٤
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٢٨٨,٥	-	٢٨٨,٥		٢٢٨,١	٨٧,٧	٣١٥,٨
العمل الإضافي	٨٨,٥	-	٨٨,٥		-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٩٢٣,١	٢٣,٦	٩٤٦,٧		١٢٣٨,٤	١٧٥,٨	١٤١٤,٢
السفر	٨٦٠,٥	٥٧,٣	٩١٧,٨		١٤٤٨,٢	(٥٧,٧)	١٣٩٠,٥
الضيافة	٠,٤	-	٠,٤		-	-	-
الخدمات التعاقدية	١١٤٨,١	١٤٢,٨	١٢٩٠,٩		١٢٢٠,٩	(١٨,٠)	١٢٠٢,٩
التدريب	٢٧,٤	٧,١	٣٤,٥		٦٦,٢	٨١,٨	١٤٨,٠
الخبراء الاستشاريون	٢,١	١١,٣	١٣,٤		-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	٣٩٩٢,٥	٣٤,٣	٤٠٢٦,٨		٥٤٣١,٢	١٧٢,٨	٥٦٠٤,٠
اللوازم والمواد	٢٠٩,٩	٣,٥	٢١٣,٤		٢٨٩,٧	٣٤,٤	٣٢٤,١
الأثاث والعتاد	٣٣٥,٤	-	٣٣٥,٤		٤٦,٣	(٣٦,٥)	٩,٨
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٦٥٧٦,٣	٢٥٦,٣	٦٨٣٢,٦		١٥٠٢,٥	١٧٦,٨	٨٦٧٩,٣
المجموع	١٨٧٤٢,٠	٢٧٩,٩	١٩٠٢١,٩		٢٤٠٥٤,٧	٧١٤,٧	٢٤٧٦٩,٤

الجدول ٣٩ : البرنامج ٣٨٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج ٣٨٠٠: شعبة العمليات الخارجية	ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨												
	وكيل أمين عام		أمين عام مساعد		مد-١		مد-٢		مد-٣		مد-٤		مجموع
	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	موظفون فئة الخدمات العامة	
الموظفون من الفئة الفنية													
الموظفون من فئة الخدمات العامة													
المجموع	١٩٢	١٠١	٩٧	٤	٩١	-	٣٩	٣٥	٨	٨	١	-	٢٠١٧
الجديدة	١	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-
المعاداة التخصيص	١	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-
المعاداة التصنيف	-	-	(١)	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعانة/المعاداة	(١)	-	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	١٩٣	١٠١	٩٦	٥	٩٢	-	٤٠	٣٤	٩	٨	١	-	٢٠١٨
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معاذلاتها بدوام كامل)													
المستمرة	١٦,٠٨	٩,٢٥	٩,٢٥	-	٦,٨٣	-	٥,٠٠	١,٨٣	-	-	-	-	٢٠١٧
الجديدة	١٣,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	-	٦,٠٠	-	٤,٠٠	٢,٠٠	-	-	-	-	-
المحوّلة	٦,٦٧	٦,٠٠	٦,٠٠	-	٠,٦٧	-	-	٠,٦٧	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	١٩,٦٧	١٣,٠٠	١٣,٠٠	-	٦,٦٧	-	٤,٠٠	٢,٦٧	-	-	-	-	٢٠١٨

دال - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف



المقدمة

٦٩٢- تقدم أمانة جمعية الدول الأطراف ("أمانة الجمعية") إلى الجمعية ومكتبها وهيئاتها الفرعية مساعدة إدارية وتقنية في اضطلاعها بمهامها بموجب النظام الأساسي^(٤٨). ومن المهام التي تضطلع بها أمانة الجمعية في مجال خدمات المؤتمرات تخطيط وإعداد وتنسيق اجتماعات الجمعية وهيئاتها الفرعية، واستلام وثائقها وتقريرها وقراراتها، وترجمة هذه المواد واستنساخها وتوزيعها. وتقدم أمانة الجمعية بالإضافة إلى ذلك خدمات فنية للجمعية وهيئاتها الفرعية. ومن المهام التي تضطلع بها في مجال الخدمات الفنية تقديم الخدمات القانونية وخدمات السكرتاريا الفنية، مثل توفير الوثائق والتقارير والملخصات التحليلية، وإسداء المشورة على الصعيد الداخلي فيما يتعلق بالمسائل القانونية والتخصيصية المتصلة بعمل الجمعية.

٦٩٣- ويشتمل هذا البرنامج الرئيسي (أمانة جمعية الدول الأطراف) على أربعة برامج: البرنامج ٤١٠٠ (وحدة خدمات المؤتمرات)، والبرنامج ٤٢٠٠ (سكرتاريا الجمعية)، والبرنامج ٤٤٠٠ (مكتب رئيس الجمعية)، والبرنامج ٤٥٠٠ (لجنة الميزانية والمالية).

٢٧١٨,٢ ألف يورو

موارد الميزانية

٦٩٤- ينطوي المبلغ المطلوب لعام ٢٠١٨ على زيادة مقدارها ٩٩,٤ ألف يورو (٣,٨ في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة.

٦٩٥- وتطلب زيادة في بند الخدمات التعاقدية مقدارها ١١٢,٧ ألف يورو وزيادة في بند المساعدة المؤقتة العامة مقدارها ١١٠,٧ آلاف يورو. وتُعزى الزيادة التي تشهدتها المخصصات في بند الخدمات التعاقدية إلى عقد الدورة السابعة عشرة للجمعية في لاهاي. ولا يشمل المبلغ المطلوب في بند الخدمات التعاقدية تكاليف استئجار

(٤٨) من هذه الهيئات مكتب جمعية الدول الأطراف، وفريقه العاملان القائمان في لاهاي ونيويورك، واللجنة الاستشارية المعنية بترشيدات قضاة المحكمة، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة المراجعة. إن مقر أمانة الجمعية قائم في لاهاي لكنها تقدم الخدمات الفنية إلى هيئة رئاسة الجمعية ومكتبها وفريقه العامل القائم في نيويورك، من خلال إعداد وثائق ما قبل الدورات ووثائق ما بعد الدورات.

قاعات الاجتماع ومؤونة دورة الجمعية في عام ٢٠١٨ لأن الدولة المضيفة ستتحمل هذه التكاليف وفقاً لرسالتها المؤرخة بـ ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٦^(٤٩). أما الزيادة التي تشهدها المخصّصات في بند المساعدة المؤقتة العامة فهي تلزم لتمويل وظيفة موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً سبق أن أُقرت ومُوّلت لمدة سبعة أشهر، ووظيفة موظف معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٣) لمدة شهر، ووظيفة مساعد معني بتكنولوجيا المعلومات (من الرتبة خ ع-٢) لمدة ستة أشهر.

٦٩٦- وثمة تكاليف غير متكررة مجموعها ٩٦,٠ ألف يورو هيئ لسيدها في بند تكاليف السفر لعام ٢٠١٧ لكن لا يُهيأ لسيدها نظيرها لعام ٢٠١٨. ويُعزى ذلك إلى أن الدورة السنوية للجمعية لعام ٢٠١٨ ستعقد في لاهاي لا في نيويورك.

٦٩٧- إن الزيادة التي تنطوي عليها الموارد المطلوبة حُدّت فبلغت نسبتها قيمة معتدلة مقدارها ٣,٨ في المئة وذلك من خلال تشكيلة من التدابير، مثل العمل القائم على التآزر وإجراء تعديلات على الموارد من الموظفين بغية سد الاحتياجات الفعلية للأمانة على نحوٍ تُؤخى به المرونة المقترنة بمراعاة اعتبارات النجاعة وآثار العمل التآزري. فعلى سبيل المثال لا تُطلب لعام ٢٠١٨ وظيفة موظف قانوني معاون في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٢) كانت قد أُقرت لمدة تسعة أشهر في ميزانية عام ٢٠١٧؛ وبدلاً من ذلك تُطلب الآن لمدة ١٢ شهراً وظيفة موظف قانوني في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٣) سبق أن أُقرت ومُوّلت لمدة سبعة أشهر. إن ذلك سيمكّن أمانة جمعية الدول الأطراف من سد احتياجاتها الفعلية على نحو أفضل ومن التكفل بالاستمرارية ومن استدامة المعارف المؤسسية. ويضاف إلى ذلك أنه لا تُطلب لعام ٢٠١٨ وظيفة المساعد الخاص لرئيس الجمعية (من الرتبة ف-٢) القائمة في ذاكار التي أُقرت توفيرها في إطار المساعدة المؤقتة في ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المعتمدة لكنها لم تُموّل، وذلك استناداً إلى تغيير في الاحتياجات الفعلية مرتبط بالرئيس القادم للجمعية. وعلاوة على ذلك يُقلص مبلغ الميزانية المطلوب للبرنامج الرئيسي الرابع بتحويل وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة (وظيفة المصمّم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-٢)) إلى قسم خدمات تدبر المعلومات التابع لقلم المحكمة. إن التدبير المتمثل في إدماج هذه الوظيفة في إطار تدبر المعلومات وبيئة تكنولوجيا المعلومات يحقق على نطاق المحكمة جمعاء مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات متأتية عن العمل التآزري مع استدامة تقديم نفس الخدمات العالية درجة الجودة إلى أمانة الجمعية.

١٧٢٥,٢ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٦٩٨- يتألف ملاك العاملين في أمانة الجمعية من ١٠ وظائف ثابتة (٥ وظائف من الفئة الفنية و٥ وظائف من فئة الخدمات العامة) و١٢ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٧ وظائف من الفئة الفنية (٤,٢) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) و٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (١,٦) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). إن بعض وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعنية هي وظائف قصيرة المدة (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لتقديم الخدمات للجمعية وهيئاتها الفرعية.

^(٤٩) في رسالة مؤرخة بـ ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٦، أعلنت الدولة المضيفة المحكمة بأن حكومة هولندا وبلدية لاهاي، بالتعاون المشترك مع مركز مؤتمرات الخفل العالمي (World Forum Convention Center)، قررتا مواصلة تقديم الدعم المخصّص لتنظيم دورات جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في لاهاي في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨.

٦٩٩- وفي ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة أُقرت وظيفة الموظف القانوني في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٣) لمدة أربعة أشهر، بينما أُقرت وظيفة الموظف المعني بالشؤون الإدارية في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٣) لمدة خمسة أشهر.

٧٠٠- أما في ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة فثمة ثلاث وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-٣ تُحتسب كل تكاليفها وهي: وظيفة موظف معني بالشؤون الإدارية لمدة ١٢ شهراً، ووظيفة موظف معني بالشؤون الإدارية لشهر واحد، ووظيفة موظف قانوني لمدة ١٢ شهراً. إن وجود موظف من الرتبة ف-٣ مُمول وظيفته في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهراً كاملة يهيئ المزيد من الاستقرار، ويعزز الدعم المقدم إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية، وينمي الذاكرة المؤسسية، ويغني عن تسخير الوقت والموارد اللازمة مرة كل سنتين على الأقل لحشد موظف في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة بضعة أشهر في السنة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٩٤٣,٢ ألف يورو

٧٠١- يتألف ملاك العاملين في أمانة الجمعية حالياً من مديرها (من الرتبة مد-١) والأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية (من الرتبة ف-٥)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-٤)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-٣)، ومساعد خاص للمدير (من الرتبة ف-٢)، ومساعد إداري رئيسي (من الرتبة خ ع-٢)، وموظف معني بالوثائق/المحفوظات (من الرتبة خ ع-٢)، ومساعد معني بالاجتماعات والشؤون الإدارية (من الرتبة خ ع-٢) (٥٠)، ومساعدتين إداريتين (من الرتبة خ ع-٢). وفيما عدا الاستثناء المذكور في الفقرة التالية، يؤدي جميع العاملين في أمانة الجمعية مهامهم تحت إشراف مديرها. ويقدم العاملون فيها إلى الجمعية وإلى هيئاتها الفرعية خدمات فنية (يقدمها الموظفون القانونيون) وخدمات تقنية (يقدمها الموظفون المعنيون بدعم الائتمار والشؤون الإدارية).

٧٠٢- ويرفع المساعد الخاص لرئيس الجمعية تقاريره إلى الرئيس مباشرة. أما الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية فيرفع تقاريره إلى رئيس هذه اللجنة مباشرة. إنه، إضافة إلى المهام التي يضطلع بها بصفته الأمين التنفيذي، يواصل الاضطلاع بمهام ضمن الأمانة جمعاء، ولا سيما فيما يخص تمويل البرنامج الرئيسي الرابع وتسيير شؤونه. وبناءً على توصية من لجنة الميزانية والمالية وافقت الجمعية في عام ٢٠١٥ على تعيينه أميناً للجنة المراجعة (٥١) إضافةً إلى سائر المهام الآنف الذكر التي يتولاها. ويقدم الموظف المعني بالشؤون الإدارية والمساعد الإداري الرئيسي المساعدة إلى الأمين التنفيذي في عمله من أجل هاتين اللجنتين، كما يقدمها إليه بالقدر اللازم باقي العاملين في الأمانة.

المساعدة المؤقتة العامة ٦٠٤,٠ آلاف يورو

٧٠٣- يضم ملاك العاملين في الأمانة حالياً أربع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بدوام كامل، والعديد من الوظائف التي تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لأجل قصير بغية تقديم الخدمات إلى الجمعية

(٥٠) إن هذه الوظيفة من الرتبة خ ع-٢ سبق أن أُقرت باعتبارها وظيفة من الرتبة خ ع-٢.

(٥١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٤٣، الفقرة ٤٥.

وهيئاتها الفرعية. بيد أن الأمانة اتفقت مع قلم المحكمة على نقل وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (الموظف المعني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-رأ)) إلى قسم خدمات تدبر المعلومات اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في إطار السعي إلى العمل القائم على التآزر، مع العلم بأن شاغل هذه الوظيفة سيقوم بتقديم الدعم اللازم إلى الأمانة في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل وضع الوثائق والمقالات والمنشورات على هذا الموقع الشبكي، وتدبير شبكة ارتباط خارجي خاصة بالجمعية ومكتبها ولجنة الميزانية والمالية ولجنة المراجعة، والتكفل بالقيام في الوقت المناسب بتحميل المعلومات المتعلقة بأمر منها الانتخابات والمستجدات في شأن التكامل والبيانات الصحفية.

٧٠٤- موظف قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) وموظف قانوني (من الرتبة ف-٤) لمدة ٠,٥٥ شهر لكل منهما (متطلب مستمر). يقوم الموظف القانوني الرئيسي (من الرتبة ف-٥) والموظف القانوني (من الرتبة ف-٤) المعينان، خلال عدد محدود من الأيام، بتقديم الخدمات الفنية للجمعية وفريقيها العاملين (إعداد وثائق ما قبل الدورة، ووثائق الدورة، ومشاريع التقارير). إن عمل هذين الموظفين الإضافيين يرفد عمل الموظفين القانونيين اللذين يضمهما ملاك الأمانة الرئيسي.

٧٠٥- موظف معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية في التحضير لدورتها، وفي متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمها وغير ذلك من الشؤون ذات الصلة، بما فيها التحضير لدورات لجنة المراجعة. وإضافة إلى ذلك تهيئ هذه الوظيفة للأمين التنفيذي فرصة الاهتمام بالمزيد من اجتماعات فريق لاهاي العامل وإبلاغ لجنة الميزانية والمالية عن المسائل الرئيسية المتصلة بشؤون الميزانية والشؤون المالية والشؤون الإدارية.

٧٠٦- موظف معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٣) لمدة شهر واحد (متطلب جديد). يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية في رفق المحاضر وإعداد التقارير بشأن دورتي لجنة الميزانية والمالية ودورتي لجنة المراجعة.

٧٠٧- موظف معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمانة فيما يتعلق بالمسائل الكبيرة المتصلة بشؤون الميزانية والشؤون المالية والشؤون الإدارية، ويساعد الميسر المعني بالميزانية البرنامجية المقترحة^(٥٢).

٧٠٨- مساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن مكان عمل شاغل هذه الوظيفة في نيويورك، وهو يساند الرئيس خلال زيارته لها التي تُتناول في سياقها الشؤون المتصلة بالأمم المتحدة والمتعلقة بالحكمة الجنائية الدولية ("الحكمة"). إنه يقدم دعماً فنياً وتقنياً إلى الرئيس فيما يتعلق بإعداد بياناته، ومراسلاته، وتنسيقه مع أصحاب الشأن الرئيسيين. ويساعد هذا الموظف أيضاً في إعداد البلاغات الرسمية، والاهتمام بالمسائل المتصلة بالجمعية في مقر الأمم المتحدة، والتواصل المستمر مع الدول المتمتعة بصفة المراقب للترويج لعالمية نظام روما الأساسي. كما إن هذا الموظف يقدم خدمات فنية إلى المكتب وإلى فريق نيويورك

^(٥٢) لم تُطلب فيما يخص عام ٢٠١٨ وظيفة الموظف القانوني المعاون (من الرتبة ف-٢) التي أقرت في عداد وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمدة تسعة أشهر ضمن إطار ميزانية عام ٢٠١٧. فوظيفة الموظف القانوني (من الرتبة ف-٣)، موقرة لمدة ١٢ شهراً كاملة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ستكون أنجع، وستحتدب مرشحاً أفضل تأهيلاً، وستيسر الاحتفاظ بموظفي المساعدة المؤقتة العامة، وستغني عن إجراء عمليات توظيف مرّة كل سنتين لشغل وظيفة المساعدة المؤقتة العامة.

العامل، وإلى دورات الجمعية، وذلك بتوجيه من أمانة الجمعية. أما تقديم الخدمات التقنية فسيواصل توليته مكتب الاتصال القائم في نيويورك^(٥٣).

٧٠٩- مساعد خاص للمدير (من الرتبة ف-١) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يساعد شاغل هذه الوظيفة مدير أمانة الجمعية في التحضير لدورة الجمعية، بما في ذلك مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية وتنظيم الفعاليات الجانبية. كما إن هذا الموظف يقدم المساعدة باضطلاعاً بأنشطة أخرى على صعيد الدعم الإمدادي طيلة السنة، وينظم لقاءات المدير مع مسؤولي المحكمة وممثلي الدول الأطراف.

٧١٠- مساعدون معنيون بالتسجيل لمدة ١٢,٩٥ شهراً (متطلب مستمر). ستحتاج الأمانة إلى مساعدين معنيين بالتسجيل خلال الفترة الممتدة طيلة الأشهر السابقة للدورة السنوية للجمعية والمنتوية عند انتهاء هذه الدورة. إن المساعدين المعنيين بالتسجيل يساعدون المدير فيما يتعلق بكل الجوانب الإمدادية لجلسات الجمعية، بما في ذلك تحديد المتطلبات من الأحياز والاحتياجات إلى المعدات، وتسجيل الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية، والتواصل مع المندوبين.

٧١١- مساعد في مجال تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ستة أشهر (متطلب متكرر، مستمر منذ عام ٢٠١٦)^(٥٤). يضمن الدعم الذي يقدمه هذا الموظف ذو الرتبة خ ع-ر توفير الخدمات للدورة السنوية للجمعية على نحو سليم فيما يتعلق بعقود وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات في المحكمة، التي يجب تركيبها في مكان انعقاد الدورة؛ مع العلم أيضاً بوجود توفر موظفين جاهزين للاستدعاء لتذليل كل مشكلة قد تطرأ.

١٤٠,٠ ألف يورو المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات

٧١٢- لا تغير في المبلغ المطلوب من أجل المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات.

٧١٣- إن المساعدة المؤقتة تلزم بصورة خاصة لترجمة الوثائق الرسمية للجمعية وهيئاتها الفرعية، وتسجيل المندوبين، وإصدار الشارات، واستنساخ الوثائق بأعداد كبيرة وتوزيعها، وتيسير مشاركة المندوبين في الدورات بصورة عامة.

٣٨,٠ ألف يورو العمل الإضافي

٧١٤- لا تغير في المقدار المطلوب من أجل العمل الإضافي. ويُدفع تعويض عن العمل الإضافي للموظفين من فئة الخدمات العامة الذين تُستأجر خدماتهم لمدة قصيرة ويُطلب منهم تقديم المساعدة الآتية الذكر ويتوجب عليهم بالضرورة أن يعملوا لمدة تتجاوز ساعات العمل المعتادة، وقد تمتد لتشمل عطل نهاية الأسبوع، خلال دورة الجمعية ودورات لجنة الميزانية والمالية، أو فيما يتعلق بدورة الجمعية ودورات هذه اللجنة.

^(٥٣) سيتولى رئيس جديد للجمعية مهام منصبه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إذ سيكون هناك مكتب جديد للفترة الممتدة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٠. فلا تُطلب فيما يخص عام ٢٠١٨ وظيفة المساعدة المؤقتة العامة المتمثلة في وظيفة المساعد الخاص للرئيس (ف-٢) العامل في داكار، التي أقرت لكن لم تمّوّل ضمن إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٧.

^(٥٤) يُحتاج إلى دعم في مجال تكنولوجيا المعلومات لكل دورة سنوية للجمعية تُعقد في لاهاي. ولم يُطلب هذا الدعم في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧ لأنه كان من المقرّر عقد الدورة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٩٩٣,٠ ألف يورو

٧١٥- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٦,٧ ألف يورو (١,٧ في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد. وقد استُند في حساب مقدار ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة إلى مبالغ المصروفات الفعلية في عام ٢٠١٦. إن التقليل البالغ مقداره ١٩٠.٠٠٠ يورو في ميزانية البرنامج الرئيسي الرابع ضمن ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة، كما قرره الجمعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، جُسّد رئيسياً في بند الخدمات التعاقدية. وعليه فإن الأرقام الخاصة بالخدمات التعاقدية في ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة تشهد زيادة لا تجسّد كل المصروفات الفعلية ضمن إطار هذا البند لأن بعض الموارد المخصصة له أُعيد تخصيصها لبنود أخرى من بنود الميزانية. ويستلزم سد تكاليف عقد الجمعية في لاهاي زيادة في الموارد المخصصة للبرنامج الرئيسي الرابع لأنه يجب أن تؤخذ في الحسبان عدة تكاليف تُتكبّد في لاهاي لكن لا تُتكبّد عندما يُؤتمّر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويُعوّض جزء من هذه الزيادة بتقليل تكاليف سفر موظفي الأمانة عندما تُعقد الدورة في لاهاي وتحمّل الدولة المضيفة تكاليف استئجار قاعات الاجتماع والمؤنة في مركز مؤتمرات المحفل العالمي.

السفر

٤٣٢,١ ألف يورو

٧١٦- يشهد المبلغ المطلوب في بند السفر انخفاضاً مقداره ٩٦,٠ ألف يورو (١٨,٢ في المئة). إن الانخفاض في تكاليف السفر بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة يعزى إلى أنه لا يُحتاج إلى ميزانية لسد أسفار موظفي الأمانة لتقديم الخدمات الفنية والتقنية لدورة الجمعية في نيويورك لأن الدورة السنوية ستُعقد في لاهاي.

٧١٧- وتُهيئ ميزانية السفر لسد تكاليف أسفار أعضاء لجنة الميزانية والمالية للمشاركة في دوراتها، والرحلات المنتظر أن يقوم بها رئيس هذه اللجنة للمشاركة في جلسات مع فريق لاهاي العامل وفريق نيويورك العامل ومسؤولي المحكمة، والأسفار التي يقوم بها بضعة من أعضاء هذه اللجنة لزيارة المكاتب الميدانية. كما إن المخصّص في إطار هذا البند من الميزانية يسد تكاليف سفر أعضاء مكتب رئيس الجمعية، بما في ذلك زيارات مقر المحكمة في لاهاي وزيارات نيويورك. وتُسَدّ بالموارد المطلوبة أيضاً تكاليف سفر خمسة من أعضاء لجنة المراجعة إلى لاهاي.

الضيافة

٥,٠ آلاف يورو

٧١٨- لا تُغيّر في المبلغ المطلوب من أجل الضيافة. إن المخصّصات للضيافة ستُستخدم رئيسياً من أجل دورتي لجنة الميزانية والمالية ودورتي لجنة المراجعة.

الخدمات التعاقدية

٥٠١,٧ ألف يورو

٧١٩- ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الخدمات التعاقدية على زيادة مقدارها ١١٢,٧ ألف يورو (٢٩,٠ في المئة) تعزى رئيسياً إلى تكاليف عقد الدورة السابعة عشرة للجمعية في مركز مؤتمرات المحفل العالمي في لاهاي. وتلزم الموارد المعنية لسد التكاليف المتصلة بالدورة السابعة عشرة للجمعية (بما فيها تكاليف خدمات متفرقة ومرافق في مكان انعقاد الجمعية في لاهاي، وإصدار الشارات، واستئجار المزيد من العاملين المعيّنين بالأمن،

وأعمال الطباعة، والمعدات)، ولسد تكاليف ما يُعهد به إلى جهات خارجية من خدمات الترجمة والطباعة الخارجية الخاصة بدورتي لجنة الميزانية والمالية.

التدريب ١٠,١ آلاف يورو

٧٢٠- لا تُغيّر في المبلغ المطلوب من أجل التدريب. وتُستخدم المخصّصات للتدريب بغية استدامة مواكبة الموظفين للمستجدات في مجالات عملهم المحدّدة.

النفقات التشغيلية العامة ٢٤,٤ ألف يورو

٧٢١- لا تُغيّر في مقدار المخصّصات لسد النفقات التشغيلية العامة. وتُسد بهذه المخصّصات المصروفات على إرسال الوثائق والمذكرات الشفوية والمطبوعات بالبريد إلى الدول الأطراف وإلى أعضاء لجنة الميزانية والمالية وأعضاء لجنة المراجعة، وإرسالها في بعض المناسبات من أجل حلقات التدارس بغية النهوض بعملية نظام روما الأساسي، وذلك إما بالبريد العادي أو بالبريد المسجّل أو بالبريد الخاص.

اللوازم والمواد ١٤,٧ ألف يورو

٧٢٢- لا تُغيّر في مقدار المخصّصات لسد تكاليف اللوازم والمواد. وتُسد بهذه المخصّصات تكاليف اللوازم المكتبية، بما فيها لوازم الكتابة التي يستخدمها موظفو الأمانة (ومنهما القرطاس، وخرطيش الحبر، وأقلام الحبر، ودفاتر المذكرات، والأضابير)، ولوازم الكتابة لدورتي لجنة الميزانية والمالية، ودورتي لجنة المراجعة، والدورة السنوية للجمعية، والاجتماعات العادية لفريق لاهاي العامل.

الأثاث والعتاد ٥,٠ آلاف يورو

٧٢٣- لا تُغيّر في مقدار المخصّصات لسد تكاليف الأثاث والعتاد. وقد تديرت أمانة الجمعية أمر زيادة النجاعة من خلال استعمال حافظات إلكترونية من النوع USB، توفّر على المندوبين المشاركين في دورة الجمعية. وتتضمّن هذه الحافظات الوثائق الرسمية من وثائق ما قبل الدورة باللغات الرسمية، الأمر الذي يؤدي وفورات في تكاليف طبع النسخ الورقية من هذه الوثائق، ونقلها، وتخزينها، وتوزيعها. إن زيادة اتّباع النهج القائم على "التقليل من استخدام الورق" والاستعانة بالموقع الشبكي للجمعية وشبكات الترابط الخارجي يمكن أن يتيح المزيد من تقليص الحاجة إلى المواد المطبوعة في الأجل المتوسط.

الجدول ٤٠ : البرنامج الرئيسي الرابع: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	التعدي في الموارد		مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)				البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
	نسبته المئوية	مقدار	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	
٦٥٢,٢	(١,٤)	(٩,٣)	٦٦١,٥				الموظفون من الفئة الفنية
٢٩١,٠	(٦,١)	(١٨,٨)	٣٠٩,٨				الموظفون من فئة الخدمات العامة
٩٤٣,٢	(٢,٩)	(٢٨,١)	٩٧١,٣	٧٤٧,٢	-	٧٤٧,٢	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٦٠٤,٠	٢٢,٤	١١٠,٧	٤٩٣,٣	٤٢٠,٥	-	٤٢٠,٥	المساعدة المؤقتة العامة
١٤٠,٠	-	-	١٤٠,٠	٣١٠,٥	-	٣١٠,٥	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
٣٨,٠	-	-	٣٨,٠	٣٢,٧	-	٣٢,٧	العمل الإضافي
٧٨٢,٠	١٦,٥	١١٠,٧	٦٧١,٣	٧٦٣,٧	-	٧٦٣,٧	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
٤٣٢,١	(١٨,٢)	(٩٦,٠)	٥٢٨,١	٣٢١,٦	-	٣٢١,٦	السفر
٥,٠	-	-	٥,٠	٣,٦	-	٣,٦	الضيافة
٥٠١,٧	٢٩,٠	١١٢,٧	٣٨٩,٠	٨٩٤,٥	-	٨٩٤,٥	الخدمات التعاقدية
١٠٠,١	-	-	١٠٠,١	-	-	-	التدريب
-	-	-	-	-	-	-	الخبراء الاستشاريون
٢٤,٤	-	-	٢٤,٤	٧,٥	-	٧,٥	النفقات التشغيلية العامة
١٤,٧	-	-	١٤,٧	٢,٤	-	٢,٤	اللوازم والمواد
٥,٠	-	-	٥,٠	١,٠	-	١,٠	الأثاث والعتاد
٩٩٣,٠	١,٧	١٦,٧	٩٧٦,٣	١ ٢٣٠,٦	-	١ ٢٣٠,٦	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٢ ٧١٨,٢	٣,٨	٩٩,٤	٢ ٦١٨,٨	٢ ٧٤١,٥	-	٢ ٧٤١,٥	المجموع

الجدول ٤١ : البرنامج الرئيسي الرابع: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة الموظفين	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	أمين										البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	
				١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١	٢	مساعد	عام	وكيل أمين عام		
١٠	٥	٢	٣	٥	-	١	١	١	١	١	١	-	-	-	المقترح لعام ٢٠١٧
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجديدة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المعاداة التخصيص
-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المعاداة التصنيف
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المستعانة/المعاداة
١٠	٥	٣	٢	٥	-	١	١	١	١	١	١	-	-	-	المقترح لعام ٢٠١٨
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بنوم كامل)															
٥,٦٤	٢,٠٨	٢,٠٨	-	٣,٥٦	١,٠٠	١,٦٩	٠,٧٨	٠,٠٥	٠,٠٥	-	-	-	-	-	المقترح لعام ٢٠١٧
٥,٦٧	١,٥٨	١,٥٨	-	٤,٠٩	١,٠٠	١,٠٠	٢,٠٠	٠,٠٥	٠,٠٥	-	-	-	-	-	المستمرة
٠,٠٨	-	-	-	٠,٠٨	-	-	٠,٠٨	-	-	-	-	-	-	-	الجديدة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحوّلة
٥,٧٥	١,٥٨	١,٥٨	-	٤,١٨	١,٠٠	١,٠٠	٢,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٥	-	-	-	-	-	المقترح لعام ٢٠١٨

الجدول ٤٢ : البرنامج ٤١٠٠ : ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

٤١٠٠ وحدة خدمات المؤتمرات	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التعديرات في الموارد	
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	
							المجموع	(بآلاف اليوروات)
الموظفون من الفئة الفنية	-	-	-	-	-	-	-	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٠,٤	٠,٤	٠,٤	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	١٤٦,٥	١٤٦,٥	٢٣٦,٥	١١٤,٣	٤٨,٣	٣٥٠,٨	٣٥٠,٨
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	٢٢٥,٧	٢٢٥,٧	٨٠,٠	-	-	٨٠,٠	٨٠,٠
العمل الإضافي	-	١٧,٩	١٧,٩	٢٠,٠	-	-	٢٠,٠	٢٠,٠
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	٣٩٠,١	٣٩٠,١	٣٣٦,٥	١١٤,٣	٣٤,٠	٤٥٠,٨	٤٥٠,٨
السفر	-	٢٩,٨	٢٩,٨	٦٣,٧	(٦٣,٧)	(٩٩,٩)	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	٨١٣,٣	٨١٣,٣	٣١٣,٠	١٠٠,٠	٣١,٩	٤١٣,٠	٤١٣,٠
التدريب	-	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	٧,٥	٧,٥	١١,٠	-	-	١١,٠	١١,٠
اللوازم والمواد	-	-	-	١٠,٠	-	-	١٠,٠	١٠,٠
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	-	٨٥٠,٦	٨٥٠,٦	٣٩٧,٧	٣٦,٣	٩,١	٤٣٤,٠	٤٣٤,٠
المجموع	-	١٢٤١,١	١٢٤١,١	٧٣٤,٢	١٥٠,٦	٢٠,٥	٨٨٤,٨	٨٨٤,٨

الجدول ٤٣ : البرنامج ٤١٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

٤١٠٠ وحدة خدمات المؤتمرات	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد	٥-مد	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها				مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع الموظفين	
													فوقها	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف		١-مد
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المستعانة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بنوم كامل)																				
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	٠,١٥	٠,١٥	٠,٣٦	١,٠٠	١,٤٦	١,٠٠	-	-	-	-	-	-	١,٠٨	١,٠٨	٢,٥٣
المستمرة	-	-	-	-	-	٠,١٥	٠,١٥	١,٠٠	١,٠٠	٢,٠٩	١,٠٠	-	-	-	-	-	-	١,٥٨	١,٥٨	٣,٦٧
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	٠,١٥	٠,١٥	١,٠٠	١,٠٠	٢,٠٩	١,٠٠	-	-	-	-	-	-	١,٥٨	١,٥٨	٣,٦٧

٧٢٤- لقد أُدرجت في إطار البرنامج ٤١٠٠ (وحدة خدمات المؤتمرات) تكاليف الائتمار، التي تتألف من عناصر منها تكاليف دورة الجمعية، وتكاليف دورتي لجنة الميزانية والمالية، وتكاليف دورتي لجنة المراجعة

(باستثناء التكاليف المدرجة في البرنامج ٤٥٠٠)، وتكاليف الاجتماعات العادية لفريق لاهاي العامل. وتشمل هذه التكاليف أيضاً تكاليف المساعدة المؤقتة العامة الخاصة بالاجتماعات وتكاليف السفر.

الجدول ٤٤ : البرنامج ٤٢٠٠ : ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)				البرنامج ٤٢٠٠ : سكرتاريا الجمعية
	مقدار	نسبته المئوية	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع	
٥٠٢,٨	(٠,٩)	(٤,٧)	٥٠٧,٥				الموظفون من الفئة الفنية
٢١١,١	(٧,٥)	(١٧,١)	٢٢٨,٢				الموظفون من فئة الخدمات العامة
٧١٣,٩	(٣,٠)	(٢١,٨)	٧٣٥,٧	٥٢٩,٥	-	٥٢٩,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
-	(١٠٠,٠)	(٨٤,٦)	٨٤,٦	١٤٦,٢	-	١٤٦,٢	المساعدة المؤقتة العامة
-	-	-	-	-	-	-	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
١٨,٠	-	-	١٨,٠	١٤,٨	-	١٤,٨	العمل الإضافي
١٨,٠	(٨٢,٥)	(٨٤,٦)	١٠٢,٦	١٦١,٠	-	١٦١,٠	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
١٦,٥	(٧٢,٤)	(٤٣,٢)	٥٩,٧	٢١,٣	-	٢١,٣	السفر
١,٠	-	-	١,٠	٠,٣	-	٠,٣	الضيافة
-	-	-	-	٦,٤	-	٦,٤	الخدمات التعاقدية
٥,٥	١,٩	٠,١	٥,٤	-	-	-	التدريب
-	-	-	-	-	-	-	الخبراء الاستشاريون
-	-	-	-	-	-	-	النفقات التشغيلية العامة
٤,٧	-	-	٤,٧	٢,٤	-	٢,٤	اللوازم والمواد
٥,٠	-	-	٥,٠	١,٠	-	١,٠	الأثاث والعتاد
٣٢,٧	(٥٦,٩)	(٤٣,١)	٧٥,٨	٣١,٤	-	٣١,٤	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٧٦٤,٦	(١٦,٣)	(١٤٩,٤)	٩١٤,٠	٧٢١,٩	-	٧٢١,٩	المجموع

الجدول ٤٥ : البرنامج ٤٢٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة للموظفين	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨										البرنامج ٤٢٠٠ : سكرتاريا الجمعية		
		مدير	مساعد	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	ف-٦			
٨	٤	٢	٢	٤	-	١	١	١	-	١	-	-	-	٢٠١٧ المقررة لعام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجديدة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المعاداة التخصيص
-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المعاداة التصنيف
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المستعانة/المعاداة
٨	٤	٣	١	٤	-	١	١	١	-	١	-	-	-	المقترحة لعام ٢٠١٨
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بدوام كامل)														
١,٦٩	١,٠٠	١,٠٠	-	٠,٦٩	-	٠,٦٩	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١٧ المقررة لعام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المستمرة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجديدة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الحوالة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المقترحة لعام ٢٠١٨

٧٢٥- لقد أدرجت في إطار البرنامج ٤٢٠٠ (سكرتاريا الجمعية) الموارد الخاصة بالسكرتاريا بما فيها الموارد الخاصة بمكتب رئيس الجمعية، والتكاليف المتصلة بالخدمات والعمل المؤدّيّين من أجل مكتب الجمعية، وفريقه العاملين (فريق لاهاي العامل وفريق نيويورك العامل)، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة المراجعة (باستثناء التكاليف المدرجة في إطار البرنامج ٤٥٠٠).

الجدول ٤٦ : البرنامج ٤٤٠٠ : ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج ٤٤٠٠ : مكتب رئيس الجمعية	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التعديرات في الموارد		
	المصرفات من صندوق الطوارئ			المصرفات من صندوق الطوارئ			الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية (بآلاف اليوروات)
	المجموع	صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨			
الموظفون من الفئة الفنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	٥٩,٦	-	٥٩,٦	١٢١,٠	٠,٥	١٢١,٥	٠,٤	١٢١,٥	٠,٤
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٥٩,٦	-	٥٩,٦	١٢١,٠	٠,٥	١٢١,٥	٠,٤	١٢١,٥	٠,٤
السفر	٥٦,٨	-	٥٦,٨	٨٦,٧	١٣,٢	٩٩,٩	١٥,٢	٩٩,٩	١٥,٢
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	٠,٣	-	٠,٣	-	١٢,٠	١٢,٠	-	١٢,٠	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٥٧,١	-	٥٧,١	١٦٧,٧	٢٥,٢	١١١,٩	٢٩,١	١١١,٩	٢٩,١
المجموع	١١٦,٧	-	١١٦,٧	٢٠٧,٧	٢٥,٧	٢٣٣,٤	١٢,٤	٢٣٣,٤	١٢,٤

الجدول ٤٧ : البرنامج ٤٤٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج ٤٤٠٠ : مكتب رئيس الجمعية	وظائف الثابتة											
	وكيل أمين عام		مساعد		مد-١		مد-٢		مد-٣		مد-٤	
	عام	مساعد	مد-١	مد-٢	مد-٣	مد-٤	مد-١	مد-٢	مد-٣	مد-٤	موظفون فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بدوام كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٧٢٦- لقد أُدرجت في إطار البرنامج ٤٤٠٠ (مكتب رئيس الجمعية) التكاليف المباشرة المتصلة بمكتب رئيس الجمعية، مثل تكاليف سفر الرئيس إلى لاهاي ونيويورك وأوروبا وضمن أفريقيا، وتكاليف وظيفة المساعد الخاص للرئيس، وتكاليف الخدمات التعاقدية للنهوض بأود اللقاءات مع الدبلوماسيين والمسؤولين الرفيعي المستوى.

الجدول ٤٨ : البرنامج ٤٥٠٠ : ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

البرنامج ٤٥٠٠ : لجنة الميزانية والمالية	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التغير في الموارد	
	المصرفات من صندوق الطوارئ		المصرفات من صندوق الطوارئ		الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	
	المجموع	صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه	المصرفات من صندوق الطوارئ	مقدار	نسبته المئوية	نسبته المئوية	مقدار
الموظفون من الفئة الفنية			١٥٤,٠		(٤,٦)	(٣,٠)	١٤٩,٤	
الموظفون من فئة الخدمات العامة			٨١,٦		(١,٧)	(٢,١)	٧٩,٩	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢١٧,٣	-	٢٣٥,٦	٢١٧,٣	(٦,٣)	(٢,٧)	٢٢٩,٣	
المساعدة المؤقتة العامة	٦٨,٢	-	٥١,٢	٦٨,٢	٨٠,٥	١٥٧,٢	١٣١,٧	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٨٤,٨	-	٦٠,٠	٨٤,٨	-	-	٦٠,٠	
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٥٣,٠	-	١١١,٢	١٥٣,٠	٨٠,٥	٧٢,٤	١٩١,٧	
السفر	٢١٣,٧	-	٣١٧,٩	٢١٣,٧	(٢,٢)	(٠,٧)	٣١٥,٧	
الضيافة	٣,٣	-	٤,٠	٣,٣	-	-	٤,٠	
الخدمات التعاقدية	٧٤,٥	-	٧٦,٠	٧٤,٥	٠,٧	٠,٩	٧٦,٧	
التدريب	-	-	٤,٧	-	(٠,١)	(٢,١)	٤,٦	
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-	
النفقات التشغيلية العامة	-	-	١٣,٤	-	-	-	١٣,٤	
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-	
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٩١,٥	-	٤١٦,٠	٢٩١,٥	(١,٦)	(٠,٤)	٤١٤,٤	
المجموع	٦٦١,٨	-	٧٦٢,٨	٦٦١,٨	٧٢,٦	٩,٥	٨٣٥,٤	

الجدول ٤٩ : البرنامج ٤٥٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

البرنامج ٤٥٠٠ : لجنة الميزانية والمالية	وكيل أمين عام	مساعد أمين عام	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد	٥-مد	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع الموظفين	
																		موظفون	موظفون	موظفون	موظفون		
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	١	-	٢
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	١	-	٢
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بدوام كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقررة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٤٢
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٠
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٠٨
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٨

٧٢٧- لقد أُدرجت في إطار البرنامج ٤٥٠٠ (لجنة الميزانية والمالية) التكاليف المباشرة المتصلة بلجنة الميزانية والمالية ولجنة المراجعة، مثل تكاليف الترجمة الشفوية المدرجة في إطار بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات، وتكاليف الترجمة التحريرية المدرجة في إطار بند الخدمات التعاقدية، وتكاليف أسفار أعضاء لجنة الميزانية والمالية وأعضاء لجنة المراجعة، وتكاليف وظيفة الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، وتكاليف وظيفة المساعد الإداري الرئيسي، وتكاليف اثني عشر شهراً من عمل الموظف المعني بالشؤون الإدارية في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وتكاليف شهر واحد من عمل الموظف المعني بالشؤون الإدارية في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وتكاليف الضيافة فيما يخص دورتي لجنة الميزانية والمالية ودورتي لجنة المراجعة، وتكاليف التدريب، وتكاليف الطباعة الخارجية للتوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية وعن لجنة المراجعة.

هـ- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

المقدمة

٧٢٨- أنشئ هذا البرنامج الرئيسي لتوفير صيانة مقر المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي. وتُوفّر خدمات الصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية حالياً بموجب عقد مع جهة خارجية هي شركة البناء Courtys. وقد مُدّدت الفترة المشمولة بهذا العقد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨. ويُعمل الآن على برنامج لاستدراج عروض تنافسية لتوفير هذه الخدمات في إطار عقد جديد؛ ويُتوقّع أن يتسلّم المقاول الجديد المهمة من المقاول السابق في الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١ ٤٩٨,٥ ألف يورو

موارد الميزانية

٧٢٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٣,٦ ألف يورو (٣ في المئة) تعزى إلى تطبيق مؤشر الأسعار الهولندي الساري على عقود توفير الخدمات.

١ ٤٩٨,٥ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة

٧٣٠- إن مقدار الزيادة البالغة نسبته ٣ في المئة هو مبلغ تقديري حُسب على أساس زيادة مؤشر الأسعار الساري على عقود الخدمات في هولندا. وقد حُسبت التكاليف للأشهر التسعة الأخيرة من عام ٢٠١٨ على أساس التناسب مع نظيراتها لعام ٢٠١٧ مزيدةً زيادةً نسبتها ٣ في المئة. أما المقدار النهائي المعزى إلى تطبيق مؤشر الأسعار المعني فيبقى خاضعاً لنتيجة عملية استدراج العروض التنافسية من أجل اختيار مقاول رئيسي جديد.

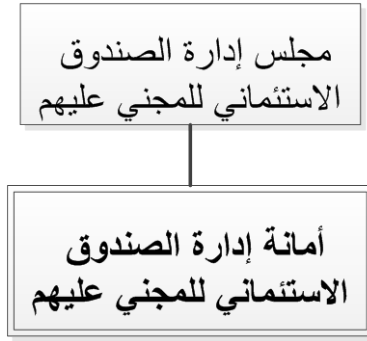
٧٣١- وتُسَدُّ في إطار هذا البرنامج الرئيسي تكاليفُ المباني المتصلة بالصيانة الوقائية وبالصيانة التصحيحية وبالمستبدلات المندرجة في عداد رأس المال. وعلى غرار السنتين السابقتين سيُخصّص جميع مصروفات عام ٢٠١٨ المقدّرة للصيانة الوقائية، وليس هناك من تكاليف تترتب على صيانة تصحيحية. ولا يُتوقّع أن تُتكبّد في عام ٢٠١٨ تكاليف مترتبة على استبدال عناصر تدرج في عداد رأس المال. ومن المتوقع أن تغلب تكاليف الصيانة التصحيحية اعتباراً من عام ٢٠١٩ غلبةً تواكب تقادّم المباني الدائمة.

٧٣٢- لقد قُدّمت إلى المنسق المعني بالمباني التابع للفريق العامل القائم في لاهاي وثيقة عمّا استُبدل في المباني الدائمة من العناصر المندرجة في عداد رأس المال للأمد الطويل، لكن تكاليف الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال التي طلبت لجنة الميزانية والمالية تبيّانها تُعرض في المرفق الحادي عشر.

الجدول ٥٠: البرنامج الرئيسي الخامس: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

المباني	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						
	التعثر في الموارد			الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)			
	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية	مقدار	المصروفات من صندوق الطوارئ	المصروفات من صندوق الطوارئ	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع
الموظفون من الفئة الفنية	-	-	-	-	-	-	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	١ ٤٩٨,٥	٣,٠	٤٣,٦	١ ٤٥٤,٩	٢ ٨٢٤,٦	-	٢ ٨٢٤,٦
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١ ٤٩٨,٥	٣,٠	٤٣,٦	١ ٤٥٤,٩	٢ ٨٢٤,٦	-	٢ ٨٢٤,٦
المجموع	١ ٤٩٨,٥	٣,٠	٤٣,٦	١ ٤٥٤,٩	٢ ٨٢٤,٦	-	٢ ٨٢٤,٦

واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم



المقدمة

٧٣٣- يدعم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لدى المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") الأنشطة التي تتناول الأذى الناجم عن الجرائم المندرجة ضمن نطاق اختصاص المحكمة وذلك بمساعدة المجني عليهم في العودة إلى حياتهم الكريمة في مجتمعاتهم وإسهامهم فيها. ويؤدي الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لدى المحكمة ("الصندوق الاستئماني" أو "الصندوق") مهمتين: (١) تسيير شؤون جبر الأضرار الذي تأمر به المحكمة بحق الشخص المدان^(٥٥)، (٢) تسخير موارد أخرى لصالح المجني عليهم وفقاً لأحكام المادة ٧٩ من نظام روما الأساسي^(٥٦). ويقدم في إطار كلتا هاتين المهمتين الدعم إلى المجني عليهم في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة منذ الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢^(٥٧).

الغايات الاستراتيجية

٧٣٤- لئن كانت استراتيجية المحكمة واستراتيجية الصندوق الاستئماني للمجني عليهم متصلتين فإن الغايات الاستراتيجية للصندوق الاستئماني ترتبط على وجه التحديد بولاياته المشتملة على مهمتين هما مهمة تقديم المساعدة إلى المجني عليهم في جرائم تدرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ومهمة جبر أضرارهم، وذلك وفق إطار حوكمي خاص يخضع مجلس إدارة الصندوق بموجبه لمساءلة مباشرة من الدول الأطراف بشأن أنشطة الصندوق^(٥٨). ثم إن مشاريع مساعدة المجني عليهم التي ينفذها الصندوق لا تمول من الاشتراكات المقررة بل تمول رئيسياً عن طريق التبرعات والهبات التي تقدمها جهات خاصة. ويمول جبر الأضرار بما قد تأمر به المحكمة من

^(٥٥) القاعدة ٩٨(٢) و(٣) و(٤) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

^(٥٦) القاعدة ٩٨(٥) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وللاستزادة من المعلومات عن الأساس القانوني للصندوق الاستئماني للمجني عليهم يرجى الرجوع إلى الموقع الشبكي <http://trustfundforvictims.org/legal-basis>.

^(٥٧) كما يرد تعريفها في المواد ٦ و٧ و٨ من نظام روما الأساسي.

^(٥٨) البند ٧٦ من نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (الوثيقة ICC-ASP/4/Res.3).

التعويضات والغرامات والمصادرات و/أو عن طريق استكمال ما يُدفع من تعويضات بـ "الموارد الأخرى للصندوق الاستثمائي"، إذا قرّر ذلك مجلس إدارة الصندوق^(٥٩).

٧٣٥- إن الغايات الاستراتيجية للصندوق الاستثمائي للمحني عليهم محدّدة في خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٧، بصيغتها التي اعتمدها مجلس إدارته في آب/أغسطس ٢٠١٤. وتسلّط الغايات الاستراتيجية للصندوق الضوء على الأهمية التي ينيطها مجلس إدارته بالأداء على صعيد تنفيذ البرنامج وإدارته، والبروز للعيان والحظو بالتقدير، والتطوير التنظيمي الفعّال والناجح، والاستدامة المالية من أجل استكمال تنامي الصندوق على النحو الذي تتوخاه الدول الأطراف.

٧٣٦- وقد قرّر مجلس إدارة الصندوق الاستثمائي للمحني عليهم، في اجتماعه السنوي الذي عُقد من ١٦ حتى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ في لاهاي، تمديد فترة صلاح خطته الاستراتيجية لسنة واحدة لتشمل عام ٢٠١٨. وسيتيح ذلك للصندوق الاستثمائي النظر في العناصر التالية البيان باعتبارها لبناتٍ هامةً في صرح الخطة الاستراتيجية الجديدة: الخبرة الأولية المكتسبة في سياق تصميم وتنفيذ أعمال جبر الأضرار الذي أمرت به المحكمة في أربع قضايا؛ وتوسيع نطاق برامج الصندوق الخاصة بمهمته المتمثلة في المساعدة التوسيع المقرّر؛ ونتيجة التقييم الخارجي للبرامج؛ وتكثيف الأنشطة المضطّعة بما على صعيد جمع الأموال للصندوق وإبرازه للعيان. وبناءً على ذلك تبقى غايات وأهداف الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستثمائي للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٧، وخطة مراقبة أداء الصندوق، وإطار تدبر المخاطر الخاص به، صالحة فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة.

٧٣٧- وتمثّل رسالة الصندوق الاستثمائي للمحني عليهم في رأب الأذى الناتج عن الجرائم التي تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة وذلك بالسهر على إعمال حقوق المحني عليهم وأسرههم من خلال توفير تعويضات جبر الضرر والمساعدة.

٧٣٨- إن إطار نتائج الصندوق الاستثمائي للمحني عليهم المبين في المرفق الثالث عشر أُدرج ضمن خطة رصد أدائه، المرفقة بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وقد استعرض مجلس إدارة الصندوق خطة رصد الأداء وأقرها في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وسيُتهدى بها في التخطيط التنظيمي والبرنامجي حتى غاية عام ٢٠١٨. وبيّن إطار نتائج الصندوق، إلى جانب رؤيته ورسالته وغاياته الاستراتيجية ومبادئ وضع برامجه، النتائج المرحلية (النواتج) التي تدعم غاياته الاستراتيجية وتستند بدورها إلى النتائج المحرزة في آحاد المشاريع ونتائج الأداء على الصعيد التنظيمي (المخرجات). ويُعرض إطار نتائج الصندوق في الملحة العامة المتعلقة به الواردة في المرفق الثالث عشر. وتحدّد في خطة رصد أداء الصندوق مؤشرات للأداء فيما يخص جميع النتائج، ووظائف الرصد والتقييم ضمن إطار الصندوق، وإجراءات تقييم جودة البيانات. إن الوثيقة الكاملة لخطة رصد أداء الصندوق تُقدّم على حدة.

٧٣٩- وقد قرّر مجلس إدارة الصندوق الاستثمائي للمحني عليهم، في اجتماعه السنوي الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٧، استدامة أنشطته المضطّعة بما في إطار مهمته المتمثلة في المساعدة في شمال أوغندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأقرّ استهلال برنامج جديد للمساعدة في كوت ديفوار. وتجرى في عام ٢٠١٧ مهمات تقييم للبرامج الجديدة الخاصة بالمساعدة في كينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

^(٥٩) البند ٥٦ من نظام الصندوق الاستثمائي للمحني عليهم.

٧٤٠- وفيما يخص جبر الأضرار، يظل عبء العمل الواقع على عاتق الصندوق الاستئماني يتنامى تنامياً ذا شأن. وقد أحاط مجلس إدارة الصندوق علماً بالمستجدات في قضية لوبنغا (*Lubanga*) وقضية كاتنغا (*Katanga*). ويُتوقع أن تُبلَّغ في كليهما مرحلة تنفيذ الأوامر القاضية بجبر الأضرار بصورة كاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بدءاً من عام ٢٠١٧ فصاعداً. وأحاط مجلس إدارة الصندوق الاستئماني علماً أيضاً بالإجراءات في قضية بمبا (*Bemba*) وقضية المهدي، بما في ذلك الوثائق التي أودعها الصندوق أمام الدوائر المختصة، ويُتوقع أن تطلب إليه هذه الدوائر، بعد إصدارها الأوامر بجبر الأضرار، أن يضع مشاريع خطط تنفيذ جبر الأضرار.

٧٤١- كما ينوّه الصندوق الاستئماني للمحني عليهم إلى أن مجلس إدارته أبقى على قراره السابق القاضي بأن يُعهد إلى جهات خارجية بالأنشطة المتصلة بإجراء عمليات تقييم الحالات في إطار مهمة الصندوق المتمثلة في المساعدة، وتكوين قدرات شركاء الصندوق في التنفيذ، وتصميم وإعمال نظام المعلومات التديرية (MIS). وسيموّل ذلك من موارد متأتية من تبرعات (مجموعها ٩٥٠,٠ ألف يورو)، أي من موارد خارجة عن ميزانية البرنامج الرئيسي السادس.

٧٤٢- وأعرب مجلس إدارة الصندوق الاستئماني من جديد عن اهتمامه بأن يولي الصندوق درجة قصوى من الأولوية لتحقيق تحسينات على صعيد جمع الأموال وما يتصل به من بروز المؤسسة المتمثلة في الصندوق للعيان. إن ذلك يستلزم من أمانة الصندوق قدرة راسخة وطويلة الأمد على تحقيق نتائج مجدية، وتحسين التعاون القائم على التآزر مع المحكمة والاستعانة بشراكات ابتكارية تؤتي (جزئياً) مساهمات عينية من شأنها تعزيز وتخفيف تحقيق نواتج الصندوق الاستئماني بتبعات زهيدة في مجال الميزانية.

٧٤٣- ويُعزّم تحقيق وفورات مماثلة في إطار الميزانية العادية في مجال المراقبة والتقييم وقياس الأثر. وفيما يخص تقييم البرامج المستقل الأنف الذكر، يسعى الصندوق الاستئماني إلى إيجاد موارد بديلة لتمويل تكاليفه التي يقدر أن تبلغ ٧٥,٠ ألف يورو. أما شراكات الصندوق مع مؤسسات البحوث الأكاديمية الدولية الذائعة الصيت في مجال التقييم وقياس الأثر فتقدر حصيلتها بأكثر من ٥٠,٠ ألف يورو، تمثل وفوراتٍ مناظرةً في الميزانية العادية.

٢٧٤١,٥ ألف يورو

موارد الميزانية

٧٤٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥٧٦,٠ ألف يورو (٢٦,١ في المئة).

٧٤٥- إن الزيادة المطلوبة تتصل بتكاليف الموظفين وتعزى إلى العمل بالبنية الجديدة لملاك موظفي الصندوق الاستئماني بغية الوفاء بمقتضيات توسيع نطاق مسؤولياته المتصلة بمهمته المتمثلة في المساعدة ليشمل أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وكينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، والنهوض بعبء عمله المتعلق بجبر الأضرار في قضية لوبنغا (*Lubanga*) وقضية كاتنغا (*Katanga*).

٧٤٦- وثمة تكاليف غير متكررة مجموعها ٧,٧ آلاف يورو هُيئ لسدها في بند تكاليف السفر لعام ٢٠١٧ لكن لا يُهيئاً لسدها نظيرها لعام ٢٠١٨. ويُعزى ذلك إلى أن الدورة السنوية لجمعية الدول الأطراف لعام ٢٠١٨ ستُعقد في لاهاي لا في نيويورك.

الموارد من الموظفين

٢٠٧٦,٣ ألف يورو

٧٤٧- إثر اعتماد ميزانية عام ٢٠١٧، الذي مكّن فعلاً من استحداث البنية الجديدة لملاك أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الناتجة عن عملية المراجعة المسماة ReVision التي أُجريت في الصندوق الاستئماني، شُرع في إعمال هذه البنية الجديدة في الأول من شباط/فبراير ٢٠١٧ (بعد تأخر لمدة قصيرة يعزى إلى أسباب إدارية)، إذ أُحضر الموظفون الذين أُلغيت وظائفهم بإلغائها. وأنجز الصندوق الاستئماني لاحقاً، في أيار/مايو ٢٠١٧، أعمال حشد من يشغلون الوظائف الجديدة التي يشتمل عليها ملاك موظفيه وفق بنيتها الجديدة مولياً الأفضلية لذوي الأولوية من المرشّحين المؤهلين. ومراعاً للملاحظات والتوصيات التي قدمتها لجنة الميزانية والمالية في تقريرها بشأن ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة، أتبع الصندوق الاستئماني النهج المستند إلى الأولويات في توظيفه شاغلي الوظائف الأساسية لاستمرار أعماله. ومن الوظائف المعنية وظيفة الموظف المعاون المعني بالبرامج من الرتبة ف-٢ القائم مقر عمله في لاهاي، التي أُعيد تخصيص موارد الميزانية من أجلها لكي يتاح تعيين من يشغلها بعقد قصير المدة حتى غاية عام ٢٠١٧.

٧٤٨- وبناء على التوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية بشأن ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة، لم توافق الجمعية على جميع الوظائف المقترحة باعتبارها وظائف ثابتة. إن الصندوق الاستئماني يؤكّد من جديد أن الوظائف الثابتة تظل تلزم في البنية الجديدة لملاك أمانته. وعليه فإن الصندوق، إذ يذكّر بالميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧، يشدّد على ضرورة تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي يشتمل عليها ملاكه وفق بنيتها الجديدة إلى وظائف ثابتة.

٧٤٩- وإذ يضع الصندوق الاستئماني في اعتباره فائدة التدرج في عملية تحويل الوظائف فهو يطلب تحويل عدد محدود من الوظائف في إطار ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة: وظيفة الموظف المعاون المعني بالبرامج من الرتبة ف-٢، ووظيفتي الموظفَيْن المعاونَيْن المعنيين بالبرامج في الميدان من الرتبة ف-٢ القائم مقر عملهما في المكتب الميداني في بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، ووظيفة الموظف التنفيذي المعاون من الرتبة ف-٢ القائم مقر عمله في لاهاي. إن الصندوق الاستئماني يعتبر أن هذه الوظائف تفيد في سد احتياجات عمله الأساسي والفني الطويلة الأمد.

٧٥٠- ويدرج الصندوق الاستئماني وظيفتين جديدتين في إطار الميزانية المقترحة: وظيفة مساعد إداري من الرتبة خ ع-٥، يُدكّر فيما يخصها بميزانية عام ٢٠١٧ واستمرار النمو الفائق في الاحتياجات إلى الدعم الإداري اللازم لاضطلاع الصندوق بمهامه المتمثّلتين في المساعدة وجبر الأضرار الموسّعي النطاق؛ ووظيفة موظف قانوني من الرتبة ف-٣، تُطلب نظراً إلى تحلي النمو المستمر الذي تشهده على الخصوص الأعمال القانونية المتصلة بإجراءات جبر الأضرار وتنفيذ تعويضاته.

١٥٧٣,٨ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٧٥١- مدير الصندوق مديّر تنفيذي (من الرتبة مد-١) (متطلب متكرّر).

٧٥٢- موظف تنفيذي معاون (من الرتبة ف-٢) (متطلب متكرّر) (وظيفة محوّلة). يتولى شاغل هذه الوظيفة المسؤولية عن السهر على سلاسة عمل المكتب التنفيذي، ما يشتمل على تقديم الدعم إلى مجلس إدارة الصندوق، وإلى المستشار القانوني/النائب الوظيفي، وإلى الموظف المعني بالشؤون المالية، وإلى الموظف المعني بجمع الأموال

للسندوق وبيروزه للعيان. إن للموظف التنفيذي المعاون دوراً ومسؤوليات خاصين فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، والاتصالات، والنشاط الترويجي، وجمع الأموال: تدبر العلاقة مع أصحاب الشأن الرفيعي المستوى المعنيين بالسندوق؛ وإعداد وتنفيذ الاتصالات من خلال الموقع الشبكي للسندوق، ووسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من المنابر؛ وتنظيم الفعاليات التي تفيده في زيادة بروز السندوق للعيان في المجال العام وترفد زيادة تعبئة التبرعات والهبات الخاصة.

٧٥٣- مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤) (متطلب متكرر). يسدي شاغل هذه الوظيفة إلى مجلس إدارة السندوق وأمانته المشورة القانونية التخصصية فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الأنشطة المدرجة ضمن إطار مهمتي السندوق المتمثلتين في تقديم المساعدة وجبر الأضرار. ويشمل ذلك إعداد المذكرات القانونية التي تودع لدى المحكمة، وتمثيل السندوق خارجياً، وإسداء المشورة بشأن الجانب القانوني لتنفيذ تعويضات جبر الأضرار بناءً على أوامر صادرة عن المحكمة. إن المهام المنوطة بهذه الوظيفة روجعت لكي تهيئ لما يلي: '١' المزيد من تكامل مهام ومسؤوليات المستشار القانوني مع العمل البرنامجي للسندوق؛ '٢' أداء المستشار القانوني دوراً فنياً أوسع في التعامل مع مؤقري الخدمات، بمن فيهم شركاء السندوق في التنفيذ، والمقاولون والخبراء الاستشاريون، وفي تدبر شؤون هذه الجهات، وفيما يتعلق بالاتفاقات مع الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص؛ '٣' الاضطلاع بدور النائب الوظيفي للمدير التنفيذي، نتيجةً لإلغاء وظيفة الموظف الرئيسي المعني بالبرامج (من الرتبة ف-٥) في عام ٢٠١٥.

٧٥٤- ثلاثة مديري برامج (من الرتبة ف-٤) (متطلب متكرر) يعملون في المكاتب الميدانية في كمبالا (أوغندا) وبونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وأيجان (كوت ديفوار). إن مواصفات هذه الوظائف تجسّد المسؤوليات الزيادة فيما يتعلق بتصميم برامج السندوق في إطار المهمتين المنوطتين به في إطار ولايته والإشراف على إدارة هذه البرامج، وذلك نتيجة لأيلولة صلاحية اتخاذ القرارات المتصلة بالبرامج إلى مديري البرامج، الذين يكونون مسؤولين مباشرة أمام المدير التنفيذي.

٧٥٥- موظف معني بالشؤون المالية (من الرتبة ف-٣) (متطلب متكرر) سيعزّز الإشراف المالي، والإبلاغ، والمراقبة (الداخلية)، والتقيد بالمعايير ضمن نطاق السندوق وفيما يتعلق بالشركاء في التنفيذ، وإدارة نظام تدبر المنح في إطار نظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP الخاص بالسندوق ومواصلة تطويره.

٧٥٦- موظف معني بمراقبة البرامج وتقييمها (من الرتبة ف-٣) (متطلب متكرر) سيؤدي دوراً محورياً في تنسيق البرامج، وسيرفع التقارير إلى المدير التنفيذي أو إلى المستشار القانوني/النائب الوظيفي بحسب التفويض. إن الموظف المعني بمراقبة البرامج وتقييمها يتولى المسؤولية عن الإشراف على جميع أنشطة مراقبة البرامج وتقييمها والإبلاغ عنها، وتنسيق ما يُقدّم لبرامج السندوق من الدعم التقني والإداري والإجراءات ذات الصلة.

٧٥٧- موظف معاون معني بالبرامج (من الرتبة ف-٢) (متطلب متكرر) (وظيفة محوّلة) يعمل في لاهاي. يرفع الموظف المعاون المعني بالبرامج التقارير إلى الموظف المعني بمراقبة البرامج وتقييمها، متولياً مسؤولية دعم إعداد برامج السندوق في إطار مهمتيه المتمثلتين في جبر الأضرار وتقديم المساعدة في بلد الحالة المعني، ومتابعة تنفيذ هذه البرامج، والإبلاغ عن نتائجها. إن لشاغل هذه الوظيفة الأساسية ضمن ملاك أمانة السندوق الاستماني علاقات عمل مباشرة مع مديري البرامج والموظفين معاونين المعنيين بالبرامج في الميدان والعاملين في المكاتب الميدانية، ومع الموظف التنفيذي المعاون العامل في لاهاي. وسيكون للموظف المعاون المعني بالبرامج صلة وظيفية بالموظف المعني بالشؤون المالية للإبلاغ عن الأمور المتعلقة بتدبير شؤون البرامج، وستتابع تنفيذ وظائف الدعم

الإداري في أمانة الصندوق. ويدعم شاغل هذه الوظيفة وضع الأطر البرنامجية - لعمليات التقييم (مهمة الصندوق المتمثلة في تقديم المساعدة) ولشرايع خطط التنفيذ (مهمة الصندوق المتمثلة في جبر الأضرار) - لكي يتسنى للصندوق التحرك إزاء الأذى الذي يعاني منه المجني عليهم في جرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة. ومن النواتج ذات الصلة البحوث التحضيرية وتوظيف الخبراء على النحو اللازم. كما ييسر شاغل هذه الوظيفة تحقيق النجاعة والفعالية والشفافية في ما يقوم به الصندوق من عمليات التدخل ضمن إطار البرامج، والإبلاغ الشامل والدقيق والآتي في حينه بشأن نتائج البرامج، وإفادة أصحاب الشأن الخارجيين بهذه النتائج على نحو ملائم.

٧٥٨- موظفان معاونان معنيان بالبرامج في الميدان (من الرتبة ف-٢) (متطلب متكرر) (وظيفتان محوّلتان) يعملان في بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرهن على لزوم هاتينوظيفتين للأمد الطويل استهلالاً دورة خمسية جديدة لبرامج المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدءاً من عام ٢٠١٧ فصاعداً، والتنفيذ المعقد لتعويضات جبر الأضرار في قضية لوينغا وقضية كاتنغا، مع ما يلوح في الأفق من إمكان المزيد من الأعمال المتصلة بجبر الأضرار في قضية انتاغندا. وتتمثل الأهداف المنشودة منوظيفتين المعنيتين فيما يلي: دعم العمليات اليومية والإشراف فيما يخص المشاريع المدرجة في إطار برامج الصندوق ضمن نطاق مهمتيه المتمثلتين في جبر الأضرار وتقديم المساعدة دعماً فعالاً وناجماً ومستجيباً لحقوق واحتياجات المجني عليهم وللمستجندات في الحالة المعنية؛ استبانة النقص الذي يعتري أداء شركاء الصندوق في التنفيذ في الوقت المناسب؛ المشاركة في انتقاء الشركاء في تنفيذ برامج الصندوق وفق إجراء شفاف للمقابلة. ومن ثمّ يعمل كل من شركاء الصندوق في التنفيذ وفقاً لوظيفته ولعقد الخدمة ذي الصلة، وعلى نحو يتوافق مع خطة قياس أداء الصندوق، بما في ذلك الإبلاغ عن أنشطة الرصد والتقييم المناسبة وعن الرقابة المالية. وهكذا يحيط أصحاب الشأن في الحالة المعنية ببرامج الصندوق الخاصة بجبر الأضرار بتقديم المساعدة ضمن إطار نظام روما الأساسي، وفي سياق الحالة المعنية، ويقدرّون هذه البرامج ويعلون من شأنها.

٧٥٩- مساعد معني بالبرامج (من الرتبة خ ع-ر) (متطلب متكرر) ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر) (متطلب متكرر) يعملان في لاهاي. إن المساعد الإداري الجديد يلزم لكي ينهض بعبء العمل الكبير المتأني عن توسيع نطاق برامج الصندوق المتصلة بالمهمتين المنوطتين به في إطار ولايته وأنشطته في مجال جمع الأموال وإبراز دوره للعيان.

المساعدة المؤقتة العامة ٥٠٢,٥ ألف يورو

٧٦٠- موظف معني بجمع الأموال وبيروز الصندوق للعيان (من الرتبة ف-٣) (متطلب متكرر). يتلزم شحذ الوعي وجمع الأموال ليؤتي تضافرهما أساساً سياسياً ومالياً أقوى لإنجاز المهام المنوطة بالصندوق في إطار ولايته وتحقيق رسالته وغاياته. فتنوع مصادر إيرادات الصندوق تنوعاً استراتيجياً، لكي تغدو في عدادها جهات مانحة من القطاع الخاص إلى جانب الدول الأطراف المانحة المتزايدة العدد، يجب أن يبني على توفّر الخبرة الداخلية. فشحذ الوعي وتنمية الموارد مهمتان أساسيتان مترابطتان من مهام الصندوق تستلزمان قدرة في مجال تدبير العلاقات الخارجية مخصّصة لهما. وقد تمت مواءمة عملية توظيف من يشغل هذه الوظيفة مع عملية إعادة تنظيم الصندوق الاستئماني.

٧٦١- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) (متطلب جديد). يتعيّن تعزيز بنية ملاك الصندوق من الموظفين القانونيين بالنظر إلى ما يشهده العمل القانوني في إطار مهمة الصندوق المتمثلة في جبر الأضرار من زيادات كبيرة متأتية عن الإجراءات القضائية المتعلقة بجبر الأضرار، ومتصلة أيضاً بعدة برامج خاصة بمهمته المتمثلة في تقديم المساعدة. إن شاغل هذه الوظيفة سيسدي المشورة القانونية فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ مهمتي الصندوق كليهما، بما في ذلك إعداد المذكرات القانونية المراد إيداعها لدى المحكمة، والعمل بمثابة صلة وصل بين الصندوق ومسؤولي المحكمة فيما يتعلق بالشؤون القانونية، وتمثيل الصندوق لدى الأطراف الفاعلة الخارجية.

٧٦٢- موظفان معاونان معنيان بالبرامج في الميدان (من الرتبة ف-٢) (متطلب متكرر) يعملان في كمبالا وأبيجان. وثمة ثلاث وظائف غير مُمَوَّلَة لموظفين معاونين معنيين بالبرامج في الميدان (من الرتبة ف-٢) في المكاتب الميدانية القائمة في بنّغي (متطلب متكرر) ونيروبي (متطلب متكرر) وبامكو (متطلب جديد). ويشار إلى ما ورد آنفاً من وصف عام لمهام ومسؤوليات شاغلي هذه الوظائف. ونظراً إلى أن الأنشطة المنوط الاضطلاع بها بشاغلي هذه الوظائف لم تكن قد أُكِّدَت تأكيداً تاماً إبان تقديم التقرير الحالي فقد أخذ الصندوق الاستثماري في الوقت الحاضر بخيار عدم اقتراح موارد في إطار الميزانية لسد تكاليف هذه الوظائف المدرجة في ملاك موظفي المكاتب الميدانية القائمة في بنّغي ونيروبي وبامكو.

٧٦٣- مساعد إداري (من الرتبة خ ع-١) (متطلب جديد) يعمل في لاهاي. يلزم المساعد الإداري الجديد لينهض بعبء العمل المتأتي عن أنشطة الصندوق المزيدة المتصلة بالبرامج وجمع الأموال وبالبروز للعيان.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٦٦٥,٢ ألف يورو

٧٦٤- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٦,١ ألف يورو (٤,٢ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد.

السفر ٣٠٠,٠ ألف يورو

٧٦٥- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٠,٤ ألف يورو (١,٠ في المئة) وهو سيلزم رئيسياً فيما يتعلق بأنشطة برامج الصندوق (في إطار مهمته المتمثلتين في تقديم المساعدة وفي جبر الأضرار)، وأنشطته على صعيد إبراز دوره/جمع الأموال، والمبادرات المتصلة بمجلس إدارته.

٧٦٦- وستُسد بالمبلغ المطلوب تكاليف لقاءات أعضاء مجلس إدارة الصندوق وأسفارهم إلى الميدان، وتكاليف اللقاءات مع الجهات المانحة وغيرها من أصحاب الشأن الخارجيين المعنيين بالصندوق (أعضاء مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي، وموظفين آخرين بحسب اللزوم)، وتكاليف العمل من أجل إبراز الصندوق للعيان وجمع الأموال، وتكاليف تصميم وتنفيذ برامج جبر الأضرار، وتكاليف الزيارات الرامية إلى مراقبة البرامج والتواصل مع الشركاء في التنفيذ والسلطات وسائر أصحاب الشأن ذوي الصلة بالبرامج، والاجتماع السنوي لموظفي الصندوق.

الضيافة ٣,٠ آلاف يورو

٧٦٧- لا تُغيّر في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف التواصل مع الغير في سياق تدبّر العلاقات الخارجية للصندوق.

الخدمات التعاقدية

١٨٧,٠ ألف يورو

٧٦٨- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣,٠ آلاف يورو (١,٦ في المئة). إن المخصصات للخدمات التعاقدية تلزم لسد تكاليف الطبع الخارجي في الميدان وفي المقر (٤٢,٠ ألف يورو)، وتكاليف نميطة برمجيات SAP الخاصة بدعم تدبير المنح، بما في ذلك خدمات دعم الأعمال (١٥,٠ ألف يورو)، وتكاليف إعداد الفعاليات والمواد الخاصة بجمع الأموال (٦٠,٠ ألف يورو)، وتكاليف إيجار المحال في الميدان (١٥,٠ ألف يورو)، وأتعاب مراجع الحسابات الخارجي (٥,٠ آلاف يورو)، وتكاليف اجتماعات مجلس إدارة الصندوق (٢٠,٠ ألف يورو)، وتكاليف الترجمة الإنكليزية - الفرنسية التي يتولاها مترجمون خارجيون (٣٠,٠ ألف يورو).

التدريب

٣٢,٢ ألف يورو

٧٦٩- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢,٧ ألف يورو (٧,٧ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف توفير التدريب الذي يحتاج إليه الموظفون العاملون في لاهاي والموظفون العاملون في المكاتب الميدانية ضمن ملاك أمانة الصندوق ببنيته الجديدة.

الخبراء الاستشاريون

١٢٠,٠ ألف يورو

٧٧٠- لا تعزى في المبلغ المطلوب. ويلزم الخبراء الاستشاريون للمساعدة في كتابة التقارير التقنية والتقارير مرحلية والمقترحات (٢٥,٠ ألف يورو)، وفي الأنشطة المتعلقة بإبراز الصندوق للعيان وجمع الأموال (٥٠,٠ ألف يورو)، وإسداء المشورة التخصصية بشأن جبر الأضرار (٤٥,٠ ألف يورو).

النفقات التشغيلية العامة

٢٠,٠ ألف يورو

٧٧١- لا تعزى في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لتحمل تكاليف إيجار مرافق للاجتماعات وحلقات العمل التي ستعقد في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا وكوت ديفوار، ولسد تكاليف مواد اتصال وتكاليف إرسال بالبريد.

اللوازم والمواد

٣,٠ آلاف يورو

٧٧٢- لا تعزى في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف اللوازم المكتبية الأساسية وغيرها من المستهلكات المكتبية.

الجدول ٥١ : البرنامج الرئيسي السادس: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

٦١٠٠ أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)							التعديرات في الموارد	
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ
الموظفون من الفئة الفنية									
الموظفون من فئة الخدمات العامة									
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٠٤٨,٦	-	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦
المساعدة المؤقتة العامة	١٥٣,١	-	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	١٣,٣	-	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٦٦,٤	-	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤
السفر	١٦٣,٢	-	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢
الضيافة	١,٩	-	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
الخدمات التعاقدية	١٨٥,٦	-	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦
التدريب	٧,١	-	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
الخبراء الاستشاريون	٦٥,٥	-	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	٠,٧	-	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
الأثاث والعتاد	١,٧	-	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤٢٥,٧	-	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧
المجموع	١٦٤٠,٧	-	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧

الجدول ٥٢ : البرنامج الرئيسي السادس: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

٦١٠٠ أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨									
	موظفي فئة الخدمات العامة		موظفي فئة الخدمات العامة		موظفي فئة الخدمات العامة		موظفي فئة الخدمات العامة		موظفي فئة الخدمات العامة	
	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة
الموظفون من الفئة الفنية										
الموظفون من فئة الخدمات العامة										
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٠٤٨,٦	-	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦	١٠٤٨,٦
المساعدة المؤقتة العامة	١٥٣,١	-	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١	١٥٣,١
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	١٣,٣	-	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٦٦,٤	-	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤	١٦٦,٤
السفر	١٦٣,٢	-	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢	١٦٣,٢
الضيافة	١,٩	-	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
الخدمات التعاقدية	١٨٥,٦	-	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٥,٦
التدريب	٧,١	-	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
الخبراء الاستشاريون	٦٥,٥	-	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	٠,٧	-	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
الأثاث والعتاد	١,٧	-	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤٢٥,٧	-	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧	٤٢٥,٧
المجموع	١٦٤٠,٧	-	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧	١٦٤٠,٧

زاي- البرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة

المقدمة

٧٧٣- في عام ٢٠٠٨ قبلت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") عرض الدولة المضيفة منحها قرضاً خاصاً بمشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى ٢٠٠ مليون يورو كحد أقصى، يُردّ على مدى فترة مقدارها ٣٠ سنة بمعدّل فائدة يبلغ ٢,٥ في المئة^(٦٠).

٧٧٤- وتلبيةً لطلب لجنة الميزانية والمالية وطلب الجمعية^(٦١)، أنشأت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، في إطار ميزانيتها المعتمدة لعام ٢٠١١، البرنامج الرئيسي السابع-٢ للإبلاغ عن مقدار الفائدة المتوقع أن تُدفع على مبالغ القرض التي تستلمها المحكمة من أجل مشروع المباني الدائمة.

٧٧٥- ولا تتربّب التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة أو التي لم تسدّد بصورة كاملة مبلغ الدفعة الواحدة المستحق عليها^(٦٢).

٧٧٦- وينص الاتفاق المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة بشأن القرض على وجوب أن تدفع المحكمة في موعد الاستحقاق (أي في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة تقويمية) مبلغ الفائدة المستحقة عليها للدولة المضيفة عن السنة التقويمية السابقة و/أو كل مبلغ قد يُسند إلى السنوات التقويمية السابقة^(٦٣).

٧٧٧- ويبيّن في الجدول الوارد أدناه بمزيد من التفصيل أثر ذلك على السنوات المقبلة.

الجدول ٥٣: أثر دفع الفوائد المستحقة عن القرض وتسديد مبلغه على مدى السنوات المقبلة (باليوروات)

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
دفع الفوائد فقط					
مدفوعات الفوائد	-	-	١٩١٠٥٠ ^(*)	٢١٨٥٧١٧	
أقساط تسديد القرض					
المبلغ المدفوع تسديداً لرأس مال القرض وللفوائد المستحقة عنه	٣٥٨٥١٢٧	٣٥٨٥١٢٧	٣٥٨٥١٢٧ ^(**)	١٧٩٦٢٥٦	-
مجموع المدفوعات	٣٥٨٥١٢٧	٣٥٨٥١٢٧	٣٥٨٥١٢٧	٢٩٨٧٣٠٦	٢١٨٥٧١٧

(*) مبلغ الفوائد المستحقة عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ على أساس وقف الاقتراض بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦.
(**) تسديد مبلغ القرض بدءاً من ١ تموز/يوليو ٢٠١٦؛ بتسديد دفعة عن نصف السنة الممتد من ١ تموز/يوليو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ثم بتسديد دفعات عن سنوات كاملة بعد ذلك.

(٦٠) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/7/Res.1، الفقرة ٢ والمرفق الثاني.

(٦١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة، نيويورك، ٦-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، القسم زاي.

(٦٢) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث.

(٦٣) الاتفاق المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الفقرة ٦-١.

٧٧٨- لقد بدأ تسديد مبلغ القرض بعد إنهاء عقود استئجار المباني المؤقتة في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. وسيستحق في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٨ دفع المبلغ المستحق تسديداً لرأس مال القرض وللنفقات المستحقة عنه فيما يخص الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الجدول ٥٤ : البرنامج ٧٢٠٠: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

٧٢٠٠ قرض الدولة المضيئة	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التغير في الموارد
	المصرفات من صندوق الطوارئ		المصرفات من صندوق الطوارئ		الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	
	المجموع	صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه	المصرفات من صندوق			
الموظفون من الفئة الفنية	-	-	-	-	-	-	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	٢ ١٨٥,٧	-	٢ ١٨٥,٧	٢ ٩٨٧,٣	٥٩٧,٩	٢٠,٠	٣ ٥٨٥,٢
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين	٢ ١٨٥,٧	-	٢ ١٨٥,٧	٢ ٩٨٧,٣	٥٩٧,٩	٢٠,٠	٣ ٥٨٥,٢
المجموع	٢ ١٨٥,٧	-	٢ ١٨٥,٧	٢ ٩٨٧,٣	٥٩٧,٩	٢٠,٠	٣ ٥٨٥,٢

حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

المقدمة

٧٧٩- أنشأت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الثامنة^(٦٤) البرنامج الرئيسي السابع-٥ (آلية الرقابة المستقلة) وفقاً للمادة ١١٢(٤) من نظام روما الأساسي بغية توفير رقابة مستقلة وفعالة ومجدية في المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة"). وقد اعتمدت الجمعية في دورتها الثانية عشرة ولاية آلية الرقابة المستقلة المشتملة على التفتيش والتقييم والتحقيق وذلك بقرارها ICC-ASP/12/Res.6^(٦٥). وتقوم آلية الرقابة المستقلة بعمل تقييمي وتفتيشي بناء على طلب مباشر من الجمعية أو رؤساء أجهزة المحكمة، وتُجري عمليات تحقيق استناداً إلى سلطتها التقديرية في التقارير المتلقاة المبلغ فيها عن مخالفات أو انتهاكات لقواعد المحكمة ولوائحها، بما فيها القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

موارد الميزانية ٥٥٤,٥ ألف يورو

٧٨٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٩,٧ ألف يورو (٧,٧ في المئة) تعزى إلى احتساب كل تكاليف تكملة ملاك الموظفين.

٧٨١- ودعمًا للعمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في مجال الرقابة، تعتمز آلية الرقابة المستقلة مساعدة قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة في وضع استراتيجية خاصة بالأخلاقيات والقيم تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء وفي إجراء استقصاء بشأن الأخلاقيات والقيم على نطاق المحكمة خلال عام ٢٠١٨، ما يؤتي وفورات متأتية عن زيادة النجاعة يُقدَّر مبلغها بـ ٥٠.٠٠٠ يورو.

الموارد من الموظفين ٤٨٥,٤ ألف يورو

٧٨٢- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٨,٧ ألف يورو (٨,٧ في المئة) تعزى إلى تعديل الافتراضات المتعلقة بتكاليف الموظفين. فآلية الرقابة المستقلة تتوقع اكتمال ملاكها من الموظفين على مدى عام ٢٠١٨. وكانت الجمعية قد أقرت في دورتها الثانية عشرة تكملة دائمة لملاك العاملين في آلية الرقابة المستقلة تتألف من ثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة. وقد تم خلال عام ٢٠١٧ شغل آخر الوظائف الشاغرة. ولا تُقترح أي تعديلات لتكملة الملاك التي أقرتها الجمعية.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٤٨٥,٤ ألف يورو

٧٨٣- يتألف ملاك موظفي آلية الرقابة المستقلة من رئيسها (من الرتبة ف-٥)، واختصاصي رئيسي معني بالتقييم (من الرتبة ف-٤)، ومحقق معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

^(٦٤) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني، القرار ICC-ASP/8/Res.1.

^(٦٥) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثانية عشرة، لاهاي، ٢٠-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/12/Res.6، الفقرة ٥.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٦٩,١ ألف يورو

٧٨٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١,٠ ألف يورو (١,٥ في المئة). ويلزم هذا المبلغ لسد تكاليف السفر وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف الأثاث والعتاد، وهو يجسّد زيادة صغيرة في تكاليف السفر وتكاليف التدريب.

السفر

١٠,٦ آلاف يورو

٧٨٥- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٦ ألف يورو (٦,٠ في المئة). وستُستد بالاعتمادات المطلوبة تكاليف مهمتين ميدانيتين (لتقديم دعم مباشر لأنشطة رقابية متصلة بالتحقيق أو توعز بها الجمعية)، زائداً مهمة دعم واحدة (لإسداء الإرشاد أو تقديم المساعدة لرئيس جهاز أو لنشاط لا تندرج أمره الجمعية).

التدريب

١١,٥ ألف يورو

٧٨٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٤ ألف يورو (٣,٦ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف مشاركة موظفي الآلية الأربعة في تدريب رام إلى ترقية مهاراتهم الفنية، والتكفل بإحاطتهم بأفضل الممارسات الدولية في مجالات اختصاصهم، والمساعدة على استدامة تأهلهم المهني في المجال المعني. وقد حُسب المبلغ المطلوب على أساس الاستفادة الكاملة من الحسوم الممنوحة في الأتعاب المهنية، ومحافل التدريب بتكاليف مخفضة أو مجاناً لدى المؤسسات الدولية، وفرص التدريب الذي يُوفّره مدرّبون محليون.

الخبراء الاستشاريون

٤٠,٠ ألف يورو

٧٨٧- تلزم موارد من الخبراء الاستشاريين لتقديم الدعم في الحالات التي يُحتاج فيها إلى جملة مهارات إضافية محدّدة الطابع، وإلى تقديم المساعدة محلياً في أماكن المكاتب الميدانية عند اللزوم. ولا تُغيّر في المبلغ المطلوب لكنه يجسّد وفوراتٍ كبيرةً مخطّطاً لتحقيقها من خلال زيادة النجاعة يقارب مقدارها ٥٠ ألف يورو من مبالغ ميزانيات وحدات المحكمة، لأن آلية الرقابة المستقلة تتولى مسؤوليات إضافية على صعيد الأخلاقيات والقيم الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء لعام ٢٠١٨ بناءً على طلب لجنة المراجعة في المحكمة. إن الأعمال المزمع القيام بها في هذا المجال في عام ٢٠١٨ مواءمة مع الخبرات المتوفّرة في آلية الرقابة المستقلة بحسب المواضيع، ما يتيح لآلية الرقابة المستقلة تقليص مقدار إسهام الخبراء الخارجيين المتوقع أن يلزم في هذا المجال.

النفقات التشغيلية العامة

٢,٠ ألف يورو

٧٨٨- لا تُغيّر في مقدار المصروفات المرتقبة تكبّدها في إطار هذا البند. ويلزم المبلغ المطلوب لشراء لوازم ومواد من أجل دعم أنشطة الآلية. فنجاعة استخدام مرافق المحكمة المتوفّرة بالفعل تتيح تخفيضاً كبيراً في مقدار المصروفات المتوقّعة.

الأثاث والعتاد

٥,٠ آلاف يورو

٧٨٩- لا تعيّر في مقدار المصروفات المرتقب تكبّدها في إطار هذا البند. ويلزم المبلغ الزهيد المطلوب لشراء وصيانة معدات تخصصية خاصة بالرقابة.

الجدول ٥٥: البرنامج الرئيسي السابع-٥: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ (بالآلاف اليوروات)	التغير في الموارد			مصروفات عام ٢٠١٦ (بالآلاف اليوروات)			٧٥٠٠ آلية الرقابة المستقلة
	نسبته المئوية	مقداره	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بالآلاف اليوروات)	المجموع بما فيه		المجموع	
				المصروفات من صناديق الطوارئ	المصروفات من صناديق الطوارئ		
٤١٢,٥	٥,٩	٢٣,١	٣٨٩,٤	-	-	٣٨٩,٤	الموظفون من الفئة الفنية
٧٢,٩	٢٧,٤	١٥,٧	٥٧,٣	-	-	٥٧,٣	الموظفون من فئة الخدمات العامة
٤٨٥,٤	٨,٧	٣٨,٧	٤٤٦,٧	١٧٨,٤	-	١٧٨,٤	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
-	-	-	-	-	-	-	المساعدة المؤقتة العامة
-	-	-	-	-	-	-	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
-	-	-	-	-	-	-	العمل الإضافي
-	-	-	-	-	-	-	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
١٠٦	٦,٠	٠,٦	١٠,٠	٣,١	-	٣,١	السفر
-	-	-	-	-	-	-	الضيافة
-	-	-	-	-	-	-	الخدمات التعاقدية
١١,٥	٣,٦	٠,٤	١١,١	٠,٦	-	٠,٦	التدريب
٤٠,٠	-	-	٤٠,٠	-	-	-	الخبراء الاستشاريون
٢,٠	-	-	٢,٠	-	-	-	النفقات التشغيلية العامة
-	-	-	-	-	-	-	اللوازم والمواد
٥,٠	-	-	٥,٠	-	-	-	الأثاث والعتاد
٦٩,١	١,٥	١,٠	٦٨,١	٣,٧	-	٣,٧	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٥٥٤,٥	٧,٧	٣٩,٧	٥١٤,٨	١٨٢,١	-	١٨٢,١	المجموع

الجدول ٥٦: البرنامج الرئيسي السابع-٥: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

٧٥٠٠ آلية الرقابة المستقلة	وكيل أمين عام	مساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة			الموظفون
										مجموع	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفون	
المقترح لعام ٢٠١٧	-	-	-	١	١	-	١	-	٣	١	١	٤	
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المعاداة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المعاداة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المستعادة/المعاداة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	١	١	-	١	-	٣	١	١	٤	
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بنوام كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المقترح لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الحوالة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

المقدمة

٧٩٠- يساعد مكتب المراجعة الداخلية المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والاشغالية بمراجعتهم المنهجية للنظم والعمليات في شتى وحدات المحكمة. وتهدف المراجعات التي يجريها إلى تبين مدى جودة تدبير التهديدات والفرص (المخاطر) المحتملة، ويشمل ذلك استبانة ما إذا كان معمولاً بالبنى والسياسات والسيرورات الأكثر اتسماً بالفعالية، واستبانة ما إذا كان يُتقيد بالإجراءات المتفق عليها. كما يقدم مكتب المراجعة الداخلية ("المكتب") خدمات في مجال إسداء المشورة بناءً على طلب من إدارة المحكمة. إن المكتب يرفع تقاريره إلى رئيس لجنة المراجعة. وهو سيضطلع في عام ٢٠١٨ بما يلي:

- (أ) إعداد خطط المراجعة (خطة المراجعة العامة لعام ٢٠١٩، ومشروع خطة المراجعة لعام ٢٠٢٠، وخطة مراجعة تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١) استناداً إلى تحليل المخاطر التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المحكمة؛
- (ب) إجراء ما لا يقل عن ست مراجعات؛
- (ج) استعراض حال تنفيذ التوصيات بالتشاور مع مديري الوحدات الاشتغالية في المحكمة، والإبلاغ عن التقدم المحرز على هذا الصعيد؛
- (د) إعداد شتى التقارير الواجب رفعها إلى لجنة المراجعة وحضور اجتماعات هذه اللجنة؛
- (هـ) توفير خدمات إسداء المشورة لمديري وحدات المحكمة بناءً على طلبهم؛
- (و) تنفيذ وتحديث برنامج ضمان الجودة والتحسين، بما في ذلك استعراض سياسات وأدوات وطرائق المراجعات التي يجريها مكتب المراجعة الداخلية. إن مكتب المراجعة الداخلية سينظم في عام ٢٠١٨ تقييماً خارجياً لأنشطته وذلك ضمن إطار برنامجه الخاص بضمان الجودة والتحسين. وسيستعرض في إطار هذا التقييم الخارجي، الذي سيضطلع به خبير خارجي مستقل، مدى مطابقة أنشطة المكتب للمعايير الدولية الخاصة بممارسة المراجعة الداخلية.

٧٠٧,٣ آلاف يورو

موارد الميزانية

٧٩١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٣,١ ألف يورو (١,٩ في المئة).

٦٥٣,١ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٧٩٢- يتألف ملاك العاملين في مكتب المراجعة الداخلية مما مجموعه أربع وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ولا يطلب المكتب وظائف ثابتة إضافية لكنه يحتاج إلى استمرار توفير الوظيفة الممولة حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وتحويلها عند الإمكان إلى وظيفة ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٥٣١,٥ ألف يورو

٧٩٣- مدير مكتب المراجعة الداخلية (من الرتبة مد-١)، الذي يتولى المسؤولية عن تدبر شؤون المكتب الإدارية، ووضع خطة المراجعة المستندة إلى تقييم المخاطر، والإشراف على ما يقوم به المراجعون من أعمال، واستدامة البرنامج الخاص بضمان الجودة والتحسين. ويهيئ المدير ما يطمئن رؤساء أجهزة المحكمة الثلاثة إلى فعالية ونجاعة الإدارة وتدبر المخاطر والضوابط الداخلية.

٧٩٤- المراجع الرئيسي (من الرتبة ف-٤) والمراجع (من الرتبة ف-٣) اللذان يُجريان المراجعات، ويسديان خدمات المشورة، ويستعرضان تنفيذ التوصيات، ويضطلعان بمهام إضافية بناءً على طلب المدير.

٧٩٥- المساعد المعني بالمراجعة (من الرتبة خ ع-٦) الذي يساهم في إجراء المراجعات، ويقدم الدعم إلى المدير فيما يخص تدبر نظام ضمان الجودة والتحسين، ويقدم دعماً إدارياً إلى المكتب (مخصصاً للمساعدة في إجراء المراجعات ثلثي وقت عمله).

المساعدة المؤقتة العامة

١٢١,٦ ألف يورو

٧٩٦- مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يعمل في مكتب المراجعة الداخلية حالياً مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (من الرتبة ف-٣)، هو خبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومراجعة ما يخصها. إن هذا المراجع المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال يقوم بإعداد وتحديث خطة الثلاث سنوات لمراجعة الأنشطة المجرأة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويجري عمليات المراجعة في هذا المجال. كما إنه يقوم بالمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقدمة في إطار مراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويساهم في المراجعات التي يجريها سائر المراجعين عندما تشمل مهامهم أنشطة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٧٩٧- ويحتاج مكتب المراجعة الداخلية إلى الخبرة في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لكي يتناول على نحو سليم جميع المخاطر التي ينطوي عليها تنظيم نظم المعلومات. فلتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما فيها أمن المعلومات، مكانة متعاظمة في عمليات المحكمة، ويجب أن تشمل المخاطر المرتبطة بها خطة العمل على صعيد المراجعة.

٧٩٨- إن المهارات المعنية لا تلزم لإجراء مراجعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال فحسب بل تلزم أيضاً لمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في سياق هذه المراجعات. وليس بوسع المراجعين الآخرين الذين يشغلون الوظائف الثابتة القيام على نحو فعال بالمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقدمة في سياق مراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بسبب افتقارهم إلى المعارف التقنية في هذا المجال.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٥٤,٢ ألف يورو

٧٩٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٩,٣ ألف يورو (٥٥,٢ في المئة). وتتأتى هذه الزيادة عن وجوب أن ينظم مكتب المراجعة الداخلية تقييماً خارجياً كاملاً لأنشطته مرة على الأقل كل خمس سنوات. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر ٢, ١٠ آلاف يورو

٨٠٠- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١,٣ ألف يورو (١١,٣ في المئة)، وتلزم الموارد المعنية لتمكين المكتب من إجراء مراجعات في المكاتب الميدانية وفقاً لخطة عمله لعام ٢٠١٨.

التدريب ٢٤,٠ ألف يورو

٨٠١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٦ ألف يورو (٢,٦ في المئة)، تجسّد زيادة الأسعار التي تطبّقها مؤسسات التدريب.

٨٠٢- ويُعتبر تدريب المراجعين بانتظام متطلباً إلزامياً من أجل استدامة كفاءتهم المهنية. إن كل مراجعي مكتب المراجعة الداخلية الخمسة معتمدون في مجال المراجعة الداخلية ومجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات ومجال المحاسبة. ف"معهد المراجعين الداخليين" (IIA) و"رابطة مراجعة ومراقبة نظم المعلومات" (ISACA) يطلبان أن يتابع المراجعون المصدّق على تمتعهم بالمهارات ٤٠ ساعة من التدريب (المستمر) كل عام لإبقاء شهاداتهم صالحة. ويجب أن تكون دورات التدريب المعنية متصلة على وجه التحديد بعمل المراجعين المعيّنين ومهاراتهم وخبرتهم. ولا تُوفّر المحكمة حالياً دورات تدريب في مجال الإدارة، ومجال تدبير المخاطر، ومجال المطابقة، ومجال المراجعة العامة، ومجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات، ومجال تدبير الضوابط الداخلية، وغير ذلك من مجالات اهتمام مراجعي المكتب.

٨٠٣- وتبلغ كلفة دورة التدريب التي تُوفّر في إطارها ٢٥ ساعة من التدريب المهني المستمر مبلغاً يقارب ٤,٠ آلاف يورو، بحسب المكان المعني في أوروبا. وقد نظر المكتب في جميع الخيارات المتاحة للوفاء على نحو ناجح بالمتطلب القاضي بمتابعة ٤٠ ساعة من التدريب المستمر. فقد نُظِر في دورات التدريب التي تُوفّر ضمن المحكمة، وحضور المؤتمرات، ودورات التدريب الإلكتروني على الإنترنت، والمشاركة في دورات التدريب التي لا تنظّم إلا في هولندا. لكنّ ثمة قيوداً على هذه الحلول فليس بين موظفي المكتب مثلاً من يتكلم الهولندية إلا موظف واحد. ثم إن دورات التدريب المُوفّر في هولندا بالإنكليزية لا تشمل إلا مجموعة محدودة من المواضيع التي لا تتناول احتياجات المراجعين المتمرسين.

الخبراء الاستشاريون ٢٠,٠ ألف يورو

٨٠٤- بحسب معايير معهد المراجعين الداخليين المتعلقة بالممارسة المهنية للمراجعين الداخليين، يجب على مكتب المراجعة الداخلية أن ينظّم تقييماً خارجياً لأنشطته مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات. ويمثّل التقييم الخارجي متطلباً من متطلبات برنامج ضمان جودة المراجعات الداخلية وتحسينها. وتُراعى في إطار هذا التقييم مطابقة أنشطة مكتب المراجعة الداخلية للمعايير الدولية المتعلقة بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وممدونة السلوك المعمول بها في معهد المراجعين الداخليين.

٨٠٥- ويجب أن يُجرى هذا التقييم مقيّم خارجي مستقل مؤهل، أي خبير استشاري ذو تجربة في هذه السيرة، ويتمتع عند الإمكان بمعارف بالبيئة المهنية للمنظمات الدولية. إن اضطلاع خبير استشاري مستقل بالتقييم الخارجي يعزّز شفافية هذه العملية.

- ٨٠٦- لقد قدّم مدير مكتب المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة، خلال اجتماعها الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٧، عرضاً لسيرورة التقييم الخارجي فوافقت عليه. ويُفترض أن يُجرى التقييم الخارجي في عام ٢٠١٨.
- ٨٠٧- إن مقدار المصروفات المخطّط لتكبّدها لقاء هذا التقييم الخارجي حُسب استناداً إلى مشاورات مع مكاتب المراجعة الداخلية لمنظمات دولية أخرى ذات قدّمات مماثلة عملت مع مستشارين خارجيين من أجل إجراء عمليات التقييم الخارجي الخاصة بها.

الجدول ٥٧: البرنامج الرئيسي السابع- ٦: ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة

٧٦٠٠ مكتب المراجعة الداخلية	مصرفات عام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)						التعديرات في الموارد	
	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	المصرفات من صندوق الطوارئ	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	مقدار	نسبته المئوية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	
							(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)
الموظفون من الفئة الفنية				٤٦٤,٢	(٥,٦)	(١,٢)	٤٥٨,٦	
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٧٢,٣	٠,٧	١,٠	٧٢,٩	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٥٢٢,١	-	-	٥٣٦,٥	(٥,٠)	(٠,٩)	٥٣١,٥	
المساعدة المؤقتة العامة	٥٧,١	-	-	١٢٢,٨	(١,٢)	(١,٠)	١٢١,٦	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٥٧,١	-	-	١٢٢,٨	(١,٢)	(١,٠)	١٢١,٦	
السفر	١٢,٣	-	-	١١,٥	(١,٣)	(١,٣)	١٠,٢	
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	
التدريب	١٩,٧	-	-	٢٣,٥	٠,٦	٢,٦	٢٤,٠	
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	٢٠,٠	-	٢٠,٠	
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-	
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-	
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣٢,٠	-	-	٣٤,٩	١٩,٣	٥٥,٢	٥٤,٢	
المجموع	٦١١,٢	-	-	٦٩٤,٢	١٣,١	١,٩	٧٠٧,٣	

الجدول ٥٨: البرنامج الرئيسي السابع- ٦: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٨

٧٦٠٠ مكتب المراجعة الداخلية	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها				مجموع موظفي فئة الخدمات العامة للموظفين
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	الخدمات العامة	مجموع	
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	١	-	١	١	-	-	٣	-	١	١	٤
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعانة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	١	-	١	١	-	-	٣	-	١	١	٤
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بنوم كامل)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	١,٠٠	-	-	-	١,٠٠	-	-	-	١,٠٠
المستمرة	-	-	-	-	-	١,٠٠	-	-	-	١,٠٠	-	-	-	١,٠٠
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	١,٠٠	-	-	-	١,٠٠	-	-	-	١,٠٠

المرفقات

المرفق الأول

مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٨، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٨، وصندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ نظرت في ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بهذه الميزانية الواردة في تقرير لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين ودورها التاسعة والعشرين،

ألف - الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٨

١- توافق على اعتمادات مجموعها ٧٠٠ ٤٧٥ ١٥١ يورو في أبواب الاعتمادات التالية البيان:

باب الاعتماد	بألاف اليوروات
البرنامج الرئيسي الأول	١٣ ٣٢١,٦
البرنامج الرئيسي الثاني	٤٧ ١٦٩,٨
البرنامج الرئيسي الثالث	٧٩ ١٧٩,١
البرنامج الرئيسي الرابع	٢ ٧١٨,٢
البرنامج الرئيسي الخامس	١ ٤٩٨,٥
البرنامج الرئيسي السادس	٢,٧٤١,٥
البرنامج الرئيسي السابع-٥	٥٥٤,٥
البرنامج الرئيسي السابع-٦	٧٠٧,٣
المجموع الفرعي	١٤٧,٨٩٠,٥
البرنامج الرئيسي السابع-٢	٣ ٥٨٥,٢
المجموع	١٥١ ٤٧٥,٧

٢- تحيط علماً بأن الدول الأطراف التي أخذت بخيار الدفعة الواحدة فيما يتعلق بالمباني الدائمة، وسدّدت الدفعات المعنية بكاملها، لن تُقرَّر عليها الاشتراكات التي تقابل البرنامج الرئيسي السابع-٢ (قرض الدولة المضيفة) البالغة ٣ ٥٨٥ ٢٠٠ يورو؛

٣- تحيط علماً كذلك بأن هذه الاشتراكات ستجعل مقدار اعتمادات ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية الذي يتعيّن توزيعه بمثابة أنصبة اشتراكات مقرّرة على الدول الأطراف ينخفض من ٧٠٠ ٤٧٥ ١٥١ يورو إلى ٥٠٠ ٨٩٠ ١٤٧ يورو، وأن هذا المبلغ سيوزّع بمثابة حصص اشتراكات وفقاً للمبادئ المبينة في القسم هاء؛

٤- توافق أيضاً على الجدول التالي لملاك الموظفين لكل باب من أبواب الاعتمادات أعلاه:

المجموع	الصندوق		أمانة		مكتب المدعى العام المحكمة	مكتب القلم	الهيئة القضائية		
	مكتب المراجعة الداخلية	آلية الرقابة المستقلة	الاستعماني للمحني عليهم	الدول الأطراف					
١	-	-	-	-	-	١	-	وكيل أمين عام	
٢	-	-	-	-	١	١	-	أمين عام مساعد	
-	-	-	-	-	-	-	-	مد-٢	
٩	١	-	١	١	٣	٣	-	مد-١	
٤٨	-	١	-	١	٢٢	٢٠	٤	ف-٥	
٩١	١	١	٤	١	٤٣	٣٧	٤	ف-٤	
١٨٨	١	-	٢	١	٨٤	٨٠	٢٠	ف-٣	
١٩٣	-	١	٤	١	٩٠	٨٥	١٢	ف-٢	
٣٤	-	-	-	-	٥	٢٩	-	ف-١	
٥٦٦	٣	٣	١١	٥	٢٤٨	٢٥٦	٤٠	المجموع الفرعي	
٢٠	-	-	-	٢	١٦	١	١	خ ع-ر	
٤٠٨	١	١	٢	٣	٣١٠	٧٩	١٢	خ ع-ر أ	
٤٢٨	١	١	٢	٥	٣٢٦	٨٠	١٣	المجموع الفرعي	
٩٩٤	٤	٤	١٣	١٠	٥٧٤	٣٣٦	٥٣	المجموع	

باء- صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٨

إن جمعية الدول الأطراف

- ١- تقرّر إبقاء موارد صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٨ على مقدارها البالغ ٦٠٠.٠٠٠ يورو، وتأذن لرئيس قلم المحكمة بإجراء سلف من هذا الصندوق وفقاً للأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة؛
- ٢- تعيد تأكيد قرارها السابق القاضي بأنه يجوز للمحكمة أن تستخدم فائض الاعتمادات وما يُحصّل من الاشتراكات غير المسدّدة لجعل مقدار موارد صندوق رأس المال العامل يبلغ مستواه المحدّد.

جيم- إنشاء خط ائتمان

إن جمعية الدول الأطراف

- ١- تدكّر بما يقضي به القرار ICC-ASP/15/Res.1 بشأن إنشاء خط ائتمان؛
- ٢- تحيط علماً بتوصية لجنة الميزانية والمالية بوجود أن يكون بوسع المحكمة الاستدانة من المصارف موسمياً^(١)؛

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ١٥١.

٣- تؤكد من جديد قرارها بأن تنشئ المحكمة خط ائتمان موسمياً، يكون بمثابة ملاذ أخير وبالمبالغ الضرورية صارماً الضرورية، للفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨ من أجل سد النقص في السيولة، بعد الاستعانة الكاملة بصندوق رأس المال العامل، والاستعانة الاستثنائية بصندوق الطوارئ مؤقتاً، كما تقرّر أن تستوعب المحكمة كل ما قد يترتب على ذلك من تكاليف متّخذةً جميع التدابير الممكنة لتقليل تكلفة خط الائتمان؛

٤- تطلب إلى جميع الدول الأطراف أن تسدّد الاشتراكات المقرّرة في حينها، وتطلب إلى المحكمة والدول الأطراف أن تبذل جهوداً جادة وأن تتخذ التدابير اللازمة لكي تقلّص بقدر المستطاع مقدار المتأخرات والاشتراكات غير المسدّدة بغية تجنب المحكمة مشكلات السيولة.

دال - صندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف

١- تذكّر بقرارها ICC-ASP/3/Res.4 الذي أنشئ بموجبه صندوق الطوارئ بمبلغ مقداره ١٠٠٠٠٠٠٠ يورو، وقرارها ICC-ASP/7/Res.4 الذي طلبت فيه من مكتبها النظر في الخيارات المتاحة لتحديد موارد صندوق الطوارئ وموارد صندوق رأس المال العامل؛

٢- تحيط علماً بالمشورة التي أسدتها اللجنة في التقارير عن أعمال دوراتها الحادية عشرة والثالثة عشرة والتاسعة عشرة والحادية والعشرين؛

٣- تحيط علماً بأن مقدار موارد صندوق الطوارئ يبلغ حالياً ٥,٨ ملايين يورو؛

٤- تقرّر إبقاء مقدار موارد هذا الصندوق عند مستواه المبدئي البالغ ٧,٠ ملايين يورو فيما يخص عام ٢٠١٨؛

٥- تطلب من مكتبها أن يُقيي قيد التدارس المقدار الأدنى لموارد صندوق الطوارئ البالغ ٧,٠ ملايين يورو في ضوء المزيد من الخبرة بعمل هذا الصندوق.

هاء - جدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة

إن جمعية الدول الأطراف

١- تقرّر فيما يخص عام ٢٠١٨ أن تُحسب الاشتراكات المقرّرة التي يتعيّن على الدول الأطراف أن تدفعها على أساس جدول أنصبة متفق عليه، مستند إلى جدول أنصبة الاشتراكات الذي اعتمده الأمم المتحدة لتطبيقه على ميزانيتها العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، معدّلاً وفق المبادئ القائمة عليها تحديده^(٢)؛

٢- تحيط علماً، فضلاً عن ذلك، بأنه ينبغي أن يطبّق على جدول أنصبة الاشتراكات المقرّرة الخاص بالمحكمة كل حد أقصى للاشتراكات التي تدفعها الدول ذات الاشتراكات الأكبر وأقل البلدان نمواً قد تقرّر الأمم المتحدة تطبيقه فيما يخص ميزانيتها العادية.

^(٢) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ١١٧.

واو - تمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٨

إن جمعية الدول الأطراف

١- تحيط علماً بأن المدفوعات المناظرة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ (قرض الدولة المضيفة) ستجعل مبلغ اعتمادات الميزانية الذي يتعين توزيعه بمثابة أنصبة اشتراكات مقررة على الدول الأطراف ينخفض إلى ١٤٧ ٨٩٠ ٥٠٠ يورو؛

٢- تقرّر فيما يتعلق بعام ٢٠١٨ أن يُؤوّل وفقاً للبند ١-٥ و٢-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة مقدار اعتمادات الميزانية المناظر لأنصبة الاشتراكات المقررة البالغ ١٤٧ ٨٩٠ ٥٠٠ يورو، الذي وافقت عليه الجمعية بموجب الفقرة ١ من القسم ألف من هذا القرار.

زاي - مناقلة الأموال بين البرامج الرئيسية في إطار ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المعتمدة

إن جمعية الدول الأطراف،

١- إذ تدرك أنه، بموجب البند ٤-٨ من النظام المالي، لا يجوز إجراء مناقلات بين أبواب الاعتمادات إلا بإذن منها،

٢- تقرّر أنه، وفق الممارسة المتبعة، تجوز للمحكمة مناقلة الأموال بين البرامج الرئيسية بعد إقفال سنة ٢٠١٧ إذا تعذر استيعاب تكاليف أنشطة لم تكن مرتقبة، أو لم يكن من الممكن تقديرها على وجه الدقة، ضمن برنامج رئيسي بينما يوجد فائض في برامج رئيسية أخرى، للتكفل باستنفاد المبالغ المعتمدة لكل برنامج رئيسي قبل استخدام صندوق الطوارئ.

حاء - رواتب قضاة المحكمة الجنائية الدولية

إن جمعية الدول الأطراف

١- تحيط علماً بطلب المحكمة إعادة النظر في أجور قضاتها تطبيقاً للقرار ICC-ASP/3/Res.3^(٣)؛

٢- تحيط علماً كذلك بتقرير مكتبها بشأن تدارسه مسألة إعادة النظر في أجور القضاة تطبيقاً للقرار ICC-ASP/3/Res.3؛

تقرّر [...] .

(٣) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الفقرة ١٦٤.

الهيكل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية



(*) تشرف جمعية الدول الأطراف إشرافاً كاملاً على عمل أمانتها، التي تكون مسؤولة أمامها مباشرة. وتعتبر أمانة جمعية الدول الأطراف جزءاً لا يتجزأ من المحكمة الجنائية الدولية، وتتبع هي والعاملون فيها لقلم المحكمة فيما يخص الأغراض الإدارية.

المرفق الثالث

الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة

المعطي	الافتراضات لعام ٢٠١٨	الشروح
١ عدد أيام جلسات المحكمة	٤٠٠	اثنان من قاعات جلسات المحكمة: كوت ديفوار - ١٦٠ يوماً، أوغندا - ١٦٠ يوماً؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية - ٨٠ يوماً لاستكمال ترافع الدفاع
٢ عدد الحالات الجاري التحقيق فيها	١٠	في جمهورية أفريقيا الوسطى (الحالة الأولى والحالة الثانية)، وفي كوت ديفوار، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جورجيا، وفي كينيا، وفي ليبيا، وفي مالي، وفي السودان، وفي أوغندا
٣ عدد عمليات التحقيق الناشط	٦	جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (القضية (أ) (المليشيا المسماة "سيليكاف"))؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (القضية (ب) (المليشيا المسماة "أنتي-بالاكا"))؛ كوت ديفوار (القضية ٢)؛ جورجيا؛ ليبيا (القضية ٣)؛ مالي
٤ عدد ما لمّا يتقدّم من الأوامر بإلقاء القبض غير المحرّرة بالأختام	١٣	ليبيا - القضية ١ (١)؛ ليبيا - القضية ٢ (١)؛ دارفور بالسودان - القضايا ١ و ٢ و ٤ (٤)؛ دارفور بالسودان - القضية ٣ (١)؛ كوت ديفوار - القضية ١ مكرراً (١)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية - القضيتين ٣ و ٤ (١)؛ كينيا - قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي (٣)؛ أوغندا (١)
٥ عدد عمليات التدارس الأولى	١٠	أفغانستان، وأوكرانيا، وبورندي، وجزر القمر، والعراق/المملكة المتحدة، وغابون، وغينيا، وفلسطين، وكولومبيا، ونيجيريا
٦ عدد الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية (للدوائر) ^(٢)	٥	الدائرة الابتدائية الأولى (أغبيغو و أبلية غودي)؛ الدائرة الابتدائية السادسة (أنتاغندا)؛ الدائرة الابتدائية التاسعة (أغويين)؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناطقة في جبر الأضرار (أوتينغا)؛ الدائرة الابتدائية الثالثة الناطقة في جبر الأضرار (مبا)
٧ عدد الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية (لمكتب المدعي العام)	٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية - القضية ٦ (أنتاغندا)؛ كوت ديفوار - القضية ١ (أغبيغو و أبلية غودي)؛ أوغندا - قضية أغويين
٨ عدد أفرقة الدعم التابعة لقلم المحكمة المعنية بجلسات المحكمة	٢	اثنان من الأفرقة الكاملة المعنية بجلسات المحكمة لضمان الحد الأقصى لاستعمال سعة قاعات جلسات المحكمة مع الحد الأدنى من الزيادات في الموارد المطلوبة
٩ عدد اللغات المنهوض بأود تقدم الخدمات بما في جلسات المحكمة	٧	الإنكليزية، والفرنسية، والسواحلية الكونغولية، والكينيتو، والآشولي، والديولا، واللبنغا
١٠ عدد اللغات المتصلة بالقضايا المنهوض بأود تقدم الخدمات بما	٢٢	الإنكليزية، والفرنسية، والآشولي، والعربية، والسواحلية (الكونغولية)، والكينيتو، واللبنغا، والديولا، والبشارا، والأنيسو، والألور، والسنعو، والزغاوة، والتماشيق، والجورجية، والروسية، والسغاي، والليندو، والغريه، واللغو، والأوسيتية، والغلفند
١١ عدد اللغات المنهوض بأود تقدم الخدمات بما من أجل المراسلة مع الدول الأطراف	٩	الإنكليزية، والفرنسية، والعربية، والإسبانية، والهولندية، والألمانية، والبرتغالية، والجورجية، والروسية
١٢ عدد دعاوى الاستئناف النهائي	٧	في قضية مبابا (الرئيسية)؛ وفي قضية مبابا وآخرين؛ وفي قضية أنتاغندا (كما يُعتبر محتملاً)؛ ٤ دعاوى تتعلق بجبر الأضرار (كما يُعتبر ممكناً)
١٣ عدد الشهود الذين يمثلون للإدلاء بشهاداتهم	١٣٢	٣ أيام لكل شاهد في المتوسط
١٤ المدة القصوى المتوقعة لمكوث كل شاهد	١٤	٨ أيام للتخصير و/أو الإلمام بالأمر + ٣ أيام للجلسات + ٣ أيام (عطلة نهاية الأسبوع/الاستراحة التي قد تُلزم) = ١٤ يوماً بمثابة متوسط لكل شاهد

(١) نتيجة ضم القضايا ١ و ٢ و ٤ في الحالة في دارفور بالسودان.

(٢) أفرقة للدوائر معنية بالإجراءات الابتدائية يمكن تكليفها بتناول أعمال التحضير للمحاكمات المقبلة، وجلسات المحاكمة، وجلسات النطق بالعقوبة، والجلسات الخاصة بجبر الأضرار.

المعطى	الافتراضات لعام ٢٠١٨	الشروح
١٥	عدد المجني عليهم الذين يطلبون المشاركة في ٧ ٤٠٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية - القضية ٦ (٢٠١٠)؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية - القضية أ (٢٠٠٠)؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية - القضية ب (٢٠٠٠)؛ كوت ديفوار - القضية ٢ (٢٠٠٠)
١٦	عدد الشهود والمجني عليهم المشمولين ١٠٠ بالحماية	الشهود/المجني عليهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود بمن فيهم: الشهود المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبعمليات التقييم من أجل النقل المساعد وبغير ذلك من أشكال الدعم
١٧	عدد الأشخاص المشمولين بالحماية ٥٠٠	بحسب الأرقام والافتراضات الحالية يمكن أن تشمل الحماية والرعاية التي يقدمها قسم المجني عليهم والشهود ٥٠٠ شخص (١٠٠ شاهد/مجنى عليه و ٤٠٠ من معاليهم) في عام ٢٠١٨
١٨	عدد المشتبه فيهم/المتهمين الذين يمثلون أمام المحكمة (يشار بالمصطلح "متهم" أيضاً إلى الشخص الذي يكون قضاء الدرجة الابتدائية قد برّاه أو أدانه ويُنتظر البت النهائي في قضيتته) ^(٣)	مبا، كيلولو، أريديو، مَنغندا، بابالا، اثاغندا، اغبغبو (لوران)، ابليه غوديه، أنغوين
١٩	عدد المحتجزين من المشتبه فيهم أو المتهمين ٦ أو المدانين	مبا (حتى غاية آب/أغسطس ٢٠١٨)؛ اثاغندا؛ اغبغبو (لوران)؛ ابليه غوديه؛ أنغوين؛ المهدي (النصف الأول من عام ٢٠١٨)
٢٠	عدد الزنازين اللازمة ٦	نموذج استئجار الزنازين: إما ست زنازين أو ١٢ زنزانية؛ فلسنة محتجزين يؤخذ بنموذج الزنازين الست
٢١	عدد أفرقة الدفاع الممولة في إطار نظام المساعدة القانونية ١٢	في الإجراءات الابتدائية: اثاغندا، واغبغبو (لوران)، وابليه غوديه، وأنغوين؛ في إجراءات الاستئناف: مبا (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ من النظام الأساسي وقضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ منه)، وكيلولو، ومَنغندا، وبابالا، وأريديو؛ إجراءات جبر الأضرار: مبا (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ من النظام الأساسي)، ولونغا، وكاتنغا
٢٢	عدد ممثلي المجني عليهم الممولين في إطار نظام المساعدة القانونية ٥	لونغا، وكاتنغا، ومبا، والمهدي، وأنغوين
٢٣	عدد المكاتب/الوحدات الميدانية ٧	واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وواحد في كوت ديفوار، واثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وواحد في جورجيا، وواحد في مالي، وواحد في أوغندا

^(٣) وُضع هذا التعريف من أجل هذه الوثيقة فقط. فهو لا يشمل بنطاقه الأشخاص الذين يمثلون أمام المحكمة فيما يخص الدعاوى المتعلقة بجبر الأضرار دون غيره من الشؤون.

المرفق الرابع

قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة

- ١- المستجدات الإجرائية التي تفضي إلى تأخير في الدعاوى القائمة، ومنها:
- (أ) حالات التأخير في الإجراءات بسبب عوائق غير متوقعة متعلقة بالأدلة (مثل تعذر حضور الشهود مؤقتاً)؛
- (ب) المسائل التي هي عرضة للطعن فيها بدعاوى استئناف تمهيدي أمام دائرة الاستئناف: فكل دعوى استئناف تمهيدي (يُطلب أن يكون له أثر إيقافي) في القضايا المحاكم فيها تؤخر سير الإجراءات فيما يخص جوهر القضايا المعنية؛
- (ج) إيقاف الإجراءات المؤقت بسبب تعذر مشاركة قاض أو طرفٍ في الدعوى (أو الممثل الرئيسي لهذا الطرف) جزاء أمور منها تنحيته، أو انسحابه، أو مرضه الخطير، أو وفاته.
- ٢- المستجدات غير المرتقبة حالياً، ومنها:
- (أ) القبض على أشخاص من المطلوبين لدى المحكمة أو تقديمهم إليها بموجب أمر بالقبض عليهم؛
- (ب) مباشرة المدعية العامة من تلقاء نفسها التحقيق في حالات جديدة (بعد أن تكون قد التمسّت إذناً بالقيام بذلك من الدائرة التمهيدية وتكون هذه الدائرة قد منحتها هذا الإذن)؛
- (ج) إحالة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حالات إلى المحكمة؛
- (د) إحالة الدول الأطراف حالات إلى المحكمة.

المرفق الخامس

الغايات الاستراتيجية

المرفق الخامس (أ)

قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨)

الغاية ١: في مجال القضاء والمقاضاة	الغاية ٢: في مجال الإدارة والتدبير	الغاية ٣: في مجال التعاون والدعم
١-١ التكفل بعلو درجة جودة الإجراءات القضائية ١-٢ الحوكمة المتسقة والإدارة الفعالة النشطة التخطيط وبالعدالة والشفافية والسرعة في هذه الإجراءات، والمضي والناجعة بالقياس إلى التكاليف دعماً للمهام القضائية رقابتها الإدارية مع الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة في الوقت نفسه في إضفاء المزيد من الدقة على المعايير المنوطة بالمحكمة، وتدبّر التغيير على نحو نشط، مع القانونية من خلال إحسان تطوير الاجتهاد القضائي الحفاظ على القدرة على الاستجابة الفعالة والتشجيع على إعداد سيوروات موحدة للمستجدات غير المتوقعة	٢-١ إجراء عمليات تدارس أولي عالي درجة الجودة ٢-٢ استدامة العمل بمعايير رفيعة للنزاهة والمراس المهني عن طريق تعزيز الإحاطة والثقة بما لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين، وتعزيز حرص هذه الجهات عليها	١-٢ توفير الموارد البشرية الكافية لأداء المهام المنوطة ٣-٢ تشجيع الدول على التعاون الكامل والآتي في حينه وفقاً للالتزامات بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك التقيد بالأوامر الصادرة عن المحكمة مثل الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم، والأوامر بتحديد الأصول وتبويبها وتجميدها
٣-١ إجراء عمليات تحقيق تتسم بالنزاهة والتعمق ٣-٢ توفير الموارد البشرية الكافية لأداء المهام المنوطة وفقاً للالتزامات بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك التقيد بالأوامر الصادرة عن المحكمة مثل الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم، والأوامر بتحديد الأصول وتبويبها وتجميدها	٤-١ ضمان حقوق الدفاع في محاكمة عادلة ونزيهة ٤-٢ تهيئة واستدامة بيئة صحية مشجعة قابلة للاستمرار وتكثفها العناية للموظفين وغيرهم من المشاركين في عمل المحكمة، والسعي إلى تهيئة فرص لتطوير مساهمهم المهني ولحراكتهم	٥-١ التكفل بمشاركة الجني عليهم في الإجراءات ٥-٢ التكفل بتقديم الدعم التكنولوجي الفعال والكافي للأنشطة القضائية والإدارية وتمثيلهم فيها على نحو ملائم ومجدٍ
٦-١ السهر على جبر الأضرار بصورة مجدية والنجاح في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، وبما في ذلك تطبيق مبادئ متسقة فيما يخص جبر أضرار الجني عليهم	٦-٢ المضي في تقوية السيوروات المعمول بها في المحكمة للتخطيط والميزنة على نحو استراتيجي، بما في ذلك تدبّر المخاطر وإدارة الأداء على نحو ناجح	٦-٣ العمل بالتعاون مع الدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتشجيع المزيد من الدول على الانضمام إلى نظام روما الأساسي وتوقيع الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها، ودعمها في ذلك لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الطابع العالمي الأساسي
٧-١ زيادة الوعي بالمحكمة والسيوروات المعمول بها فيها على وجه العموم لدى الجني عليهم والجماعات المتضررة، وتعزيز التواصل والتفاهم معهم بحسب مراحل الإجراءات أمام المحكمة	٧-٢ التكفل بإجراء الانتقال إلى المباني الدائمة بصورة فعالة في موعده المقرر وبنجاحته بالقياس إلى تكاليفه، واستعمال هذه المباني على نحو يتسبى به استغلال كل الإمكانيات الجديدة التي تتيحها على نحو ابتكاري	٨-٢ توفير القدر الوافي من الأمن والحماية للموظفين وغيرهم من الأشخاص المعرّضين للخطر بفعل تعاملهم مع المحكمة، والقدر الوافي من أمن المعلومات وسائر الممتلكات

المرفق الخامس (ب)

قائمة الغايات الاستراتيجية المنشودة من الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام
(للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨)

- (١) الارتقاء بجودة الأداء فيما يتعلق بالمهام المنوطة بالمكتب ضمن إطار ولايته:
- (أ) الغاية الاستراتيجية ١: إجراء عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة؛
- (ب) الغاية الاستراتيجية ٢: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ سياساته المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال؛
- (ج) الغاية الاستراتيجية ٣: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة؛
- (د) الغاية الاستراتيجية ٤: المضي في تكييف قدرات المكتب على التحقيق والمقاضاة وشبكته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقّدة والمستمرة التطور.
- (٢) تهيئة الظروف اللازمة لاضطلاع المكتب بالمهام المنوطة به في إطار ولايته:
- (أ) الغاية الاستراتيجية ٥: التوصل إلى جعل قُدّ المكتب قُدّاً أساسياً يتناسب مع المتطلّبات منه بحيث يتسنى له الاضطلاع بوظائفه بالمستوى اللازم من الجودة والفعالية والنجاعة؛
- (ب) الغاية الاستراتيجية ٦: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام لاضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته؛
- (ج) الغاية الاستراتيجية ٧: تكييف استراتيجيات المكتب الخاصة بالحماية مع التحديات الأمنية الجديدة؛
- (د) الغاية الاستراتيجية ٨: التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة.
- (٣) الإسهام في إعمال استراتيجية منسّقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تندرج في إطار اختصاص المحكمة
- (أ) الغاية الاستراتيجية ٩: العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسّقة للتحقيق والمقاضاة بغية الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تندرج في إطار اختصاص المحكمة.

المرفق الخامس (ج)

الغايات الاستراتيجية للهيئة القضائية

البرنامج الرئيسي الأول (الهيئة القضائية)

النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الأهداف ١-٣ (الأهداف ذات الأولوية)	• استبانة المسائل التي يمكن أن تقوم وتدبرها على نحو فعال	• ١٠٠٪
١-١-١ و ١-١-٢ و ٢-١-٣	• مدى جودة أعمال التحضير لاجتماعات هيئة الرئاسة واجتماعات القضاة وجودة دعم هذه الاجتماعات	• حضورهما بالرضا التام
١- الاضطلاع الفعال بالتخطيط فيما يتعلق ببيئة الرئاسة، وتقديم الدعم من أجل نجاعة تدبير الإجراءات القضائية	• نجاعة تنظيم الطلبات/الوثائق التي تودع لدى هيئة الرئاسة	• صدور جميع القرارات في غضون الآجال المقررة
• مدى التقيد بالمواعيد وتوخي الجودة في المشورة التي تقدّم إلى الرئيس وإلى نائبيه بشأن مسائل التسيير والإدارة	• حضور هذه المشورة بالرضا التام وإلى نائبيه بشأن مسائل التسيير والإدارة	
٢- تنفيذ الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف على نحو عادل وسريع، مع الاحترام الكامل لحقوق المتهمين والاعتبار الواجب لحماية المجني عليهم والشهود	• تقليص الآجال الفاصلة بين مراحل الإجراءات دون المساس بحقوق الأطراف والمشاركين والمجني عليهم في أن تُوفّر لهم العدالة والحماية بحسب الحال	• تحقيق تحسين قابل للقياس بالمقارنة بالقضايا الأسبق
٣- الدفع قدماً باستعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، بالتشاور مع أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء، مع التركيز على التغييرات التي لا تستلزم إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات	• مواصلة تعزيز اتساق الممارسة القضائية	• بحلول نهاية عام ٢٠١٨
٤- التنفيذ والعمل بالتوافق مع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية والدعم القضائي ذي الصلة	• مواصلة جمع البيانات ذات الصلة في المجالات الرئيسية لمبادرة مؤشرات الأداء فيما يتعلق بالسيرورات التي يشمل نطاقها المحكمة جمعاء وبالسيرورات القضائية	• ١٠٠٪
• تطبيق مؤشرات الأداء في السيرورات الجارية على نطاق المحكمة جمعاء وفي السيرورات الجارية على نطاق الهيئة القضائية	• حضور تطبيقها بالرضا التام	
الهدف ٤ (المهدفان ذوا الأولوية ٢-١-٢ و ٢-١-٥)	• وجوه التحسن في التقيد بالمواعيد في الإجراءات القضائية من خلال تنفيذ التعديلات على أساس "العبر المستخلصة"	• تحقيق تحسينات يمكن قياسها
١- إدارة الموارد على نحو فعال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير زيادة النجاعة الممكن اتخاذها	• اضطلاع رئيس الدوائر الجديد (موظف من الرتبة ف-٥) بإدارة مواردها إدارة مركزية فعالة	• ١٠٠٪
٢- تحقيق النجاعة في الاستعانة بموارد الدوائر من الموظفين من خلال إدارتهم بصورة مركزية وتوخي المرونة في إعمالهم لمواجهة التغير في عبء العمل المتصل بالقضايا الذي يتعيّن النهوض به	• تنظيم توجيه القضاة في المحكمة لتعريفهم بإجراءات المحكمة وموظفيها ومرافقها	• حضور العمل المعني بالرضا التام
الهدف ٥ (المهدف ذو الأولوية ٢-٤-١)	• تنظيم توجيه القضاة في المحكمة لتعريفهم بإجراءات المحكمة وموظفيها ومرافقها	• حضور العمل المعني بالرضا التام
الهدف ٦ (المهدف ذو الأولوية ٢-٣-١)	• التقيد التام في البرنامج الرئيسي الأول بنظام تقييم الأداء في المحكمة، بما في ذلك تقلص مديري الوحدات والقضاة مساهمات مناسبة	• ١٠٠٪
١- المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين	• عدد اجتماعات فريق لاهاي العامل/فريق الدراسة المعني بالحوكمة التي يشارك فيها ممثل هيئة الرئاسة/للمحكمة بحسب الاقتضاء	• تمثيلهما كلما كان ذلك مناسباً
الهدف ٧ (المهدف ذو الأولوية ٣-١-١)	• شفافية والفعالية في التواصل وتبادل المعلومات بين الهيئة القضائية والأفرقة العاملة المنبثقة عن الجمعية	• تقديم التقارير والمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وعلى نحو شفاف
١- شفافية والفعالية في التواصل وتبادل المعلومات بين الهيئة القضائية والأفرقة العاملة المنبثقة عن الجمعية	• تقديم التقارير والمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وعلى نحو شفاف	• ١٠٠٪

النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	المرامى لعام ٢٠١٨
الهدف ٨ (الأهداف ذات الأولوية ٣-١-١ و ٣-٢-١ و ٣-٢-٢ و ٣-٥-١ و ٣-٥-٢ و ٣-٦-٢)	• عدد ما يعقده الرئيس/هيئة الرئاسة من الاجتماعات الرفيعة المستوى مع ممثلي الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني	• أكثر من ١٠٠ اجتماع
١- تعزيز الثقة، والالتزام، والدعم، فيما بين أصحاب الشأن الخارجيين المعنيين بالمحكمة من خلال تبادل المعلومات في الاجتماعات، والمؤتمرات، وغيرها من المناسبات فيما يتعلق بجهود المحكمة وحرصها على إقامة العدل على نحو سريع ورفيع درجة الجودة	• مشاركة هيئة الرئاسة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف، وفريق لاهاي العامل، وفريق الدراسة المعني بالحكومة، ولجنة الميزانية والمالية، وجلسات الإحاطة الخاصة بالدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية، إلخ	• كلما كان ذلك لازماً
٢- انضمام المزيد من الدول إلى نظام روما الأساسي والاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها أو تصديقها عليهما وتعزيز تواصل وتعاون الدول غير الأطراف مع المحكمة	• تنسيق الجهود مع سائر أصحاب الشأن لاسترعاء العناية إلى أهمية عالمية نظام روما الأساسي والاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات وتشجيع الدول التي لم تصدق عليهما أو تنضم إليهما على القيام بذلك	• انضمام/تصديق دولة واحدة أخرى إلى/على النظام الأساسي ودولة واحدة أخرى إلى/على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات
٣- إبرام المزيد من الاتفاقات مع الدول بشأن إنفاذ العقوبات	• إبرام اتفاقات متعلقة بإنفاذ العقوبات	• ١
٤- مكتب الاتصال القائم في نيويورك: التواصل والتعاون على نحو فعال مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها ومع وفود الدول (الدول الأطراف والدول غير الأطراف) وممثلي المجتمع المدني في نيويورك؛ وتقديم الدعم الإمدادي للجمعية وهيئاتها الفرعية	• إحالة ومتابعة جميع ما يصدر عن المحكمة من طلبات التعاون مع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة حتى إنجاز المطالب المعنية	• ١٠٠٪
• تقديم الدعم إلى الزائرين من مسؤولي المحكمة	• تنظيم/تهيئة جلسات إحاطة لممثلي الدول وغيرهم من أصحاب الشأن في نيويورك	• ٣-٥
• متابعة اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة والمشاركة فيها، ومتابعة المسائل في إطار ثنائي، وتقديم تقارير منتظمة نيابة عن المحكمة	• تقديم مساهمات في تقارير وقرارات الأمم المتحدة بشأن المواضيع المتصلة بالمحكمة وتقديم الدعم للميسر المعني بالقرار الذي تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً فيما يتعلق بالمحكمة	• ٥ إلى ٨ من التقارير/القرارات
• المشاركة والمداخلة في حلقات الندارس وحلقات العمل المعنية بمواضيع متصلة بالمحكمة	• تقديم مكتب الاتصال القائم في نيويورك الدعم الإمدادي إلى الجمعية ومكتبها وفريق نيويورك العامل وتمثيل المحكمة خلال اجتماعات المكتب وفريق نيويورك العامل	• ١٠ إلى ١٥ من الاجتماعات

الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام

البرنامج الرئيسي الثاني (مكتب المدعي العام)

البرنامج ٢٠١٠: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
القضاء والمقاواة: الهدف ٢-١ الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام ("المكتب"): إجراء عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاواة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة	<ul style="list-style-type: none"> الإسهام في البحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية إلى المكتب على النحو اللازم تحسين إحاطة الجمهور بأنشطة المكتب وشحن وعيه بما عن طريق الإعلام 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب الحاكم المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً تواتر اجتماعات اللجنة التنفيذية وقراراتها 	<ul style="list-style-type: none"> الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب وبحسب ما يُبدى من الاحتياجات إجراء المقابلات وإعداد نبذات الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، إلخ
القضاء والمقاواة: الهدف ٢-١ الغاية ٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ سياساته المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطقت المرتكبة بحق الأطفال	<ul style="list-style-type: none"> تناول الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطقت على نحو أكثر فعالية تناول الجرائم الماسة بالأطفال على نحو أكثر فعالية واعتماد نهج قائم على الاهتمام بالأطفال زيادة وعي الجمهور بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطقت والجرائم الماسة بالأطفال عن طريق الإعلام 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الأداء ٤: التقييد بسياسات المكتب ومعايير الهامة الحاكم المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً 	<ul style="list-style-type: none"> تنجيز خطة تنفيذ السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطقت لكي تطبقها الأفرقة اعتماد السياسة الخاصة بالأطفال إعداد مشروع خطة تنفيذ السياسة الخاصة بالأطفال
القضاء والمقاواة: الهدف ٢-١ الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاواة	<ul style="list-style-type: none"> دعم المهام التي يضطلع بها مكتب المدعي العام، وإجراء المقابلات، وإعداد نبذات الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، إلخ المضي في تطوير الشبكة الأكاديمية، بوسائل منها تنظيم المحاضرات التي يلقيها زائرون المساهمة في إعلام الجمهور والتمثيل الخارجي للمكتب مواصلة تطوير مشروع الأدوات القانونية وإدارته 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الأداء ٥: جودة التفاعل مع المكتب الحاكم المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً 	<ul style="list-style-type: none"> الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب اعتماد نظام الإفادات التلقائية التي تقدّم رسداً للجودة ومدى تحقيق المرامي فيما يتعلق بالأنشطة الأساسية والاستراتيجية: اعتماد النظام المعني فيما يخص ٩٥٪ من التقارير المرزعة تقديمها
التعاون والدعم: الهدفان ٢-٣ و ٣-٣ الغاية ٦ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته	<ul style="list-style-type: none"> دعم المهام التي يضطلع بها مكتب المدعي العام، وإجراء المقابلات، وإعداد نبذات الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، إلخ المضي في تطوير الشبكة الأكاديمية، بوسائل منها تنظيم المحاضرات التي يلقيها زائرون المساهمة في إعلام الجمهور والتمثيل الخارجي للمكتب مواصلة تطوير مشروع الأدوات القانونية وإدارته 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الأداء ٥: جودة التفاعل مع المكتب الحاكم المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً 	<ul style="list-style-type: none"> شرح أنشطة المكتب وشحن الوعي بها وجلب الدعم لها والتعاون فيما يخصها من خلال المهام التي تضطلع بها المدعية العامة، والإعلام التواصل مع أصحاب الشأن على النحو المقرّر
الإدارة والتدبير: الأهداف ١-٢ و ٢-٢ و ٣-٢ و ٤ الغاية ٨ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة	<ul style="list-style-type: none"> إسداء المشورة القانونية وإعداد النصوص فيما يتعلق بأحاد الشؤون الإدارية وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب الإسهام في وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمحكمة 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الأداء ١٤: أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز إسداء المشورة القانونية وإعداد النصوص فيما يتعلق بأحاد الشؤون الإدارية 	<ul style="list-style-type: none"> تقليل احتمال التقاضي، وتحقيق نتائج مرضية كلما كان لا مناص من التقاضي مراجعة كميّب العمليات وتحديثه عند اللزوم وبحسب اللزوم تقديم المساهمات في الوقت المناسب تجسيد آراء المكتب ومصالحه على نحو مرض

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
	<ul style="list-style-type: none"> • وضع سياسات استراتيجية للمكتب • تنفيذ مشروع العبر المستخلصة للمكتب • وضع نظام تحقق لمراقبة التقيد بالقواعد والإسهام في وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمحكمة • تنفيذ خطة التدريب السنوي للعاملين في المكتب، وذلك بالتواصل مع قسم الموارد البشرية • تنجيز وثائق السياسات الخاصة بالعمل عن بعد وغيرها من السياسات المتعلقة بالموظفين، وذلك بالتواصل مع قسم الموارد البشرية • تحسين التوازن بين الجنسين وبين رعايا البلدان ضمن مجموعة العاملين في المكتب • معالجة ما يندرج ضمن نطاق سيطرة المكتب من المسائل الأساسية المتصلة بجزء العمل • تنجيز وتنفيذ مشروع التقييم الجوهرية للمكتب • مراجعة البنية الداخلية للمكتب بغية زيادة فعاليتها ونجاعتها والتكفل بتحسين ضمان جودتها 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب - الإسهام في وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمحكمة - وضع سياسات استراتيجية للمكتب - تنفيذ مشروع العبر المستخلصة - وذلك بالتواصل مع قسم الموارد البشرية - وذلك بالتواصل مع قسم الموارد البشرية - تحسين التوازن بين الجنسين وبين رعايا البلدان ضمن مجموعة العاملين في المكتب - معالجة ما يندرج ضمن نطاق سيطرة المكتب من المسائل الأساسية المتصلة بجزء العمل - تنجيز وتنفيذ مشروع التقييم الجوهرية للمكتب - مراجعة البنية الداخلية للمكتب بغية زيادة فعاليتها ونجاعتها والتكفل بتحسين ضمان جودتها 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد خطة تنفيذ السياسة الخاصة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطوق - اعتماد السياسة المتعلقة بالجرائم المرتكبة بحق الأطفال - تنفيذ المشروع، وتشغيل النظام الإلكتروني، والأخذ بالعبر المستخلصة في إطار الممارسة العامة للمكتب - تحديد إطار نظام التحقق في المكتب وتنفيذه
الإدارة والتدبير: الأهداف ١-٢ و ٤-٢ و ٦-٢	<ul style="list-style-type: none"> • تعظيم معدّل إنفاق مبلغ الميزانية على نحو فعال • تعظيم معدّل إنفاق مبالغ صندوق الطوارئ المُخَطَّر بلزومها على نحو فعال • تدبير عمليات التوفيق الفعّال (توفيق النسب المتوية والمواعيد) • تحديث الإجراءات/السيوروات • تقديم الخدمات الناجع والآتي في حينه إلى المكتب (الفرق بالقياس إلى الزمن المتوقع لزومه والجهود المرتقب بذله وفق السيوروات والإجراءات المقرّرة) • إنجاز دورات تقييم الأداء في الوقت المناسب • تحديث سجل المخاطر المحيطة بالبرامج 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب - مؤشر الأداء ٨: الأداء على صعيد تنمية قدرات الموظفين - مؤشر الأداء ١٢: الأداء والتقييم بالقواعد والمعايير في مجال التخطيط المالي • المحاكاة المرئية: ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً 	<ul style="list-style-type: none"> - أن يكون معدّل إنفاق مبلغ الميزانية بين ٩٥% و ١٠٠% - أن يكون معدّل إنفاق مبالغ صندوق الطوارئ المُخَطَّر بإمكان لزوم استخدامها أكبر من ٧٠% - تجهيز وثائق الالتزام المتنوعة (تصديق النفقات وإدراجها في الدفاتر): الإفادات بالنفقات التشغيلية: أن يكون معدّل حالات تأخر التسوية بسبب أخطاء أقل من ٥% - تصديق المصروفات بموجب التقارير المتعلقة بالمطالبات المتصلة بالأسفار: أن يكون معدّل تأخر تسوية المطالبات المتصلة بالأسفار بسبب عدم اكتمال المعلومات أو عدم الموافقة على المصروفات أقل من ٥% - إنجاز تحليل إجراءات المكتب وأنساق تسلسل أعماله وسيورواته بمساعدة من مكتب المراجعة الداخلية ومنسّق تدبير المعلومات - إنجاز مراجعة تنظيم الوحدات للتكفل بإمكان أن تهيئ بناها الخدمات للمكتب في الوقت المناسب وعلى نحو ناجع (تقليل حالات التفاوت: >٥%)

- إعمال دورات التعلّم الإلكتروني من أجل توفير التدريب داخلياً: إنجاز ٩٥% من العمل المزمع الاضطلاع به
- تحديد مواصفات (في إطار مشروع بنفد بالتنسيق مع قلم المحكمة ومع الدوائر) لإعمال/تشكيل أدوات لتخطيط الموارد المؤسسية في إطار نظام SAP يمكن أن تفضي إلى القيام على نحو سليم بالمعاملة المحاسبية لتكاليف القضايا بحسب كل قضية
- إعداد استبيان إلكتروني لتقييم مدى رضا الجهات المُتعامل معها واستبانة المجالات التي ينبغي تحسين السيرورات فيها
- إنجاز إعداد جميع استمارات تقييم الأداء في الأجل المحدد
- إجراء عمليتين من عمليات تقييم المخاطر لتحديث سجل المخاطر المحيطة بالبرامج الذي وضع في عام ٢٠١٧

الإدارة والتدبير: الهدف ٢-٣	تقديم الدعم الفعال والآتي في حينه	مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب	تسجيل ما لا يقل عن ٩٥% من الأدلة في غضون يومين (في حالة الأدلة غير الإلكترونية) أو ثلاثة أيام (في حالة الأدلة الإلكترونية)
الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: المضي في تحسين جودة وجماعة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	* تقديم الدعم الفعال والآتي في حينه لتسجيل الأدلة	- مؤشر الأداء ١٤:	- تسجيل ما لا يقل عن ٩٥% من الأدلة في غضون يومين (في حالة الأدلة غير الإلكترونية) أو ثلاثة أيام (في حالة الأدلة الإلكترونية)
	* تقديم الدعم الفعال والآتي في حينه لكشف المعلومات	• أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	- معدل الخطأ في كشف المعلومات > ٣%
	* إسداء الإرشاد الفعال والآتي في حينه من أجل مشاريع تدبير المعلومات في جميع وحدات المكتب	• المحاكاة المرئية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً	- القيام إثر استبدال المعدات المتقادم عهدتها بترقية الإجراءات في الوحدات المعنية والتحديد الكمي للمكاسب التي تحققت والتي يمكن تحقيقها عن طريق زيادة النجاعة
	* إسداء الإرشاد الفعال والآتي في حينه من أجل تدبير البيانات في جميع وحدات المكتب		- تنفيذ تحديثات للممارسات والنظم التي يتبناها مكتب المدعي العام في مراجعة الأدلة، من أجل تحسين الاستعانة بالمستجدات واستعراض الوثائق على نحو أسرع وأجود: تنفيذ النظم الجديدة بنسبة ١٠٠%
	* القيام بما يلي في الوقت المناسب وبصورة دقيقة:		- تقديم الدعم اللغوي بحسب الجدول الزمني المقترّ فيما يخص ٩٨% من الحالات
	• إعداد محاضر المواد السمعية البصرية بلغتي العمل وبلغات الحالات وبلغات التعاون كما تطلبه الجهات التي يتعامل معها المكتب		- إجراء عمليات استعراض للعبير المستخلصة وعمليات استعراض للأنشطة بعد الاضطلاع بما إثر فعاليات مكتب المدعي العام التي تُعتبر معالم فارقة؛ استعراض ٩٥% من هذه الفعاليات استخلاصاً للعبير
	• ترجمة الأدلة التي يجمعها المكتب ووثائقه الأساسية إلى لغتي العمل ولغات الحالات ولغات التعاون كما تطلبه الجهات التي يتعامل معها المكتب		
	• الترجمة الشفوية لمقابلات الشهود والمخبرين إلى لغتي العمل ولغات الحالات ولغات التعاون كما تطلبه الجهات التي يتعامل معها المكتب		

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
	<ul style="list-style-type: none"> • دعم أنشطة من قبيل إعداد الملخصات، وحجب المعلومات في الوثائق، وتمييز اللغة المستعملة، وتحرير الوثائق، وإعداد/ترجمة الحواشي المصاحبة للعروض السمعية البصرية من أجل المكتب * إسداء المشورة وتقديم الدعم من أجل ما يتقد ضمن المكتب من المشاريع التي تتطلب خبرة لغوية 		
الإدارة والتدبير: الهدفان ٢-٣ و ٢-٦	<ul style="list-style-type: none"> * القيام، عند توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، وإعداد المحاضر، بتدبير كل سلسلة أعمال التوظيف وتهيئة الموارد والتخطيط والرصد والإنتاج، وذلك من خلال إقامة واستدامة علاقات فعالة مع الجهات الخارجية المستعان بها لتوفير الخدمات المعنية (أفراداً وشركات)، وأتباع إجراءات أعمال فعالة توضع بها في الاعتبار أمور منها مسائل الأمن والتدقيق الأمني ومراقبة الأداء وعبء العمل، وتدريب الموظفين اللغويين الداخليين والخارجيين تدريباً مناسباً 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع قائمة محدثة بمتعهدي توفير خدمات اللغات المعتمدين دولياً وذلك بالتعاون مع الوحدة المعنية بالشراء - وضع قائمة بالمرشحين لتوفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وإعداد المحاضر، وذلك بالتعاون مع قسم الخدمات اللغوية - الاستثمار في التدريب: إعمال الموارد الداعمة للتعمم عند الطلب من خلال أدوات وسيرورات وإجراءات موحدة

باء- البرنامج ٢٢٠٠: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والرامي لعام ٢٠١٨

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
القضاء والمقاضاة: الهدف ١-٢	<ul style="list-style-type: none"> إجراء تسع عمليات تدارس أولي 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب • نسبة الإنجاز (عدد عمليات التدارس الأولي المنجزة مقابل عدد عملياته المباشرة حديثاً) 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد عمليات التدارس الأولي: ٩
القضاء والمقاضاة: الهدفان ١-٢ و ٣-١	<ul style="list-style-type: none"> عمليات التدارس الأولي التعاون • وضع وتنفيذ برامج للتدريب الداخلي في مجال التعاون وتمازج في مجال تبادل الخبرات • الاضطلاع بالتنسيق فيما يخص جودة التعاون الداخلي وما يتقد من مشاريع التحسين المنتقاة، والاستمرار على تقييم مدى جودتهما 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب • المحاكاة المرحلية: ما يُرمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز • معدّل ما يُتناول بنجاح من الطلبات المقدمّة بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي • معدّل معاملة البلاغات المقدمّة بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي (بما في ذلك الردود على مرسلها) 	<ul style="list-style-type: none"> - القيام في الوقت المناسب بتجهيز البلاغات المقدمّة بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي ورفع ما لا يقل عن تقرير واحد إلى اللجنة التنفيذية لكي تقر التوصية فيما يتعلق بجميع ما لّمّا يزل عالقاً من تقارير المرحلة ١ - نشر تقرير واحد من تقارير المكتب عن الأنشطة في مجال التدارس الأولي قبل انعقاد جمعية الدول الأطراف وتقارير علنية أخرى دعماً لاتخاذ القرارات الهامة

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الغاية ٦ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام:	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد وتحقيق الهدف الاستراتيجي السنوي فيما يتعلق بالتعاون والعلاقات الخارجية • إعداد خطط التعاون فيما يخص الدعم الحاسم لعمليات التحقيق وتنفيذها على النحو المقرّر • توسيع شبكة مسؤولي تنسيق العمل لتشمل ثلاثة شركاء • السهر على الاستقرار النسبي المعدّل الرد على طلبات المساعدة أو تحسين هذا المعدّل مع التفتن إلى التنوع النسبي/مستوى الحساسية الذي تتسم به هذه الطلبات وإلى أهمية العوامل الخارجية التي لا سيطرة للمكتب عليها • السهر على جودة طلبات المساعدة القضائية الموجهة إلى الدول والمنظمات الدولية للتمكين من إجراء عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة على نحو فعال • إتاحة قنوات التعاون السديدة سهرًا على توافق مجموعة تدابير المساعدة القضائية المطلوبة مع مقتضيات تنويع الأدلة • السهر على أعمال التواصل مع أصحاب الشأن على النحو المقرّر 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب المحاكّ المرهبة: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً 	<ul style="list-style-type: none"> • التقييد بالتعهد فيما يتعلق بالشفافية التعاون (التقرير بشأن عمليات التدارس - تدريب ٩٠% من الموظفين المعنيين الأولي وغيره من التقارير العلنية - تنفيذ برنامج التدريب بنسبة ٧٥% المعدّة دعماً لاتخاذ القرارات الهامة) - تحديد مشاريع التحسين وإقامة آلية التقييم مع الاستمرار على مراجعة الجودة بانتظام
الغاية ٣-٣ و ٤-٣ و ٦-٣	<ul style="list-style-type: none"> • السهر على جودة طلبات المساعدة القضائية الدولية للتمكين من إجراء عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة على نحو فعال • إتاحة قنوات التعاون السديدة سهرًا على توافق مجموعة تدابير المساعدة القضائية المطلوبة مع مقتضيات تنويع الأدلة • السهر على أعمال التواصل مع أصحاب الشأن على النحو المقرّر 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤشر الأداء ١٤-١: تقييم مشاريع التحسين المحاكّ المرهبة: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً 	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد وتعميم وإقرار الخطة السنوية الخاصة بالتعاون والعلاقات الخارجية، وتحديد الخطوات اللازم اتخاذها من أجل تنفيذها في الفترة المعنية • إعداد وتنفيذ جميع خطط التعاون بالتمشي مع تنفيذ الخطوات المقرّرة فيما يخص الفترة المرجعية المعنية • توسيع شبكة مسؤولي تنسيق العمل لتشمل أكثر من ثلاثة شركاء • الرد على أكثر من ٧٥% من طلبات المساعدة • مراجعة زهاء ٩٥% من الطلبات المعدة وفحصها لأغراض مراقبة جودتها • تقديم الدعم لتلبية طلبات المساعدة بشتى أنواعها • أعمال التواصل مع أصحاب الشأن على النحو المقرّر
الغاية ٩ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام:	<ul style="list-style-type: none"> • توطيد شبكة المكتب المؤلفة من مسؤولي التنسيق العام والتنسيق الاشتغالي ومن الأطراف الفاعلة على الصعيد القضائي، والمضي في توسيع هذه الشبكة، وتبسيط وتوحيد السيرورات وأشكال التفاعل مع الشركاء (الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية) 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤشر الأداء ١٤-١: تقييم مشاريع التحسين المحاكّ المرهبة: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً 	<ul style="list-style-type: none"> • أن يتم ذلك في جميع عمليات التحقيق بحسب مقتضى الحال • وضع الاستراتيجية العامة وعقد جلسات التشاور • إرسال ردود (إيجابية أو سلبية) على جميع الطلبات

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
	<ul style="list-style-type: none"> الإسهام بالتعاون مع سائر الشعب في إجراء المزيد من المشاورات بشأن مضمون استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة وظروف وضع هذه الاستراتيجية وتبعات تنفيذها، وتقييم النتائج وتحديد المساهمة التي يمكن أن يقدمها المكتب تقديم أجوبة على ما يرد من طلبات المساعدة 		

جيم - البرنامج ٢٣٠٠: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
القضاء والمقاضاة: الهدف ٢-١	إجراء ست عمليات تحقيق، وتقديم الدعم التحقيقي لثلاث محاكمات، ومواصلة ثماني عمليات تحقيق حتى القبض على المشتبه بهم فيها	مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب مقابل ما يُحقَّق فعلاً	- عدد الأنشطة التحقيقية: ٦+٣+٨ - تحسين سير ما لا يقل عن ٨٠% من تداوير التحقيق التي لشعبة التحقيق سيطرة عليها
القضاء والمقاضاة: الهدفان ٢-١ و ٣-١	تنفيذ السياسة (التحقيقية) فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال في جميع عمليات التحقيق	مؤشر الأداء ٤: التقييد بسياسات المكتب ومعايره الهامة المحاك المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً	- تنفيذ ما لا يقل عن ٨٠% من التداوير التي تهى لها السياسات في جميع عمليات التحقيق الناشط
القضاء والمقاضاة: الهدف ٢-١	تنفيذ برامج التدريب على النحو المقرّر	مؤشر الأداء ٨: أداء الموظفين وتنمية قدراتهم المحاك المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً	- تدريب ٨٠% من الموظفين المعنيين على الأقل
الإدارة والتدبير: الهدف ٥-٢	القيام على النحو المقرّر بتنفيذ المشاريع العلمية والتكنولوجية الرامية إلى زيادة قدرة المكتب على الاضطلاع على نحو ناجع ومصون الأمن بما يجريه من عمليات تحقيق (التقصي المؤتمت، أرشيف الإنترنت، وغير ذلك)	مؤشر الأداء ١٤-١: تقييم مشاريع التحسين المحاك المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً	• تنفيذ ما لا يقل عن ٨٠% من المشاريع المعنية على النحو المقرّر

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الإدارة والتدبير: الهدف ٢-٨ الغاية ٧ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: تكييف استراتيجيات المكتب الخاصة بالحماية مع التحديات الأمنية الجديدة	- القيام على نحو سليم بتدبير جميع الأخطار الممكن ترقبها - القيام سنوياً على النحو المقرّر بتقييم المخاطر الأمنية الاستراتيجية وتحديث الاستراتيجية ذات الصلة فيما يخص أمن الموظفين والشهود والمعلومات - القيام على النحو المقرّر بتنفيذ المشروع الرامي إلى تحسين أمن المعلومات مع قلم المحكمة	- مؤشر الأداء ٤-١: إجراء عمليات تحديث تقييم المخاطر الفردي وعمليات التدقيق فيه - إقرار اللجنة التنفيذية لجميع التوصيات الهامة	- القيام على النحو المقرّر بإعمال جميع تدابير الحماية الحاسمة اللازمة لتدبير الأخطار الممكن ترقبها - إقرار اللجنة التنفيذية لجميع التوصيات الهامة
الإدارة والتدبير: الأهداف ٢-١ و ٢-٢ و ٣-٢ و ٤-٢ الغاية ٨ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة	- استبانة وتحقيق المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة عن طريق مراجعات الإجراءات - استبانة وتحقيق المكاسب المحققة - استبانة المكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاعة في عام ٢٠١٧ واستبانة مجالات أخرى لزيادتها • مجموع المكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاعة بالقياس إلى الميزانية الإجمالية لشعبة التحقيق	- مؤشر الأداء ٦: المكاسب المحققة - استبانة المكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاعة في عام ٢٠١٧ واستبانة مجالات أخرى لزيادتها • مجموع المكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاعة بالقياس إلى الميزانية الإجمالية لشعبة التحقيق	- استبانة المكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاعة في عام ٢٠١٧ واستبانة مجالات أخرى لزيادتها • مجموع المكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاعة بالقياس إلى الميزانية الإجمالية لشعبة التحقيق
التعاون والدعم: الهدف ٣-٣ الغاية ٩ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تندرج في إطار اختصاص المحكمة	- تنفيذ المشاريع ذات الأولوية على النحو المقرّر (زيادة تبادل المعلومات مع الوحدة المعنية بجرائم الحرب، وزيادة عدد الأنشطة المنسقة مع الهيئات القضائية ذات الصلة، وما إلى ذلك)	- مؤشر الأداء ١٤-١: تقييم مشاريع التحسين • المحاكاة المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً	- مؤشر الأداء ١٤-١: تقييم مشاريع التحسين • المحاكاة المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً

دال- البرنامج ٢٤٠٠: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
القضاء والمقاضاة: الهدف ١-٣ الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: إجراء عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة	• التأهب للترافع في ثلاث محاكمات (يتوقف عدد المحاكمات المعنية الفعلي على توفر قاعات المحكمة والقضاة) ودعوي استئناف نهائي، وإجراء الأعمال التمهيدية في ست عمليات تحقيق	- مؤشر الأداء ١: نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ملاحقة مرتكبي الجرائم المعنية - مؤشر الأداء ٢: نتائج أنشطة المقاضاة من حيث التهم الموجهة إلى المشتبه فيهم - مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب	- الأنشطة: الترافع في ثلاث محاكمات وفي دعوي استئناف نهائي، ودعم الأعمال التمهيدية في ست عمليات تحقيق، والمشاركة في أربع دعاوى تتعلق بجبر الأضرار بحسب مقتضى الحال
القضاء والمقاضاة: الهدفان ١-٢ و ٣-١ الغاية ٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المحكمة وعلى تنفيذ سياساتها المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال	• الأخذ بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال في المقاضاة في الدعاوى المعنية كلما أمكن ذلك، وتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في سياسات المكتب ذات الصلة	- مؤشر الأداء ١: نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ملاحقة مرتكبي الجرائم المعنية - مؤشر الأداء ٢: نتائج أنشطة المقاضاة من حيث التهم الموجهة إلى المشتبه فيهم - مؤشر الأداء ٣: جودة الاضطلاع بالأنشطة المكلف بها - مؤشر الأداء ٤: التقيد بسياسات المكتب ومعاييرها الهامة	- تنفيذ ما لا يقل عن ٨٠% من التدابير المهيأ لها في إطار السياسات وذلك في جميع أنشطة المقاضاة

الغاية الاستراتيجية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
القضاء والمقاضاة: الهدف ٣-١	<ul style="list-style-type: none"> استدامة أو تحسين معدل اعتماد الدوائر للتهم التي تقدّم إليها استدامة أو تحسين معدل قبول الدوائر للعرائض التي تقدّم إليها قيام فريق مستقل باستعراض ملف كل دعوى قيام فريق مستقل باستعراض الأدلة في كل دعوى 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الأداء ١: نتائج أنشطة المقاضاة - اعتماد ما لا يقل عن ٨٠% من التهم من حيث ملاحقة مرتكبي الجرائم المعنية مؤشر الأداء ٢: نتائج أنشطة المقاضاة - بلوغ نسبة ما يقبل من العرائض وما من حيث التهم الموجهة إلى المشتبه فيهم مؤشر الأداء ٤: التقييد بسياسات المكتب ومعايره الهامة الحاكَ المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً 	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد ما لا يقل عن ٨٠% من التهم الموجهة إلى المشتبه فيهم/قبولها/إدانة المدعي العام: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة استعراض جميع الأدلة قيام فريق مستقل باستعراض جميع الدعاوى تنفيذ ٨٠% من برنامج التدريب، بما في ذلك المحاضرات القانونية لشعبة المقاضاة التي تلقى مرة كل أسبوعين مشاريع التحسين في المجالات ذات الأولوية: السيرورات الداخلية، والقدرات الإدارية، والتكنولوجية، والكشف عن المعلومات الإسهام في التقدم على صعيد تحقيق سرعة الإجراءات حيثما أمكن ذلك مواصلة تنمية الكفاءات في مجال المرافعة القانونية الشفوية والكتابية من خلال التدريب
الإدارة والتدريب: الهدف ٥-٢	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة برنامج تدريب المعنيين بأنشطة المقاضاة المحدّد في خطة التدريب السنوية، بما في ذلك دورات التدريب الإضافية الرامية إلى إكساب مهارات الدفاع والتدريب على استعمال التكنولوجيات الجديدة في جلسات المحكمة تنفيذ مشاريع التحسين المنتقاة المتصلة بالمجالات ذات الأولوية: السيرورات الداخلية، والقدرات الإدارية، وتصميم ملفات القضايا، وسيرورة مراجعة القضايا، والتكنولوجيا، والمهارات الأساسية 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الأداء ١٤-١: تقييم مشاريع التحسين مؤشر الأداء ٨-٢: تنفيذ الخطة السنوية للتدريب/عدد أيام التدريب لكل موظف في كل سنة 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ ما لا يقل عن ٨٠% من برنامج التدريب على النحو المقرّر إجراء تدريب على الأدوات الجديدة وتعزيز قدرات الشعبة فيما يتعلق بالأدوات القائمة (من قبيل البرنامج الحاسوبي المساعد في العمل القضائي المسمّى TrialDirector ونظام تحليل الأدلة المسمّى Ringtail)
الإدارة والتدريب: الأهداف ١-٢ و ٢-٢ و ٣-٢ و ٤-٢	<ul style="list-style-type: none"> استبانة المجالات ذات الأولوية الممكن فيها تحقيق مكاسب عن طريق زيادة النجاعة؛ وتحديدها الإسهام في مبادرات زيادة النجاعة الشاملة بنطاقها المكتسب أجمع والمحكمة جمعاء التحسين المستمر لمستوى الإدارة في الشعبة مواصلة سيرورة تدبر المخاطر الإسهام النشط في المضي في تطوير مؤشرات الأداء الإسهام في برنامج استخلاص العبر 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الأداء ٦: المكاسب المحققة سنوياً عن طريق زيادة النجاعة مجموع المكاسب المحققة من خلال زيادة النجاعة بالقياس إلى الميزانية الإجمالية لشعبة المقاضاة 	<ul style="list-style-type: none"> استبانة المجالات ذات الأولوية الممكن فيها تحقيق مكاسب عن طريق زيادة النجاعة؛ وتحديدها الإسهام في مبادرات زيادة النجاعة الشاملة بنطاقها المكتسب أجمع والمحكمة جمعاء التحسين المستمر لمستوى الإدارة في الشعبة مواصلة سيرورة تدبر المخاطر الإسهام النشط في المضي في تطوير مؤشرات الأداء الإسهام في برنامج استخلاص العبر

المرامي لعام ٢٠١٨	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة	الغاية الاستراتيجية
- وضع وتنفيذ تدابير لتحسين جو العمل في الشعبة			
- الإسهام النشط في مراجعة إدارة المعلومات وبنيتها ضمن المكتب			
- تحسين الاتصال الداخلي بإعمال موقع التشارك المسَمى SharePoint وتعميم المعلومات المنتظم			

المرفق الخامس (هـ)

الغايات الاستراتيجية لقلم المحكمة

البرنامج الرئيسي الثالث (قلم المحكمة)

ألف - مكتب رئيس قلم المحكمة

- ٢-١-٢ إدارة الموارد على نحو فعال، وتمييز وإعمال تدابير زيادة النجاعة الأخرى الممكن الأخذ بها
- ١-٤-٢ المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين
- ٣-٦-٢ تحسين قياس وتقييم الأداء بوسائل منها مؤشرات الأداء
- ١-١-٣ المضي في تحسين فعالية ونجاعة التحاور بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف وهيئاتها الفرعية

مكتب رئيس قلم المحكمة: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
<ul style="list-style-type: none"> • تنجيز إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة الشاملة • وضع الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة بنطاقها المحكمة جمعاء والخاصة بالجهاز المتمثل في قلم المحكمة على وجه التحديد • تنفيذ خطة التطوير التنظيمي في شتى أقسام قلم المحكمة التي يتم تمييزها 	<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة • بلوغ معدّل تنفيذ خطة التطوير التنظيمي ٩٥% على الأقل 	
الهدف ١-٣-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
<ul style="list-style-type: none"> • تحسين نظام تدبير أداء الموارد البشرية الشامل بنطاقه • معدّل التقيد بمقتضيات تدبير الأداء المحكمة جمعاء 	<ul style="list-style-type: none"> • بلوغ معدّل التقيد بمقتضيات في شتى وحدات قلم المحكمة ١٠٠% 	
الهدف ٣-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
<ul style="list-style-type: none"> • تخطيط الأعمال المتكامل المشتغل على روابط بيئة • النسبة المئوية من أقسام قلم المحكمة التي تقوم برصد • الخطة الاستراتيجية للمحكمة ولقلم المحكمة وقياس الأداء وفق الخطة الاستراتيجية 	<ul style="list-style-type: none"> • ١٠٠% 	
الهدف ١-١-٣ من الأهداف ذات الأولوية		
<ul style="list-style-type: none"> • نجاعة التحاور بين المحكمة وجمعية الدول • رضا الأطراف الفاعلة/الهيئات المعنية الأطراف وهيئاتها الفرعية 	<ul style="list-style-type: none"> • غ م 	

باء - شعبة الخدمات الإدارية

- ١-٣-٢ المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين
- ٢-٣-٢ المضي في تحسين التوازن الجنساني والتمثيل الجغرافي على مختلف مستويات بنية المحكمة
- ١-٤-٢ تحسين بيئة العمل
- ٢-٤-٢ وضع نهج استراتيجي لتنمية قدرات الموظفين (بما في ذلك حراكتهم)
- ٣-٥-٢ زيادة النجاعة من خلال التطورات التكنولوجية

- ١-٦-٢ المضي في تحسين وتبسيط سيرورة إعداد الميزانية، بما في ذلك مواصلة التحاور مع الدول الأطراف بشأن سيرورة إعدادها وبشأن وثيقتها
- ٢-٦-٢ إعمال إطار تدبير المخاطر في المحكمة إعمالاً كاملاً
- ١-٧-٢ استعمال المباني الجديدة على أفضل وجه لتلبية احتياجات عمل المحكمة؛ وتعظيم مدى المرونة في تصميم هذه المباني لإتاحة توسعتها و/أو تعديلها بقدر أدنى من انقطاع العمل ومن التكاليف
- ٣-٨-٢ تطبيق سيرورة لتدبير المخاطر على الأخطار المحيطة بالأمن والسلامة

شعبة الخدمات الإدارية: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الهدف ١-٣-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
تحسين نظام تدبير أداء الموارد البشرية في شتى وحدات المحكمة	معدّل التقيّد بمقتضيات تدبّر الاداء	• بلوغ معدّل التقيّد بمهذه المقتضيات في شتى وحدات المحكمة ٩٥% على الأقل
الهدف ٢-٣-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
زيادة نسبة النساء بين المحشودين من أجل توظيفهم من خلال الإعلان عن الوظائف الشاغرة إعلاناً محايداً من الناحية الجنسانية ومن خلال زيادة عدد النساء بين المتقّرين للنظر في توظيفهم	التوازن الجنساني في جميع الوظائف الثابتة، عدا وظائف المسؤولين المنتخبين لكل جهاز	• تحقّق التوازن الجنساني المتمثل في المناصفة في جميع وحدات المحكمة
تحسين التعريف بفرص التوظيف لدى المحكمة في البلدان المنقوصة التمثيل في عداد مجموعة الموظفين	عدد مبادرات التواصل الهادفة المتعلقة بالحشد في البلدان المنقوصة التمثيل في عداد مجموعة الموظفين	• مبادرات تواصلين هادفتان متعلقتان بالحشد
الهدف ١-٤-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
اعتماد سياسات خاصة بالأولويات فيما يتعلق بالمسائل الأساسية المتصلة بالموارد البشرية	عدد ما يتم إصداره من وثائق السياسات الأساسية	• إصدار ٣ وثائق من وثائق السياسات الأساسية
الهدف ٢-٤-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
تدبير توثيق الموظفين فيما يتعلق بتطور مسارهم المهني على نحو ناجع وبصورة شفافة	المعدّلات المسجّلة في إطار الدراسات الاستقصائية	• زيادة نسبتها ١٠% في معدل رضا الموظفين بفرص الحراك المتاحة لهم
التحاور المنظم والتنسيق مع اتحاد الموظفين بشأن جميع شؤون رفاه الموظفين والمسائل المتصلة بها وذلك عن طريق اتفاق خاص بالعلاقة بين الطرفين	التنسيق المعنية برفاه الموظفين	• توقيع الاتفاق الخاص بالعلاقة وعدد اجتماعات المحكمة، وعقد ثلاثة اجتماعات معنية برفاه الموظفين
الهدف ٣-٥-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
تحسين القدرة في نظام SAP لتخطيط الموارد المؤسسية على النهوض بأود أعباء العمل المزيدة فيما يخص سيرورات الأعمال، ولا سيما ما يتصل بالموارد البشرية والميزانية	عدد سيرورات العمل التي تتم مراجعتها وتحسينها من خلال زيادة القدرة على تخطيط الموارد المؤسسية في نظام SAP	• تبسيط وتنفيذ ٥ سيرورات من سيرورات العمل
إعمال سياسات متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)	عدد التحسينات في مجال السيرورات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	• ٣ تحسينات في مجال السيرورات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
الهدف ١-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
تحسين وتبسيط سيرورة إعداد الميزانية	النسبة المئوية لزيادة الزمن المتاح لتحليل البيانات: ستتيح تحسينات سيرورة إعداد الميزانية تقليص الزمن الذي تستغرقه معاملة البيانات	• زيادة نسبتها ٢٠% لموظفين اثنين من فقة الخدمات العامة - رتبة أخرى (خ ع-ر)

النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
	• النسبة المئوية لأتمتة سيرورة استحداث البيانات المتعلقة بالميزانية المتعلقة بالميزانية	• أتمتة سيرورة استحداث البيانات المتعلقة بالميزانية بنسبة ١٠٠%
الهدف ٢-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
إعمال إطار تدبير المخاطر إعمالاً كاملاً على نطاق المحكمة	• تحديث سجل الأخطار	• تحديثه مرة كل عام
الهدف ١-٧-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
• استعمال المباني بمرونة ضمن حدود السعات التقنية	• تلبية جميع طلبات الحيز المكتبي الجديدة في الوقت المناسب وذلك بالاستفادة من المرونة في الفصل بين الأحياز المكتبية	• تلبية ١٠٠% من طلبات الحيز المكتبي الجديدة
	• استعمال مرافق المؤتمرات للاقتصاد في تكاليف عقد الاجتماعات خارج مباني المحكمة	• بلوغ معدّل لشغل مرافق المؤتمرات مقداره ٧٥%
الهدف ٣-٨-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
تحديث تقييم المخاطر الأمنية ومراجعة التدابير اللازمة	• عدد ما يُنجز من عمليات تقييم المخاطر الأمنية	• تقييم استراتيجي واحد للمخاطر الأمنية وتقييم واحد للمخاطر الأمنية لكل موقع من مواقع المحكمة (مقرها ومكاتبها الميدانية): ما مجموعه ٨
	• النسبة المئوية لما يُنفذ من التدابير اللازمة	• تنفيذ ٩٠% من التدابير اللازمة

جيم - شعبة الخدمات القضائية

- ١-٤-١ تنفيذ النظام المعدّل للمساعدة القانونية والمواظبة على مراقبة كفايته ونجاعته من حيث التكاليف على نحو متوافق مع القرارات القضائية وحقوق الدفاع
- ٣-٤-١ التواصل والتشاور مع رابطة محامي المحكمة الجنائية الدولية بحسب مقتضى الحال
- ١-٦-١ السهر على جبر الأضرار بصورة مجدية والنجاح في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، بما في ذلك تطبيق مبادئ متّسقة فيما يخص جبر أضرار المجني عليهم
- ٢-٦-١ وضع آليات تنسيق مع الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ومع الممثلين القانونيين للمجني عليهم عند الاقتضاء من أجل تنفيذ القرارات القضائية فيما يتعلق بجبر الأضرار
- ٥-١-٢ تحسين الأداء في مجال الخدمات القضائية؛ ووضع وصقل مؤشرات الأداء المناسبة
- ١-٥-٢ استعراض وتحديث نظام المحكمة الإلكترونية (e-Court) من أجل زيادة نجاعة سيرورات المحكمة الإلكترونية وإنتاجيتها
- ٢-٥-٢ مراجعة تطبيق السيرورات والطرائق والتكنولوجيات القياسية

شعبة الخدمات القضائية: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الهدف ١-٤-١ من الأهداف ذات الأولوية		
تمثيل المدعى عليهم المعوزين تمثيلاً كافياً مستداماً يتسم بالنجاعة الاقتصادية فيما يخص المحكمة	عدد أفرقة الدفاع التي تُسد تكاليفها في إطار نظام المساعدة القانونية	• أن يزيد عدد أفرقة الدفاع عن المدعى عليهم المعوزين على ٦
عدد طلبات مراجعة قرارات الدوائر القاضية بمنح المساعدة القانونية		• عدد طلبات مراجعة قرارات الدوائر القاضية بمنح المساعدة القانونية
الهدف ٣-٤-١ من الأهداف ذات الأولوية		
التواصل والتشاور مع رابطة محامى المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالأمور المتصلة بالمحامين	عدد الاجتماعات بين ممثلى قسم دعم المحامين وممثلى رابطة محامى المحكمة الجنائية الدولية	• ٦ اجتماعات إلى ١٢ اجتماعاً
عدد المشاورات الكتابية بين ممثلى قسم دعم المحامين وممثلى رابطة محامى المحكمة الجنائية الدولية		• ٣ مشاورات إلى ٦
الهدف ١-٦-١ من الأهداف ذات الأولوية		
التقيد بأحكام المادة (١)٧٥ من النظام الأساسي من خلال التوضيح القضائي المستمر للمبادئ المتصلة بجبر الأضرار	متابعة جميع القرارات والأوامر المتعلقة بجبر الأضرار	• بلوغ معدّل رضا الدوائر في هذا الشأن ١٠٠%
التحرك بناء على جميع القرارات والأوامر المتصلة بجبر الأضرار في غضون الأجل المحدد لذلك		• بلوغ التقيد بالأجال المعنية ١٠٠%
الرد الفعال والملائم على جميع طلبات الأطراف والمشاركين في إجراءات جبر الأضرار		• بلوغ معدّل رضا الجهات المعنية ١٠٠%
الهدف ٢-٦-١ من الأهداف ذات الأولوية		
التنسيق والتواصل بين المحكمة والصندوق الاستئماني للمحني عليهم فيما يتعلق بتنفيذ تدابير جبر الأضرار	الرد الفعال والملائم ضمن حدود المستطاع على جميع طلبات الصندوق الاستئماني للمحني عليهم	• بلوغ معدل القيام بالرد ١٠٠%
بنية التواصل الفعال مع مسؤولي التنسيق المعيّنين بمواضيع معيّنة: الزمن الذي يستغرقه الرد الأولي على كل طلب في غضون يوم عمل واحد		• بلوغ معدل القيام بالرد الفعال ١٠٠%
القيام على ضوء القرارات القضائية ذات الصلة بوضع إطار مهام الدعم التي يؤديها قلم المحكمة فيما يتعلق بجبر الأضرار، مع مراعاة الفصل بين الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالصندوق الاستئماني للمحني عليهم والأدوار والمسؤوليات المنوطة بقلم المحكمة	قائمة "العبر المستخلصة" بشأن المهام المسندة إلى الخبراء في مسائل جبر الأضرار	• تنجيز قائمة "العبر المستخلصة" بشأن إسناد المهام إلى الخبراء لكى يتسنى استعمالها في عام ٢٠١٨
	قائمة مهام الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة بشأن المرحلة السابقة لتنفيذ جبر الأضرار وخلال تنفيذه	• تنجيز قائمة مهام الدعم التي يؤديها قلم المحكمة لكى يتسنى استعمالها في عام ٢٠١٨
الهدف ٥-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية والدعم القضائي ذي الصلة، ورصد هذه المؤشرات، والإفادة بشأنها	أن لا تُرجأ أو تُلغى أي جلسات من جراء عدم توفير قسم تدبر الأعمال القضائية للخدمات الترجمة التحريرية: عدد الترجمات التي تُوفّر في سياق الإجراءات القضائية المحددة الطابع من قبيل إجراءات جبر الأضرار، والمسائل المتعلقة بالاستئناف، والمراحل الهامة في القضايا المعنية (قرار اعتماد التهم، والحكم في جوهر القضية، وقرار تحديد العقوبة، وما إلى ذلك)	• تقلم الدعم لجميع الجلسات المقرر عقدها على معدل رضا ١٠٠%
		• عدم تأخر الإجراءات القضائية بسبب يتعلق بتوفير الخدمات اللغوية

- الترجمة الشفوية: عدد الجلسات التي تُوفَّر خلالها الترجمة الشفوية؛ وعدد معدلات يوم عمل الترجمان الواحد فيما يخص الإجراءات القضائية، وعدد التراجمة المستقلين المستعان بهم من أجل الإجراءات القضائية
- الترجمة الشفوية في الميدان وفي سياق العمليات: عدد مهمات الترجمة الشفوية في الميدان وفي سياق العمليات المرتبطة بالإجراءات القضائية؛ وعدد اللغات (لغات الحالات) التي توفر بها الترجمة الشفوية؛ وعدد التراجمة الميدانيين المعتمدين بغية توفير الترجمة الشفوية في سياق الإجراءات القضائية
- الاستقصاء لدى الجهات المتعامل معها

الهدف ٢-٥-١ من الأهداف ذات الأولوية

- زيادة نجاعة سيرورات المحكمة الإلكترونية وإنتاجيتها عبر تحديث نظام المحكمة الإلكترونية
- قسم تدبر الأعمال القضائية: الإدماج المؤتمت لثلاثة تطبيقات خاصة بتحديث مجموعات النفاذ لوقف تثلث المهمة ذاتها
- قسم تدبر الأعمال القضائية: التحقق المؤتمت المنهجي من التعرف الضوئي على الحروف فيما يخص الوثائق التي تودع عند تقديمها
- قسم تدبر الأعمال القضائية: بلوغ نسبة تقليص الزمن اللازم لتحديث مجموعات تدبُّر النفاذ في تطبيق نظام عمل المحكمة الإلكترونية ٧٠% تطبيق

الهدف ٢-٥-٢ من الأهداف ذات الأولوية

- تخفيف ومنع الأخطار المتصلة بكشف البيانات غير المرخص به
- قسم تدبر الأعمال القضائية: معاملة جميع ما يودع من وثائق معاملة آمنة آتية في حينها مع اتقاء حالات الإغفال سهواً وذلك بإعمال تحسينات للتطبيقات بغية تنبيه الموظفين إلى خطر فوات أوان الإخطار
- تحسين جميع السيرورات المعمول بها في المحكمة لجعلها أكثر ملاءمة وبنجاعة وأمناً وشفافية
- نسبة انخفاض مقدار الوقت الذي يستغرقه تجهيز طلبات المحني عليهم
- طلبات المحني عليهم ٢٠% بحلول عام ٢٠١٨
- تقليص الاحتياجات إلى الموارد برمئة طلبات المحني عليهم
- نهاية عام ٢٠١٨
- إعداد استمارات الطلب وفق نموذج موحد
- استعمال استمارات طلب موحد النموذج فيما
- النسبة المئوية لموظفي المحكمة الذين يكونون قد أكملوا التدريب الإلزامي في مجال أمن المعلومات
- إكمال ٩٥% من موظفي المحكمة التدريب الإلزامي المعنى
- معدل تنفيذ تحديثات البرمجيات المتوفرة
- مقادير الزمن الذي يستغرقه التحرك حيال ما يفاد به من حوادث أمن المعلومات
- التحرك في مجال أمن المعلومات في غضون أوقات لا تزيد عن ساعتين
- معدل الأخذ بالعبر المستخلصة من الحوادث
- النسبة المئوية لتوفر قاعات المحكمة
- النسبة المئوية لتوفر النظم الخاصة بالتطبيقات والبنى التحتية الداعمة لأنشطة المحكمة
- توفر قاعات المحكمة بنسبة ٩٩,٢%
- توفر النظم بنسبة ٩٩,٢%
- النسبة المئوية للمشاريع المزمع تنفيذها التي صممها قسم خدمات تدبر المعلومات دعماً لزيادة النجاعة في المحكمة
- تنفيذ ٩٠% من المشاريع المزمع تنفيذها

دال- شعبة العمليات الخارجية

- ١-٧-١ توعية المجني عليهم والجماعات المتضررة والتواصل معهم على نحو فعال وفقاً للوثائق ذات الصلة من الوثائق الاستراتيجية للمحكمة
- ٢-٧-١ تقييم فعالية المحكمة وأثرها بالتعاون مع أصحاب الشأن الخارجيين
- ٢-١-٢ إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من التدابير الممكنة اتخذها لزيادة النجاعة؛ والتركيز بصورة خاصة على الأنشطة الميدانية بغية النهوض بتحسين التنسيق وإحداث أثر أكبر لعمل المحكمة في بلدان الحالات
- ٣-٨-٢ تطبيق سيرورة لتدبير المخاطر على الأخطار المحيطة بالأمن والسلامة
- ١-٣-٣ الانخراط في تباحث بناء مع الدول لتذليل العوائق والنهوض بالممارسات الفضلى، مثل اعتماد تدابير وطنية خاصة بالتعاون، وتعيين مسؤولين عن التنسيق على الصعيد الوطني، والمساعدة إلى التشاور مع المحكمة بغية حل أي مسألة تعيق تنفيذ الطلبات أو تحول دونه
- ٢-٣-٣ تنظيم حلقات تدارس بشأن التعاون في مختلف المناطق لإتاحة الحوار بين أهم ممثلي الدول والمحكمة
- ٣-٤-٣ زيادة التعاون على المستويين الخارجي والداخلي فيما يتعلق بحماية الشهود
- ١-٥-٣ تنسيق الجهود مع أصحاب الشأن الآخرين مثل الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء العاملين بنشاط لتحقيق العالمية

شعبة العمليات الخارجية: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الهدف ١-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية		
• تحسين الإحاطة بالمهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها وإجراءاتها لدى المجني عليهم والجماعات المتضررة	• عدد ما يُنتج ويوزع من البرامج التوعوية الإذاعية	• ٦٠ برنامجاً
• تحسين قدرة مجموعات الأهالي المحليين على متابعة المستجندات القضائية في القضايا ذات الصلة	• ارتفاع نسبة الأسئلة التي تبيّن أن إحاطة المشاركين في جلسات التوعية غدت ملموسة أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠١٧	• زيادة في قاعدة البيانات نسبتها ٥٠% في عدد المقابلات والفعاليات الإعلامية في بلدان الحالات
• زيادة الإحاطة بالمهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها وإجراءاتها لدى المجني عليهم والجماعات المتضررة	• ارتفاع نسبة الأسئلة التي تبيّن أن إحاطة المشاركين في جلسات التوعية غدت ملموسة أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠١٧	• زيادة مدى رضا أصحاب الشأن في بلدان الحالات
• تحسين قدرة مجموعات الأهالي المحليين على متابعة المستجندات القضائية في القضايا ذات الصلة	• ارتفاع نسبة الأسئلة التي تبيّن أن إحاطة المشاركين في جلسات التوعية غدت ملموسة أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠١٧	• زيادة في عدد الأنشطة التوعوية نسبتها ٢٠% في عدد المقابلات المنظمة التي تُجرى مع أصحاب الشأن
• زيادة الإحاطة بالمهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها وإجراءاتها لدى المجني عليهم والجماعات المتضررة	• ارتفاع نسبة الأسئلة التي تبيّن أن إحاطة المشاركين في جلسات التوعية غدت ملموسة أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠١٧	• بلوغ عدد من يطاهم النشاط التواصلى ٣٥ مليون شخص
• تحسين قدرة مجموعات الأهالي المحليين على متابعة المستجندات القضائية في القضايا ذات الصلة	• ارتفاع نسبة الأسئلة التي تبيّن أن إحاطة المشاركين في جلسات التوعية غدت ملموسة أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠١٧	• زيادة عدد الأنشطة التوعوية التي تنظّم في بلدان الحالات
• زيادة الإحاطة بالمهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها وإجراءاتها لدى المجني عليهم والجماعات المتضررة	• ارتفاع نسبة الأسئلة التي تبيّن أن إحاطة المشاركين في جلسات التوعية غدت ملموسة أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠١٧	• زيادة عدد الأنشطة التوعوية التي تنظّم في بلدان الحالات
• تحسين قدرة مجموعات الأهالي المحليين على متابعة المستجندات القضائية في القضايا ذات الصلة	• ارتفاع نسبة الأسئلة التي تبيّن أن إحاطة المشاركين في جلسات التوعية غدت ملموسة أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠١٧	• مقدّر عدد من يتم التواصل معهم من خلال الإذاعة والتلفاز من الأهالي (في جميع بلدان الحالات)

الهدف ١-٧-٢ من الأهداف ذات الأولوية

- اتباع نهج هادف في النشاط التوعوي قائم على التشاور مع أصحاب الشأن الخارجيين والداخليين وعلى عملية "استخلاص العبر"
- وضع مؤشرات الأداء المناسبة لقياس النشاط التوعوي الذي تضطلع به المحكمة وأثر هذا النشاط
- المشاريع الجديدة الناتجة عن التشاور مع أصحاب الشأن الخارجيين والداخليين
- درجة وعي الشركاء المحليين ومدى رضاهم بحسب الاستقصاءات المجرأة لرصد التصورات عن المحكمة
- ملاحظات أصحاب الشأن: تعليقات أصحاب الشأن الخارجيين والداخليين
- إجراء مقابلات مع مجموعات من الفئات المستهدفة تمثل عينات إحصائية
- إجراء مقابلات مع أصحاب الشأن
- التشاور الداخلي المنتظم مع الموظفين المسؤولين عن التوعية في بلدان الحالات التي
- سيرورة استخلاص العبر فيما يخص بلدان الحالات التي للمحكمة وجود ميداني فيها
- وضع مؤشرات فردية خاصة بالأهداف المنشودة في مجال التوعية بالتشاور مع أصحاب الشأن الداخليين والخارجيين المعنيين

الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية

- إكمال المكاتب الميدانية بصورة كاملة
- اكتمال العمل بالسيرورات المحدثّة لتخطيط المهمات، واستراتيجية الخروج، والشكل النموذجي للحضور الميداني، والمنحى الموحد لإقامة مكاتب ميدانية جديدة
- الموظفون الميدانيون: عدد الوظائف المقررة قياساً إلى عدد الوظائف المشغولة
- شغل ٩٠% من الوظائف المقررة
- الإدماج بنسبة ١٠٠%
- النسبة المئوية لإدماج وتطبيق القدرات في مجال البرمجيات لتخطيط المهمات
- إعداد تنفيذ البروتوكول الخاص بإنشاء المكاتب الميدانية ويعملها ويغلقها

الهدف ٢-٥ من الأهداف ذات الأولوية

- تعزيز حضور المحكمة على الإنترنت وتحسين صورتها المؤسسية، بما في ذلك الموقع الشبكي الجديد والإطار الاستراتيجي للاستعانة بشبكات التواصل الاجتماعي وهوية المحكمة البصرية المحسّنة
- تويتز (Twitter):
- عدد المتابعين/التحبيذات بالصفحة (page likes) - ٢٥٤ ألف متابع/تحبيذ بالصفحة (زيادة) نسبتها ١٥%
- عدد الطبعا/مشاهدات المحكمة - ٢٢ ألف طبعة (زيادة مقدارها ٢,٤ آلاف)
- عدد إعادة التغريد (retweets)/التبادلات (shares) - ٣٣ ألف إعادة تغريد (زيادة مقدارها ١٠ آلاف)
- عدد التحبيذات (likes) - ٨ آلاف تحبيذ (زيادة مقدارها ألفان)
- الاستقصاء: تحليل جودة المحتوى
- تنفيذ المشورة التي آتاهها الاستقصاء الأولي بنسبة ١٠٠%، وكشف الاستقصاء النهائي عن زيادة الرضا
- فيسبوك (Facebook):
- عدد التحبيذات بالصفحة (page likes) - ٨٠ ألف تحبيذ بالصفحة (زيادة) نسبتها ٢٥%
- التحليل المتركز على قابلية التبادل

الهدف ٢-٨-٢ من الأهداف ذات الأولوية

- تطبيق إجراءات تدبر المخاطر الأمنية المنهجي على جميع أنشطة المحكمة في الميدان
- النسبة المئوية لتنفيذ إجراءات تدبر المخاطر الأمنية المنهجي على جميع أنشطة المحكمة في الميدان بنسبة ١٠٠%

الهدف ٢-٨-٣ من الأهداف ذات الأولوية

- إنجاز التقييم الذاتي للتقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا المطبقة في الأمم المتحدة فيما يخص جميع المكاتب الميدانية وتحديث تقييم المخاطر الأمنية الخاص بالمحكمة على وجه التحديد
- النسبة المئوية لاستكمال التقييم الذاتي للتقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا المطبقة في الأمم المتحدة فيما يخص المكاتب الميدانية
- إجراء التقييم الذاتي للتقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا المطبقة في الأمم المتحدة في بلدان الحالات التي توجد فيها مكاتب ميدانية للمحكمة ٨٠%.
- بلوغ نسبة التقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا المطبقة في الأمم المتحدة في بلدان الحالات التي توجد فيها مكاتب ميدانية للمحكمة ٨٠%.
- تنفيذ التدريب الميداني بنسبة لا تقل عن ٨٠%

الهدف ١-٣-٣ من الأهداف ذات الأولوية

- تحسين قنوات التواصل مع أهم الدول والهيئات الإقليمية من أجل المزيد من التعاون الناجع والفعال
- النسبة المئوية للزيادة في خطط العمل، والفعاليات، وحلقات التدارس، والنسبة المئوية للزيادة في التفاعلات الرامية إلى تحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية
- رصد نظام التبع المعمول به
- زيادة نسبتها ٣٠% في التفاعلات الناجعة مع أهم الدول الأطراف على نحو يؤدي نتائج ملموسة
- زيادة نسبتها ٣٠% في نتائج ملموسة
- زيادة نسبتها ٣٠% في خطط العمل والفعاليات وحلقات التدارس، وزيادة نسبتها ٢٠% في التفاعلات الرامية إلى تحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية
- تنفيذ الأنشطة المتصلة بالتعاون ضمن إطار منحة الجماعة الأوروبية تنفيذاً كاملاً

الهدف ٢-٣-٣ من الأهداف ذات الأولوية

- زيادة درجة الدعم العام الذي تقدمه الدول ومدى تعاونها
- النسبة المئوية للأنشطة التي تنخرط فيها الدول تفضي إلى تعهدات ملموسة و/أو إعراب عن الاهتمام بمساعدة المحكمة
- زيادة نسبتها ٢٥% في الأنشطة الناجحة التي تنخرط فيها الدول
- زيادة نسبتها ٢٠% في تعهدات الدول و/أو إعرابها الإيجابي عن اهتمامها بمساعدة المحكمة
- النسبة المئوية للزيادة في المساعي الهادفة المنتظمة
- زيادة نسبتها ٣٠% في المساعي المفضية إلى التزامات إيجابية

الهدف ٣-٤-٣ من الأهداف ذات الأولوية

- تعزيز دعم الشهود وحمائهم
- تدبير ٨٠% من حالات الإحالة للاشتغال ببرنامج الحماية الذي تنفذه المحكمة عن طريق إعادة التوطين في غضون ثلاث سنوات (من خلال السيرورات المحسنة لتدبير القضايا)
- التقيد بنسبة ١٠٠% بالجدول الزمني للطرف الداعم والدائرة المعنية
- الضطلاع بنسبة ١٠٠% بتجهيز الجني عليهم والشهود للنقل إلى المحكمة أو للإدلاء بشهاداتهم عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية؛ وتدبير مشوهم أمام المحكمة وعودتهم سالمين إثر إدلائهم بشهاداتهم
- إبرام ثلاثة اتفاقات جديدة متعلقة بإعادة توطين الشهود كل سنة

الهدف ١-٥-٣ من الأهداف ذات الأولوية

- تصديق المزيد من الدول على نظام روما الأساسي أو انضمامها إليه، وتعزيز تواصل وتعاون الدول غير الأطراف مع المحكمة
- جعل الدول غير الأطراف مطلعة على مهام المحكمة وولايتها اطلاعاً أوضح وعاملة بما علماً أكبر
- النسبة المئوية للزيادة في المخراط الدول غير الأطراف المنتظم في الفعاليات والأنشطة وحلقات التدارس المهيأة للترويج للمحكمة، والمساعي الرامية إلى تعزيز إحاطة الدول غير الأطراف بما
- زيادة نسبتها ٣٠% في التفاعلات مع الدول غير الأطراف و/أو الشركاء الذين يمكن أن يساعدوا في هذه التفاعلات وأن ييسروها
- زيادة نسبتها ٢٠% في عدد الدول غير الأطراف التي تشارك في الفعاليات
- زيادة نسبتها ٢٥% في عدد المساعي الثنائية المباشرة واستبانة الفرص الجديدة للالتزام الرامي إلى تعزيز إحاطة الدول غير الأطراف

الغايات الاستراتيجية للبرنامج الرئيسي الرابع

البرنامج الرئيسي الرابع (أمانة جمعية الدول الاطراف)

النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الهدف ١ الانتماء على النحو المقرّر	<ul style="list-style-type: none"> سير الاجتماعات على نحو سلس، واختتامها في الموعد المحدد، واعتمادها م/غ للتقارير ذات الصلة النظر في جميع بنود جدول الأعمال تقديم دعم فني وإمدادي للمشاركين في الاجتماعات، بما في ذلك مساندة تم فيما يخص التسجيل، وتزويدهم بالوثائق، وتقديم الخدمات اللغوية لهم رضا المشاركين في الجلسات عن الترتيبات ذات الصلة وعمما يُقدّم من معلومات 	
الهدف ٢ إصدار الوثائق وترجمتها بإتقان وإصدارها من أجل تجهيزها واستنساخها وتوزيعها في الوقت المناسب	<ul style="list-style-type: none"> توفير خدمات المؤتمرات الجيدة للدول ورضاها عن هذه الخدمات وعمما يُقدّم م/غ لها من خدمات تحرير الوثائق وترجمتها وإصدارها في الوقت المناسب، بأربع لغات رسمية^(١)، على نحو يهيئ لها دعماً كاملاً في مهامها تقديم المساعدة إلى الدول على النحو اللازم، ولا سيما تزويدها بالمعلومات والوثائق المتعلقة بالجمعية وبالمحكمة 	
الهدف ٣ إسداء المشورة الجيدة إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية	<ul style="list-style-type: none"> تقديم خدمات قانونية فنية إلى الدول، ولا سيما في شكل وثائق، تسهّل م/غ عملها وتدعمها فيه رضا المشاركين في الجمعية وأعضاء الهيئات ذات الصلة عن الجلسات 	
الهدف ٤ القيام على نحو فعال بتعميم الوثائق والمعلومات على الدول الأطراف بوسائل منها شبكة الإنترنت	<ul style="list-style-type: none"> كثيراً ما يستعان في ذلك بشبكات التواصل الخارجي الخاصة بالجمعية وبلجنة م/غ الميزانية والمالية ومكتب الجمعية وبلجنة المراجعة 	

(١) اعتباراً من عام ٢٠٠٩ لا تُصدر الوثائق الرسمية للجمعية إلا بأربع لغات رسمية هي الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

المرفق الخامس (ز)

الغايات الاستراتيجية للبرنامج الرئيسي السابع-٥

البرنامج الرئيسي السابع-٥ (آلية الرقابة المستقلة)

النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الهدف ١		
الإسهام في الإشراف الفعال على المحكمة من خلال القيام في الوقت المناسب وعلى نحو مهني بالتحقيق فيما يفاد به من حالات عدم التقيد بأنظمة المحكمة	النسبة المئوية للإفادات التي يُتحرك استجابةً لها في غضون ٢٠ ٩٥%	يوم عمل
الهدف ٢		
مساعدة جمعية الدول الأطراف ورؤساء الأجهزة في السهر على نجاعة وفعالية عمليات المحكمة من خلال إجراء عمليات التفتيش والتقييم المطلوبة	النسبة المئوية لما يُنجز في الأجل المحدد من أعمال الرقابة الموافق ٩٥%	عليها

المرفق الخامس (ح)

الغايات الاستراتيجية للبرنامج الرئيسي السابع-٦

البرنامج الرئيسي السابع-٦ (مكتب المراجعة الداخلية)

النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والمرامي لعام ٢٠١٨

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي لعام ٢٠١٨
الهدف ١		
الإسهام في تحقيق ما تشده المحكمة من أهداف استراتيجية واشتغالية عدد ما يُجرى من عمليات المراجعة مقابل عدد عملياتها خمس عمليات مراجعة كحد أدنى بتهيئة ما يطمئن الإدارة إلى نجاعة وفعالية الحوكمة وأطر المراقبة الداخلية الذي تقضي بإجرائه خطة أعمال المراجعة المقررة وتدبر المخاطر من خلال أعمال المراجعة/إسداء المشورة		

المرفق السادس

معلومات عن ملاك موظفي المحكمة

المرفق السادس (أ)

ملاك موظفي المحكمة المقترح لعام ٢٠١٨ بحسب البرامج الرئيسية

المحكمة مجموع	وكيل أمين عام	مساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	موظفي الفئة موظفي الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات مجموع الموظفين
									خ-ع-رر	خ-ع-رأ	العامة	
البرنامج الرئيسي الأول				٤	٤	٢٠	١٢	٤٠	١	١٢	١٣	٥٣
البرنامج الرئيسي الثاني	١	١	٣	٢٠	٣٧	٨٠	٨٥	٢٩	١	٧٩	٨٠	٣٣٦
البرنامج الرئيسي الثالث		١	٣	٢٢	٤٣	٨٤	٩٠	٥	١٦	٣١٠	٣٢٦	٥٧٤
البرنامج الرئيسي الرابع			١	١	١	١	١	٥	٢	٣	٥	١٠
البرنامج الرئيسي السادس			١	٤	٤	٢	٤	١١		٢	٢	١٣
البرنامج الرئيسي السابع-٥				١	١			٣		١	١	٤
البرنامج الرئيسي السابع-٦			١		١			٣		١	١	٤
المجموع العام	١	٢	٩	٤٨	٩١	١٨٨	١٩٣	٣٤	٢٠	٤٠٨	٤٢٨	٩٩٤

المرفق السادس (ب)

قائمة الوظائف المعاد تصنيفها لعام ٢٠١٨

عدد الوظائف	الرتبة	تسمية الوظيفة
الحالية	الجديدة / المطلوبة	الجهاز / القسم
١	ف-٣	مساعد للرئيس خاص رئيسي
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها في الهيئة القضائية:	١	مستشار معني بالعلاقات الخارجية
١	ف-٤	مكتب المدعي العام / المدعية العامة
١	ف-٤	مكتب المدعي العام / شعبة
١	ف-٣	مكتب المدعي العام / شعبة التحقيق
٨	ف-١	مكتب المدعي العام / شعبة المقاضاة
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها في مكتب المدعي العام:	١١	قانوني مساعد معني بالإجراءات الابتدائية
١	خ-ع-رأ	مدير رئيسي للمنصات على الإنترنت
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها في قلم المحكمة:	١	مساعد معني بالاتصالات على الإنترنت
١	خ-ع-ر	مساعد معني بالاجتماعات والشؤون الإدارية
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها في أمانة الصناديق الاستئماني للمحني عليهم:	١	أمانة جمعية الدول الأطراف
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها:	١٤	

المرفق السادس (ج)

قائمة الوظائف المحوِّلة لعام ٢٠١٨ (من وظائف مساعدة مؤقتة عامة إلى وظائف ثابتة)

عدد الوظائف	الرتبة	كانت في عام ٢٠١٧	تصبح في عام ٢٠١٨	البرنامج / القسم	تسمية الوظيفة
١	ف-٣	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	هيئة الرئاسة	موظف قانوني
١					
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها في الهيئة القضائية:					
١	ف-٥	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	المدعية العامة	مستقّق لتدبر المعلومات
١	ف-٢	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	قسم الخدمات	موظف معاون معني بالشؤون الإدارية
١	ف-٣	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مستشار معني بالتعاون الدولي
١	خ-ع-ر أ	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مساعد قانوني
٣	ف-٣	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	شعبة التحقيق	محلّل
٥	ف-٢	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	شعبة التحقيق	محقّق معاون
١	خ-ع-ر أ	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	شعبة التحقيق	مساعد معني بتدبر شؤون الشهود
١	ف-١	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	شعبة المقاضاة	منظّم للملفات
٢	ف-٤	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	شعبة المقاضاة	وكيل ادعاء معني بالإجراءات الابتدائية
١٦					
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها في مكتب المدعي العام:					
١	ف-٢	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم	موظف تنفيذي معاون
٢	ف-٢	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم	موظف معاون معني بالبرامج في الميدان (جمهورية الكونغو الديمقراطية/بونيا)
١	ف-٢	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم	موظف معاون معني بالبرامج
٤					
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها في أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم:					
٢١					
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها:					

المرفق السادس (د)

قائمة الوظائف المحوِّلة/المعاد تصنيفها لعام ٢٠١٨ (من وظائف مساعدة مؤقتة عامة إلى وظائف ثابتة)

عدد الوظائف	الرتبة	كانت في عام ٢٠١٧	تصبح في عام ٢٠١٨	الحالية	الجديدة / المطلوبة	البرنامج / القسم	كانت	تصبح	تسمية الوظيفة
٣	ف-١	من وظائف المساعدة المؤقتة العامة	من الوظائف الثابتة	ف-١	ف-٢	شعبة المقاضاة	قانوني مساعد معني	قانوني معاون معني	قانوني معاون معني بالإجراءات الابتدائية
٣									
مجموع الوظائف المحوِّلة/المعاد تصنيفها:									

المرفق السادس (هـ)

تعديلات جدول الموظفين

عدد الوظائف	الرتبة	تسمية الوظيفة	ميزانية عام ٢٠١٧	المحتملة	ميزانية عام ٢٠١٨
١	ف-٤	محقق مالي	قسم دعم المحامين	قسم دعم العمليات الخارجية	قسم دعم العمليات الخارجية
١					
مجموع الوظائف المعادة التخصيص ضمن قلم المحكمة:					

المرفق السادس (و)

رواتب القضاة ومستحققاتهم لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)

التكاليف (بآلاف اليوروات)	
هيئة الرئاسة	
٢٨,٠	الأبدال الخاصة للرئيس ونائبيه
٢٨,٠	المجموع الفرعي لهيئة الرئاسة
الدوائر: ١٨ قاضياً	
٣٢٤٠,٠	تكاليف الرواتب القياسية - ل ١٨ قاضياً
١٣٩٦,٠	المعاشات التقاعدية للقضاة ^(١)
٤٦٣٦,٠	المجموع الفرعي للدوائر
المتطلبات الأخرى	
١٠٦,٢	المستحقات عن الإجازات السنوية المتجمعة
١٨٩,٦	المستحقات المتصلة بالقدوم (الاستقدام) من الوطن/العودة (الإعادة) إلى الوطن
٢١٥,٣	مقدّر نفقات إجازات زيارة الوطن ومَنح التعليم
٣٦,٠	التأمين على الإصابات بسبب الخدمة - متطلب المحكمة
٣١٠,٠	مقدّر تكاليف تعيين القضاة الحديثي الانتخاب
١٥٧,١	المجموع الفرعي للمتطلبات الأخرى
٥٥٢١,١	مجموع رواتب القضاة ومستحققاتهم لعام ٢٠١٨
٥٨٠,٩	زيادة رواتب القضاة المطلوبة (رهناً بالموافقة عليها)
٦١٠٢,٠	مجموع رواتب القضاة ومستحققاتهم المزيدة لعام ٢٠١٨

^(١) بحسب تقدير مؤسسة Allianz استناداً إلى افتراضات مبدئية بشأن الأعمار والظروف الأسرية للقضاة الواجب أن تنتخبهم جمعية الدول الأطراف. وستعين تحديث هذا المبلغ المقدّر عندما تتوفر التفاصيل اللازمة المتعلقة بالقضاة المنتخبين.

ما ورد في ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة بشأن تكاليف قضاة المحكمة

تكاليف القضاة ٥ ٩٢٢,٠ ألف يورو

١- {١٦٣} ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥٨٠,٩ ألف يورو (٩,١ في المئة). وتمثل ميزانية الهيئة القضائية لعام ٢٠١٧، فيما يخص الموارد من الموظفين، استمراراً مباشراً لما أقرته الجمعية فيما يخص عام ٢٠١٦، بتوفير ملاك القضاة الكامل المؤلف من ثمانية عشر قاضياً لسنة ٢٠١٧ بكاملها، مشمولين جميعاً بنظام التقاعد المعدل، مع العلم بأنه لا يُتوقع أن تطرأ تعديلات جديدة على تشكيل هيئة قضاة المحكمة قبل آذار/مارس ٢٠١٨.

٢- {١٦٤} وتتضمن ميزانية الهيئة القضائية، للمرة الأولى في السنوات الأربع عشرة لوجود المحكمة، مراجعة لأجور القضاة تجرى تطبيقاً للقرار ICC-ASP/3/Res.3. فعند اعتماد الجمعية في دورتها الثالثة هذا القرار الصادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤^(١)، بدأ نفاذ^(٢) "شروط خدمة قضاة المحكمة الجنائية الدولية وتعويضهم" ("شروط الخدمة") التي تنص على أن "يبلغ صافي الأجر السنوي للقاضي ١٨٠.٠٠٠ يورو"^(٣).

٣- {١٦٥} وفيما يخص إمكان المراجعة أو التعديل تنص شروط الخدمة على أن "تستعرض الجمعية [شروط الخدمة والتعويضات لقضاة المحكمة الجنائية الدولية] في أقرب وقت يكون ذلك فيه ممكناً عملياً عقب استعراض الجمعية العامة للأمم المتحدة لشروط خدمة قضاة محكمة العدل الدولية"^(٤).

٤- {١٦٦} وحتى تاريخه لم تجر الجمعية مراجعة لشروط خدمة القضاة وفقاً للقسم الثالث عشر من "شروط الخدمة" على الرغم من أنه أجريت مراجعات متكررة لشروط خدمة قضاة محكمة العدل الدولية منذ عام ٢٠٠٤. فقد راجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة شروط خدمة قضاة محكمة العدل الدولية وتعويضاتهم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وتموز/يوليو ٢٠١٠ ثم في تموز/يوليو ٢٠١٣^(٥). كما إن الأجور السنوية التي يتقاضاها قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الخاصة بلبنان زيدت

(١) {١٥} القرار ICC-ASP/3/Res.3، الفقرة ٢٢ والمرفق.

(٢) {١٦} تحل "شروط الخدمة" هذه محل "شروط الخدمة والتعويضات للقضاة الذين يعملون على أساس التفرغ" الواردة في الجزء الثالث-ألف من الوثيقة ICC-ASP/2/10؛ انظر القرار ICC-ASP/3/Res.3، المرفق، القسم الثاني عشر.

(٣) {١٧} القرار ICC-ASP/3/Res.3، المرفق، القسم الثالث (المرتبات)، الفقرة ١. وتنص الفقرة ٢ [من القسم ذاته] على أن "يتقاضى رئيس المحكمة بدلاً خاصاً يُدفع بمعدل عشرة (١٠) في المائة من الراتب السنوي للرئيس. وعلى أساس الأجر الصافي المبين أعلاه البالغ ١٨٠.٠٠٠ يورو يكون صافي البدل السنوي الخاص ١٨٠.٠٠٠ يورو".

(٤) {١٨} القرار ICC-ASP/3/Res.3، المرفق، القسم الثالث عشر [التعديلات]. وتنص شروط الخدمة أيضاً على أن "تعدل المعاشات التقاعدية المدفوعة تلقائياً بنفس النسبة المئوية التي تعدل بها المرتبات وفي نفس تاريخ تعديل المرتبات"، المرجع السابق الذكر، القسم الخامس (نظام المعاشات)، الفقرة ٢.

(٥) {١٩} انظر شروط خدمة وأجور المسؤولين بخلاف مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية والقضاة والقضاة المخصصون للمحكمة [الجنائية] الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، A/65/134، تقرير الأمين العام المؤرخ ب٥٥ تموز/يوليو ٢٠١٠؛ وشروط خدمة وأجور المسؤولين بخلاف مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، والقضاة والقضاة المخصصون للمحكمة [الجنائية] الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، A/68/188، تقرير الأمين العام المؤرخ ب٥٥ تموز/يوليو ٢٠١٣.

على مدى السنوات الماضية وفقاً لنظم التعويضات الخاصة بكل من هذه المحاكم، التي تعمل بنموذج محكمة العدل الدولية^(٦). وكذلك زادت رواتب سائر المسؤولين المنتخبين في المحكمة الجنائية الدولية بصورة منتظمة على مر السنين (انظر المرفق السادس (و)). والحال أن رواتب قضاة المحكمة لم يطرأ عليها أي تغير منذ عام ٢٠٠٢.

٥- {١٦٧} ونتيجة لذلك أخذ أجر قضاة المحكمة اعتباراً من عام ٢٠٠٩ يتدنى عن أجور سائر القضاة الدوليين، على الرغم من عدم وجود فروق نوعية بين مهام هؤلاء وأولئك. وقد بلغ الفارق في عام ٢٠١٦ أوجاً له إذ زاد عن ٢٦٠٠٠ يورو في السنة (١٨٠٠٠٠ يورو لقاضي المحكمة الجنائية الدولية مقابل ٢٠٦٢٧٠ يورو لقاضي غيرها من المحاكم الدولية (انظر المرفق السادس(و)).

٦- {١٦٨} إن الأجر السنوي المعدل المطلوب لقضاة المحكمة تطبيقاً للقرار ICC-ASP/3/Res.3، وما يستتبعه ذلك من موازنة راتب قضاة المحكمة مع نظام أجور قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وغيرها من المحاكم الدولية، سيفضي إلى زيادة في تكاليف القضاة تبلغ ٥٨٠,٩ ألف يورو (١٠,٩ في المئة)^(٧).

(٦) {٢٠} تنص المادة ١٣(٣) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على أن تكون أحكام وشروط خدمة قضاةها مطابقة لأحكام وشروط خدمة قضاة محكمة العدل الدولية. وترتبط المادة ١٢ مكرراً(٣) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أحكام وشروط خدمة قضاةها بأحكام وشروط خدمة قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتعمل المحكمة الخاصة بلبنان بنظام مشابه يؤتي رواتب مماثلة.

(٧) {٢١} يتكون هذا المبلغ من زهاء ٤٧٢,٩ ألف يورو (المقدار المتأني عن موازنة رواتب قضاة المحكمة مع نظام أجور قضاة محكمة العدل الدولية)، زائداً مبلغاً يقدر بـ ٧٢,٥ ألف يورو متأنياً عن ضرورة موازنة المعاشات التقاعدية وفقاً للقرار ICC-ASP/3/Res.3 (المرفق، القسم الخامس، الفقرة ٢)، وبنود تكاليف أخرى ذات صلة فيما يخص مستحقات القضاة.

المرفق السادس (ح)

التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)

رتبة الوظيفة	صافي الراتب	تكاليف الموظفين العامة	بدل التمثيل	المجموع
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)+(٢)+(١)
وكيل أمين عام	١٧٣,٨	٦٨,٦	٤	٢٤٦,٤
أمين عام مساعد	١٥٩,٠	٦٣,٤	٣	٢٢٢,٤
مد-١	١٣٤,٣	٥٦,٢		١٩٠,٥
ف-٥	١١٧,١	٤٨,٩		١٦٦,٠
ف-٤	١٠٣,٣	٤٣,٢		١٤٦,٥
ف-٣	٨٥,٨	٣٥,٨		١٢١,٦
ف-٢	٧٠,٥	٢٩,٥		١٠٠,٠
ف-١	٧٠,٥	٢٩,٥		١٠٠,٠
خ-ع-ر ر	٦٢,٦	٢٦,٢		٨٨,٨
خ-ع-ر أ	٥١,٤	٢١,٥		٧٢,٩

فعل عوامل تأخير التوظيف:

- (أ) على ما في البرنامج الرئيسي الأول من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ٥ في المئة
- (ب) على ما في البرنامج الرئيسي الثاني من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ٨ في المئة
- (ج) على ما في البرامج الرئيسية الثالث والرابع والسادس من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ١٠ في المئة
- (د) على ما في البرنامجين الرئيسيين السابع-٥ والسابع-٦ من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ٠ في المئة

رتبة الوظيفة	(%)	(%٥)	(%١٠)
وكيل أمين عام	٢٤٦,٤	٢٣٤,١	٢٢١,٨
أمين عام مساعد	٢٢٢,٤	٢١٤,٤	٢٠٢,٩
مد-١	١٩٠,٥	١٨١,٠	١٧١,٥
ف-٥	١٦٦,٠	١٥٧,٧	١٤٩,٤
ف-٤	١٤٦,٥	١٣٩,٢	١٣١,٩
ف-٣	١٢١,٦	١١٥,٥	١٠٩,٤
ف-٢	١٠٠,٠	٩٥,٠	٩٠,٠
ف-١	١٠٠,٠	٩٥,٠	٩٠,٠
خ-ع-ر ر	٨٨,٨	٨٤,٤	٧٩,٩
خ-ع-ر أ	٧٢,٩	٦٩,٣	٦٥,٦

المرفق السابع

ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي

وفقاً للقسم التاسع من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/9/Res.4^(١) لم تخصص موارد لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي في ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة. فإذا حدث أن وافق الاتحاد الأفريقي على طلب المحكمة فتح مكتب اتصال في أديس أبابا فإن المحكمة ستخطر لجنة الميزانية والمالية بلزوم استخدام مبلغ من صندوق الطوارئ يصل حتى المقدار ذي الصلة المدرج في ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠١٨ البالغ ٣٧٦ ٥٠٠ يورو من أجل المضي إلى إنشاء المكتب المعني.

التعير في الموارد		مصرفات عام ٢٠١٦ (بالآلاف اليوروات)				١٣٢٠
		الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ (بالآلاف اليوروات)	المجموع بما فيه المصروفات من صناديق الطوارئ	المصروفات من صناديق الطوارئ	المجموع	مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	نسبته المئوية	مقدار				القضاة
						الموظفون من الفئة الفنية
						الموظفون من فئة الخدمات العامة
						المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
						المساعدة المؤقتة العامة
						المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
						العمل الإضافي
						المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
						السفر
						الضيافة
						الخدمات التعاقدية
						التدريب
						الخبراء الاستشاريون
						النفقات التشغيلية العامة
						اللوازم والمواد
						الأثاث والعتاد
						المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
						المجموع

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة، نيويورك، ٦-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/9/Res.4.

المرفق الثامن

بيان الإيرادات المقدرة لعام ٢٠١٨

الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً

البند	باليوروات
مقدّر الإيرادات لعام ٢٠١٨	
تبرعات المانحين	٢٥٠٠٠
المجموع الفرعي للإيرادات	٢٥٠٠٠
مقدّر المصروفات لعام ٢٠١٨	
تكاليف السفر	٢١١٠٠
تكاليف الإدارة	٣٩٠٠
المجموع الفرعي للمصروفات	٢٥٠٠٠
صافي الإيرادات لعام ٢٠١٨	٠

المرفق التاسع

المرفق المتعلق بالاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات - تدبر المعلومات

تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات في المحكمة الجنائية الدولية: الاستراتيجية الخمسية
(٢٠١٧-٢٠٢١)

ألف - المقدمة

١- أجرت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") تحليلاً وافياً للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات القائمة في مختلف أجهزتها وما يرتبط بها من المتطلبات الفورية والمتطلبات الطويلة الأجل. فمُنذ إنشاء المحكمة قبل خمس عشرة سنة أُجري عدد من الاستثمارات الهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات دعماً لأعمال المحكمة القضائية والتحقيقية والإدارية. ومن الاستثمارات المحددة الطابع في هذه المجالات الاستثمار في برنامج تحليل الأدلة المسمى Ringtail، وهو البرنامج الحاسوبي الذي استُخدم في عام ٢٠٠٤ لدعم تسجيل الأدلة وكشفها وعرضها. ودُعمت العمليات الإدارية والعمليات القضائية، على الترتيب، بنظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP ونظام شركة هوليت-بكار (HP) للإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق (TRIM). أما منصة نظام عمل المحكمة الإلكترونية (eCOS) التي تم تطويرها في عام ٢٠٠٦ فقد استُخدمت لإدارة أنشطة للمحكمة تتنوع من الجلسات في قاعات المحكمة إلى زيارات مركز الاحتجاز وتخطيط المواعيد ذات الصلة.

٢- وثمة عدد من هذه النظم تقادم عهده - أو يُنتظر أن يغدو عتيقاً في المستقبل القريب - إذ أنها بلغت نهاية عمرها الاستعمالي أو تحطّأها الزمن. فقد تحطّى الزمن نظام Ringtail، الذي لا يمكن به تجهيز الأدلة الإلكترونية. وكذلك ستتعين ترقية نظام SAP بالانتقال إلى إصداره الجديد في عام ٢٠٢١، لأن مورّد هذا النظام سيكفّ عن دعم صيغته الحالية.

٣- وعلاوة على ذلك تنامي قُدّ المحكمة إلى حد كبير منذ إنشائها، ويتربّ على ذلك أثر على متطلباتها فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وعلى مقدار ما يُنشأ فيها من بيانات. ويشار على وجه التحديد إلى أن ثمة متطلبات لا تفي بها النظم القائمة إلا جزئياً في مجالات من قبيل جمع الأدلة الرقمية، وأمن المعلومات، وتدبر المعلومات.

٤- ولمواجهة هذه التحديات أُخذ بالنهج الجديد الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات، ما أفضى إلى بنية حوكمية جديدة وإلى إنشاء "مجلس الحوكمة المعني بتدبر المعلومات" (IMGB) في إطار عملية أعمال التآزر بشتى وجوهه، مؤتياً الاستراتيجية الخمسية الحالية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات. وتتيح هذه الاستراتيجية حلاً شاملاً تعظّم قابلية النظم لإعادة الاستعمال وهي على الإجمال أقل تكلفة من الاستمرار على استعمال البنية التحتية الحالية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات. وقد أفضى ذلك أيضاً إلى سيوروات داخلية أنجع.

٥- إن اتّباع استراتيجية ناظمة للمتطلبات في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات سيقبّل ما تتحمله المحكمة من تكاليف ذات صلة بمقدار ١,٢٣ مليون يورو على مدى فترة الخمس سنوات المعنية بالقياس إلى ما يكلفه الاستمرار دون العمل باستراتيجية من هذا القبيل. وستتحقق الوفورات بصورة رئيسية عن طريق

الاستعانة بنظم يمكن تعميمها في جميع الأجهزة واستبعاد النظم المنطوية على ازدواج حيثما أمكن الأمر. كما ستتأذى وفورات عن اعتماد حلول للتخزين تكون أقل كلفة غدت متاحة مؤخراً. ويرد فيما يلي عرض للمزيد من التفاصيل عن مجموع الوفورات في التكاليف التي يمكن تحقيقها من خلال الخطة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات.

باء - متطلبات تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات على نطاق المحكمة

٦- تمثل الاستراتيجية الخمسية المفصلة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات للفترة الممتدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١ ("الاستراتيجية") نتيجة للتشاور فيما بين الأجهزة لمعالجة وجوه عدم النجاعة المستمرة وحالات الانغلاق الاشتغالي. ويؤمى من الاستراتيجية إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات من أجل: (أ) إعمال نهج أكثر اتساقاً بالطابع المركزي عند استبدال النظم الكبرى التي تقادم عهداً؛ (ب) الاستعانة حيثما يمكن الأمر بتكنولوجيات أرخص لتقليل زيادات التكاليف المترتبة على صيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات؛ (ج) معالجة المشكلات المتصلة بتدبر المعلومات وأمنها؛ (د) مساعدة المحكمة على العمل بصورة أنجع، بسبل منها على سبيل المثال تقليص الزمن اللازم لإجراء عمليات التحقيق وتنفيذ الإجراءات القضائية، بدءاً من الإجراءات التمهيدية فانتهاؤها بإجراءات جبر الأضرار.

٧- إن عماد هذه الاستراتيجية يتمثل في منصة مسارات الأعمال القضائية. فالتكنولوجيات الداعمة لمراحل الإجراءات القضائية ليست متكاملة حالياً؛ والمعلومات تخزن في مواضع كثيرة ويعتريها الازدواج. ونتيجة لذلك تعتمد الدوائر والادعاء والدفاع وممثلو المحني عليهم اعتماداً باهظاً على الجهد البدوي لاستعراض المعلومات ذات الصلة بالدعاوى التي يتناولونها، وتجميع هذه المعلومات وتدبرها. وتحمي الاستراتيجية كشافاً بالوسائل اللازمة لتمكين المحكمة جمعاً من العمل بصورة ناجحة وعلى نحو شفاف في بيئة آمنة مستدامة.

٨- وترد أدناه لمحة عامة عن الغايات المنشودة من الاستراتيجية. وقد قُسمت المتطلبات الأساسية في إطار هذه اللوحة العامة إلى فئتين كبيرتين: "المتطلبات الوظيفية" و"المتطلبات الركائزية". ويشار بالفئة "الوظيفية" إلى تجميع رفيع المستوى لسيرورات المحكمة، تتوزع بموجبه المتطلبات إلى متطلبات تحقيقية ومتطلبات قضائية ومتطلبات إدارية. ويشار بالفئة "الركائزية" إلى الأنشطة التي تمثل أساس عمل المحكمة برمتها، وعلى وجه التحديد تدبر المعلومات وأمن المعلومات والتحسين الأمثل لتكنولوجيا المعلومات. وقد هُيئت الاستراتيجية لتحقيق مضمون كل من البنود المسرودة أدناه ضمن الفئتين الوظيفية والركائزية بحلول عام ٢٠٢١.

الغايات الوظيفية

في مجال التحقيق	في مجال المقاضاة	في مجال الإدارة
• نجاعة إدخال وتحليل البيانات على نحو يفضي إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات تحقيقية	• اتباع سيرورات أبسط وأجح في كشف البيانات وإيداع الوثائق وتدبر إعداد المحاضر	• توحيد السيرورات الإدارية وأتمتها من أجل تعظيم النجاعة
• إدخال وتدبر وعرض معلومات القضايا والأدلة ذات الصلة في جلسات المحكمة بالنسق الرقمي الأصلي	• نفاذ جميع المشاركين في القضية على نحو مدمج إلى المعلومات المتعلقة بما عن طريق منصة الترافع	• وتبعه والإفادة بشأنه
• الاضطلاع على نحو مدمج بتدبر شؤون القضايا والشهود بدءاً من المراحل الأولية في الحالة المعنية فوصولاً إلى التقاضي	• تدبر استعمال قاعات المحكمة على نحو ناجح وقابل لتعديل نطاقه بغية التهيئة لإجراء محاكمات متزامنة	• توفر البيانات وإمكان النفاذ إليها دعماً لرصد مؤشرات الأداء الرئيسية المعمول بها في المحكمة والإفادة بشأن هذه المؤشرات

الغايات الركائزية

تدبير المعلومات	أمن المعلومات	الترشيد على صعيد تكنولوجيا المعلومات
• إدخال المعلومات مرة واحدة ليستعملها	• غرس ثقافة أمنية راسخة، تجعل الموظفين	• تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات بحيث
الموظفون المأذون لهم بذلك والأطراف الخارجية استعمالاً متكرراً	والأطراف يحيطون بمسؤولياتهم عن حماية المعلومات	التكولوجيات والمماريات القياسية المتاحة للعموم
• إدارة المعلومات وتديرها بصورة منهجية	• إبراز التهديدات الداخلية والخارجية	• تكثير الموارد من خلال اتساق الإدارة
طيلة عمرها الاستعمالي، بدءاً من إنشائها حتى أرشفتها	للعيان والقدرة على التصدي لها لتقليل أثرها على المحكمة أو درته	وتوحيد الإجراءات لتخطيط خدمات
• إتاحة النفاذ إلى ملفات الأدلة	• التحقق الأمني من السيرورات	تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها وتقديم
وسجلات المحكمة لتعزيز الإحاطة	والتكولوجيا استناداً إلى المخاطر ذات الدعم في مجالها	• تخفيض تكاليف الاشتغال الجارية غير
بالعدالة الجنائية الدولية والممارسات على الصلة	المتصلة بالعاملين بنسبة لا تقل عن 65%	صعيدها
		بحلول عام ٢٠٢١

٩- لقد وافق مجلس التنسيق في عام ٢٠١٧ على العمل فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات باعتبارها شأناً ذا أهمية استراتيجية. وقد أتاح ذلك الشروع في العمل الاستراتيجي الأولي في غضون سنة واحدة. ومن المتطلبات التي تم إبرازها فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات التركيز على مبادرات توتّي وفورات بأسرع ما يمكن وتأتي بأكبر الفائدة للمحكمة على نحو يتوافق مع الاستراتيجية. وقد أُنقِ على المبادرات ذات الأولوية التالية البيان فيما يخص عام ٢٠١٧:

(أ) في مجال التحقيق: اختبار نظام جديد لزيادة نجاعة تسجيل الأدلة الإلكترونية زيادةً تقلّص مقادير الأعمال المتأخرة المتراكمة على صعيد تجهيز الأدلة؛

(ب) في المجال القضائي: مواصلة العمل بشأن قاعدة بيانات السوابق القضائية بغية زيادة الإنتاجية في البحوث القانونية وإعداد الدعاوى؛ وتقييم وتجميع المتطلبات الرفيعة المستوى الخاصة بإعادة تصميم مجرى مسارات الأعمال القضائية لزيادة نجاعة الإجراءات؛

(ج) في المجال الإداري: تبسيط وأتمتة سيرورات إدارية من قبيل تدبير الإجازات، وتدبير الأداء، والتوقع المالي والمتعلق بالميزانية، وتخطيط المهمات؛

(د) أمن المعلومات: إعمال منصة استخبار عن التهديدات من أجل القيام أوتوماتياً برصد وكشف الأنشطة المثيرة للشبهات التي تجري على شبكة المحكمة (ما يُعتبر أمراً حاسماً بالنظر إلى التهديد العالمي في مجال الفيروسات الإلكترونية والبرمجيات الحاسوبية الخبيثة)؛

(هـ) الترشيح على صعيد تكنولوجيا المعلومات: تقليص تكاليف صيانة تكنولوجيا المعلومات بالاستثمار في حلول أبقى وأكثر قابلية للاستدامة، ودمج إدارة الشبكة والحلول المتعلقة بالتخزين بغية تخفيض النفقات العامة.

١٠- لقد حُدِّدت درجات الأولوية فيما يخص المبادرات لعام ٢٠١٨ على أساس الاعتبارات ذاتها. وتشمل ميزانية عام ٢٠١٨ المقترحة من أجل الاستراتيجية مبلغاً مقداره ٩,٩ ٤٠٩ آلاف يورو في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين ومبلغاً مقداره ٥,٥ ٢٤٦ ألف يورو في بند تكاليف الموظفين، ومُؤَلَّ معظم هذه التكاليف قلم المحكمة ويسد قسماً منها مكتب المدعي العام (١٨٠ ألف يورو). وتتضمن الميزانية المقترحة المبادرات الاستراتيجية للسنة الثانية من سنوات تنفيذ الاستراتيجية وتبني على أساس العمل الذي أُنجِز في عام ٢٠١٧:

(أ) **في مجال التحقيق:** ٨٥٠ ألف يورو (تكاليف غير متصلة بالعاملين) يتشارك في تمويلها قلم المحكمة (٦٧٠ ألف يورو) ومكتب المدعي العام (١٨٠ ألف يورو). إن المكوّن الأكبر من مكوّنات التمويل المطلوب في عام ٢٠١٨ يخص المتطلبات التحقيقية. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في القسط المتمثل في جمع المحكمة للأدلة الإلكترونية من صفر في المئة إلى ٨٠ في المئة. ويُتوقع أن يرتفع هذا القسط ليبلغ ١٠٠ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠. فالنظم القائمة، ولا سيّما نظام Ringtail، لم تصمم لتناول الأدلة الرقمية. وقد أفضى ذلك إلى تراكم مقدار كبير من العمل المتأخر في إنجازها على صعيد تجهيز الأدلة. ولذا أوليت الأولوية للمبادرات التالية بمثابة جملة من المبادرات الرامية إلى تقصير الزمن اللازم لاحتياز الأدلة وتحليلها وتجهيزها.

١' **إعمال الاستخراج التلقائي للأدلة - يُستعاض عن استخراج معلومات الأدلة اليدوي، الذي يمكن أن يستلزم وقتاً طائلاً وأن يسبّب وقوع أخطاء، محل يمكن أن تتم به أتمّة استخراج المعلومات استناداً إلى بعض المعايير التي تقلّص الجهد اللازم لإعداد الأدلة. إنه سيساعد أيضاً على إيتاء المزيد من الدلائل التحقيقية.**

٢' **تسجيل إفادات الشهود عن بعد - سيتيح ذلك تسجيل وتجهيز إفادات الشهود عن بعد في الميدان انطلاقاً من المقر، ما يحقق وفورات في نفقات السفر من خلال تقليص الحاجة إلى السفر إلى الميدان؛ وسييسّط ذلك أيضاً تناول إفادات الشهود السمعية البصرية.**

٣' **تحسين أدوات البحث الجنائي العلمي - يشار بذلك إلى إعمال نظام التصفح مع إغفال الهوية (WASP) ونظام جمع البيانات للبحث الجنائي العلمي (SCREEN) ونظام جمع المعلومات الأوتوماتي من الإنترنت (OSINT). إن هذه الحلول ستهيئ قدرة على جمع الأدلة لأغراض البحث الجنائي العلمي من المصادر المتاحة للعموم والإسهام في جمع الأدلة الرقمية على نحو ناجع وزيادة عدد الدلائل التحقيقية في الوقت ذاته.**

٤' **تطبيق تدبير الأدلة - يتعلق ذلك بإعمال نظام تدبير الأدلة الخاص بمكتب المدعي العام على نحو يدعم سيرورة العمل المتصل بالأدلة بكاملها ويُرْمى منه إلى تقليص الجهد اللازم لتجهيز الأدلة الرقمية تقليصاً ذا شأن. كما إن ذلك سيقصص "وقت الاحتكام إلى المحكمة" بتسريع تقديم الحجج وتخفيف عبء العمل المتمثل في المراجعة القانونية.**

(ب) **في المجال القضائي:** ٢٢٦,٥ ألف يورو (٨٠ ألف يورو في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين؛ و١٤٦,٥ ألف يورو في بند تكاليف الموظفين). سيركّز في المبادرات المزمع اتخاذها في عام ٢٠١٨ على جمع المتطلبات المفصلة فيما يخص المنصة الجديدة لمسارات الأعمال القضائية وسيرورة تقديم طلبات المجني عليهم، إضافةً إلى إعمال مسارات الأعمال تحسّيناً للإجراءات القضائية الأساسية. ويشمل المبلغ المدرج في بند تكاليف الموظفين تكاليف وظيفة مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (من الرتبة ف-٤)، التي أقرتها لجنة الميزانية والمالية فيما يخص عام ٢٠١٧ لكنها ظلت دون تمويل.

١' **جمع طلبات المجني عليهم إلكترونياً - سيتيح ذلك جمع طلبات المجني عليهم في شكل إلكتروني بواسطة الأجهزة المتنقلة، مقلّصاً ما يستلزمه تجهيزها من وقت وجهدها. كما**

إنه سيقُلص تكاليف تدبير الطلبات، لأن الملفات الإلكترونية أسهل وأرخصُ تناولاً من الملفات الورقية.

٢' منصة مسارات الأعمال القضائية - يشار بذلك إلى عمل مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية المتصل على وجه التحديد بمشروع منصة مسارات الأعمال القضائية، الذي يُمثل عنصراً أساسياً من الاستراتيجية. ويُرمَى من هذه المنصة إلى توفير الدعم لعمل الدوائر والأطراف المتقاضية بجميع مراحلها من أولها إلى آخرها، بدءاً من المرحلة التمهيديّة فانتهاؤهً بمرحلة جبر الأضرار، بالاستعانة بسيرورات وتكنولوجيا متقدّمة لجعل الإجراءات أجمع وأكثر شفافية. وفيما يخص عام ٢٠١٨ سُرِّكز في منصة مسارات الأعمال القضائية على التحقق، بالتشاور مع الهيئة القضائية وجميع الأطراف والمشاركين في الإجراءات، من المتطلبات المفصّلة التي سيُستعان بها أساساً لتصميم مسارات الأعمال الجديدة. ويشار على وجه التحديد إلى أن المعلومات التي يستعملها مختلف الأطراف سُدخل مرة واحدة وتُخزن في نظام موحد، ما يتيح الرجوع إليها بصورة أسرع ويقُلص عبء العمل الواقع على عاتق الموظفين.

(ج) في المجال الإداري: ٣٩٩,٩ ألف يورو (٢٩٩,٩ ألف يورو في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين؛ و ١٠٠ ألف يورو في بند تكاليف الموظفين من أجل مواصلة تمويل وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في شعبة الخدمات الإدارية التابعة لقلم المحكمة لمساعدة الفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP في تنفيذ المشاريع ذات الصلة).

١' أعمال دفتر المحاسبة العام - يشار بذلك إلى أعمال الوظائف الجديدة للدفتر العام لنظام SAP، ما يتيح مسك الدفاتر والإبلاغ المؤتمتتين طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فيقلّل الحاجة إلى التسويات المحاسبية اليدوية.

٢' إقرار السيرورات الإدارية المستند إلى شبكة الإنترنت - يتمثل ذلك في القدرة على الموافقة على طلبات الإجازة التي يقدمها الموظفون عن طريق مترابطٍ مستند إلى الإنترنت أو انطلاقاً من جهاز متنقل، لجعل تسجيل البيانات الإدارية أسرع وأسهل. كما إن المترابط المستند إلى الإنترنت سيجعل السيرورة أكثر ملاءمة للمستعملين.

٣' تحسين سيرورات إعداد كشوف الرواتب - إن أعمال التدقيق الأوتوماتي بدلاً من التدقيق اليدوي في الأنشطة المتصلة بإعداد كشوف الرواتب سيسهم في إيتاء نتائج أدق تنطوي على عدد أقل من الأخطاء ومن عمليات إعادة حساب مقادير الرواتب.

٤' أعمال تخطيط المهمات - يُرمَى من هذه المبادرة إلى دمج أنشطة تخطيط المهمات وأعمال المراقبة ضمن نظام تخطيط الموارد المؤسسية (SAP) استبعاداً لازدواج الجهود اللازمة لإدخال المعلومات المتعلقة بالأسفار في نظم متعددة. وسيقلّص ذلك الوقت والجهد اللذين يستلزمهما تدبير المهمات في شتى أجهزة المحكمة. أما فيما يخص الموظفين فإنه سيبسّط إعداد خطط الأسفار التي يتعيّن عليهم تقديمها. وتلكم وسيلة لادخار الوقت متاحة للموظفين ولا سيّما لكثيري الأسفار منهم، مثل المحقّقين.

‘٥’ تخطيط الموارد والإبلاغ عنها على نطاق المحكمة - يشار بذلك إلى تتبع الأنشطة، والموارد المخصصة، والإفادات عن التقدم المحرز بغية تزويد الإدارة بلمحة عامة أفضل لتيسير عملية اتخاذ القرارات. إنه سيتيح الإفادة الآنية بشأن الأنشطة ويعزز تحسين أداء الموظفين من خلال التخطيط والمتابعة.

(د) أمن المعلومات: ما مجموعه ١٨٠ ألف يورو (تكاليف غير متصلة بالعاملين). لئن كانت الفئة "الركائزية"، كما بُرِّنَ آنفاً، تشمل مجالات تدبر المعلومات وأمن المعلومات والترشيد على صعيد تكنولوجيا المعلومات فإن المشاريع المعتمت تنفيذها فيما يخص عام ٢٠١٨ ستركز جميعها على أمن المعلومات.

‘١’ التوسعة المتصلة بضعف الحال إزاء الهجمات السيبرانية وتدبير مجموعة الحلول التصحيحية ذات الصلة - إن المسارعة إلى استبانة واستبعاد وجوه الضعف التقني الحالي إزاء الهجمات السيبرانية التي يمكن أن تتعرض لها نظم المحكمة وشبكاتنا تمثل سبباً رفيع درجة الفعلية لتقليص احتمال الهجمات السيبرانية وغيرها من الحوادث الأمنية. وسيوسّع نطاق هذه الأداة ليشمل الحواسيب والأجهزة المتنقلة غير المتصلة مباشرة بشبكة المحكمة (مثل عتاد المكاتب الميدانية والأجهزة المتنقلة/الهواتف الذكية التي تسلّمها المحكمة).

‘٢’ مراقبة النفاذ إلى الشبكات وتدبير النفاذ - يتمثل ذلك في القدرة على التكفل بوفاء الحواسيب بالمعايير الدنيا (من قبيل الاستعانة بأحدث الكواشف المضادة للفيروسات الإلكترونية ومجموعات الحلول الأمنية) لتفادي الهجمات التي يجري إقحامها في الشبكة. ويضاف إلى ذلك أن الاستعانة بأداة مركزية لتدبير اطلاع المستعملين على المعلومات أمر هام أهمية خاصة لتفادي استعمال المعلومات غير المرخص به، وكذلك كل إساءة لاستعمالها. وتلزم في ذلك الاستعانة بأداة مؤتمتة نظراً إلى تعدد النظم والأجهزة المشمولة بالأمر. فمن شأن اتخاذ هذه المبادرة يدوياً أن يزيد كثيراً من خطر الخطأ.

‘٣’ فصل الشبكات الحساسة فيما يخص الأعمال عن الإنترنت - إن كون شبكات المحكمة موصولة بالإنترنت مباشرة يؤدي مساوئ ومنافع في الوقت ذاته. وتمثل إحدى المساوئ في أنه يجعل شبكات المحكمة معرضة بصورة مباشرة إلى الهجمات السيبرانية. ففصل نظم بيانات المحكمة الأكثر حساسية فصلاً دقيقاً عن الإنترنت سيساعد على تقليص التعرض إلى التهديدات السيبرانية.

‘٤’ الوسيط الأمني في الحوسبة السحابية - تدرك المحكمة منافع الاستعانة بخدمات الحوسبة السحابية، الأنجع بالقياس إلى تكاليفها، من أجل البيانات والخدمات ذات الدرجة الأدنى من حيث مقتضيات السرية. ويتمثل قسط أساسي من الاستعانة بالحوسبة السحابية في حماية البيانات من الاطلاع عليها غير المرخص به. والوسيط الأمني في الحوسبة السحابية هو نظام يتوسّط بين مستخدمي الحوسبة السحابية والتطبيقات السحابية لمراقبة جميع الأنشطة وإنفاذ السياسات الأمنية، ضامناً بذلك بقاء بيانات المحكمة في أمان.

‘٥’ الاتصالات المتنقلة الآمنة (نشرها على نطاق المحكمة) - يتعيّن على المحكمة أن تقتدر على التواصل الفعال عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني. وسيجري إعمال تطبيقات

تجارية خاصة منخفضة التكاليف على جميع الأجهزة المتنقلة التي تسلمها المحكمة للتمكين من الاتصال عبر طائفة متنوعة من القنوات الآمنة التي تتضمنها الأجهزة المعنية، بما في ذلك القنوات الصوتية والفيديوية والنصية.

٦' توسيع منصة الاستخبار عن التهديدات - ستوسّع هذه المنصة، التي أعملت في عام ٢٠١٧، لزيادة قدرتها على كشف التصرفات غير الطبيعية ضمن نظم وشبكات حواسيب المحكمة والتنبؤ بهذه التصرفات، ما سيُعطي من قيمة المعلومات الاستخباراتية التي يوفّرها النظام. كما إن هذه المقدرة المزيّدة ستعزّز إلى حد كبير قدرة المحكمة على كشف المخاطر الأمنية المتأتمية عن التصرف البشري والتصدي لهذه المخاطر.

٧' اختبار التسلل - ستجري جهة موفّرة للخدمات تابعة للغير موثوق بها مجموعة من الاختبارات على الضوابط الأمنية الدفاعية والاستجابية المطبقة على نظم معلومات المحكمة وشبكاتها وسيروراتها. وستتولى هذه الجهة استبانة الهنات والإبلاغ عنها، وستمثّل الهنات المستبانة المنطلّقة إلى التحسينات اللاحقة.

٨' تصنيف المعلومات من الناحية الأمنية أوتوماتياً - يمثّل القيام على نحو فعال بتبويب المعلومات وتصنيفها من الناحية الأمنية السبيل إلى تطبيق ضوابط حمايتها تتسم بالفعالية والنجاعة بالقياس إلى تكاليفها. وبتابع سيرورة مؤتمتة للمساعدة على تصنيف المعلومات المعتادة (مثل رسائل البريد الإلكتروني) من الناحية الأمنية، تُقلّص التكاليف المترتبة على حماية المعلومات غير الحساسة حمايةً مفرطة وتُزاد دقة تصنيفها.

٩' الانتقال في حواسيب عمل موظفي المحكمة وحواسيبهم المحمولة إلى الإصدار ١٠ من نظام التشغيل Windows (Windows 10) - فذلك يلزم لجعل بريد المحكمة الإلكتروني وتطبيقاتها المكتبية وقواعد بياناتها متوافقة مع أحدث جمل الحلول الأمنية، ويوفّر أحدث حماية ممكنة لنظم المحكمة وأجهزتها.

١١ - ويرد أدناه جدول يتضمن تفاصيل التكاليف المتصلة بالاستراتيجية فيما يخص كلاً من المبادرات المعروضة في الفقرة ١٠ أعلاه.

المجموع	الخدمات التعاقدية	اللوازم والمواد	المعدات	تكاليف الموظفين	الموارد المتصلة بالاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات لعام ٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)
					التكاليف غير المتصلة بالعاملين
					المتطلبات التحقيقية الخاصة
١٥٠,٠	١٠٠,٠	١٨٠,٠	٥٧٠,٠		
٥٠,٠		٥٠,٠			إعمال استخراج الأدلة
١٢٠,٠		١٠٠,٠	٢٠,٠		تسجيل إفادات الشهود عن بعد
١٥٠,٠			١٥٠,٠		تحسينات أدوات البحث الجنائي العلمي
٥٣٠,٠	١٠٠,٠	٣٠,٠	٤٠٠,٠		إعمال تدبير الأدلة
					المتطلبات القضائية
٨٠,٠	٦٠,٠		٢٠,٠		جمع طلبات المجنى عليهم إلكترونياً
٨٠,٠	٦٠,٠		٢٠,٠		
					المتطلبات الإدارية
٢٩٩,٩	٢٩٩,٩				
١٠٠,٠	١٠٠,٠				إعمال دفتر المحاسبة العام
٢٠,٠	٢٠,٠				إقرار السيرورات الإدارية المستند إلى شبكة الإنترنت
٢٥,٠	٢٥,٠				تحسين سيرورات إعداد كشوف الرواتب
١٠٤,٩	١٠٤,٩				إعمال تخطيط المهمات
٥٠,٠	٥٠,٠				تخطيط الموارد والإبلاغ عنها على نطاق المحكمة
					متطلبات أمن المعلومات
١٨٠,٠	٤٠,٠		١٤٠,٠		
٨,٠			٨,٠		تدبير ضعف الحال وجمل الحلول التصحيحية ذات الصلة
٣٠,٠			٣٠,٠		مراقبة النفاذ إلى الشبكات وتدبير النفاذ
١٠,٠	١٠,٠				الفصل عن الإنترنت
٣٠,٠			٣٠,٠		إعمال الوسيط الأمني في الحوسبة السحابية
٢٧,٠			٢٧,٠		الاتصالات المتنقلة المصونة الأمن
٢٥,٠			٢٥,٠		توسعة منصة الاستخبار عن التهديدات
٢٠,٠	٢٠,٠				اختبار التسلل
٢٠,٠			٢٠,٠		التصنيف الأوتوماتي للمعلومات من الناحية الأمنية
١٠,٠	١٠,٠				الانتقال إلى الإصدار ١٠ من نظام Windows
١ ٤٠٦,٩	٤٩٩,٩	١٨٠,٠	٧٣٠,٠		مجموع التكاليف غير المتصلة بالعاملين
					تكاليف الموظفين
					المتطلب القضائي
				١٤٦,٥	مدير مشاريع منصة مسارات الأعمال القضائية للمحكمة الإلكترونية (وظيفة مساعدة مؤقتة عامة)
					المتطلب الإداري
				١٠٠,٠	فريق موظفي المساعدة المؤقتة العامة المعينين بنظام SAP
				٢٤٦,٥	مجموع تكاليف الموظفين
				٢٤٦,٥	مجموع الموارد المتصلة بالاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/ تدبير المعلومات لعام ٢٠١٨
١ ٦٥٦,٤	٤٩٩,٩	١٨٠,٠	٧٣٠,٠	٢٤٦,٥	

١٢- وينبغي التنويه إلى أن الاستراتيجية ستشتمل أيضاً على عدد من المبادرات التي ستُتخذ من خلال حلول داخلية وبالتالي لن تتطلب أموالاً إضافية. فعلى سبيل المثال لن يُستعان في العمل المزمع الاضطلاع به في عام ٢٠١٨ إلا بالموارد من الموظفين الحاليين. أما النتائج الرئيسية المتوقعة تحقيقها في هذا المجال فيما يخص عام ٢٠١٨ فتمثل في تحسينات في تنظيم المعلومات وتبادلها وصونها: أي على وجه التحديد في استبانة الملفات المردوجة وإتلاف النسخ الفائضة من الوثائق. وسيقلل ذلك من إمكانية استعمال أو تبادل معلومات مغلوبة وسيسهّم في زيادة نجاعة استرجاع البيانات في شتى السيرورات التحقيقية والقضائية والإدارية. كما سيفلّص ذلك تكاليف تخزين البيانات (وربما تكاليف أرشفتها) بتحريره الحير المستخدم لتخزينها.

جيم - المنافع التي تؤتيها الاستراتيجية على مدى فترة الخمس سنوات

١٣- إن الاستراتيجية تمثل نمحاً لتحقيق مردود من المصروفات يُتبع لتخصيص موظفي المحكمة ومواردها غير المتصلة بالعاملين على نحو يحسّن نجاعة عمليات التحقيق والإجراءات القضائية وأنشطة الدعم الإداري. فالمبادرات المقررة على نطاق المحكمة صُممت خصيصاً بمثابة جملة متنسقة لمعالجة حالات تراكم الأعمال المتأخر في الاضلاع بها وتحقيق المزيد من الوفورات على طريق زيادة النجاعة في شتى وحدات المحكمة. ويُتظر أن يتم بها تسريع التنفيذ، واستبعاد ازدواج النظم، والإسهام في تحقيق المزيد من فعالية تخصيص الموارد لكي تُركّز على المهام الأساسية المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها.

١٤- فإذا حدث أن لم تُتبع المحكمة نمحاً استراتيجياً في تخطيط خدمات تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات وتوفيرها ودعمها فإنها ستنتفق المزيد من الموارد دون أن تتناول متطلبات تحسين عملياتها. ويُقدّر أن من شأن المحكمة - بدون وجود استراتيجية - أن تنفق مبلغاً مقداره ١,٢٣ مليون يورو زيادةً على ما تنفقه في حالة تطبيق الاستراتيجية خلال فترة الخمس سنوات ذاتها. ويُبيّن توزيع هذا المبلغ في الفقرات التالية.

١٥- فبالبناء على التعديلات التي أُجريت في إطار نموذج تخزين البيانات في عام ٢٠١٧، ستحقّق المحكمة وفراً مقداره ١,٥ مليون يورو على مدى السنوات الخمس التالية في الاستثمارات في التجهيزات المتدرجة في عداد رأس المال اللازمة لاستدامة قدرتها في مجال تخزين البيانات. وسيستنى تحقيق هذا الوفّر باستخدام مختلف أنواع التخزين من قبيل التخزين الموقعي والتخزين الذي يتدبره المورّدون (التخزين السحابي). وتترتب على هذا النوع الأخير الذكر من التخزين تكاليف أقل لكنه لا يمكن أن يُستخدم إلا من أجل المعلومات غير الحساسة. وقد سبق أن خزنت المحكمة جميع معلوماتها في الموقع، ما كان أكبر تكلفة. ويتيسّر التخزين السحابي والتصنيف السليم للمعلومات، يمكن للمحكمة أن تميز بين مختلف الاحتياجات فيما يخص المعلومات وأن تحقق وفورات في التكاليف بتطبيق الحل التخزيني الأرخص.

١٦- إن المحكمة، بأخذها بالحكومة الاستراتيجية في الطريقة التي تطبّقها في إدارة مواردها في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات، ستسهم في تحقيق وفورات اشتغالية إضافية على مدى السنوات الخمس التالية مقداره ١,٤ مليون يورو. وستتأتى هذه الوفورات عن استخدام نظم معلومات مركزية يمكن النفاذ إليها في شتى أجهزة المحكمة، وعن استبعاد ازدواج النظم حيثما أمكن الأمر.

١٧- وتترتب على النهج المطبّق وفقاً للاستراتيجية بعض التكاليف الإضافية المرتبطة بها. فستنتفق المحكمة ٠,٧ مليون يورو لاستبدال النظم المتقدمة بغية سد تكاليف الحلول الجديدة التي يستلزمها العمل لتحقيق الغايات الوظيفية والغايات الركائزية المبيّنة آنفاً في الفقرة ٨. ويلزم مزيد من الأموال لتناول عمليات الاستبدال على نحو كلابي، باعتماد نظم جديدة يمكن أن يعاد استخدامها في سيرورات أخرى من أجل تعظيم المكاسب المحقّقة من خلال زيادة النجاعة.

١٨- كما يستلزم إعمال الاستراتيجية على مدى السنوات الأربع التالية ٠,٩٩ مليون يورو في بند تكاليف الموظفين. ويلزم ما مجموعه ٠,٥٩ مليون يورو من أجل بقية الفترة المشمولة بالاستراتيجية، حتى عام ٢٠٢١، لتمويل وظيفة مدير المشاريع الجديد لكي يتولى الإشراف على إعمال ما يمثل عماد الاستراتيجية: منصة مسارات الأعمال القضائية الموصوفة آنفاً. وسيحتاج إلى المقدار الباقي البالغ ٠,٤٠ مليون يورو لمواصلة تمويل وظيفة من وظائف العاملين في إطار الفريق المعني بنظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP لتدبير تحسينات السيرورات والتكنولوجيا في الأعمال الإدارية للمحكمة حتى غاية عام ٢٠٢١.

١٩- تمثّل بيئة تكنولوجيا المعلومات في المحكمة وما تتضمنه من بيانات أصولاً رئيسية لها، شأنها شأن موظفي المحكمة ومحامها، اللذين لا يمكن لها أن تعمل لولاها. فجميع أنشطة المحكمة يعتمد على نظم تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات. والحال أن بيئة تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات ليست ساكنة؛ إنها يجب أن تفي بمقتضيات عدد المستعملين وبمقتضيات مقدار البيانات. ثم إنه، إذ تتقدّم التكنولوجيا، تتقدم النظم المستخدمة في المحكمة على مر الزمن أو تغدو غير متوافقة مع نظم أخرى هامة. ويضاف إلى ذلك أن لجميع أنواع العتاد المعتمد عليه بمثابة منصة لتطبيقات المحكمة عمراً محدوداً. فانتهاه عمر بند من بنود العتاد ينال من إمكانية التعويل على النظم التي تعمل بالاستناد إليه، ما يفضي إلى حالات انقطاع في السيرورات وحالات فقدان للبيانات. إن هذه المتصوّرات مكلفة للمحكمة من ناحية عملها ومن ناحية ماليتها ومن ناحية سمعتها. فسلامة بيئة تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات تتطلب الصيانة المنتظمة والاستثمار الكبير الدوري.

٢٠- إن الاستراتيجية المعروضة في هذه الوثيقة تستند إلى استعمال موارد الميزانية على نحو أكثر فعالية. وستؤتي المبادرات المقترحة القيام بما على مدى فترة الخمس سنوات التالية نتائج ملموسة، وستحسن عمل المحكمة. فسيشهد مكتب المدعي العام تقليصاً للزمن والجهد اللازمين لإجراء عمليات التحقيق. وسيُتاح للهيئة القضائية النفاذ إلى الأدوات التي تحتاجها لإجراء المحاكمات على نحو سريع وعادل وشفاف ولإنصاف المجني عليهم. وسيكون قلم المحكمة أفضل تجهيزاً لتوفير الخدمات لمحامي الدفاع ومحامي المجني عليهم، ولدعم مشاركة المجني عليهم، ولتقديم الخدمة لسائر أجهزة المحكمة عن طريق إسهامه المباشر في تحقيق عدالة الإجراءات وفعاليتها. فما من سبيل إلى تمكين المحكمة من معالجة حالات عدم النجاح الحالية وأداء المهام المنوطة بها في إطار ولايتها على أكمل وجه سوى اتباع استراتيجية متماسكة كلانية طويلة الأمد تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء.

المرفق العاشر

ما تحقّق في عام ٢٠١٧ من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ومقدّرات ما سيُتحقّق منها في عام ٢٠١٨

١- طلبت لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثامنة والعشرين المعلومات التالية^(١). ويتضمن هذا المرفق تفاصيل العمل الذي اضطلعت به المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في جهودها الرامية إلى استبانة ما يمكن تحقيقه من وفورات ومكاسب من خلال زيادة النجاعة بغية تمويل ما لا مناص منه من زيادات في المتطلبات من الموارد دون زيادة مبلغ الميزانية البرنامجية. ومن المؤسف أنه، بالنظر إلى أن تكاليف الموظفين تمثّل زهاء ٧٠ في المئة من التكاليف في معظم المجالات، لا تتحقق زيادات النجاعة إلا بتحسين استعمال وقت الموظفين ضمن حدود نفس المقدار المخصّص في الميزانية لسد تكاليف الموظفين. فعلى سبيل المثال يتيح تقليص عدد الاجتماعات للموظفين بذل المزيد من الوقت للاضطلاع بأنشطة أخرى معهود بها إليهم ويزيد الإنتاجية. إن هذه الجوانب لزيادة النجاعة مرتبطة بالنسب المئوية لوقت الموظفين، ما يحسّن الاستعانة بالموارد لكنه لا يقلّص المقدار الأساسي للميزانية ولا يؤتي وفورات. وقد استُبينت أيضاً عند الإمكان الحالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات (أي تخفيضات فعلية لمخصّصات الميزانية) تُقترح لتقليص المقدار الأساسي لميزانية المحكمة. إن كل الأنشطة المعروضة فيما يلي قد وُضعت في الاعتبار عند إعداد ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة ويؤخذ بها بقدر الإمكان تعويضاً عن الزيادات.

٢- وتيسيراً للعرض، يُقسم هذا المرفق إلى أقسام تتناول أربعة أنواع من مبادرات تحقيق الوفورات والمكاسب عن طريق زيادة النجاعة:

- (د) تحسين السيرورات، فيما يخص الحالات التي أجرت فيها المحكمة تعديلات على السيرورات المعمول بها أفضت إلى حلول أقل تكلفة أو أكثر نجاعة؛
- (هـ) التكنولوجيا: تحسين دعم السيرورات، فيما يخص الحالات التي تستعمل فيها المحكمة تكنولوجيا جديدة لزيادة نجاعة عملياتها؛
- (و) وقت الموظفين، فيما يخص التعديلات التي تتيح للمحكمة تحسين الاستعانة بموظفيها بوسائل منها مثلاً إعادة تخصيصهم ليضطلعوا بأنشطة أكثر سداداً؛
- (ز) موارد التدريب، فيما يخص التعديلات المدخلة على طريقة توفير التدريب، ما يجد من الحاجة إلى موارد إضافية.

(١) تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين (الوثيقة ICC-ASP/16/5)، الفقرة ١٦.

ألف - تحسين السيوروات

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
			(بآلاف)	(بآلاف)
الأول	١١٠٠ - هيئة الرئاسة	القيام على نحو حصيف بالتخطيط لرحلة إلى آسيا اشتملت على محطات في عدة بلدان لتعظيم النجاعة وتقليل الحاجة إلى رحلات منفصلة.	٥,٣	٥,٣
		أرست الهيئة القضائية ممارسة تتمثل في الطلب من أي طرف يدعو قاضياً إلى حضور فعالية نيابة عن المحكمة أن يتحمل تكاليف الرحلة، بما فيها تكاليف السفر والسكن والطعام وسائر التكاليف ذات الصلة.	٨,٠	٨,٠
الأول: المجموع				
الثاني	٢١٠٠ - ٢١٢٠ - قسم الخدمات	كشف الوثائق بصورة رقمية: في السابق كانت الملفات المراد كشفها تُستنسخ على أقراص مادية. ويُعمل الآن بإجراء جديد لم يعد من اللازم فيه استنساخ المعلومات على الأقراص المدججة. وقد قلل ذلك من المشكلات المتعلقة بالجوودة التي كانت تواجه في السابق وأتاح توفير بعض من وقت عمل الموظفين المنخرطين في عملية مراجعة الملفات.	٠,٤	٠,٤
		يوم واحد في الشهر من أيام عمل موظف من الرتبة ف-١ موزعاً على مختلف الوحدات.	٥,٤	٥,٤
	٢٣٠٠ - ٢٣١٠ - نائب المدعية العامة لشؤون التحقيق	شككى المفتشين والعمليات الميدانية: استئين أكثر الحلول اقتصاداً لسككى الموظفين وأكثر الأماكن اقتصاداً لإجراء العمليات. وفيما يخص جمهورية أفريقيا الوسطى، انثقل من فندق Ledger إلى فندق JM Residence. القيود: متطلبات الأمن والحماية؛ مدى توفر الأمكنة المناسبة.	٨١,٩	١٤٠,٤
الثاني: المجموع				
الثالث	٣٢٠٠ - ٣٢١٠ - مدير مكتب شعبية الخدمات الإدارية	تستعين المحكمة حالياً بخدمات مؤازر طبي ميداني خارجي واحد. وتترتب على عقد هذا المؤازر الطبي الميداني المبرم مع شركة خارجية تكاليف يبلغ مقدارها ١٨٧ ٨٢١ يورو في السنة. ويمكن إنهاء هذا العقد واستخدام الموارد ذات الصلة داخلياً لتوظيف ممرض(ة) إضافية(ة) (من الرتبة خ ع-رر) ومؤازر(ة) طبية(ة) ميدانية(ة) داخلية(ة) (من الرتبة خ ع-رأ) لتوفير نفس الخدمات التي يوفرها المتعاقد الخارجي وزيادة قدرة المحكمة في مجال الخدمات الطبية في الوقت ذاته.	٢٢,٢	٢٢,٢
	٣٢٤٠ - قسم المالية	تحقيق مزيد من النجاعة في النفقات المصرفية عن طريق التفاوض على أسعار تفضيلية (بالقياس إلى السعر المصرفي المعتاد) مع البنك الشريك فيما يخص عمليات التحويل الدولية التي تجريها المحكمة.	٢٧,٠	٢٧,٠
		تقليل الأسعار المتفاوض بشأنها مع البنك الشريك: تسنى للمحكمة أن تتفاوض على سعر مخفض مقداره ٤ يوروات لكل عملية تحويل دولي مقابل السعر المصرفي المعتاد البالغ ١٢,٥٠ يورو. وبذلك تم تبادي تكاليف مقدارها ٢٧٠٠٠ يورو.	٢٧,٠	٢٧,٠

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
			(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)
	دعوة مدرب لتوفير تدريب مالي تخصصي في محال المحكمة بدلاً من إرسال فرادى الموظفين لتلقي التدريب.	الوفورات المتحققة بإنفاق مبلغ أقل على الأسفار التي يقوم بها الموظفون لتلقي التدريب؛ ويضاف إلى ذلك أن عدد متلقي التدريب يكون أكبر عندما يُجرى التدريب في محال المحكمة.	٢,٠	٢,٠
٣٢٥٠ - قسم الخدمات العامة	أفضت مراقبة جميع عقود تدبر المرافق، وعمليات الشراء المتقيد فيها بالقواعد ذات الصلة صارم التقيد، إلى تقليص في بعض تكاليف العقود بالقياس إلى التقديرات التي وضعتها وكالة حكومية هولندية والمقاول المتعهد للبناء في إطار مشروع المباني الدائمة.	تسنى على الخصوص إبرام عقود أقل تكلفة خاصة بالمرتفات، والتنظيف، واستبعاد القمامة، ومكافحة الحشرات، وخدمات السبابة، وصيانة النباتات الجوانية.	٢٣٥,٦	٢٣٥,٦
٣٢٩٠ - قسم الأمن والسلامة	اتباع نهج جديد في الفحص الأمني للموظفين، والمتدربين، والمهنيين الزائرين، والمقاولين، بما في ذلك خيارات للاستعانة بجهات خارجية (للتحقق من سجل الوظائف والتأهل التعليمي) للمرشحين لشغل وظائف ثابتة أو وظائف مساعدة مؤقتة: يقدر أنه سيتحقق بذلك تخفيض في عدد عمليات التدقيق المعهود بها إلى جهات خارجية يناهز ٢٠٠ إلى ٢٥٠. كما سيُحقق مزيد من الوفورات في التكاليف بالحد من عدد العناصر التي يتعين التحقق منها وتقليص الوقت الذي تستغرقه كل عملية تدقيق.	يُتوقع أن أتباع النهج الجديد في الفحوص المهنية سيؤدي وفورات تبلغ نسبتها ٢٥٪.	١١,٥	١١,٥
٣٣٢٥ - قسم خدمات تدبير المعلومات	تقليص تكاليف الاستعانة بالمكالمات الهاتفية المكتيبة بإسداء المشورة بشأن استعمال خدمات التواصل والبريد الإلكتروني (عبر الشبكة اللاسلكية للاتصال بالإنترنت (Wi-Fi).	تقليص في تكاليف الاستعانة بالهواتف المكتيبة.	٧٠,٠	٧٠,٠
	تقليص تكاليف الاتصالات بالأجهزة المتنقلة عن طريق إسداء المشورة بشأن استعمالها السليم والتشجيع على استخدام الشبكة الخاصة الافتراضية (VPN)؛ وإعادة النظر في التخصيص الحالي للأجهزة المتنقلة سهراً على بقاءه مناسباً للغرض المنشود؛ والإبلاغ بشأن استعمال الأجهزة المتنقلة على مستوى القسم.	تخفيض تكاليف استعمال الهواتف المتنقلة في المقر وفي الميدان.	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	تقليص المصروفات على استئجار المعدات في المكتب الميداني القائم في نيروبي بالنظر إلى إغلاقه المقترح.	انعدام المصروفات على استئجار المعدات في المكتب الميداني القائم في نيروبي.	٢٢,٤	٢٢,٤
	تقليص الاعتماد على خدمات الخبراء الاستشاريين الخارجيين لصيانة ودعم موقع المحكمة الشبكي العمومي، تقليصاً تم التوصل إليه بإضفاء الطابع المؤقت على التكنولوجيا المستخدمة ونقل المعارف داخلياً.	تقليص الاستعانة بالخبرة الاستشارية لصيانة ودعم موقع المحكمة الشبكي العمومي.	٢٨,٠	٢٨,٠
	تقليص الاعتماد على خدمات الخبراء الاستشاريين الخارجيين لدعم التكنولوجيا السمعية البصرية المستخدمة في قاعات المحكمة، تقليصاً تحقق من خلال تدريب الموظفين ونقل المعارف.	تقليص الاستعانة بالخبرة الاستشارية لصيانة التكنولوجيا المستخدمة في قاعات المحكمة.	٨,٠	٨,٠

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)
	تمكين الموظفين من استعمال أجهزةهم الشخصية على نحو آمن لتلقي الرسائل المتعلقة بالعمل بالبريد الإلكتروني والإخطارات بشأن المواعيد ذات الصلة ("عليك جلب جهازك الخاص").	تخفيض مقدار تكاليف صيانة العتاد السنوية.	١٠,٠	١٠,٠
	أعاد قسم خدمات تدبير المعلومات تقييم الاحتياجات في مجال الاتصالات الساتلية في الميدان. وأخذ على أساس هذا التحليل قرار يقضي بإضفاء الطابع المؤقت على الاتصالات المتنقلة بالتعامل مع موافق خدمات وحيد (هو شركة ثريا) وتقليص عدد طرفيات الإنترنت الساتلية الثابتة.	تم إدماج العقود ذات الصلة بالتعاقد مع مورّد وحيد وقُلص عدد الطرفيات الساتلية، ما أفضى إلى تخفيض التكاليف المخصّصات في بند تكاليف الاتصالات في ميزانية قسم خدمات تدبير المعلومات.	٢١,٠	٢١,٠
	يراد إغلاق الصفحة الخاصة بكشوف رواتب الموظفين؛ وستتاح المعلومات ذات الصلة انطلاقاً من نظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP.	يمكن تحقيق وفورات مناظرة للوقت والمواد المستخدمين في صيانة الصفحة الخاصة بكشوف الرواتب.	-	-
	أجرى قسم خدمات تدبير المعلومات بالتعاون مع قسمين آخرين تحليلاً لعدد التراخيص المستخدمة فيما يخص سيرورات تدبير شؤون الشهود وعمليات التحقيق. واستناداً إلى هذا التحليل تمكنت الوحدة المعنية بالشراء وقسم خدمات تدبير المعلومات من التفاوض لإبرام عقد جديد مع المورّد، ما أتاح تحقيق وفورات عن طريق تقليص عدد التراخيص المعنية.	أفضى تخفيض عدد التراخيص إلى تقليص مقدار المخصّصات في ميزانية قسم خدمات تدبير المعلومات لسد تكاليف صيانة ودعم البرمجيات السنويين. لقد أفضى دمج عقدين خاصين بوحدي عمل مختلفين إلى تقليص النفقات العامة بالقياس إلى تدبير عقدين منفصلين أحدهما يخص قسم تدبير المعلومات والآخر يخص الوحدة المعنية بالشراء.	٣٠,٠	٣٠,٠
٣٣٦٠ - قسم مشاركة المحني عليهم وجبر	عكف قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم والمكاتب الميدانية على تبسيط الاتصال وتحسين التخطيط المشترك للأنشطة المضطلع بها في الميدان فيما يخص قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم. إن تكاليف السفر التي خُفضت بنسبة ٥٠% في ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المعتمدة ستظل صفرية النمو بالرغم من الزيادة المقدّر أن يشهدها النشاط الميداني المنصب على المحني عليهم.	زيادة لنجاعة العمل الميداني لقسم مشاركة المحني عليهم والشهود تتمثل في الاضطلاع به بنفس مقدار الميزانية الذي اعتمد لعام ٢٠١٧.	٤٠,٠	٤٠,٠
٣٨١٠ - مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية	أتاح تخطيط المهمات الاستراتيجي والمراجعة المنهجية لخطط السفر تحديد تواريخ السفر قبل الأسفار المعنية بثلاثين يوماً على الأقل. ونتيجة لذلك حُجزت تذاكر سفر مجمّعة بتاريخ عودة أكثر تأخراً فيما يخص البعثات إلى المكاتب الميدانية بسعر أرخص بكثير، وقُدّمت خطة المهمات في الوقت المناسب.	حُصل على سعر للتذاكر أرخص من المتوسط بكثير من أجل أربع بعثات إلى أفريقيا، ما أتى وفورات نسبتها ٢٠% في المقدار ذي الصلة المخصّص في الميزانية، بينما أتاح تجميع المهمات تحقيق وفورات في تكاليف أربع بطاقات سفر جوي إضافية إلى أفريقيا.	١٢,٠	١٢,٠
٣٨٢٠ - قسم دعم العمليات الخارجية	تحسين تنسيق عمل الخللين في مختلف الأجهزة مع المكتبة وتشاورهم معها على نحو أفضى إلى تقليص ذي شأن في ازدواج الاشتراكات والنفقات ذات الصلة في شتى الأجهزة.	مزيد من النجاعة في جمع المعلومات والتشارك في النفقات.	٥٧,٥	٥٧,٥

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المُحقَّقة	٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)
٣٨٣٠ - قسم الجني عليهم والشهود	أُتبع نهج أكثر مرونة فيما يخص إعادة التوطين (إبرام اتفاقات مخصصة بهذا الشأن بدلاً من الاتفاقات الإطارية) أفضى إلى تضاعف عدد البلدان المتعاونة بنشاط فيما يخص عمليات إعادة التوطين. وقد شهد عام ٢٠١٧ توقيع أربعة اتفاقات جديدة متعلقة بإعادة التوطين وثمة اتفاق بهذا الشأن بلغ التفاوض عليه مرحلته النهائية. هذا ويترتب على كل حالة من حالات قبول الدول أن يوطن فيها أشخاص ضمن سياق إعادة التوطين تخفيضاً في تكاليف تدبير ملف القضية المعنية وتكاليف الاشتغال ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية.	إن القضايا التي تجري فيها إعادة التوطين هي القضايا التي مُيّزت باعتبارها تنطوي على أكبر المخاطر على الأشخاص المعنيين؛ ولذا فإن مقدار تكاليف تدبيرها اليومي يظل في أعلى المستويات. وقد جرت عمليات إعادة توطين إضافية ما أفضى إلى تقليص مقدار النفقات التشغيلية العامة وتكاليف أسفار الموظفين وبنفقات الموظفين العامة.	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠
٥٥٠,٠	بتعزيز قدرات الموظفين العاملين في الميدان وتوظيف مهنيين مدربين مؤهلين من حيث المراس يخضعون للإشراف من خلال بنى إدارية واضحة، اختُصرت مدة تدبير معظم الحالات من أكثر من عشر سنوات إلى ثلاث سنوات.	تقليص عدد الحالات المشمولة ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية التي يتعين تدبيرها لأكثر من ثلاث سنوات: يمكن أن يعاين ذلك في خروج ٢٢ حالة من هذه المجموعة حتى الآن في عام ٢٠١٧؛ ويُتوقع أن يبلغ مجموع هذه الحالات في نهاية السنة ٣٥. وسيقلص مقدار الوقت الذي يحتاج إليه قلم المحكمة لمغادرة مكتب ميداني، ما سيمكّن من تحقيق وفورات في مجال الموظفين/ إعادة تخصيصهم (كما يبينه الوضع في كينيا: قُلص الوقت الذي احتاج إليه قسم الجني عليهم والشهود لمغادرة المكتب الميداني بمقدار يناهز الستين (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧) وأعيد تخصيص الموظفين ابتغاء زيادة النجاعة). وفي المستقبل سيخفّض مقدار تكاليف تدبير القضايا على مدى وجودها إلى نصفه (ما سيكون له أثر على وقت عمل الموظفين الذي يستغرقه ذلك).	٥٥٠,٠	٥٥٠,٠
٢٦٦,٠	انخفاض عدد الأسفار من المقر إلى الميدان لأنه تم انتداب عدد أكبر من الموظفين للعمل في الميدان وتم تمكين/تدريب الموظفين المعنيين نتيجة لإعمال البنية الجديدة. وبدأ في الوقت نفسه العمل بإجراء قياسي جديد خاص بالمهمات، يشتمل على مراجعة للضرورات والبدائل وعلى تحديد المواعيد بصورة مركزية.	توّقي البنية الجديدة تخفيضاً في الاحتياجات إلى السفر فيما يخص القسم، ما يجد من الأموال اللازمة لسد تكاليف الأسفار: ينطوي المقدار المطلوب في ميزانية عام ٢٠١٨ لسد تكاليف الأسفار على انخفاض نسبته ٢٥%.	٢٦٦,٠	٢٦٦,٠
٢,٨	قام المساعد المعني بتكنولوجيا المعلومات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتدريب موظفي قسم الجني عليهم والشهود على استعمال معدات الاتصال بالروابط الفيديوية عن بعد من أجل تعريف الشهود بإجراءات المحكمة. فلم يعد يلزم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال مرحلة التعريف.	لا يلزم أن يسافر المساعد المعني بتكنولوجيا المعلومات إلى المكتب الميداني القائم في بونيا خلال مرحلة تعريف الشهود بالإجراءات. فهو يقدم الدعم التقني خلال أيام انعقاد الجلسات فقط.	٢,٨	٢,٨

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)
٣٨٥١ - المكتب الميداني القائم في أوغندا	تقليص عدد المهمات التي يضطلع بها السائقون، وتقليص العمل الإضافي ذي الصلة، باتباع تدبير أُعْمِلَ فيما يخص المهام المضطلع بها ضمن نطاق الحالة المعنية: يقوم السائقون بنقل الموظفين إلى مركز قائم لهذا الغرض، حيث يتولى أمرهم سائقون عاملون في نطاق اتفاقات خدمة خاصة فينقلوهم إلى مكان المهمة. وهناك تقدّم إليهم الدعم فيما يخص باقي المهمة. إن هذا التدبير الرامي إلى زيادة النجاحة يقتصد الأموال التي كانت لولاها ستنفق بمثابة بدل معيشة يومي للموظفين المعنيين.	أجريت وفقاً لهذه الطريقة الجديدة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ حتى تاريخه ٤٧ مهمة، ما أتاح وفورات في تكاليف بدل المعيشة اليومي.	٨,٩	٨,٩
٣٨٥٢ - المكتبان الميدانيان القائمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية	استُبينت فرص تمويل خارج عن الميزانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الصلات المنتظمة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمُؤلت تمويلًا خارجاً عن الميزانية العادية دورة تدريب مدتها أسبوع للعاملين في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفّر من أجلها مكتب المدعي العام خبرة تقنية داخلية (يسرّ التدريب محققوه).	بلغ مجموع تكاليف هذا المشروع مبلغاً مقداره ٦٨.٠٠٠ يورو، تحملته بكامله السفارة الفرنسية ومنظمات غير حكومية. إنه مشروع رفيع الطراز من مشاريع مكتب المدعي العام والمكاتب الميدانيين القائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُجري دون أن تترب عليه أي تكاليف واقعة على عاتق المحكمة.	٦٨,٠	٦٨,٠
٤,٨	٤,٨	يبلغ متوسط تكاليف استعمال المركبات (وقودها، وصيانتها) وبدل المعيشة اليومي لسائقي كمبالا زهاء ٦٠٠ ألف يورو لكل رحلة (١٢٠٠ يورو للرحلة الواحدة ذهاباً وإياباً). ويشار استناداً إلى الممارسة السابقة وعبء العمل المتوقع أن يشهده عام ٢٠١٧ إلى أن السياسة الجديدة ستفضي إلى تقليص استعمال المركبات في عام ٢٠١٧ بما يعادل ٤ مهمات (مهمة واحدة لكل ثلاثة أشهر)، ما يتيح تحقيق وفر/عمل تآزري يعادل ٨٠٠ يورو (٢٠٠٤ يورو).	٤,٨	٤,٨
٣٣,٧	٣٣,٧	لا يتعين سفر المساعد المختص بتكنولوجيا المعلومات إلى المكتب الميداني القائم في بونيا خلال مرحلة تعريف الشهود بإجراءات المحكمة. فالساعد المختص بتكنولوجيا المعلومات لا يقدم الدعم التقني إلا في أيام انعقاد الجلسات. وذلك يؤدي وفورات في بدل المعيشة اليومي.	٣٣,٧	٣٣,٧

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
			(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)
	قُدِّم الدعم إلى مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم في بونيا لتنظيم لقاءات وجاهية مع ٢٥ مجنياً عليه عن طريق الروابط الفيديوية عن بعد انطلاقاً من المكتب الميداني القائم في بونيا. ولزم لذلك وجود مساعد من مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم ومساعد مختص بتكنولوجيا المعلومات في بونيا. أما رئيس مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم فقد تابع الاجتماعات وهو في لاهاي.	إن تحسين تدبر الوقت فيما يخص ٢,٥ مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم، أفضى إلى تخفيض مقدار الوقت المقضي في الأسفار. وآتى ذلك وفورات إضافية في تكاليف السفر.		
٣٨٥٧ - المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار	باغناء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (ONUCI) سيتيح التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمحكمة الخاص بشراء المعدات وتوفير الخدمات فرصة تحقيق وفورات من خلال توسيع نطاق الأعمال. فستعتمد المحكمة على عقود خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو ستستعين بهذا البرنامج لشراء السلع وتوفير الخدمات.	سيخفّض مقدار الوقت اللازم لإعداد العقود لأنه سبق التفاوض بشأن عقود الأمم المتحدة. كما إن مقدار المبالغ المشمولة بعقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الأكبر من مقدار المبالغ المشمولة بعقود المحكمة) يرجح أن يؤدي في إطار التفاوض وفورات تتحقق من خلال توسيع نطاق الأعمال.		
الثالث: المجموع				
			١ ٥٤٥,٧	١ ٨٣١,٤
المجموع لتحسين السيرورات				
			١ ٦٤٦,٧	١ ٩٨٥,٦
باء - التكنولوجيا				
البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
الأول	١٢٠٠ - الدوائر	سيزيد إنشاء قاعدة بيانات للسوابق القضائية على نطاق الدوائر من النجاعة عند تقصي السوابق القضائية وتحليلها، مبسّطاً سيرورة إعداد النصوص والأحكام.	١٠,٠	١٠,٠
الأول: المجموع				
الثاني	٢١٠٠ - قسم الخدمات	احتياز ورقمنة الأدلة في وحدة المعلومات والأدلة؛ فالوثائق التي لمّا تكن فيما سبق تُدخل على نحو سليم بنظام التعرف الضوئي على الحروف (OCR) سوف ترقم على نحو صحيح وتتاح من أجل تجهيزها واستخلاص البيانات منها لاحقاً؛ كما إن المعدات المتقدمة كانت تستلزم صيانة أكثر تواتراً؛ أما التطبيق الجديد فيقلّص الزمن اللازم لاحتياز الوثائق الورقية.	٨,٦	٨,٦

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
			(بآلاف)	(بآلاف)
			(البيرووات)	(البيرووات)
	بوابة "وحدة التخطيط والمراقبة الماليين" (FPCU) - نظامها الخاص بالطلبات على الإنترنت: صُمم مسار أعمال جديد لتقديم طلبات الشراء أو غيرها من الطلبات (باستثناء طلبات الموافقة على الأسفار). إن النظام الجديد الخاص بالطلبات على الإنترنت ييسر كل السيورة ذات الصلة بجمع جميع المعلومات في نظام إيداع واحد فيغني عن الرسائل الإلكترونية الكثيرة التي تُبعث طلباً للاستمارات، والمعلومات والوثائق الإضافية. فهذه البوابة الخاصة بوحدة التخطيط والمراقبة الماليين تهيئ أحدث المعلومات لمقدمي الطلبات عن الحال الذي آلت إليه طلباتهم، وتقلص الحاجة إلى طبع المعلومات، وتيسر الاطلاع على المعلومات الإحصائية. وقد دُشن الموقع المعني في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ وقُدِّم عبره ٨٠ طلباً حتى تاريخه (١٩ أيار/مايو ٢٠١٧) (خلال خمسة أسابيع).	تقليص مقدار المعلومات المهيأة على الورق إضافةً إلى تقليص عدد الرسائل الإلكترونية ذات الصلة. فيمكن الآن لوحدة التخطيط والمراقبة الماليين أن تتبّع الطلبات بدءاً من منشئها وأن تنسق الجهود مع قلم المحكمة/ الوحدة المعنية بالشراء لضمان القيام في الوقت المناسب بتجهيز شراء السلع وتوفير الخدمات. فإذا وضعنا بالاعتبار متوسط عدد الطلبات البالغ ١٦ طلباً في الأسبوع، والوقت الذي كان يستلزمه الرد على التساؤلات بواسطة رسالة إلكترونية، قبل تدشين النظام، لوجدنا أنه سيقتصد بالنظام الجديد، فيما يخص كل طلب، ما لا يقل عن ساعة واحدة من المدة التي يستغرقها إدخال جميع المعلومات اللازمة لتمكين وحدة التخطيط والمراقبة الماليين من إنشاء الطلب في النظام.	٢٧,٦	٢٧,٦
الثالث	٣٢١٠ - مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية	٣٢٠٠	٣٦,٣	٣٦,٣
	يجري حالياً تجهيز التصديق على الإجازات المرضية يدوياً. ويستغرق إيداع كل من شهادات الإجازة المرضية زهاء ١٥ دقيقة. وقد شهد عام ٢٠١٦ تجهيز ١٥٠٠ استمارة يدوياً (ما يناظر زهاء ٥٠ يوم عمل في السنة). إن أتمتة التصديق على الإجازات المرضية ستمكّن الموظفين من استكمال عملية التصديق بصورة أسرع وأنجح.	تبسيط السيورة وتسريعها لجميع الموظفين، ما يجرر موارد إضافية؛ كما إن أعمال التصديق المؤتمت على الإجازات المرضية سيقطّص الوقت الذي تمضيه وحدة الصحة المهنية في تصديق هذه الإجازات.	١٥,٨	١٥,٨
	٣٢٣٠ - قسم الميزانية	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠
	أنشئت في أواخر عام ٢٠١٦ أداة جديدة للتوقع فيما يتعلق بالموظفين تتيح تحسين مراقبة سيرورته وتوثيق المزيد من النتائج المفيدة. وقد غدت هذه الأداة تُستعمل في جميع أجهزة المحكمة.	كان يشغل الأداة السابقة موظف القسم ذو الرتبة ف-٤، ما كان يتطلب منه زهاء خمسة أيام في الشهر، أما الأداة الجديدة فيمكن أن يشغلها موظف من الرتبة خ-٥ فيستغرق ذلك منه ثلاثة أيام في الشهر. إن زيادة النجاعة المحققة على هذا النحو تتيح للموظف من الرتبة ف-٤ مزيداً من الوقت لتحليل تعيّر البيانات واتخاذ تدابير التدارك اللازمة.	٢٤,٠	٢٤,٠
	٣٣٦٠ - قسم مشاركة المخني عليهم وجبر أضرارهم	٣٣٠٠	٤,٤	٤,٤
	أدمج نظام تدبير طلبات المخني عليهم ضمن قاعدة بيانات المحكمة الجديدة، فأتاح للموظفين الميدانيين الاطلاع على المعلومات ذات الصلة بصورة أفضل ويسر استخراج المعلومات لأصحاب الشأن المعنيين.	تعزيز تأدية الوظائف بنفس الموارد كما في السنوات السابقة؛ والتآزر مع قسم خدمات تدبير المعلومات؛ ويستعمل نظام تدبير طلبات المخني عليهم موظفان واحد من الرتبة ف-٢ والآخر من الرتبة خ-٤.	٤,٤	٤,٤

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
			(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)
٣٨٠٠ - ٣٨١٠ - مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية	الاستفاضة في استعمال الروابط الفيديوية عن بعد لإجراء الاتصالات بصورة منتظمة مع المكاتب الميدانية، ما يقلص عدد أسفار مدير شعبة العمليات الخارجية إلى الميدان ويخفف تكاليف الاتصالات الهاتفية.	قلص مدير شعبة العمليات الخارجية أسفاره إلى المكاتب الميدانية بنسبة ٤٠% وتم تخفيض تكاليف الاتصالات الهاتفية بين المقر والمكاتب الميدانية بنسبة ٥٠%.	٧,٨	٧,٨
٣٨٥١ - المكتب الميداني القائم في أوغندا	إعمال منصة تفاعلية لتبادل الرسائل النصية المجاني مصممة لإتاحة فرصة متابعة الإجراءات أمام المحكمة للمجني عليهم وللجماعات المتضررة بالجرائم المدعى بارتكابها في قضية السيد دومينيك أنغوين ولعمامة أهالي أوغندا.	استلم أكثر من ١٠٠٠ طلب برسالة نصية منذ تدشين هذه المنصة؛ وآتى ذلك تقليصاً للوقت الذي يستغرقه وصول الردود إلى الجماعات المعنية.	-	-
الثالث: المجموع				
المجموع للتكنولوجيا				
جيم - وقت الموظفين				
البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف		٢٠١٧	٢٠١٨
الأول ١١٠٠ - ١١٠٠ - هيئة الرئاسة	تعكف هيئة الرئاسة على إعداد دليل بشأن إجراءاتها الإدارية بغية تبسيط سيرورات عملها الإداري. إن هذه الوثيقة المتطورة ستتيح لموظفي هيئة الرئاسة أن يخصصوا المزيد من وقتهم لأعمالها الأساسية.	تقليص الوقت المقضي في العمل على الشؤون الإدارية وزيادة الوقت المخصص للأعمال الأساسية لهيئة الرئاسة.		
١١٠٠ - هيئة الرئاسة	من خلال التنسيق الناجع ضمن هيئة الرئاسة، رافق المستشار في العلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣) (بدلاً من رئيسة الديوان (من الرتبة ف-٥)) الرئيسة في رحلة إلى اليابان وكوريا وماليزيا.	توفّر قدرة العمل التي تتمتع بها رئيسة الديوان (من الرتبة ف-٥) مقابل قدرة وكيلها (من الرتبة ف-٣) طيلة مدة الرحلة البالغة ١٠ أيام.		٢,١
	بفضل التعاون فيما بين الأجهزة المتمثل في التعاون بين هيئة الرئاسة (التابعة للهيئة القضائية) وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (التابع لقلم المحكمة) رافق رئيس هذا القسم (بدلاً من المستشار المعني بالعلاقات الخارجية في هيئة الرئاسة (من الرتبة ف-٣)) الرئيسة في رحلة إلى أوغندا.	تكاليف سفر المستشار في العلاقات الخارجية وتكاليف بدل معيشته اليومي فيما يخص الرحلة إلى أوغندا.		٣,٢
١٢٠٠ - ١٢٠٠ - الدوائر	تطبّق الدوائر سياسة مرنة في تخصيص مواردها من الموظفين لكي يتسنى نقل الموظفين إلى حيث يُحتاج إليهم أمس الاحتياج، ما يقلص الحاجة إلى موظفين إضافيين.	تقليص في عدد الموظفين الإضافيين الذين تحتاج إليهم الدوائر للوفاء بمتطلبات عملها.	-	-
	تعكف الدوائر على إعداد دليل بشأن إجراءاتها الإدارية بغية تبسيط سيرورات عملها الإداري. إن هذه الوثيقة المتطورة ستتيح لموظفي الدوائر القانونيين أن يخصصوا المزيد من وقتهم للأعمال الأساسية للدوائر.	تقليص الوقت المقضي في العمل على الشؤون الإدارية وزيادة الوقت المخصص للأعمال الأساسية للدوائر.		

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
			(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)
	تعمل الشعب ضمن نطاق الدوائر لتحسين تمييز وجمع المواد المفيدة لمساعدة الموظفين على تنمية قدراتهم، وتحسين انتقاء المواد البحثية لتفادي الازدواج غير اللازم. وتعكف الشعبة الابتدائية على إعداد وثيقة بشأن طرائق العمل لتمييز الممارسات الفضلى وإسداء المشورة بشأن النهج المفيدة المكتسبة من التجربة. ومن شأن جمع المواد الموجودة حالياً وإعداد مواد جديدة، ستعدو أكثر توفراً مع تنامي مجموعة أعمال الدوائر، أن يساعد في إطلاع الموظفين على الجوانب الأساسية لعمل الدوائر، ويقلص الفترة اللازمة لتوجيه الموظفين الجدد، ويفيد بمثابة دليل بالغ الأهمية لجميع الموظفين العاملين في الشعبة المعنية.	المزيد من زيادة النجاعة بالقياس إلى ما سبق وتبسيط الأعمال لتفادي الازدواج.		
الأول: المجموع			٥,٣	-
الثاني	إعداد عقود للتراجمة الميدانيين. كانت عقود الترجمة الميدانيين تعد بحسب المهمة، ما كان يستتبع إعداد عقد لكل مهمة لكل ترجمان. والآن غدت وحدة التخطيط والمراقبة الماليين تطبق شكلاً جديداً لهذه العقود يهيئ للاستعانة بخدمات الترجمة لعدد أقصى من الأيام خلال السنة. وتُدفع أتعاب الترجمة وفق هذا النموذج على أساس الاستعانة الفعلية بهم. ولا يلزم وفق الإجراء الجديد إلا عقد واحد للترجمان الواحد.	في المتوسط كان يلزم ٨٠ عقداً كل عام. ويقدر أن الإجراء الجديد سيفضي إلى تخفيض نسبته ٢٠% في عدد العقود اللازمة، ما يفضي بدوره إلى تقليص الوقت المقضي في تجهيز العقود.	٤٧,١	٤٧,١
	التوفيق بين حسابات المكاتب الميدانية: ازداد عدد حائزي الحسابات زيادة نسبتها ٥٠%. ويستعان بنفس العدد من الموظفين للتوفيق بين هذه الحسابات.	تولي نفس العدد من الموظفين توفيق عدد أكبر من الحسابات.	٢١,٥	٢١,٥
٢٣٠٠ - ٢٣١٠ - نائب المدعية العامة لشؤون التحقيق	تخفيض تواتر عقد الإحاطة بشأن العمليات من مرتين في الأسبوع إلى مرة واحدة في الأسبوع. كانت الإحاطة بشأن العمليات تُعقد مرتين في الأسبوع لمدة ٤٥ دقيقة في كل مرة، والآن غدت تُعقد مرة في الأسبوع (لمدة ساعة واحدة). ويشارك في الاجتماع مدير (من الرتبة مد-١) وموظفون من الرتبة ف-٥ وموظفون من الرتبة ف-٤ وموظفون من الرتبة ف-٣ (أو من ينوب عنهم). ويُعقد كل سنة زهاء ٤٥ اجتماعاً من هذه الاجتماعات. لقد غدت هذه الاجتماعات تركز كلياً على توزيع وتبادل المعلومات الأساسية التي يحتاج إليها رؤساء الأقسام ورؤساء الأفرقة.	زيادة النجاعة مقيسةً بالوقت الذي يقضيه الموظفون المعنيون، مع تخفيض عدد الاجتماعات بنسبة ٥٠%.	٣٤,٣	٣٤,٣

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
			(بآلاف)	(بآلاف)
			(البيرووات)	(البيرووات)
	تعديل الإجراء والنموذج الخاصين بالاستبيان الأمني المتعلق بالسيرورة الذاتية (BSQ) لتقليص الوقت الذي يتعين قضاؤه مع الشهود خلال الفرز الأولي، بالاستغناء عن إعداد تقييم المخاطر الفردي (IRA) في مرحلة الفرز والاستعاضة عنها بالمشورة المتعلقة بالحماية. وتمتد عملية جمع المعلومات الخاصة بالاستبيان الأمني المتعلق بالسيرورة الذاتية على ثلاث مراحل تُناظر تحوّل الشخص المعني من شخص يثير الاهتمام إلى شاهد في المحكمة. ويؤخذ في استعراض ومراجعة مضمون الاستبيان الأمني المتعلق بالسيرورة الذاتية في كل من مختلف هذه المراحل بالخطر والحماية المرتبطتين بها.	إن تعديل السيرورة يفرضي إلى تقليص مقداره ساعتان في الوقت الذي يستغرقه جمع المعلومات في الميدان من محققين اثنين. إنه يفرضي إلى تقليص مقداره ساعة ونصف الساعة لكل شاهد مشمول بعملية الفرز فيما يخص موظفي وحدة استراتيجيات الحماية.	٨١,٤	٨١,٤
	المرحلة ١ (الشخص المشمول بعملية الفرز) تتطلب من المعلومات أقل مما تتطلبه المرحلة ٢ (الشاهد المشمول بعملية الفرز) التي تتطلب من المعلومات أقل مما تتطلبه المرحلة ٣ (الشاهد).			
الثاني: المجموع			١٨٤,٣	١٨٤,٣
الثالث	٣٢٠٠ ٣٢٢٠ - قسم الموارد البشرية	استناداً إلى المؤشرات المرجعية للمنظمات المماثلة ولموارد النظام الحالية، تبلغ نسبة عدد الموظفين المعنيين بعمليات الموارد البشرية إلى عدد الموظفين يعقود محدّدة المدة ٠,٢٢٥، ما يعني أنه ينبغي أن يكون هناك ١٧ موظفاً يعمل في مجال عمليات الموارد البشرية (منهم موظف من الرتبة ف-٤). وبالتحديد في مجال الموارد البشرية يمكن أن تشهد هذه النسبة تخفيضاً لتبلغ ٠,٠٢. وإبان الإفادة كان عدد موظفي المحكمة يقارب ٧٦٨ فقط. وهو يقارب حالياً ١٠٠٠، ما يعني أنه ينبغي أن يكون هناك ٢٢ موظفاً يعمل في مجال عمليات الموارد البشرية (٢٠ موظفاً يعملون في هذا المجال عندما يتم إعمال التجديد في مجال الموارد البشرية).	-	١٢٧,٢
	٣٣٤٠ - قسم الخدمات اللغوية	يوفّر موظفون داخليون حلقات عمل لمدة نصف يوم في الشهر فيما يتعلق بالمسائل المتصلة باللغات بدلاً من أن يوفّر هذا التدريب مدربين خارجيين.	الاستغناء عن خدمات خبير استشاري/مدرّب لمدة ١٢ يوماً.	٣٦,٠

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧ (بالآلاف)	٢٠١٨ (بالآلاف)
	يستطيع المترجمون الداخليون العمل بعدة لغات، إضافة للغة المعيّنة التي تم توظيفهم من أجلها. ويشمل ذلك حالة مترجم معاون للغة الإنجليزية يتمتع بمهارات في الترجمة التحريرية والشفوية بلغة الأشولي، نُقل لتولي الترجمة التحريرية والشفوية فيما يخص محاكمة أنغوين. إن هذه القدرة الإضافية تقلّص مقدار ما يجب أن يُعهد بترجمته إلى مترجمين خارجيين عندما تطرأ متطلبات إضافية. ويسري المبدأ نفسه أيضاً على المترجمين المستقلين، الذين يُنتَقون عند الإمكان بحيث يمكن لهم الجمع بين تشكيلات لغوية إضافية. ويخفف ذلك من الحاجة إلى أن يُعهد بترجمات من هذه اللغات إلى مترجم خارجي عندما يكون هؤلاء المترجمون الجامعون لعدة تشكيلات لغوية يعملون لدينا في المقر.	إن مقدار زيادات النجاعة الممكن تحقيقها قد يختلف بحسب عدد اللغات التي يستطيع المترجمون أن يعملوا بها. وفي المتوسط يُفترض أن تعد ٣٥٠ صفحة كل سنة بالاستعانة بالمهارات في لغات متعددة.	٢٢,٩	٢٢,٩
	انتداب ترجمة الكئيروندا الموظفين لتوفير خدمات رصد سرية خاصة إضافةً إلى المهمة الرسمية التي يضطلعون بها فيما يخص الإجراءات القضائية.	إن هذه القدرة الإضافية تمثل عشرة أيام من أيام عمل الترجمة الواحد من الترجمة المعنيين.	١٠,٨	١٠,٨
	تدريب مراجع اللغة العربية ومترجمة للغة الفرنسية على الترجمة الشفوية (تدريباً وقره موظفون داخليون) لتوفير الترجمة الشفوية إلى العربية في اجتماعات داخلية وفعاليات مشمولة بمقتضيات السرية.	توفير خدمات الترجمة الشفوية داخلياً لفعاليتين غير قضائيتين، ما قلّص الحاجة إلى ترجمة خارجيين.	٥,٠	٥,٠
	إنشاء "شبكة لاهاي لتطوير العمل التآزري" (HaagNDAS) التي أتاحت تمييز ترجمة يمكن توفير خدماتهم مجاناً وتبادلاً للعاملين على نحو مرّن. وقد شهد عام ٢٠١٧ توفير ترجمة على سبيل الإعارة لمدة ستة أيام للمحكمة دعماً لفعالية غير قضائية.	تم توفير ترجمة على سبيل الإعارة لمدة ستة أيام بصورة مجانية، ما أتاحت توفير الخدمات المتوقعة أن تترتب على هذا العمل البالغة ١٥٠٠٠ يورو.	١٥,٠	١٥,٠
٣٣٦٠ - قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم	تم ترشيد تناول وثائق طلبات المحني عليهم، ووثائق السياسات وإجراءات العمل. فغدا العديد من سيرورات قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم تجري معاً على نحو أكثر فعالية وبصورة متزامنة، وتم ترشيد مراحل الإنتاج المترابطة: فلا يتعيّن على إحدى الوحدات أن "تنتظر" أن تنتهي أي من سائر الوحدات عملها في إطار أي من مسارات العمل المتعدد الوجوه.	يُقدّر أن يتحقق مكسب يعادل في المتوسط ست ساعات إلى ثماني ساعات من وقت العمل كل أسبوع من خلال اعتماد مسار العمل المبسّط، الأمر الذي يطال بمفعوله موظفَين أحدهما من الرتبة ف-٢ والآخر من الرتبة خ ع-رأ.	٢٨,١	٢٨,١
٣٨٠٠ - ٣٨٣٠ - قسم المحني عليهم والشهود	وجود أفرقة متعددة الوظائف في المقر وفي الميدان: تدريب الموظفين وزيادة المتطلبات منهم لزيادة قدرتهم على أداء مهام متعددة (فيما يخص الموظفين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة) لتوفير الخدمة لمثول الأشخاص أمام المحكمة، والحماية، والدعم، والعمليات. فتعدّد الوظائف التي يؤديها الموظف يضمن توجيه الموظفين لكي يضطلعوا يومياً بالمهام الأكثر آتساماً بالطابع الحاسم.	لإيتاء نفس المستوى من النواتج فيما يتعلق بمثول الأشخاص أمام المحكمة (سيزداد عدد هؤلاء الأشخاص بنسبة ٤٣% من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨)، سيلزم موظفون إضافيون في المقر، كما سيزداد عدد المهمات الموظف يضمن توجيه الموظفين لكي يضطلعوا يومياً بالمهام الأكثر آتساماً بالطابع الحاسم.	-	-

١٨٣,٢

١١٧,٨

الثالث: المجموع

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
الرابع	٤٢٠٠ - أمانة جمعية الدول الأطراف	وقرر قسم الخدمات اللغوية التابع لقلم المحكمة خدمات الترجمة الشفوية للجنة المراجعة لمدة يومين، ويؤمل أن يوفر هذه الخدمات في أيلول/سبتمبر لمدة ثلاثة أيام.	٤,٧	٤,٧
		ستنقل أمانة جمعية الدول الأطراف واحداً من موظفيها الذين يشغلون وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة خ ع-رأ) إلى قسم خدمات تدبير المعلومات على افتراض أن الموظف المعني سيوفر للأمانة، على سبيل الأولوية، الخدمات اللازمة في مجال تكنولوجيا المعلومات من قبيل تحميل المواد في صفحتها على الإنترنت وصيانة هذه الصفحة.	-	-
		سيحقق التأزر بين أمانة جمعية الدول الأطراف وقسم خدمات تدبير المعلومات التابع لقلم المحكمة، ما سيفضي إلى تخفيض عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة خ ع-رأ) في الأمانة بمقدار وظيفة واحدة (ما يعادل مبلغاً مقداره ٧٢ ٣٠٠ يورو) وزيادة ميزانية قلم المحكمة بنفس المقدار. وينقل هذه الوظيفة إلى قسم خدمات تدبير المعلومات ستزيد المحكمة قدرة فريقها المعني بتكنولوجيا المعلومات، ما يتيح توفير المزيد من الخدمات لجميع برامج المحكمة الرئيسية دون أية تكاليف إضافية. إن هذه المبادرة التي تتخذها أمانة جمعية الدول الأطراف ستفيد المحكمة جمعاء.	٤,٧	٤,٧
المجموع: المجموع				
المجموع لوقت الموظفين				
٣٧٢,٢				
٣١٢,١				

دال - موارد التدريب

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	النتائج المحققة	٢٠١٧	٢٠١٨
الأول	١٢٠٠ - الدوائر	تنشد الدوائر تنسيق برامجها التدريبية وتقليص استناعتها بالخبراء الاستشاريين الخارجيين المدفوعي الأجر بأن تستعيض عن ذلك بالاعتماد على صلات وشبكات موظفيها القائمة. فثمة حالة يُقدَّر فيها أن التدريب الذي رُتب أمره في السابق بالاستعانة بخبير استشاري خارجي بتكلفة مقدارها ٣٠٠٠ يورو يمكن أن يُحصل عليه لقاء مبلغ زهيد. كما إن الدوائر تعمل على نحو تعاوني ضمن المحكمة لاستبانة وجود جهات داخلية يمكن أن توفر التدريب. ويُتوقع أن يتيح ذلك تحقيق وفورات.	١٢٠٠	١٢٠٠
الأول: المجموع				
الثاني	٢١٠٠ - ٢١٢٠ - قسم الخدمات	التدريب على ما يتعلق بمدونة السلوك. أعد مكتب المدعي العام في عام ٢٠١٣ تدريباً خاصاً على ما يتعلق بمدونة السلوك. وقد استُعين بخدمات مدربين من الأمم المتحدة لإجراء دورات التدريب المعني الأولى وإعداد موادها. ودرّب موظفو مكتب المدعي العام على وجه التحديد لكي يغدوا مدربين من أجل دورات التدريب المقبلة (تدريب المدربين).	٢١٠٠	٢١٠٠
		وُظف مدبران من مدرّبي الأمم المتحدة لتوفير التدريب الأولي. ولما كان قد تم تدريب مدربين داخليين، فإن التدريب في الدورات الجديدة يجريه موظفون داخليون. ولذا لم تعد هناك من حاجة إلى الخبراء الاستشاريين الخارجيين.	٧,٣	٧,٣

البرنامج الرئيسي البرنامج القسم	الوصف	الناتج المحقق	٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)	٢٠١٨ (بآلاف اليوروات)
٢٤٠٠ - ٢٤١٠ - نائب المدعية العامة لشؤون المقاضاة	الاستعانة بمدربين داخليين بدلاً من الخبراء الخارجيين. إن شعبة المقاضاة تنظم اجتماعاً قانونياً لها مرة كل أسبوعين تقريباً عدا فترة العطلة القضائية في المحكمة. ويُستعان بالاجتماعات القضائية لشعبة المقاضاة لبحث المستجدات الإجرائية القضائية التي تم هذه الشعبة. وفي عام ٢٠١٦ تولى تيسير ٥٥٠٪ من هذه الاجتماعات خبير في الموضوع داخلي، بدلاً من دعوة خبير خارجي من أجل ذلك. ويتيح ذلك تقليصاً لوقت عمل الخبير يقارب مقداره ٣٢ ساعة في السنة إضافةً إلى تكاليف سفر زهاء ثمانية متكلمين وبدل معيشتهم اليومي. ويضاف إلى ذلك أن عام ٢٠١٧ شهد اضطلاع نائب المدعية العامة، مع غيره من كبار القانونيين، بتنظيم دورة تدريب على المرافعة الكتابية مدتها يومان لـ ٢٤ من الموظفين العاملين في شعبة المقاضاة. وقد أتاح ذلك للشعبة توفير التدريب دون الاضطرار إلى استئجار خدمات خبير خارجي.	تقليص الحاجة إلى الخبرة الخارجية في مجال التدريب.	٣٢,١	٣٢,١
الاستعانة بميسرين يقدمون خدماتهم دون مقابل لتوفير التدريب المتخصص وتنظيم التدريب بالتعاون مع الغير.	الاستعانة بميسرين يقدمون خدماتهم دون مقابل لتوفير التدريب المتخصص وتنظيم التدريب بالتعاون مع الغير.	فيما يخص عام ٢٠١٧ يُتوقع أن يأتي إلى مكتب المدعي العام زهاء خمسة مدربين لكي يتولوا تدريب القانونيين دون مقابل. إن ذلك يتيح اقتصاد تكاليف السفر وبدل المعيشة اليومي وأتعاب ما لا يقل عن خمسة محاضرين. ويضاف إلى ذلك أن قسم الاستئناف ينظم كل عام دورة على الترافع في دعاوى الاستئناف بصورة مشتركة مع المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة. ويتيح ذلك للمحكمة اقتصاد ٥٥٪ من تكاليف التدريب، أي ما يقارب ٢٠٠٠ يورو في السنة.	٢٠,٠	٢٠,٠
الثاني: المجموع				
الثالث	٣٢٠٠ - ٣٢٢٠ - قسم الموارد البشرية	يمكن تخفيض تكاليف التدريب بالاستعانة في ذلك بالخبرة الداخلية وبتابع نهج "تدريب المدربين". وسيشهد عام ٢٠١٧ و عام ٢٠١٨ الاستعانة بالقدرة الداخلية في مجال تدبير الأداء.	٢٥,٠	٥٩,٤
الثالث: المجموع				
السابع	٧٥٠٠ - ٧٥٠٠ - آلية الرقابة المستقلة	بالتعاون مع قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة: الاستعانة بالموارد الداخلية لإعداد وتنفيذ استقصاء شامل بنطاقه المحكمة جمعاء بشأن الأخلاقيات والقيم بغية الاستناد إليه في وضع استراتيجية خاصة بالأخلاقيات والقيم.	٥٠,٠	٢٥,٠
السابع: المجموع				
المجموع لموارد التدريب				
المجموع العام للوفورات والمكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاعة				
			١٣٤,٤	٢ ٥٩٠,٥
			٨٤,٤	٢ ١٢٥,٦

المرفق الحادي عشر

أثر ثبات مقدار الميزانية أو "نموها الاسمي الصفري" على المحكمة

ألف - المقدمة

١- طلبت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") إلى المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") أن تقدم ميزانية مستدامة لعام ٢٠١٨. فأبي طلب زيادة بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة ينبغي أن يخص أنشطة منوطاً الاضطلاع بها بالمحكمة في إطار ولايتها، شريطة أن تكون المحكمة قد بذلت قصارى جهودها لتمويل الزيادة من خلال الوفورات والمكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاعة. وبناء على ذلك ترى لجنة الميزانية والمالية التابعة للجمعية أن كل زيادة في الميزانية ينبغي أن لا يُنظر فيها إلا إذا قدّمت المحكمة حججاً مقنعة بأنه يتعذر عليها توفير الأموال اللازمة ذات الصلة عن طريق تعديل الأولويات، وإعادة تخصيص الموارد، وتحقيق وفورات إضافية. فإذا حدث أن طلبت المحكمة زيادة في الميزانية فإن اللجنة تطلب إليها أن تقدم مُتصوّراً بديلاً قائماً على ثبات مقدار الميزانية، أي على ميزانية صفرية النمو الاسمي، مبيّنة كيفية تأثير الميزانية الصفرية النمو الاسمي على الأنشطة المنوط الاضطلاع بها بالمحكمة في إطار ولايتها.

٢- إن المحكمة، من حيث الممارسة والمبدأ، تسعى إلى تحقيق غاياتها، كما تُبيّن في نظام روما الأساسي، من خلال استعمال الوسائل المتاحة لها أجمع استعمالاً ممكن. بيد أنه، على الرغم من نمو المحكمة المستمر، لمّا تبلغ ميزانيتها المقدار الكافي الذي يتيح لها النهوض على نحو كامل بالمهمة المنوطة بها في إطار ولايتها والتمثلة في محاكمة مقترفي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأكمله، والإسهام في الوقاية من هذه الجرائم عن طريق التحقيق فيها والمقاضاة عليها بصورة فعالة.

٣- وقد سعت المحكمة بنشاط، من خلال مشاريع منسّقة مشتركة بين الأجهزة، إلى إيجاد سبل لترشيد استعمالها للموارد والاستفادة من وجود التآزر في أعمالها. وأعملت المحكمة، بقيادة مجلس التنسيق، وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة مكنتها من أن تقدّم فيما يخص عام ٢٠١٨ ميزانية مقترحة جيدة التبرير متحفّظاً فيها ولا تنطوي على إسراف. وقد عُمد إلى تقليل مقادير زيادة الميزانية المطلوبة من خلال الوفورات والمكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاعة، على النحو المبين في النصوص السردية الأساسية التي تتضمنها وثيقة الميزانية والمعرض بالتفصيل في المرفق العاشر.

٤- وهكذا تقترح المحكمة، وفق النهج الأنف الذكر، مع مراعاة القيود المالية التي تواجهها الدول الأطراف، زيادة في الميزانية مقدارها ٦ ٢٩٠ ٥٠٠ يورو، أي ٤,٤ في المئة، لسد احتياجاتها التشغيلية. ففي عام ٢٠١٧ شهدت بنود كثيرة من بنود الميزانية زيادات محدودة جداً أو لم تشهد أي زيادة أبداً. والزيادات المطلوبة فيما يخص عام ٢٠١٨، في حالات طلبها، مبرّرة تبريراً كاملاً ضمن بنود الميزانية المعنية.

٥- إن الميزانية الصفرية النمو الاسمي ستسبب لمكتب المدعي العام فقداناً للموظفين وللکفاءة التشغيلية. وفي نهاية المطاف سيعيق أثر ذلك المضر - ولا سيّما، حالات التأخير التي ستشهدتها عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، قدرة المحكمة على أداء مهمات رئيسية منوطة بها في إطار ولايتها. وستنال الميزانية الصفرية النمو الاسمي من قدرة قلم المحكمة على توفير خدمات حيوية لمكتب المدعي العام والمحكمة جمعاء، في مجالات منها دعم المحني عليهم والشهود، ومن قدرة قلم المحكمة على تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء

والتي يُحتاج إليها أمس الحاجة. فالهيئة القضائية ستتأثر سلباً بهذه القيود المفروضة على مكتب المدعي العام وقلم المحكمة، ولا سيما من حيث تأخير الإجراءات وإفقادها النجاح، وسيتعذر عليها الوفاء بالتزاماتها المبنية عن انتخاب قضاة جدد بموجب نظام روما الأساسي ("النظام الأساسي"). كما ستترب على هذه القيود تبعات ذات شأن فيما يخص سائر البرامج الرئيسية. وقصارى القول إن الميزانية الصفرية النمو الاسمي لا تتناسب مع واقع عمل المحكمة، وستقوّض على نحو شديد اضطلاعها الفعال بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها المحددة في نظام روما الأساسي.

باء - أثر النمو الاسمي الصفري على مكتب المدعي العام

٦- ستدرس أولاً تبعات الميزانية الصفرية النمو الاسمي لعام ٢٠١٨ على مكتب المدعي العام، لأنه يعمل من وجوه عديدة بمثابة "محرك" للمحكمة.

٧- من منظور مكتب المدعي العام لا تمثل الميزانية الصفرية النمو الاسمي "نموً اسمياً صفرياً" أبداً، بل تعني فقدان موظفين وقدرات سيقوّض أعماله وينال من قدرته على أداء المهام المنوطة به بموجب النظام الأساسي. وسيحدّث ذلك بالضبط في نفس الوقت الذي يبدأ فيه مكتب المدعي العام تحقيق نتائج إيجابية على نحو متنسق، بفضل تنفيذ خططه الاستراتيجية بصورة فعّالة وناجعة. ثم إن مثل هذه الانعكاسات تناقض تماماً السياسة التي اعتمدها الدول الأطراف عندما اعترفت بأن مكتب المدعي العام - على الرغم من أنه مناسب للغرض منه - منقوص الموارد نقصاً خطيراً.

٨- ولتقييم تبعات الميزانية الصفرية النمو الاسمي على مكتب المدعي العام يجب طرح سؤالين:

(أ) هل ستتطلب الميزانية الصفرية النمو الاسمي لعام ٢٠١٨ من مكتب المدعي العام "استيعاب أعباء معيّنة"؟

(ب) إذا لم يستطع مكتب المدعي العام استيعاب الأعباء المعنية فما هي تبعات ذلك عليه؟

ما الذي سيتعيّن على مكتب المدعي العام استيعابه؟

٩- تبلغ زيادة الميزانية اللازمة لسد احتياجات المكتب الاشغالية التي يطلبها في إطار ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠١٨ مبلغاً مقداره ٦٠٠ ١٩٥ يورو، أي ٤,٩ في المئة. ويرد في إطار الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الثاني تبرير مفصّل لتوزّع هذه الزيادة، التي يُعدّ كل من مكوّناتها أساسياً لدعم أنشطة المكتب الرئيسية.

١٠- لكن إذا فُرِضت على المحكمة ميزانية صفرية النمو الاسمي فسيتعين على مكتب المدعي العام "استيعاب" مبلغ الزيادة المطلوبة بالموارد المتاحة له فقط بمقدارها لعام ٢٠١٧، ما سيكون له أثر موهن ينال على نحو خطير من أعماله وقدرته على تنفيذ مهماته بصورة فعّالة.

١١- وهذا يعني أساسياً أنه سيتعين على مكتب المدعي العام تقليصُ تكملة ملاكه من الموظفين وإلغاء مهمات مخطّط لها وإرجاء أنشطة تحقيقية، وذلك على نحو شديد الصرامة في بعض الحالات. كما سيعاني المكتب من حالات تراكم للأعمال المتأخّر في تنفيذها في مجال البحث الجنائي العلمي، وإعداد محاضر استجواب الشهود، وترجمة مواد هامة، ما سيكون له أثر ضار على إعداد القضايا.

١٢- وستُخذ حالات التأخير من قدرة مكتب المدعي العام على إعادة تخصيص الموارد لحالات أخرى، وستبطل إنصاف المجني عليهم والجماعات المتضررة، وستسبب تكاليف إضافية على مر الزمن. ويجب التشديد أيضاً على أن مثل هذا المآل سيعرض سمعة المكتب والمحكمة جمعاء لمخاطر جدية.

إذا لم يستطع مكتب المدعي العام استيعاب هذا الأثر فما هي تبعات ذلك عليه؟

١٣- إذ لا يستطيع مكتب المدعي العام استيعاب زيادة الميزانية المطلوبة فإنه سوف يضطر إلى تقليص قدرته وكفاءته، مع ما يترتب على ذلك من تبعات وخيمة على أعماله وأنشطته الرئيسية.

١٤- إن تخفيض عدد الموظفين المتأق من الميزانية الصفرية النمو الاسمي سيجعل مكتب المدعي العام يفقد:

- (أ) موارد تعادل تكاليف معادلات خمس وظائف جديدة بدوام كامل لا تكون قد مُنحت؛
- (ب) موارد تعادل تكاليف معادلات ثماني وظائف بدوام كامل من الوظائف القائمة غير الممولة (التمثلة في مجموع الوظائف العشرين التي لم تُمول تمويلًا كاملاً لكل عام ٢٠١٧، لكن يراد تمويلها لكل عام ٢٠١٨)؛
- (ج) موارد تعادل تكاليف معادلات ثماني وظائف بدوام كامل أخرى لن يستمر وجودها إذا لم يستعد المكتب قدرته من خلال تطبيق المعدل المعتاد لشغور الوظائف ولم تُحتسب كل تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

١٥- وقصارى القول إن الميزانية الصفرية النمو الاسمي، إضافة إلى حرمانها مكتب المدعي العام من خمسة موظفين جدد يحتاج إليهم، ستحرمه أيضاً من أن يمول لمدة سنة كاملة عشرين وظيفة، تعادل معادلات ثماني وظائف بدوام كامل، كانت قد أقرت في إطار ميزانية عام ٢٠١٧، لكن طُلب شغلها بصورة تدريجية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧ ستكون كل هذه الوظائف قد شُغلت وسيضطر رفض تمويلها لعام ٢٠١٨ المكتب إلى تسريح موظفين يعملون في مجالات عملياته الحاسمة، مثل عمليات التحقيق، وأعمال البحث الجنائي العلمي، والترجمة، وإعداد المحاضر، والاهتمام بالمحاكمات. وذلك لن يمثّل فقداناً للقدرة من خلال تقليص القوى العاملة فحسب، بل سيمثّل كذلك خسارة في الكفاءة المتوقّرة، لأن الموظفين المعينين سيأخذون معهم ما اكتسبوه من مهارات وخبرات ومعارف مؤسسية. كما سيُضيق الاستثمار الذي أُجري في توظيفهم وتدريبهم.

١٦- إن مكتب المدعي العام قبل أيضاً فيما يخص عام ٢٠١٧ معدلاً أعلى لشغور الوظائف مؤقتاً وطبقاً حسماً من الاعتمادات المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة. والحال أن المكتب، إذا لم يُعد له معدّل لشغور الوظائف المعتاد فيه ولم يستعد قدرته المتمثلة في وظائف المساعدة المؤقتة العامة في عام ٢٠١٨، سيخسر عدداً إضافياً من موظفيه يعادل سبعة أو ثمانية من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

١٧- وعلاوة على ذلك ستحرم الميزانية الصفرية النمو الاسمي مكتب المدعي العام من التمويل الكافي لسد تكاليف السفر والنفقات التشغيلية العامة، فتقلص قدرة المكتب على إيفاد بعثات تحقيقية إلى الميدان. وإذا حدث أن استُلم هذا الوضع، معطوفاً على حالات تأخير أخرى بسبب نقص ملاك الموظفين، فإن ذلك سيضيف زهاء ٤,٥ من الشهور لمدة كل تحقيق، التي تبلغ عادة ثلاث سنوات في ظل الظروف الصعبة والمعقدة التي يعمل فيها مكتب المدعي العام.

١٨- لقد بيّنت التجربة السابقة أن ما يُنفق في إطار بند السفر وبند النفقات التشغيلية العامة يزيد باستمرار عن المخصّصات في إطارها وذلك بسبب متطلبات العمل التي لا مناص منها. ويُنتظر أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٨. إن رفض الزيادة المطلوبة في بندَي الميزانية هذين سيتجسّد في تخفيض عدد المهمات التحقيقية بمقدار ٧٠ مهمة تقريباً، ما سينال من قدرة المكتب على جمع الأدلة دعماً لمرافعاته، وفي تقليص مقدار الاعتمادات المخصّصة لعمليات ميدانية تتسم بأهمية أساسية لإنجاز عمليات التحقيق.

١٩- فتخفيض عدد موظفي مكتب المدّعي العام وتقليص قدرته في مجال البعثات والاعتمادات المخصّصة لسد النفقات التشغيلية العامة سينالان من كفاءته للاضطلاع بالأنشطة الأساسية المنوط به الاضطلاع بها في إطار ولايته.

٢٠- ثم إن ما ينتج عن ذلك من حالات تأخير سيؤدي إلى تفاقم الوضع السلبي الذي يجد مكتب المدّعي العام نفسه فيه بالفعل. فالتأخير الذي شهدته عمليات التحقيق القائمة بسبب نقص ملاك الأفرقة التي تجريها سيطول الآن. فعلى سبيل المثال قد يستلزم استكمال التحقيق في القضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار سنتين إضافيتين بسبب الميزانية الصفرية النمو الاسمي؛ وقد يستلزم إنجاز عملية التحقق في الحالة في جورجيا أربع سنوات أو أكثر. إن ما تلحقه حالات التأخير هذه من ضرر بسمعة المحكمة يُحتمل أن ينال من ثقة الجمهور في قدرتها على أداء مهامها في الوقت المناسب وإقامتها العدل على نحو فعّال.

٢١- كما ستتراكم بسبب ذلك القضايا التي تستلزم التحقيق، وينطوي مثل هذا التأخر في إنجاز الأنشطة العالقة على خطر فقدان فرص للتحقيق وجمع الأدلة والتعاون.

٢٢- فإذا فُرضت على المحكمة ميزانية صفرية النمو الاسمي فإن أهم ما يترتب على ذلك فيما يخص مكتب المدّعي العام هو فقدانه القدرة والكفاءة واضطراره إلى إرجاء أنشطة أساسية مزعومة وإعادة تهيئة الموظفين لأعمال أخرى. ولا مفر من أن يكون لذلك أثر وخيم على قدرة المكتب على العمل بفعالية للتحقيق في الجرائم والمقاضة عليها. إن هذه التبعات تضر بمصالح المجني عليهم والجماعات المتضررة، وقد تنال في نهاية المطاف من سمعة المحكمة نفسها ومن قدرتها على الإسهام في الوقاية من الجرائم.

٢٣- وثمة عدد من الأسباب القاهرة الداعية لعدم تسريح موظفين بغية استيعاب أثر الميزانية الصفرية النمو الاسمي، منها ضرورة تفادي ما يلي:

- (أ) المزيد من التأخير في عمليات التحقيق التي يجريها المكتب؛
- (ب) الأثر السلبي على قدرة المكتب على المقاضاة الفعالة في الدعاوى التي تنظر فيها المحكمة؛
- (ج) قرار يناقض استراتيجية المكتب والدول الأطراف القاضية بتجهيز المكتب بالموظفين على نحو سليم، بحيث يتسنى له أداء المهام المنوطة به تحقيقاً للغرض المنشود منه؛
- (د) فقدان استثمار في المهارات والخبرات والمعارف المؤسسية، بسبب مغادرة الموظفين؛
- (هـ) تردي مستوى رفاه الموظفين وتحمسهم، على نحو يؤثر في جو عمل المكتب ويفضي إلى نقص في النجاعة وفي جودة الأداء.

٢٤- وختاماً يشار إلى أن استراتيجية مكتب المدّعي العام واستراتيجية المحكمة تقضيان بتحقيق الغايات المنشودة من خلال الاستعانة بالوسائل المتاحة على أنجع وجه. وتتمثل الغايات المنشودة في الأهداف المتأتية عن

الضرورات التي يقضي بها النظام الأساسي والأوضاع التي تواجهها المحكمة. وهذا يعني أن الموارد التي تتيحها الدول الأطراف للمحكمة يجب لذلك أن تكون كافية لاستدامة الأعمال المنوط بها الاضطلاع بها بموجب النظام الأساسي، بينما تقوم المحكمة بما يقع على عاتقها باستعمال هذه الوسائل أنجع استعمال ممكن.

٢٥- إن عدم توفير الوسائل الكافية سيقوّض على نحو شديد قدرة المحكمة على أداء المهام المنوطة بها في الوقت المناسب وعلى نحو فعال وبصورة ناجعة وذلك على حساب المجني عليهم والجماعات المتضررة بالجرائم الفظيعة وعلى حساب ثقة الجمهور في المؤسسة المتمثلة في المحكمة.

جيم - أثر النمو الاسمي الصفري على قلم المحكمة

٢٦- إذا فُرضت على المحكمة ميزانية صفرية النمو الاسمي فسيُتعيّن على قلم المحكمة إجراء تخفيضات تناظر ما يعادل مقدار الزيادة المقترحة البالغ ٢,٥ مليون يورو، أي ٣,٣ في المئة.

١- تخفيضات في دعم الشهود والمجني عليهم (٠,٢ مليون يورو)

٢٧- إن تقليص مقدار الدعم الذي يحتاج إليه مكتب المدعي العام بسبب تخفيضات مقدار الميزانية سيُتجسّد على شكل تخفيضات إضافية في ميزانية قسم المجني عليهم والشهود يقارب مبلغها ٢٠٠ ألف يورو. ومن المجالات التي يمكن أن تتأثر بذلك الدعم في الميدان، والسفر إلى المقر ومنه من أجل الإدلاء بالشهادة، وإعادة توطين الشهود.

٢٨- لكن ينبغي أن يسَلط الضوء فوراً على أن إطالة زمن الأنشطة التحقيقية التي يجريها مكتب المدعي العام يرحّج أن تزيد من التكاليف التي يتحملها قسم المجني عليهم والشهود/قلم المحكمة في الأمد الطويل، لأن من شأن مقدار وقت بقاء الشهود مشمولين برعاية قسم المجني عليهم والشهود أن يطول. ثم إن الوقت الإضافي الذي يقضيه الشهود مشمولين بعناية قسم المجني عليهم والشهود سيزيد بطبيعته من احتمال تعرضهم للمزيد من الأخطار على مر الزمن. فالعناية بالشهود على نحو فعال وتقليل الأخطار المحيطة بهم والانقطاع الذي يمكن أن تشهده حياتهم يستلزمان إجراء مكتب المدعي العام عمليات تحقيقه بأسرع ما يمكن.

٢٩- فإذا حدث مع ذلك أن تباطأت عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام بسبب القيود المفروضة على ميزانيته فسيُتعيّن على قلم المحكمة أن يسير بالوتيرة التي يحددها مكتب المدعي العام.

٣٠- كما سيكون لتقليص ميزانية قسم المجني عليهم والشهود/قلم المحكمة آثار تفرعية على توفير منظومات التحرك الاستجابي الأولي، التي يتعين أن تضمن التحرك الأولي إزاء الحوادث أو التهديدات المزيدة التي يواجهها الشهود. فسيُتعيّن تقليص المزيد من منظومات التحرك الاستجابي الأولي في عام ٢٠١٨ بغية مواجهة التخفيض في الميزانية.

٣١- وسيعاني الشهود وأسرهم معاناة كبيرة إذا لم يكن بمقدور موظفي قلم المحكمة أن يؤمّنوا الصلات على نحو منتظم ومستمر. وبالتالي ستتعاظم الأخطار بينما يتردى مستوى رفاه الأسر. ففي مثل هذه الفترات، حيث يقنط الشهود، يتزايد خطر الأذى وتضعف قدرة قلم المحكمة على التصرف حيال ذلك. وبذا تنطلق دَوامة تزدّ تبت الريبة بين الشاهد والمحكمة، وتجعل الشاهد يميل إلى "أن يتدبر أمره بنفسه"، وتخلق أوضاعاً تنطوي على أخطار كبيرة تضر بالغ الضرر بعمل المحكمة وبسمعتها.

-٢

تقليص دعم عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام في الميدان

والأثر السلبي على الأنشطة الميدانية (٩, ٠ مليون يورو)

٣٢- ستستلزم الميزانية الصفرية النمو الاسمي من قلم المحكمة أن يقلص الزيادة المطلوبة في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص المكاتب الميدانية. وقد يتأتى بعض هذه التخفيضات بصورة طبيعية عن إبطاء أنشطة مكتب المدعي العام، ما يخفف مقدار الدعم اللازم المطلوب من قلم المحكمة. بيد أن ثمة قسطاً من التقليص المعني ليس متصلاً بذلك وسيعيق على نحو مباشر قدرة قلم المحكمة على دعم عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام، وسيكون له أثر سلبي على العمليات الميدانية للمحكمة بصورة عامة.

٣٣- وسيتضرر على الخصوص أمن موظفي المحكمة وعملياتها في الميدان إذا تعذر تعزيز الدعم الأممي في مالي بموظف إضافي، على النحو المقترح، بالنظر إلى تزايد التهديد الذي يتعرض له الموظفون الدوليون في هذا البلد. وعلى نحو مماثل سيتعذر أيضاً تناول مسألة الأمن في كوت ديفوار على نحو ملائم إذا لم يكن بوسع المحكمة الاستعانة بخدمات تعاقدية، تلزم بالنظر إلى انسحاب بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي كانت المحكمة تعتمد عليها حتى الآن.

٣٤- فإذا حدث أن فُرضت ميزانية صفرية النمو الاسمي فسيتعذر إنشاء مكتب تابع صغير في غولو كما يُعتمد، وهو مرفق يُحتاج إلى إنشائه لدعم المهمات والأنشطة ولا سيما الأنشطة التوعوية في منطقة شمال أوغندا. كما سيتعذر توفير الصيانة اللازمة للمكاتب الميدانية، ولا سيما المكتب الميداني القائم في كيمبالا بأوغندا بالنظر إلى الانتقال إلى المباني الجديدة، والمكتب الميداني القائم في كوت ديفوار حيث يلزم المزيد من صيانة المَرَكَبات بالنظر إلى زيادة مقدار البعثات.

-٣

إرجاء تنفيذ الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير

المعلومات (٤, ١ مليون يورو)

٣٥- يشار أخيراً إلى أن الميزانية الصفرية النمو الاسمي ستجعل من اللازم تعليق تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، الذي يستلزم مبلغاً مقداره ١,٦ مليون يورو، منها ١,٤ مليون يورو يتحملها قلم المحكمة، تعليقاً ينال من التقدم الذي أُحرز بالفعل ويسبب اضطراباً شديداً في استعمال موارد المحكمة على أنجع نحو يمكن. فكما يُبيّن بالتفصيل في المرفق المتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات تمثل هذه الاستراتيجية وسيلة للحد من التكاليف، عن طريق التحليل المفصل لاحتياجات المحكمة، وإضفاء الطابع المركزي على الخدمات، وتعظيم أثر الموارد المستثمرة.

٣٦- ولما كان القسط الأعظم من المبلغ المطلوب من أجل استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات في عام ٢٠١٨ مرتبطاً بأنشطة تحقيقية فسيكون لذلك أيضاً أثر سلبي على مكتب المدعي العام من الجوانب التالية البيان:

(أ) سيواجه مكتب المدعي العام حالات تأخير في تجهيز ومراجعة الأدلة الإلكترونية، ما سيؤخر بدوره المحاكمات؛

(ب) سيظل مكتب المدعي العام يشهد تراكم الدلائل التحقيقية غير المُجهّزة ما يفضي إلى إبطاء استبانة ما يوجد من سبل التحقيق الجديدة؛

(ج) لن يتسنى لمكتب المدعي العام الانتفاع بتحسين تجهيز المقابلات السمعية/البصرية، إذ أن النهج الحالي المتبع في ذلك باهظ التكاليف ويتطلب كثيراً من الوقت.

٣٧- وفيما يخص المحكمة جمعاء، من شأن إرجاء استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات لسنة واحدة:

(أ) أن يزيد زيادةً كبيرة تعرّض المحكمة برمتها للهجمات السيبرانية في طائفة واسعة من المجالات بما في ذلك تعرّض مكتب المدعي العام لهذه الهجمات عندما يُجري أنشطة تحقيق على الإنترنت وتعرّض قلم المحكمة لها عندما يعكف على حماية المعلومات المشمولة بمقتضيات السرية صارم الشمول مثل البيانات المتعلقة بالشهود؛

(ب) أن يجعل من المتعذر على المحكمة أن تحسّن ما تتخذه من تدابير لاتقاء الهجمات التي تستهدف الأمن من الداخل؛

(ج) أن يحول دون انتفاع المحكمة من سبل لتناول تعاون الدول مبسّطة ومزيدة النجاعة من خلال النظام الجديد لتتبع طلبات المساعدة/طلبات المعلومات/اتخاذ التدابير بناء على مذكرات شفوية؛

(د) أن يؤدي إلى تعليق العمل على تصميم المنصة الجديدة لمسارات الأعمال القضائية؛ ما سينطوي على خطر كبير على أعمال المحكمة يتمثل في أن النظام الجديد قد لا يكون جاهزاً في الوقت المناسب عندما يتقدم النظام الحالي القائم على نظام تحليل القضايا المسمى Ringtail؛

(هـ) أن يعرّض للخطر، إذا لم يتم تطوير التطبيق الإلكتروني لجمع البيانات، التجهيز السريع لطلبات المجني عليهم في الميدان، ما من شأنه أن يفضي إلى استمرار عدم نجاعة طرائق العمل وحالات التأخير في الإجراءات أو الصعوبات التي يواجهها المجني عليهم في التمكن من المشاركة؛

(و) أن يجعل من المتعذر على المحكمة الانتفاع من تخطيط المهمات المبسّط، ومن ثمّ من تحسين تدبر المهمات وتحقيق الوفورات في تكاليف السفر، وتحسين دعم المهمات في الميدان؛

(ز) أن يجعل من المتعذر إدخال تحسينات على سيرورات الأعمال المتعلقة بكشوف الرواتب وبالتدبر المالي؛ وأن يفضي إلى عدم تناول مسألة مسارات العمل والطرائق غير الناجعة حالياً - واليدوية في معظم الحالات - ما ينطوي على خطر دائم متمثل في وقوع الأخطاء.

٣٨- وبعبارة أخرى نقول إن من شأن أثر إرجاء تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات أن لا يقتصر على تقويض أنشطة المحكمة في عدد من المجالات بل يمكن أن يتعداه أيضاً إلى الحيلولة دون تحقيق أي تقدم في جعل أعمال المحكمة أكثر فعالية وأنجع من حيث التكاليف في المجالات ذات الأولوية الآتية الذكر.

دال - أثر النمو الاسمي الصفري على هيئة الرئاسة والدوائر

٣٩- من شأن إبطاء عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام وإعداده للمرافعات التي يجب تقديمها إلى القضاة أن ينتقص على نحو بئٍ من قدرة الهيئة القضائية على أداء المهام الأساسية المنوطة بها. وسيعيق تقليص

قدرة قلم المحكمة – ولا سيّما الدعم الذي يقدمه في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات – الجهود المستمرة الرامية إلى زيادة نجاعة إجراءات المحكمة.

٤٠- ثم إن من شأن الميزانية الصفرية النمو الاسمي أن تمثل تحدياً صعباً ماثلاً أمام الهيئة القضائية بالنظر إلى مسببات التكاليف المحددة الطابع فيما يخص البرنامج في هذه السنة المالية. فالزيادة الإجمالية المطلوبة فيما يخص البرنامج الرئيسي الأول تعزى بكاملها إلى تعديل رواتب القضاة المقترح، المعروض على مكتب الجمعية لكي ينظر فيه، وإلى التكاليف الإلزامية المرتبطة بتوجيه القضاة المنتخبين الجدد واستقرارهم.

٤١- وقد حُدِّدَت رواتب القضاة في عام ٢٠٠٤ بمبلغ مقداره ١٨٠ ألف يورو بموجب القرار ICC-ASP/3/Res.3، حيث يُنص على أن تعيد الجمعية النظر في هذا المبلغ بأسرع ما يمكن بعد أن تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد استعرضت شروط خدمة قضاة محكمة العدل الدولية^(١). وعلى الرغم من أن رواتب قضاة محكمة العدل الدولية شهدت زيادات تدريجية ناجمة عن مراجعتها الدورية فإن رواتب قضاة المحكمة الجنائية الدولية لم يُعد النظر فيها أبداً خلال السنوات الأربع عشرة التي تلت صدور ذلك القرار؛ ونتيجةً لذلك يتقاضى قضاة المحكمة الآن رواتب أقل بكثير من الرواتب التي يتقاضاها قضاة سائر المحاكم الدولية. ويضاف إلى ذلك أن قضاة هذه المحكمة ينفردون بين مسؤوليها المنتخبين بأنهم لا يستفيدون من الزيادات التدريجية، ما يمثل مبعث تفاوت بيزن. وقد طُلِبَت في إطار ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة زيادة في أجور القضاة لجعلها تتواءم مع أجور قضاة محكمة العدل الدولية وسائر المحاكم الدولية. وبعد أن نظرت الجمعية في هذه المسألة خلال دورتها الخامسة عشرة، اتُّخذ قرار يقضي بأن يُطلب من المكتب "النظر في الطلب المقدم لإعادة النظر في أجور القضاة [...] وتقديم تقرير إلى الجمعية في دورتها السادسة عشرة"^(٢). فقرر مكتب الجمعية لاحقاً أن يقود الميسر المعني بالميزانية المناقشات بشأن هذه المسألة. إن هذه العملية مستمرة بغية النظر في المسألة في دورة الجمعية التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لكن الأخذ بميزانية صفرية النمو الاسمي سيحول دون أي نقاش مُجْدٍ في هذا الشأن لأن خيار الزيادة لن يكون متاحاً.

٤٢- وثمة تكاليف إلزامية مرتبطة بانتخاب ستة قضاة جدد في دورة الجمعية التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. فالقضاة الستة جميعهم سيتعين عليهم أن يأتوا إلى لاهاي في آذار/مارس لكي يشاركوا في مراسم توليهم مهامهم ولكي يتلقوا التوجيه اللازم. وستترب تكاليف أخرى على استقرارهم عندما يبدوون الخدمة بصورة كاملة في المحكمة. وتُقدَّر هذه التكاليف – التي يتطلَّب تحمُّلها الإجراء الذي يستلزمه تنفيذ مقتضيات النظام الأساسي – بما مجموعه ٣٦٤,٧ ألف يورو.

٤٣- وقد بذلت جهود ضمن إطار البرنامج الرئيسي الأول لتعويض بعض من هذه التكاليف الإلزامية وتقليل الزيادة في تكاليف القضاة في ميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٨. ويُقدَّر، على أساس عبء العمل المرتقب، أن بعضاً من الزيادة الإلزامية يمكن تقليله بتأخير بدء خدمة بعض القضاة الحديثي الانتخاب. ويُتوقع تحقيق وفورات أخرى في ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة للبرنامج الرئيسي الأول نتيجة لتقدير أن المبالغ المتصلة بإجازة زيارة الوطن

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/3/Res.3، المرفق، القسم الثالث عشر (التقيحات).

(٢) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم سين.

وبمنح التعليم وبالإجازات السنوية المتراكمة ستكون أقل. وبذلك عُوض مبلغ مقداره ١٦٠ ألف يورو من مجموع التكاليف المتوقعة المرتبطة بقدوم القضاة.

٤٤- إن ميزانية البرنامج الرئيسي الأول تكاد تتكون بأكملها من المخصصات لسد تكاليف موظفي الهيئة القضائية والدوائر الذين يُعتبرون عنصراً أساسياً للاضطلاع بالمهام الرئيسية المنوطة بالمحكمة. هذا ويُتبع نهج مرن يتيح انتداب موظفي الدوائر للعمل في شتى الشعب الثلاثة بحسب عبء العمل. ولذا فإن موظفي الدوائر منخرطون تماماً في العمل المتصل بالمحاكمات الجارية ودعاوى الاستئناف، وإجراءات جبر الأضرار، وما من فسحة للمرونة في تحمل هذه التكاليف الإضافية باستخدام المخصصات لسد تكاليف الموظفين. أما المخصصات في بنود ميزانية البرنامج الرئيسي الأول غير المتصلة بالعاملين بمقدارها يمثّل مبلغ حد أدنى لا يتيح استيعاب باقي الزيادة البالغ ٢٠٤,٧ آلاف يورو من خلال وفورات أو زيادات للنجاعة في مجال التكاليف غير المتصلة بالعاملين. وحتى لو استُعمل كل مبلغ ميزانية الأسفار الخاص بهيئة الرئاسة والدوائر لتعويض هذه التكاليف الإلزامية - ما يمنع جميع الأسفار الخاصة بالهيئة القضائية في عام ٢٠١٨، بما فيها أسفار الرئيس(ة) المقبل(ة) - فسيظل هناك نقص مقداره ١٠٩ آلاف يورو.

٤٥- وعليه فإن الميزانية الصفرية النمو الاسمي ستعوق النظر على نحو فعال في المسائل المتصلة برواتب القضاة وستحول دون التنفيذ الكامل لمقتضيات قرار الجمعية بشأن استقرار القضاة الحديثي الانتخاب.

هاء - أثر النمو الاسمي الصفري على الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

٤٦- تتصل الزيادة في الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج الرئيسي السادس لعام ٢٠١٨ ببند تكاليف الموظفين دون غيره من البنود. فالتكاليف غير المتصلة بالعاملين يُعزَم أن تبقى دون تغيير، وذلك على الرغم من الارتفاع الكبير في عبء العمل والأنشطة.

٤٧- إن المخصصات في بند تكاليف الموظفين في ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة لأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لم تُسَدِّد تكاليف وظائف بدوام كامل. فثمة عدد ذو شأن من الوظائف التي هيئ لها في الميزانية جزئياً بسبب التوظيف التدريجي (الذي اقترحه الصندوق الاستئماني للمجني عليهم)، أو التخفيضات التي أوصلت بها اللجنة.

٤٨- وهذا يعني أن إبقاء مقدار الميزانية على حاله سيُحدِث أثراً شالاً للقدرة الحالية لأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم. فمن شأنه على وجه الخصوص أن يضر بعقود التوظيف الجارية للموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة ضرراً يناقض الممارسة الجيدة في مجال التوظيف.

٤٩- ويدكر الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أيضاً بأنه أشير في ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة إلى أن جميع الوظائف في البنية الجديدة لأمانة الصندوق ستكون وظائف ثابتة. أما التوصيات الصادرة عن اللجنة فتشير إلى عدد كبير من الوظائف الجديدة باعتبارها وظائف مساعدة مؤقتة عامة.

٥٠- وكما بيّن في النص السردي المصاحب لميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة للبرنامج الرئيسي السادس، يؤكد الصندوق الاستئماني '١' أن جميع الوظائف في البنية الجديدة لأمانة الصندوق ينبغي أن تغدو وظائف ثابتة في نهاية الأمر؛ '٢' أنه يُقترح من أجل التطور التدريجي أن يتم في عام ٢٠١٨ تحويل عدد محدود من الوظائف، على أن يُتناول أمر تحويل باقيها في مرحلة لاحقة.

٥١ - وسيكون لإبقاء مقدار الميزانية ثابتاً دون تغيير الأثر التالي البيان على عمل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم:

(أ) تقليص قدرة الصندوق على تنفيذ جبر الأضرار الذي تقضي به أوامر المحكمة ذات الصلة في قضية *لوينغا وقضية كاتنغا*، ما يستتبع حالات تأخير في العمل وخطر عدم تلبية ما يجدو المجني عليهم من توكيات مشروعة؛

(ب) تقليص كبير في قدرة الصندوق على الانخراط في تصميم وتنفيذ جبر الأضرار بمقتضى أوامر المحكمة ذات الصلة في قضية *المهدي وقضية ميا*، بل عجزه عن الانخراط في ذلك، مع ما لهذا من أثر ضار كبير الضرر بتوكيات المجني عليهم انطلاقاً من حقوقهم؛

(ج) عجز الصندوق عن مواصلة توسيعه الفعال لمهمته المتمثلة في المساعدة في كوت ديفوار وكينيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى؛

(د) تخفيض مدى فعالية جمع الأموال، الذي يحده بصورة أساسية اهتمام الجهات المانحة في مهمة الصندوق المتمثلة في المساعدة، الأمر الذي يفضي إلى تخفيض الدخل السنوي المتأتي من التبرعات. وبحسب المعلومات المتوفرة سيفضي عدم تطور المهمة المتمثلة في المساعدة نحو اشتغال العديد من بلدان الحالات إلى تلاشي الاهتمام بالصندوق والنيل من الثقة به. كما سيكون لذلك أثر سلبي على قدرة الصندوق على استكمال دفع تعويضات جبر الأضرار من "موارده الأخرى" كما ينص عليه البند ٥٦ من نظامه.

٥٢ - إن هذه الأشكال الأربعة لتأثير الميزانية الصفرية النمو الاسمي على أعمال الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، المذكورة آنفاً بمثابة أمثلة، ستضر ضرراً كبيراً بفعالية وسمعة الصندوق، والمحكمة عطفاً عليه، وبالتالي سيكون لها فعل سلبي في ثقة الجمهور بالتطلعات إلى العدالة المتمثلة في جبر الأضرار التي هي من النظام الأساسي في التصميم. وسيعرض ذلك للخطر استمرارية أعمال الصندوق فيما يتعلق بالعمليات الجارية وذلك بالتقليص الفعلي لقدرات الصندوق الأساسية في مجال تدبير البرامج، الذي يضمن الرقابة الداخلية، والتسيير، وجمع الأموال، والنشاط الدعوي - وهذه كلها عناصر محورية كما ينص عليه نظام الصندوق الذي اعتمده الدول الأطراف.

٥٣ - وسيكون لثبات مقدار الميزانية أثر معطل لإعمال تطور الصندوق المتأخر بالفعل باعتباره مؤسسة فعالة ناجعة سديدة تصاحب المحكمة، بمثابة جهاز فرعي للجمعية أنشئ خصيصاً لينجز ويجرز نتائج على نحو مجدٍ على صعيد تحقيق وعد الإنصاف الدولي للمجني عليهم في أخطر الجرائم التي يركّز عليها النظام الأساسي.

واو - أثر النمو الاسمي الصفري على سائر البرامج الرئيسية

١ - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٥٤ - إن الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع لعام ٢٠١٨ تجسّد مقدار الموارد اللازم لتوفير الخدمات للجمعية وهيئاتها الفرعية. وعليه فإنها تتضمن مخصّصات لسد التكاليف المرتبطة بعقد دورة للجمعية في لاهاي، على النحو المجرّد إلى حد بعيد في بند الخدمات التعاقدية ضمن الميزانية. ويتماشى مقدار الميزانية الإجمالي مع ما يمثل الميزانية القياسية أو "مقدار الميزانية الثابت" للبرنامج الرئيسي الرابع. وتختلف هذه الميزانية القياسية لهذا العام عنها في الأعوام التي شهدت انعقاد دورة الجمعية في نيويورك، حيث كان هناك انخفاض استثنائي في الموارد المطلوبة

لأن ثمة خدمات عدة لا يتعيّن دفع تكاليفها عندما تُعقد الجمعية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك (مثل تكاليف الأمن، والشارات، والمرافق، وغير ذلك من الخدمات).

٥٥- فمن شأن تخفيض الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع أن يكون له أثر يتمثل في تقليص الدعم الفني والتقني الذي تتلقاه الجمعية وهيئاتها الفرعية من المحكمة.

٢- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

٥٦- إن المقدار المقترح البالغ ١ ٤٩٨,٥ ألف يورو يُطلب لسد تكاليف صيانة مباني المحكمة في لاهاي. وهو ينطوي على زيادة نسبتها ٣ في المئة على أساس مؤشر الأسعار المقدّر فيما يخص هذه الخدمات في هولندا. ولما كانت التكاليف الفعلية لن تُعرف إلا بعد إنجاز عملية استدرج العروض الجارية حالياً لتمييز مقاول يقدم خدمات الصيانة الطويلة الأمد فإن أثر تنفيذ الميزانية الصفرية النمو الاسمي غير معروف.

٣- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

٥٧- تعزى الزيادة في الميزانية برمتها إلى الوظائف الأربع التي أقرتها الجمعية لآلية الرقابة المستقلة والتي يراد شغلها للسنة المالية ٢٠١٨ بكاملها، بينما حُسبت الميزانيات في السنوات السابقة على أساس احتساب تأخير في حشد من يشغلون هذه الوظائف. وإذا حدث أن فُرض على آلية الرقابة المستقلة القيد المتمثل في ثبات مقدار الميزانية الإجمالي فإن ذلك سيستلزم تخفيضاً موازناً في مخصّصاتها لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين التي تبلغ مقدار حد أدنى بالفعل ما سيستتبع عجزها عن الاضطلاع بمهمتها على نحو فعال.

٤- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

٥٨- من شأن النهج المتمثل في الأخذ بميزانية صفرية النمو الاسمي أن يحول دون تقييم مكتب المراجعة الداخلية تقييماً يجريه خبير استشاري خارجي، ودون مشاركة هذا المكتب في التدريب لعدد كاف من الساعات للوفاء بالمتطلبات المهنية (٤٠ ساعة في السنة).

المرفق الثاني عشر

الاستثمارات فيما يندرج في عداد رأس المال (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١)

١- كما طلبته لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، حدّدت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") تكاليف استثماراتها فيما يندرج في عداد رأس المال وعرضتها على جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") سهرًا على الإحاطة الأفضل بآثارها الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، وتفادياً لأي مفاجآت عندما يحل أجل تسديد مبلغ ممّيز بوضوح^(١). ويهيئ الجدول الوارد أدناه لمحة عامة عن هذه التكاليف للسنوات ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١. وتماشياً مع الممارسة السابقة، نُظِّمت المبالغ اللازمة للاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال ضمن إطار ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامجية المقترحة للمحكمة بحسب درجة الأولوية وُخِّضت إلى الحد الأدنى.

٢- ولا تشمل هذه التقديرات المستبدلات المندرجة في عداد رأس المال لأجل طويل التي تخص مباتي المحكمة؛ فقد تم تحديدها وعرضها في ورقة^(٢) قُدِّمت إلى منسّق فريق لاهاي العامل المعني بالمباني. وتقدّم المحكمة في تلك الورقة خطة خمسية تبيّن مُقدَّر تكاليف المستبدلات المندرجة في عداد رأس المال التي تخص المباني الدائمة.

الجدول ١: خطة الاستثمارات فيما يندرج في عداد رأس المال لمدة أربع سنوات (٢٠١٨-٢٠٢١) (المبالغ مبينة باليورو)

الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال			
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
٢٧٩.٠٠٠	٣٠٠.٥٠٠	٣٨٦.٠٠٠	٣٠١.٠٠٠
٥٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	-
٣٢٩.٠٠٠	٨٠٠.٥٠٠	٤٣٦.٠٠٠	٣٠١.٠٠٠
مجموع المستثمرات فيما يندرج في عداد رأس المال			

ألف - المَرَكَبات

٣- حُسِبَت التكاليف المبينة في الجدول أعلاه بالاستناد إلى خطة استبدال المَرَكَبات المستخدمة في الميدان للسنوات ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١. وتراوح أعمار المَرَكَبات الموزعة والمتناقلة فيما بين المكاتب الميدانية وفقاً لاحتياجات العمل من ٨ سنوات إلى ١٥ سنة.

باء - الاستثمارات المتعلقة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات

٤- استناداً إلى معايير الصناعة يقدر عمر مكّنات وسائل التخزين والبنية التحتية الافتراضية بثلاث سنوات إلى خمس ويتعيّن استبدالها في غضون هذه الفترة. ووفقاً لاستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات، يلزم استثمار مبلغ فيما يندرج في عداد رأس المال مقداره ١٠٠ ألف يورو يُوزَّع على السنوات ٢٠١٩ حتى ٢٠٢١ لتجديد البنية التحتية الافتراضية للمحكمة. ويلزم استثمار مبلغ أكبر مقداره ٥٠٠ ألف يورو لاستبدال وسائل التخزين في شبكة أحياء التخزين (SAN) في مركز البيانات لاستدامة سعة أحياء التخزين لدى المحكمة.

^(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة العاشرة، لاهاي، ١٢-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٢٢.

^(٢) ورقة مقدمة من المحكمة: "ما يندرج في عداد رأس المال من المستبدلات في المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية".

المرفق الثالث عشر

البرنامج الرئيسي السادس: إطار نتائج الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

الرؤية: نتطلع إلى عالم يتم فيه إحقاق حقوق الأفراد وتمكين الناجين من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان من أن يحيوا حياة مفعمة بالأمل والكرامة والاحترام

رسالة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم: ينبري الصندوق الاستئماني لرأب الأذى الناجم عن الجرائم المندرجة في إطار اختصاص المحكمة الجنائية الدولية عن طريق ضمان حقوق المجني عليهم وحقوق أسرهم من خلال تعويضات جبر الأضرار والمساعدات

